



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية وآدابها
فرع اللغة والنحو

ترجيحاتُ الخُضري النُحويَّةِ والصَّرفيَّةِ المِعَلِّ لها

في حاشيته على شرح ابن عقيل

جمعاً ودراسةً

رسالةٌ مُقدِّمةٌ لِنيلِ دَرَجَةِ المَاجستير في اللُغَةِ العَرَبِيَّةِ وآدَابِهَا
تُخَصُّصٌ : نُحُوٌّ وَصَرَفٌ

إعداد الطالبة :

آمال بنت فاهد بن عبدالرحمن اللحياني

الرقم الجامعي (٤٢٥٨٠١١٣)

إشراف الأستاذ الدكتور :

رياض بن حسن الخوام

١٤٢٨هـ - ١٤٢٩هـ

ملخص الرسالة

عنوان الرسالة : ترجيحات الخصري النحوية والصرفية المعلل لها في حاشيته على شرح ابن عقيل ، (جمعًا ودراسة) .

الباحثة : آمال بنت فاهد بن عبد الرحمن اللحياني .

الدرجة : الماجستير .

موضوع الرسالة : دراسة ترجيحات الخصري النحوية والصرفية المعلل لها في حاشيته على شرح ابن عقيل ، مع بيان آراء النحاة ، مرجحة ، أو مضعفة ترجيح الخصري بما يظهر لي وبما يتحقق من النتائج .

هدف الرسالة : الكشف عن شخصية الخصري العلمية ، ومناقشة ترجيحاته المعللة قوةً ، أو ضعفًا .

مكونات الرسالة : تتكون الرسالة من ثلاثة فصول ، يتقدمها تمهيد ، وتعقبها خاتمة ، وفهارس فنيّة ، يتضمن التمهيد مبحثين : التعريف بابن عقيل ، وكتابه (بإيجاز) ، والتعريف بالخصري وحاشيته ، ويشمل الفصل الأول : ترجيحات الخصري النحوية المعللة ، ويتكون من ثلاثة مباحث هي : المبحث الأول : الأدوات النحوية ، والمبحث الثاني : العوامل النحوية ، والمبحث الثالث : التراكيب النحوية .

ويشمل الفصل الثاني : ترجيحات الخصري الصرفية المعللة ، ويتكون من مبحثين هما : الأول : تصريف الأسماء ، والثاني : مسائل الإعرال والإبدال ، ويشمل الفصل الثالث : الأصول النحوية المعتمدة في ترجيحات الخصري .

الخاتمة : وتضم نتائج البحث ، وفهارس فنية كاشفة عن مضامين الرسالة .

منهج الرسالة : تصنيف مسائل الترجيح حسب ورودها في الألفية ، ومناقشة الترجيحات المعللة ببسط آراء النحاة ، وترجيح ما أراه راجحًا .



نتائج الرسالة : أثبتت الدراسة قوة ترجيحات الخضري غالبًا ، كما كشفت عن نوع تعليقاته ، وأنه من النوع المقبول الذي سلم فيه من التكلفة والفلسفة .

Thesis Abstract

Title: (Syntactic and grammatical preponderances By AL Khodari that are justified in his margin about Bin A Qeel Explanation.)

(Collection and study)

Graduator: Amal Bin Fahed Bin Abdul Rahman Allehyani.

Degree: Master .

Subject: - to study Syntactic and grammatical preponderances By AL Khodari that are justified in his margin about Bin A Qeel Explanation.) , with the illustration of contactors opinions, justified or weaken AL Khodari justification as appears for me and are achieved by the results.

Objective: To recover the scientific character of AL Khodari, to discuss his justified preponderances strength of weakness.

The study content: The study consists of there chapters preceded by preface, ended with conclusion, followed by technical indexes , the preface included two themes:

Bin A Qeel definition, his book in brief, definition of AL Khodari and his margin

The first chapter includes: justified preponderances by AL Khodari, it consists of three themes. First theme syntactic tools, second theme: syntactic factors, Third theme: syntactic structures, the second chapter includes: justified syntactic prep on deranges by AL Khodari, it consists of two themes.

The first: Nouns derivation, second:alaalal issues and cannibalization. The third chapter includes the confirmed syntactic origins in AL Khodari justifications.

Conclusion: includes the research's results and technical indexes recovers the study content .

Methodology: classification of justification problems as the are mentioned AL habitually, dis cession of justified preponderances by offering contactors opinions, justification, of what I see.

Results:

The study confirmed the strength of AL Khodari justifications , as it recovered the type of his justifications, it is accepted as he is away from philosophy and mannerism .

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .
أما بعد...

فقد كان أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الأندلسي (ت ٦٧٢هـ) من أكابر النحويين الذين ظهوروا في القرن السابع الهجري ، ومن أشهر النحاة الذين عرفهم تاريخ النحو العربي منذ نشأته الأولى في القرن الثاني للهجرة إلى اليوم .

فقد لاقت مؤلفاته عناية خاصة من قبل المتعلمين والمعلمين على السواء ، وذاع بعضها ذيوغاً واسعاً ، واستمر إلى هذه الأيام .

كما كان للنظم نصيب وافر من مؤلفاته ، منها أرجوزته الكبرى التي نظم فيها قواعد النحو والصرف ، وسمّاها « الكافية الشافية » ، والتي بلغ عدد أبياتها ثلاثة آلاف بيت ، ثم اختصرها في أرجوزته الصغرى التي عرفت باسم « الخلاصة » ، وذلك أنها تلخيص للكافية الشافية ، وهي التي اشتهرت بين الناس باسم الألفية .

وقد بلغت من الشهرة والذيوغ ما بلغه كتاب سيبويه ، فالمعروف أنه إذا أطلق لفظ « الكتاب » دون إضافة فإنه لا يراد به إلا كتاب سيبويه ، كذلك الألفية إذا أطلقت دون إضافة فإنه لا يراد بها إلا ألفية ابن مالك ، ولم تلق منظومة نحوية ما لقيته ألفية ابن مالك من الحرص على حفظها ودرسها وشرحها عبر العصور ، حتى حجبت الأنظار عن الأصل الذي لخصت منه « الكافية الشافية » ، بل عن قصائد ابن مالك وأرجيزه الأخرى التي لخص فيها كثيراً من مسائل اللغة والنحو ، ويمكن القول بأنها حجبت الأنظار عن ألفية ابن معط (ت ٦٢٨هـ) .

وممن تناولها من العلماء بالشرح والتعليق : «ابن الناظم ، وابن هشام ،

وابن عقيل.... إلخ» ، إلا أن شرح ابن عقيل يُعدُّ من أشهرها وأهمها ؛ لسهولة أسلوبه وخلوّه من التعقيد .

وقد قامت عليه حواشٍ كثيرة ، منها : «إرشاد النبيل إلى ألفية ابن مالك وشرحها لابن عقيل» لابن الميث ، و«حاشية فتح الجليل للعلامة الشيخ أحمد السجاعي على شرح ابن عقيل على متن الألفية» ، و «حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك» ، ولعل من أهم هذه الحواشي : «حاشية الخضري» ؛ وذلك لأنَّ صاحبها عالم مبرز في النحو كما بدا في حاشيته ، وموسوعة معارف متنوعة قد ظهر أثرها عند كثير ممَّن ألفوا في النحو ، كعباس حسن .

وقد اخترت أن يكون موضوع بحثي في الماجستير : «الجهود اللغوية للخضري في حاشيته على شرح ابن عقيل» . وبعد انتهائي من السنة التمهيدية للماجستير عرض عليَّ أستاذي الفاضل الدكتور : رياض بن حسن الخوَّام هذا الموضوع ، فاستخرت الله تعالى ، ثم عدت إلى الكتاب فألفيته قِيَمًا ، ورأيت أنَّه موضوع جدير بالدراسة ، ولكن بعد استقرائي لمسائل الكتاب وجدت أن المسائل النحوية والصرفية التي رجَّح فيها أو ضعَّف أو توقف ، بلغت مائتين وستًا وثلاثين مسألة : مائة وثلاثة وسبعون ترجيحًا ، وخمسون تضعيفًا ، وثلاث عشرة مسألة توقف فيها ، فرأيت - بإرشاد من مرشدي الدكتور رياض- أن يكون البحث : «ترجيحات الخضري النحوية والصرفية في حاشيته على شرح ابن عقيل ، جمعًا ودراسة» .

ولا شك أنَّ الترجيحَ سمةٌ ظاهرةٌ في النحو العربي قديمًا وحديثًا ، وهو دليلٌ على التطور العلمي الذي لحق النحو العربي عبر العصور ، كما أنه يدل على المستوى العلمي الذي وصل إليه العالم ؛ إذ لا يصل إلى هذه المرحلة إلا من تمكن العلم من نفسه ، فإذا أُضيف إلى ذلك التعليل لهذا الحكم أو ذلك ، دلَّ ذلك على شخصية هذا العالم وقوة حجته ، فهو لا يقدم على ترجيح الحكم إلا بعد ظهور الحجج والبراهين .

وقد اتضح لي من خلال الاستقراء أن هناك تسعاً وأربعين مسألة رجّحها الخضري معتمداً فيها على التعليل ، فارتأيت بتوجيه من مشرفي الفاضل أن يكون موضوع البحث : «ترجيحات الخضري النحوية والصرفية المعّلة لها في حاشيته على شرح ابن عقيل ، جمعاً ودراسة» .

وتظهر أهمية هذا الموضوع فيما يلي :

١ - أن هذا الموضوع لم أسبق إليه من قبل - فيما أعلم- .

٢ - أن هذا الموضوع يتعلّق بمعرفة الراجح من الأقوال ، الأمر الذي يجعلني أتتبع خلافات النحويين والصرفيين للوصول إلى الرأي الراجح ، كما أن هذه الدراسة ترتبط بألفية ابن مالك وشروحها ، ولا شك أن هذا سيفيدني في تكويني العلمي .

٣ - أن النحو علم كثر الخلاف فيه ، فهو بحاجة إلى التحقيق والترجيح .

٤ - أن هذه الدراسة ستكشف لنا عن شخصية الخضري العلمية .

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في ثلاثة فصول يسبقها مقدمة فتمهيد ، وتتلوها خاتمة ، وذلك على النحو الآتي :

مقدمة : بيّنتُ فيها سبب اختيار الموضوع وأهميته وخطته ، والمنهج الذي سرت عليه في هذه الدراسة .

تمهيد : وفيه مبحثان :

أ - التعريف بابن عقيل وكتابه بإيجاز ، عرضت فيه سيرة ابن عقيل بذكر اسمه ، ونسبه ، ومولده ، وسيرته ، ووفاته ، ومؤلفاته ، ثم عرّفتُ بكتابه بإيجاز .

ب - التعريف بالخضري وحاشيته ، عرضت فيه سيرة الخضري بذكر اسمه ، ولقبه ، ومولده ، وحياته ، ووفاته ، ومؤلفاته ، ثم عرّفتُ بالحاشية بإسهاب .

أمّا فصول الدراسة فهي ثلاثة فصول :

الفصل الأول : ترجيحات الخضري النحوية المعّلة ، وشرعت فيه

بدراسة المسائل النحوية ، وجعلتها في ثلاثة مباحث ، هي :

- الأدوات النحوية ، وعرضت فيه دراسة سبع مسائل ، منها : خروج (سوى) عن الظرفية ، و(حاشا) التنزيهية بين الاسمية والفعلية ، وتجرد (كي) من اللام وأن المصدرية... إلخ .

- العوامل النحوية ، عرضت فيه دراسة المسائل المتعلقة بالعوامل النحوية ، وضمّنتها دراسة مسألتين : عامل الرفع في اسم(كان) ، وعامل الرفع في خبر(إنّ) .

- التراكيب النحوية ، ودرستُ فيه أبرز المسائل المتعلقة بالتراكيب النحوية ، وعرضت فيه دراسة اثنتين وثلاثين مسألة ، منها : الخلاف حول لفظ(عالمون) ، واجتماع نون الرفع ونون الوقاية في الأفعال الخمسة أيهما المحذوف؟ وحكم حذف حركة الإعراب على الحرف الصحيح... إلخ .

الفصل الثاني : ترجيحات الخضري الصرفية المعللة ، وشرعت فيه بدراسة المسائل الصرفية ، وضمّنتها ثماني مسائل جعلتها في مبحثين ، هما :

أ- تصريف الأسماء ، وفيه ست مسائل :

١- (أصل ثبّة) .

٢- تصغير إبراهيم ، وإسماعيل لغير الترخيم .

٣- باب النسب ، وفيه ثلاث مسائل :

أ- النسب إلى «شج» و«عم» .

ب- النسب إلى «بيد» عند ردّ المحذوف .

ج- أصل «شاة» .

٤- الوقف على إذن .

ب- مسائل الإعلال والإبدال ، ودرست فيه مسألتين :

١. مسألة : هل يشترط لقلب الواو ياءً أن يليها ألفٌ في جمع

ما أعلت عينه في المفرد نحو دار وديار؟ .

٢. مسألة : المحذوف من (إقامة) ونحوها .

الفصل الثالث : الأصول النحوية المعتمدة في ترجيحات الخصري ،
وعرضت فيه لأهم الأصول النحوية التي اعتمدها الخصري في الترجيح .

وكان المنهج الذي سرت عليه في هذه الدراسة على النحو الآتي :

- وضع عنوان لكل مسألة بما يناسب المناقشات التي دارت حولها ، أو
يمًا يناسب كلام الخصري الذي أورده فيها .

- ذكر نصّ الخصري في بداية كل مسألة .

- مناقشة المسائل وفق المنهج الوصفي التاريخي من لدن سيبويه إلى

عباس حسن ، مبيّنة الرأي القوي أو الضعيف فيها .

- ترتيب المسائل وفق ترتيب ابن مالك للأبواب في ألفيته ؛ إذ إنّها مع

شروحها من أكثر كتب النحو والصرف انتشاراً ، ولدى الدارسين اهتماماً .

- بيان الراجح من الآراء في نهاية كل مسألة مع سؤق أسبابه ما أمكن .

- قمت بتخريج الآيات والقراءات القرآنية ، والأحاديث النبوية ،

والأشعار ، والأمثال من مظانها غالباً .

- قمت بترجمة الأعلام المغمورين -في ظني- من قرّاء ، ونحاة ، وأدباء

غالباً .

- اتّبعت طريقة التوثيق الكامل للهامش بذكر بيانات الكتاب عند وروده

لأول مرة ، فإذا كان للكتاب أكثر من طبعة أو محقق أعدت ذكر بياناته وإن
سبق ذكره .

- وضعت الفهارس الفنيّة في نهاية البحث .

خاتمة : سجّلتُ فيها أهم النتائج التي ظهرت لي في هذه الدراسة .

وكُلّي أمل أن يقع عملي هذا موقع الرضى والقبول لدى أهل العربية

الخالدة ، وقد بذلتُ فيه ما وسعني الجهد ، ولم أضنّ عليه بوقت أو بحث أو

مشورة ، فإن أصبتُ فيما أسلفتُ فمن الله ، وأسأله عزّ وجلّ أن يجعلَ عملي

هذا خالصاً لوجهه الكريم ، ومدّخرًا لي في صالح العمل ، أزدلف به إليه يوم

الحشر الأكبر ، وإن كنتُ أخطأتُ وأسأت ، فأستغفر الله العظيم منه .



والرجاء موصولٌ إلى كل من ينظر فيه أن يخصّني بدعوةٍ صالحةٍ بظهر
الغيب .

والله أسأل أن يوفقني لما فيه خدمة اللغة العربية ؛ لغة القرآن الكريم ،
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

شُكْرٌ وَتَقْدِيرٌ

أشكر الله عزَّ وجلَّ الذي منَّ عليَّ بنعمة العلم ، وسهَّل لي سبله ، وشاء الله أن يكون لي هذا الغراس الذي أحسبه عنده مقبولاً .

ثم أتقدم بوافر الشكر وعظيم الامتنان إلى الوالدين الغاليين ، والأسرة الكريمة الذين كان لدعمهم أكبر الأثر في إنجاز هذا البحث بعد توفيق الله تعالى ، وأخص بالشكر الأخ العزيز : فؤاد فاهد اللحياني ، فجزاهم الله عني كل خير ، وجعل كل ما قدَّموه لي في ميزان حسناتهم .

وحقيقة لم يكن لهذا العمل أن يخرج ويقوم على عوده بهذه الصورة لولا عناية الله ، ثم رعاية شيعي الفاضل الأستاذ الدكتور : رياض بن حسن الخوَّام ، الذي ما فتئ ينصح ويرشد ، ويوجِّهني لكثير من المواضيع التي لاحظتها في هذا البحث ، فقد وجدتُ فيه نعم الأب العطوف ، والمرشد الموجِّه ، وقد استفدت منه في كل ما كتبت ، فله الشكر الجزيل على ما ضحَّى به من جهد ووقت هو في أمسِّ الحاجة إليهما ، ولا أملك أخيراً إلا الدعاء له بأن يجزيه الله أجر ما عمل ، ويطيلَ في عمره ، ويحفظه أباً راعياً لطلبة العلم وروَّاده .

كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر الجزيل لأعضاء اللجنة الموقرة التي تنتظر في هذه الرسالة وتقوم ما اعوجَّ منها ، وما فات الباحثة من بعض الأمور التي خفيت عنها ، وإنَّ مناقشتهم لهذه الرسالة سوف تثريها ، كما أن ملاحظاتهم عليها سوف ترفع من شأنها .

كما أتوجه بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لجامعة أم القرى ممثلة في كلية اللغة العربية ، وأخص بالشكر عميد الكلية الأستاذ الدكتور : عبد الله القرني ، ورئيس قسم الدراسات العليا الأستاذ الدكتور : عبد الله الزهراني .

والشكر موصولٌ إلى كلِّ من أسدى إليَّ نصحاً أو مشورةً ، أو سدد خطأً ، أو وجَّه إلى صوابٍ ، أو أعارني كتاباً ، وجزى الله من رأى نقصاً فأكمل ، أو زللاً فأحسن بنا الظن ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ،

وصلى الله على سيدنا محمد و على آله وصحبه أجمعين .

التمهيد : وفيه مبحثان :

- ❖ المبحث الأول : التعريف بابن عقيل وكتابه بإيجاز .
- ❖ المبحث الثاني : التعريف بالخضري وحاشيته .

المبحثُ الأوَّلُ : التَّعْرِيفُ بِابْنِ عَقِيلٍ وَكِتَابِهِ (بإيجاز)

أولاً : التعريف بابن عقيل^(١) :

اسمه ونسبه :

هو عبدالله بن عبدالرحمن بن عبدالله بن محمد بن محمد بن عقيل القرشي الهاشمي العقيلي^(٢) .

يتصل نسبه إلى عقيل بن أبي طالب رضي الله عنه^(٣) .

اختلف في أصله ؛ فقيل : همذاني الأصل^(٤) ، وقيل : بالسبي الأصل^(٥) .

(١) ينظر في ترجمته : ابن حجر العسقلاني ، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، ٦ ج ، ط : ٢ ، ت : محمد عبدالمعيد ضان ، (حيدر آباد : مجلس دائرة المعارف العثمانية ، ١٣٩٢ هـ- ١٩٧٢ م) ، ٤٢/٣ وما بعدها ؛ وجلال الدين السيوطي ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، جزآن ، ت : محمد أبي الفضل إبراهيم ، (صيدا : المكتبة العصرية) ، ٤٧/٢ وما بعدها ؛ وأبو العباس المكناسي الشهير بابن القاضي ، ذيل وفيات الأعيان المسمى : «درة الحجال في أسماء الرجال» ج ٣ ، ت : محمد الأحمد أبو النور ، (القاهرة : دار التراث) ، ٦٥/٣ ؛ وابن العماد الحنبلي ، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، ٨ ج ، ط : ١ ، ت : عبدالقادر الأرنؤوط ، ومحمود الأرنؤوط ، (دمشق : دار ابن كثير ، ١٤٠٦ هـ) ، ٢١٤/٦ وما بعدها ، ولقد أفاض الباحثون من قبلي بالترجمة له ، فلذلك أوجزت .

(٢) السيوطي ، بغية الوعاة ، ٤٧/٢ .

(٣) ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، ١٦ ج ، (مصر : وزارة الثقافة والإرشاد القومي) ، ١٠٠/١١ .

(٤) ينظر : السيوطي ، بغية الوعاة ، ٤٧/٢ ؛ وابن القاضي ، درة الحجال ، ٦٥/٣ .

(٥) ينظر : ابن حجر العسقلاني ، الدرر الكامنة ، ٤٢/٢ ؛ وابن تغري بردي ، الدليل الشافي على المنهل الصافي ، جزآن ، ت : فهم محمد شلتوت ، (القاهرة : مكتبة الخانجي) ، ٣٨٦/١ .

مولده وسيرته :

ولد يوم الجمعة تاسع المحرم سنة (٦٩٨هـ)^(١) ، وأخذ القراءات عن النبي الصائغ^(٢) ، والفقهاء عن الزين الكتاني^(٣) ، ولازم العلاء القونوي^(٤) في الفقه ، والأصلين ، والخلاف ، والعربية ، والمعاني ، والتفسير ، والعروض ، وبه تخرج وانتفع^(٥) .

وقرأ النحو على أبي حيان ، ولازمه في ذلك اثنتي عشرة سنة ، حتى قال أبو حيان : «ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل»^(٦) .
وناب عن القاضي جلال الدين^(٧) في الحكم ، ثم عن العز بن

-
- (١) ينظر : السيوطي ، بغية الوعاة ، ٤٧/٢ .
(٢) محمد بن أحمد ، الشافعي ، شيخ زمانه ، قرأ بالقراءات الاثنتي عشرة ، وكان إماماً أستاذاً ثقة عدلاً محرراً صابراً على الإقراء ، عُمر حتى لم يبق معه من يشاركه في شيوخه ، ورحل إليه الخلق ، مات سنة (٧٢٥هـ) .
ينظر : ابن الجزري ، غاية النهاية في طبقات القراء ، جزآن ، ط : ٣ ، عنى بنشره : ج. برجستراسر ، (بيروت : دار الكتب العلمية ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م) ، ٦٥/٢ .
(٣) عمر بن أبي الحرم الشافعي ، ولد سنة (٦٥٣هـ) بالقاهرة ، كان محققاً ، مدققاً ، كثير النقل ، مستحضراً للنظائر والأشبهاء ، ولم يكن أحد في عصره يشاركه في الفقه ، لم يصنف شيئاً ، وكان سمح النفس ، عالماً ، ذكياً ، مهيباً ، مات سنة (٧٣٨هـ) .
ينظر : ابن قاضي شهبه ، طبقات الشافعية ، ٤ ج ، ط : ١ ، ت : الحافظ عبدالعليم خان ، (بيروت : عالم الكتب ، ١٤٠٧هـ) ، ٢٧٦/٢ وما بعدها ؛ وابن حجر العسقلاني ، الدرر الكامنة ، ١٨٩/٤ وما بعدها .
(٤) علي بن إسماعيل ، علاء الدين التبريزي ، ولد سنة (٦٦٨هـ) ، فريد العصر ، برع في عدة علوم ، خصوصاً العلوم العقلية ، واللغوية ، وتخرج به أئمة ، مع الوقار ، والورع ، وحسن السمات ، وجميل الأخلاق ، ولي القضاء بدمشق ، وكان له شعر جيد ، من مصنفاته : شرح الحاوي ، مات سنة ٧٢٩هـ .
ينظر : ابن قاضي شهبه ، طبقات الشافعية ، ٢٧١/٢ وما بعدها .
(٥) السيوطي ، بغية الوعاة ، ٤٧/٢ .
(٦) ابن العماد الحنبلي ، شذرات الذهب ، ٢١٤/٦ .
(٧) محمد بن عبدالرحمن العجلي القزويني جلال الدين أبو المعالي ، ولد سنة (٦٦٦هـ) ، اشتغل في الفنون ، وأتقن الأصول والعربية والمعاني والبيان ، وكان فهماً ذكياً فصيحاً ، ولي القضاء

جماعة^(١) ، ودرّس بزاوية الشافعي بمصر في آخر عمره ، وولّي التفسير بالجامع الطولوني ، وختّم به القرآن تفسيراً في ثلاث وعشرين سنة^(٢) .
قال عنه ابن رافع^(٣) : «كان قوي النفس، تخضع له الدولة، ولا يتردد إلى أحد، عنده حشمة بالغة وتنطع زائد في الملبس والمأكل، وكان لا يبقي على شيء، ولي القضاء نحو ثمانين يوماً ، وفرق على الطلبة والفقهاء في ولايته - مع قصرها - نحو ستين ألف درهم»^(٤) .

وفاته :

توفي -رحمه الله- بالقاهرة ليلة الأربعاء الثالث عشر من ربيع الأول

ببعض بلاد الروم ، ثم قضاء دمشق ، ثم قضاء مصر ، من تصانيفه : تلخيص المفتاح ، مات سنة ٧٣٩هـ .

ينظر : ابن حجر العسقلاني ، الدرر الكامنة ، ٢٤٩/٥ وما بعدها ؛ وخير الدين الزركلي ، الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين ، ٨ ج ، ط : ٨ (بيروت : دار الملايين ١٩٨٩م) ، ١٩٢/٦ .

(١) محمد بن إبراهيم الكناني ، ولد بحماة سنة (٦٣٩هـ) ، تفقه ومهر في الفنون ، ولي قضاء القدس ، ثم قضاء مصر ، ثم قضاء الشام مع الخطابة ، واجتمع له من الوجاهة وطول العمر ودوام العز ما لم يتفق لغيره ، وصنّف كثيراً في عدة فنون ، ذكياً فطناً متين الديانة ، من تصانيفه : المنهل الروي في الحديث النبوي ، مات سنة ٧٣٣هـ .

ينظر : ابن حجر العسقلاني ، الدرر الكامنة ، ٤/٥ وما بعدها ؛ وخير الدين الزركلي ، الأعلام ، ٢٩٧/٥ .

(٢) ابن العماد الحنبلي ، شذرات الذهب ، ٢١٤/٦ وما بعدها .

(٣) محمد بن رافع السلامي ، مؤرخ ، فقيه ، ولد سنة (٧٠٤هـ) ، من حفاظ الحديث ، من تصانيفه : (معجم) في أربع مجلدات ، يشتمل على أكثر من ألف شيخ ، وهو في غاية الإتقان والضبط ، مشحون بالفوائد ، مات سنة ٧٧٤هـ .

ينظر : ابن حجر العسقلاني ، الدرر الكامنة ، ١٨٠/٥ وما بعدها ؛ وخير الدين الزركلي ، الأعلام ، ١٢٤/٦ .

(٤) ابن العماد الحنبلي ، شذرات الذهب ، ٢١٥/٦ .

سنة (٧٦٩هـ) ، وُدْفِنَ بِالْقُرْبِ مِنَ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ (١) .

مؤلفاته (٢) :

لقد ترك ابن عقيل مصنفات كثيرة في مجالات شتى تدل على سعة علمه ، منها :

- إملاء على شرح ألفية ابن مالك في النحو . وهو مطبوع في جزأين ، ومتداول ، وقد حَقَّقَهُ أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدٍ ، وَطُبِعَ غَيْرَ مَرَّةٍ .
- الجامع النفيس على مذهب الإمام محمد بن إدريس في الفقه ، كتب منه ستة مجلدات ثم لخصه في إملاء سمَّاهُ : تيسير الاستعداد إلى رتبة الاجتهاد .
- الذخيرة في تفسير القرآن ، كتب منه مجلدين ثم لخصه وسمَّاهُ : الإملاء الوجيز على الكتاب العزيز .
- رسالة على قول : «أنا مؤمن إن شاء الله» .
- كتاب مطوَّل على مسألة رفع اليدين ، لخصه في كراس .
- مختصر الشرح الكبير .
- المساعد على تسهيل الفوائد في النحو . وهو مطبوع في أربعة أجزاء .

ثانياً: التعريف بالكتاب:

يُعدُّ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك من أكثر الشروح شهرة وتداولاً بين الدارسين ؛ وذلك لقرب لغته وسهولة عرضه ، ويمكن إجمال أهم سماته العامة في النقاط التالية :

- التفريق بين المتن والشرح ، فكان يقدم البيت أو البيتين أو الثلاثة حسب ما اشتمل عليه النظم من قواعد ، ويتبعها بشرحه معرباً كلمات البيت

(١) السيوطي ، بغية الوعاة ، ٤٨/٢ .

(٢) المصدر نفسه . وانظر : أحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبري زادة ، مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم ، ٣ ج ، ت : كامل كبري ؛ وعبدالوهاب أبي النور ، (القاهرة : دار الكتب الحديثة) ١٠٩/٢ .



- أحياناً ملتزماً في شرحه ترتيب القواعد على ما جاءت في الأبيات^(١) .
- سار في ترتيب الأبواب على طريقة ابن مالك في الخلاصة .
 - جاء شرحه متوسطاً بين الإيجاز والإطناب .
 - يذكر محترزات التعريف غالباً^(٢) .
 - يستشهد بالقرآن وقراءاته .
 - يستشهد بالحديث الشريف ، خلافاً لشيخه أبي حيّان^(٣) .
 - يُغفل ذكر قائل البيت عند الاستشهاد بالشعر غالباً ، ويشرح وجه الاستشهاد في كثير من الأحيان .
 - حسن عرضه للمسائل النحوية مختصرة .
 - لم يكن ابن عقيل شارحاً فقط ، بل كان يعترض على المصنف أحياناً أو يدافع عنه ، أو يزيد وجهاً أو تفصيلاً في مسألة أهملها الناظم^(٤) .
 - قد يذكر خلاصة المسألة بعد أن يفصل الحديث عنها^(٥) .
 - قد يذكر أسماء الكتب التي ينقل عنها ، كـ(المقتضب ، والبسيط ، والتذكرة) .
- عند ذكره للآراء النحوية لا يكتفي بعرضها ؛ بل يناقش هذه الآراء ، وقد يرجح أحدها .
- اعتماده على الأصول النحوية عند مناقشة الآراء النحوية كالسماع والقياس والإجماع .

(١) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ، لمحمد محيي الدين عبدالحميد ، جزآن ، طبعة جديدة منقحة ، (صيदा : المكتبة العصرية ، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م) ، ١/١٧٨ ، وانظر : ٧/٢ .

(٢) المصدر السابق ، ١/١١٣ ، ٤٢١ .

(٣) المصدر السابق ، ١/٥٥٦ . وانظر : ٧٨/٢ .

(٤) المصدر السابق ، ١/٢٠٥ ، ٥١١ ، ٥٢٧ .

(٥) المصدر السابق ، ١/٨٤ . وانظر : ١٨٠/٢ .

المَبَحَثُ الثَّانِي : التَّعْرِيفُ بِالْخُضْرِيِّ وَحَاشِيَتِهِ

أولاً: التعريف بالخضري^(١) :

اسمه ولقبه :

هو محمد بن مصطفى بن حسن الخضري ، فقيه شافعي ، عالم بالعربية ، ميقاتي^(٢) ، مفسر ، أصولي ، بياني ، ناظم^(٣) .

مولده وحياته :

ولد بدمياط من أعمال مصر سنة ١٢١٣هـ^(٤) . ودخل الأزهر فمرض وصُمَّتْ أذناه ، فعاد إلى بلده واشتغل بالعلوم الشرعية والفلسفية ، واستخرج طريقة لمخاطبته بأحرف إشارية بالأصابع ، فتعلّمها منه أصحابه فكانوا يخاطبونه بها^(٥) ، ولعلها تشبه الطريقة التي يتبعها الصم في الوقت الحاضر . وهذا يدل على عزيمته وقوة إرادته وعدم يأسه من رحمة الله ، فلم يكن من أولئك الذين يستسلمون للمرض ؛ بل تغلّب على هذه العاهة باستخراجه لهذه الطريقة وتصنيفه في عددٍ من العلوم ، حتّى صار له شأن عظيم . وذكر صاحب «الخطط التوفيقية» عنه أنه كان يقرئ بالمدرسة

(١) لم أعر على ترجمة له إلا عند علي مبارك ، والزركلي ، وعمر كحالة ، وهي تراجم مختصرة لا تتعدّى حدود المولد والوفاة ، ونزر يسير من النشأة ، فاعتمدت عليها عند الترجمة له .

(٢) أي على دراية بعلم المواقيت .

(٣) خير الدين الزركلي ، الأعلام، ١٠٠/٧ ؛ وعمر رضا كحالة ، معجم المؤلفين تراجم مصنفى الكتب العربية ، ٤ ج ، ط : ١ ، (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م) ، ٣/٧١٨ .

(٤) ينظر : الزركلي ، الأعلام ، ١٠٠/٧ ؛ وكحالة ، معجم المؤلفين ، ٣/٧١٨ وما بعدها .

(٥) ينظر : الزركلي ، الأعلام ، ١٠٠/٧ وما بعدها ؛ وكحالة ، معجم المؤلفين ، ٣/٧١٩ .



الطبرسية^(١) ، وأنه خاتمة المحققين ، ومن أكابر علماء السادة الشافعية^(٢) .
كتب الكتب المطولة من المعقول والمنقول ، وأخذ عنه الجم الغفير ،
وواظب على الإفادة والتدريس^(٣) ، ولم تذكر المصادر التي بين أيدينا شيئاً
عن أسرته أو شيوخه وتلامذته ، غير أنه صرَّح في حاشيته التي نحن بصدد
دراستها أنه أخذ عن العطار^(٤) ، فقال : «قال شيخنا الإمام العطار»^(٥) .

وفاته :

توفي بدمياط سنة ١٢٨٧ هـ^(٦) وله من العمر (٧٤)^(٧) سنة ، وقيل : سنة
١٢٨٨ هـ^(٨) .

وذكر صاحب «الخطط التوفيقية» أنه توفي سنة (١٢٩٨ هـ)^(٩) ،
والأرجح -فيما أحسب- أنه توفي سنة ١٢٨٧ هـ ؛ إذ إنَّ هذا التاريخ موافق

(١) نسبة إلى منشئها الأمير علاء الدين طبرس . انظر : علي مبارك ، الخطط التوفيقية الجديدة
لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة ، ٢٠ ج ، ط : ١ ، (مصر : المطبعة الكبرى
الأميرية ، ١٣٠٦ هـ) ، ٩١/٢ .

(٢) علي مبارك ، الخطط التوفيقية ، ٩١/٢ .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) حسن بن محمد ، من علماء مصر ، أصله من المغرب ، ومولده ووفاته بالقاهرة ، أقام زمناً
في دمشق ، وعاد إلى مصر ، فتولى إنشاء جريدة (الوقائع المصرية) في بدء صدورها ، ثم
مشيخة الأزهر ، إلى أن توفي سنة ١٢٥٠ هـ ، له : حواش في العربية والمنطق والأصول .
ينظر : الزركلي ، الأعلام ، ٢٢٠/٢ .

(٥) الخضري ، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، جزآن ، ط : ١ ،
ضبط وتشكيل وتصحيح : يوسف الشيخ محمدالبقاعي ، (بيروت : دار الفكر ، ١٤٢٤ هـ-
٢٠٠٣ م) ، ٥١/١ .

(٦) ينظر : الزركلي ، الأعلام ، ١٠٠/٧ ؛ وكحالة ، معجم المؤلفين ، ٧١٨/٣ .

(٧) محمد الشاطر أحمد ، الموجز في نشأة النحو ، (المدينة المنورة : الجامعة الإسلامية ،
١٣٩٨ هـ-١٩٧٨ م) ، ص ١١١ .

(٨) مصطفى الحنفي ، إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون ، ٤ ج ، (بيروت : دار الكتب
العلمية ، ١٤١٣ هـ-١٩٩٢ م) ، ١٢٠/٣ .

(٩) علي مبارك ، الخطط التوفيقية ، ٩١/٢ .

لعمره -والله تعالى أعلم- ودفن بقرافة باب النصر^(١) ، رحمه الله رحمة واسعة ، وأسكنه فسيح جنّاته .

مؤلفاته^(٢) :

كان الشيخ الخضري -رحمه الله تعالى- واسع الثقافة ، يدل على ذلك مصنفاته في عدد من العلوم ، وقد ذكرت لنا كتب التراجم منها :

- أصول الفقه : مطبوع .
- تعليقات على شرح حكمة العين وحواشيه في المنطق .
- حاشية على شرح الملوي على السمرقندية في البلاغة : مطبوع .
- رسالة في مبادئ علم التفسير : مطبوع .
- سواد العين : مخطوط .
- شرح اللمعة في حل الكواكب السيارة السبعة : مخطوط في المكتبة الظاهرية .
- شرح زاد المسافر لابن المجدي : مخطوط في المكتبة الظاهرية .
- مقدمة شرح الأم : مخطوط .
- منظومة في مشابهاة القرآن : مطبوع .
- وأشهرها على الإطلاق حاشيته على شرح ابن عقيل : مطبوع .

ثانياً : التعريف بالحاشية :

الغرض من تأليفها :

ذكر في بداية الجزء الأول من الحاشية الغاية من تأليفها ، فقال : «إن شرح العلامة ابن عقيل لألفية ابن مالك -رحمهما الله تعالى- من أجل ما كُتِبَ عليها قدرًا ، وأشهرها في الخافقين ذكرًا ؛ لسهولته على الطالب ، وقرب

(١) المصدر نفسه.

(٢) الزركلي ، الأعلام ، ١٠١/٧ ؛ وكحالة ، معجم المؤلفين ، ٧١٩/٣ .

مأخذه للراغب .

ولإخلاص مؤلفه عمّ نفعه ، وحسن عند الكل وقعه ، وطالما كنت أوّمل عليه حاشية تجمع منه شوارده ، وتمكّن من اقتناص أوابده رائده ، وتتمّ منه مع المتن المفاد ، وتبين منهما للطالب المراد... وما زال هذا الخاطر يقوى ويتردد ، وينطلق تارة وينقيد ، حتى أذن الله بإنجاز التوفيق ، ومنّ من فضله بالتسديد إلى سواء الطريق ، فنلت بفضل الله ما كنت ترجّيت ، وأتى جمعه فوق ما كنت له تصديت ، فجاءت بعون الله حاشية لا كالحواشي ، أعيذها بالله الحفيظ من كلّ حاسد وواش»^(١) .

زمن تأليفها :

أتم تأليفها كما قال : «بعد عصر يوم السبت الحادي عشر من ربيع الثاني سنة ١٢٥٠ من هجرة سيد المرسلين ، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين»^(٢) .

مصادرها :

لقد كان الخضري خاتمة المحققين ، فاستفاد من التراث العلمي الذي خلفه العلماء في شتى المجالات العلمية ، غير أنه لم يصرح في مقدمة كتابه بالمصادر التي اعتمد عليها كما هي عادة المؤلفين ، ولكن المطالع للحاشية يجد المصادر قد بلغت من الكثرة حدًا كبيرًا ، ويمكن حصر هذا العدد الهائل من المصادر في فئتين :

الأولى : الكتب التي رجع إليها وصرّح بها ، وهي :

تهذيب اللغة للأزهري^(٣) ، والخصائص لابن جني ، وفقه اللغة لابن فارس ، والصاحح للجوهري^(٤) ، والمحكم والمحيط الأعظم ، والمخصص ،

(١) الخضري ، حاشية الخضري ، ٣/١ وما بعدها .

(٢) المصدر السابق ، ٩٥٠/٢ .

(٣) المصدر السابق ، ٤/١ .

(٤) المصدر السابق ، ٥٨٨/٢ .



وكلاهما لابن سيده ، والقاموس المحيط للفيروز آبادي ، والمزهر في علوم اللغة للسيوطي من كتب اللغة ، والجمل في النحو للزجاجي^(١) ، والمفصل في علم العربية للزمخشري ، والمقرب لابن عصفور ، والتسهيل وشرحه ، والكافية وشرحها لابن مالك^(٢) ، وشرح الشافية للرضي ، والبسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ، وارتشاف الضرب ، والتُّكَّت الحسان لأبي حيان^(٣) ، والمغني والتوضيح وشرح الشذور لابن هشام ، وشرح العزية لسعد الدين التفتازاني ، وشرح الشواهد الكبرى للعيني ، والتصريح لخالد الأزهري ، والهمع وشرح شواهد المغني للسيوطي ، وحاشية الشنواني على القطر من الكتب النحوية ، والكشاف للزمخشري^(٤) ، والتفتازاني في حواشي الكشاف ، وتفسير البلقيني^(٥) ، وحاشية الشهاب على البيضاوي من كتب التفسير ، والإتقان في علوم القرآن للسيوطي من كتب علوم القرآن^(٦) ، وشرح مسلم للنووي ، وفتح الباري على صحيح البخاري لابن حجر^(٧) من كتب الحديث ، والروض الأنف للسهيلى^(٨) من كتب السيرة النبويّة ، والمستصفي للغزالي من كتب أصول الفقه ، وشرح بانة سعاد للبغدادي^(٩) من كتب الأدب ، وشرح التلخيص^(١٠) ، والمطول لسعد الدين التفتازاني من كتب البلاغة .

الثانية : العلماء الذين ترددت أسماءهم كثيراً في الحاشية ومنهم :

- (١) المصدر السابق، ٢٦٨/١ .
- (٢) المصدر السابق ، ٤٧/١ ، ١٢١ ، ٢٤١ . وانظر : ٤٩٥،٥٠٨،٥٤٣/٢ .
- (٣) الخضري، حاشية الخضري، ١٣٩/١ ، ٢٤٢ .
- (٤) المصدر السابق، ٦١٦/٢ .
- (٥) المصدر السابق ، ٥/١ .
- (٦) المصدر السابق ، ٤٦٧/١ .
- (٧) المصدر السابق ، ٣٨١/١ ، ٧٩٧/٢ .
- (٨) المصدر السابق ، ٨٨/١ .
- (٩) المصدر السابق ، ١٦٩/١ .
- (١٠) المصدر السابق ، ١٥٩/١ .

سيبويه^(١) ، والفراء^(٢) ، والأخفش^(٣) ، والمبرد^(٤) ، والفارسي^(٥) ،
والزمخشري^(٦) ، وابن الحاجب^(٧) ، وابن عصفور ، وابن مالك ، وكثيراً
ما يذكره باسم (الناظم) أو المصنف ، وابن الناظم ، وقد يرد باسم (ابن
المصنف) ، والرضي ، وأبوحيان^(٨) ، وابن هشام الأنصاري ، وأحياناً يرد
باسم (الموضح) ، والشاطبي ، والدماميني ، وخالد الأزهري ، وقد يرد باسم
(المصرح) ، والسيوطي ، والأشموني ، وابن قاسم العبادي^(٩) ، وعَبَّرَ عنه
ب(سم) ، ويس العليمي ، والروداني^(١٠) ، والإسقاطي^(١١) ، والصبان .

(١) المصدر السابق، ٢٧٤/١، ٥٠٧/٢ .

(٢) المصدر السابق ، ٢٧٠/١ ، ٧٢٦/٢ .

(٣) المصدر السابق ، ٣٠/١ ، ٨٧١/٢ .

(٤) المصدر السابق ، ٧٢/١ ، ٤٩٨/٢ .

(٥) المصدر السابق ، ١٣٧/١ ، ٤٩٣/٢ .

(٦) الخضري، حاشية الخضري، ٤١/١ ، ٧٤٤/٢ .

(٧) المصدر السابق ، ٣٢/١ ، ٦٠١/٢ .

(٨) المصدر السابق ، ١٢٥/١ ، ٨٩١/٢ .

(٩) أحمد بن قاسم العبادي الفاهري الشافعي ، الإمام الفهامة ، أخذ العلم عن الشيخ ناصر الدين اللقاني ، وبرع وساد ، وفاق الأقران ، وسارت بتحريراته الركبان ، من مصنفاته : حاشية على شرح جمع الجوامع ، مات سنة ٩٩٤ هـ .

ينظر : ابن العماد الحنبلي ، شذرات الذهب ، ٤٣٤/٨ .

(١٠) محمد بن سليمان السوسي الروداني المالكي ، ولد سنة (١٠٣٧ هـ) ، قرأ بالمغرب على المشايخ ، منهم أبو مهدي السكاني ، والنور الأجهوري ، من مصنفاته : مختصر التحرير في أصول الحنفية لابن الهمام وشرحه ، وحاشية على التسهيل ، أخذ عنه خلق كثير ، توفي بدمشق سنة ١٠٩٤ هـ .

ينظر : المحبي ، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر ، ٤ ج ، (بيروت : دار صادر) ، ٢٠٤/٤ وما بعدها .

(١١) أحمد بن عمر الإسقاطي ، يكنى بأبي السعود ، تفقه على الشيخ محمد الزرقاني ، والشيخ صالح البهوتي ، مصري ، نحوي فقيه ، من أهل القاهرة ، من مصنفاته : تنوير الحالك على منهج السالك للأشموني ، والقول الجميل على شرح ابن عقيل ، مات سنة ١١٥٩ هـ .

ينظر : عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، ٣ ج ، ط : ١ ، ضبط

- شواهدا :

كان الخضري - رحمه الله تعالى - مثل سابقه يستشهد بالقرآن الكريم وقراءاته والحديث النبوي الشريف وكلام العرب شعراً ونثراً ، غير أن المطالع للحاشية يجد إكثاراً من الاستشهاد بالقرآن الكريم والشعر ، فقل أن تجد موضوعاً لا يستشهد فيه بآية قرآنية أو بيت من الشعر ، على عكس الحديث الشريف ، فقد بلغ استشهاد به ما يقارب خمسة وثلاثين حديثاً ، على الرغم من أنه أجاز الاستشهاد به ، وردّ على من منع الاستشهاد به ، فقال بعد نقله لنص ابن الصلاح في ذلك : «... فبقي الحديث حجّة في بابه»^(١) ، وكذلك الحال بالنسبة للنثر ، حيث بلغ استشهاد به ما يقارب ثمانية مواضع فقط .

- الشواهد القرآنية :

لم يكن استشهاد الخضري بالقرآن الكريم قاصراً على إثبات قاعدة نحوية ، بل قد يتجاوزه أحياناً إلى إثبات قضية لغوية ، كالتغليب مثلاً ، ففي باب المعرب والمبني حين ذكر الشارح من شروط جمع المذكر السالم أن يكون صفة لمذكر عاقل^(٢) ، علق الخضري على ذلك فقال : «أي ولو تنزيلاً ليدخل نحو : (□ □)^(٣) ، (□ □ □)^(٤) ، وليس ذلك ملحقاً بالجمع كما قيل : لأنها لمّا وصفت بصفات العقلاء من الطاعة والسجود جمعت جمعهم ، ويغلب المذكر والعاقل على غيره»^(٥) ، فقد منع أن يجعل (طائعين)

وتصحیح : إبراهيم شمس الدين ، (بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م) ،

١٧٤/١ ؛ والزركلي ، الأعلام ، ١٨٨/١ .

(١) الخضري ، حاشية الخضري ، ٢٠٣/١ .

(٢) المصدر السابق ، ٧٢/١ .

(٣) سورة فصلت ، آية : ١١ .

(٤) سورة يوسف ، آية : ٤ .

(٥) الخضري ، حاشية الخضري ، ٧٢/١ وما بعدها .

و(ساجدين) من ملحقات جمع المذكر ؛ لأنَّ السموات والأرض لا تعقل ،
ووصفها بصفات العقلاء من الطاعة والسجود من باب تغليب العاقل على
غيره .

أو لبيان معنى من ذلك مثلاً : بيانه معنى المقصور ، فقال : «سُمِّيَ
مقصوراً من القصر ، وهو الحبس ؛ لحبسه عن المد ، أو عن ظهور
الإعراب ، ومنه (ثُ ثُ ثُ) (١) ، أي : محبوسات عن بعولتهن» (٢) .

وقد يستشهد لبيان ناحية نحوية صرفية ، من ذلك : حين ذكر الشارح
علامة إعراب الأفعال الخمسة وأنها تنصب وتجزم بحذف النون (٣) ، عقب
الخصري على ذلك قائلاً : «لا يراد ثبوتها في (□ □ □) (٤) ؛ لأنَّ هذه
نون النسوة ، والواو فيه لام الفعل ، فوزنه : (يَفْعُلُن) بالبناء على السكون ،
بخلاف : الرجال يعفون ، فإن واوه ضمير الجمع ونونه للرفع يحذفها
الناصب ، نحو : (□ □) (٥) ، وأصله : (تعفونون) بواوين ، حذفت الأولى
وهي لام الفعل ؛ للإعلال ، والنون للنصب» (٦) .

وقد يحكي أحياناً اختلاف العلماء في توجيه آية ، ذاكراً آراءهم ،
متخذاً لنفسه رأياً يخالفهم ، من ذلك مثلاً قوله : «وأما قول الزمخشري :
إنَّ (مقام إبراهيم) - أي من قوله - تعالى - (ثُ ثُ ثُ هـ) (٧) - عطف بيان
على (آيات) فمخالف لإجماعهم ، ولا يصح تخريجه على مختار الرضي
من جواز تخالفهما في التعريف ؛ لتخالفهما إفراداً وتذكيراً أيضاً ، وهو
ممتنع ، وكذا لا يصح اعتذار المغني عنه بأن مراده أنه بدل ، وعبر عنه

(١) سورة الرحمن ، آية : ٧٢ .

(٢) الخصري ، حاشية الخصري ، ٨٧/١ .

(٣) الخصري ، حاشية الخصري ، ٨٦/١ .

(٤) سورة البقرة ، آية : ٢٣٧ .

(٥) سورة البقرة ، آية : ٢٣٧ .

(٦) الخصري ، حاشية الخصري ، ٨٦/١ .

(٧) سورة آل عمران ، آية : ٩٧ .



بالبیان ؛ لتأخيهما في كثير من الأحكام ؛ لنصّهم على أن المبدل منه إذا تعدد ولم يف البدل بالعدة تعين قطعه ، فيخرج على البدليّة ، فالأولى جعله مبتدأ حذف خبره ، أي : مقام إبراهيم منها»^(١) .

فقد اعترض على الزمخشري وخطأ الرضي ، ولم يقبل اعتذار المغني ، وأتى برأي يراه الصواب .

أما القراءات فقد استشهد بثمان وأربعين قراءة ، غير أنّه لا ينسب القراءة إلى صاحبها غالباً ، بل يكتفي بقوله : «قرئ» ، «وقراءة الرفع» وهكذا .

من ذلك : استشهاده بقراءة على أن الأصل في خير وشر في باب التفضيل :

أخير وأشر ، فقال : «فأصلهما : أخير وأشر ، وقد يستعملان كذلك كقراءة () □ ()^(٢)»^(٣) .

- شواهد الحديث النبوي الشريف :

لقد أحسن الخضري استثمار شواهد الحديث في تقرير كثير من القواعد النحوية ، من ذلك : ما ذكره من أن حرف النداء مختص بالدخول على الاسم ، وفي دخوله على الحرف ، فإنه يكون لمجرد التنبيه ، وضرب على ذلك أمثلة ؛ منها : قوله □ : «يَارُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ يَوْمَ

(١) الخضري ، حاشية الخضري ، ٦١٧/٢ .

(٢) سورة القمر : آية ٢٦ ، وقراءة أبي قلابة : (الأشْر) بفتح الشين وتشديد الراء .

ينظر : أبو الفتح عثمان بن جني ، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، جزآن ، ت : علي النجدي ، وعبدالفتاح شلبي ، (القاهرة : المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م) ، ٢٩٩/٢ .

وأبوقلابة هو : محمد بن أحمد بن أبي دارة ، أبوقلابة مقرئ معروف ، روى القراءة عن الحسن بن داود النفار وجعفر بن حميد و عبدالله الفسطاطي ، روى عنه منصور العراقي ، وعلي الخبازي . انظر : ابن الجزري ، غاية النهاية ، ٦٢/٢ .

(٣) الخضري ، حاشية الخضري ، ٥٨٨/٢ .

الْقِيَامَةِ^(١)»^(٢) . فقد دخلت (يا) وهي حرف نداء في الأصل على الحرف (ربّ) ، فخرج من النداء إلى التنبيه .

ومنها أيضاً ما ذكره في باب إعراب الفعل أن (ثم) من المواضع التي ينصب الفعل بعدها بإضمار (أن) وجوباً عند الكوفيين ، واستشهد لذلك بحديث : «لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ ثُمَّ يَغْتَسِلُ فِيهِ»^(٣) (٤) ، بنصب الفعل بعد (ثم) .

ولم يقتصر استشهاد الخصري على ذلك ؛ بل تعدّاه أحياناً إلى ذكر بعض الجوانب الدينية ، منها : تعليقه على قول المصنف :

وَاللَّهُ يَقْضِي بِهَبَاتٍ وَأَفْرَةٍ لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ الْآخِرَةِ

بأنّ ابن مالك قد بدأ بنفسه في الدعاء ، مستشهداً على ذلك بحديث أبي داود : «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَعَا بَدَأَ بِنَفْسِهِ»^(٥) (٦) .

وقد يتعرّض إلى جانبٍ فقهيٍّ أيضاً ، فقد ذكر أن النهي عن تتبع الرخص إنّما يكون من مذاهب متعددة لا في مذهب واحد ، واستشهد عليه بحديث : «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى رُخْصُهُ»^(٧) (٨) .

(١) ابن حبان ، صحيح ابن حبان ، ١٦ ج ، ط : ٢ ، ت : شعيب الأرنؤوط ، (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م) ، كتاب (الرقائق) ، باب (الفقر والزهد والقناعة) ، حديث رقم (٦٩١) ، ٤٦٦/٢ ، ولفظه : «قُرْبٌ كَاسِيَةٌ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» .

(٢) الخصري ، حاشية الخصري ، ٣٣/١ بتصرف .

(٣) البخاري ، الجامع الصحيح ، ٦ ج ، ط : ٣ ، ت : مصطفى ديب ، (اليمامة ، دار ابن كثير ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م) ، كتاب (الوضوء) ، باب (البول في الماء الدائم) ، حديث رقم (٢٣٦) ، ٩٤/١ ، بلفظ : «لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَجْرِي ثُمَّ يَغْتَسِلُ فِيهِ» .

(٤) الخصري ، حاشية الخصري ، ٧٣٦/٢ .

(٥) أبوداود السجستاني ، سنن أبي داود ، ٤ ج ، ت : محمد محيي الدين عبدالحميد ، (بيروت : دار الفكر) ، (أول كتاب الحروف والقراءات) ، حديث رقم (٣٩٨٤) ، ٣٣/٤ .

(٦) الخصري ، حاشية الخصري ، ١٨/١ .

(٧) ابن حبان ، صحيح ابن حبان ، كتاب (البر والإحسان) ، باب (ما جاء في الطاعات وثوابها) ، حديث رقم (٣٥٤) ، ٦٩/٢ .

وأحياناً يشير إلى جانب لغوي ، فبعد نقله لكلام القاموس عن معنى كلمة (جوار) ، ذكر أن الكثير في الاستعمال العربي تخصيصها بالمرأة وإن كانت حرة ، فتخصيص المرأة بالأمة عرف طارئ ، يقول في ذلك : «وظاهر القاموس إطلاقها على المرأة وإن كانت حرة ، وهو كثير في استعمال العرب ، فتخصيصها بالأمة عرف طارئ منشؤه حديث : «لَا يَقُولُ أَحَدُكُمْ عَبْدِي وَلَا أُمَّتِي ؛ فَإِنَّ الْعَبْدَ وَالْأُمَّةَ لِلَّهِ ، وَلَيَقُولُ غُلَامِي وَجَارِيَّتِي ، أَوْ كَمَا قَالَ □ (٢)» (٣) .

وأحياناً يسوق الحديث لبيان المعنى الدلالي للكلمة وتوضيحه ، فبعد حديثه عن كلمة (عبقري) ، وأنَّ العرب تزعم أنه اسم بلد الجن ، قال : «وفي الحديث «كَانَ □ يَسْجُدُ عَلَى عَبْقَرِي (٤)» ، أي : بساط فيه صبغ ونقوش» (٥) .

- شواهد الشعر :

لقد استشهد الخضري كثيراً بالأبيات الشعرية في تقرير القواعد النحوية ، غير أنَّ الملاحظ عدم نسبته لهذه الأبيات إلى قائلها غالباً ، بل يكتفي بقوله : «كقوله» و«قال الشاعر» .

ومن الملاحظ أيضاً أنَّ استشهاده كان مقتصرًا على عصور الاحتجاج ؛

-
- (١) الخضري ، حاشية الخضري ، ٣٠٩/١ .
- (٢) مسلم بن حجاج النيسابوري ، صحيح مسلم ، ٤ ج ، ت : محمد فؤاد عبدالباقي ، (بيروت : دار إحياء التراث العربي) ، كتاب الألفاظ من الأدب وغيرها ، باب حكم إطلاق لفظة العبد والأمة والمولى والسيد ، حديث رقم (٢٢٤٩) ، ٤/١٧٦٤ بلفظ : «لَا يَقُولُنَّ أَحَدُكُمْ عَبْدِي وَأُمَّتِي ، كُلُّكُمْ عَبِيدُ اللَّهِ ، وَكُلُّ نِسَائِكُمْ إِمَاءُ اللَّهِ ، وَلَكِنْ لِيُقَالَ : غُلَامِي وَجَارِيَّتِي وَفَنَائِي وَفَنَائِي» .
- (٣) الخضري ، حاشية الخضري ، ٣٠/١ .
- (٤) البيهقي ، سنن البيهقي الكبرى ، ١٠ ج ، ت : محمد عبدالقادر عطا ، (مكة المكرمة : مكتبة دار الباز ، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م) ، كتاب (الطهارة) ، باب (من بسط شيئاً فصلّى عليه) ، حديث رقم (٤٠٨١) ، ٤٣٦/٢ .
- (٥) الخضري ، حاشية الخضري ، ٨٤٤/٢ .

لتصريحه بأن المولد لا يحتج به^(١) .

ويتخذ استشهاده بالشعر صوراً متعددة ، فأحياناً يستشهد بنصف البيت^(٢) ، كاستشهاده على أن العموم من روابط الابتداء بقول الشاعر^(٣) :

فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ

فقد استشهد هنا بصدر البيت ، وترك العجز ، وهو قوله :

وَلَكِنَّ سَيْرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَاقِبِ

وقد يستشهد بالبيت كاملاً كما في معظم شواهد ، من ذلك : استشهاده على حذف الموصول دون صلته^(٤) بقول حسان^(٥) :

فَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءٌ

وأحياناً يستشهد ببيتين على مسألة واحدة ، كاستشهاده على تقدير حركة الإعراب على الواو والياء في حال النصب ضرورة^(٦) بقول الشاعر^(٧) :

فَمَا سَوَدَّتْ نِيَّيَ عَامِرٍ عَنْ وِرَائَةٍ أَبِي اللَّهِ أَنْ أَسْمُو بِأُمَّ وَلَا أَبِ
وقول الآخر^(٨) :

مَا أَقْدَرَ اللَّهُ أَنْ يُدْنِيَ عَلَيَّ شَحَطٍ مَنِ دَارُهُ الْحُزْنَ مِمَّنْ دَارُهُ

(١) المصدر السابق، ١٣٦/١ .

(٢) المصدر السابق ، ١٧٧/١ .

(٣) البيت من الطويل ، وهوللحارث بن خالد المخزومي . انظر : عبدالسلام هارون ، معجم شواهد العربية ، جزان ، ط : ٢ ، (القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م) ، ٤٥٢/١ .

(٤) الخصري ، حاشية الخصري ، ١٤١/١ .

(٥) البيت من الوافر . انظر : حسان بن ثابت الأنصاري ، ديوان حسان بن ثابت الأنصاري ، ط : ١ ، (بيروت : دار النفائس ، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م) ، ص(٩) .

(٦) الخصري ، حاشية الخصري ، ٩٠/١ .

(٧) البيت من الطويل ، وهو لعامر بن الطفيل . انظر : ديوان الطفيل ، ديوان عامر بن الطفيل ، رواية أبي بكر الأنباري عن أبي العباس ثعلب ، (بيروت : دار بيروت ، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م) ، ص(١٣) .

(٨) البيت من البسيط ، وهو لحندج بن حندج المري . انظر : عبدالسلام هارون ، معجم شواهد العربية ، ٢٩٣/١ .

صُولُ

فقد قُدِّرَت حركة الإعراب على الواو والياء في هذين البيتين مع النصب ، على الرِّغم من أنَّ الحكم فيهما في هذه الحالة إنّما هو الإظهار كما هو مشهور ، فالتقدير هنا شادٌ ضرورة ، وربما كرر الشاهد الواحد أكثر من مرة ، كاستشهاده بقول الشاعر^(١) :

نَحْنُ الْأَلِيَّ فَاجْمَعْ جُمُو
عَاكَ ثُمَّ وَجَّهْهُمْ إِلَيْنَا

فقد استشهد بهذا البيت في باب (الكلام وما يتألف منه) حين تحدث عن تنوين العوض في نحو : «حينئذٍ» ، فذكر أنّه لا يضر حذف (إذ) لفظًا كحذف الصلة لدليل ؛ لقيام التنوين مقامها ، فكأنّها مذكورة^(٢) ، ثمّ أعاد هذا البيت مرةً أخرى في باب (الموصول) حين أجاز حذف الصلة لدليل معنوي ، والتقدير : الألي عُرفوا بالشجاعة^(٣) .

وكثيرًا ما كان يبين موطن الشاهد، من ذلك قوله في باب الجر: «وكذا يطرد الحذف في المعطوف على خبر (ليس وما) الصالح لدخول الباء عليه، كقوله^(٤)»:

بدا لي أنّي لست مُدركٌ ما مضى
ولأ سابقٍ شئنيًا إذا كان جائيًا
بجر (سابق) على توهم الباء في (مدرك)»^(٥) ، فبين هنا موطن الشاهد .

وقد يذكر روايات البيت ويوجِّهها ، من ذلك : أنّه لمّا عرض الشارح في

(١) البيت من مجزوء الكامل ، وهو لعبيد الأبرص . انظر : عبيد بن الأبرص ، ديوان عبيد بن الأبرص ، (بيروت : دار بيروت ، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م) ، ص (١٤٢) ، وروايته في الديوان (جمعٌ جموعًا) .

(٢) الخصري ، حاشية الخصري ، ٣٠/١ .

(٣) المصدر السابق ، ١٤١/١ .

(٤) البيت من الطويل ، وهو لزهير بن أبي سلمى . انظر : زهير بن أبي سلمى ، ديوان زهير بن أبي سلمى ، (بيروت : دار صادر) ، ص (١٠٧) .

(٥) الخصري ، حاشية الخصري ، ٤٨١/١ .

(باب المفعول المطلق) أن عامل المصدر يحذف وجوباً في مواضع ، ذكر منها : وقوع المصدر بدلاً عن فعله^(١) ، علق الخصري على ذلك قائلاً : «أي عوضاً عن اللفظ به ، أي عن التلفظ بفعله ، ولو المقدر في المصدر الذي لا فعل له ، كـ (بله) بمعنى تركاً في قوله يصف السيوف^(٢) :

تَدْرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا بَلَهُ الْأَكْفَ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقْ

أي : ترك الأكف في رواية خفض الأكف بالإضافة ، فـ(بله) إما منصوب بفعله المهمل . وإن لم يصح النطق به ، أو بفعل أمر مرادف لفعله المهمل ، وهو (اترك) عند الجمهور ، أي اترك ذكر الأكف بله أي تركاً ، أمّا على رواية نصب الأكف فـ (بله) اسم فعل بمعنى ترك^(٣) .

وقد يستشهد بالبيت لبيان معنى لغوي ، من ذلك أنه بعد نقله لكلام المصباح والقاموس عن معنى (الكلم) قال : «ويطلق حقيقة على الحدث ، وهو التكلم ، كقوله^(٤) :

قَالُوا كَلَامُكَ هِنْدًا وَهِيَ مُصْنَعِيَّةٌ يَشْفِيكَ قُلْتُ صَحِيحٌ ذَاكَ لَوْ كَانَا

وهو اسم مصدر لكلم ، وعلى المعنى القائم بالنفس قال الأخطل^(٥) :

إِنَّ الْكَلَامَ فِي الْفُؤَادِ وَإِنَّمَا جُعِلَ اللِّسَانُ عَلَى الْفُؤَادِ دَلِيلًا^(٦)

أهمية الحاشية :

تأتي أهمية الحاشية أولاً من كونها على أصلين مهمين في النحو العربي ، هما : ألفية ابن مالك وشرحها لابن عقيل ، هذان الأصلان اللذان

(١) المصدر السابق، ٣٨٣/١ .

(٢) البيت من الكامل ، وهو لكعب بن مالك . انظر : عبدالسلام هارون ، معجم شواهد العربية ، ٢٥٢/١ .

(٣) الخصري ، حاشية الخصري ، ٣٨٣/١ .

(٤) البيت من البسيط ، وهو مجهول القائل . انظر : عبدالسلام هارون ، معجم شواهد العربية ، ٣٨٢/١ .

(٥) البيت من الكامل . انظر : عبدالسلام هارون ، معجم شواهد العربية ، ٢٧١/١ .

(٦) الخصري ، حاشية الخصري ، ٢٤/١ .



طارت شهرتهما في الآفاق ، ولقيا قبولا من العامة والعلماء .
وقد حاول الخضري إيضاح عبارات النظم والشرح ، مفسراً ألفاظها
ومعانيها ، معرباً لها في كثير من الأحيان ؛ إذ كان الإعراب بياناً للمعنى ،
على عكس كثير من الشُّرَّاح ، كالمكودي والأشموني ، فقد اقتصرنا على نظم
الألفية فقط مع الشرح ، في حين نجد هناك من اعتنى بشرح ابن عقيل وأهمل
الألفية ، كما في حاشية (فتح الجليل) لأحمد السجاعي .
ثانياً: كذلك تظهر أهمية الحاشية في أن صاحبها كان خاتمة المحققين ،
لذلك استفاد ممن سبقه في شتى العلوم وأحسن استثمارها ، فجاءت هذه
الحاشية غنية بمختلف المعارف .

ثالثاً : ومما يزيد من أهميتها أيضاً : أنها امتلأت بكثير من الخلافات
النحويّة التي كان لصاحبها فضل الترجيح بينها ، وهذا ما سأليناه في الفصول
القادمة إن شاء الله تعالى .

رابعاً : ومن أهميتها : كثرة التعليقات التي يعنى بها المؤلف ، وهذا دليل
على رسوخ قدمه في العلم ، ويزيد هذا وضوحاً الحديث عن منهجه فيما يأتي
إن شاء الله تعالى .

منهجه في تأليفها :

ذكر الخضري فيما سبق أن فكرة وضع حاشية على شرح ابن عقيل كان
أملاً يتردّد في خاطره ، يقوى تارة ويضعف ، حتى تمّ له بفضل الله تعالى ما
يريد ، فكانت حاشية لا كالحواشي كما قال^(١) ، ويتجلى منهجه في النواحي
التالية :

أ – التمهيد لعناوين الأبواب والفصول بمقدمات وتعريفات غالباً :

لم يكن الخضري يلج إلى الأبواب والفصول مكتفياً بذكر عناوينها منتقلاً
إلى الشرح كما فعل ابن عقيل ؛ بل كان يقف مع تلك العناوين وقفة عالم

(١) الخضري ، حاشية الخضري ، ٤/١ .

متأمل ، فيحلل ألفاظها حينًا ، ويعربها حينًا آخر ، ويعلّل تقديم بعض الألفاظ على بعض ، ويعرض إلى تعريفها حينًا آخر ، وغير ذلك من الوقفات مع العناوين ، من ذلك ما يأتي :

١ - إعراب بعض عناوين الأبواب :

ففي باب (الكلام وما يتألف منه) أعرب الخصري هذا العنوان بأنّه خبر لمبتدأ محذوف ، وذكر أن فيه حذف مضافين ، والتقدير : هذا باب شرح الكلام وشرح ما يتألف منه ، وقال : إنه اختصر لوضوحه ، ورجّح أن يكون هذا الحذف تدريجياً ، فقال : «والأولى أنه اختصر على التدرّج ، بأن حذف المبتدأ ثم خبره ، وهو (باب) ، وأنيب عنه (شرح) المضاف إليه ثم (شرح) وأنيب عنه (الكلام)»^(١) ، ثم عرض الأعراب المختلفة لهذا العنوان .

٢ - تحليل بعض الألفاظ في العناوين :

أشار في باب النكرة والمعرفة إلى أنهما اسما مصدر لـ (نكر) و(عرف) المشدد ، ومصدران للمخفف أيضاً ، يقال : نكرت الرجل بالكسر - ضد عرفته ، ثم جعل اسمي جنس للاسم المنكر والمعرف لا علمين لهما كما قيل ... ثم ذكر العلة في تقديم النكرة على المعرفة ؛ وذلك لكثرتها ؛ إذ كثير من النكرات لا معرفة له كأحد وعريب ، دون عكسه ، ولسبقها تعقلاً واعتباراً ؛ لأنها تدل على الشيء من حيث هو ، والمعرفة لا بد لها من تعيين ما في القصد بنحو صلة أو عهد... إلخ^(٢) .

وكذلك في باب أفعال المقاربة ، فبعد ذكره العلة في عدم تسمية هذا

الباب

ب(كاد وأخواتها) كما فعل بباب (كان وأخواتها) والمراد بها ، تعرّض إلى لفظ(كاد) ، فذكر أن أصله من كَوَدَ -بالواو- ؛ لحكاية سيبويه : كُدت -بالضم- ، ثم ذكر أن القياس على هذا أن يقال : أكود ، ك(طلت أطول) ، ولكنهم

(١) المصدر السابق، ١/٨١ وما بعدها .

(٢) المصدر السابق ، ١/٩١ .

قالوا : أكاد شذوذًا ، وجعله المصنّف من تداخل اللغتين ، فاستغنوا بمضارع كِدت المكسورة عن مضارع المضمومة . اهـ . صبان ، وقولهم : كِدت بالكسر لا يدل على أن عينها ياء لاحتمال أنه لبيان حركة العين كخفت^(١) .

٣ - التعليل لتقديم بعض ألفاظ العناوين على بعض، أو بعض الأبواب

على بعض :

قد يذكر الخضري أحيانًا السبب في تقديم بعض ألفاظ العناوين على بعض ، فمثلاً في باب(التحذير والإغراء) بعد أن عرض لتعريفهما ذكر أن السبب في تقديم الأول هو لتقديم التخلية بالمعجمة على التخلية^(٢) .

وأحيانًا قد يرى أنه ليس هناك فرق بينهما، فذكر في باب (أعلم وأرى) أنه في نسخ (أرى وأعلم) ، ثم قال بعد ذلك : «... والأولى يتعادل فيها اللفظان بتقديم كل في محل إذ ليس أحدهما أولى من الآخر حتى يقدم مطلقًا»^(٣) .

كما أنه قد يذكر السبب في تقديم بعض الأبواب على بعض ، ويظهر ذلك جليًا في المفاعيل ، فقد ذكر أن السبب في تقديم المفعول له على المفعول فيه هو أنه أدخل منه في المفعولية وأقرب إلى المفعول المطلق ؛ لكونه مفعول الفاعل حقيقة^(٤) .

وذكر أيضًا السبب في تقديم المفعول فيه على المفعول معه ، فقال : «لقربه من المصدر باستلزامه له ، ولوصول العامل إليه بنفسه لا بحرف ملفوظ»^(٥) .

ومثل ذلك أنه ذكر السبب في تقديم إعمال المصدر وإعمال اسم الفاعل

(١) الخضري، حاشية الخضري، ٢٣٩/١ وما بعدها.

(٢) المصدر السابق ، ٦٧٧/٢ .

(٣) المصدر السابق ، ٣١١/١ .

(٤) المصدر السابق ، ٣٩١/١ .

(٥) المصدر السابق ، ٣٩٥/١ .

على المصادر ، فقال : «قدم أعمال البابين على صيغهما ؛ لأن العمل أهم ؛ لكونه من علم الإعراب والصيغ من الصرف ، فذكرها هنا استطرادي ، فلا يرد أن معرفة الذات تقدم على معرفة الصفة كالعمل»^(١) .

٤ - تعريف بعض عناوين الأبواب :

لقد عرض الخصري تعريف عناوين الأبواب ، فمثلاً نجده في باب (الاستثناء) يقول : «هو لغة : استفعال من التثني بمعنى العطف ؛ لأن المستثنى معطوف عليه بإخراجه من الحكم أو بمعنى الصرف ؛ لأنه مصروف عن حكم المستثنى منه ، وحقيقته اصطلاحاً : الإخراج (إلا) أو إحدى أخواتها لما كان داخلاً أو كالداخل ، لكن المراد به في الترجمة المستثنى بدليل ذكره في المنصوبات»^(٢) .

ويقول عن الإضافة : «هي لغة : مطلق إسناد لشيء ، أي : إمالته له أو نسبته إليه ، واصطلاحاً : نسبة تقييدية بين اثنين توجب لثانيهما الجر أبداً ، وإن شئت قلت : إسناد اسم لآخر منزلاً الثاني من الأول منزلة التثوين أو ما يقوم مقامه ، كنون الجمع في لزومه لحالة واحدة ، وهي الجر أبداً ، ويسمى الأول مضافاً والثاني مضافاً إليه»^(٣) .

٥ - ذكر سبب تسمية بعض الأبواب :

قد يذكر الخصري أحياناً السبب في تسمية بعض الأبواب بهذا الاسم ، قال في باب (حروف الجر) : «سميت بذلك لأنها تعمل الجر ، كما قيل : حروف النصب والجزم لذلك ، أو لأنها تجر معاني الأفعال إلى الأسماء ، أي تضيفها وتوصلها إليها ، ومن ثم سماها الكوفيون : (حروف الإضافة)»^(٤) . وأحياناً يرى الخصري أن تسمية الباب باسم ما أفضل من تسميته باسم

(١) الخصري، حاشية الخصري ، ٥٥٠/٢ . وانظر : ٢٣٠/١ .

(٢) المصدر السابق ، ٤١٠/١ . وانظر : ١١١/١ ، ١٢٨ .

(٣) المصدر السابق، ٤٩١/٢ . وانظر : ٥٧١/٢ ، ٦١٦ ، ٨٨١ .

(٤) المصدر السابق ، ٤٥٩/١ .

آخر ، فقد فضّل تسمية المصنف باب (النائب عن الفاعل) على تسمية الجمهور لهذا الباب بـ(المفعول الذي لم يسم فاعله) ، يقول في ذلك : «هذه الترجمة مصطلح المصنف ، وهي أولى وأخصر من قول الجمهور (المفعول الذي لم يسم فاعله) ؛ لأنه لا يشمل غير المفعول مما ينوب كالظرف ؛ إذ المفعول به هو المراد عند الإطلاق ؛ ولأنه يشمل المفعول الثاني في نحو : أعطي زيداً ديناراً ، وليس مراداً ، وإن أُجيب بأن تلك العبارة غلبت على ما ينوب عن الفاعل أيّاً كان دون غيره»^(١) .

٦ - التعرض لبعض النواحي الصرفية في بعض عناوين الأبواب :

قد يعرض الخضري أحياناً لبعض النواحي الصرفية عند تحليله لعناوين الأبواب ، من ذلك ذكره في باب (التصريف) أصل هذا اللفظ ، فقال : «أصله (تصرف) براءين ؛ لأنّ فعله (صرف) بشد الراء ، ويجب اشتمال المصدر على جميع حروف فعله أبدلت الثانية ياء من جنس حركة ما قبلها ، وحُصِّت بذلك لأن ثقل التكرار إنما حصل بها ، وهكذا كل ما وازنه ، كتقديس وتكريم وتفضيل»^(٢) .

ب - تمييز النظم والشرح بعبارة : (قوله) :

كان الخضري يصدرّ عند شرحه لأبيات الألفية أو عبارات ابن عقيل بلفظ (قوله) ؛ حتى يميز الأصل -وهو نظم المصنف وشرح ابن عقيل- عن شرحه ، وهذا واضح في جميع الأبواب ، فمثلاً حين عرض قول المصنف :

وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ وَالْقَوْلُ عَمٌ وَكَلِمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمُّ

صدرّ شرحه لهذا البيت بلفظ : «قوله» ، ثمّ أتى بلفظ المصنف (عم) وشرحها بقوله : «(عم) هو كغيره من الألفاظ المشددة الموقوف عليها في الشعر... إلخ»^(٣) .

(١) الخضري، حاشية الخضري، ٣٣٥/١ .

(٢) المصدر السابق ، ٢٤٠/١ . وانظر : ٤٢٩/١ ، ٨٨١/٢ .

(٣) المصدر السابق، ٢٠/١ .

وكذلك فعل عند شرحه لعبارات ابن عقيل ، فحين عرّف الشارح الكلام عند النحويين بأنّه اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها^(١) ، علّق الخضري على ذلك فقال : «قوله : (فائدة يحسن السكوت عليها) أخذ هذا القيد من قوله : (كاستقم) كما سيصرح به...»^(٢) .

ج - الأمانة العلمية :

إن المطالع للحاشية يجد نصوصاً كثيرة منقولة ، فقد كان مؤلفها خاتمة المحققين كما ذكرت سابقاً ، لكنه مع هذا تجده أمياً فيما ينقل ، وقد تجلّت تلك الأمانة في المظاهر الآتية :

١ - نسبة النص إلى صاحبه :

كان الخضري إذا نقل نصاً أشار إلى صاحبه بلفظ «أفاده» أو بلفظ «كما قاله» ، ثمّ يذكر اسم العالم ، من ذلك أنّه ذكر في (باب الإضافة) أنّ المضاف إذا وقع وصفاً مثنى أو مجموعاً فإنّ وجود (أل) فيه مُغنٍ عن وجودها في المضاف إليه ، ثمّ ذكر السبب في ذلك بقوله : «لأنّه لمّا طال بالتثنية والجمع ناسبه التخفيف ، فلم يحتج لاتصالها بالمضاف إليه ، أفاده الصبان»^(٣) ، فأشار بأنّ هذا السبب قد نقله عن الصبان ، وفي حديثه عن أصل (لبّيك) ذكر أنّه «من ألّبّ بالمكان إذا أقام به ، فحذف الفعل وأقيم المصدر مقامه ، فصار البايان لك ، ثمّ حذفّت زوائده ، وحذف الجار»^(٤) ، ثمّ نقل رأي الرضي في ذلك فقال : «ويجوز كونه من لبّ بمعنى ألّب ، أي أقام ، فلا يكون محذوف الزوائد ، قاله الرضي»^(٥) ، فذكر أنّ هذا النص للرضي .

(١) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ، ١٩/١ .

(٢) الخضري ، حاشية الخضري ، ٢١/١ .

(٣) المصدر السابق ، ٤٩٩/٢ . وانظر : ١١٣/١ ، ١٧٩ ، ١٩٤ ، ٥١٢/٢ ، ٥٣١ .

(٤) المصدر السابق ، ٥٠٣/٢ ، في الحاشية : «وأقيم المصدر مقامه فصار البايان لك» ، والصحيح ما أثبتّه - والله أعلم - .

(٥) المصدر نفسه .

٢ - الإشارة إلى اسم الكتاب المنقول منه النص :

قد يشير الخضري أحياناً إلى اسم الكتاب الذي ذُكر فيه النص ، ففي (باب الموصول) مثلاً حين ذكر الشارح أنَّ العائد المجرور بحرف إن اختلف الحرفان فيه لم يجر حذفه ، علّق الخضري على ذلك قائلاً : «أي لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط ، كما مثله ، أو لفظاً لا معنى كحلت في الذي حلت به . وقيل بجواز الحذف حينئذٍ ، وفيه نظر ؛ لأنّه لا يعلم نوع المحذوف . اهـ تصریح»^(١) ، فالقول بجواز الحذف في هذه المسألة والاعتراض عليه منقول عن كتاب (التصریح) كما بيّن . وكذلك نقل عن الهمع في حديثه عن إذ ، فقال : «وفي الهمع يقبح إضافة إذ إلى اسمية عجزها فعل ماضٍ ، كجئت إذ زيد قام ، دون : إذ زيد يقوم ؛ لأن إذ للماضي ، فيقبح أن تفصل منه»^(٢) .

٣ - وضع علامة الانتهاء دلالة على أن النص لغيره :

كثيراً ما كان الخضري يضع علامة الانتهاء - اهـ - دلالة على أن هذا النص ليس له ، فحين ذكر الشارح بأن ابن المصنف قد زعم بأن عطاء مصدر ، ذكر الخضري بأنّه لم يكن منفرداً بذلك ، بل كان متابعاً لوالده ، وأن الدماميني قد وافقهما على ذلك ، فقال : «لم ينفرد به ، بل تبع والده ، وجرى عليه الدماميني في شرح التسهيل ، فقال : ينبغي أن يقيد لبعض الناقص بكونه أكثر من حرف كما قيده المصنف في شرحه ، كالوضوء والغسل والكلام والعرف والعون والكبر ؛ لبعدها وبين أفعالها ، أي توضأ واغتسل وتكلم واعترف وأعان وتكبر ، وأمّا نحو : العطاء والثواب ، فمصدران ؛ لقربهما من الفعل ؛ إذ الأصل إعطاء وأثواباً ، فحذف زائدهما - وهو الهمزة - وحرك ما بعدها ليصح الابتداء به اهـ»^(٣) ، فوضع علامة الانتهاء دلالة على أن النص للدماميني .

(١) الخضري، حاشية الخضري، ١٥٥/١ وما بعدها . وانظر : ٣٧/١ ، ١٧٦ ، ٢١٣ .

(٢) المصدر السابق ، ٥٠٦/٢ .

(٣) المصدر السابق، ٥٣٧/٢ . وانظر : ١٣٥/١ ، ١٦١ ، ١٧٣ ، ٥٠٦/٢ .

٤ - التصرف في النص المنقول :

كان الخضري إذا تصرّف في النص فإنه يقول : انتهى بتصريف ، من أمثلة ذلك : أنه بعد نقله لكلام ابن هشام في المغني عن معنى الباء في قوله تعالى : (يَجِجُ جِجُ) (١) ، قال : «اهـ بتصريف» (٢) . فهذه المظاهر جميعاً تدل دلالة واضحة على أمانته في النقل -رحمه الله رحمة واسعة- .

د- ظهور ثقافة الخضري المتنوعة :

لم تقتصر ثقافة الخضري على النواحي النحوية والصرفية فحسب ، بل تجاوزت ذلك لتشمل ألواناً من الثقافة ، وقد تجلّى ذلك فيما يلي :

١ - ثقافته الدينية :

عندما تحدث الخضري عن البسمة وما يتعلق بها من الناحية اللغوية والنحوية ، عرض في ختام ذلك قول الشيخ أبي العباس البوني (٣) عن فضائل لفظ (الرحمن الرحيم) ، فقال : «قال الشيخ أبو العباس البوني - رحمه الله - تعالى : الرحمن الرحيم من أذكار المضطرين ؛ لأنه يسرع لهم تنفيس الكرب وفتح أبواب الفرج .

وقال ابن عربي : من داوم على ذكره لا يشقى أبداً ، وإنما اختير هذان الوصفان في الابتداء للإشارة الواضحة التامة إلى غلبة جانب الرحمة وسبقها لطفًا بالعباد ، قال تعالى : (ثُ ثُ ثُ) (٤) ، وفي الحديث : «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ فِي كِتَابٍ فَهُوَ عِنْدَهُ فَوْقَ الْعَرْشِ : إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي» (٥) ، نسأل الله سبحانه

(١) سورة النصر ، آية : ٣ .

(٢) الخضري ، حاشية الخضري ، ٤٧١/١ .

(٣) أحمد بن علي بن يوسف ، أبو العباس ، صاحب المصنفات في علم (الحروف) ، متصوف ، مغربي الأصل ، له شمس المعارف الكبرى ، توفي بالقاهرة سنة ٦٢٢ هـ .

انظر : الزركلي ، الأعلام ، ١٧٤/١ .

(٤) سورة الأعراف ، آية ١٥٦ .

(٥) البخاري ، الجامع الصحيح ، كتاب (التوحيد) ، باب (وكان عرشه على الماء) ، حديث رقم (٦٩٨٦) ، ٢٧٠٠/٦ ، بلفظ : «إِنَّ اللَّهَ لَمَّا قَضَى الْخَلْقَ كَتَبَ عِنْدَهُ فَوْقَ عَرْشِهِ : إِنَّ رَحْمَتِي

وتعالى أن يدخلنا في ميدان رحمته في الدنيا والآخرة»^(١) .
وبعد شرحه لشاهد ابن عقيل وهو قوله^(٢) :

تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَدْرُعَاتٍ وَأَهْلَهَا بِيَثْرَبَ أَدْنَى دَارِهَا نَظْرُ عَالٍ
تحدث عن يثرب فقال : «ويثرب اسم مدينة الرسول □ ، سُمِّيَتْ بِمَنْ
نزلها من العماليق ، وقد ورد النَّهْيُ عَنْ تَسْمِيَتِهَا بِذَلِكَ لِأَنَّهُ مِنَ التَّثْرِيْبِ ، وَهُوَ
الْحَرْجُ ، نَحْوُ : (عَ عَ عَ) ^(٣) ، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : (عَ عَ) ^(٤) فَحِكَايَةٌ
عَنِ الْمُنَافِقِينَ»^(٥) .

وحيث تعرض لقوله تعالى : (ه ه ه ه ه) ^(٦) ذكر أن التحرير وهو
الوقف لخدمة بيت المقدس كان عنهم خاصاً بالذكور»^(٧) .

٢ - الثقافة اللغوية :

إنَّ المطالع للحاشية يجد مؤلفه على علم بمفردات اللغة وضبطها وشرح
معانيها ، وقد ظهر ذلك في أغلب صفحات الكتاب إن لم يكن كلها ، من
الصور على ذلك ما يأتي :

أ - شرحه لبعض ألفاظ الألفية :

حين عرض الخضري قول المصنف :

وَأَنْعَتُ بِمُشْتَقِّ كَصَعْبٍ وَدَرْبٍ وَشَبَّهَهُ كَذَا وَذِي وَالْمُنْتَسِبُ

أخذ يفسر معنى (درب) فقال : «قوله (ودرب) بالذال المعجمة هو الحاد

سَبَقَتْ غَضَبِي» .

- (١) الخضري ، حاشية الخضري ، ٨/١ .
- (٢) البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس . انظر : امرأ القيس ، ديوان امرئ القيس ، ط : ١ ،
(بيروت : دار صادر ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م) ، ص (١٤١) .
- (٣) سورة يوسف ، آية : ٩٢ .
- (٤) سورة الأحزاب ، آية : ١٣ .
- (٥) الخضري ، حاشية الخضري ، ٨٣/١ . وانظر : ٥٧١/٢ ، ٦٢١ ، ٦٤٥ .
- (٦) سورة آل عمران ، آية : ٣٥ .
- (٧) الخضري ، حاشية الخضري ، ١٥٨/١ .

اللسان مطلقًا ، أو في الشر فقط ، أو الحاد من كل شيء ، أو -بالمهملة-
الخبير بالأشياء المعتاد لها»^(١) .

ب - شرحه لأمثلة الشارح الشعرية والنثرية :

لم يكن الخضري في شرحه للألفاظ قاصرًا على الألفية ، بل تعدّاه أحيانًا
إلى شرح أمثلة الشارح -ابن عقيل- الشعرية والنثرية ، ففي الشعر مثلاً حلّ
ألفاظ البيت الذي جاء به ابن عقيل ، شاهدًا على أنه لا فرق بين الوصف
المعتمد على حرف نفي و الوصف المعتمد على اسم دال على نفي ، وهو
قول الشاعر^(٢) :

غَيْرُ لَاهٍ عِدَاكَ فَاطْرَحَ اللَّهْوَ وَلَا تَغْتَرَّرُ بَعَارِضِ سِلْمٍ

فشرح بعض ألفاظ هذا البيت قائلاً : «قوله : (غير لاه) من لها يلهو ،
والمراد لازمه ، أي غير غافل و(اطرح) -بشد المهمله وكسر الراء- أي :
اترك ، والسلم -بالكسر والفتح- الصلح ، أي بسلم عارض»^(٣) . وفي النثر
حين عرض ابن عقيل أن (هيهات) اسم فعل بمعنى بَعُدَ^(٤) ، واستشهد على
ذلك بقولهم : (هيهات العقيق) ، ذكر الخضري أن معنى العقيق اسم موضع
بالحجاز ، وأن في(هيهات) نيقًا وأربعين لغة ، منها تثليث تائها^(٥) .

ج - عرضه لبعض المسائل اللغوية :

كان الخضري يعرض بعض المسائل اللغوية في الحاشية ، كاللّحت
والتّضمين والاشتقاق والتّغليب ، من ذلك قوله : «اعلم أن البسمة مصدر
قياسي لـ(بسمل) ، كـ(دحرج) دحرجة إذا قال : بسم الله على ما في الصحاح
وغيره ، أو إذا كتبها على ما في تهذيب الأزهرى ، فهي بمعنى القول أو

(١) المصدر السابق، ٦٠١/٢ . وانظر : ١٢٠/١ ، ١٢٧ ، ٣٣٥ ، ٨٨٨/٢ .

(٢) البيت من الخفيف ، وهو مجهول القائل . انظر : عبدالسلام هارون ، معجم شواهد العربية ،
٣٧٧/١ .

(٣) الخضري ، حاشية الخضري ، ١٦٨/١ .

(٤) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ، ٢٧٧/٢ .

(٥) الخضري ، حاشية الخضري ، ٦٨٢/٢ .



الكتابة ، لكن أطلقوها على نفس (بسم الله الرحمن الرحيم) مجازاً من إطلاق المصدر على المفعول لعلاقة اللزوم ، ثم صارت حقيقة عرفية ، وهي من باب النحت ، وهو أن يختصر من كلمتين فأكثر كلمة واحدة ، ولا يشترط فيه حفظ الكلمة الأولى بتمامها بالاستقرار ، خلافاً لبعضهم ، ولا الأخذ من كل الكلمات ، ولا موافقة الحركات والسكنات ، كما يعلم من شواهد . نعم كلامهم يُفهم اعتبار ترتيب الحروف ، ولذا عُدَّ ما وقع للشهاب الخفاجي في شفاء الغليل من طبلق بتقديم الباء على اللام ؛ إذ قال : أطال الله بقاءك ، سبق قلم ، والقياس طبلق والنحت مع كثرته عن العرب غير قياسي ، كما صرَّح به الشمني ، ونقل عن فقه اللغة لابن فارس قياسيته ، ومن المسموع (سَمْعِل) إذا قال : (السلام عليكم) ، و(حوقل) بتقديم القاف إذا قال : (لا حول ولا قوة إلا بالله) ، وقيل بتقديم اللام ، و(هَلَل) تهليلاً ، و(هيلل) هيللة إذا قال : (لا إله إلا الله) ، و(ياء هيلل للإلحاق بـ (دحرج) ، ومنه في القرآن : (يٰٓأَيُّهَا الْاٰسْمٰعِيْلُ اٰتِىْنَا بِالسَّلٰمِ اٰلٰهِنَا اٰلٰهَ الْاِنۡسٰنِ وَالۡاِنۡسٰنِ وَالۡاِنۡسٰنِ) (١) . قال الزمخشري : هو منحوت من (بعث) و(أثير) ، أي : بُعث موتاهَا وأثير ترابها» (٢) .

فقد نصَّ على أنَّ البسمة من باب النحت ، وعرفه وبيَّن أنَّه غير قياسي ، وذكر بعض الألفاظ المنحوتة سماعاً ، وفي كل هذا دلالة واضحة على عمق تفكيره وفهمه لمسائل اللغة - والله أعلم بالصواب .

كما تعرض في الحاشية لتعريف الاشتقاق وأنواعه ، فقال : «...الاشتقاق ردُّ لفظ إلى آخر لمناسبة بينهما في المعنى-ولو مجازياً- مع اتفاقهما في الحروف الأصول ، فإن اتفقا في كلها على الترتيب فاشتقاق صغير كناطق ونطق بمعنى التكلم حقيقة ، أو الدلالة مجازاً ، وإن اختلفا ترتيباً فقط فاشتقاق كبير كما في (جذب) و(جذب) ، وإن اختلف فيهما بعض الأصول فاشتقاق

(١) سورة الانفطار ، آية : ٤ .

(٢) الخصري ، حاشية الخصري ، ٤/١ وما بعدها .

أكبر ك (تلب) من التلم ، فعلم أن مناسبة المعنيين شرط في الجميع»^(١) .

٣ - ثقافته البلاغية :

اهتم الخضري بالجانب البلاغي كثيراً ، فتعرض لكثير من المسائل البلاغية ، وبخاصة ما يتصل بعلمي البيان والبديع ، سواء في شرحه لألفاظ الألفية أو شواهد الشارح الشعرية والنثرية ، أو مناسبة ما تعرض عليه في الحاشية ، ومن ألوان البيان التي ذكرها ما يأتي :

أ - الاستعارة :

عرض لها الخضري حين شرح قوله : (تبسط البذل) ، من قول المصنف :

وَتَبَسُّطُ الْبَذْلِ بَوَعْدِ مُنْجَزٍ

فقال : «أي توسع العطاء ، يعني : تكثر إفادة المعاني ، ففيه استعارة إما تمثيلية ، بأن تشبه حال الألفية في كثرة إفادتها المعاني بسرعة عند سماعها بحال الكريم في كثرة إعطائه ووفائه بما يعدّ ويستعار الكلام الدال على المشبه به ، وهو حالة الكريم للمشبه ، أو مصرحة بأن تشبه إفادتها المعاني ببذل المال ، والوعد : ترشيح ، أو مكنية بأن تشبه الألفية في النفس بكريم ، وبسط البذل تخييل ، وإنجاز الوعد ترشيح ، لا العكس ؛ لأن البسط أقوى اختصاصاً بالكريم من إنجاز الوعد ، وأسبق في الذكر ، فاللائق جعله هو التخييل ، سواء جرينا على طريقة السمرقندي^(٢) من أن التخييل هو الأقوى اختصاصاً أو على قول العصام^(٣) إنه الأسبق ذكراً وما سواه ترشيح»^(١) .

(١) المصدر السابق، ٣٧٧/١ . وانظر : ١٤/١ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٤٧٣ .

(٢) هو أبو القاسم بن أبي بكر الليثي ، عالم بفقهاء الحنفية ، أديب ، له كتب ، منها : الرسالة السمرقندية في الاستعارات ، وحاشية على المطول في البلاغة . انظر : الزركلي ، الأعلام ، ١٧٣/٥ .

(٣) إبراهيم بن محمد بن عرب شاه الإسفراييني ، ولد في إسفرايين من قرى خراسان ، وكان أبوه قاضيها ، فتعلم واشتهر ، وألف كتبه فيها ، وزار في أواخر عمره سمرقند ، فتوفي بها . من تصانيفه : الأطول في شرح تلخيص المفتاح في علوم البلاغة ، وحاشية على تفسير



وحين ساق الشارح مثلاً على التمييز المبين إجمال النسبة ، وهو قوله تعالى : (ثُ ثُ ثُ) (٢) ، ذكر الخضري أنّ في قوله : (اشتعل) استعارة ، فقال : «وقد شبّه سريان الشيب في جميع الرأس باشتعال النار في الحطب بجامع العموم أو البياض ، أو استعقاب الفناء في كلّ ، فاشتعل استعارة تبعيّة لمعنى امتلأ ، أو شبّه الشيب بالنار استعارة بالكناية ، واشتعل تخييل ، والجامع ما مر» (٣) .

ب - المجاز :

من أمثلته ما ذكره حول لفظ «وتقتضي» ، من قول المصنف :

وَتَقْتَضِي رِضًا بِغَيْرِ سُخْطٍ

فقال : «إمّا بمعنى تطلب من الله أو من قارئها ، أو منهما ، ففيه مجاز عقلي ؛ إذ الطالب ناظمها بسببها ، أو بمعنى تستلزم الرضا ؛ لاشتغالها على المحاسن فلا مجاز» (٤) .

وهذا اللون من البلاغة كثيراً ما كان يذكره الخضري في مناسبة ما تعرض عليه ، من ذلك : حين عرض الشارح أنّ الهمزة التي يؤتى بها للنطق بالساكن تسمى همزة وصل ، ذكر الخضري أنّ في هذا اللفظ (همزة وصل) مجاز علاقته الضدية قال : «أي مجاز العلاقة الضدية ؛ لأنّها تسقط وصلاً ، فكان حقها أن تسمى همزة ابتداء ، وقيل : لا مجاز ، بل سُمّيت بذلك لوصل ما بعدها بما قبلها عند سقوطها» (٥) .

البيضاوي . انظر : الزركلي ، الأعلام ، ٦٦/١ .

(١) الخضري ، حاشية الخضري ، ١٦/١ .

(٢) سورة مريم ، آية : ٤ .

(٣) الخضري ، حاشية الخضري ، ٤٥٤/١ . وانظر مواضعها في الحاشية : ١٢٢/١ ، ١٦٩ ،

٢٢٨ ، ٢٩١ ، ٥٢٥/٢ ، ٦٣٥ ، ٩٥٠ .

(٤) المصدر السابق ، ١٧/١ .

(٥) المصدر السابق ، ٨٩٤/٢ . وانظر مواضعه في الحاشية : ١٦/١ ، ٢٦ ، ٣٥ ، ٢٣٤ ،

٦١٠ ، ٥٧٢/٢ .

ومن البديع :

أ - التورية :

مثالها ما ذكره حين علق على قول المصنف :

وَالِهِ الْمُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا

فقال : «ففيه تورية ، حيث لم يرد المعنى القريب لآله □ ، وهم أهل بيته وأقاربه ، بل أراد البعيد ، وهو مطلق الأتباع بقريظة مقام الدعاء»^(١) .

ب - الالتفات :

من أمثله ما ذكره الخصري حين استشهد الشارح على أن الباء تزداد في خبر (لا) قليلاً بقول الشاعر^(٢) :

فَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا دُوَّ شَفَاعَةٍ بِمُعْنِ قَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ

فقال : «الخطاب للنبي □ ، والفتيل : خيط في شق النواة... ، وسواد بن قارب : صحابي جليل ، هو قائل البيت ، ففيه التفات»^(٣) .

ج - الجناس :

من أمثله ما ذكره عند قول المصنف :

وَجَوِّزَ الْإِلْغَاءَ لَا فِي الْإِبْتِدَاءِ وَأَوْضَمِيرَ الشَّانِ أَوْ لَامَ ابْتِدَاءِ

فبعد إعرابه قوله : «لا في الابتداء» ، قال : «فهنا ابتداء لغوي ، وفي آخر البيت اصطلاح ، ففيه الجناس التام ؛ لاختلاف معناهما مع اتفاق لفظهما»^(٤) .

د - الاحتباك :

(١) المصدر السابق ، ١٣/١ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لسواد بن قارب . انظر : عبدالسلام هارون ، معجم شواهد العربية ، ٥٦/١ .

(٣) الخصري ، حاشية الخصري ، ٢٣٥/١ . وانظر مواضعه في الحاشية : ٨/١ ، ٥٠٣/٢ ، ٩٤٩ .

(٤) المصدر السابق ، ٣٠٢/١ . وانظر : ١٢/١ ، ١٦ ، ١٥٩ .

من أمثلته ما ذكره حينما شرح ما استشهد به الشارح في باب (التحذير) من قول عمر رضي الله عنه : (إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب) ^(١) ، وانتهى إلى أن فيه احتباگا ، فقال : «والأصل : إياي باعدوا عن حذف الأرنب وواعدوا أنفسكم عن أن يحذف... إلخ . فهما تحذيران حذف من كل منهما نظير ما أثبتته في الآخر ؛ إذ المحذر منه -وهو حذف الأرنب- ذكره في الثاني دون الأول ، والمحذر -وهو إياي- بالعكس ففيه احتباك» ^(٢) .

٤ - تمكُّنه من العروض والقافية :

كان الخضري على معرفة بدقائق هذا العلم ، تجلَّى ذلك في كثير من الأبيات التي قام بتحليلها ، سواء أبيات النظم أو الأبيات التي استشهد بها الشارح ، وإليك طرفاً منها :

- ما ذكره حين عرض لشاهد الشارح في أنواع التتوين ، وهو قوله ^(٣) :

أَقْلِي اللُّومَ عَاذِلَ وَالْعَتَابِنَ وَقَوْلِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابِنَ

اعترض على من قصر الشاهد على قوله : (أصابن) دون (العتابن) ؛ لكونه القافية ؛ فقال : «وقصر الشاهد على الثاني لكونه هو القافية ، مردود بأن البيت المقفى ينزل كل من شطريه منزلة البيت الكامل كما بين في العروض» ^(٤) .

- ومنه حين تعرض لقول المصنف :

سِوَاهُمَا الحَرْفُ كَهْلٌ وَفِي وَلمَ فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيْشَمَ

فذكر أن (يشم) -بفتح الشين- من باب فَرَحَ على الأَفْصَحَ ، لا عَلِمَ ، وأنَّ

(١) سيويوه ، الكتاب ، ج ٥ ، ط : ٣ ، ت : عبدالسلام هارون ، (القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م) ، ٢٧٤/١ .

(٢) الخضري ، حاشية الخضري ، ٦٨٠/٢ . وانظر : ١٨٩/١ .

(٣) البيت من الوافر ، وهو لجريير . انظر : عبدالسلام هارون ، معجم شواهد العربية ، ٣٧٨/١ .

(٤) الخضري ، حاشية الخضري ، ٣١/١ .

الفراء وغيره حكاه من باب نصر ، ثم رجَّح الأول دفعًا لعيب من عيوب القافية ، وهو سناد التوجيه ، فقال : «والأولى تتعيَّن هنا دفعًا لسناد التوجيه ، وهو اختلاف حركة ما قبل الروي المقيد»^(١) .

ومن أمثله أيضًا : ما ذكره حول شاهد الشارح^(٢) :

أَلَا يَا عَمْرُو عَمْرَاهُ وَعَمْرُو بْنُ الزُّبَيْرَاهُ

فقد ذكر أن البيت من الهزج ، وأنَّ الشاهد في قوله (عمره) لا في قوله : (وعمره بن الزبيره) ، يقول في ذلك : «والشاهد في (عمره) ؛ لأن العروض محل الوصل ، لا في قوله : (وعمره بن الزبيره) ؛ لأنَّ آخر البيت محل وقف ، وقد

يقال : لا شاهد في الأول أيضًا ؛ لأنَّ العروض المصرة^(٣) في حكم الضرب»^(٤) .

- ومن الأمثلة أيضًا :

ما يذكره من وزن البيت وما يدخل عليه ، فحين عرض شاهد الشارح ،

(١) المصدر السابق، ٣٧/١ .

(٢) البيت من الهزج ، وهو مجهول القائل . انظر : عبدالسلام هارون ، معجم شواهد العربية ، ٤١٧/١ .

(٣) التصريح : هو أن يكون العروض كالضرب في وزنه ورويه وإعرابه ، أخذ من مصرعي الباب ، ويجوز في عروض البيت المصرع ما يجوز في ضربه من الزحاف ، وتبدأ به القصيدة .

انظر : أبا القاسم علي بن القطاع ، البارع في علم العروض ، ت : أحمد محمد عبدالدايم ، مكة المكرمة : مكتبة الفيصلية ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م) ، ص(٧٧) . وانظر : الخطيب التبريزي ، الوافي في العروض والقوافي ، ت : فخر الدين قباوة ، (دمشق : دار الفكر ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦م) ، ص(٣٢) .

ذكرت تعريف ابن القطاع أولاً مع تأخره عن التبريزي ؛ لأنني رأيت تعريفه أكثر وضوحاً - والله تعالى أعلم- .

(٤) الخصري ، حاشية الخصري ، ٦٦٧/٢ .

وهو قول الشاعر^(١) :

لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْمًا وَالذَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ^(٢)

قال : «والبیت من المنسرح ، لكن دخل في مُسْتَفْعِلُنْ أول جزء منه الخبن^(٣) ، فصار مُتَفَعِلُنْ مركب من وتدين ، فدخله الخرم بالراء ، وهو حذف أول الوتد ، فصار فاعلن ، وذلك شاذ»^(٤) .

٥ - الثقافة الفلسفية :

ظهرت هذه الثقافة في استخدامه بعض مصطلحات الفلسفة ، مثل الكلام عن الماهية ، والعرض ، والجوهر ، والكليات ، والجزئيات ، وغير ذلك .
منها :

أنه حين شرح قول الشارح : «الكلم اسم جنس» ، قال : «اعلم أن اسم الجنس مطلقاً موضوع للماهية من حيث هي ، ثم إن صدق على القليل والكثير كماء وضرب سمي إفرادياً ، وإن دلَّ على أكثر من اثنين وفرق بينه وبين واحده بالتاء ، بأن يتفقا في الهيئة والحروف ما عداها ، كتمر وتمر ، أو بالياء ، كروم ورومي ، سمي جمعياً»^(٥) . فاستخدم لفظ الماهية .

(١) البيت للأضبط بن قريع السعدي ، وهو من بني عوف بن كعب بن سعد رهط الزبيرقان بن بدر ، ورهط ابن أنف الناقة ، وكان قومه أساؤوا مجاورته ، فانتقل عنهم إلى آخرين ، فأساؤوا مجاورته ، أغار على بني الحرث بن كعب ، فقتل منهم وأسر ، وجدع وخصي ، ثم بنى أطما ، وبنيت الملوك حوله مدينة صنعاء ، فهي اليوم قصبته .

انظر : ابن قتيبة ، الشعر والشعراء ، ط : ٦ ، ت : حسن تميم ، م.ر: محمد العريان ، (بيروت : دار إحياء العلوم ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م) ، ص (٢٤٧) .

(٢) البيت من المنسرح . انظر : البغدادي ، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، ١٣ ج ، ط : ١ ، (القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م) ، ٤٥٠/١١ .

(٣) الخبن : ماسقط ثانيه الساكن . انظر : الخطيب التبريزي ، الوافي في العروض والقوافي ، ص (١٨٨) ؛ وابن القطاع ، البارع في علم العروض ، ص (٢١٤) .

(٤) الخضري ، حاشية الخضري ، ٦٩٤/٢ .

(٥) الخضري ، حاشية الخضري ، ٢٤/١ .

كذلك قوله في باب (ظن وأخواتها) عندما قال الشارح : «إذا كانت علم بمعنى عرف» : «... فالعلم يتعلق بصفة الشيء وحكمه ، وبالكلييات ، والمعرفة بالجزئيات وبالذات ، فمعنى : علمت زيدا قائماً : علمت اتصافه بالقيام ، ومعنى عرفته : عرفت ذاته»^(١) ، فاستخدم الكليات والجزئيات والذات ، وهذه كلها من مصطلحات الفلسفة ، والظاهر أن استخدام هذه المصطلحات أدّى إلى غموض عباراته أحياناً .

٦ - الثقافة الحسابية :

لقد ظهرت ثقافته الحسابية -الرياضية- في استعماله مصطلح الضرب عند جمع الصور ، من ذلك :

حين تحدث عن المشار إليه قال : «واعلم أن المشار إليه إما مفرد أو مثنى أو جمع مذكر أو مؤنث ، فتلك ستة تضرب في ستة ، المخاطب كذلك بست وثلاثين صورة في المراتب الثلاثة بمائة وثمانية ، يتعذر من مرتبة القرب ثلاثون ؛ لأنّ ستة المشار إليه فيها لا يتعدد لفظها باعتبار المخاطب ؛ لعدم لحوقها الكاف ، وهي ثابتة بأنفسها مع كل مخاطب... ويمتنع من مرتبة البعد اثنا عشر وجهاً ، وهي جمع الكاف واللام في ستة المخاطب مع مثنى المشار إليه مذكراً أو مؤنثاً... تبقى صور الجواز ستة وستين ، وهي رتبة التوسط بتمامها ، وستة من القرب ، وأربعة وعشرون في البعد ، وهذا العدد باعتبار المعنى ، وإلا فيشار للجمع المذكر والمؤنث بلفظ واحد ، وخطاب المثنى مذكراً أو مؤنثاً كذلك ، فباعتبار اللفظ تضرب خمسة في خمسة بخمس وعشرين في الثلاث مراتب بخمسة وسبعين ، يتعذر منها عشرون ، ويمتنع عشرة»^(٢) .

وكذلك حين ذكر الشارح أن من المواضع التي يجب فيها تقديم الفاعل على المفعول إذا خيف التباس أحدهما بالآخر كما إذا خفي الإعراب فيهما ،

(١) المصدر السابق، ٣٠٦/١ . وانظر : ٣٥/١ ، ٣٨ ، ١٥٨ ، ٤٥١ .

(٢) الخصري، حاشية الخصري، ١٢٦/١ وما بعدها .



علق الخصري على ذلك مبيئاً صور خفاء الإعراب في الأسماء ، مستخدماً مصطلح الضرب ، فقال : «صور ذلك ستة عشر من ضرب أربعة : المقصور ، واسم الإشارة ، والموصول ، والمضاف للياء في نفسها»^(١) .

هـ - الاهتمام بالتعليل فيما يعرض له من المسائل :

لقد اهتم الخصري بالتعليلات كثيراً ، حتى إن المطالع للحاشية ليدرك ابتداءً اهتمام صاحبها به ، ولم تكن هذه التعليقات قاصرة على المسائل النحوية التي يعرض لها كما سألين قريباً ، بل تجاوز ذلك أحياناً إلى ذكر العلة في اختيار لفظ دون لفظ ، من صور ذلك ما يلي :

١ - تعليل اختيارات المصنف لبعض الألفاظ :

من الأمثلة على ذلك تعليله لاختيار المصنف نون الإناث دون نون النسوة في قوله :

مِنْ نُونٍ تُوكِّدُ مُبَاشِرٍ وَمِنْ نُونٍ إِنَاثٍ كَثِيرٌ عَنْ مَنْ فُتِنَ

حيث قال : «قوله : «نون إناث» ، أولى من نون النسوة ؛ لأن هذه لا تشمل غير العاقل ، والمراد الموضوع لذلك وإن استعملت في الذكور مجازاً»^(٢) .

٢ - التعليل لبعض الأحكام النحوية :

من أمثله : تعليله بناء الماضي على الفتح مع أن الأصل في المبني السكون ، بقوله : «وذلك لأنه أشبه المعرب - وهو المضارع - في وقوعه صفةً وصلهً وخبراً وحالاً وشرطاً ، والأصل في المعرب الحركة لما يأتي ، ولا يرد أن الواقع كذلك هو الجملة ؛ لأن الفعل هو المقصود منها ، وخص بالفتحة لتعادل خفتها ثقل الفعل»^(٣) .

(١) المصدر السابق، ٣٣١/١ . وانظر : ٥٦٨/٢ .

(٢) المصدر السابق ، ٤٨/١ .

(٣) الخصري، حاشية الخصري، ٥٠/١ .

٣ - تعليل تقديم المصنف لبعض الألفاظ في الألفية :

منه تعليله تقديم المصنف للفظ (الفضل) في قوله :

كَالْفُضْلِ وَالْحَارِثِ وَالنُّعْمَانَ فَذَكَرُ دَا وَحَدَفُهُ سَيَّانَ

فقد قال : «قَدَّمَهُ لدلالاته على الوصف ، أي الحدث بالمطابقة ؛ لكونه مصدراً ، والحرث مشتق يدل عليه بالتضمن ، وأخَّر (النعمان) ؛ لأنَّ دلالاته على وصف الحمرة التزامية ؛ لكونه في الأصل اسماً للدم ، أو أنَّه رتَّبها على الترتبي بزيادة الحروف»^(١) .

٤ - الاعتراض على تعليل بعض النحاة في مسألة من المسائل :

اعتراضه على تعليل المصنف فيما نقله ابن قاسم في فتح عين (مع) بأنَّها مشابهة لعند في وقوعها خبراً أو حالاً و صفةً و صلةً و دالةً على حضور ، بقوله : «ولينظر ما هذا التعليل مع أن إعراب الأسماء لا يحتاج لعلّة ، ولو سلّم فالتعليل بلزوم الإضافة المعارضة لشبه الحرف الآتي أولى، فتأمل»^(٢) .

وفي هذا دلالة واضحة على عمق تفكيره وبصره بالتعليقات التي تُظهر لنا منطقيته وقوة آرائه .

و- الإشارة إلى نسخ الألفية وشرح ابن عقيل أحياناً :

من السمات التي تميز بها منهج الخضري في الحاشية : أنَّه كان يشير إلى ما في النسخ ؛ مما يدلُّ على اطلاعه على هذه النسخ ، وقد يرجَّح بعضها ، من ذلك على سبيل المثال ، ما ذكره حول قول المصنف :

وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدُ مَعْنَى وَأَوَّلُ مُوَهَّمًا إِذَا وَرَدَ

قال : «في نسخ تأخير هذا البيت مع شرحه عما بعده ، وعليها شرح الأشموني»^(٣) .

(١) المصدر السابق، ١٦٢/١ .

(٢) المصدر السابق، ٥١٧/٢ .

(٣) الخضري، حاشية الخضري، ٤٩٩/٢ .

وكذلك حين عرض قول المصنف :

وَوَصَّلَهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَاءٍ أَدِيمٌ شَدَّ فِي الْمَدَامِ اسْتِحْسِنًا

قال : «في نسخ الاقتصار على هذا البيت ، وعليها شرح الأشموني ، وفي أخرى زيادة بيت قبله ، وهو :

وَوَصَّلَ ذِي الْهَاءِ أَجْزُ يَكُلُّ مَا حُرِّكَ تَحْرِيكُ بِنَاءٍ لَزِمًا»^(١)

وحين عرض مثال الشارح في الابتداء : (أقائم أبواه زيد) ، وأن أبواه فاعل بقائم ، قال : «في نسخ وأبوه بالإفراد ، وعليها فلا يتعين ذلك كتعيينه في الأولى ؛ بل يجوز كون قائم خبراً عن (أبوه) ، والجملة خبر زيد»^(٢) .

ومثل ذلك حين ذكر الشارح أن مسوغات الابتداء بالنكرة قد أنهاها غير المصنف إلى نيف وثلاثين موضعاً ، علق الخضري على ذلك فقال : «في نسخ إلى أكثر من ذلك ، وهي الصواب ؛ لأنه سيذكر النيف بعد ذلك»^(٣) .

ومثله حين ذكر الشارح أن (ما) يبطل عملها عند تكرارها ، وضرب على ذلك مثال : ما ما زيد قائم ، وقال : «فالأولى نافية والثانية نفت النفي ، فبقي إثباتاً»^(٤) ، علق الخضري على العبارة الأخيرة للشارح فقال : «الأظهر في المعنى أن الأولى هي التي نفت نفي الثانية عن الخبر ، أي : انتفى عدم قيام زيد ، فتأمل . وهذه العبارة ساقطة من غالب النسخ ، ومحلها بعد قوله : ما ما زيد قائم»^(٥) .

ز- الاعتراض على عبارات المصنف والشارح :

كان الخضري كثيراً ما يعترض على أبيات المصنف وعبارات

الشارح ، تجلّى ذلك فيما يلي :

- (١) المصدر السابق ، ٨٧٢/٢ .
- (٢) المصدر السابق ، ١٦٧/١ .
- (٣) المصدر السابق ، ١٨٦/١ .
- (٤) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ، ٢٨٢/١ .
- (٥) الخضري ، حاشية الخضري ، ٢٣٣/١ . وانظر : ٢٠٤/١ ، ٣١١ ، ٣٣٩ ، ٥٤٣/٢ ،

١ - الاعتراض على أبيات المصنف :

كان الخضري يعترض على المصنف في نظمه للألفية باستبدال لفظٍ بآخر ، أو تغيير البيت بغيره ؛ لعدم وضوحه... إلى غير ذلك من الأمور التي يرى عدم مناسبتها للنظم ، من ذلك ما قاله حين عرض قول المصنف :

وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلٌّ فِيهِ هُوَ اسْمٌ نَحْوَ صَهْ وَحَيْهَلُّ

فذكر أن الأولى التمثيل بنزال ، وقال : «الأولى التمثيل بنزال ودراك ؛ لأنَّ اسمية ما ذكر معلومة من التنوين»^(١) .

ومن اعتراضه على المصنف لعدم وضوح المراد من البيت وتغييره بغيره : قوله بعد أن ذكر قول المصنف :

أَيُّ كَمَا وَأَعْرَبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ وَصَدْرُ وَصَلِّهَا ضَمِيرٌ انْحَدَفَ

: «ولو قال :

أَيُّ كَمَا وَبُنِيَتْ إِذْ مَا تُضَفْ

لكان أوضح»^(٢) .

٢ - الاعتراض على الشارح :

كما اعترض الخضري على صاحب الألفية ، اعترض على شارحها أيضاً ، من أمثلة ذلك : اعترضه على قول الشارح في نحو : (دراك زيدياً) أنه مبني ؛ لشبهه بالحرف في كونه يعمل ولا يعمل فيه غيره^(٣) ، بقوله : «الأولى أن يقول : ولا يدخل عليه عامل أصلاً ، أي إذا كان مستعملاً في معناه»^(٤) .

واعترضه على الشارح في جعل الخلو من التركيب شرطاً في جمع

(١) المصدر السابق، ٣٨/١ . وانظر : ٩١٨/٢ .

(٢) المصدر السابق ، ١٤٦/١ وما بعدها . وانظر : ٨٢٢/٢ ، ٩٢٦ .

(٣) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ، ٣٦/١ .

(٤) الخضري ، حاشية الخضري ، ٤٥/١ .

المذكر^(١) ، بقوله : «الأولى حذفه ؛ لأنه شرط لكل جمع ، بل وللتثنية أيضاً كما مر»^(٢) .

حـ الإشارة إلى السابق واللاحق :

من السمات التي تميّز بها منهجه أيضاً : إحالته على السابق ، وذلك عند حديثه عن أمر قد سبق الكلام فيه ، حيث يشير إلى ذلك بقوله : «كما مر» ، فإذا كان الحديث عن أمر سيعرض له فيما بعد فإنه يشير إلى ذلك بقوله : «كما سيأتي» ، أو «كما سيأتي في باب كذا» ، وغير ذلك .

وفي ذلك دلالة واضحة على تجنّبه التكرار في كلامه ، فإذا ذكر شيئاً قبل مكانه أو في غير موضعه ، أشار إلى المكان الخاص به .

ففي (باب الإضافة) عند كلامه عن (لدى) و(عند) يقول : «وأما لدى فمثل عند مطلقاً حتى في الإعراب ، كما صرّح به في المغني ، إلا أنها يمتنع جرها بالحرف ، وقد مرّ الكلام على (عند) في باب الظرف»^(٣) .

وفي (باب إنّ وأخواتها) عند عرضه لكلام الشارح حول أوجه الإعراب في المعطوف على اسم إنّ ، وأنّ قومًا ذهبوا إلى أنّه مبتدأ وخبره محذوف ، قال : «أي فهو من عطف الجمل ، أو هو معطوف على الضمير المستكن في الخبر إن وجد فاصل ، كر (إنّ زيدًا أكل طعامك وعمرو ، فهو عطف مفرد ، فإن لم يفصل تعين الأول عند الجمهور ؛ لما سيأتي في العطف»^(٤) .

ط توضيحه موضع الشاهد أحياناً :

من الأمور التي اهتم بها الخصري في منهجه في الحاشية : أنّه قد يوضّح موضع الشاهد الشعري الذي استشهد به ابن عقيل ، وربما كان يفعل

(١) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ، ٦١/١ .

(٢) الخصري ، حاشية الخصري ، ٧٢/١ . وانظر : ٦٦٥/٢ ، ٧٤٨ ، ٩١١ .

(٣) المصدر السابق ، ٥١٥/٢ . وانظر : ٧٦/١ ، ٢٣٤ .

(٤) المصدر السابق ، ٢٦٩/١ . وانظر : ٢٧٦/١ ، ٣٦٥ ، ٥٥٣/٢ ، ٦٥٠ ، ٧٩٩ .

ذلك زيادة منه في الإيضاح والتسهيل على القارئ ، من ذلك ما ذكره حين عرض شاهد الشارح :

إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ جَهَارًا فَكُنْ فِي الْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْعَهْدِ^(١)
فقد قال : «الشاهد في (ترضيه ويرضيك) ، فالأول يطلب (صاحب) مفعولاً ، والثاني يطلبه فاعلاً ، فأعمل فيه الثاني ولم يحذف من الأول ضميره مع أنه فضلة»^(٢) .

وكذلك حين عرض شاهد الشارح :

تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادًا^(٣)
فقال : «الشاهد في (زادا) آخر البيت ، فإنه تمييز لفاعل (نعم) الظاهر ، و(زاد أبيك) هو المخصوص ، وقيل : (زادا) مفعول (تزود) ، و(مثل) حال منه وإن كان نكرة ؛ لتأخره ، فلا شاهد فيه»^(٤) .

ي- الإشارة إلى لغات العرب :

كان الخضري يشير أحياناً إلى لغات العرب ، وفي ذلك ما يدل على اطلاعه على لغاتهم ، ففي (باب حروف الجر) عند حديثه عن «رُبَّ» ، ذكر أن فيها سبع عشرة لغة ، فقال : «وفيها سبع عشرة لغة : ضم الراء وفتحها مع فتح الباء مجردة من التاء ، أو معها ساكنة أو مفتوحة ، ورب بضميتين ، وكل من هذه السبعة إما مع تخفيف الباء أو تشديدها ، ورُبَّتَا بضم ففتح مشدد ، ورُبُّ بضم الراء أو فتحها مع إسكان الباء ، أفاده الصَّبَّان عن الهمع ، وفي السجاعي ثمانية عشر ، منها عشرة هنا ، والثمانية : ضم الراء وفتحها مع شد الباء وخفتها ، وكل من الأربعة مع ما فقط ، أو مع ما والتاء ، فالجملة

(١) البيت من الطويل وهو مجهول القائل . انظر : عبدالسلام هارون ، معجم شواهد العربية ، ١٠٩/١ ، بلفظ : (فكن في الغيب أحفظ للود) .

(٢) الخضري ، حاشية الخضري ، ٣٧١/١ .

(٣) البيت من الوافر ، وهو لجرير . انظر : جرير ، ديوان جرير ، (بيروت : دار بيروت ، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م) ، ص(١٠٧) .

(٤) الخضري ، حاشية الخضري ، ٥٨٢/٢ . وانظر : ٧٨/١ ، ١١١ ، ٣٣٤ .

خمسة وعشرون»^(١) .

ومنه ذكره للغات (كأبي) ، حيث قال : «أي بفتح الهمزة وشدّ الياء منونة لزومًا ، ويكتب نونًا لأنّها مركبة من الكاف وأي المنونة ، فلمّا دخل التنوين في التركيب أشبه النون الأصلية ، ولذا رسم في المصحف نونًا ، وجاز الوقف بها ، ومن وقف بحذفها اعتبر أصله ، ويقل فيها كائن كلفظ قاض ، وكان بحذف المدة بعد الكاف ، وكأين بسكون الهمزة ، وكسر الياء بتقديم الياء على الهمزة ، ففيها خمس لغات ، والنون في الكلّ أصلها التنوين ، وأفصحها الأولى ، وهي الأصل ، وبها قرأ السبعة إلا ابن كثير ، ويليهما كائن كقاض ، وبها قرأ ابن كثير ، وهي أكثر في الشعر...»^(٢) .

ك- الاهتمام بالإعراب :

من أهم السمات البارزة لمنهجه في الحاشية : سمة الإعراب ، من أهم مظاهر ذلك ما يأتي :

١ - إعراب ألفاظ الألفية :

ظهر اهتمام الخصري بإعراب أبيات الألفية في هذه الحاشية ، من أمثلة ذلك : إعرابه قول المصنف :

وَمَاضِي الْأَفْعَالِ بِالتَّاءِ مِزٌّ وَسِمٌ بِالتَّوْنِ فِعْلَ الْأَمْرِ إِنْ أَمْرٌ فَهُمْ

: «وماضي الأفعال أي الماضي منها مفعول مقدم لـ(مِز) ، أمر من مازه يميزه ، كباعه يبيعه بمعنى ميزه ، وبالتاء متعلق به ، وأل فيها للعهد الذكري ، أي التاء المتقدمة بنوعيتها استعمالاً للمشترك في معنييه لا للجنس ؛ لئلا تدخل تاء الأسماء ، وسم -بكسر السين- أمر من وسمه يسمه ، كوعده يعده إذا علمه بشد اللام ، وبالنون متعلق به ، وفعل الأمر مفعوله ، وأمر نائب فاعل لمحذوفه يفسره فهم...»^(٣) ، فقد أضح من هذا النصّ إعرابه

(١) الخصري، حاشية الخصري، ٤٦٤/١ .

(٢) المصدر السابق، ٧٩٠/٢ . وانظر : ٥٦/١ ، ٦١ ، ٦٨١/٢ ، ٧٧٩ .

(٣) المصدر السابق ، ٣٧/١ . وانظر : ١٣٢/١ ، ١٣٣ ، ٢٢٢ ، ٤٥٤ ، ٥١٨/٢ ، ٦١٤ ،

لبعض ألفاظ الألفية .

٢ - إعراب شواهد الشارح النثرية والشعرية :

كان الخضري كثيرًا ما يعرب استشهدات الشارح النثرية والشعرية ،
كإعرابه لقوله -تعالى- : (□ □ □ □) ^(١) بقوله : «قوله : (□ □) إمّا
معطوف على الياء من (□) ، أو مفعول معه ، و(□) حال ، أي خلقتة حال
كونه منفردًا بلا أهل ولا مال ، وهو الوليد بن المغيرة» ^(٢) .
وإعرابه لشاهد الشارح الشعري ، وهو قوله ^(٣) :

ببَدَلٍ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى
وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرٌ

بقوله : «قوله (ببذل) ، الباء سببية متعلقة بـ (ساد) ، أي : شرف ،
و(كونك) مبتدأ ، والكاف في محل جر بالإضافة ، ورفع من حيث إنها اسم
الكون ، و(إيَّاه) خبره من حيث النقصان ، و(يسير) أي سهل خبره من حيث
الابتداء ، و(عليك) متعلق به» ^(٤) .

٣ - ترجيح إعراب على غيره :

ممّا يدل على تمكُّنه من الإعراب أنّه قد يُرَجِّح بعض الأعراب على
بعض ، من ذلك نقله لإعراب الأشموني حول قول المصنف :

وَمَا بَجْمَعِهِ عُيِبَتْ قَدْ كَمَلْ
نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمُهَمَّاتِ اشْتَمَلْ

فقد قال : «قوله : (نظّمًا) حال من الهاء في (بجمعه) كما في
الأشموني ، أي منظومًا ، وفيه الفصل بين الحال وصاحبه بأجنبي ، وهو (قد
كمل) ، فالأولى كونه حالًا من الضمير في (كمل) ، وهي حال موطنة لما

٧٢٩ .

(١) سورة المدثر ، آية : ١١ .

(٢) الخضري ، حاشية الخضري ، ١٥٢/١ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو مجهول القائل . انظر : عبدالسلام هارون ، معجم شواهد العربية ،

١٥٨/١ .

(٤) الخضري ، حاشية الخضري ، ٢١٦/١ . وانظر : ٩٦/١ ، ١٨٤ ، ١٨٩ ، ٥٢٧/٢ ، ٥٤٢ ،

٦٤٣ .



بعدها ؛ لانفهام كونه نظماً من قوله : (وما بجمعه عنيت) مع قوله فيما سبق : «وأستعين الله في ألفيه» ؛ إذ الألفية لا تكون إلا نظماً ، ويصح كونه تمييزاً محولاً عن فاعل (كمل) ، فيبقى على مصدريته ، وهو موطئ أيضاً ، ويرجّح هذا بأن مجيء المصدر حالاً مع كثرته سماعي ، ويرجّح الأول بأن النظم عليه بمعنى المنظوم ، وهو أوفق باشتماله على جل المهمات وبإحصاء الخلاصة من كونه بالمعنى المصدرية»^(١) ، فذكر أنّ في جعل (نظماً) حالاً من الضمير في (كمل) أولى ؛ لأنّ ما ذكره الأشموني يوقع في محذور ، وهو الفصل بين الحال وصاحبه بأجنبي .

٤ - عرض خلافات النحاة حول إعراب بعض أبيات الألفية :

قد يعرض الخضري أحياناً بعض خلافات النحاة حول إعراب بعض أبيات الألفية ، من ذلك عرضه لقول المصنف :

بِالْجَرِّ وَالنُّوْبَيْنِ وَالنَّدَا وَالْوَ
وَمُسْنَدٍ لِاسْمٍ تَمْيِيزٌ حَصَلْ

فقد أعرب هذا البيت وذكر خلاف النحاة حوله ، وأنّ أعرابه تنيف على السبعين ، فقال : «قوله : (بالجر) إما متعلق بـ (حصل) وللاسم خبر أو عكسه ، وتمييز مبتدأ سوغه الوصف بحصل ، أي التمييز الحاصل بالجر... إلخ كائن للاسم ، أو الحاصل للاسم كائن بالجر ، وفيهما تقديم معمول الصفة على الموصوف ، ومنعه البصريون ؛ لأن الصفة لا تتقدم ، فكذا فرعها إلا في الضرورة ، وسهله هنا معها كونه ظرفاً قال الإسقاطي : وجوزّه الكوفيون والزمخشري اختياراً ، وخرّج عليه : (كَ كَ ن ن ن)^(٢) بناء على تعليق في بـ(ن) ، أو أن تمييز مبتدأ و(بالجر) متعلق به ، وهو الذي سوغه ، و(حصل) خبر ، و(للاسم) متعلق به أو عكسه ، أي التمييز بالجر حصل للاسم ، أو التمييز للاسم حصل بالجر ، وفيهما تقديم معمول المصدر عليه ، ويسهله كونه ظرفاً ، وتقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ ، وهو ممنوع ؛

(١) الخضري، حاشية الخضري، ٩٤٨/٢ . وانظر : ١٢٨/١ ، ١٩٥ ، ٥٥٤/٢ ، ٨٥١ .

(٢) سورة النساء ، آية : ٦٣ .



لأنَّ الخبرَ الفعلي لا يتقدم ، فكذا فرعه ، لكن جاز هنا للضرورة ، مع توسعهم في الظروف على أن الأصح جوازه مطلقاً ، لأنَّ المنع في الخبر ؛ لئلا يوهم كون المبتدأ فاعلاً ، وذلك منتف مع معموله ، أفاده الصبان وغيره .

وقد يقال في تقديم المعمول : الفصل بينه وبين عامله بالمبتدأ وهو أجنبي ؛ لأنه ليس من معمولات الخبر ، وقد صرَّحوا به في باب الاشتغال بمنع النصب في : زيدٌ أنتَ تضربُهُ ؛ للفصل المذكور كما سيأتي ، فكيف يسوغ هذا الأصح مع ذلك ، إلا أن يقال : صاحب هذا القول لا يعتبر الفصل المذكور ؛ لكونه ليس أجنبياً محضاً ، لعمله في الخبر ، مع أنَّ الفعل قوي العمل ، أو أنَّه لا يمنع الفصل إلا مع تأخر الأجنبي والمعمول عن العامل لا مع تقدمها ، فتأمل ، فإنَّ فيه دقة ، وأعاريب البيت تنيف على السبعين»^(١) .

ل- إشارته للمنظومات النحوية :

لقد كان الشعر من أفضل الوسائل لحفظ العلوم وتصنيفها ، وضبط القواعد ، وتقييد الأحكام ، ولذلك ظهر ما يسمى بالمنظومات التعليمية في سائر العلوم والموضوعات ، ولقد كان حظ النحو منها جيداً ، ولعلَّ منظومة ابن مالك في النحو الشهيرة بالخلاصة من أشهر المنظومات النحوية على الإطلاق ، ولقد امتازت حاشية الخصري بسوقه مجموعة من المنظومات النحوية لعدد من النحاة ، بل كان له منظومات نظمها بنفسه ، فمن المنظومات التي نظمها بنفسه : منظومته في مسوغات الابتداء بالانكسار ، حيث قال : «وقد نظمتها فقلت :

عَطْفُ عُمُومٍ وَمَعْنَى الْفِعْلِ مَعَ عَمَلِ	مُسَوِّغَاتُ ابْتِدَاءِ مَنْكُورٍ هُمْ صِفَةٌ
أَوْ بَدْءِ حَالِ جَوَابِ السُّؤَالِ يَلِي	حَصْرٌ وَخَرْقٌ وَتَنْوِيحٌ حَقِيقَةٌ
تَقْدِيمُ إِجْبَارِهِ الْإِبْهَامُ فَانْتَهَلَ	أَوْ بَعْدَ لَوْلَا وَكَمْ لَامُ ابْتِدَاءِ وَإِذَا

(١) الخصري ، حاشية الخصري ، ٢٧/١ . وانظر : ١١/١ ، ١٢ ، ٣٨ .



كَذَا إِرَادَةٌ مَخْصُوصَةٌ مُنَاقِضَةٌ أَوْ كَوْنُهُ فَاعِلاً مَعْنَى «فَلَا تَحِلُّ»^(١)
ومن منظومات غيره التي أشار إليها : منظومة في ترتيب المفاعيل عند اجتماعها ، قال : «و عند اجتماعها ترتبت على ما في قوله :

مَفَاعِيلُهُمْ رَتَّبَ فَصَدَّرَ بِمُطْلَقٍ وَتَنَّنَ بِهِ فِيهِ لَهُ مَعَهُ قَدْ كَمَلَنُ
تَقُولُ: ضَرَبْتُ الضَّرْبَ زَيْدًا بِسَوِّطِهِ نَهَارًا هُنَا تَأْدِيبُهُ وَآمِرًا نَكَلًا»^(٢)

م- اللجوء إلى طريقة السؤال والجواب :

ومن السمات التي تميز بها الخصري في منهجه : استخدامه لأسلوب السؤال والجواب في توضيح القواعد والأحكام ، وهي طريقة تجذب انتباه القارئ وتدفع عنه الملل ، من أمثلة ذلك : أنه بعد إعرابه وشرحه لقول المصنف :

وَيَاءٌ أَقْلِبُ أَلْفًا كَسْرًا تَلَا أَوْ يَاءٌ تَصْغِيرٍ بَوَاوٍ ذَا أَفْعَلًا
فِي آخِرٍ أَوْ قَبْلَ تَا التَّائِيثِ أَوْ زِيَادَتِي فَعْلَانِ ذَا أَيْضًا رَأَوْا
قال : «وترك واحدة ، وهي أن تلي كسرة ، وهي ساكنة غير مدغمة ، كميزان وميقات ، أصلهما مَوْزَانٌ وَمَوْقَاتٌ ؛ لأنهما من الوزن والوقت ، وإيما قلبت في ذلك لثقل الخروج من الكسر إلى الواو ، وأما قبلها ياء في أجر وأدل جمعي جرو ودلو فليس زائداً على ما ذكر ، بل يشمل قوله : في آخر ؛ لأنَّ أصلهما أجرو وأدلو كأفلس ، قلبت لضمة قبلها كسرة ؛ لأنه ليس في العربية اسم معرب بالحركات آخره واو وقبلها ضمة ، فوقعت الواو متطرفة إثر كسر ، فقلبت ياء»^(٣) ، ثم قال : «فإن قلت : لم لم تقلب الضمة فتحة توصلاً إلى قلب الواو ألفاً؟ قلت -والله أعلم- : لئلا يخرج من باب المنقوص

(١) المصدر السابق ، ١٩٠/١ . وانظر : ١٣٦/١ ، ٢١٥ .

(٢) الخصري، حاشية الخصري، ٣٧٦/١ . وانظر : ١٢٩/١ ، ٢١٣ ، ٢٥٤ ، ٥٥٩/٢ ، ٨٩٧ .

(٣) المصدر السابق، ٩١١/٢ .

إلى المقصور»^(١) .

وفي باب (الاستثناء) حين عرض أحوال المستثنى إذا كان متصلاً
استخدم طريقة السؤال والجواب ، فقال : «فإن قلت : كيف يكون بدلاً وهو
مثبت ومتبوعه منفي ، مع أنه يجب تطابقهما ليصح إحلاله محل متبوعه؟ .
أجيب بمنع ذلك ؛ لأنَّ سبيل البدل جعل الأول كأنه لم يذكر ، والثاني
حالاً في موضعه بالنسبة إلى عمل العامل بلا نظر للنفي والإثبات، وهو هنا
كذلك»^(٢) .

وقد يطرح سؤالاً دون الإجابة عليه ؛ ليثير اهتمام القارئ ويدفعه إلى
البحث عن الجواب ، من ذلك أنه في (باب المقصور والممدود) عرض لكلمة
وآءة وكجام وجامعة ، ثم طرح سؤالاً فقال : «...وانظر ما أصل ألفهما؟»^(٣) .

ن- الإشارة إلى الاعتراضات غالباً والإجابة عنها :

اهتم الخصري كثيراً بعرض الاعتراضات والإجابة عنها ، من ذلك :
عرضه لقول المصنف :

وَأَلْفُ التَّائِيثِ ذَاتُ قَصْرٍ وَذَاتُ مَدٍّ نَحْوُ أَنْتَى الْعُرِّ

فذكر أن في هذا البيت اعتراضاً ، فقال : «اعتراض بأنه يقتضي أن
علامة التائيث في نحو : حمراء هي الألف اللينة التي قبل الهمزة ؛ لأنها هي
تمد ، مع أن هذا لم يقله أحد ؛ بل هي عند الأخفش الألف والهمزة معاً ، وعند
الزجاج والكوفيين الهمزة وحدها ، والألف قبلها زائدة ، وعند البصريين
الهمزة بدل منها ؛ لاجتماعها مع الألف قبلها كما مرّ ، ويُجاب بأن الإضافة
في ذات مد لأدنى ملابسة ، والمراد أنها مصاحبة ، وتابعة للمد ، فيجري
على أحد المذهبين الأخيرين ، ويحمل على مذهب البصريين ؛ لأنه المختار ،
والمراد أنها مشتملة على المد من اشتغال الكل على جزئه ، فيجري على

(١) المصدر نفسه .

(٢) المصدر السابق، ٤١٣/١ . وانظر : ٢٥٨/١ ، ٤٤٥ ، ٤٧٤ ، ٥٥٥/٢ .

(٣) الخصري، حاشية الخصري، ٨٠٧/٢ . وانظر : ٣٢٥/١ ، ٣٧٧ ، ٧٧٧/٢ ، ٨٨٥ .

مذهب الأخفش غاية الأمر أنه أطلق الألف على مجموعهما»^(١) .
و حين ذكر الشارح بأن (أعقله) في قوله^(٢) :

إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكًا ثُمَّ أَعْقَلُهُ كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ الْبَقْرُ

منصوب بـ(أن) محذوفة ، وهي جائزة الحذف ؛ لأنَّ قبله اسمٌ صريحٌ^(٣) ، قال الخضري : «اعترض بأن (قتلي) مؤول بالفعل ، بدليل نصبه (سليكا) على المفعولية ، وأجيب بأن المصدر العامل لا يؤول بالفعل وحده ؛ بل مع سابقه ، فهو اسم تأويلاً»^(٤) .

ق- الاستطراد :

كان الخضري وهو يناقش مسألة نحوية يستطرد أحياناً ، فمثلاً بعد أن شرح النوع الثالث من أقسام (أل) ، وهو تعريف الحقيقة ، شرع في ذكر ما بقي من أقسام (أل) ، فقال : «وبقي من أقسام (أل) ما أشير بها لبعض مبهم واحد أو أكثر ، كادخل السوق حين لا عهد... وتركها الشارح لأنها كلام الجنس في وضعها للحقيقة الحاضرة ، لا باعتبار فرد ، وإثما حملت على ذلك البعض من المقام والقرينة كالدخول والأكل فيما ذكر ، لا من الوضع ، فهي داخلية في لام الجنس عند النحاة ، وأما البيانين فيجعلونها للعهد الذهني لعهدية الحقيقة التي لذلك البعض في الذهن...»^(٥) .

من النص السابق يتضح استطراده ، فبعد الكلام عن القسم المتبقي من أقسام (أل) ، شرع في بيان هذا القسم بين النحاة والبيانين ، ثمَّ عرَّج ببعض أحكامه ، ثمَّ لخصَّ أقسام (أل) بين النحاة والبيانين ، فقال : «والحاصل أن (أل) عند النحاة ثلاثة أقسام : واحد للجنس ، واثنان للمفرد ، وعند البيانين

(١) المصدر السابق، ٨٠٠/٢ . وانظر : ٢٧١/١ ، ٢٧٦ ، ٦٠٧/٢ ، ٨٨٦ .

(٢) البيت من البسيط ، وهو لأنس بن مدركة ، انظر : عبدالسلام هارون ، معجم شواهد العربية ، ١٦١/١ .

(٣) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ، ٣٣١/٢ .

(٤) الخضري ، حاشية الخضري ، ٧٤٠/٢ .

(٥) المصدر السابق ، ١٥٨/١ .

أربعة ، لكنها ترجع إلى خمسة أو ستة ؛ لأن العهدة ثلاثة أقسام»^(١) .
ثم ذكر أن السيد الصفوي^(٢) رجح كونها قسمين فقط ، واستطرد في
شرح ذلك . وما كثرة التنبيهات والفوائد التي امتلأت بها الحاشية إلا دليلٌ
واضحٌ على استطاداته .

ر- التنظير للمسائل النحوية :

من الأمور المستحسنة في منهج الخصري : تقريبه للمسائل النحوية
وتبسيطها في ذهن القارئ ، وذلك بالتنظير لها ، من ذلك ما ذكره في
(باب المعرب والمبني) من أنّ العرب كسّرت «ظبة» على «ظبة» ،
فنظر لذلك بـ(هـدى) ، فقال : «على ظبة كهدى ، وعلى أظبٍ أيضاً كأذلٍ
جمع دلو ، وأصله أظبو وأذلو كأرّجل»^(٣) .

وحين ذكر الشارح بأنّ اسم (ليس، ولا يكون) في (باب الاستثناء)
ضمير مستتر ، والمشهور أنّه عائد على البعض المفهوم من القوم في نحو :
قام القوم ليس زيداً ، ولا يكون زيداً^(٤) ، ذكر الخصري أنّه في ذلك نظير
قوله تعالى : (رّ ن)^(٥) ، فقال : «أي نظير قوله تعالى : (رّ ن)
(ن) ، فإنّ النون عائدة على البعض المفهوم من كلّ السابق ، فإنّ أولادكم
يشمل الذكور والإناث ، والنون للإناث فقط ، وقيل : الضمير للأولاد ، وأنّته
باعتبار الخبر»^(٦) .

(١) المصدر السابق ، ١٥٩/١ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) الخصري ، حاشية الخصري ، ٧٧/١ .

(٤) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ، ٥٦٠/١ .

(٥) سورة النساء ، آية : ١١ .

(٦) الخصري ، حاشية الخصري ، ٤٢٤/١ وما بعدها .



الفصلُ الأولُ : ترجيحاتُ الخُضري النحوية المعلّلة

وفيه ثلاثة مباحث :

- ❖ المبحث الأول : الأدوات النحوية.
- ❖ المبحث الثاني : العوامل النحوية.
- ❖ المبحث الثالث : التراكيب النحوية.

المبحث الأول : الأدوات النحوية

وفيه :

- ❖ خروج (سوى) عن الظرفية .
- ❖ (حاشا) التنزيهية بين الاسمية والفعلية .
- ❖ تجرد (كي) من (اللام) و(أن) المصدرية .
- ❖ دخول الغاية في (حتى) الجارة عند انتفاء القرينة .
- ❖ الظرف (مع) إذا وليها ساكن .
- ❖ وقوع (كي) بين (لام) التعليل و(أن) المصدرية .
- ❖ حكم الفصل بين (إذن) ومعمولها بغير (القسم) و(لا) النافية .

خُرُوجُ (سِوَى) عَنِ الظَّرْفِيَّةِ

- نصُّ المسألة :

قال الخضري : «... ومذهب الرماني والعكبري أنها تكون ظرفاً غالباً ، وكغير قليلاً ، وهذا أعدل المذاهب ؛ لعدم تكلفه في بعض المواضع»^(١) .

- مناقشة المسألة :

هذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين التي ناقشها صاحب الإنصاف ، حيث تعددت مذاهب النحاة حول (سوى) هل تخرج عن الظرفية أو تزمها؟ وذلك على النحو الآتي :

- المذهب الأول : لزوم الظرفية :

ذهب قوم إلى أنّ (سوى) ظرف مكان ملازم للظرفية ، فلا يخرج عنها ، فإن جاء من كلام العرب استعمال (سوى) اسماً غير ظرف فهو ضرورة شعرية .

وإليه أشار سيبويه بقوله : «ومن ذلك أيضاً هذا سواءك ، وهذا رجل سواءك ، فهذا بمنزلة مكانك إذا جعلته في معنى بذلك ، ولا يكون اسماً إلّا في الشعر»^(٢) .

فسيبويه هنا يقرّر أن (سوى) لا يكون إلا ظرفاً ، ولا يقع اسماً إلّا في ضرورة الشعر .

وقد نُسب هذا إلى الفراء^(٣) ، وبه أخذ المبرد فقال : «ومما لا يكون إلا ظرفاً ، ويقبح أن يكون اسماً : (سوى) و (سواء) ممدودة بمعنى (سوى) ،

(١) الخضري ، حاشية الخضري ، ٤٢٤/١ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ، ٤٠٧/١ .

(٣) ابن عقيل ، المساعد على تسهيل الفوائد ، ٤ ج ، ط : ٢ ، ت : محمد كامل بركات ، مكة المكرمة : معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م ، ٥٩٤/١ ، لم أعثر عليه في معاني القرآن للفراء .

وذلك أنك إذا قلت : عندي رجل سوى زيدٍ فمعناه : عندي رجل مكان زيد ،
أي يسدُّ مسدّه ويُغني غناه»^(١) ، أي أن (سوى) ظرف بمعنى مكان ، ويقبح
أن يكون اسماً .

وتابعهما في ذلك ابن السراج^(٢) ، وابن الوراق^(٣) ، وأبو علي
الفارسي^(٤) ، وابن جني^(٥) ، وابن برهان^(٦) ، وعبداً القاهر
الجرجاني^(٧) ، وبه أخذ أكثر النحويين^(٨) .

(١) المبرد ، المقتضب ، ٤ ج ، ط : ٢ ، ت : محمد عبدالخالق عضيمة ، (القاهرة : المجلس
الأعلى للشؤون الإسلامية ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م) ، ٤/٣٤٩ .

(٢) أبو بكر بن السراج ، الأصول في النحو ، ٣ ج ، ط : ٣ ، ت : عبدالحسين الفتلي ، (بيروت :
مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م) ، ١/٢٨٧ .

(٣) أبو الحسن الوراق ، علل النحو ، ط : ١ ، ت : محمود جاسم الدرويش ، (الرياض : مكتبة
الرشد ، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م) ، ص (٤٠٠) .

(٤) أبو علي الفارسي ، التعليقة على كتاب سيبويه ، ٦ ج ، ط : ١ ، ت : عوض بن حمد القوزي ،
(جمادى الأولى ، ١٤١٢ هـ - ديسمبر ١٩٩١ م) ، ٢/٧٦ .

(٥) أبو الفتح بن جني ، اللمع في العربية ، ت : فائز فارس ، (الكويت : دار الكتب الثقافية) ،
ص (٦٩) .

(٦) ابن برهان العكبري ، شرح اللمع ، جزآن ، ط : ١ ، ت : فائز فارس ، (الكويت : السلسلة
التراثية ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م) ، ١/١٥٤ .

(٧) عبداً القاهر الجرجاني ، المقتصد في شرح الإيضاح ، جزآن ، ت : كاظم بحر المرجان ،
(الجمهورية العراقية : دار الرشيد ، ١٩٨٢ م) ، ١/٦٥٢ .

(٨) أبو البركات عبدالرحمن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين
والكوفيين ، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحمد محيي الدين عبدالحميد ، جزآن ،
(بيروت : دار إحياء التراث العربي) ، ١/٢٩٧ وما بعدها ، م ٣٩ ؛ و ابن خروف الإشبيلي ،
شرح جمل الزجاجي ، جزآن ، ط : ١ ، ت : سلوى عرب ، (مكة المكرمة : معهد البحوث
العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، ١٤١٩ هـ) ، ٢/٩٦٥ ؛ وابن يعيش النحوي ، شرح
المفصل ، ١٠ ج ، (بيروت : عالم الكتب) ، ٢/٨٣ ؛ وابن الحاجب ، الإيضاح في شرح
المفصل ، جزآن ، ت : موسى بناي العلي ، (الجمهورية العراقية : وزارة الأوقاف والشؤون
الدينية) ، ١/٣٢٠ وما بعدها ؛ وابن عصفور الإشبيلي ، شرح جمل الزجاجي (الشرح
الكبير) ، جزآن ، ط : ١ ، ت : صاحب أبوجناح ، (بيروت : عالم الكتب ، ١٤١٩ هـ -
١٩٩٩ م) ، ٢/٢٦٣ ؛ وابن أبي الربيع ، البسيط في شرح جمل الزجاجي ، جزآن ، ط : ١ ،

وحجّتهم في ذلك ما يأتي :

١- الاستقراء ، فإنّ العرب لم تستعمل (سوى) في اختيار الكلام إلا ظرفاً ، وفي الموضع الذي وقعت غير ظرف فهي فيه متأولة^(١) ، فلو كانت تستعمل اسماً لكثير ذلك في استعمالهم^(٢) .

٢- ومن ذلك أنّ (سوى) قد وقعت ظرفاً بلا خلاف ، فإمّا أن يكون ذلك وضعها واستعمالها في غير الظرف مجاز ، أو الأمر عكس ذلك ، أو أنّها في ذلك كله حقيقة لا وجه إلى الثاني ؛ إذ لا قائل به ، ولا وجه إلى الثالث ؛ لأنّه يؤدي إلى الاشتراك ، والأصل عدمه ، فتعين الأول^(٣) .

وقد يعترض على هذا الدليل بأن هناك من النحاة من ذهب إلى أن (سوى) اسم كـ(غير) ، وقد ساق أصحاب هذا الرأي شواهد عديدة لتدعيم رأيهم كما سيأتي ، فكيف يدعى أن الوجه الثاني لا قائل به؟ . كما أنّ الوجه الثالث - وهو استعمالها ظرفاً كثيراً وكغير قليلاً - لا يمكن ردّه ؛ إذ الأصل في (سوى) أن تكون ظرفاً ، وهو الكثير ، وقد استعملت كـ(غير) ، ولذلك شواهد لا يمكن إنكارها كما سيأتي .

٣ - ومن حججهم أيضاً : وقوعها صلة ، وأشار سيبويه إلى ذلك قائلاً :
«ويدلّك على أن سواءك وكزيد بمنزلة الظروف ، أنك تقول : مررت بمن سواءك ، وعلى من سواءك ، والذي كزيد ، فحسن هذا كحسن من فيها ،

ت : عياد الثببتي ، (بيروت : دار الغرب الإسلامي ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م) ، ٨٨٣/٢ ؛ وأبوحيان الأندلسي ، منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك (حتى آخر باب أفعل التفضيل) ، ت : سدني جليزر ، (أمريكا : نيوهافن ، ١٩٤٧ م) ، ص(١٧٣) ؛ وعبداللطيف الزبيدي ، ائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، ط : ١ ، ت : طارق الجنابي ، (بيروت : عالم الكتب ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م) ، ص(٤٠) .

(١) أبوالبقاء العكبري ، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، ط : ١ ، ت :

عبدالرحمن العثيمين ، (الرياض : مكتبة العبيكان ، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م) ، ص(٤١٩) .

(٢) الأنباري ، الإنصاف ، ٢٩٧/١ .

(٣) العكبري ، التبيين ، ص(٤١٩) وما بعدها .

والذي فيها ، ولا تحسن الأسماء هاهنا ولا تكثر في الكلام . لو قلت : مررت
بمن فاضلٌ ، أو الذي صالحٌ كان قبيحًا ، فهكذا مجرى كزیدٍ وسوءاءك»^(١) .

فسيبويه يقرّر أنّ (سوءاءك) في قولك : مررت بمن سوءاءك وعلى من
سوءاءك هي بمنزلة الذي كزید ، فكما وقع الجار والمجرور صلة للموصول ،
فكذلك (سوءاء) ؛ لأثها ظرف ، وإثما صحّ وقوع الجارّ والمجرور والظرف
صلة للموصول ؛ لعدم تمكنهما ، وقد قبح أن يقع (فاضل ، وصالح) صلة
للموصول ؛ لأثهما أسماء متمكنة ، فلو كان (سوءاء) اسماً لما صحّ وقوعها
صلة - والله أعلم بالصواب - .

وقد علّق أبو علي الفارسي على هذا بقوله : «يدلّ قولك : مررت بمن
سوءاءك على أن سوءاءك ظرف ؛ لأنّ الأسماء الموصولة يوصل بها الجمل ،
فإذا وصل بها الظرف فعلى أن الظرف متعلق بجملته من فعل وفاعل
محذوفة ، كأنك قلت : مررت بمن استقر سوءاءك فالضمير يرجع إلى
الموصول من استقر ، إلّا أنّه لما حذف قام الظرف مقامه ، وعلى ذلك قولك :
الذي كزید»^(٢) ، أي أنّ (سوءاء) وقعت صلة للموصول ؛ لأنّ الظرف يتعلق
بجملته من فعل وفاعل محذوف تقديره : استقر ، وكذلك الجارّ والمجرور ،
فإذا حذفته الجملة أنيب الظرف والجار والمجرور منابها ، وفي ذلك دليل
واضح على أن (سوءاء) لا تكون إلا ظرفًا ، وتبعهما في ذلك الأنباري^(٣) وابن
يعيش^(٤) ، وأجاب ابن مالك عن هذا الدليل بقوله : «فالجواب أن يقال :
لا يلزم من معاملته معاملة الظرف كونه ظرفًا ، فإنّ حرف الجرّ يعامل
معاملة الظرف ، ولم يكن بذلك ظرفًا ، وإن سُمّي ظرفًا فمجاز ، وإن أطلق

(١) سيبويه ، الكتاب ، ٤٠٩/١ .

(٢) أبو علي الفارسي ، التعليقة على كتاب سيبويه ، ٦ ج ، ط : ١ ، ت : عوض بن حمد القوزي ،
(القاهرة : مطبعة الأمانة ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م) ، ٢١٥/١ وما بعدها .

(٣) الأنباري ، الإنصاف ، ٢٩٦/١ .

(٤) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ٨٣/٢ .

على (سوى) ظرف إطلاقاً مجازياً لم يمتنع ، وإنما يمتنع تسميته ظرفاً بقصد الحقيقة ، وإن كان ذلك مع عدم التصرف فامتناعه أحق -أي إن كان يمتنع تسمية (سوى) ظرفاً بقصد الحقيقة مع عدم التصرف، فتسميته ظرفاً مع التصرف أحق بالمنع-»^(١) .

وقد ردّ عليه بأنّ (سوى) و (غير) بمعنى واحد ، فلم استجيز الوصل بسوى ولم يُستَجَز بغير؟ .

فأجاب عن ذلك بجوابين^(٢) :

أحدهما : أنّ هذا من النوادر ، كُنصب (عُدوةً) بعد (لُدُن) ، وكإضافة (ذي) إلى (تسلم) في قولهم : اذهب بذي تسلم^(٣) .

والثاني : أنّ (سوى) لازمة الإضافة لفظاً ومعنى ، فشبهه بـ(عند ولدى) في ذلك مع كثرة الاستعمال ، فعومل بالوصل به معاملتهما ، ولم تعامل (غير) هذه المعاملة ؛ لأنها قد تنفك عن الإضافة لفظاً .

وفي جواب ابن مالك ما يدلّ على أنه أجاز الوصل بها ، فيسقط بذلك ردّه على مَنْ قال : مررت بالذي سواك -والله أعلم- .

وكان ابن مالك يقول^(٤) : «إنّ موضع (سوى) من الإعراب بعد الموصول على أحد وجهين :

أولهما : الرفع على أنه خبر مبتدأ مضمّر تقديره (هو) .

ثانيهما : النَّصب على الحالية ، وقبله (ثبت) مضمراً ، كما أضمر قبل (أنّ) في قولهم : (لا أفعل ذلك ما أنّ حراء مكانه) ، ويقوي هذا الوجه قول مَنْ قال : (رأيت الذي سواك) بالنصب ، ونظيره قولهم : (كلّ شيء مهة ما

(١) ابن مالك الأندلسي ، شرح التسهيل ، ٤ ج ، ط : ١ ، ت : عبدالرحمن السيد ، ومحمد بدوي المختون ، (مصر : هجر ، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م) ، ٣١٦/٢ .

(٢) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ٣١٦/٢ .

(٣) سيبويه ، الكتاب ، ١٥٨/٣ .

(٤) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ٣١٦/٢ وما بعدها .

النساءَ وذكرهن^(١) ، ثم أردف قائلاً : «ولنا أن نجعل (سواك) بعد الموصول خبر مبتدأ محذوف ، على أن يكون مبنياً ؛ لإبهامه وإضافته إلى مبني...»^(٢) .

وفند المرادي هذه الأوجه بقوله : «وأما تجويزه كون (سواك) بعد الموصول خبر مبتدأ مضمّر ضعيف ؛ لأنّ فيه حذف صدر الصلة من غير طول ، ولو كان كذلك لجاز في (غير) فصيحاً كما جاز في (سوى) ، وأيضاً فقولهم : رأيت الذي سواك -بالنصب- يضعفه ، وأما ادّعاء بنائه لإبهامه وإضافته إلى مبني فبعيد ، وقد ضعّف في باب الإضافة من (شرح التسهيل) القول بمثل ذلك ، وأما تقدير (ثبت) فلا يخفى بعده»^(٣) .

وقد اتضح بذلك صحّة القول بالظرفية^(٤) ، ولكن لا تلزم كما سيأتي .

٤ - ومن حججهم أيضاً : أن العامل يتخطاها ويعمل فيما بعدها ، ولا يكون ذلك إلا في الظرف .

قال ابن يعيش : «ومما يدلّ على ظرفيتها : أن العامل يتخطاها ويعمل فيما بعدها ، ولا يكون ذلك في شيء من الأسماء إلا ما كان ظرفاً ، قال لبيد^(٥) :

(١) أبو الفضل الميداني ، مجمع الأمثال ، جزآن ، ت : محمد محيي الدين عبد الحميد ، (بيروت : دار المعرفة) ، ١٣٢/٢ ، أي أن الرجل يحتمل كلّ شيء حتى يأتي ذكر حرمه ، فيمتعض حينئذٍ فلا يحتمله .

ومعنى المهه : اللين والرفق ، مهت لنت ومه الإبل رفق بها ، وسير مهه ومهه رقيق . انظر : ابن منظور ، لسان العرب ، ١٥ ج ، ط : ١ ، (بيروت : دار صادر) ، «مهه» .

(٢) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ٣١٧/٢ .

(٣) المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، ٦ ج ، ط : ١ ، ت : عبدالرحمن علي سليمان ، (القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م) ، ٦٨٢/٢ .

(٤) المصدر نفسه .

(٥) البيت من مجزوء الكامل . انظر : لبيد بن ربيعة العامري ، شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري ، شرح : إبراهيم جزيني ، (بيروت : دار القاموس الحديث) ، ص (٢٠٠) ، وروايته في الديوان : وابذل سنّام القدر .

وَابْدُلْ سَوَامَ الْمَالِ إِ نَّ سِوَاءَهَا دُهُمًا وَجُونًا^(١)

فنصب (سواءها) على الظرف ، ودهمًا اسم (إنّ) ، وتخطاه العامل إلى ما بعده ، كما تقول : إنّ عندك زيدًا^(٢) ، أي أنّ (سواء) هنا استعمل ظرفًا متعلقًا بمحذوف يقع خبرًا لـ(إنّ) ، وقد تقدّم على اسمها (دهمًا) ، ولو أنه لم يستعمل (سواء) ظرفًا لنصبه على أنه اسم (إنّ) ورفع ما بعده ؛ لأنّ اسم إنّ لا يتأخر عن خبرها إلا أن يكون الخبر ظرفًا أو جارًا ومجرورًا^(٣) .

٥ - ومما دعا سيبويه -كما يقول ابن أبي الربيع- إلى أن يجعل (سوى) ظرفًا : هو عدم تصرفها ، وعدم التصرف إنما يوجد في الظروف ، وفي المصادر ، وفي الأسماء المبهمة ، فإن جعلت (سوى) ظرفًا كان عدم تصرفها له نظير ، وإن جعلت غير ظرف لم يكن لذلك نظير ، وما له نظير أولى في الظنّ مما لا نظير له^(٤) .

٦ - وثمة حجة أخرى على ملازمة (سوى) النصب على الظرفية ، هي أنها في الأصل صفة ظرف مكان ، وهو (مكانا) ، قال تعالى : (ذُكِّتْ) ^(٥) ، أي مستويًا ، ثم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف ، أي معنى الاستواء الذي كان في (سوى) ، فصار (سوى) بمعنى

(١) السَوَامُ : السائمة بمعنى وهو : المال الراعي ، سامت الراعية والماشية والغنم تسوم سوامًا : رعت حيث شاءت ، فهي سائمة . انظر : ابن منظور ، لسان العرب « » .
والدهم : السواد ، والأدهم : الأسود يكون في الخيل والإبل وغيرهما ، المصدر السابق ، «دهم» .

والجُون ، بضمّ الجيم : الأبيض ، وهو أيضًا الأسود . انظر : محمد بن أبي بكر الرازي ، مختار الصحاح ، طبعة جديدة ، ت : محمود خاطر ، (بيروت : مكتبة لبنان ناشرون ، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م) ، «جون» .

(٢) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ٨٣/٢ .

(٣) إميل يعقوب ، المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ، ٣ ج ، ط : ١ ، (بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م) ، ٩٧٥/٢ .

(٤) ابن أبي الربيع ، البسيط في شرح جمل الزجاجي ، ٨٨٣/٢ .

(٥) سورة طه ، آية : ٥٨ .

الأول : إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل : (قاموا سواك) و (قاموا غيرك) : واحد ، وأنه لا أحد منهم يقول : إن (سوى) عبارة عن مكان أو زمان ، وما لا يدلّ على مكان ولا زمان فبمعزل عن الظرفية .

الثاني : أن من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك ، وأنها لا تتصرف ، والواقع في كلام العرب نثرًا ونظمًا خلاف ذلك ، فإنّها قد أضيف إليها وابتدئ بها وعمل فيها نواسخ الابتداء وغيرها من العوامل اللفظية .

وأورد في (شرح الكافية الشافية) و (شرح التسهيل) مجموعة من الشواهد الدالة على تصرفها ، منها : قول الرسول □ : «سَأَلْتُ رَبِّي أَلَا يُسَلِّطَ عَلَيَّ أُمَّتِي عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ»^(٢) .

وقوله عليه الصلّاة والسلام : «مَا أَنْتُمْ فِي سِوَاكُمْ مِنَ الْأُمَّمِ إِلَّا كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي جِدِّ الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ»^(٣) .
وقول الشّاعر^(٤) :

وكلُّ مَنْ ظَنَّ أَنَّ الْمَوْتَ مُخْطِئُهُ مُعَلِّلٌ بِسِوَاءِ الْحَقِّ مَكْذُوبٌ^(٥)
وقد وردت مرفوعة بالابتداء في قول الشّاعر^(٦) :

=

(١) ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، ٣٢١/١ .

(٢) مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب (الفتن) ، باب (هلاك هذه الأمة بعضهم ببعض) ، حديث رقم (٢٨٨٩) ، ٢٢١٥/٤ ، بلفظ : «... وَإِنِّي سَأَلْتُ رَبِّي لَأُمَّتِي أَنْ لَا يُهْلِكَهَا بِسَنَةِ عَامَةٍ ، وَأَنْ لَا يُسَلِّطَ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ فَيَسْتَبِيحَ بَيْضَتَهُمْ» .

(٣) المصدر السابق ، كتاب (الإيمان) ، باب (كون هذه الأمة نصف أهل الجنة) ، حديث رقم (٢٢١) ، ٢٠١/١ ، بلفظ : «... مَا أَنْتُمْ فِي سِوَاكُمْ مِنَ الْأُمَّمِ إِلَّا كَالشَّعْرَةِ السَّوْدَاءِ فِي الثَّوْرِ الْأَبْيَضِ ، أَوْ كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ» .

(٤) أبو داؤد الإيادي ، واختلف في اسمه ، فقال بعضهم : هو جارية بن الحجاج ، وقال الأصمعي : هو حنظلة بن الشرقي ، شاعر جاهلي ، وهو أحد نعات الخيل المجيدين . انظر : ابن قتيبة ، الشعر والشعراء ، ص(١٤٤) وما بعدها .

(٥) البيت من البسيط . انظر : عبدالسلام هارون ، معجم شواهد العربية ، ٤٧/١ .

(٦) هو محمد بن عبدالله بن مسلم بن المولى ، مولى الأنصار من بني عمرو بن عوف من الأنصار ، شاعر متقدم مجيد ، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية ، ينظر : أبو فرج

وإذا تُباعَ كريمةٌ أو تُشترى فسواكَ بائعُها وأنتَ المُشترى^(١)
ومن ورودها مرفوعة على أنها اسم (ليس) قول الشاعر^(٢) :
أترُكُ ليليَ لئسَ بيّني وببيئها سيوى ليلَةَ إني إذا لصبور^(٣)

ومن مجيئها منصوبة بـ(أن) قول ابن العيّار^(٤) :
فآخ لحال السلم من شئت واعلمن بأن سيوى مولاك في الحربِ أُجنب^(٥)
ومن وقوعها فاعلة قول الفُند الزماني^(٦) :
ولم يبقَ سيوى العُدوا ن، دبتاهم كما دائوا^(٧)

-
- الأصفهاني ، الأغاني ، ٢٤ ج ، ط : ٢ ، ت : سمير جابر ، (بيروت : دار الفكر) ، ٢٨٣/٣ .
- (١) البيت من الكامل . انظر : عبدالسلام هارون ، معجم شواهد العربية ، ١٨٨/١ .
- (٢) أبودُهبل الجمحي ، وهب بن ربيعة ، من بني جُمح ، وكان شاعراً محسناً ، وأكثر أشعاره في عبدالله الأزرق . انظر : ابن قتيبة ، الشعر والشعراء ، ص(٤١٣) ، وهو في ديوان عمر بن أبي ربيعة . انظر : عمر بن أبي ربيعة ، ديوان عمر بن أبي ربيعة ، (بيروت : دار صادر) ، ص(٢١٢) .
- (٣) البيت من الطويل ، انظر : عمر بن أبي ربيعة ، ديوان عمر بن أبي ربيعة ، ص(٢١٢) .
- (٤) هو قراد بن العيّار بن محرز بن خالد بن أرقم ، شاعر شرير بذئ اللسان ، وعُمّر دهرأ طويلاً ، وهلك في ولاية محمد سليمان الأولى ، وقد بلغ من السن أكثر من مائة سنة . انظر : الأمدي ، المؤلف والمختلف ، ت : عبدالستار فراج ، (القاهرة : دار إحياء الكتب العربية ، ١٣٨١هـ - ١٩٦١م) ، ص(٢٣٩) وما بعدها .
- (٥) البيت من الطويل . انظر : المرزوقي ، شرح ديوان الحماسة ، ٤ ج ، ط : ٢ ، نشر : أحمد أمين ، وعبدالسلام هارون ، (القاهرة : مطبعة لجنة التأليف والترجمة ، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٨م) ، ٦٧٠/٢ .
- (٦) هو الفُند الزماني ، واسمه شهل بن شيبان بن ربيعة بن مالك بن صعب بن علي بني بكر بن وائل ، وكان أحد فرسان ربيعة المعدودين ، وشهد حرب بكر وتغلب ، وقد قارب المائة سنة ، فأبلى بلاء حسناً . انظر : الأصفهاني ، الأغاني ، ٨٥/٢٤ .
- (٧) البيت من الهزج . انظر : عبدالسلام هارون ، معجم شواهد العربية ، ٣٩٤/١ .
- العدوان : الظلم الصراح . ينظر : أبو بكر الرازي ، مختار الصحاح «عدو» ، وقوله : (دبتاهم) : أي جازيناهم بفعلهم القبيح كما ابتدؤونا به . انظر : البغدادي ، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، ١٣ ج ، (القاهرة ، مكتبة الخانجي) ، ٤٣٢/٣ .

ومن مجيئها مضافاً إليها، قول الشاعر^(١) :

ذِكْرُكَ اللهُ عِنْدَ ذِكْرِ سِوَاهُ صَارَفٌ عَنِ فُؤَادِكَ الْغَفَلَاتِ

واعترض المرادي^(٢) على أدلة ابن مالك ، فلم يسلم بما ذكره ابن مالك من إجماع أهل اللغة ؛ لما نقله سيبويه عن الخليل بعد أن مثل بقوله : (أتاني القوم سواك) ، حيث قال : «وأما أتاني القوم سواك فزعم الخليل -رحمه الله- أن هذا كقولك : أتاني القوم مكانك ، وما أتاني أحد مكانك ، إلا أن في سواك معنى الاستثناء»^(٣) ، فهذا صريح بأن (سوى) ظرف مكان ، فكيف له أن يدعي الإجماع بأنه بمعنى غير ، وليس هناك أحد يقول : إن (سوى) مكان أو زمان؟ .

وذكر المرادي أنه لا حُجَّة لابن مالك فيما استشهد به من النظم ؛ لأن سيبويه ومن وافقه مقرّون بتصرفه في الشعر ، ولم يذكر من تصرفه في النثر إلا جرّه ب(من) في الحديث ، وقول بعض العرب : (أتاني سواك) ، أما الجرّ ب(من) فإنه لا يُعتدّ به في إخراج الظرف من عدم التصرف ، وأما (أتاني سواك) فهو أقوى ما احتجّ به^(٤) .

ثم ذكر أن قولهم : (أتاني سواك) ممّا جعله البصريون من الشاذ ، وأن حكاية الفراء لهذا القول دليل على قلته فقال : «قال في البسيط : قال البصريون : هذا من الشاذ .

قلت : وكلام حاكمه -أعني الفراء- يدلُّ على قلته ، فإنّه قال : في «سواك ، ومكانك ، وبذلك ، ونحوك ، ودونك» لا تستعمل أسماء مرفوعة .

(١) البيت من الخفيف ، وهو مجهول القائل . انظر : عبدالسلام هارون ، معجم شواهد العربية ، ٧٦/١ ، والغفلات : جمع غفلة ، أي : تركه وسها عنه . انظر : ابن منظور ، لسان العرب «غفل» .

(٢) المرادي ، توضيح المقاصد ، ٦٨١/٢ .

(٣) سيبويه ، الكتاب ، ٣٥٠/٢ .

(٤) المرادي ، توضيح المقاصد ، ٦٨١/٢ .

ثم قال : وربّما رفعوا قال أبوثرؤان^(١) : (أتاني سواك)»^(٢) . فقد اعترض على هذه الرواية التي تفرّد بها الفرّاء ، فهي رواية شاذّة غريبة ، فلا حجّة فيها حينئذ^(٣) .

أمّا ما ذكره من أنّ سيبويه ومنّ تابعه مقرّون بالتصرف فلا يسلم له ؛ إذ الواقع أنهم لم يعترفوا بالتصرف ، ف(سوى) عندهم لازمة الظرفية ، وما خرج عنها فهو مؤول على معنى (غير) أو ضرورة شعرية .

يقول سيبويه في ذلك : «قال بعض العرب : لما اضطرّ في الشعر جعله منزلة (غير) ، قال رجل من الأنصار^(٤) :

ولا ينطقُ الفَحْشَاءَ من كان مِنْهُمُ إذا قَعَدُوا مِنَّا ولا مِنْ سِوَانَا^(٥)»
(٦)

أي أنّ الضّرورة الشعرية هي التي جعلتهم يعاملون (سوى) معاملة (غير) ، وهو ما ذكره الأشموني^(٧) والصبان^(٨) .

والمذهب الثالث : استعمالها ظرفًا و غير ظرف :

(١) هو أبوثرؤان العُكلي ، أحد بني عُكل ، أعرابي فصيح ، تعلّم في البادية ، له من الكتب : كتاب (خلق الفرس) ، وكتاب (معاني الشعر) . انظر : ياقوت الحموي ، معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب ، ٥ ج ، ط : ١ ، (بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤١١هـ - ١٩٩١م) ، ٢٦٨/٢ وما بعدها .

(٢) المرادي ، توضيح المقاصد ، ٦٨١/٢ وما بعدها .

(٣) الأنباري ، الإنصاف ، ٢٩٨/١ .

(٤) هو المرار بن سلامة العجلي ، وهو أحد بني ربيعة بن مالك ، جاهلي ، إسلامي ، راجز ، انظر : الأمدي ، المؤتلف والمختلف ، ص (٢٦٨) .

(٥) البيت من الطويل . انظر : عبدالسلام هارون ، معجم شواهد العربية ، ٣٨٠/١ .

(٦) سيبويه ، الكتاب ، ٤٠٧/١ وما بعدها .

(٧) الأشموني ، شرح الأشموني لألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ، ٤ ج ، ت : عبدالحميد السيد عبدالحميد ، (القاهرة : المكتبة الأزهرية للتراث) ، ٢٦٨/٢ .

(٨) الصبان ، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ومعه شرح الشواهد للعيني ، ٤ ج ، (مكة المكرمة : مكتبة الفيصلية) ، ١٦٠/٢ .

أي أنّ (سوى) تستعمل ظرفاً ، إذ هو الأصل فيها ، وقد تكون اسماً كغير ، فتعامل معاملتها فليس مجيئها مقصوراً على الضرورة الشعرية ، وهو مذهب الكوفيين وجماعة^(١) ، وقد نُسب هذا الرأي إلى الرُّماني^(٢) وبه أخذ ابن الشجري فقال : «... والكوفيون يرون استعمالها بمعنى (غير) ، وأقول : إدخال الجار عليها في قول الأعشى^(٣) :

وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسَوَائِكَا^(٤)

يخرجها من الظرفية ، وإثما استجازت العرب ذلك فيها تشبيهاً لها بـ(غير) من حيث استعمالها استثناء ، وعلى تشبيهها بـ(غير) قال أبو الطيب :
أَرْضٌ لَهَا شَرَفٌ سِوَاهَا مِثْلَهَا لَوْ كَانَ مِثْلَكَ فِي سِوَاهَا يُوجَدُ^(٥)
رفع (سوى) الأولى بالابتداء ، وخفض الثانية بـ(في) فأخرجها من الظرفية ، فَمَنْ خَطَّاهُ فَقَدْ خَطَأَ الْأَعْشَى فِي قَوْلِهِ : (لسوائكا) ، ومن خَطَأَ الْأَعْشَى فِي لُغَتِهِ الَّتِي جَبَلَ عَلَيْهَا وَشَعْرَهُ يَسْتَشْهَدُ بِهِ فِي كِتَابِ اللَّهِ ، فَقَدْ شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ بِأَنَّهُ مَدْخُولُ الْعَقْلِ ضَارِبٌ فِي غَمْرَةِ الْجَهْلِ^(٦) . وممَّن قال بهذا العكبري^(٧) ، وحكاه ابن الضائع عن ابن عصفور ، والموجود في كتبه أنّه

(١) ابن هشام ، مغني اللبيب ، ١٢٤/١ .

(٢) أبوحيان ، ارتشاف الضرب ، ١٥٤٧/٣ .

(٣) البيت من الطويل . انظر : الأعشى ، ديوان الأعشى ، ت : فوزي عطوي ، (بيروت : الشركة اللبنانية للكتاب) ، ص(١٣٣) .

(٤) صدر البيت : * تجانفُ عن جوِّ اليمامةِ ناقتي *

تجانف : مال . انظر : ابن منظور ، لسان العرب ، «جنف» ، و(جو) اسم لناحية اليمامة . انظر : ياقوت الحموي ، معجم البلدان ، ٥ ج ، (بيروت : دار الفكر) ، ١٩٠/٢ ، ويروى : (عن جل اليمامة) ، أي : معظمهم ، ويروى : (وما عدلت) مكان (وما قصدت) . انظر : ابن منظور ، لسان العرب ، «جنف» .

(٥) البيت من الكامل . انظر : المتنبي ، ديوان المتنبي ، (بيروت : دار صادر) ، ص(٤٩) .

(٦) ابن الشجري ، الأمالي الشجرية ، جزآن ، ط : ١ ، ت : محمود الطناحي ، (القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م) ، ٣٧٢/٢ وما بعدها .

(٧) أبوالبقاء العكبري ، اللباب في علل البناء والإعراب ، جزآن ، ط : ١ ، ت : عبدالإله



ظرف لا يتصرف ، كقول الجمهور^(١) .
وإليه أشار ابن الناظم^(٢) ، ورجّحه المرادي^(٣) ، وابن هشام^(٤) ،
والأشموني^(٥) ، والخضري^(٦) ، معللاً ذلك بعدم تكلفه في بعض المواضع
كما تبين من نصّ المسألة .

واحتجّ هؤلاء بما يلي :

أولاً : السماع ، فقد ورد تصرفها في الشعر والنثر ، كما في الشواهد
السابقة .

ثانياً : القياس ، إذ الأصل فيها أن تكون ظرفاً .

ثالثاً : أن (سواء) بمعنى مكان ، وكما أن مكاناً يكون ظرفاً وغير
ظرف ، كذلك (سواء)^(٧) ، يدلّ عليه أنها قد وقعت فاعلاً في قول الشاعر :
ولم يبقَ سوى العُدوا ن، دِنَاهُمْ كَمَا دَانُوا^(٨)

- الترجيح :

الذي أميل إليه في هذه المسألة هو ما رجّحه الخضري تبعاً للرماني
وأبي البقاء من أن (سوى) تستعمل ظرفاً غالباً ، وكـ(غير) قليلاً ، وذلك

=

النبهان ، (دمشق ، دار الفكر ، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م) ، ٣٠٩/١ .

(١) أبوحيان ، ارتشاف الضرب ، ١٥٤٧/٣ .

(٢) ابن الناظم ، شرح ألفية ابن مالك ، ت : عبدالحميد السيد عبدالحميد ، (بيروت : دار الجيل) ،
ص(٣٠٦) وما بعدها .

(٣) الحسن بن قاسم المرادي ، شرح التسهيل ، الجزء الثاني ، ط : ٢ ، ت : أحمد محمد عبدالله ،
(مطبعة الأندلس ، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م) ، ١٩٩/٢ .

(٤) ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح
المسالك ، وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح لمحمد محيي الدين عبدالحميد ، ٤ ج ، طبعة
جديدة منقحة ، (صيدا : المكتبة العصرية ، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م) ، ٢٤٨/٢ .

(٥) الأشموني ، شرح الأشموني ، ٢٦٨/٢ .

(٦) الخضري ، حاشية الخضري ، ٤٢٤/١ .

(٧) العكبري ، التبيين ، ص(٤٢١) .

(٨) سبق تخريجه ، ص(٦٢) من هذا البحث .



للأسباب الآتية :

- ١- أنَّ القول بهذا المذهب فيه مراعاة للسمع والأصل ، إذ المسموع أنها خرجت عن الظرفيه فلا يمكن إهمال ذلك المسموع ، كما أنَّ فيه مراعاة للأصل ، إذ الأصل فيها أنها استعملت ظرفًا كثيرًا .
- ٢- أنَّه الأقرب إلى مجموع الأدلة .
والله تعالى أعلم .

حاشا التنزيهية بين الاسمية والفعلية

- نصّ المسألة :

قال الخضري حين عرض لأنواع (حاشا) : «... والثالث التنزيهية ، أي : الدالة على تنزيه ما بعدها عن نقص ، كحاش الله ، والصحيح أنّها اسم لا فعل ، خلافاً للكوفيين ، بدليل تنوينها في قراءة ابن السماك^(١) : حاشاً لله ، وإضافتها في قراءة ابن مسعود حاش الله ، كمعاذ الله ، وسبحان الله...»^(٢) .

- مناقشة المسألة :

جعل الزجاج (حاشا) التنزيهية في معنى الاستثناء حين عرض لبيان قوله تعالى : (ثُ ثُ ثُ)^(٣) ، فقال : «وحاشى لله ، يقرآن بحذف الألف

(١) هو قعنب بن أبي قعنب ، أبو السَّمَل -بفتح السين وتشديد الميم وباللام- العدوي البصري ، له اختيار في القراءة ، شاذ عن العامة . انظر : ابن الجزري ، غاية النهاية في طبقات القراء ، ٢٧/٢ .

قراءة التنوين منسوبة إلى أبي السَّمَل ، وما ذكره الخضري من أنّها قراءة ابن السماك بالكاف قد يكون خطأ مطبعياً ؛ لأن ما ذكر في كتب التفسير والنحو أن قراءة التنوين لأبي السمال ، ولم أجد من قال ابن السماك بالكاف إلا الخضري فيما بين يدي من المصادر ولذلك ترجمت لأبي السمال دون ابن السماك .

(٢) الخضري ، حاشية الخضري ، ٤٢٩/١ .

(٣) سورة يوسف ، آية : ٣١ .

اختلف في (حاشا) ، فقرأه أبو عمرو بألف في الوصل فقط في الموضعين ، وقرأهما الباقر بغير ألف .

انظر : مكي بن أبي طالب القيسي ، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، جزآن ، ط : ٥ ، ت : محيي الدين رمضان ، (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م) ، ١٠/٢ ، وقرأ ابن مسعود وأبيّ : (حاشا الله) . انظر : ابن جني ، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، جزآن ، ت : علي النجدي ، وعبدالحليم النجار ، وعبدالفتاح شلبي ، (القاهرة : المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، ١٣٨٦ هـ) ، ٣٤١/١ ، وقراءة أبي السَّمَل : (حاشا لله) .

انظر : الزمخشري ، الكشاف ، ص(٥١٣) .

□ □ (١) ، وهي ليست حرفاً اتفاقاً^(٢) .

ولكن اختلف فيها هل هي اسم أو فعل ؟ ، على مذهبين :

المذهب الأول : أن (حاشا) التنزيهية اسم ، أشار إلى ذلك النحاس بقوله :
«(وقلن حاش لله) ، أي : معاذ الله»^(٣) ، فتقديره بالمصدر هنا دليل على أنه يرى جعلها اسماً .

وصرح بذلك ابن الحاجب حين عرض قوله تعالى : (ذُ ط) ^(٤) ، فقال :
«...والأولى أن يقال : إنه اسم من أسماء الأفعال كأنه بمعنى برئ الله من
السوء ، ودخول اللام في فاعله لدخول اللام في فاعل هيهات ، كقوله تعالى :
(وُ وُ وُ) ^(٥)»^(٦) ، وصححه ابن مالك^(٧) ، واختاره الرضي^(٨) ، وبه
أخذ أبوحيان^(٩) ، وابن هشام^(١٠) ، وغيرهم^(١١) . وهو ما رجّحه
الخصري^(١٢) في الحاشية كما تبين من نصّ المسألة ، مستدلاً على صحّة هذا

(١) سورة يوسف ، آية : ٥١ .

(٢) ابن عقيل ، المساعد ، ٥٨٥/١ .

(٣) أبو جعفر النحاس ، إعراب القرآن ، ٥ ج ، ط : ٣ ، ت : زهير غازي زاهد ، (بيروت : عالم
الكتب ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م) ، ٣٢٦/٢ .

(٤) سورة يوسف ، آية : ٣١ .

(٥) سورة المؤمنون ، آية : ٣٦ .

(٦) ابن الحاجب ، الإيضاح في شرح المفصل ، ١٥٩/٢ .

(٧) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ٣٠٨/٢ .

(٨) الرضي ، شرح الرضي على الكافية ، ١٢٣/٢ .

(٩) أبوحيان ، ارتشاف الضرب ، ١٥٣٥/٣ .

(١٠) ابن هشام ، مغني اللبيب ، ١١٠/١ .

(١١) ابن عقيل ، المساعد ، ٥٨٥/١ ؛ والسيوطي ، همع الهوامع ، ٢٨٨/٣ ؛ والأشموني ، شرح

الأشموني ، ٢٧٨/٢ ؛ والفاكهي ، حاشية على شرح الفاكهي لقطر الندى وبأعلى الصحائف

مجيب الندا إلى شرح قطر الندى لأحمد الفاكهي ، جزآن ، ط : ٢ ، (١٣٩٠ هـ - ١٩٧١ م) ،

١٥٩/٢ ؛ وعباس حسن ، النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة ،

٤ ج ، ط : ٤ ، (مصر : دار المعارف) ، ٣٦٠/٢ .

(١٢) الخصري ، حاشية الخصري ، ٤٢٩/١ .



المذهب باعتماده على قراءتي التنوين والإضافة .

واحتجّ لهذا المذهب بالسماع ، حيث وردت قراءتان تثبت اسمية

(حاش) :

الأولى : قراءة التنوين : (حاشاً لله) ، وهي قراءة أبي السمال .

والثانية : قراءة بإضافتها إلى لفظ الجلالة (حاش الله) ، وهي قراءة ابن

مسعود ، فشابهت بذلك المصادر ، نحو : معاذ الله ، وسبحان الله ، والتنوين

والإضافة دليل اسميتها ؛ لأنهما من خصائص الأسماء ، وإلى ذلك أشار ابن

مالك قائلاً : «ويؤيد هذا -أي : اسمية حاش- قراءة أبي السّمال : (حاشاً لله)

بالتنوين ، فهذا مثل قولهم : (رعياً لزيد) ، وقرأ ابن مسعود : (حاش الله)

بالإضافة ، فهذا مثل (سبحان الله) و(معاذ الله)»^(١) ، وبه قال النحاة^(٢) .

وأجابوا عن ترك التنوين في القراءة المشهورة بأن (حاش) فيها مبنية ؛

لشبهها ب(حاش) الحرفية لفظاً ومعنى ، فجرت مجراها في البناء^(٣) .

واختلف القائلون بالاسمية ، فذهب ابن الحاجب إلى أنّها اسم فعل^(٤) ،

وردّه ابن هشام قائلاً : «وحامله على ذلك بناؤها ، ويردّه إعرابها في بعض

اللغات»^(٥) ، وهناك ردّ آخر ، وهو أن (حاش) إنما بنيت وترك تنوينها في

القراءة المشهورة ؛ لأنّها شابهت (حاش) الحرفية لفظاً ومعنى ، وإليه أشار

الدسوقي في (حاشيته على المغني) بقوله : «وأقوى من هذا أن يقال : لا يلزم

من البناء كونها اسم فعل لجواز أن يكون البناء لشبهها بالحرف لفظاً

(١) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ٣٠٨/٢ وما بعدها .

(٢) الرضي ، شرح الرضي على الكافية ، ١٢٣/٢ ؛ وأبوحيان ، ارتشاف الضرب ،

١٥٣٦/٣ ؛ وابن هشام ، مغني اللبيب ، ١١٠/١ ؛ وابن عقيل ، المساعد ، ٥٨٥/١ ؛

والسيوطي ، همع الهوامع ، ٢٨٨/٣ ؛ والأشموني ، شرح الأشموني ، ٢٧٨/٢ .

(٣) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ٣٠٩/٢ .

(٤) ابن الحاجب ، الإيضاح في شرح المفصل ، ١٥٩/٢ .

(٥) ابن هشام ، مغني اللبيب ، ١١٠/١ .

ومعنى»^(١) .

وذهب الجمهور إلى أنها مصدر ، وهذا هو الأقرب ؛ لسلامته من
الاعتراض .

المذهب الثاني : أن (حاشا) التنزيهية (فعل) : نسب أبوحيان هذا الرأي إلى
الفراء^(٢) ، ونسبه الأخفش الأصغر وغيره إلى المبرد^(٣) ، وهو ما أشار إليه
الزجاج بقوله : «فالمعنى في (حاش لله) : برأه الله من هذا»^(٤) ، وهو منسوب
إلى الكوفيين وابن جنبي^(٥) ، وبه صرح ابن برهان في (شرح اللمع) حيث
قال : «وأما (حاشا) في القرآن فهي فعل ، ووزنه فاعل ؛ لأنه لا يدخل حرف
جر على حرف جر»^(٦) ، وبه أخذ المالقي^(٧) .

ومما تجدر الإشارة إليه أن ما نُسب إلى الفراء فيه نظر ؛ وذلك لأنه قد صرح

(١) مصطفى محمد عرفة الدسوقي ، مغني اللبيب عن كتب الأعراب لجمال الدين بن هشام ،
وبهامشه حاشية الدسوقي ، لمصطفى الدسوقي ، جزآن ، ط : ١ ، (القاهرة : دار السلام ،
١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م) ، ١٣٢/١ .

(٢) أبوحيان ، ارتشاف الضرب ، ١٥٣٥/٣ .

(٣) النحاس ، إعراب القرآن ، ٣٢٦/٢ . وانظر : ابن مالك ، شرح التسهيل ، ٣٠٨/٢ ؛
والرضي ، شرح الرضي على الكافية ، ١٢٣/٢ ؛ وأبوحيان ، ارتشاف الضرب ، ١٥٣٥/٣ ؛
والمرادي ، الجنى الداني ، ص(٥٥٩) ؛ وابن هشام ، مغني اللبيب ، ١١٠/١ ؛ والأشموني ،
شرح الأشموني ، ٢٧٨/٢ .

(٤) أبوإسحاق الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ١٠٧/٣ .

(٥) المرادي ، الجنى الداني ، ص(٥٥٩) ؛ وابن هشام ، مغني اللبيب ، ١١٠/١ ؛ والأشموني ،
شرح الأشموني ، ٢٧٨/٢ .

(٦) ابن برهان ، شرح اللمع ، ١٥٥/١ .

(٧) أحمد بن عبدالنور المالقي ، رصف المباني في شرح حروف المعاني ، ت : أحمد محمد
الخرائط ، (دمشق : مطبوعات مجمع اللغة العربية) ، ص(١٨٠) .

في قوله تعالى : (ذُ ط)^(١) ، أُنْهَأَ في معنى (معاذ الله) ، أي أُنْهَأَ اسم ، فقال :
«...وفي قراءة عبدالله - أي: ابن مسعود- (حاشا لله) بالألف ، وهو في معنى
(معاذ الله)»^(٢) ، فكيف يُدَّعى أنه قال بفعليتها؟ ، والمشهور أن قراءة ابن
مسعود بالإضافة (حاشا لله) بدليل أن الفراء ذكر أُنْهَأَ في معنى (معاذ الله) ،
والمصدر هنا مضاف إلى لفظ الجلالة فكذلك الأمر في (حاشا لله) فقد يكون
ما دُكِرَ في كتاب الفراء خطأ من الناسخ -والله تعالى أعلم- .

والظاهر أن النُّحَاة قد خلطوا بين رأيه في (حاش) الاستثنائية ، حيث
رأى أُنْهَأَ فعل لا فاعل له ، فجعلوا ذلك رأيه في كلِّ موضع ترد فيه ، إلا أن
يقال : إنَّ هذا الرأي قد وُجِدَ في أحد كتبه التي لم تصل إلينا -والله أعلم
بالصواب- .

وما ذكره المبرد في (المقتضب) إنما هو عن التي للاستثناء خاصة^(٣) ،
وأما الكوفيون فقد ذكر صاحب (الإنصاف)^(٤) لهم رأياً في (حاشا) التي
للاستثناء ، وقد استدلوا على فعليتها في الاستثناء بأدلة موافقة لأدلة (حاشا)
التنزيهية ، والظاهر أن نسبة القول بفعلية (حاشا) إليهم إنما جاءت من قولهم
بفعلية التي للاستثناء ، وأما ابن جني فإنَّ كلامه عن (حاش) في (اللمع) إنما
هو عن التي للاستثناء فقط ، إلا أنه جوِّز أن تكون فعلاً وأن تكون حرفاً^(٥) ،
والظاهر أن نسبة القول بفعلية التي للتنزيه إلى المبرد وابن جني إنما جاءت
من قولهما بفعلية التي للاستثناء -والله أعلم- .

واحتج لهذا المذهب بما يأتي :

أ - دخولها على الحرف ، وهو ما أشار إليه الأخفش الأصغر حين نقل

(١) سورة يوسف ، آية : ٣١ .

(٢) أبوزكريا الفراء ، معاني القرآن ، ٣ ج ، ط : ٢ ، (بيروت : عالم الكتب ، ١٩٨٠ هـ) ،
٤٢/٢ .

(٣) المبرد ، المقتضب ، ٣٩١/٤ .

(٤) الأنباري ، الإنصاف ، ٢٧٨/١ ، م ٣٧ .

(٥) ابن جني ، اللمع ، ص (٦٦) .

رأي المبرد فقال فيما نقله النحاس : «قال أبو جعفر : وسمعت علي بن سليمان -الأخفش الأصغر- يقول : سمعت محمد بن يزيد يقول : النصب أولى ؛ لأنه قد صحَّ أنها فعل بقولهم : حاش لزيدٍ والحرف لا يحذف منه»^(١) ، وهو ما صرَّح به ابن برهان في نصه السالف الذكر^(٢) .

ب - التصرّف فيها بالحذف^(٣) ، أي أنّ (حاشا) قد تحذف منه الألف الأولى أو الثانية ، فيقال : «(حشا) بحذف الأولى ، أو (حاش) بحذف الثانية . وردّ المرادي هذه الأدلة بأنّ هذين الدليلين ينفيان عنها الحرفية ، ولكن لا يثبتان الفعلية ، أمّا دخولها على الحرف فظاهر ؛ إذ الحرف لا يدخل على الحرف ، وفي ذلك إبطال للحرفية ، وأمّا تصرّفها بالحذف فلأنّ الحذف من الحروف قليل ، وبالتالي فهما لا يدلان على الفعلية ؛ لأنّ الاسم يشارك الفعل في هذين الأمرين^(٤) .

ثم إنّ القول بتصرّفها بالحذف فيه نظر ؛ ذلك لأنّ هناك من القراء من قرأها بإثبات الألف ، ومنهم من قرأها بحذفها ، فهي قراءة ، والقراءة سنّة متبعة كما هو معلوم .

ثم إنّ في (حاشا) ثلاث لغات^(٥) ، منها : إثبات الألفين معاً : (حاشا) ، ومنها حذف الأولى (حشا) ، ومنها حذف الثانية (حاش) ، وزاد في (التسهيل) : «حاش» ، بإسكان الشين وبذلك لا نستطيع القول بتعيين الفعلية ، والدليل إذا تطرّق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال ، كما يقول الأصوليون . وقول ابن برهان يوهم أنّ (حاش) التّنزيهية متردّدة بين الحرفية والفعلية ، فقد كان حديثه عن (حاش) الواردة في القرآن ، وهذه ليس فيها

(١) النّحاس ، إعراب القرآن ، ٣٢٦/٢ .

(٢) ابن برهان ، شرح اللمع ، ١٥٥/١ . وانظر : المرادي ، الجنى الداني ، ص(٥٥٩) .

(٣) المرادي ، الجنى الداني ، ص(٥٥٩) وما بعدها .

(٤) المرادي ، الجنى الداني ، (٥٦٠) .

(٥) المصدر السابق ، ص(٥٦٧) .



والإضافة من خصائص الأسماء .

تجرّد (كي) من اللام و(أن) المصدرية

- نصُّ المسألة :

قال الخصري : «... اعلم أنّ (كي) إن ذكرت أنّ بعدها كانت جارة بمعنى اللام قطعاً ، أو ذكرت اللام قبلها كانت مصدرية ناصبة بنفسها قطعاً ، وإن خلت عنهما كمثاله احتملت الجارة بتقدير (أن) بعدها ، والمصدرية بتقدير اللام قبلها ، والثاني أولى ؛ لأنّ ظهور (أن) معها ضرورة ، وظهور اللام كثير ، فالأولى الحمل عليه»^(١) .

- مناقشة المسألة :

إذا جاءت (كي) مجردة من اللام و (أن) المصدرية نحو : جئت كي أكرم زيداً ، فر(كي) في هذه الحالة تحتل أمرين ، هما :

أ - إمّا أن تكون جارة والفعل بعدها منصوب بـ(أن) مضمرة بعد (كي) .

ب - وإمّا أن تكون مصدرية ناصبة للمضارع بعدها ولام الجرّ مقدّرة قبلها .

وفي ذلك مذهبان على النحو الآتي :

المذهب الأول : كونها مصدرية ناصبة للمضارع :

أي أنّ (كي) في قولك : (جئت كي أتعلم) مصدرية ، والمضارع بعدها منصوب بها ، وهو مذهب الكوفيين إذ إنها على مذهبهم ناصبة دائماً ، ويعترض عليهم بقوله : (كيمه) حيث دخلت (كي) على (ما) الاستفهامية فحذفت الألف ، و(ما) الاستفهامية لا يحذف منها الألف إلا إذا كانت في موضع جر واتصل بها الحرف الجار ، وفي هذا دليل على

(١) الخصري ، حاشية الخصري ، ٤٦٠/١ .

أن (كي) قد تكون حرف جر^(١) وكذلك فإن معنى (جئتُ كي أتعلم) ،
(جئتُ لكي أتعلم) واحد ؛ ولذلك كانت مصدرية وهو ما صرح به ابن
الحاجب في ردّه على من زعم أن كي في قولك : لكي تفعل غيرها في
قولك : جئتُ كي تفعل -أي أنّها في الأولى مصدرية ، وفي الثانية
جاردة- ، فقال : «وهو بعيد ؛ لأنّه لم يثبت كونها حرف جرّ إلا في
قولهم : (كيمة) على احتمال ظاهر ، فلا ينبغي أن يجعل أصلاً ، ولأنّ
المعنى في (جئتُ لكي تفعل) و(كي تفعل) واحد»^(٢) ، وبه أخذ ابن
الناظم^(٣) ، وابن هشام^(٤) ، وخالد الأزهري^(٥) ، والخضري^(٦) ، كما
تبين من نصّ المسألة .

واحتجّ لهذا المذهب بأمور ، منها :

- ١ - عدم ثبوت كونها حرف جرّ ، إلّا في قولهم : (كيمة) كما نصّ على
ذلك ابن الحاجب^(٧) ، وقد يعترض على هذا الدليل بأنه قد ثبت كونها حرف
جرّ في ثلاثة مواضع^(٨) ، منها :
- أ - (ما) الاستفهامية ، كقولهم : (كيمة) .

(١) الأنباري ، الإنصاف ، ٥٧٢/٢ ، م ٧٨ .
(٢) ابن الحاجب ، الإيضاح في شرح المفصل ، ١٣/٢ وما بعدها .
لم أعثر فيما بين يدي من المصادر على من ذهب إلى هذا قبله ، فالسابقون أشاروا إلى
الخلافا حولها فيما إذا كانت حرف جرّ أو حرف نصب ، ومنهم من أشار إلى تجرّدها ، وأنها
محمّلة للأمرين دون ترجيح ، كابن يعيش مثلاً .
(٣) ابن الناظم ، شرح ألفية ابن مالك ، ص (٦٦٧) .
(٤) ابن هشام ، أوضح المسالك ، ١٤/٣ .
(٥) خالد الأزهري ، شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك ، وبهامشه حاشية يس
الحمصي ، جزآن ، (بيروت : دار الفكر) ، ٢٣١/٢ .
(٦) الخضري ، حاشية الخضري ، ٤٦٠/١ .
(٧) ابن الحاجب ، الإيضاح في شرح المفصل ، ١٣/٢ وما بعدها .
(٨) المرادي ، الجنى الداني ، ص (٢٦١) وما بعدها .

ب - (أن) المصدرية ظاهرة أو مقدّرة ، فالظاهرة كقول الشاعر^(١) :
فَقَالَتْ: أَكُلُّ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَانِحًا لِسَانِكَ كَيْمَا أَنْ تُعْرَى وَتُخَذَعَا
والمقدّرة نحو : (جئت كي تكرمني) على أحد الوجهين ؛ إذ إن هناك
وجهًا آخر ؛ وهو كونها مصدرية .

ج - (ما) المصدرية ، كقول الشاعر^(٢) :

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعِ فَضُرٌّ، فَإِنَّمَا يُرْجَى الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ^(٣)

فكيف له أن يدّعي أنها لم تكن حرف جرّ إلا في (ما) الاستفهامية ،
كقولهم : (كيمه) ، إلا أن يقال : إنّه أراد بذلك أن (كي) الأصل فيها النصب ،
فهي من عوامل الأفعال ، وقد تكون حرف جرّ ، فتكون من عوامل الأسماء ،
فلا ينبغي جعل الفرع أصلاً - والله أعلم - .

٢ - القياس : فعند ظهور اللام قبلها تتعين مصدريتها ، كقوله تعالى : (ب)
□ □ □ □^(٤) ، وقوله تعالى : (ز ز ز ك ك ك)^(٥) ؛ لأنّ حرف
الجرّ لا يدخل على مثله ولا يباشره إلا في ضرورة قليلة ، وقد ثبت ظهور
اللام قبل (كي) كثيراً في فصيح الكلام ، أمّا ظهور (أن) المصدرية بعد (كي)

(١) البيت من الطويل ، وهو لجميل بثينة . انظر : جميل بثينة ، ديوان جميل شعر الحب
العذري ، ت : حسين نصّار ، (مصر : مكتبة مصر) ، ص(١٢٦) .

(٢) البيت من الطويل ، وهو للنابغة الجعدي . انظر : النابغة الجعدي ، شعر النابغة الجعدي ،
ط : ١ ، (دمشق : منشورات المكتب الإسلامي ، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م) ، ص(٢٤٦) ، وقيل :
هو لقيس بن الخطيم ، واسمه : ثابت بن عدي بن عمرو بن سواد ، يُكنّى أبا يزيد ، كان حسن
الصورة ، شاعر مجيد فحل ، ومن الناس من يفضّله على حسان شعراً . انظر : أبا عبيد الله
المرزباني ، معجم الشعراء ، ط : ١ ، تصحيح وتعليق : ف. كرنكو ، (بيروت : دار الجيل ،
١٤١١ هـ - ١٩٩١ م) ، ص(١٧٧) .

(٣) رواية البيت في ديوان قيس بالنصب : « كيما يضر وينفعا » . انظر : قيس بن الخطيم ،
ديوان قيس بن الخطيم ، ت : ناصر الدين الأسد ، ط : ٣ ، (بيروت : دار صادر ، ١٤١١ هـ -
١٩٩١ م) ، ص(٢٣٥) .

(٤) سورة الحديد ، آية : ٢٣ .

(٥) سورة الأحزاب ، آية : ٣٧ .

فإنّما هو مقصور على ضرورة الشعر ، فإذا خلت منهما تعيّن كونها مصدرية حملاً على الأكثر -وهو ظهور اللام- ، وبه قال ابن الناظم^(١) .

المذهب الثاني : كونها جارة والفعل بعدها منصوب بـ(أن) مضمرة :

أي أنّ (كي) في قولك : (جنّتك كي تكرمني) حرف جرّ ، والفعل بعدها منصوب بـ(أن) المضمرة بعد (كي) ؛ لأنّ (كي) بمنزلة لام الجرّ ، فكما أنّ لام الجرّ يكون الفعل بعدها بإضمار (أن) ، فكذلك (كي) .

وُسبب هذا الرأي إلى الأخصّ^(٢) ؛ ذلك لأنّ (كي) عنده جارة دائماً ، وردّ عليه بقوله تعالى : (بـ □ □ □ □)^(٣) إذ لا يمكن اعتبار (كي) هنا جارة لدخول حرف الجرّ عليه ولا يدخل حرف جرّ على مثله .

فإنّ زعم أنّ (كي) تأكيد للام كقول الشاعر^(٤) :

وَلَا لِلِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءٌ^(٥) .

رُدّ بأنّ الفصيح المقيس لا يُخرّج على الشاذ^(٦)

وصرّح به ابن بابشاذ فقال : «...والموضع الذي ينصب فيه بإضمار أنّ هو الموضع الذي تكون فيه -أي (كي)- حرف جرّ ، من نحو : جنّت كي أكرمك ، وهي هاهنا بمنزلة لام الجرّ ، كأنّك قلت : جنّت لأكرمك ، وأنّ لو جنّت باللام لكان النصب بإضمار (أن) لا بنفس اللام ؛ لأنّها من حروف

(١) ابن الناظم ، شرح ألفية ابن مالك ، ص(٦٦٧) . وانظر : ابن هشام ، أوضح المسالك ، ١٤/٣ ؛ وخالد الأزهري ، شرح التصريح ، ٢٣١/٢ ؛ والخضري ، حاشية الخضري ، ٤٦٠/١ .

(٢) المرادي ، الجنى الداني ، ص(٢٦٤) .

(٣) سورة الحديد ، آية : ٢٣ .

(٤) مسلم بن معبد بن طواف الوالبي ، من نسل والبة بن الحارث الأسدي ، شاعر اشتهر في العصر الأموي . انظر : الزركلي ، الأعلام ، ٢٢٣/٧ .

(٥) و صدر البيت : قَلَا وَاللَّهِ لَا يَلْفِي لِمَا بِي

البيت من الوافر . انظر : عبدالسلام هارون ، معجم شواهد العربية ، ٢١/١ .

(٦) ابن هشام ، مغني اللبيب ، ١٥٧/١ .

الجرّ ، فكذلك (كي)»^(١) .

واحتجّ لهذا المذهب بأنّ (لام الجرّ) و (كي) بمعنى واحد ؛ إذ معناهما التعليل ، فإذا قلت : (جئتك كي تكرمني) فهو في معنى : (جئتك لتكرمني) ، والنصب بعد لام الجرّ لا يكون إلا بإضمار (أن) ، فكذلك (كي) ، كما نصّ على ذلك ابن بابشاذ^(٢) .

ويعترض على هذا بأنه قد ثبت كونها حرفاً مصدرياً وهي بمعنى التعليل ، نحو : جئت لكي تكرمني ، (فكي) هنا قد ثبت كونها مصدرية ؛ لظهور اللام معها عند الجمهور ، فلا وجه لمن زعم أنّها حرف جرّ ؛ لأنّها بمعنى اللام ؛ لأنّ (حتى) و(إلى) كلاهما بمعنى انتهاء الغاية ، وقد تنزلت (حتى) منزلة حرفين ، فنصبت الفعل في حالٍ ، وخفضت الاسم في حالٍ ، وليس كذلك (إلى) ، فكذلك (كي) ، فهي من الحروف المشتركة بين النصب والجرّ ، ولا وجه لمن زعم أنّها حرف جرّ دائماً، كالأخفش ، أو حرف نصب دائماً ، كالكوفيين ؛ لما ثبت بأنها من الحروف المشتركة ، كما نصّ على ذلك صاحب (الإنصاف)^(٣) .

- الترجيح :

الأرجح في هذه المسألة ، هو ما رجّحه الخصري من كون (كي) هي الناصبة بنفسها ، وذلك لقوة أدلة المذهب الأول كما ذكرنا .

(١) ابن خروف ، شرح جمل الزجاجي ، ٧٨٩/٢ ، لم أعثر على كتاب شرح الجمل لابن بابشاذ ،

ولكن هذا النصّ في كتابه مثبت في حاشية شرح الجمل لابن خروف ، فأثبت النصّ منه .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) الأنباري ، الإنصاف ، ٥٧٣/٢ ، م ٧٨ .

دُخُولُ الغَايَةِ فِي (حَتَّى) الجَارَةِ عِنْدَ انْتِفَاءِ الْقَرِينَةِ

- نصُّ المسألة :

قال الخضري : «... إن دلت قرينة على دخول الغاية في (إلى) و (حتى) أو عدم دخولها ، عمل بها ، وإلّا فالصحيح دخولها في (حتى) لا في (إلى) حملاً على الغالب فيهما عند القرينة»^(١) .

- مناقشة المسألة :

إن دلت قرينة على دخول الغاية في (حتى) أو عدم دخولها عمل بها^(٢) ، سواء أكانت لفظية أم معنوية .

فمثال ما دلت القرينة على دخوله : (قرأتُ الكتاب كله حتى خاتمته) ، فالقرينة هنا لفظية ، وهي كلمة (كله) ، وكذلك ذكر الخاتمة جعلها غاية مما يدلّ على إرادة الاستيفاء^(٣) ، ومثال ما دلت قرينة على عدم دخوله : (صمت الأيام حتى يوم الفطر) ، فالقرينة هنا معنوية ؛ لأنه معلوم شرعاً تحريم صيام يوم العيد^(٤) ، فإن لم تدل قرينة ففي ذلك خلاف بين النحاة على النحو الآتي :

أولاً : الدخول مع (حتى) دون (إلى) :

إذا لم تدلّ قرينة على الدخول نحو قولك : (صمت الأيام حتى يوم الخميس) ، كان يوم الخميس داخلاً في الصيام ؛ لأنّ الأكثر في كلام العرب أن يكون ما بعد (حتى) داخلاً فيما قبلها مع القرينة ، بعكس (إلى) ؛ فإنّ الأكثر فيها مع القرينة عدم الدخول ، فعند انتفاء القرينة يكون الحمل فيهما

(١) الخضري ، حاشية الخضري ، ٤٦٨/١ .

(٢) السيوطي ، همع الهوامع ، ٧ ج ، ت : عبدالعال سالم مكرم ، (الكويت : دار البحوث العلمية ، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م) ، ١٧١/٤ .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي ، ٥٠٨/١ ، بتصريف .

على الأكثر^(١) ، وقد صرّح المبرد أنّ (حتى) بخلاف (إلى) ، فقال عن (حتى) الجارة : «فعملها الخفض ، وتدخل الثاني فيما دخل فيه الأول من المعنى ؛ لأنّ معناها إذا خفضت كمعناها إذا نسق بها ، فلذلك خالفت (إلى)»^(٢) .

ونسب أبوحيان هذا المذهب إلى ابن السراج ، وأبي علي^(٣) ، وعزاه المرادي إلى أكثر المتأخرين^(٤) ، وفي نسبة هذا المذهب إلى ابن السراج نظر ، إذ إنّ ما في (الأصول) يخالف هذا ، وهو ما سأذكره لاحقاً .

وذكر الجرجاني^(٥) دخولها في (حتى) دون التعرض إليها في (إلى) ، وإليه أشار الزمخشري حين عرض للفرق بين (حتى) و (إلى) ، فقال : «و(حتى) في معناها -أي في معنى (إلى)- ، إلّا أنها تفارقها في أنّ مجرورها يجب أن يكون آخر جزء من الشيء أو ما يلاقي آخر جزء منه ؛ لأنّ الفعل المعدّى بها الغرض فيه أن يتقضى ما تعلق به شيئاً فشيئاً حتى يأتي عليه ، وذلك قولك : أكلت السمكة حتى رأسها ، ونمت البارحة حتى الصباح ، ولا تقول : حتى نصفها أو ثلثها ، كما تقول : إلى نصفها وإلى ثلثها .

ومن حقّها أن يدخل ما بعدها فيما قبلها ، ففي مسألتي السمكة والبارحة قد أكل الرأس ونيم الصباح»^(٦) .

فقد تبين من قوله : (ومن حقّها أن يدخل ما بعدها فيما قبلها) أنّ (إلى) تفارقها في ذلك ، فعند فقدان القرينة يكون دخول الغاية في (حتى) دون (إلى) -والله أعلم بالصواب- .

(١) المصدر نفسه.

(٢) المبرد ، المقتضب ، ٣٧/٢ .

(٣) أبوحيان ، ارتشاف الضرب ، ١٧٥٤/٤ .

(٤) المرادي ، الجنى الداني ، ص(٥٤٥) .

(٥) عبدالقاهر الجرجاني ، المقتصد ، ٨٤١/٢ .

(٦) الزمخشري ، المفصل في علم العربية ، وبذيله كتاب المفضل في شرح أبيات المفصل ، لمحمد الحلبي ، (بيروت : دار الجيل) ، ص(٢٨٣) وما بعدها .

وعزاه الإربلي^(١) إلى العكبري ، وابن الحاجب ، وبه أخذ ابن يعيش^(٢) ، وذكر ابن عصفور العلة في دخول الغاية في (حتى) عند فقدان القرينة ، فقال : «وإنما كان -إذا لم تقترن به قرينة- على ما ذكرنا من دخول ما بعدها في معنى ما دخل فيه ما قبلها ؛ لأنه إذا اقترنت به قرينة كان الأكثر في كلامهم أن يكون ما بعدها داخلاً فيما قبلها ، فحمل -إذا لم تقترن به قرينة- على الأكثر ، وأيضاً فإنهم جعلوها جارةً بمنزلتها عاطفة ، فكما أنها إذا كانت عاطفة شركت ما بعدها مع ما قبلها ، فكذلك يكون ما بعدها إذا كانت جارةً ، إلا أن يقترن به قرينة تبين أنها بخلاف ذلك»^(٣) .

فهو يقرّر دخولها مع عدم القرينة حملاً على دخولها مع القرينة . كما أنه صرح بعدم دخولها في (إلى) عند فقدان القرينة على الصحيح ، فقال : «وأمّا (إلى) فإنها أيضاً لا يخلو أن تقترن قرينة بما بعدها أو لا تقترن ، فإن اقترنت به قرينة تدل على أنه داخل فيما قبلها أو خارج عنه كان على حسب القرينة... فإن لم تقترن به قرينة فإنّ في ذلك خلافاً بين النحويين ... والصحيح أنّها غير داخلة -أي الغاية- في الشراء ، وعلى ذلك أكثر المحققين من النحويين ، وذلك أنه إذا اقترنت قرينة بما بعدها فإنّ الأكثر في كلامهم أن يكون ما بعدها غير داخل فيما قبلها ، وقد يكون بخلاف ذلك ، فإذا عري ما بعدها عن القرينة وجب الحمل على الأكثر»^(٤) ، فالأكثر في (حتى) مع القرينة دخول الغاية ، وفي (إلى) عدم دخولها ، فعند فقدان القرينة يحمل على الأكثر في البابين .

وتابعه في ذلك الرضي^(٥) ، وأبوحيان^(١) ، وابن هشام^(٢) ،

(١) علاء الدين الإربلي ، جواهر الأدب في معرفة كلام العرب (معجم للحروف العربية) ، ط :

١ ، صنعه : إميل يعقوب ، (بيروت : دار النفائس ، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م) ، ص(٤٠٦) .

(٢) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ١٦/٨ .

(٣) ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي ، ٥٠٨/١ .

(٤) المصدر السابق ، ٥٠٩/١ .

(٥) الرضي ، شرح الرضي على الكافية ، ٢٧٧/٤ .

وغيرهم^(٣) .

وبه أخذ الخضري^(٤) معللاً بالحمل على الغالب فيهما عند القرينة .
وقد نسب السيوطي^(٥) هذا المذهب إلى الجمهور ، وزعم شهاب الدين
القرافي^(٦) والمالقي^(٧) أنه لا خلاف في وجوب دخول ما بعد (حتى) فيما قبلها
اتفاقاً ، وليس كذلك ، بل الخلاف فيها مشهور ، وإثماً الاتفاق في (حتى)
العاطفة لا الخافضة^(٨) .

واحتجّ لهذا المذهب بأمرين ، هما :

أ - الحمل على النظير : إذ جعلوا (حتى) الجارة بمنزلة العاطفة ، فكما
أنّ (حتى) إذا كانت عاطفة شركت ما بعدها مع ما قبلها ، فكذلك إذا كانت
جارة ، وهو ما صرح به المبرد في نصّه السالف الذكر^(٩) ، وبه أخذ ابن

(١) أبوحيان ، منهج السالك ، ص(٢٤٣) .

(٢) ابن هشام ، مغني اللبيب ، ١١١/١ .

(٣) السيوطي ، همع الهوامع ، ١٧٢/٤ ؛ والأشموني ، شرح الأشموني ، ٣٨١/٢ ؛ والفاكهي ،
حاشية على شرح الفاكهي للقطر ، ١٧٨/٢ ؛ وعباس حسن ، النحو الوافي ، ٤٨٢/٢ وما
بعدها .

(٤) الخضري ، حاشية الخضري ، ٤٦٨/١ .

(٥) السيوطي ، همع الهوامع ، ١٧٢/٤ .

(٦) ابن هشام ، مغني اللبيب ، ١١١/١ .

والقرافي هو : أحمد بن إدريس ، الشيخ الإمام العالم ، الفقيه الأصولي ، شهاب الدين
الصنهاجي الأصل ، المشهور بالقرافي ، ونسب إلى القرافة من غير أن يسكنها ، وإثماً أصله
من قرية من قرى صعيد مصر ، كان مالكيّاً ، إماماً في أصول الفقه وأصول الدين ، عالماً
بالتفسير وغيره ، من تصانيفه : شرح المحصول ، وله التنقيح وشرحه ، والذخيرة في مذهب
مالك ، توفي ببدير الطين ظاهر مصر ، ودفن بالقرافة سنة (٦٨٢هـ) .

انظر : ابن تغري بردي ، المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي ، ٤ ج ، ت : أحمد نجاتي ،
(القاهرة : مطبعة دار الكتب المصرية ، ١٣٧٥هـ-١٩٥٦م) ، ٢١٥/١ وما بعدها .

(٧) المالقي ، رصف المباني ، ص(١٨٢) .

(٨) ابن هشام ، مغني اللبيب ، ١١١/١ .

(٩) المبرد ، المقتضب ، ٣٧/٢ .

عصفور^(١) .

ب - الحمل على الغالب : إذ الغالب في (حتى) عند اقترانها بالقرينة أن يكون ما بعدها داخلاً فيما قبلها ، نحو قول الشاعر^(٢) :

ألقى الصَّحيفةَ كَي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ والزَّادَ حتى نعلِه ألقاها^(٣)

بعكس (إلى) فالأكثر فيها عند القرينة عدم الدخول ، فلما كان الغالب في كلام العرب عدم الدخول في (إلى) والدخول في (حتى) مع القرينة ، وجب الحمل عليه عند التردد^(٤) .

ثانياً : الدخول فيهما : أي أنّ الغاية تدخل في (حتى) و(إلى) على السواء ؛ نظراً إلى أنّ معناهما واحد ، وهو انتهاء الغاية ، وإليه أشار الفراء بقوله : «وقوله (و و و ي)^(٥) ، وفي قراءة عبدالله - ابن مسعود - : (فمتعناهم حتى حين)^(٦) ، و(حتى) و(إلى) في الغايات مع الأسماء سواء»^(٧) .

ثالثاً : عدم الدخول فيهما : أي أنّ الغاية لا تدخل فيهما ، وقد ذكر المالقي^(٨) هذا المذهب عند بيانه لمذاهب النحاة في (إلى) ، ونسبه إلى بعضهم ، وذكر الزركشي عند بيانه مذاهب النحاة في (حتى) : أنّهم نسبوا هذا

(١) ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي ، ٥٠٨/١ .

(٢) هو المتلمس الضبي ، واسمه : جرير بن عبدالمسيح من بني ضبيعة ، وكان ينادم عمرو بن هند ملك الحيرة ، وهو الذي كان كتب له إلى عامل البحرين مع طرفة بن العبد بقتله ، وسمي بالمتلمس لبيت قال فيه : وذلك أو أنّ العرضَ جُنَّ دُبَابُهُ زَنَابِيرُهُ وَالْأَزْرَقُ الْمُتَلَمَّسُ
انظر : ابن قتيبة ، الشعر والشعراء ، ص(١٠٤) وما بعدها .

(٣) البيت من الكامل . انظر : المتلمس الضبي ، ديوان شعر المتلمس الضبي ، رواية الأثرم وأبي عبيدة عن الأصمعي ، ت : حسن الصيرفي ، (جامعة الدول العربية : معهد المخطوطات العربية ، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م) ، ص(٣٢٧) .

(٤) السيوطي ، همع الهوامع ، ١٧٢/٤ .

(٥) سورة الصافات ، آية : ١٤٨ .

(٦) الفراء ، معاني القرآن ، ٣٩٣/٢ ، ولم أجد لها في كتب القراءات .

(٧) المصدر نفسه .

(٨) المالقي ، رصف المباني ، ص(٨٠) .

المذهب إلى أكثر النحويين -ومنهم ابن جنى- بأن ما بعد (حتى) غير داخل في حكم ما قبلها ، سواء أكانت جارة أم عاطفة ، ونقل عن أبي جعفر النحاس قوله : «اعلم أنّ (حتى) فيها معنى الغاية وإن عطفت بها ، ولهذا وجب أن تكون لإخراج شيء من شيء»^(١) .

وذكر السيوطي هذا المذهب حين عرض مذاهب النحاة في (حتى) عند فقدان القرينة ، فقال : «وثانيهما لا فيهما -أي أنّ المذهب الثاني عدم دخول ما بعد (حتى) و(إلى) فيما قبلهما-»^(٢) .

واحتجّ لهذين المذهبين -أعني دخول الغاية فيهما وعدم الدخول- بقراءة ابن مسعود ، لقوله تعالى : (وَ وِ)^(٣) ، حيث قرأها : (حتى حين)^(٤) . ويعترض عليهم بأنه لا مانع من اختلاف المعنى باختلاف القراءة ، وهذا كثير ، كما أنهم اعتمدوا على قراءة واحدة وهي قراءة ابن مسعود بناءً على أنهما بمعنى واحد ، والقاعدة النحوية لا تقوم على شاهدٍ نحوي واحد .

٤ - التفصيل : أي إن كان ما بعد (حتى) و(إلى) من جنس ما قبلهما وجزء منهما دخل ، وإلا فلا ، ومثال إن كان جزءاً : قام القوم حتى زيد ، فزيد جزء من القوم ، فيكون داخلاً في حكم ما قبله ؛ لأنه انتهى الأمر به ، ومثال ما لم يكن جزءاً : قام الرجال حتى النساء ، فليس النساء من جنس الرجال ولا جزءاً منهم ، فلا يدخل ما بعد (حتى) فيما قبلها . وهو ما أشار إليه سيبويه بقوله : «وتقول : رأيت القوم حتى عبدالله ، فإنما معناه أنك رأيت عبدالله مع القوم...»^(٥) ، وهذا يدلُّ على أنه يرى أن ما بعد حتى داخلٌ فيما قبلها ، غير أن ما بعدها بعضٌ مما قبلها .

(١) الزركشي ، البحر المحيط في أصول الفقه ، ٦ ج ، تحرير : عبدالقادر عبدالله العاني ، م.ر. : عمر سليمان الأشقر ، ٣١٥/٢ .

(٢) السيوطي ، همع الهوامع ، ١٧٢/٤ .

(٣) سورة الصافات ، آية : ١٤٨ .

(٤) الفراء ، معاني القرآن ، ٣٩٣/٢ .

(٥) سيبويه ، الكتاب ، ٩٦/١ .

وابن السراج -فيما أحسب- أوّل مَنْ صرّح بهذا المذهب ؛ إذ قال :
«حتى منتهى لابتداء الغاية منزلة (إلى) ، إلّا أنها تقع على ضربين :
أحدهما : أن يكون ما بعدها جزءاً مما قبلها وينتهي الأمر به ، والضرب
الآخر : أن ينتهي الأمر عنده»^(١) .

فَعُلم من ذلك أن الذي لا يكون جزءاً مما قبلها ينتهي الأمر عنده ، وما
يكون جزءاً ينتهي الأمر به -أي الجزء يُدخل ما بعدها فيما قبلها ، وليس
كذلك غير الجزء- .

ونقل أبوحيان والمرادي^(٢) عن صاحب (الإفصاح)^(٣) أن الفراء
والرّماني قالوا بهذا الرأي ، ولم أجد لهما نصّاً في ذلك ، فما ذكره الفراء في
(معاني القرآن) صريح في دخول الغاية فيهما ، وهو ما ذكرته سابقاً ، وأمّا
الرّماني فقد ذكر في قولك : أكلت السمكة حتى رأسها ، أنّك إذا جعلت (حتى)
بمعنى (إلى) كان الرأس غير مأكول ، ولكن الأكل انتهى إليه^(٤) ، أي أن ما
بعدها لا يدخل فيما قبلها ، مثل (إلى) ، وبهذا تسقط نسبة هذا المذهب إليهما ،
ونسبه الرضي إلى عبدالقاهر الجرجاني والأندلسي^(٥) ، وفي نسبته إلى
الجرجاني نظر ، فقد قال في (المقتصد) : «ويكون ما بعد (حتى) داخلاً فيما
قبله»^(١) ، فهو يقرّر دخول ما بعد (حتى) فيما قبلها مطلقاً .

(١) ابن السراج ، الأصول في النحو ، ٤٢٤/١ .

(٢) أبوحيان ، ارتشاف الضرب ، ١٧٥٤/٤ ؛ والمرادي ، الجنى الداني ، ص(٥٤٥) وما بعدها .

(٣) هذا الكتاب لابن هشام الخضراوي ولم أستطع الحصول عليه مع طول البحث فاكتفيت بما نقله
أبوحيان والمرادي عنه .

(٤) أبوالحسن الرّماني ، معاني الحروف ، ط : ٣ ، ت : عبدالفتاح شلبي ، (جدة : دار الشروق ،
١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م) ، ص(١١٩) .

(٥) أبو محمد القاسم بن أحمد الأندلسي اللورقي ، يلقب علم الدين ، ولد في حدود سنة(٥٦١هـ) ،
نسبته إلى لورقة بمرسية ، إمام في العربية ، وعالم بالقرآن والقراءة ، رحل إلى العراق
وسوريا ، وتوفي بدمشق سنة(٦٦١هـ) ، من تصانيفه : شرح المفصل في عشر مجلدات ،
وكتاب شرح مقدمة الجزولي ، مجلدان . انظر : ياقوت الحموي ، معجم الأديباء ، ٥٧٩/٤ .

(١) عبدالقاهر الجرجاني ، المقتصد في شرح الإيضاح ، ٨٤١/٢ .

واحتجّ لهذا بأن (حتى) كالتفصيل لما قبلها ، فإذا دخل في الإجمال دخل في التفصيل ، وإذا لم يدخل لم يدخل^(١) ، وأنّ أكثر النحاة قد ذهبوا إلى تجويز كون ما بعدها متصلاً بآخر أجزاء ما قبلها^(٢) .

وقد يعترض عليهم أن (حتى) العاطفة يشترط فيها أن يكون ما بعدها بعضاً مما قبلها ، وليس ذلك شرطاً في الجارة ، وبالتالي لا يشترط فيها الدخول وعدمه بناءً على الجزء ، ثم إن القول بالجزئية لا يلزم منها الدخول وعدمه ، إلّا أن يثبت استقراره .

٥ - جواز الدخول وعدمه :

نُسب هذا الرأي إلى الفراء ، قال فيما نقله أبوحيان : «إذا أردت النسق كان ما بعدها داخلاً ، وإذا جررت جاز أن يدخل وأن لا يدخل»^(٣) ، وصرّح بهذا ثعلب قائلاً : «والغاية تدخل وتخرج»^(٤) ، وبه أخذ الرماني^(٥) ، ونسبه الإربلي ، والرضي ، والمرادي^(٦) إلى ابن مالك ؛ وذلك لقوله في التسهيل : «حتى لانتهاء العمل بمجرورها أو عنده»^(٧) ، فقال المرادي شارحاً قول ابن مالك : «يعني أنه يحتمل أن يكون داخلاً فيما قبلها أو غير داخل فإذا قلت : ضربت القوم حتى زيد ، فزيد يجوز أن يكون مضروباً انتهى الضرب به ، ويجوز أن يكون غير مضروب انتهى الضرب عنده»^(١) ، وإن كان ابن مالك قد قال بالدخول وعدمه إلّا أنّ هذا ليس على إطلاقه فقد قال في موضع آخر :

(١) الرضي ، شرح الرضي على الكافية ، ٢٧٥/٤ .

(٢) المصدر السابق ، ٢٧٤/٤ .

(٣) أبوحيان ، ارتشاف الضرب ، ٢٠٠١/٤ .

(٤) أبو العباس ثعلب ، مجالس ثعلب ، جزآن ، ط : ٣ ، ت : عبدالسلام هارون ، (مصر : دار المعارف) ، ٢٢٦/١ .

(٥) الرماني ، معاني الحروف ، ص(١١٩) .

(٦) الإربلي ، جواهر الأدب ، ص(٤٠٦) ؛ والرضي ، شرح الرضي على الكافية ، ٢٧٤/٤ ؛

والمرادي ، الجنى الداني ، ص(٥٤٥) .

(٧) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ١٦٦/٣ .

(١) المرادي ، الجنى الداني ، ص(٥٤٥) .



«وإذا لم يصلح أن ينسب لمجرورها ما نسب لما قبلها فالانتهاء عنده لا به نحو : صمت ما بعد يوم الفطر حتى يوم الأضحى ، وسريت البارحة حتى الصباح»^(١) ، وذكر أن الجر حينئذٍ متعَيَّن ، فقول ابن مالك : «حتى لانتهاء الغاية بمجرورها أو عنده»^(٢) لا يلزم منه أنه يجيز الدخول وعدمه مطلقاً بل لذلك حالات كما وضَّحها ويمكن حمل كلامه على مذهب التفصيل - والله تعالى أعلم- .

وقد يستدل على هذا بأن حتى مع القرينة قد يدخل ما بعدها فيما قبلها كقولك : صمت الشهر كله حتى آخره ، وقد لا يدخل كقول الشاعر^(٣) :

سَقَى الحَيَا الأَرْضَ حَتَّى أَمْكُنْ عُرْيَتُ
لَهُمْ فَلَا زَالَ عَنْهَا الخَيْرُ مَحْدُودَا

ويردُّ عليه بالدليل الثاني من أدلة المذهب الأول .

- الترجيح :

مما سبق تبين لي أنّ الأرجح دخول ما بعدها فيما قبلها عند فقدان القرينة ، كما رجَّحه الخضري ، وذلك لأسباب ، هي :

- ١- أنّ هذا المذهب يعضده القياس ، وما يعضده القياس أخرى بالقبول .
- ٢- أنّ القول بهذا المذهب فيه حمل على الأكثر والغالب في كلام العرب ، ومما لا شكّ فيه أنّ الحمل على الغالب هو الأولى .
- ٣- سلامته من الاعتراض -فيما أعلم- .

(١) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ١٦٨/٣ .

(٢) المصدر السابق ، ١٦٦/٣ .

(٣) البيت من البسيط ، وهو مجهول القائل . انظر : عبدالسلام هارون ، معجم شواهد العربية ،

الظرف (مع) إذا وليها ساكن

- نصُّ المسألة :

قال الخضري معلقاً على قول ابن عقيل : (فالذي ينصبها) ، ما نصّه :
«ظاهره أنّ كلام المصنف على التوزيع ، والأقرب فيه أنّ الوجهين للساكنة ،
فالفتح طلباً للخفة ، والكسر على أصل التخلص ؛ وذلك لأنّ الفتح لا يكون
لأجل السكون المتصل إلّا في الساكنة ، ولأنّ فتح الإعراب مرّ ذكره في
قوله : (ومع مع) ، فذكره ثانياً تكراراً»^(١) .

- مناقشة المسألة :

ورد في (مع) لغتان : فتح العين (مع) ، وهو المشهور ، وسكونها
(مع) ، وهي لغة غنم وربيعة^(٢) ، واختلف النحاة حول (مع) إذا وليها ساكن ،
نحو : (مع الرجل) ، هل فتح عينها وكسره خاصٌّ لـ(مع) المتحركة المعربة
أو الساكنة المبنية؟ .

وذلك على مذهبين :

(١) كونها لـ(مع) الساكنة :

أي أنّ (مع) إذا لقيت ساكناً نحو : مع القوم ، ومع ابنك ، ففتح عين (مع)
وكسرها إنما هو خاصٌّ بالساكنة المبنية ، أشار إلى ذلك الكسائي فيما نقله ابن
منظور ، قال : «وحكى الكسائي عن ربيعة و غنم أنّهم يسكنون العين من
(مع) ، فيقولون : معكم ومعنا ، قال : فإذا جاءت الألف واللام وألف الوصل
اختلفوا فيها ، فبعضهم يفتح العين ، وبعضهم يكسرها ، فيقولون : مع القوم ،
ومع ابنك ، وبعضهم يقول : مع القوم ، ومع ابنك»^(٣) .

(١) الخضري ، حاشية الخضري ، ٥١٧/٢ .

(٢) ابن منظور ، لسان العرب ، (مع) .

(٣) المصدر نفسه . وانظر : رياض الخوّام ، مع في الدرس النحوي ، ط : ١ ، (بيروت : المكتبة
العصرية ، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م) ، ص(٢٩) .

فقد اتضح من هذا النصّ أنّ الفتح والكسر خاصّ بلغة السكون ، وإليه أشار ابن مالك^(١) حين عرض لهذه اللغة -أي لغة السكون- ، فذكر أنّ ربيعة تكسر قبل سكون ، وبعضهم يفتح ، ومثل لذلك بقوله : مع ابنك ، فعلم من هذا أنّ الفتح والكسر خاصّ بـ(مع) الساكنة إذا لقيت ساكناً ، وذكر الرضي^(٢) أنّ الكسر خاصّ بلغة السكون إذا لاقى ساكناً بعده ، إلّا أنّه أغفل الوجه الآخر ، وقد قال أبوحيان في أحد قوليّه : «وإذا لقيت -أي الساكنة- الألف واللام - أو ألف الوصل ، فعامة العرب على فتح العين ، وبعض العرب يكسرها ، تقول : مع الرجل ، ومع ابنك»^(٣) . والدليل على ذلك أنه قد تحدث قبل هذا النصّ على زعم النحاس الإجماع على حرفيتها إذا كانت ساكنة ، ورجح أنّها اسم ، ثم ذكر هذا النصّ ، فدلّ ذلك على أنّ حديثه عن ساكنة العين ، فذكر أنّ لغة عامّة العرب الفتح ، وهناك من يكسرها ، وتابعه في ذلك ابن هشام^(٤) ، والشاطبي^(٥) ، والمكودي^(٦) ، والسيوطي^(٧) وغيرهم^(٨) .

(١) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ٢٤١/٢ .

(٢) الرضي ، شرح الرضي على الكافية ، ٢٣٢/٣ .

(٣) أبوحيان الأندلسي ، ارتشاف الضرب ، ١٤٥٨/٣ .

(٤) ابن هشام ، أوضح المسالك ، ١٣٥/٣ .

(٥) الشاطبي ، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، ١٠ ج ، ط : ١ ، ت : محمد البنا ، وعبدالمجيد قطامش ، (معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م) ، ١٢٩/٤ .

(٦) المكودي ، شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو ، ط : ٢ ، ضبط : إبراهيم شمس الدين ، (بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م) ، ص(١٥٤) .

(٧) السيوطي ، شرح السيوطي على ألفية ابن مالك ، المسمى (البهجة المرضية) ، ط : ١ ، ت : علي سعد الشينوي ، (طرابلس : منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي) ، ص(٢٢١) .

(٨) الأشموني ، شرح الأشموني ، ٤٩٦/٢ ؛ وأحمد السُّجاعي ، حاشية فتح الجليل على شرح ابن عقيل على متن الألفية ، وبأسفل الصحائف تقرير أحمد البابي ، (مصر : مطبعة مصر) ، ص(٢٢٥) ؛ والصبيان ، حاشية الصبان على شرح الأشموني ، ٢٦٥/٢ ؛ وابن حمدون ، حاشية ابن حمدون على شرح المكودي لألفية ابن مالك ، وبهامشها الشرح المذكور ، جزآن

وبه أخذ الخضري^(١) معللاً أنّ الفتح لا يكون لأجل السكون المتصل إلّا في الساكنة ، ولأنّ فتح الإعراب قد مرّ ، فذكره ثانية تكرار .

واحتجّ لهذا المذهب بأمور ، منها :

١- أنّ لغة الفتح تكون مع المعربة ، وحركة الإعراب لا تختلف مع الساكن ، قال الشاطبي : «فإن قيل لم حملت قوله : ونقل كذا ، على إنه يريد في لغة التسكين وحدها؟ ، قيل : لأنّ مع في اللغة الأخرى معربة ، وحركة الإعراب لا تختلف مع الساكن فلم يفتقر إلى التنبيه عليها ، وإلّا ينبغي التنبيه على ما نبّه عليه ، فقوله : ونقل كذا ، إنّما يريد في لغة ربّيعه خاصة»^(٢) .

٢- أنّ لغة الفتح لا يحدث الساكن فيها حكماً بخلاف لغة السكون ، أشار إلى ذلك المكودي في ردّه على المرادي قائلاً : «وقول المرادي هما مرتبان لا مفرعان غير صحيح ، بل هما مفرعان لا مرتبان ؛ لأنّ لغة الفتح لا يحدث الساكن فيها حكماً ، وإلّا يحدثه في الساكنة»^(٣) .

٣- أنّ قول المصنف (فتح وكسر لسكون) دليل على جعل الفتح والكسر لأجل السكون ، صرّح بذلك المكودي بقوله : «ويدلّ على صحّة ما ذكرته - من أنّ الوجهين للساكنة- قوله لسكون ، فجعل الفتح والكسر لأجل السكون»^(٤) .

واعترض عليه ابن حمدون قائلاً : «ما استدللّ به المكودي من قوله لسكون لا دليل فيه ؛ لاحتمال أن تكون اللام بمعنى (عند) توقيتية لا تعليلية ، ومع الاحتمال يسقط الاستدلال»^(٥) .

(مصر : دار إحياء الكتب العربية) ، ٢٠٢/١ ؛ وعباس حسن ، النحو الوافي ، ١٢٦/٣ .

(١) الخضري ، حاشية الخضري ، ٥١٧/٢ .

(٢) الشاطبي ، المقاصد الشافية ، ١٢٩/٤ .

(٣) المكودي ، شرح المكودي ، ص(١٥٤) .

(٤) المصدر نفسه .

(٥) ابن حمدون ، حاشية ابن حمدون ، ٢٠٢/١ .

٤- أن الفتح لا يكون لأجل السكون المتصل إلبا في الساكنة ، كما نصّ على ذلك الصبان^(١) ، ثم إن فتح الإعراب قد ذكر في بيت سابق ، فذكره هنا يعد تكرار ، مما يلزم أن يكون الوجهاً للساكنة ، قاله الخصري^(٢) .
وقد ذكروا أنّ الفتح طلباً للخفة ، والكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، والظاهر أنّ الفتح إنّما هو استصحاب للأصل ؛ إذ الأصل فيها فتح عينها ، وتسكينها لغة قليلة ، أو إتباع لحركة الميم قبلها^(٣) .

٢) كون الفتح والكسر على اللغتين :

أي أنّ من يرى فتح عينها وأنها معربة ، يبقي فتحها عند ملاقاتها لساكن ، فيقول : مع القوم ، ومَن يرى تسكينها وأنها مبنية يكسرها فالفتح والكسر جارٍ على اللغتين -الإعراب والبناء- .

قال أبوحيان : «الفتح لغة عامة العرب ، والكسر لغة ربيعة ، والسكون يشمل كلّ ساكن ، تقول : زيد مع ابنك ، ومع الرجل -بفتح العين وكسرها- وذلك مبني على اللغتين إذا كانت (مع) قبل حركة ، فإنّ أكثر العرب يفتح ، تقول : زيد مع خالد ، فإذا جاء الساكن بقي على حاله مع المتحرك ، وربيعه وغنم يسكنون قبل حركة ، فإذا لقي ساكناً فالمنقول من ربيعة الكسر على أصل التقاء الساكنين ، وقياس لغة غنم الكسر أيضاً»^(٤) .

فقد قرّر أبوحيان في هذا النصّ أنّ من يرى أنّها متحركة -أي معربة- فإنّه يبقي حركتها عند ملاقاتها ساكن ، ومَن يرى أنّها ساكنة -أي مبنية- فإنّه يكسرها عند ملاقاتها ساكن ، وعلى هذا فالفتح والكسر على اللغتين -والله أعلم بالصواب-

(١) الصبان ، حاشية الصبان ، ٢٦٥/٢ ؛ والخصري ، حاشية الخصري ، ٥١٧/٢ .

(٢) الخصري ، حاشية الخصري ، ٥١٧/٢ .

(٣) الأزهرى ، شرح التصريح ، ٤٨/٢ ؛ بتصريف .

(٤) أبوحيان الأندلسي ، منهج السالك ، ص(٢٩٦) .



وبه أخذ المرادي^(١) ، وابن عقيل^(٢) ، وأحمد دحلان^(٣) .
ومما يُستدلّ به أنّ الفتح لغة عامّة العرب ، والسكون لغة ربيعة وغمم ،
وهي لغة قليلة ، فإذا ولي المتحرّكة -أي المعربة- متحرّك فالمشهور الفتح ،
فإنّ وليها ساكن بقي على فتحه عند من يعرب ، وعلى اللغة القليلة -لغة
التسكين- تسكن إذا وليها متحرّك ، وتكسر إذا وليها ساكن -أي أن لغة
السكون مبنية ، ولغة الفتح معربة- فيراعى حالها من الإعراب والبناء عند
ملاقاتها ساكن .

ويردّ عليهم بأدلة المذهب الأول .

- الترجيح :

الأرجح كما ذكره الخضري أنّ الفتح والكسر للساكنة فقط ، وذلك
لسببين ، هما :

- ١- أنّ الساكنة إذا لقيها ساكن فلا بدّ فيها من التّحريك بالفتح أو الكسر ،
بخلاف لغة الفتح ، فهي باقية على حالها .
- ٢- أنّه قول أكثر التّحويين .

(١) المرادي ، توضيح المقاصد ، ٨١٦/٢ .

(٢) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ٦٧/٢ .

(٣) أحمد دحلان ، الأزهار الزّينية في شرح متن الألفية ، وبهامشه البهجة المرضية في شرح
الألفية ، لجلال الدين السيوطي ، ط : ٣ ، (مصر : شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي
الحلي ، ١٣٧٩هـ - ١٩٥٩م) ، ص(٩٨) .

وقوع «كي» بين لام التعليل و«أن» المصدرية

- نصُّ المسألة :

قال الخصري حين عرض قول الشاعر^(١) :

أرَدْتُ لِكَيْمًا أَنْ تُطِيرَ بِقَرْبَتِي^(٢)

.....

ما نصه : «فلك جعلها جارة مُؤكِّدة للام ، ومصدرية مُؤكِّدة بأن ، والأول أرجح ؛ لأنَّ لُصُوقَ (أن) بالفعل يرجح نصبها ، وأيضاً هي أم بابها فلا تؤكد غيرها ، واغترق هنا دخول حرف الجر أو المصدر على مثله للضرورة ؛ إذ لا يمكن غيره»^(٣) .

- مناقشة المسألة :

إذا وقعت «كي» بين (لام) التعليل و(أن) المصدرية نحو : جنئت لكي أن تقوم ، احتملت أن تكون مصدرية ؛ لوجود اللام قبلها ، وأن تكون تعليلية ؛ لوجود أن بعدها ، وقد اختلف النحاة في أيهما أرجح؟ على مذاهب :

المذهب الأول : كون «كي» جارة مُؤكِّدة للام :

أي أن الفعل في قولك : جنئت لكي أن تقوم ، منصوب بأن المصدرية ، وكي حرف جر ، مُؤكِّدة للام ؛ وذلك لأن ظهور (أن) المصدرية بعدها يجعل (أن) هي الناصبة للفعل ؛ لأنها أم النواصب ، وصرح بذلك ابن مالك فقال :

(١) البيت من الطويل ، وهو مجهول القائل . انظر : عبدالسلام هارون ، معجم شواهد العربية ،

٢٣٠/١ .

(٢) عجز البيت : فتترُكها شئاً بيِّداءً بَلِّعَ

الشنن : الخلق من كل أنية صنعت من جلد . انظر : ابن منظور ، لسان العرب (شنن) ، والبيداء : الصحراء التي يبيد سالكها ، أي يهلك . انظر : المصدر السابق ، (بيد) ، والبلقع والبلقعة : الأرض القفر التي لا شيء بها ، المصدر السابق ، (بلقع) .

(٣) الخصري ، حاشية الخصري ، ٧٢٥/٢ .

«وإن كان قبلها اللام كما في قوله :

لكيما أن تطير بقربتي^(١)

احتمل أيضاً أن تكون الجارة ، وقد شذ اجتماعها مع اللام ، كما اجتمع

اللامان في قول الآخر :

وَلَا لِلِّمَا بِهِمْ أَبْدَاءُ دَوَاءُ^(٢)

.... واحتمل أن تكون الناصبة للفعل ، وقد شذ اجتماعها مع أن ،

والراجع كونها جارة ؛ لأنّ توكيد الجار بمثله ثابت بيقين ، وتوكيد ناصب

للفعل بمثله مشكوك فيه ، فالحمل على المتيقن أولى ، ولأنّ حرف الجر أقرب

إلى ما هو الأصل فيما يؤكد -وهو الأسماء- من الحرف المصدرية ؛ لأنّ

حرف الجر يدل على معنى زائد على المفهوم من مصحوبه ، بخلاف الحرف

المصدرية ؛ لأنّه لا فائدة له إلّا تصحيح استعمال الفعل في موضع المصدر ،

والإقدام على توكيد ما هو أقرب إلى الأصل فيما يؤكد أسهل من الإقدام على

توكيد ما هو أبعد عنه ، فلا يقاس عليه»^(٣) .

وبه أخذ المرادي^(٤) ، وابن عقيل^(٥) ، والسلسيلي^(٦) ، والأزهري^(٧)

(١) سبق تخريجه . انظر : ص(٩٤) من هذا البحث .

(٢) سبق تخريجه . انظر : ص(٧٨) من هذا البحث .

(٣) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ١٨/٤ ، من سبقه تحدث عن أقسام (كي) بين المصدرية

والتعليقية ، والخلاف حول إظهار أن بعد كي ، دون الإشارة إلى حكم «كي» إذا وقعت بين

اللام وأن ، وأول إشارة وجدتها -فيما أحسب- عند الأنباري حين عرض مسألة إظهار أن بعد

«لكي» وهو ما سأتناوله لاحقاً ، ولذا ابتدأت بابن مالك ؛ إذ هو -فيما أحسب- أول من صرح

بذلك بحسب ما توفر لدي من مصادر -والله أعلم- .

(٤) المرادي ، توضيح المقاصد ، ١٢٣٢/٤ .

(٥) ابن عقيل ، المساعد ، ٧٠/٣ .

(٦) أبو عبدالله محمد السلسيلي ، شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، ٤ ج ، ط : ١ ، ت : الشريف

عبدالله علي البركاتي ، (مكة المكرمة : مكتبة الفيصلية ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) ، ٩٢٤/٢ .

(٧) الأزهري ، شرح التصريح ، ٢٣١/٢ .

وغيرهم^(١) .

وهو ما رجّحه الخضري^(٢) ، كما تبين من نصّ المسألة .

وحجّتهم في ذلك ما يلي:

أ - أنّ توكيد الجار بمثله ثابت بيقين ، بخلاف توكيد الناصب بمثله ، فهو مشكوك فيه ، والحمل على المتيقن أولى ، وهو ما صرّح به ابن مالك في نصه السالف الذكر^(٣) .

ب - أنّ حرف الجر هو الأقرب إلى الأصل فيما يؤكد ، بخلاف الحرف المصدرى ، فالإقدام على توكيد ما هو أقرب إلى الأصل أسهل من الإقدام على توكيد ما هو أبعد ، وإليه أشار ابن مالك في نصه السابق^(٤) .

ج - أن (أن) المصدرية هي أم الباب ، وجعلها مؤكدة لـ «كي» يلزم منه تقديم الفرع على الأصل ، وهذا ما أشار إليه المرادي^(٥) .

د - أنّه قد وليها الفعل ، فترجح كونها عاملة فيه ، وبه أخذ المرادي^(٦) .

هـ - أنّ ما كان أصلاً في بابه لا يجعل مؤكداً لغيره ، كما قال

المرادي^(٧) .

(١) السيوطي ، همع الهوامع ، ١٠٠/٤ وما بعدها ؛ والأشموني ، شرح الأشموني ، ٥٠١/٣ وما بعدها ؛ ويس الحمصي ، حاشية يس على شرح الفاكهي ، جزآن ، ط : ٢ ، (١٣٩٠هـ - ١٩٧١م) ، ١٤٧/١ .

(٢) الخضري ، حاشية الخضري ، ٧٢٥/٢ .

(٣) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ١٨/٤ .

(٤) المصدر نفسه .

(٥) المرادي ، توضيح المقاصد ، ١٢٣٢/٤ . وانظر : ابن عقيل ، المساعد ، ٧٠/٣ ؛ والسيوطي ، همع الهوامع ، ١٠١/٤ ؛ والأشموني ، شرح الأشموني ، ٥٠١/٣ ؛ ويس ، حاشية يس على الفاكهي ، ١٤٧/١ ؛ والخضري ، حاشية الخضري ، ٧٢٥/٢ .

(٦) المرادي ، توضيح المقاصد ، ١٢٣٢/٤ . وانظر : ابن عقيل ، المساعد ، ٧٠/٣ ؛ والسيوطي ، همع الهوامع ، ١٠١/٤ ؛ والأشموني ، شرح الأشموني ، ٥٠٢/٣ ؛ ويس ، حاشية يس على شرح الفاكهي ، ١٤٧/١ ؛ والخضري ، حاشية الخضري ، ٧٢٥/٢ .

(٧) المرادي ، توضيح المقاصد ، ١٢٣٢/٤ ؛ والسيوطي ، همع الهوامع ، ١٠١/٤ ؛



و - أنّ القول بأن « كي » هي الناصبة فيه فصل بين الناصب والفعل ، وهو ما صرح به السيوطي^(١) .

ي - أنّ اللام أصل في باب الجر ، فكانت كي توكيداً ، ولا يجوز أن تكون كي تأكيداً لـ «أن» ؛ لأنّ التأكيد في غير المصادر لا يتقدم على المؤكد ، وإليه أشار السيوطي^(٢) .

المذهب الثاني : كونها مصدرية ناصبة وأن زائدة :

أي أن (كي) في قولك : جئت لكي أن تقوم ، هي الناصبة للفعل ، وأن زائدة .

ذهب الكوفيون إلى ذلك حين أجازوا إظهار أن بعد لكي فيما نقله الأنباري ، قال : «ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إظهار «أن» بعد «كي» نحو : جئت لكي أن أكرمك ، فتنصب «أكرمك» بكي و (أن) توكيد لها ، ولا عمل لها»^(٣) .

واحتجوا لذلك من جهتي النقل والقياس^(٤) .

أمّا النقل فقول الشاعر :

أرَدتَ لِكَيْما أن تُطِيرَ بِقَرَبَتِي^(٥)

.....

وأمّا القياس ؛ فلأنّ «أن» جاءت للتوكيد ، والتوكيد من كلام العرب ، فدخلت «أن» توكيداً لها ؛ لاتفاقهما في المعنى ، وإن اختلفتا في اللفظ .
كقول الشاعر^(٦) :

والأشموني ، شرح الأشموني ، ٥٠٢/٣ ؛ ويس ، حاشية يس على شرح الفاكهي ، ١٤٧/١ ؛
والخضري ، حاشية الخضري ، ٧٢٥/٢ .

(١) السيوطي ، همع الهوامع ، ١٠١/٤ .

(٢) السيوطي ، همع الهوامع ، ١٠١/٤ .

(٣) الأنباري ، الإنصاف ، ٥٧٩/٢ ، م ٨٠ .

(٤) المصدر السابق ، ٥٨٠/٢ وما بعدها .

(٥) سبق تخريجه . انظر : ص (٩٤) من هذا البحث .

(٦) البيت من الرجز ، وهو للعجاج ، انظر : العجاج ، ديوان العجاج ، رواية الأَصمعي

قَدْ يَكْسِبُ الْمَالَ الْهَدَانَ الْجَافِي بِغَيْرِ لَا عَصْفٍ وَلَا اصْطِرَافٍ^(١)
فأكد «غير» بلا ؛ لاتفاقهما في المعنى ، ولهذا قالوا : إن العمل لكي ،
وأن لا عمل لها ؛ لأنها دخلت توكيدا لها .

وقد وافقهم البصريون على كون «لكي» هنا هي الناصبة بنفسها ،
ولكنهم منعوا أن تكون أن زائدة أو تأكيدا ، وحملوا هذا البيت على
الضرورة ؛ إذ الأرجح من مذهبهم عدم ظهور أن بعد كي ، واستدلوا على أن
«لكي» هي العاملة بنفسها بأن ظهور أن بعد «لكي» لا يخلو من أمرين :
إمّا أن تكون (أن) مقدره ، فجاز إظهارها بعد الإضمار ، وإمّا أن تكون
مزيدة ابتداء من غير أن تكون مقدره ، وأبطلوا أن تكون مقدره ؛ لأن «لكي»
تعمل بنفسها ولا تعمل بتقدير «أن» ، ولو كانت تعمل بتقدير «أن» لكان
ينبغي إذا ظهرت «أن» أن يكون العمل لأن دونها ، فلما أضيف العمل إليها
دلّ على أنها العامل بنفسها لا بتقدير أن ، وأبطلوا أن تكون مزيدة ؛ لأنه ليس
بمقيس^(٢) .

وأجابوا عن أدلة الكوفيين^(٣) :

أمّا دليل النقل فأجابوا عنه من ثلاثة أوجه :

١- أن البيت لا يعرف قائله ، فلا يكون حجة ، ويردّ عليهم بأن كثيرا من
الشواهد يستدل بها وهي غير منسوبة ، وفي كتاب سيبويه وحده ما يقارب
خمسين بيتا مجهول القائل ، ومع ذلك نجد النحاة يستدلون بها في تدعيم
قواعدهم ، فعدم معرفة قائل البيت لا يعدّ بالضرورة دليلا قاطعا على عدم
قبول هذا المذهب أو ذلك - والله أعلم بالصواب- .

وشرحه ، ت : عزة حسن ، (بيروت : دار الشرق) ، ص (١١٢) .

(١) الهدان -بكسر الهاء- : الأحقق الوخم الثقيل في الحرب ، والجافي : الغليظ ، والعصف :

الطلب والحيلة . انظر : ابن منظور ، لسان العرب ، (صرف) و(عصف) .

(٢) الأنباري ، الإنصاف ، ٥٨٢/٢ بتصرف يسير .

(٣) المصدر السابق ، ٥٨٣/٢ وما بعدها .

عليها اللام كان الفعل بعدها منتصباً بإضمار «أن» ، فإذا سبقت باللام فإنها حينئذ تكون هي الناصبة ، ولا يجوز إدخال ناصب على ناصب ، وهو ما صرح به ابن عصفور^(١) .

ويُردُّ عليه أن وجود اللام قبل كي صحيح أنه يرجح كونها مصدرية ، ولكن هذا مشروط بعدم وجود أن بعدها ، ثم إن القول بمصدريتها يوقع في محذور ، وهو الفصل بين كي والفعل (بأن) ، والمجمع عليه بين النحاة الفصل بينها وبين معمولها بلا النافية ، كقوله تعالى : (كَيْ كَيْ كَيْ كَيْ) ^(٢) ، وبما الزائدة كقول الشاعر^(٣) :

أرَدْتُ لِكَيْمًا يَعْلَمَ النَّاسُ أَنَّهَا سَرَائِيلُ قَيْسٍ وَالْوَفُودُ تَشْهُوِدُ
وبهما كقول الشاعر^(٤) :

أرَدْتُ لِكَيْمًا لَا تَرَى لِي عَثْرَةً وَمَنْ ذَا الَّذِي يُعْطَى الْكَمَالَ فَيَكْمُلُ
أمَّا الفصل بغير ما دُكر ففيه خلاف^(٥) ، وما لا يوقع في محذور أولى بالقبول مما يوقع في محذور .

كما أنَّ القول بأنها جارة إذا لم تدخل عليها اللام كقولك : (جئت كي تكرمني) ، فيه نظر ؛ إذ إنَّ تجردها من اللام وكي لا يلزم كونها جارة ، بل يحتمل أن تكون مصدرية ، وقد جليت هذه المسألة فيما سبق .

المذهب الثالث : أن اللام هي الناصبة وكي وأن توكيدان لها :
أشار إلى ذلك الفراء حين فسَّر قوله تعالى : (يِ يِ يِ □) ^(٦) ، فقال :

(١) ابن عصفور ، ضرائر الشعر ، (٦٠) .

(٢) سورة الحشر ، آية : ٧ .

(٣) البيت من الطويل ، وهولقيس بن سعد الأنصاري ، انظر : إميل يعقوب ، المعجم المفصل ، ٢٢٦/١ .

(٤) البيت من الطويل ، وهو مجهول القائل . انظر : عبدالسلام هارون ، معجم شواهد العربية ، ٢٨٢/١ .

(٥) أبوحَيَّان ، ارتشاف الضرب ، ١٦٤٧/٤ وما بعدها .

(٦) سورة النساء ، آية : ٢٦ .

«...والعرب تجعل اللام التي على معنى كي في موضع أن في أردت وأمرت ، فتقول : أردت أن تذهب ، وأردت لتذهب ، وأمرتك أن تقوم ، وأمرتك لتقوم... وإنما جمعوا بينهما لاتفاقهن في المعنى واختلاف لفظهن»^(١) ، فقد تبين من هذا النص أن الفراء يرى أن الفعل منصوب بلام كي ؛ لأنها بمعنى «أن» ، وذلك إذا جاء بعدها الفعل «أردت ، وأمرت» ، وأنه عند اجتماعهن ، فالنَّاصِبُ للفعل هو اللام ، و(كي) و(أن) توكيدان لها ؛ وذلك لاتفاقهن في المعنى ، وهو ما نقله الأنباري عن بعض الكوفيين أن العامل في قولك : «جئت لكي أن أكرمك» اللام ، وكي وأن توكيدان لها^(٢) .
وحجتهم في ذلك أن العرب قد جمعوا بين ثلاثة أحرف من حروف الجحد للمبالغة في التوكيد ، فقالوا : (لا إن ما رأيت مثل زيد) ، فكذلك هاهنا^(٣) .

وقد غلط الزجاج الفراء في زعمه أن لام الجر تقوم مقام (أن) وتؤدي معناها بأن «ما كان في معنى أن وهو كي قد دخلت عليه اللام ، تقول : جئتك لكي تفعل كذا وكذا ، وكذلك اللام في قوله : (ي ب ب □) كاللام في كي»^(٤) .
ثم إن التوكيد بـ(أن) لم يثبت عن العرب ؛ مما يدل على أن الناصب للفعل هو (أن) المظهرة ، وكي بدل منها - والله أعلم بالصواب- .

- الترجيح :

يظهر لي مما سبق أن ما رجَّحه الخضري -وهو كون «كي» جارةً ، و(أن) هي الناصبة للفعل- هو الراجح ؛ وذلك للأسباب الآتية :
١ - أن المذهب الأول يعضده السماع ، حيث ثبت عن العرب إدخال حرف جر على مثله ، وما ثبت أولى بالقبول مما لم يثبت .

(١) الفراء ، معاني القرآن ، ٢٦١/١ وما بعدها .

(٢) الأنباري ، الإنصاف ، ٥٧٩/٢ .

(٣) المصدر السابق ، ٥٨٢/٢ .

(٤) الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ٤٢/٢ .



-
- ٢ - أن «أن» أقوى في نصب المضارع وأكثر استعمالاً من كي .
- ٣ - سلامة المذهب الأول من الاعتراض -فيما أعلم- .

حكم الفصل بين «إذن» ومعمولها بغير القسم و«لا» النافية

- نصُّ المسألة :

قال الخضري : «...واغتفر ابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء ، وابن عصفور بالظرفين ، والصحيح منع كل ذلك ؛ إذ لم يسمع شيء منه»^(١) .

- مناقشة المسألة :

اتفق النحاة القائلون بحرفية «إذن» على جواز الفصل بينها وبين معمولها بالقسم ، ولكن منهم من قصره على ذلك فقط ، وعلى رأسهم سيبويه ؛ إذ قال : «ولا تفصل بين شيء مما ينصب الفعل وبين الفعل سوى إذن ؛ لأنَّ إذن أشبهت أري ، فهي في الأفعال بمنزلة أري في الأسماء ، وهي تُلغى وتُقدّم وتُؤخَّر ، فلمَّا تصرفت هذا التصرف اجترؤوا على أن يفصلوا بينها وبين الفعل باليمين»^(٢) .

فهو يقرّر أنّ «إذن» امتازت عن أخواتها بأنه يجوز أن يفصل بينها وبين الفعل ، وليست أخواتها كذلك ، وذكر أن السبب في ذلك كونها أشبهت «أري» من أخوات ظنّ ، وهذا الباب -أي باب ظن- يجوز فيه الإلغاء والإعمال والتقدم والتأخر ، فلمَّا أشبهتها تصرفت تصرفها ، فأجازوا الفصل بينها وبين الفعل بالقسم .

وتبعه في ذلك المبرد^(٣) ، وابن السراج^(٤) ، وبه أخذ أكثر النحاة^(٥) .

(١) الخضري ، حاشية الخضري ، ٧٢٩/٢ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ، ١٢/٣ وما بعدها ، إلّا أنه قد ذكر في مثال لاحق ما نصه : «إذن والله لا أفعل» ، حيث أعمل «إذن» في الفعل رغم الفصل بالقسم ولا النافية ، ١٥/٣ .

(٣) المبرد ، المقتضب ، ١١/٢ .

(٤) ابن السراج ، الأصول في النحو ، ١٤٩/٢ .

(٥) الزجاجي ، الجمل في النحو ، ط : ٥ ، ت : علي توفيق الحمد ، (بيروت : مؤسسة الرسالة ،

ووجه اعتبار الفصل بين العامل والمعمول بالقسم يرجع إلى أمرين :
أحدهما : أنَّ القسم مؤكد للكلام لا غير ، فالفصل به كلا فصل .
وثانيهما : أنَّ عهد الفصل به بين الشئيين المتلازمين كفصله بين المبتدأ
وخبره ، والفعل وفاعله ، والصفة والموصوف ، والمضاف والمضاف إليه ،
والجار والمجرور^(١) .

وهناك من زاد الفصل بـ «لا» النافية ، وفي مقدمتهم العكبري ، فقد
قال : «فإن فصلت بينهما بـ «لا» أو باليمين لا يبطل عملها ؛ لأنَّ «لا» لا
تبطل عمل «أن» واليمين مؤكدة»^(٢) .
وممن جَوَّز ذلك أيضا أبوحيان^(٣) ، وابن أبي الربيع^(٤) ، وابن هشام

١٤١٧هـ-١٩٩٦م) ، ص(١٩٦) ؛ وابن الخشاب ، المرتجل ، ت : علي حيدر ، (دمشق :
١٣٩٢هـ-١٩٧٢م) ، ص(٢٠٤) ؛ والإربلي ، جواهر الأدب ، ص(٣٣٩) ؛ وابن عصفور ،
المقرب ، جزآن ، ط : ١ ، ت : أحمد الجوارى ، وعبدالله الجبوري ، (١٣٩١هـ-١٩٧١م) ،
٢٦٢/١ ؛ وابن مالك ، شرح التسهيل ، ٢٠/٤ ؛ وابن الناظم ، شرح ألفية ابن مالك ،
ص(٦٧٠) ؛ والرضي ، شرح الرضي على الكافية ، ٤٤/٤ ؛ وابن أبي الربيع ، البسيط ،
٢٣١/١ ؛ وعبدالعزیز الموصلي ، شرح ألفية ابن معطٍ ، جزآن ، ط : ١ ، ت : علي
الشوملي ، (الرياض : مكتبة الخريجي ، ١٤٠٥ هـ-١٩٨٥م) ، ٣٤٣/١ ؛ والمالقي ، رصف
المباني ، ص(٦٤) ؛ وأبوحيان ، ارتشاف الضرب ، ١٦٥٣/٤ ؛ والمرادي ، توضيح
المقاصد ، ١٢٣٩/٤ ؛ وابن هشام ، مغني اللبيب ، ٢٠/١ ؛ وتقي الدين إبراهيم المعروف
بالنيلي ، الصفة الصفية في شرح الدرّة الألفية ، جزآن ، ت : محسن العميري ، (مكة
المكرمة : معهد البحوث العلمية) ، ٢١٣/١ ؛ والمكودي ، شرح المكودي ، ص(٢٥٠) ؛
والسيوطي ، الهمع ، ١٠٥/٤ ؛ والأشموني ، شرح الأشموني ، ٥١٧/٣ ؛ والفاكهي ، حاشية
على شرح الفاكهي للقطر ، ١٥٠/١ ؛ والخضري ، حاشية الخضري ، ٧٢٩/٢ ؛ وعباس
حسن ، النحو الوافي ، ٣١٠/٤ .

(١) ابن الخشاب ، المرتجل ، ص(٢٠٤) بتصرف يسير .

(٢) العكبري ، اللباب ، ٣٦/٢ .

(٣) أبوحيان ، ارتشاف الضرب ، ١٦٥٣/٤ .

(٤) ابن أبي الربيع ، البسيط في شرح جمل الزجاجي ، ٢٣١/١ .

(١) ، وابن عقيل^(٢) ، والسيوطي^(٣) ، وغيرهم^(٤) .

وحجتهم في ذلك أنه لم يعتد بها فاصلة في «أن» ، فكذلك في إذن^(٥) .

ومما يستدل به على جواز ذلك : قراءة ابن مسعود بإعمال إذن- في قوله تعالى : (ت ت ت ت ت) ^(٦) ، وقراءة أبي بإعمال إذن- في قوله تعالى : (پ پ پ پ پ ت) ^(٧) .

فقد قرئ بإعمال «إذن» رغم الفصل بالنفي ، وقد توسَّع بعض النحاة في الفاصل بين «إذن» ومعمولها ، فأجازوا الفصل بينهما بالنداء والدعاء والظرف والجار والمجرور ومعمول الفعل ، ووقع خلاف بين النحاة حول الفصل بهذه الأشياء ، وذلك على النحو الآتي :

١- منع الفصل بها :

صرح بذلك ابن مالك ، قائلاً : «وكذلك لو كان منفصلاً بغير القسم ، كقولك : إذن زيدٌ يكرمك ، وإذن طعامك يأكلُ ، وإذن فيك أرغب ، فليس في

(١) ابن هشام ، مغني اللبيب ، ٢٠/١ .

(٢) ابن عقيل ، المساعد ، ٧٣/٣ .

(٣) السيوطي ، همع الهوامع ، ١٠٥/٤ .

(٤) الفاكهي ، حاشية على شرح الفاكهي للقطر ، ١٥٠/١ ؛ وأحمد السجاعي ، حاشية فتح الجليل ، ص(٣٢٩) ؛ والصبان ، حاشية الصبان ، ٢٨٩/٣ ؛ وابن حمدون ، حاشية ابن حمدون ، ٨٥/٢ ؛ والخضري ، حاشية الخضري ، ٧٢٩/٢ ؛ وعباس حسن ، النحو الوافي ، ٣١٠/٤ .

(٥) ابن عقيل ، المساعد ، ٧٣/٣ بتصرف .

(٦) سورة النساء ، آية : ٥٣ ، لا يؤتون : قراءة العامة برفع الفعل -على إلغاء عمل إذن- ، وقرأها ابن مسعود بالنصب -أي : بإعمال إذن- .

قال الزمخشري في (الكشاف) ص(٢٤١) : «وقرأ ابن مسعود فإذا لا يؤتوا : على إعمال إذا عملها الذي هو النصب ، وهي ملغاة في قراءة العامة» .

(٧) سورة الإسراء ، آية : ٧٦ ، قراءة العامة بالرفع على إلغاء عمل «إذن» ، وقرأ أبي بالنصب ؛ قال أبوحيان (في البحر المحيط) ، ٦٣/٦ : «وقرأ أبي : وإذا لا يلبثوا بحذف النون ، أعمل إذا فنصب بها على قول الجمهور ، وبأن مضمرة بعدها على قول بعضهم ، وكذا هي في مصحف عبدالله محذوفة النون» .

هذا ونحوه إلا الرفع ؛ لوجود الفصل»^(١) فقد أبطل عمل «إذن» هنا ؛ لوجود الفصل بغير القسم ، وبه قال ابن الناظم^(٢) ، وأبوحيان^(٣) ، والمرادي^(٤) ، وهو رأي عدد من النحاة^(٥) .

واعتبار كون الفصل بينهما بغير القسم ممنوعا ، يرجع إلى أمرين :
أحدهما : عدم السماع عن العرب بالفصل بينهما بهذه الأشياء ، وما لم يسمع عن العرب يحفظ ولا يقاس عليه ، وبه قال أبوحيان فيما نقله السيوطي^(٦) ، وهو ما رجّحه الخضري^(٧) ، كما هو في نص المسألة .
وثانيهما : أن غير القسم جزء من الجملة ، فلا تقوى «إذن» معه على العمل فيما بعده ، بخلاف القسم ، فإنه زائد مؤكد ، فلم يمنع الفصل به من النصب هنا ، قاله ابن الناظم^(٨) .

٢ - جواز الفصل :

أجاز بعض النحاة الفصل بالدعاء والنداء ، نحو : إذن يا زيدُ أحسنَ إليك ، وإذن يغفرُ الله لك يدخلك الجنة ، وممن قال بهذا : ابن طاهر ، وابن بابشاذ فيما نقله أبوحيان ، قال : «وأجاز ابن طاهر ، وابن بابشاذ الفصل بينهما بالدعاء والنداء»^(٩) ، واقتصر الإربلي^(١) على الفصل بالنداء ، وتبعه

(١) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ٢٢/٤ .

(٢) ابن الناظم ، شرح ألفية ابن مالك ، ص (٦٧١) .

(٣) أبوحيان ، ارتشاف الضرب ، ١٦٥٣/٤ .

(٤) المرادي ، توضيح المقاصد ، ١٢٣٩/٤ .

(٥) ابن هشام ، مغني اللبيب ، ٢٠/١ ؛ وابن عقيل ، المساعد ، ٧٤/٣ ؛ والأشموني ، شرح الأشموني ، ٥١٨/٣ ؛ والخضري ، حاشية الخضري ، ٧٢٩/٢ ؛ وعباس حسن ، النحو الوافي ، ٣١٠/٤ .

(٦) السيوطي ، همع الهوامع ، ١٠٥/٤ ، وانظر : المرادي ، توضيح المقاصد ، ١٢٣٩ /٤ ؛ والأشموني ، شرح الأشموني ، ٥١٨/٣ .

(٧) الخضري ، حاشية الخضري ، ٧٢٩/٢ .

(٨) ابن الناظم ، شرح ألفية ابن مالك ، ص (٦٧١) .

(٩) أبوحيان ، ارتشاف الضرب ، ١٦٥٣/٤ .

النيلي^(٢) ، وابن أبي الربيع^(٣) ، وأضاف إليه الرضي^(٤) الفصل بالدعاء ،
وتبعه عبدالعزیز الموصلي^(٥) .

واستدل الرضي^(٦) على جواز الفصل بالدعاء والنداء بكثرة دورانها
في الكلام ، كما استدل ابن أبي الربيع^(٧) على جواز الفصل بالنداء ؛ لكونه لا
يعدّ فصلاً ؛ لأنه مؤكّد للكلام ، فقال حين تحدث عن شروط إعمال (إذن) :
«ألا يفصل بينها وبين الفعل بفواصل عدا القسم ، والنداء ، ولا ، فإنّ الفصل
بهذه الثلاثة كلا فصل ، ولا يجوز حذفها»^(٨) .

ويعترض عليهم أنه لم يعهد توكيد الكلام بالنداء ؛ وإنما المعهود التوكيد
بين الأشياء المتلازمة ، كالمبتدأ والخبر ، والمضاف والمضاف إليه بالقسم ،
كما بيّننا سابقاً ، أو بالظرف والجار والمجرور ، كما سيأتي ، ثم إن المعترض
عليه هنا هو الفصل بها إذ لم يسمع ذلك ، أمّا كثرة دورانها فلا اعتراض عليه
-فيما أعلم- فيسقط هذا الدليل .

وهناك من النحاة من زاد الفصل بالظرف والجار والمجرور ، وقد نسب
ابن مالك جواز الفصل بهما إلى الكسائي^(٩) ، وهو ما صرح به ابن عصفور
قال : «ويجوز الفصل بينها وبين معمولها بالقسم ، والظرف والمجرور»^(١٠) ،

-
- (١) الإربلي ، جواهر الأدب في معرفة كلام العرب ، ص(٣٣٩) .
 - (٢) النيلي ، الصفوة الصفية ، ٢١٣/١ .
 - (٣) ابن أبي الربيع ، البسيط في شرح جمل الزجاجي ، ٢٣١/١ .
 - (٤) الرضي ، شرح الرضي على الكافية ، ٤٤/٤ .
 - (٥) عبدالعزیز الموصلي ، شرح ألفية ابن معطٍ ، ٣٤٣/١ .
 - (٦) الرضي ، شرح الرضي على الكافية ، ٤٤/٤ .
 - (٧) ابن أبي الربيع ، البسيط ، ٢٣١/١ . وانظر : عبدالعزیز الموصلي ، شرح ألفية ابن معطٍ ،
٣٤٣/١ ؛ والنيلي ، الصفوة الصفية ، ٢١٣/١ .
 - (٨) ابن أبي الربيع ، البسيط ، ٢٣١/١ .
 - (٩) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ٢٢/٤ .
 - (١٠) ابن عصفور ، المقرب ، ٢٦٢/١ .

وبه أخذ الأبذي^(١) ، والمالقي^(٢) .

واستدل المالقي على جواز الفصل بهما أنهما مما توسعت العرب فيهما ، قال : «ولأنَّ الظرف والمجرور يجوز بهما الفصل ؛ لكثرة استعمالهما ، واتساع العرب فيهما في غير موضع بوقوعهما صفتين ، وصلتين ، وخبرين ، وحالين لما هو كذلك ، وإذ يُفصل فيهما بين المضاف والمضاف إليه في الشعر مع شدة اتصالهما... فأولى الفصل بهما بين العامل والمعمول»^(٣) .

ومنع الرضي الفصل بهما ؛ لأنَّهما حينئذٍ يكونان معمولين للفعل ، ولا يتقدم على الموصول ما في حيز الصلة ، يقول في ذلك : «ولا يفصل بينه وبين منصوبه بالظرف وشبهه ، فلا يقال : إذن عندك يُفصل الأمر ، وبالحال نحو : إذن قائماً أضربك ؛ لأنَّ الظرف والحال إذن يكونان معمولين للفعل الذي هو صلة «أن» ، ولا يتقدم على الموصول ما في حيز الصلة ، بخلاف القسم والدعاء والنداء»^(٤) .

ومنعه عبدالعزيز الموصلي أيضاً ، معللاً ذلك بقوله : «لضعفها وعدم فائدة الفصل»^(٥) .

والظاهر أن ما ذهب إليه الرضي كان بناءً على قوله باسميه «إذن» ، وأن النَّاصِبَ للفعل بعدها «أن» المضمرة .

ورُدَّ مذهبه بأن إذن حرف باتفاق ، وليس اسماً كما زعم ، وبالتالي فهي ناصبة للفعل بنفسها ، لا بتقدير «أن» ، وبهذا يسقط منعه الفصل بهما .

وما ذهب إليه الموصلي لا يخلو من نظر ؛ ذلك لأن «إذن» أشبهت

(١) أبوحيان ، ارتشاف الضرب ، ١٦٥٣/٤ .

(٢) المالقي ، رصف المباني ، ص(٦٤) .

(٣) المالقي ، رصف المباني ، ص(٦٤) وما بعدها .

(٤) الرضي ، شرح الرضي على الكافية ، ٤٤/٤ .

(٥) عبدالعزيز الموصلي ، شرح ألفية ابن معطٍ ، ٣٤٣/١ .



الفعل ، فهي مشبهة بـ(ظننت) في الإعمال والإلغاء ، والتقدم والتأخر ، ولهذا التصرف جاز الفصل بينها وبين معمولها وإن كانت أضعف من (ظننت) ، وكيف له أن يزعم عدم فائدة الفصل هنا ، والمعهود عن العرب جواز الفصل بهما ، فقد توسعت فيهما العرب ما لم تتوسع في غيرهما ، وفي ذلك دليل واضح على جواز الفصل بهما .

وهناك من رأى الفصل بينهما بمعمول الفعل ، وهو ما ذهب إليه الكسائي ، والفرّاء ، وهشام فيما نقله أبوحيان ، قال : «وذهب الكسائي ، والفرّاء ، وهشام إلى جواز الفصل بين إذن والفعل بمعمول الفعل ، نحو : إذن زيداً أكرم ، وإذن فيك أرغب ، وأجازوا في المضارع الرفع ، واختاره الفرّاء وهشام ، والنصب ، واختاره الكسائي»^(١) .

وقد يُردُّ على هذا الرأي أن هذه أمثلة قليلة يوقف فيها على السماع ، ولا يجوز القياس عليها ، ثم إنَّ الفرّاء وهشام اختارا الرفع -أي إلغاء عمل إذن- ، ولم يَخْتَرُ النصب -فيما أحسب- إلا الكسائي ، وفي ذلك ما يدل على ضعف هذا المذهب .

- الترجيح :

تبين لي مما سبق أن الأرجح جواز الفصل بين إذن ومعمولها بالظرف والجار والمجرور ؛ وذلك لأنَّ هذا المذهب يعضده السماع ، فقد سمع الفصل بهما بين المضاف والمضاف إليه ، وهما كالشيء الواحد ، فكذاك هنا ، إذ الظرف والجار والمجرور مما توسعت فيهما العرب كثيراً ، ومن هذا التوسع : الفصل بهما بين الأشياء المتلازمة ، وما ثبت به الفصل عن العرب أولى بالقبول مما لم يثبت .

(١) أبوحيان ، ارتشاف الضرب ، ١٦٥٤/٤ .

المبحث الثاني : العوامل النحوية

وفيه :

- ❖ عاملُ الرَّفْعِ في اسم «كَانَ» .
- ❖ عاملُ الرَّفْعِ في خبر «إِنَّ» .

عَامِلُ الرَّفْعِ فِي اسْمِ «كَانَ»

- نصُّ المسألة :

قال الخصري شارحاً قول ابن عقيل : «ترفع المبتدأ» ، ما نصه : «أي تجدد له رفعاً غير رفع الابتداء عند البصريين ، وهو الصحيح ؛ لاتصال الضمير بها ، وهو لا يتصل إلا بعامله استقراء ؛ ولأنها لو لم تعمل إلا في الخبر كما عند الكوفيين لكانت ناصبة غير رافعة ، ولم يعهد فعل كذلك»^(١) .

- مناقشة المسألة :

هذه المسألة من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين ، فقد اختلفوا في رافع الاسم بعد كان ، هل لكان أثر في رفعه أو أنه باقٍ على رفعه قبل دخول كان عليه؟

واختلف النحاة حول هذه المسألة على مذهبين ، هما :

١ - أن الاسم مرتفع بـ «كان» :

أي أن الاسم في نحو قولك : كان زيداً قائماً ، مرفوع بـ «كان» ، فقد أثرت (كان) عليه بدخولها ، حيث أزالته عنه حكم الابتداء ، أشار سيبويه إلى ذلك فقال : «... فلعل وأخواتها قد عملن فيما بعدهن عملين : الرفع والنصب ، كما أنك حين قلت : ليس هذا عمراً ، وكان هذا بشراً ، عملتا عملين ، رفعنا ونصبنا ، كما قلت : ضرب هذا زيداً ، فزيداً ينتصب بـ (ضرب) ، وهذا ارتفع بـ (ضرب)»^(٢) ، فهو يقرر أن «لعل وأخواتها» قد أثرت بدخولها على الجملة ، فعملت فيها الرفع والنصب ، وكذلك كان وأخواتها ؛ وذلك لأنها أشبهت الفعل ، فكما أن الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول فكذلك كان وأخواتها .

(١) الخصري ، حاشية الخصري ، ٢١٢/١ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ، ١٤٨/٢ .

وممن قال به أيضًا : الفراء^(١) ، والمبرد^(٢) ، وابن السراج^(٣) ، وابن
الوراق^(٤) ، والزجاجي^(٥) ، وبه أخذ أكثر النحويين^(٦) ، وهذا مذهب جمهور

(١) الفراء ، معاني القرآن ، ١/١٨٥ وما بعدها .

(٢) المبرّد ، المقتضب ، ٤/٨٦ .

(٣) ابن السراج ، الأصول في النحو ، ١/٨٢ .

(٤) ابن الورّاق ، علل النحو ، ص(٢٤٥) .

(٥) الزجاجي ، الجمل في النحو ، ص(٤١) .

(٦) أبوسعيد السيرافي ، شرح كتاب سيبويه ، ١٠ ج ، ت : رمضان عبدالنواب ، (مصر : الهيئة

المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٠م) ، ٢/٦٤ ؛ وأبو علي الفارسي ، الإيضاح العضدي ،

جزآن ، ط : ٢ ، ت : حسن شاذلي فرهود ، (الرياض : دار العلوم ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م) ،

١/١٣٤ وما بعدها ؛ وأبو بكر الزبيدي ، الواضح ، ت : عبدالكريم خليفة ، ص(٦٤) ؛ وابن

جني ، اللمع ، ص(٣٦) ؛ وعبدالقاهر الجرجاني ، المقتصد ، ١/٣٩٨ ؛ وعلي المجاشعي ،

شرح عيون الإعراب ، ط : ١ ، ت : حسناء عبدالعزيز ، (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م) ،

ص(٢٠٣) ؛ والقاسم بن علي الحريري ، شرح ملحّة الإعراب ، ط : ١ ، ت : غريد يوسف الشيخ

محمد ، (بيروت : دار الكتاب العربي ، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م) ، ص(٧٩) ؛ وابن السيد

البطليوسي ، الحل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ، ت : سعيد عبدالكريم سعودي ،

ص(١٥٧) ؛ والزمخشري ، المفصل ، ص(٢٦٣) ؛ وابن الخشاب ، المرتجل ، ص(١٢٤) ؛

وابن الدهان ، الفصول في العربية ، ط : ١ ، ت : فائز فارس ، (بيروت : مؤسسة الرسالة ،

١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م) ، ص(١٦) ؛ وأبو البركات الأنباري ، أسرار العربية ، ط : ١ ، ت :

بركات يوسف هبود ، (بيروت : شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م) ،

ص(١١٦) ؛ وابن خروف ، شرح جمل الزجاجي ، ١/٤١٧ ؛ وابن يعيش ، شرح المفصل ،

٧/٩٠ ؛ وأبو علي الشلوبيين ، التوطئة ، ت : يوسف أحمد المطوع ، (١٤٠١هـ - ١٩٨١م) ،

ص(٢٢٤) ؛ وابن الحاجب ، شرح الرضي على الكافية ، ٤/١٨١ ؛ وابن عصفور ، شرح

جمل الزجاجي ، ١/٤٢٦ ؛ وابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، ١/١٦٣ ؛ وابن الناظم ، شرح

ألفية ابن مالك ، ص(١٢٨) ؛ وابن أبي الربيع ، البسيط ، ٢/٧٣٧ ؛ وعبدالعزيز الموصللي ،

شرح ألفية ابن معطّ ، ٢/٨٥٦ ؛ وأبو حيان الأندلسي ، التذليل والتكميل في شرح كتاب

التسهيل ، ٦ ج ، ط : ١ ، ت : حسن هنداوي ، (دمشق : دار القلم ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م) ،

٤/١١٥ ؛ والمرادي ، توضيح المقاصد ، ١/٤٩٢ ؛ وابن هشام ، أوضح المسالك ، ١/٢٠٩ ؛

وابن عقيل ، شرح ابن عقيل ، ١/٢٤٥ ؛ والفاكهي ، حاشية على شرح الفاكهي ، ٢/٨ ؛ وابن

البصريين ، وهو ما رجّحه الخضري^(١) ، كما في نص المسألة .

وأورد القائلون بهذا عللاً لمذهبهم ، منها :

أ - أنها أشبهت الفعل في رفعه الفاعل ونصبه المفعول ، وإليه ذهب سيبويه في نصّه السابق^(٢) ، ولهذا عبّر عنه باسم الفاعل واسم المفعول ، وكذلك فعل المبرد^(٣) .

ب - أن كان وأخواتها في الأصل ابتداء وخبر ، وهما -أي المبتدأ والخبر- كالشيء الواحد ، فعلى هذا يقع التغيير فيهما معاً ، ولا يجوز أن يقع في أحدهما دون الآخر ، وهو اختيار أبي علي^(٤) .

ج - أن الرفع له قبل دخول هذه الأفعال هو التعري من العوامل اللفظية ، كما في باب الابتداء ، وقد زال هذا بدخول العامل اللفظي عليه . يقول ابن عصفور في ذلك : «...وأيضاً فإن الرفع قبل دخول هذه الأفعال إنّما كان التعري من العوامل اللفظية كما تقدم في باب الابتداء ، والتعري قد ذهب بدخول العامل»^(٥) ، ويفهم من هذا النص أنّ العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي ، ولذلك أثر عند دخوله على الابتداء برفع الأول ونصب الثاني .

وقد ذكر الصبان أنّ هذا لا ينقض مذهب الكوفيين الآتي ، قائلاً : «وأماً الرد عليهم بأنّ العامل اللفظي أقوى من المعنوي ، فلا ينهض عليهم وإن أقره البعض ، واقتصر عليه لأن العامل في المبتدأ عندهم ليس معنوياً ، بل هو لفظي ، وهو الخبر»^(١) .

حمدون ، حاشية ابن حمدون ، ٨٨/١ ؛ وعباس حسن ، النحو الوافي ، ٥٤٥/١ .

(١) الخضري ، حاشية الخضري ، ٢١٢/١ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ، ١٤٨/٢ .

(٣) المصدر السابق ، ٤٥/١ . وانظر : المبرد ، المقتضب ، ٨٦/٤ .

(٤) أبو علي الفارسي ، الإيضاح العضدي ، ١٥٠/١ وما بعدها بتصرف .

(٥) ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي ، ٤٢٦/١ .

(١) الصبّان ، حاشية الصبان ، ٢٢٦/١ .

د - أن ضمائر الرفع تتصل بها ، سواء كانت بارزة ، نحو : «كنت ، وكنا» ، أو مستترة ، نحو : «كُن» ، فلو كان المرفوع غير معمول للفعل لم يتصل به الضمير ؛ لأنَّ الضمير لا يتصل إلا بعامله استقراء ، وهو ما صرح به ابن عصفور في تصحيحه لمذهب البصريين^(١) ، وبه أخذ أبوحيان^(٢) ، والفاكهي^(٣) ، واعتمد عليه الخضري^(٤) ، في ترجيحه لهذا المذهب .

٢ - أنه باقٍ على رفعه قبل دخول كان :

ذهب الكوفيون باستثناء الفراء إلى أنَّ عملها إنما يكون حيث يظهر لها أثر ، وذلك في الخبر ، وأما الاسم فباقٍ على رفعه الأول قبل دخولها عليه^(٥) .

وحجتهم في ذلك أن الاسم لم يتغير عما كان عليه قبل دخولها ، وإلى ذلك أشار الفاكهي بقوله : «وأما الكوفيون فإنهم لا يجعلون لها عملاً إلا في الخبر ؛ لأنَّ الاسم لم يتغير عما كان عليه»^(٦) .
واعترض عليهم بأمريين :

أولهما : أنَّ القول بهذا المذهب يلزم منه الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي ؛ قال ابن عصفور : «وأيضاً فإنه يؤدي -أي القول بمذهب الكوفيين- إلى الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي ، أعني بما ليس بمعمول للعامل ، ألا ترى أنك إذا قلت : كان زيدٌ قائماً ، وقدرت زيداً غير معمول ، لكان فصلت به وهو أجنبي بين كان ومنصوبها»^(١) ، وبه أخذ أبوحيان^(٢) .

(١) ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي ، ٤٢٦/١ .

(٢) أبوحيان ، التذييل والتكميل ، ١١٥/٤ .

(٣) الفاكهي ، حاشية على شرح الفاكهي للقطر ، ٨/٢ .

(٤) الخضري ، حاشية الخضري ، ٢١٢/١ .

(٥) ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي ، ٤٢٥/١ .

(٦) الفاكهي ، حاشية على شرح الفاكهي للقطر ، ٨/٢ .

(١) ابن عصفور ، شرح الجمل الزجاجي ، ٤٢٦/١ .

(٢) أبوحيان ، التذييل والتكميل ، ١١٥/٤ .



وثانيهما : أنّ القول بأن (كان) لا تعمل إلا في الخبر يلزم منه أن تكون هذه الأفعال ناصبة لا رافعة ، وهذا لم يعهد في الأفعال ، قاله الفاكهي ^(١) ، وبه أخذ الخصري عند ترجيحه لمذهب البصريين ^(٢) .

- الترجيح :

يظهر لي مما سبق أن المذهب البصري هو الراجح ، وهو ما رجّحه الخصري في الحاشية ؛ وذلك لسببين هما :

- ١ - قوة أدلة هذا المذهب .
- ٢ - سلامته من الاعتراض .

(١) الفاكهي ، حاشية على شرح الفاكهي للقطر ، ٨/٢ .

(٢) الخصري ، حاشية الخصري ، ٢١٢/١ .

عاملُ الرفع في خبر «إنَّ»

- نصُّ المسألة :

قال الخصري شارحاً قول ابن عقيل : «وهو خبر المبتدأ» ، ما نصه :
«الواو للحال ، أي باقٍ على رفعه في حال كونه خبرُ المبتدأ ، فهو مرفوع
بالمبتدأ قبل النسخ وبعده ، بدليل أنه لا يفصل بينها وبين اسمها ، ولو كان
معمولها لجاز ، ومذهب البصريين أصح ؛ لما مرَّ من شبهها الفعل»^(١) .

- مناقشة المسألة :

إذا دخلت «إنَّ» أو إحدى أخواتها على المبتدأ والخبر فإنها تنصب
المبتدأ - عند جميع النحويين- ويسمى اسمها ، واختلفوا في رافع الخبر ، حيث
ذهب البصريون إلى أنَّ العامل فيه هو هذه الأداة ، وذهب الكوفيون إلى أنَّ
هذه الأحرف لا تعمل في الخبر شيئاً ، وإثماً هو مرفوع بما كان مرفوعاً به
قبل دخولهن -أي بالمبتدأ- ، ولكل فريق أدلته التي يثبت بها صحة مذهبه :

أولاً : المذهب البصري :

ذهب سيبويه إلى أن العامل في خبر «إنَّ» هو هذه الأداة ؛ وذلك لأنها
مشبهة بـ«كان» ، فكما عملت كان الرفع والنصب ، نحو قولك : كان زيدٌ
أخاك ، فكذلك «إنَّ» ، قال : «وزعم الخليل أنها عملت عملين : الرفع
والنصب ، كما عملت كان الرفع والنصب حين قلت : كان أخاك زيدٌ»^(٢) .
وبه أخذ المبرد^(٣) ، وابن السراج^(٤) ، وابن الوراق^(٥) ، والزجاجي^(١) ،

(١) الخصري ، حاشية الخصري ، ٢٥٤/١ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ، ١٣١/٢ .

(٣) المبرد ، المقتضب ، ١٠٩/٤ .

(٤) ابن السراج ، الأصول ، ٢٣٠/١ .

(٥) ابن الوراق ، علل النحو ، ص(٢٣٥) .

(١) الزجاجي ، الجمل في النحو ، ص(٥١) .

وأكثر النحويين^(١) ، وهو ما رجّحه الخضري في نص المسألة^(٢) :

والحجة الأولى للبصريين : أنّ هذه الأحرف مشبهة بالفعل ، وقد نصبت لهذا السبب ، وإذا كانت مشبهة للفعل فإنه لا ينبغي أن تنصب فقط ، أو ترفع فقط ، وإلّا لما أشبهت الفعل ، والنحاة -كوفيون وبصريون- يُقرّون بأنه ليس هناك فعل قط ينصب ولا يرفع شيئاً ؛ لأنّ الفعل إذا لم يرفع خلا من الفاعل ، فكذلك ما أشبهه ، يجب أن يكون الاسم المنصوب بعده بمنزلة المفعول المقدم ، ويكون الخبر بمنزلة الفاعل المؤخر^(٣) ، وإلى ذلك أشار سيبويه بقوله : «فعل وأخواتها قد عملن فيما بعدهن عملين : الرفع والنصب... كما قلت : ضرب هذا

(١) أبو علي الفارسي ، الإيضاح العضدي ، ١٥٠/١ ؛ وأبو الحسن الرماني ، معاني الحروف ، ص(١٠٩) ؛ وأبو بكر الزبيدي ، الواضح ، ص(٦١) ؛ وابن جني ، اللمع ، ص(٤١) ؛ وعبد القاهر الجرجاني ، شرح المقتصد ، ٤٤٤/١ وما بعدها ؛ والحري ، شرح ملحّة الإعراب ، ص(٧٧) ؛ والزمخشري ، المفصل ، ص(٢٧) ؛ وابن الدهان ، الفصول في العربية ، ص(١٨) ؛ والأنباري ، الإنصاف ، ١٨٥/١ ، م ٢٢ ؛ وابن خروف ، شرح جمل الزجاجي ، ٤٥٢/١ ؛ والعكبري ، التبيين ، ص(٣٣٣) ، م ٥١ ؛ وابن يعيش ، شرح المفصل ، ١٠٢/١ ؛ والشلوبين ، التوطئة ، ص(٢٣١) ؛ وابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي ، ٤٣٥/١ ؛ وابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، ٢٠٩/١ ؛ وابن الناظم ، شرح ألفية ابن مالك ، ص(١٦٢) ؛ والرّضي ، شرح الرّضي على الكافية ، ٢٨٨/١ ؛ وابن أبي الربيع ، البسيط ، ٧٦٩/٢ ؛ وعبد العزيز الموصلي ، شرح ألفية ابن معطّ ، ٩٠٨/٢ ؛ والمالقي ، رصف المباني ، ص(١١٨) ؛ والمرادي ، الجني الداني ، ص(٣٩٣) ؛ وابن هشام ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، ط : ١ ، ت : محمد حلبي ، (بيروت : دار المعرفة ، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م) ، ص(١٨٨) ؛ وابن عقيل ، شرح ابن عقيل ، ٣١٨/١ ؛ والمكودي ، شرح المكودي على الألفية ، ص(٦٤) ؛ والسيوطي ، شرح السيوطي على الألفية ، ص(١١٩) ؛ والأشموني ، شرح الأشموني ، ٤٠٢/١ ؛ والفاكهي ، حاشية على شرح الفاكهي للقطر ، ٢٩/٢ ؛ وعباس حسن ، النحو الوافي ، ٦٣١/١ .

(٢) الخضري ، حاشية الخضري ، ٢٥٤/١ .

(٣) أبو القاسم الزجاجي ، مجالس العلماء ، ط : ٣ ، ت : عبدالسلام هارون ، (القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م) ، ص(١٠٣) بتصرف .

زيداً ، فزيداً ينتصب بضرب ، وهذا ارتفع بضرب»^(١) ، واختاره الخصري^(٢) في ترجيحه لهذا المذهب .

وقد قويت مشابهة هذه الأحرف للفعل ؛ لأنها تشببه لفظاً ومعنى ، فهي أولاً : مبنية على الفتح كالفعل الماضي^(٣) ، وثانياً : أنها تطلب اسمين كما يطلبهما الفعل المتعدي^(٤) ، وثالثاً : أنها يتصل بها الضمير المنصوب كما يتصل بالفعل المتعدي^(٥) ، ورابعاً : أن معانيها معنى الأفعال من التوكيد ، والتشبيه ، والترجي ، والتوقع ، والتمني ، والاستدراك^(٦) ، وخامساً : أنها على وزن الفعل^(٧) ، وسادساً : أنها تدخلها نون الوقاية ، فتقول : إنني وكأني ، كما تدخل على الفعل في نحو : أكرمني وأعطاني^(٨) ، وسابعاً : أنها على لفظ الأفعال ؛ إذ كانت على أكثر من حرفين كالأفعال^(٩) ، فلما أشبهت الفعل في هذه الأوجه وجب أن تعمل عمله ، والفعل يكون له مرفوع ومنصوب ، فكذلك هذه الأحرف^(١٠) ، وزاد العكبري من أوجه المشابهة أن «إن» تخفف بحذف إحدى النونين ، نحو «إن» ، كما يجوز ذلك في «لم يك»^(١١) .

ونص ابن مالك أن أكثر النحاة قد ضموا إلى مشابهتها الفعل في لزوم

(١) سيبويه ، الكتاب ، ١٤٨/٢ ؛ والمبرد ، المقتضب ، ١٠٩/٤ ؛ وابن السراج ، الأصول ، ٢٣٠/١ ، وهو حجة أكثر النحويين .

(٢) الخصري ، حاشية الخصري ، ٢٥٤/١ .

(٣) المبرد ، المقتضب ، ١٠٩/٤ . وانظر : ابن السراج ، الأصول ، ٢٣٠/١ .

(٤) الزجاجي ، الجمل في النحو ، ص (٥١) .

(٥) المصدر السابق ، ص (٥١) وما بعدها .

(٦) المصدر السابق ، ص (٥٢) .

(٧) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ١٠٢/١ .

(٨) الأنباري ، الإنصاف ، ١٧٨/١ .

(٩) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ١٠٢/١ .

(١٠) الأنباري ، الإنصاف ، ١٧٨/١ .

(١١) العكبري ، التبيين ، ص (٣٣٤) .

المبتدأ والخبر المشابهة بسكون الوسط ، وفتح الآخر^(١) .

ورد ابن عصفور هذه الأوجه ، فقال : «وهذا باطل ؛ لأنَّ ضمائر النصب إنّما اتصلت بها بعد عملها النصب ، وكذلك نون الوقاية إنّما ألحقت من أجل ياء المتكلم ، وياء المتكلم إنّما اتصلت بها بعد العمل ، وأمّا كونها على ثلاثة أحرف ، وأنَّ أواخرها مفتوحة ، وأنَّ معانيها معاني الأفعال ، فليس ذلك موجباً لعملها ، ألا ترى «ثم» على ثلاثة أحرف ومفتوحة الآخر كإنّ ، ومعناها العطف؟ فكأنّك قلت : عطفت ، وهي مع ذلك لا تعمل ، وأمّا طلبها الاسمين طلب الفعل المتعدي لهما ، فإن كان يُراد بذلك أنها تطلب الاسمين على الاختصاص ، فإن ذلك وحده موجب للعمل»^(٢) .

ورد ابن مالك المشابهة بسكون الوسط ، قائلاً : «إذ لو كان سكون الوسط معتبراً لم يعتد بلكن ؛ لأنَّ وسطها متحرك»^(٣) ، وكذلك رد مشابهتها الفعل بفتح الآخر بأن ذلك لو كان معتبراً للزم منه إبطال عمل «إنّ» ، و «أنّ» و «كأنّ» عند التخفيف^(٤) .

ورأى ابن أبي الربيع أنّ قول الزجاجي في مشابهة «إنّ» الأفعال في اتصال ضمائر النصب بها سائغٌ ، وتعليقه مقبولٌ ، فذكر أن اتصال الضمير وإن لم يكن من الشبه ، فهو يدل على قوة الشبه^(٥) .

والحجة الثانية للبصريين : أن خبر المبتدأ مرفوع بالابتداء ، أو بالمبتدأ ، أو بهما معاً ، وقد انتقض هذا بدخول «إنّ» ، فعلم أن العامل في الخبر هو العامل في الاسم ، وهو «إنّ» ، كما أن العامل في الفاعل هو العامل في المفعول ، اختاره أبو علي الفارسي^(١) .

(١) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ٨/٢ .

(٢) ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي ، ٤٣٠/١ وما بعدها .

(٣) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ٨/٢ .

(٤) المصدر نفسه .

(٥) ابن أبي الربيع ، البسيط ، ٧٧٠/٢ .

(١) أبو علي الفارسي ، المسائل المنثورة ، ت : مصطفى الحدي ، (دمشق : مطبوعات مجمع

والحجة الثالثة : أن «إِنَّ» وأخواتها تقتضي اسمين مع اختصاصها بالاسم ، فوجب أن تعمل فيهما كالفعل نفسه ، وبيانه أن «إِنَّ» تدخل على مبتدأ وخبر ، والمبتدأ يقتضي الخبر ، والخبر يقتضي المبتدأ ، و «إِنَّ» تقتضيهما جميعاً ، فإذا عملت في الاسم الأول لاقتضائها إياه عملت في الثاني كذلك ، بل فيه أكد ، وذلك أن تأثير «إِنَّ» وأخواتها في الخبر دون المبتدأ ، فإذا عملت فيما لا تأثير لها فيه لتعلقها بما لها فيه تأثير ، فعملها فيما فيه تأثير أولى»^(١) .

فإن قيل : إن الاقتضاء إنما يكون على حسب المقتضي ، والمقتضي هنا حروف ، والأصل في الحروف ألا تعمل ، وإنما أُعملت لضرب من الشبه ، والمشابهة للشيء لا يعمل عمله من كل وجه ؛ إذ كان فرعاً ، والفروع تنقص عن الأصول ، فاقتضاؤها ضعيف يناسبه عمل واحد ، فأما العملان فلا يثبت إلا بعامل قوي^(٢) .

قيل : فالجواب عن هذا من وجهين^(٣) :

أحدهما : أننا لا نسلم ضعف الاقتضاء والمقتضي ، بل هما في غاية القوة ، وتظهر تلك القوة في أن الخبر في باب «إِنَّ» وأخواتها لا يجوز حذفه إلا إذا كان في الكلام ما يدل عليه ، في حين أن المفعول يجوز حذفه ، فتقول : «ضُرب زيدٌ» ، وفي ذلك ما يدل على أن في «إِنَّ» قوة الاقتضاء ، كما أن الجازم لا يحذف المجزوم به .

والثاني : أننا نسلم بأن اقتضاء الفعل أقوى من اقتضاء «إِنَّ» ، ولكن هذا لا يمنع من العمل فيما يقتضيه ، فقد عمل اسم الفاعل واسم المفعول وأسماء الفعل لشبهها بالفعل ، ومع ذلك فهي تعمل النصب والرفع .

اللغة العربية) ، ص(٧٤) . وانظر : العكبري ، التبيين ، (٣٣٥) .

(١) العكبري ، التبيين ، ص(٣٣٣) وما بعدها .

(٢) المصدر السابق ، ص(٣٣٥) .

(٣) المصدر السابق ، ص(٣٣٦) بتصريف يسير .

والحجّة الرابعة : أنه لا يوجد مانع من عملها ، فليس هناك من منع انتصاب اسمها وارتفاع خبرها ، ولو كان هناك مانع لمنع عملها في الاسم كسائر الموانع^(١) .

والحجة الخامسة : أن كل ما عمل في المبتدأ فإنه يعمل في خبره ، نحو : ظننت وأخواتها ، وكذلك كان وأخواتها لما عملت في المبتدأ عملت في الخبر^(٢) .

ثانياً : المذهب الكوفي :

ذهب الكوفيون إلى أن هذه الأحرف لم تعمل في الخبر شيئاً ، وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولهن ، ونسب الزجاجي هذا المذهب إلى الكسائي^(٣) ، وتبعهم في ذلك السهيلي^(٤) .

وحجّتهم في ذلك : أن الأصل في هذه الأحرف أن لا تنصب الاسم ، وإنما نصبته ؛ لأنها أشبهت الفعل ، فإذا كانت إنما عملت لأنها أشبهت الفعل فهي فرع عليه ، وإذا كانت فرعاً عليه فهي أضعف منه ؛ لأنّ الفرع أبداً يكون أضعف من الأصل ، فينبغي أن لا يعمل في الخبر جريئاً على القياس في حط الفروع عن الأصول ؛ لأنّ لو أعملناه عمله لأدى ذلك إلى التسوية بين الفرع والأصل ، وذلك لا يجوز ، فوجب أن يكون باقياً على رفعه قبل دخولها^(٥) .

ومن حججهم أيضاً : امتناع تقديم الخبر معها في مثل : «إنّ زيداً قائم» ، وهو جائز في «زيدٌ قائم» ، فلو كان الخبر مرفوعاً بها لجاز أن يليها في مثل هذا ، وإليه أشار السهيلي بقوله : «وكذلك نقول : خبر إنّ المرفوع ليس

(١) المصدر السابق، ص(٣٣٤) .

(٢) ابن السراج ، الأصول ، ٢٣٠/١ .

(٣) الزجاجي ، مجالس العلماء ، ص(١٠٣) .

(٤) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، ط : ٢ ، ت : محمد إبراهيم البنا ، (الرياض : دار الرياض ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م) ، (٢٣٢) .

(٥) الأنباري ، الإنصاف ، ١٧٦/١ .

بمعمول لأنّ ، وإنما هو على أصله في باب المبتدأ ؛ ولولا ذلك لجاز أن يليها كما يلي كل عامل ما عمل فيه ، وإنما الممتنع ما عمل فيه غيره»^(١) .

ويجاب عن هذا بأنه قد اعتبر في هذا المثال حال هذه الحروف ، وفي لزوم تأخيرها ما يقضي بأنها هي العاملة ، وأنه اعتبر في الخبر حال العامل من عدم التصرف ؛ إذ إن «إنّ» وأخواتها فرع عن الفعل في العمل ، ولذلك لم تتصرف في نفسها ، فلم تتصرف في معمولها .

واستدلوا على ضعف عملها بأمرين :

الأول : أنه يدخل على الخبر ما يدخل على الفعل لو ابتدئ به^(٢) ، أو بعبارة أخرى : أن خبر «إنّ» قد يكون فعلاً ينتصب بغيرها^(٣) ، كقول الراجز^(٤) :

لا تتركني فيهم شطيرا
إني إذن أهلك أو أطيرا^(٥)

فنصب «أهلك» بـ«إذن» ، ولو كان الفعل خبرا لما عمل فيه «إذن» ، كما تقول : أنا إذن أكرمك^(٦) .

الثاني : أنه إذا اعترض عليها بأدنى شيء بطل عملها واكتفي به ، كقولهم : «إنّ فيك راغب زيد» ، و «إن بك يكفل زيد» ، وروي أن ناساً قالوا : إن بك زيد مأخوذاً ، فقد ألغيت وأدخلت على حرف الجر ، وألغيت ولم يبلغ الفعل في المثال الثاني ، وإذا ألغيت ولم يبلغ الفعل بان ضعفها في العمل ،

(١) أبو القاسم السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، ص (٢٣٢) .

(٢) الأنباري ، الإنصاف ، ١٧٦/١ .

(٣) العكبري ، التبيين ، ص (٣٣٧) .

(٤) البيت من الرجز ، وهو لرؤبة بن العجاج . انظر : عبدالسلام هارون ، معجم شواهد العربية ، ٤٧٦/٢ .

(٥) والشطير : البعيد ، وهو أيضا الغريب ، انظر : ابن منظور ، لسان العرب (شطير) ، وأهلك :

هلك يهلك هُلُكًا وهُلُكًا وهُلَاكًا : مات . انظر : ابن سيده ، المحكم والمحيط الأعظم ، ١٠ ج ،

ط : ١ ، ت : عبدالحميد هنداوي ، (بيروت : دار الكتب العلمية ، ٢٠٠٠م) ، (هلك) .

(٦) العكبري ، التبيين ، ص (٣٣٧) .

ويدل على ذلك تقديم منصوبها على المرفوع إيجابًا بخلاف الفعل^(١) .
وقد أجاب البصريون عن احتجاجات الكوفيين ، فقالوا : «لو كان الأمر
كما زعموا وأن الخبر باقٍ على رفعه لكان الاسم المبتدأ أولى بذلك ، فلما
وجب نصب المبتدأ بها وجب رفع الخبر بها ؛ لأنه ليس في كلام العرب
عامل يعمل في الأسماء النصب ولا يعمل الرفع ، فما ذهبوا إليه يؤدي إلى
ترك القياس ومخالفة الأصول لغير فائدة ، وذلك لا يجوز»^(٢) ، وهو ما سبقه
إليه عبدالقاهر الجرجاني في ردّه على هذا المذهب^(٣) .

وما ذهبوا إليه فاسد من جهة أخرى ، وهي أن المبتدأ -على قولهم-
مرفوع بالخبر ، كما أن الخبر مرفوع به ، وهذا الترافع قد زال بدخول هذه
الأحرف على المبتدأ ونصبها إياه ، فلو كان الخبر -الآن- مرفوعًا بما كان
يرتفع به قبل دخولها مع زواله ، لأدّى ذلك إلى ارتفاع الخبر بغير عامل ،
وذلك محال^(٤) .

وأما قولهم : إنّ هذه الأحرف ضعيفة ، وعليه فهي فرع في العمل ؛
فمسلم ، ولكن هذه الفرعية لا توجب عدم أعمالها عمل الفعل ورفعها الخبر ؛
فإن اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل ، ومع هذا رأيناها يعمل عمله^(٥) ،
كما أنّ هذه الأحرف تعمل في الاسم إذا فصل بينها وبينه بظرفٍ أو حرف
جر^(٦) ، كما في قوله عزّ وجلّ : (كُذِّبَتْ س) ^(٧) ، وقوله تعالى : (ج ج ج
ج)^(٨) .

(١) المصدر نفسه.

(٢) الأنباري ، أسرار العربية ، ص(١٢٣) وما بعدها .

(٣) عبدالقاهر الجرجاني ، المقتصد ، ٤٤٥/١ .

(٤) الأنباري ، الإنصاف ، ١٧٩/١ .

(٥) الأنباري ، أسرار العربية ، ص(١٢٣) بتصرف .

(٦) الأنباري ، الإنصاف ، ١٧٨/١ .

(٧) سورة المزمل ، آية : ١٢ .

(٨) سورة البقرة ، آية : ٢٤٨ .

وقال البصريون : «إننا لم نغفل جانب الفرعية في هذه الأحرف ، وقد عملنا بهذا المقتضى فالزمناء طريقة واحدة ، وأوجبنا فيها تقديم المنصوب على المرفوع ، ولم نجوز فيها الوجهين كما جاز ذلك مع الفعل ؛ دفعاً لإجراء الفرع مجرى الأصل ، فلما وجب معها تقديم المنصوب على المرفوع ظهر ضعفها عن رتبة الفعل»^(١) ، وكان تقديم المنصوب أولى ليفرق بينها وبين الفعل ؛ لأنَّ الأصل أن يذكر الفاعل عقب الفعل قبل ذكر المفعول ، فلما قُدِّم هاهنا المنصوب وأخّر المرفوع حصلت مخالفة هذه الأحرف للفعل وانحطاطها عن رتبته^(٢) .

وقال أبو البقاء العكبري في ذلك : «ولا يقال : ينبغي ألا تعمل ليظهر أثر الضعف ، بل يقال : أثر الضعف إذا ثبت في مواضع أخر كفى ، ألا ترى أن المصدر يعمل عمل الفعل ولا يجوز تقديم معموله عليه ، وكان ذلك كافياً في ضعفه؟ ويدل عليه أن أسماء الفعل نحو : نزال وتراك أضعف من نفس الفعل ، ومع ذلك امتنع تقديم منصوبها عليها -عندنا- ، ولم يمتنع تقديمه عليها عندهم ، بل سوّوا بينها وبين الفعل ؛ لأنَّ الضعف قد ظهر في أشياء أخر ، منها أن الضمير فيها لا يكون إلا مستتراً مفرداً ، وأنها لا تتصرف»^(٣) .
وأما استدلالهم على ضعف عمل هذه الأحرف بأنه قد دخل على الخبر ما يدخل على الفعل لو ابتدئ به ، كقول الراجز :

إِنِّي إِذْ أَهْلِكُ أَوْ أَطِيرُ^(٤)

.....

فالجواب عنه من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن هذا شاذ ، والشاذ لا تناقض به الأصول ، ولا يثبت به

(١) الأنباري ، أسرار العربية ، ص(١٢٣) . وانظر : الأنباري ، الإنصاف ، ١/١٧٨ وما بعدها .

(٢) الأنباري ، الإنصاف ، ١/١٧٩ .

(٣) العكبري ، التبيين ، ص(٣٣٧) وما بعدها .

(٤) سبق تخريجه ، انظر : ص(١٢١) من هذا البحث .

أصل^(١) .

الثاني : أن الخبر هاهنا محذوف ، تقديره : إني أذلُّ إذن أهلك ، وحذف الخبر لدلالة ما بعده عليه ، كقول الشاعر^(٢) :

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ

أي : نحن راضون ، فحذف الخبر الأول لدلالة ما بعده عليه^(٣) .

الثالث : أن يكون جعل جملة «إذن أهلك أو أطيرا» ، في موضع الخبر كما تقول : إنَّ زيْدًا لن يذهب ، فنشبهه «إذن» بـ «لن» وإن كانت «لن» لا يلغى عملها بخلاف «إذن»^(٤) .

وأما قولهم : «إِنَّ بكَ زَيْدٌ مَأْخُودٌ» و «إِنَّ بكَ يَكْفُلُ زَيْدٌ» ، فلم تلغ فيهما «إِنَّ» ، وإنما اسمها ضمير الشأن محذوف ، وما بعدها جملة في موضع الخبر ، فالتقدير : «إِنَّهُ بَكَ زَيْدٌ مَأْخُودٌ» و «إِنَّهُ بَكَ يَكْفُلُ زَيْدٌ»^(٥) ، كما قال الراعي

النميري^(٦) :

فَلَوْ أَنَّ حُقَّ الْيَوْمَ مِنْكُمْ إِقَامَةٌ وَإِنْ كَانَ سَرْحٌ قَدْ مَضَى فَتَسْرَعًا^(٧)
أراد : فلو أنه حُقَّ ، ولو لم يرد الهاء لكان الكلام محالاً^(٨) .

(١) الأنباري ، الإنصاف ، ١٧٩/١ ، وانظر : العكبري ، التبيين ، ص(٣٣٨) .

(٢) البيت من المنسرح ، وهو لقيس بن الخطيم ، انظر : قيس بن الخطيم ، ديوان قيس بن الخطيم ، ص(٢٣٩) .

(٣) الأنباري ، الإنصاف ، ١٧٩/١ ، وانظر : العكبري ، التبيين ، ص(٣٣٨) .

(٤) المصدر نفسه .

(٥) المصدر نفسه .

(٦) هو حصين بن معاوية ، وقيل : عبيد بن حصين ، من بني نمير ، وكان يقال لأبيه في الجاهلية معاوية الرئيس ، وكان سيِّداً ، وإمَّا قيل له الراعي ؛ لأنه كان يصف راعي الإبل في شعره . انظر : ابن قتيبة ، الشعر والشعراء ، ص(٢٧٠) .

(٧) البيت من الطويل ، انظر : الراعي النميري ، ديوان الراعي النميري ، ت : راينهت فايبيرت ، بيروت ، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨٠ م ، ص(١٦٧) .



ومن حجج الكوفيين أيضاً : «أن العامل في خبر «إن» هو المبتدأ ؛ لأنَّ معنى الابتداء لا زال موجوداً حتى بعد دخول هذه الأحرف»^(٢) .

وقد اعترض عليهم العكبري بأن معنى الابتداء فيها قد زال عند دخول هذه الأحرف عليها ، وذلك من وجهين^(٣) :

أحدهما : أنَّ المبتدأ ما يسند إليه الخبر ، والخبر غير مسند إلى الاسم ، ولا إلى الحرف والاسم .

والثاني : أنَّ معنى الابتداء قد يسلم لهم في «إنَّ» ، أمَّا بقية أخواتها «كأنَّ» ، وليت ، ولعلَّ» فلا يسلم أبداً لتغير معنى الجملة ، فإن زال المعنى لم يبق للرفع عامل .

- الترجيح :

تبيَّن لي أن مذهب البصريين - وهو ما رجَّحه الخضري - هو الراجح ؛ وذلك لقوة أدلة هذا المذهب ، وسلامته من الاعتراض - فيما أعلم - .

=

(١) الأنباري ، الإنصاف ، ١/١٨٠ .

(٢) العكبري ، التبيين ، ص(٣٣٦) .

(٣) المصدر نفسه .

المبحث الثالث : التراكيب النحوية

وفيه :

- ❖ الخلاف حول لفظ «عالمون» .
- ❖ اجتماع نون الرفع ونون الوقاية في الأفعال الخمسة أيهما المحذوف؟ .
- ❖ حكم حذف حركة الإعراب على الحرف الصحيح .
- ❖ الخلاف حول نوع الضمير المستتر .
- ❖ إعراب العلم عند اجتماع اسم ولقب مفردين .
- ❖ إعراب العلم عند اجتماع اسم ولقب غير مفردين .
- ❖ الخلاف حول (أل) الداخلة على المشتقات .
- ❖ تطابق الوصف المبتدأ مع المرفوع إفراداً .
- ❖ الخلاف حول إعراب قول المصنف: (والمفرد الجامد فارغ) .
- ❖ متعلق الخبر في شبه الجملة .
- ❖ كان الشأنية .
- ❖ حذف كان مع اسمها .
- ❖ الخلاف حول رفع المعطوف على خبر(ما) في غير الإيجاب .
- ❖ تقديم معمول خبر (إنّ) على اسمها إذا كان شبه جملة .
- ❖ إعراب الاسم الواقع بعد فاء الجزاء عند فتح همزة إنّ .
- ❖ علة بناء اسم (لا) النافية للجنس المفرد .
- ❖ هل الجملة المفسرة لها محل من الإعراب ؟ .
- ❖ رفع الاسم المشتغل عنه أهو من الاشتغال أم لا؟ .



- ❖ التنازع في باب (ظنّ) وأخواتها .
- ❖ تقديم المصدر المؤكّد .
- ❖ الخلاف حول قولك : «كنت أنا وزيدٌ كالأخوين» .
- ❖ الخلاف حول إعراب جمع المذكر السالم المرفوع عند إضافته إلى ياء المتكلم .
- ❖ حكم الوصف إذا كان مرفوعه جمعاً .
- ❖ توكيد المثني بالنفس والعين .
- ❖ ترخيم ما فيه «أل» في غير النداء ضرورة .
- ❖ الخلاف حول علة بناء أسماء الأصوات .
- ❖ العدل في آخر .
- ❖ العدل في جُمع .
- ❖ الخلاف حول علة منع الصرف في حذام وبابه .
- ❖ الخلاف حول أيّهما أولى بالتقديم: الإعلال أم منع الصرف في (جوار) وبابه؟ .
- ❖ الخلاف حول نوع «أن» بعد أفعال الشك عند الفصل بـ«لا» النافية .
- ❖ تمييز العشرة فما دونها إذا كان لها جمعان .

الْخِلَافُ حَوْلَ لَفْظِ «عَالَمُونَ»

- نصُّ المسألة :

قال الخضري : «... وأما العالمون فخاص بالعقلاء ، وقيل : يعم غيرهم أيضاً ، وهو الراجح... فالحق أنه جمع له ؛ لأنَّ العالم كما يطلق على ما سوى الله دفعة يطلق على كل صنف بخصوصه ، كعالم الإنس ، وعالم الجن ، فجمع بهذا الاعتبار ليعم أنواع العقلاء شمولاً بناء على القول الأول ، أو ليعم جميع الأنواع والأصناف بناء على الثاني ، والحق أيضاً أنه مستوفٍ لشروط الجمع ، كما قاله الرضي تبعاً للكشاف وغيره ؛ لأنَّه في الأصل صفة لما فيه من معنى العلم ، كالتام لما يختم به ، والقالب لما يقرب به الشيء من حالة إلى حالة ؛ لأنَّ جميع المخلوقات لإمكانها وافتقارها إلى مؤثر يعلم بها ذات موجدتها ، وتدل على وجوده ، ولما غلب على العقلاء منهم جمع بالواو كسائر أوصافهم ، فدخول غيرهم في العالمين تغليب»^(١) .

- مناقشة المسألة :

اختلف النحاة حول لفظ «عالمون» هل هو جمع مذكر مستوفٍ للشروط أو هو ملحق به؟ وهل هو خاص بالعقلاء أو يعم غيرهم؟ .
وقد عدت المسألة بهذا مسألتين ، وناقشت كلا الفرعين على أنهما مسألة مستقلة على الوجه الآتي :

أولاً : الخلاف حول حقيقة هذا الجمع :

اختلف النحاة حول لفظ «عالمون» أجمع مذكر سالم أم ملحق به؟
فانقسموا بذلك إلى قسمين :

أ - كون هذا اللفظ ملحقاً بجمع المذكر :

أي أنَّ لفظ «عالمون» ليس جمعاً لمذكر ، وإنَّما ملحق به ، فهو اسم

(١) الخضري ، حاشية الخضري ، ٧٥/١ .

جمع لا واحد له من لفظه ، صرَّح بذلك الزجاج ، فقال : «وهو جمع عالم ، تقول : هؤلاء عالمون ، ورأيت عالمين ، ولا واحد لعالم من لفظه ؛ لأنَّ عالماً جمع لأشياء مختلفة ، وإن جعل «عالم» لواحد منها صار جمعاً لأشياء متفقة»^(١) ، وبه أخذ ابن مالك^(٢) ، وابن الناظم^(٣) ، والرضي^(٤) ، وأبوحيان^(٥) ، والمرادي^(٦) ، وغيرهم^(٧) .
ودليلهم على هذا :

أولاً : أنَّ لفظ (عالمون) خاص بمن يعقل ، وعالم لفظ عام ، وليس من شأن الجمع أن يكون أخص من مفرده ، وإليه أشار ابن مالك قائلاً : «وأمَّا عالمون فاسم جمع مخصوص بمن يعقل ، وليس جمع عالم ؛ لأنَّ العالم عام ، والعالمين خاص ، وليس ذلك شأن الجموع»^(٨) ، فهو اسم جمع ،

-
- (١) الزجَّاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ٤٦/١ .
 - (٢) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ٨١/١ .
 - (٣) ابن النَّاظم ، شرح ألفية ابن مالك ، ص(٤٦) .
 - (٤) الرضي ، شرح الرضي على الكافية ، ٣٨٠/٣ .
 - (٥) أبوحيان الأندلسي ، تفسير البحر المحيط ، ١٣٢/١ .
 - (٦) أحمد محمد عبدالله ، «تحقيق الجزء الأول من كتاب شرح التسهيل للمراذي» ، (رسالة دكتوراه ، قسم الدراسات العليا العربية ، كلية الدراسات الإسلامية والعربية ، جامعة الأزهر ، القاهرة ، عام ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م) ، ص(٨١) .
 - (٧) السمين الحلبي ، الدرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون ، ١١ ج ، ط : ١ ، ت : أحمد الخراط ، (دمشق : دار القلم ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) ، ٤٦/١ ؛ وابن هشام ، أوضح المسالك ، ٤٨/١ ؛ وابن عقيل ، المساعد ، ٥٢/١ ؛ والمكودي ، شرح المكودي ، ص(١٧) ؛ والسيوطي ، همع الهوامع ، ٧ ج ، ط : ٢ ، ت : عبدالسلام هارون ، وعبدالعال سالم مكرم ، (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م) ، ١٥٧/١ ؛ والأشموني ، شرح الأشموني ، ٨٩/١ ؛ والفاكهي ، حاشية على شرح الفاكهي للقطر ، ١١٩/١ ؛ ويس الحمصي ، حاشية يس على شرح الفاكهي ، ١٢٠/١ ؛ وابن حمدون ، حاشية ابن حمدون ، ٣٨/١ ؛ وعباس حسن ، النحو الوافي ، ١٤٩/١ .
 - (٨) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ٨١/١ ؛ وانظر : ابن الناظم ، شرح ألفية ابن مالك ، ص(٤٦) ؛ والسمين الحلبي ، الدر المصون ، ٤٦/١ ؛ والمكودي ، شرح المكودي ، ص(١٧) ؛

ولذلك ألحق بالمدكر ، وليس جمعًا حقيقة .

ودعم ابن مالك وجهة نظره بتنظيره لهذه المسألة بلفظ «الأعراب» عند سيبويه ، فذكر أن سيبويه يأبى أن يجعل الأعراب جمع عرب ؛ لأنَّ العرب يعم الحاضرين والبادين ، والأعراب خاص بالبادين^(١) ، فكذلك عالمون . وأجاب يس عن هذا بأنَّ الجمع لا يكون أخص من مفرده ، بل إمَّا مساوٍ أو أوسع دائرة ؛ لأنَّ عمومه شمولي ، وعموم المفرد بدلي^(٢) ، والمعتبر هنا كما قاله الصبان العموم الشمولي^(٣) .

وعارضة الصبَّان بأنَّ المفرد لا يجوز أن يكون مساويًا للجمع ، معللاً ذلك بقوله : «إذ لو جاز كونه مساويًا له لم يكن في الجمع فائدة ، ولم يتم قولهم أقل مراتب الجمع أن يشمل ثلاثة من مفرده أو اثنين على الخلاف ؛ لأنهما إذا تساويا فأين الشمول؟»^(٤) .

وأما جعل الجمع «أعم من مفرده فإنَّما يكون باعتبار إطلاق العالم على كل صنف من أصناف الخلق على حدته ؛ ليندفع بهذا الاعتبار لزوم عدم كون الجمع أعم من مفرده ؛ لأننا إذا جعلنا على هذا الاحتمال الثاني مفرد العالمين عالمًا بمعنى صنف من الأصناف على حدته ، لم يلزم كون المفرد أعم ولا مساويًا ؛ لأنَّ مدلول المفرد حينئذٍ صنف من أصناف العوالم ، ومدلول الجمع جميع تلك الأصناف ، فلم يكن المفرد أعم ولا مساويًا ، بل الأعم الجمع»^(٥) .

فإن قيل : إنَّ معنى هذا جعل عالمين جمعًا حقيقياً .

قيل : «هذا لا يقتضي كونه جمعًا حقيقة ؛ لأنَّ المفرد ليس علمًا ولا

والسيوطي ، الهمع ، ١٥٧/١ ؛ والأشموني ، شرح الأشموني ، ٨٩/١ ؛ والفاكهي ، حاشية على شرح الفاكهي ، ١١٩/١ ؛ وعباس حسن ، النحو الوافي ، ١٤٩/١ .

(١) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ٨١/١ .

(٢) يس الحمصي ، حاشية يس على شرح الفاكهي ، ١١٩/١ وما بعدها .

(٣) الصبَّان ، حاشية الصبان ، ٨٣/١ .

(٤) المصدر نفسه .

(٥) المصدر نفسه .

صفة ، بل اسم جنس ، فهو من الجموع التي لم تستوف الشروط»^(١) .
ثانيًا : ومن أدلتهم أيضًا : أن لفظ «عالمون» اسم جنس جمعي ، فهو ليس بعلم ولا صفة ، فاختلف شرط من شروط هذا الجمع فجعل من ملحقاته .
قال أبوحيان : «و(أل) في العالمين للاستغراق ، وجمع العالم شاذ ؛ لأنه اسم جمع ، وجمعه بالواو والنون أشد ؛ للإخلال ببعض الشروط التي لهذا الجمع»^(٢) .

ب- كونه جمعًا مستوفيا للشروط :

صرّح بذلك الزمخشري فقال : «فإن قلت : لم جمع؟ ، قلت : يشمل كل جنس مما سمي به .

فإن قلت : هو اسم غير صفة ، وإنما تجمع بالواو والنون صفات العقلاء أو ما في حكمها من الأعلام .

قلت : ساغ ذلك لمعنى الوصفية فيه ، وهي الدلالة على معنى العلم»^(٣) ، فهو يقرر أن لفظ عالمون : فيه معنى الوصفية ، وهي الدلالة على معنى العلم ، ولذلك جُمع بالواو والنون .

وبه أخذ العكبري^(٤) ، والرضي^(٥) والدمايني^(٦) ، والسيوطي^(٧) ، وأبو السعود^(١) ، وهو ما رجّحه الخضري^(٢) في حاشيته

-
- (١) يس الحمصي ، حاشية يس على شرح الفاكهي ، ١٢٠/١ .
(٢) أبوحيان ، تفسير البحر المحيط ، ١٣٢/١ . وانظر : أحمد محمد عبدالله ، «شرح التسهيل للمرادي» ، (رسالة دكتوراه) ، ٨١/١ ؛ وابن عقيل ، المساعد ، ٥٢/١ .
(٣) الزمخشري ، الكشاف ، ص(٢٧) وما بعدها .
(٤) أبوالبقاء العكبري ، التبيان في إعراب القرآن ، جزآن ، ت : علي محمد البجاوي ، (مصر : عيسى البابي الحلبي وشركاه) ، ٥/١ .
(٥) الرضي ، شرح الرضي على الكافية ، ٣٨٠/٣ .
(٦) الدمايني ، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، ٨ ج ، ط : ٢ ، ت : محمد المفدى ، (١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م) ، ٤٠/١ .
(٧) السيوطي ، الفرائد الجديدة تحتوي على نظم الفريدة وشرحها المطالع السعيدة ، والمواهب الحميدة لعبدالكريم المدرس ، جزآن ، ت : عبدالكريم المدرس ، (الجمهورية العراقية : وزارة الأوقاف) ،

كما ظهر في نص المسألة .

وحجتهم في ذلك : أنَّ العالم يطلق على كل صنف من الأصناف ، فيقال : عالم الإنس ، وعالم الجن ، وعالم النبات... إلخ ، فهو شامل لكل جنس سمي به ، ولذلك جمع هذا الجمع ، وكذلك فإنَّ العالم في الأصل صفة لما فيه من العلم ، كالأخاتم لما يختم به ، والقالب لما يقلب به الشيء من حالة إلى حالة^(٣) ، وهو اختيار الخصري عند ترجيحه لهذا المذهب^(٤) .

وهذا الاستدلال فيه نظر ؛ ذلك لأنَّ عالمين إن كان صفة فلا بد من ملاحظة أن يكون هذا الجمع مرادا به العاقل ؛ إذ كان من شروط هذا الجمع أن يكون صفة للعاقل ، وقد وقع خلاف بين النحاة في هذه المسألة كما سيأتي ، وبالتالي لا يمكن الجزم بأنه جمع مستوف للشروط ، ولكن يمكن القول بأنه جمع غير مستوف للشروط ، وذلك بتغليب العاقل على غيره لشرفه ، وفي هذه الحالة يكون اللفظ ملحقا بجمع المذكر ، لا جمعا حقيقيا ، فيسقط الاستدلال بهذا الدليل -والله تعالى أعلم- .

ثانياً : الخلاف حول دلالة الجمع على العاقل :

اختلف النحاة حول لفظ «عالمون» هل هو خاص بالعقلاء أو يعم غيرهم؟ .

والظاهر أنَّ منشأ هذا الخلاف ناتج من خلافهم في اشتقاق كلمة عالم : أهو من العلم أم من العلامة؟ .

فمن قال : إنه من العلم جعله خاصا بالعقلاء ، ومن قال : إنه مشتق من

=

٧٨/١ .

(١) أبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ٩ ج ، (بيروت : دار إحياء التراث العربي) ، ١٣/١ .

(٢) الخصري ، حاشية الخصري ، ٧٥/١ .

(٣) الزمخشري ، الكشاف ، ص(٢٧) وما بعدها . وانظر : الدماميني ، تعليق الفرائد ، ٤٠/١ ؛ وأبو السعود ، إرشاد العقل ، ١٣/١ .

(٤) الخصري ، حاشية الخصري ، ٧٥/١ .

العلامة جعله للعاقل وغيره ، وحين جمع بالواو والنون غلب من يعقل على من لا يعقل^(١) ، ونتيجة لهذا الخلاف انقسم النحاة في ذلك إلى قسمين :

أولهما : أنه خاص بالعقلاء :

صرّح بذلك ابن عبّاس رضي الله عنه بقوله : «رب العالمين : رب كل ذي روح دبّ على وجه الأرض ومن أهل السماء»^(٢) ، فقد حصر هذا اللفظ في كل ما له روح في الأرض أو في السماء ، ونُقِل عن الفراء وأبي عبيدة قولهما : «العالم عبارة عن يعقل ، وهم أربعة أمم : الإنس ، والجن ، والملائكة ، والشياطين ، ولا يقال للبهائم عالم ؛ لأن هذا الجمع إنما هو جمع من يعقل خاصة»^(٣) ، إلّا أنّ الفراء حين عرض لقوله تعالى : (□ □ □)^(٤) ، ذكر بأنه يجوز في الشمس والقمر والكواكب أن تجمع بالنون والياء ؛ لأنهم وُصِفوا بصفات الأدميين من الركوع والسجود ، وإن كان يرى أن هذا الجمع إنما يكون في جمع ذكران الجن والإنس وما أشبههم ، يقول في ذلك : «فإن هذه النون والواو إنما تكونان في جمع ذكران الجن والإنس وما أشبههم ، فيقال : الناس ساجدون ، والملائكة والجن ساجدون ، فإذا عدوت هذا صار المؤنث والمذكر إلى التأنيث ، فيقال : الكباش قد دُبّحن ، ودُبّحت ، ومُدبّحات ، ولا يجوز مذبّحون ، وإنما جاز في الشمس والقمر والكواكب بالنون والياء ؛ لأنهم وُصِفوا بأفعال الأدميين ، ألا ترى أنّ السجود والركوع لا يكون إلا من الأدميين؟ فأخرج فعلهم على فعال الأدميين... فما أتاك مواقعاً لفعل الأدميين من غيرهم أجرته على هذا»^(٥) ، في حين أنّ أبا عبيدة

(١) أبوحَيَّان ، التذييل والتكميل ، ٦ ج ، ط : ١ ، ت : حسن هنداوي ، (دمشق : دار القلم ، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م) ، ١/٣٢٠ بتصرف .

(٢) الفيروز آبادي ، تنوير المقباس من تفسير ابن عباس ، (لبنان : دار الكتب العلمية) ، ص(٢) .

(٣) أبو عبدالله القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ٢٠ ج ، (القاهرة : دار الشعب) ، ١/١٣٨ .

(٤) سورة يوسف ، آية : ٤ .

(٥) الفراء ، معاني القرآن ، ٢/٣٤ وما بعدها .

في تفسيره «للعالمين» ذكر أنهم المخلوقون^(١) ، دون أن يحدد جنس هؤلاء ، فقد يكون منهم جنس الحيوان والنبات ، فهي من مخلوقات الله ، وعلى هذا قد يدخل غير العقلاء في هذا اللفظ ، وممن أخذ بهذا المذهب أيضا النحاس^(٢) ، وابن مالك^(٣) ، وأبو حيان^(٤) .

وقد يعترض على ابن مالك بأنه في موضع آخر ذكر بأن «كون العقل لبعض مثني أو مجموع كافٍ ، أي أنك إذا قصدت تثنية أو جمعا فيما لم يعمه العقل ، غلب ذو العقل ، وجعل ثبوته له مغنيا عن ثبوته لما زاد عليه ، فتقول في رجل سابق وفرسين سابقين : سابقون»^(٥) ، فهو هنا يرى دخول غير العاقل في هذا الجمع ، فكيف يدعي بأنه لمن يعقل خاصة؟ .

وحجَّتْهم في ذلك أن الجمع بالواو والنون إنما هو من خواص العقلاء ، كما أشار الفراء في نصه السالف الذكر^(٦) .

وقد يقال : إنَّ الدليل على أن هذا اللفظ خاص بالعقلاء قوله تعالى : (كَلِمَاتٍ كُتِبَتْ لِأُولَئِكَ مِنَ الْكِتَابِ وَقَدْ صَدَقَ بِهِمْ رَبُّهُمْ وَإِنَّهُمْ فِي شَأْنِهِمْ لَلْأَنفُسُ الْجِنَانِ لَنَازِعَةٌ وَمَنْ لَمْ يَرْحَمْ رَبُّهُ بِإِذْنِهِ لَيُتَّخِذْ لَهُمْ إِنْ شَاءَ رَبُّهُ جَنَّاتٍ وَمِنْهَا بَابٌ يُخْرَجُونَ فِيهَا عَلَى سُرُورٍ وَإِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ) [الأنعام: ١٢٨] ؛ إذ إن الرسول □ كان نذيراً للإنس والجن ، ولم يكن نذيراً للبهائم ؛ إذ الإنذار إنما يكون لمن يعقل^(٧) .

والجواب عن هذا أن فرعون حين سأل موسى عليه السلام ، من رب

(١) أبو عبيدة التيمي ، مجاز القرآن ، جزآن ، ت : محمد فؤاد سزكين ، (القاهرة : مكتبة الخانجي) ، ٢٢/١ .

(٢) النحاس ، معاني القرآن الكريم ، ٦ ج ، ط : ١ ، ت : محمد علي الصابوني ، (مكة المكرمة : معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، ١٤٠٩ هـ) ، ٦١/١ .

(٣) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ٨١/١ .

(٤) أبو حيان ، تفسير البحر المحيط ، ١٣٢/١ .

(٥) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ٧٩/١ وما بعدها .

(٦) الفراء ، معاني القرآن ، ٣٤/٢ . وانظر : النحاس ، معاني القرآن ، ٦١/١ ؛ وابن مالك ، شرح التسهيل ، ٨١/١ .

(٧) سورة الفرقان ، آية : ١ .

(٨) القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ١٣٨/١ بتصرف .



ودليلهم أن دخول من لا يعقل إنما هو من باب التغليب ، فالعالم شامل لكل ما سوى الله تعالى ، والناس من جملتهم ، ولشرفهم غلب العاقل على غيره ، فجمع بالواو والنون ، وإليه أشار الراغب بقوله : «وأما جمعه جمع السلامة فلكون الناس في جملتهم ، والإنسان إذا شارك غيره في اللفظ غلب حكمه»^(٢) .

وكذلك فإن العقل لبعض المجموع كافٍ ، نقول في رجل وفرسين مثلاً : هم سابقون^(٣) .

- الترجيح :

ظهر لي مما سبق أن عالمين ملحق بجمع المذكر ، وهو عام للعاقل وغيره ، وذلك للأسباب الآتية :

- ١- أن القول بأنه ملحق بجمع المذكر هو قول أكثر النحويين .
- ٢- أن «عالمين» فاقد لبعض شروط هذا الجمع ؛ لأنه ليس بعلم ولا صفة ، فهو ملحق بجمع المذكر السالم ، وليس جمع مذكر حقيقة .
- ٣- أن هذا اللفظ للعقلاء وغيرهم ، فهو من باب التغليب ، والتغليب باب واسع في العربية .

=

(١) الخصري ، حاشية الخصري ، ٧٥/١ .
(٢) الراغب الأصفهاني ، المفردات ، ص(٣٤٩) .
(٣) أحمد محمد عبدالله ، «شرح التسهيل للمراذبي» ، (رسالة دكتوراه) ، ٨٠/١ ؛ ويس الحمصي ، حاشية يس على شرح الفاكهي ، ١١٩/١ .

اجتماعُ نونِ الرَّفْعِ ونُونِ الوَقَايَةِ فِي الأَفْعَالِ الخَمْسَةِ أَيَهُمَا المَحذُوفُ؟

- نصُّ المسألة :

قال الخضري عند قول الشارح : «لحقته نون الوقاية» ما نصه : «أي وتدغم فيها نون الرفع في الأفعال الخمسة ، أو تفك كـ(ه)^(١) ، و(و)^(٢) ، وقد تحذف إحداهما تخفيفاً ، والصحيح أنه نون الرفع ؛ لأنه عهد حذفها لغير ذلك ؛ ولأنها نائبة عن الضمة التي تحذف تخفيفاً»^(٣) .

- مناقشة المسألة :

اختلف النحاة في المحذوف من النونين -على قراءة نافع- في نحو قوله تعالى : (و) ^(٤) و(ه) ^(٥) على مذهبين :

أحدهما : أن المحذوفة نون الرفع :

ذهب سيبويه إلى أن المحذوفة نون الرفع ؛ قال في معرض حديثه عن حذف نون الرفع عند اجتماعها مع نون التوكيد : «وإذا كان فعلُ الجميع مرفوعاً ثم أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة حذفت نون الرفع ، وذلك قولك : لَتَفْعَلَنَّ ذاك وَلَتَذْهَبَنَّ ؛ لأنه اجتمعت فيه ثلاث نونات ، فحذفوها استتقالاتاً... وهم يستثقلون التضعيف ، فحذفوها ؛ إذ كانت تحذف ، وهم في ذا

(١) سورة الزمر ، آية : ٦٤ .

(٢) سورة الأنعام ، آية : ٨٠ .

(٣) الخضري ، حاشية الخضري ، ١٠٨/١ .

(٤) قرأ نافع وابن عامر بتخفيف النون ، وقرأ الباقر بالتشديد . انظر : ابن زنجلة ، حجة القراءات ، ط : ٥ ، ت : سعيد الأفغاني ، (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م) ، ص(٢٥٧) ؛ ومكي بن أبي طالب ، الكشف عن وجوه القراءات السبع ، ٤٣٦/١ .

(٥) قرأ نافع بالتخفيف ، وقرأ ابن عامر بنونين على الأصل فلم يدغم ولم يحذف ، وقرأ الباقر بالتشديد . انظر : ابن زنجلة ، حجة القراءات ، ص(٦٢٥) ؛ ومكي بن أبي طالب ، الكشف عن وجوه القراءات السبع ، ٢٤٠/٢ .

الموضع أشد استتقلاً للنونات ، وقد حذفوها فيما هو أشد من ذا .
بلغنا أن بعض القراء قرأ - بحذف إحدى النونين- في قوله تعالى : (وُ) ،
وكان يقرأ - بكسر النون مخففة- في قوله تعالى : (تُف)^(١) ، وهي قراءة أهل
المدينة ؛ وذلك لأنهم استنقلوا التضعيف»^(٢) .
ونسبه ابن مالك إلى الأخفش^(٣) ، وبه أخذ ابن السراج^(٤) ، والنحاس^(٥) ،
والعكبري^(٦) ، وابن الخباز^(٧) ، وابن مالك^(٨) ، وأبوحيان^(٩) ، وغيرهم^(١٠) .
وهو ما رجّحه الخضري^(١١) كما هو ظاهر من نص المسألة .
وأورد القائلون بهذا الرأي عللاً لتدعيم مذهبهم ، منها : أنّها حذفت عند
ملاقاتها نون التوكيد ؛ استتقلاً لاجتماع ثلاث نونات ، فكذلك هنا حذفت
استتقلاً لاجتماعها مع نون الوقاية ، وهو ما أشار إليه سيبويه في نصه

-
- (١) سورة الحجر ، آية : ٥٤ ، قرأ ابن كثير (ث ف) ، مشددة النون مكسورة ، وقرأ نافع بكسر
النون مع التخفيف ، وقرأ الباقر بفتح النون خفيفة . انظر : ابن زنجلة ، حجة القراءات ،
ص (٣٨٢) وما بعدها ؛ ومكي بن أبي طالب ، الكشف عن وجوه القراءات السبع ، ٣٠/٢ .
- (٢) سيبويه ، الكتاب ، ٥١٩/٣ وما بعدها .
- (٣) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ٥٢/١ .
- (٤) ابن السراج ، الأصول في النحو ، ٢٠١/٢ .
- (٥) النحاس ، إعراب القرآن ، ٧٨/٢ .
- (٦) العكبري ، التبيان في إعراب القرآن ، ٧٨٥/٢ .
- (٧) ابن الخباز ، توجيه اللمع شرح كتاب اللمع ، ط : ١ ، ت : فايز دياب ، (القاهرة : دار السلام
١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م) ، ص (٣٥٥) .
- (٨) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ٥٢/١ .
- (٩) أبوحيان ، تفسير البحر المحيط ، ٤٢١/٧ .
- (١٠) أحمد محمد عبدالله ، «شرح التسهيل للمراذبي» ، (رسالة دكتوراه) ، ٤٨/١ ؛ والسيوطي ،
الأشباه والنظائر في النحو ، ٩ ج ، ط : ٣ ، ت : عبد العال سالم مكرم ، (بيروت : عالم
الكتب ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م) ، ٤٤/١ ؛ والأشموني ، شرح الأشموني ، ١٤٤/١ ؛ ويس
الحمصي ، حاشية يس على شرح التصريح على التوضيح ، جزآن ، (بيروت : دار الفكر) ،
٨٦/١ ؛ وعباس حسن ، النحو الوافي ، ١٨٠/١ .
- (١١) الخضري ، حاشية الخضري ، ١٠٨/١ .

السابق^(١) .

ومنها أيضًا : أن الحاجة دعت إلى نون مكسورة ، ونون الرفع لا تكسر ؛ لئلا تصير تابعة ، قاله العكبري^(٢) .

ومنها : أن نون الرفع قد تحذف بلا سبب ، مع عدم ملاقاتها لنون الوقاية ، بخلاف نون الوقاية ؛ قال ابن مالك حين عرض أسباب اختياره لهذا المذهب : «أنَّ نون الرفع قد تحذف دون سبب ، مع عدم ملاقاتها لنون الوقاية ، ولا تحذف نون الوقاية المتصلة بفعل محض غير مرفوع بالنون ، وحذف ما عهد حذفه أولى من حذف ما لم يعهد حذفه»^(٣) ، وبه أخذ الخصري في ترجيحه لهذا المذهب^(٤) .

ومن أمثلة حذفها مفردة في الرفع قول الراجز^(٥) :

أَبِيْتُ أَسْرَى وَتَبَيْتِي تَدْلُكِي وَجَهْكَ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكَ الدَّكِي
وَأَصْلُهَا «وَتَبَيْتَيْنِ تَدْلُكَيْنِ» .
وقول أبي طالب^(٦) :
فَإِنَّ نَكَ قَوْمًا نَتَّيْرُ مَا صَنَعْتُمْ وَتَحْتَلِبُوهَا لِقْحَةً غَيْرَ بَاهِلٍ^(٧)
والأصل «وتحتلبونها» .

(١) سيبويه ، الكتاب ، ٥١٩/٣ وما بعدها . وانظر : ابن السراج ، الأصول ، ٢٠١/٢ ؛

والسيوطي ، الأشباه والنظائر في النحو ، ٤٤/١ .

(٢) العكبري ، التبيان في إعراب القرآن ، ٧٨٥/٢ .

(٣) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ٥٢/١ .

(٤) الخصري ، حاشية الخصري ، ١٠٨/١ .

(٥) البيت من الرجز ، وهو مجهول القائل . انظر : عبدالسلام هارون ، معجم شواهد العربية ، ٥١٥/٢ .

(٦) البيت من الطويل . انظر : أبا طالب ، ديوان أبي طالب ، ط : ١ ، ت : عبدالحق العاني ، (لندن : دار كوفان) ، ص (١٣٦) .

(٧) اللقحة : الناقة الحلوب الغزيرة اللبن . انظر : ابن منظور ، لسان العرب (لقح) ، والباهل : الناقة التي لا صرار عليها ولا خطام ولا سمة ، وأبهل الناقة : تركها وأهملها . انظر : المصدر السابق ، « بهل » .

وكذلك قوله □ : «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا ، وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا»^(١) .

ويردُّ على هذا الدليل بأن الشواهد الشعرية التي ورد فيها حذف نون الرفع دون سبب يسيرة جدًا ، وهي تُخَرِّج على الضرورة الشعرية ، وهو ما ردَّ به أصحاب المذهب الثاني عليهم ، قال أبوحيان : «وحذف هذه النون-أي نون الرفع- عند أصحابنا من غير جازم ولا ناصب ولا اجتماع مثلين مخصوص بالشعر ، إجراءً لها مجرى الضمة في ذلك»^(٢) ، كما أنَّ حديث الرسول □ : «لَا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ» حملت فيه لا على نفي المستقبل ، فعملت عمل (لن) .

ومنها : أنَّ نون الرفع نائبة عن الضمة ، وقد حذف الضمة تخفيفًا في الفعل ، نحو قوله تعالى : (ه ه ه)^(٣) - بتسكين الراء وهي قراءة أبي عمرو- وفي الاسم كقراءة : (د)^(٤) - بتسكين اللام وهي قراءة شاذة ، فحذف النون النائبة عنها تخفيفًا أولى ، وليؤمن بذلك تفضيل الفرع على الأصل من حيث إن الأصل -وهي الضمَّة- قد حذف في مواضع ، قاله ابن مالك^(٥) ، وأخذ به الخصري^(٦) في اختياره لهذا المذهب .

ومنها : أن حذف نون الرفع يؤمن معه حذف نون الوقاية ؛ إذ لا يعرض لها ما يوجب حذفها ، أمَّا حذف نون الوقاية فلا يؤمن معه حذف نون الرفع

(١) أبوداود ، سنن أبي داود ، كتاب (الأدب) ، باب في (إفشاء السلام) ، حديث رقم (٥١٩٣) ، ٣٥٠/٤ .

(٢) أبوحيان ، التذييل والتكميل ، ١٩٦/١ .

(٣) سورة البقرة ، آية : ٦٧ ، قرأ أبو عمرو بإسكان الراء . انظر : ابن زنجلة ، حجة القراءات ، ص (٩٧) ؛ ومكي بن أبي طالب ، الكشف ، ٢٤٠/١ .

(٤) سورة الزخرف ، آية : ٨٠ ، بتسكين اللام ، ونسبها ابن مالك في (شرح التسهيل) إلى بعض السلف ، ٥٢/١ ، وذكر أبوحيان في (البحر المحيط) أنَّ أبا زيد حكاهما ، ٣٦٦/١ .

(٥) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ٥٢/١ .

(٦) الخصري ، حاشية الخصري ، ١٠٨/١ .

عند الجزم أو النصب ، وحذف ما يؤمن بحذفه حذف أولى من حذف ما لا يؤمن بحذفه حذف ، صرح به ابن مالك^(١) .

ومنها : أنه لو حذف نون الوقاية لاحتجنا إلى كسر نون الرفع ، أمّا إذا حُذفت نون الرفع فلا تحتاج إلى تغيير ثانٍ^(٢) ، وتقليل العمل أولى^(٣) .

ومن ذلك أيضاً : أن نون الرفع جزء من الكلمة ، ونون الوقاية كلمة ، وحذف الجزء أسهل ، أشار إلى ذلك السيوطي بقوله : «... ولأنّها جزء كلمة ، ونون الوقاية كلمة ، وحذف الجزء أسهل»^(٤) .

ويجاب عن هذا أن كليهما جزء ؛ لأنهما لا يستقلان .

ومنها أيضاً : أن نون الوقاية تأتي بها لغرض ، فلا تحذف ، أشار إلى ذلك عباس حسن بقوله : «والرأي الأول أولى -أي أن المحذوف نون الرفع- ولاسيما إذا عرفنا أن نون الوقاية جاءت لغرض خاص ، فحذفها يضيع ذلك الغرض»^(٥) .

وهذا الاستدلال فيه نظر؛ إذ الغرض الذي جيء به هو حاصل بنون الرفع^(٦) .

والثاني : أن المحذوفة نون الوقاية :

نُسب هذا المذهب إلى الأخفش ، والمبرد^(٧) ، وصرح به الزجاج ، قال : «...فمن حذف حذف النون الثانية التي يتصل بها ياء الضمير ، ويُبقي علامة الرفع ويكسرهما لمجاورة الياء ، والدليل على أن النون الثانية هي المحذوفة

(١) ابن مالك ، شرح التنزيل ، ٥٢/١ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) السّمين الحلبي ، الدر المصون ، ١١ ج ، ط : ١ ، ت : أحمد الخراط ، (دمشق : دار القلم ، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م) ، ١٨/٥ .

(٤) السيوطي ، الهمع ، ١٧٧/١ .

(٥) عباس حسن ، النحو الوافي ، ١٨٠/١ .

(٦) الفاكهي ، حاشية على شرح الفاكهي للقطر ، ١٣٣/١ .

(٧) أبوحَيَّان ، التذييل والتكميل ، ١٩٤/١ ، لم أجد رأي المبرد في (المقتضب) .

حذفها في ليتي ، ولعلي ، وقدي»^(١) ، ونسب إلى الأخفش الصغير^(٢) ، وهو اختيار أبي علي الفارسي^(٣) .

وبه أخذ أبو محمد السيرافي^(٤) ، ونسبه أبو حيان إلى ابن جني^(٥) . ووافقهم على ذلك مكي بن أبي طالب^(٦) ، وابن بابشاذ^(٧) ، وغيرهما^(٨) . واستدل أصحاب هذا الرأي بالأدلة التالية :

١- أن نون الوقاية حذفت في نحو : ليتي ، ولعلي ، وقدي ، كما صرح به الزجاج في نسه السالف الذكر^(٩) .

٢- أن نون الوقاية حصل بها التكرير والتثقيب ، فكانت أولى بالحذف ،

(١) الزجّاج ، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجّاج ، ج ٣ ، ط : ٢ ، ت : إبراهيم الأبياري ، (بيروت : دار الكتاب اللبناني ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م) ، ٨٥١/٣ .

(٢) أبو حيان ، التذليل والتكميل ، ١٩٤/١ .

(٣) أبو علي الفارسي ، الحجّة للقرّاء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد ، ج ٤ ، ط : ١ ، ت : كامل مصطفى الهنداوي ، (بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م) ، ٣٤٤/٣ .

(٤) أبو محمد يوسف السيرافي ، شرح أبيات سيبويه ، جزآن ، ت : محمد سلطاني ، (دمشق : مطبعة الحجاز ، ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م) ، ٣٠٣/٢ .

(٥) أبو حيان ، التذليل ، ١٩٤/١ ، ولم أجد في كتب ابن جني التي بين يدي .

(٦) مكي بن أبي طالب القيسي ، مشكل إعراب القرآن ، ط : ٣ ، ت : ياسين محمد السّوّاس ، (دمشق : دار اليمامة ، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م) ، ص (٢٤٢) .

(٧) طاهر بن أحمد بن بابشاذ ، شرح المقدمة المحسّبة ، جزآن ، ط : ١ ، ت : خالد عبدالكريم ، (١٩٧٧ م) ، ٢٩٩/٢ .

(٨) الأنباري ، البيان في غريب إعراب القرآن ، جزآن ، ت : طه عبدالحميد ، م.ر : مصطفى السقا ، (مصر : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م) ، ٣٢٨/١ ؛ والعكبري ، التبيين في إعراب القرآن ، ٥١٣/١ ؛ وابن الحاجب ، الأمالي النحوية «أمالي القرآن الكريم» ، ج ٤ ، ط : ١ ، ت : هادي حسن حمودي ، (بيروت : عالم الكتب ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م) ، ٢٧/٤ ؛ والشلوبين ، شرح المقدمة الجزولية الكبير ، ج ٣ ، ط : ١ ، ت : تركي العتيبي ، (الرياض : مكتبة الرشد ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م) ، ٦٤٣/٢ ؛ والفاكهي ، حاشية على شرح الفاكهي للفطر ، ١٣٣/١ .

(٩) الزجّاج ، إعراب القرآن ، ١٩٦/١ . وانظر : أباعلي الفارسي ، الحجّة ، ٣٤٤/٣ .

قال أبو علي الفارسي : «وإنما قدر من المحذوف الثانية ؛ لأنّ التكرير والتنقيط به وقع»^(١) .

٣- أنّ نون الرفع علامة الإعراب ، فالمحافظة عليها أولى ، وإليه أشار الفارسي بقوله : «ولأنّ حذف الأولى لحن ؛ لأنها دلالة الرفع»^(٢) ، فقد جعل حذف الأولى من الخطأ ؛ لكون الأولى علامة الرفع .

فإن قيل : إنّ نون الرفع مبنية على الفتح ، والنون التي مع ياء المتكلم مكسورة ، وهذه النون الباقية مكسورة ، فينبغي أن نجعلها النون التي تستعمل مكسورة - أي نون الوقاية- لا النون المفتوحة التي كسرت لمجاورتها الياء بعد حذف نون الوقاية^(٣) .

قيل : إن الأصل في ياء المتكلم ألا يكون ما قبلها إلّا مكسوراً ، ولا ينكر أحد أنّ هذه النون-أي نون الرفع- تكسر إذا وقعت بعدها الياء ، فتقول : قام غلامي ، ورأيت غلامي ، وإن كان «غلام» مرفوع في الأول ، منصوب في الثاني ، فقد كسرت الميم ؛ لمجاورة الياء^(٤) .

٤- أنّ نون الإعراب دلالتها معنوية ، والوقاية لفظية ، وإذا دار الأمر بين المعنوي واللفظي ، فالمعنوي بقاءه هو الوجه ، واللفظي أولى بالحذف ، وهو ما صرح به ابن الحاجب في اختياره لهذا المذهب^(٥) .

٥- أنّ نون الرفع دخلت لعامل ، ونون الوقاية جاءت بغير عامل ، فلو كان المحذوف هو نون الرفع للزم من ذلك وجود مؤثر بلا أثر مع إمكانه ، صرح بذلك أبوحيان حين عرض أدلة هذا الفريق^(٦) .

٦- أنّ دخول نون الوقاية إنما يضطر إليه حيث لا يكون ثمّ ما يمكن أن

(١) أبو علي الفارسي ، الحجّة ، ٣/٤٤٣ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) أبو محمد السيرافي ، شرح أبيات سيبويه ، ٢/٣٠٣ .

(٤) المصدر نفسه . وانظر : الأنباري ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ١/٣٢٨ .

(٥) ابن الحاجب ، الأمالي النحوية ، ٤/٢٧ .

(٦) أبوحيان ، التذييل والتكميل ، ١/١٩٥ .

يقي الفعل من الكسر ، وقد أمكن ذلك بنون الرفع ، فإنه يحصل بها كونها علامة للرفع ، وكونها تقي الفعل من الكسر ، فكان حذف نون الوقاية أولى^(١) .

٧ - أن القول بأن المحذوف نون الوقاية فيه قياس الفرع على الأصل ، من حيث إن الفرع - وهو الحروف - إنما لحقتها النون تشبيهاً بالفعل ، قالوا : فلو لم

يكن يجوز حذفها في بعض جنس الفعل لاجتماع الأمثال لما جاز حذفها في الحروف^(٢) (*) .

٨ - أن نون الوقاية جيء بها لأمر استحساني ، وهو الوقاية من الكسر ، ولا دلالة لها على شيء ، قاله الصبّان^(٣) .

تكاد أن تتكافأ أدلة الفريقين ، ولذا اختلف ترجيح ابن هشام ، فجزم بالقول الأول في (الأوضح) ، قال : «وأما نحو : (ه)^(٤) ، فالصحيح أن المحذوف نون الرفع»^(٥) ، وأسقطه في (شذوره) فجزم بالقول الثاني ، فقال : «وأما نحو : (و)^(٦) ، فالمحذوف نون الوقاية»^(٧) .

وتوقف عن الترجيح ، واكتفى بعرض أدلة الفريقين كلٌّ من

(١) المصدر نفسه.

(٢) أبو حيان ، التذييل والتكميل ، ١/١٩٤ وما بعدها .

(*) هذه الأدلة ذكرها أكثر النحاة ، قال أبو حيان : «إنه مذهب أكثر المتأخرين» . انظر : المصدر السابق ، ١/١٩٤ .

(٣) الصبّان ، حاشية الصبّان ، ١/١٢٣ .

(٤) سورة الزمر ، آية : ٦٤ .

(٥) ابن هشام ، أوضح المسالك ، ١/١٠٠ .

(٦) سورة الأنعام ، آية : ٨٠ .

(٧) ابن هشام ، شرح شذوره الذهب ، ص(٦٦) .

الأزهري^(١) ، والصبان^(٢) .

- الترجيح :

يظهر لي مما سبق أن مذهب الأخفش والمبرد بأن المحذوفة نون الوقاية هو الأقرب إلى الصواب ؛ وذلك لسببين :

١ - أن الإعراب حكم ويبنى عليه المعنى ، وأمّا نون الوقاية فهي عارضة اجتلبت لسبب ، وقد اختلفى هذا السبب لحيلولة نون الرفع بين الياء وآخر الفعل .

٢ - أن نون الوقاية تقع آخرًا ، والأواخر أليق بالحذف - والله أعلم بالصواب -

حُكْمُ حَذْفِ حَرَكَةِ الإِعْرَابِ عَلَى الحَرْفِ الصَّحِيحِ

- نصُّ المسألة :

قال الخضري في معرض حديثه عما تقدر فيه الحركات : «...أو للتخفيف كتسكين (ك) (٣) ، (ك) (٤) ، (ذ) (٥) ، و(و) (٦) ، (ه) (٧) و(□) (١) ،

(١) الأزهري ، شرح التصريح ، ١١١/١ .

(٢) الصبّان ، حاشية الصبّان ، ١٢٣/١ .

(٣) سورة البقرة ، آية : ٥٤ ، قرأ أبو عمرو باختلاس الحركة ، وروي عنه إسكان الهمزة ، وقرأ الباقون بالإشباع . انظر : ابن زنجلة ، حجة القراءات ، ص (٩٧) .

(٤) سورة البقرة ، آية : ٢٢٨ ، بتسكين التاء ، وهي قراءة مسلمة بن محارب ، ابن جني ، المحتسب ، ١٢٢/١ .

(٥) سورة الزخرف ، آية : ٨٠ ، وقد سبق تخريج القراءة في ص (١٣٩) من هذا البحث .

(٦) سورة فاطر ، آية : ٤٣ ، قرأها حمزة بإسكان الهمزة . انظر : ابن خالويه ، إعراب القراءات السبع وعللها ، جزآن ، ط : ١ ، ت : عبدالرحمن العثيمين ، (القاهرة : مكتبة الخانجي) ، ٢٢٧/٢ .

(٧) سورة البقرة ، آية (٦٧) ، وقد سبق تخريج القراءة في ص (١٣٩) من هذا البحث .

(١) سورة الأنعام ، آية : ١٠٩ ، قرأه أبو عمرو في رواية الرّقّيين بإسكان الراء من «يشعركم» ، وقرأه في رواية العراقيين عنه باختلاس حركة الراء . انظر : مكّي بن أبي طالب ، الكشيف ،

والصحيح جوازه نثرًا للقراءة به في السبع»^(١).

- مناقشة المسألة :

اختلف النحاة في حكم حذف حركة الإعراب في نحو : (ك) ^(٢) ؛ إذ الاسم مكسور الهمزة ، وقد قرئ بحذف الحركة ، وذلك على ثلاثة مذاهب :

١ - الجواز :

أي أنه يجوز حذف الحركة ؛ وذلك لأنَّ حركات الإعراب جاز حذفها في الوقف ، وفي الأسماء والأفعال المعتلة ، فكذلك الأمر هنا ، وهو ما صرح به أبو علي الفارسي في رده على المانعين جواز ذلك ، فقال : «وذلك أنَّ حركات الإعراب قد تحذف لأشياء ، ألا ترى أنه تحذف في الوقف وتحذف من الأسماء والأفعال المعتلة ، فلو كانت حركة الإعراب لا يجوز حذفها من حيث كانت دلالة الإعراب لم يجز حذفها في هذه المواضع ، فإذا جاز حذفها في هذه المواضع لعوارض تعرض جاز حذفها أيضاً في ما ذهب إليه سيبويه ، وهو التشبيه بحركة البناء»^(٣).

وبهذا الرأي أخذ ابن عصفور^(٤) ، وابن مالك^(٥) ، وغيرهم^(٦) ، وهو ما رجَّحه الخصري^(٧) اعتماداً على القراءة به في السبعة كما هو ظاهر من نصّ المسألة .

٢٤٠/١ .

(١) الخصري ، حاشية الخصري ، ٩٠/١ .

(٢) سورة البقرة ، آية : ٥٤ .

(٣) أبو علي الفارسي ، الحجّة للقراء السبعة ، ٣٠٢/١ .

(٤) ابن عصفور ، ضرائر الشعر ، ص(٩٥) .

(٥) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ٥٨/١ .

(٦) أبوحَيَّان ، البحر المحيط ، ٣٦٥/١ ؛ وأحمد محمد عبدالله ، «شرح التسهيل للمراذي» ،

(رسالة دكتوراه) ، ٥٧/١ ؛ والدماميني ، تعليق الفرائد ، ١٨٥/١ ؛ ويس الحمصي ، حاشية

يس على شرح الفاكهي ، ١٣٩/١ ؛ وعباس حسن ، النحو الوافي ، ١٩٩/١ .

(٧) الخصري ، حاشية الخصري ، ٩٠/١ .

غير أنّ أصحاب هذا المذهب اختلفوا في الجواز ، فمنهم من أطلق الجواز ولم يحدده بقلة أو كثرة ، كما فعل ابن عصفور^(١) ، و ابن مالك^(٢) ، وأبوحيّان^(٣) ، ويس^(٤) ، وعبّاس حسن^(٥) ، ومنهم من أجازَه في ضرورة الشعر كثيرا وفي السعة قليلاً ، كما فعل المرادي^(٦) ، والسّمين الحلبي^(٧) ، والدماميني^(٨) .

واحتجّ لهذا المذهب بالأدلة الآتية :

أ - أنّ هناك شبهاً بين حركات الإعراب والبناء تجلّى في أنهم شبهوا تعاقب الحركات التي للبناء على أواخر الكلم بتعاقب حركات الإعراب ، فكذلك يجب أن يشبهوا حركات الإعراب بالبناء فيسكنوا ، قال أبوعلّي الفارسي : «وجاز إسكان حركة الإعراب ، كما جاز تحريك إسكان البناء ، فشبه ما يدخل على المعرب من المتحركات من الحركة بما يدخل على المبني ، كما شبهوا حركات البناء بحركات الإعراب ، فمن ثم أدغم ، نحو : رُدّ ، وفرّ ، وعَضّ ، ونحو ذلك ... كما أدغموا نحو يَرُدُّ ، ويشدُّ ، وذلك أن حركة غير الإعراب لما كانت تعاقب على المبني كما تعاقب حركة الإعراب على المعرب أدغموه كما أدغموا المعرب والحركات المتعاقبة على ذلك نحو : حركة الهمزة إذا سَكَن ما قبلها ، نحو : اضْرَبْ أَخَاكَ ، ونحو : حركة التقاء الساكنين ، وحركة النونين الخفيفة والشديدة ، فكما شبهوا تعاقب هذه الحركات التي للبناء على أواخر الكلم بتعاقب حركات الإعراب حتى أدغم

(١) ابن عصفور ، ضرائر الشعر ، ص(٩٥) .

(٢) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ٥٨/١ .

(٣) أبوحيّان ، البحر المحيط ، ٣٦٥/١ .

(٤) يس الحمصي ، حاشية يس على شرح الفاكهي ، ١٣٩/١ .

(٥) عباس حسن ، النحو الوافي ، ١٩٩/١ .

(٦) أحمد محمد عبدالله ، «شرح التسهيل للمرادي» ، (رسالة دكتوراه) ، ٥٧/١ .

(٧) السّمين الحلبي ، الدر المصون ، ٣٦٢/١ .

(٨) الدماميني ، تعليق الفرائد ، ١٨٥/١ .



من أدغم ، نحو : رُدَّ ، واستعدَّ ، كما يُدغم نحو : يَرُدُّ ، ويستعدُّ ، كذلك شبهوا حركة الإعراب بالبناء في نحو ما ذكرنا ، فأسكنوا»^(١) .

ب - أنَّ القول بهذا المذهب فيه حمل على النظر ، فكما حذفت حركات الإعراب في الوقف ، وفي الأسماء والأفعال المعتلة ، تقول : جاء زيد في حال الوقف ، وجاءت سلمى ، ويرمي زيد ، فكذلك الأمر هنا ، وهو ما أشار إليه الفارسي في نصّه السابق^(٢) .

ج - اعتماد هذا المذهب على أصليين من الأصول المعتمدة ، هما : السَّماع ، والقياس .

أمَّا السَّماع : فقد وردت أبياتٌ كثيرةٌ تؤيِّد حذف حركة الإعراب من الحرف الصحيح ، من ذلك قول امرئ القيس^(٣) :

فاليومَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحَقِّبٍ إِثْمًا مِنْ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ
وقول الآخر^(٤) :

سِيرُوا بَنِي الْعَمِّ فالأهوازَ مَنزِلُكُمْ وَنَهْرُ تَيْرِي فَمَا تَعْرِفُكُمْ الْعَرَبُ
وقول الآخر^(٥) :

وَنَاعٍ يُخْبِرُنَا بِمَقْتَلِ سَيِّدٍ تَقَطَّعَ مِنْ وَجْدِ عَلَيْهِ الْأَنَامِلُ

وكذلك فقد ثبت حذف الحركة في السعة تخفيفًا في قراءة القراء ، كما وردت في الآيات السابقة ، وفي ذلك ردُّ على من زعم أنَّ الجواز في الضرورة كثير ، وفي السعة قليل ، حيث ورد الحذف في أكثر من آية ؛ مما يجعل القول بجواز حذف حركة الإعراب مطلقًا هو الأصح - والله أعلم بالصواب - .

(١) أبو علي الفارسي ، الحجة ، ٣٠١/١ وما بعدها .

(٢) المصدر السابق ، ٣٠٢/١ .

(٣) البيت من السريع ، انظر : امرأ القيس ، ديوان امرئ القيس ، ص(١٤٩) ، وروايته في

الديوان «فاليوم أسقى» .

(٤) البيت من البسيط ، وهو لجرير ، انظر : جرير ، ديوان جرير ، ص(٤٥) .

(٥) البيت من الطويل ، وهو مجهول القائل ، انظر : الفراء ، معاني القرآن ، ١٢/٢ .

ومن زعم أنّ أبا عمرو إنّما قرأ باختلاس الحركة ، وأنّ قراءة التسكين لحن ؛ وذلك لأنّ الاختلاس صوت خفيّ لا يدرك فيُظن أنّه سكّن ، يُردُّ عليه بأنّ التسكين في حرف الإعراب قد روي عن العرب ، وقد ثبت نقل أبي عمرو ، وأنّ ذلك لغة تميم كما في قوله تعالى : (ج ج) ^(١) ، حيث كان من لغتهم تسكين اللام من (يعلمهم) ^(٢) .

قال أبوحيان : «وإذا ثبت نقل أبي عمرو ، وأنّ ذلك لغة تميم كان حجة على المذهبين» ^(٣) ، أي المذهبين الآخرين اللذين سيأتيان ، وفي هذا ما يقوي هذا المذهب .

أمّا القياس : فإنّ النحويين اتفقوا على جواز زهاب حركة الإعراب للإدغام ، لا يخالف في ذلك أحدٌ منهم ، وقد قرأت القراء : (و و و) ^(٤) بالإدغام ، وخط في المصحف بنون واحدة ، فلم ينكر ذلك أحد من النحويين ، فكما جاز زهابها للإدغام فكذلك ينبغي أن لا يُنكر زهابها للتخفيف ^(٥) .
وهذان الدليلان - أعني السماع والقياس - قال بهما ابن عصفور ^(٦) عند اختياره لهذا المذهب .

وقد علّل جواز ذلك «بشدة اتصال الضمير بما قبله ؛ لكونه غير مستقل بنفسه ، فصار التّخفيف لذلك كأنه قد وقع في كلمة واحدة ، والتّخفيف الواقع في كلمة كما في نحو : (عضد) ، و(فخذ) سائغ في حال السعة ؛ لأنّه لغة لقبائل ربيعة ، بخلاف ما شبه به من المنفصل ، فإنّه لا يجوز إلّا في الشعر» ^(١) .

(١) سورة البقرة ، آية : ١٢٩ .

(٢) ابن جني ، المحتسب ، ١٠٩/١ .

(٣) السيوطي ، الهمع ، ١٨٧/١ .

(٤) سورة يوسف ، آية : ١١ .

(٥) ابن عصفور ، ضرائر الشعر ، ص (٩٥) وما بعدها .

(٦) المصدر السابق ، ص (٩٥) .

(١) ابن عصفور ، ضرائر الشعر ، ص (٩٦) .

٢ - المنع مطلقاً في الشعر وغيره :

ذهب المبرد إلى ذلك فيما نقله النحاس ، قال : «وزعم محمد بن يزيد - أي المبرد- أنّ هذا لا يجوز في كلام ولا شعر ؛ لأنّ حركات الإعراب لا يجوز حذفها ؛ لأنّها دخلت للفروق بين المعاني»^(١) ، ونسب النحاس ، و أبو سعيد السيرافي هذا المذهب إلى الزجاج^(٢) ، وبه أخذ ابن السراج^(٣) ، والنحاس^(٤) .

وحجّة هذا المذهب أنّ الحركة علامة الإعراب ، فحذفها لا يجوز ؛ لأنّ الإعراب إنّما يدخل للفرق بين المعاني ، وهذا ما نقله النحاس عن المبرد كما في النص السابق^(٥) ، ومن ثم رووا بيت امرئ القيس السابق :

فاليوم أسقى غير مستحقب

و: فاليوم فاشرب غير مستحقب

وروا بيت جرير السابق : فلم تعرفكم العرب^(٦) .

وقد ردّ السيرافي ما ذهب إليه المبرد من عدم جواز حذف حركة الإعراب مطلقاً ، مستدلاً بأنّ حركة الإعراب يجوز حذفها للإدغام طلباً للخفة ، كما في قراءة : (و و و و) ^(٧) ، وقد اتفق النحاة على جواز الإدغام فيه وفي غيره مما تذهب فيه حركة الإعراب للإدغام ، فلمّا كانت حركة الإعراب يجوز ذهابها للإدغام طلباً للخفة صار أيضاً ذهاب الضمة والكسرة طلباً للتخفيف ، وفي هذا دليل على فساد من ذهب إلى أن ذهاب حركة

(١) النحاس ، إعراب القرآن ، ٣/٣٧٧ .

(٢) المصدر نفسه . وانظر : أبو سعيد السيرافي ، ضرورة الشعر ، ط : ١ ، ت : رمضان عبدالنواب ، (بيروت : دار النهضة العربية ، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م) ، ص(١٢٢) .

(٣) ابن السراج ، الأصول في النحو ، ٢/٣٦٥ .

(٤) النحاس ، إعراب القرآن ، ٣/٣٧٧ .

(٥) المصدر نفسه . وانظر : ابن السراج ، الأصول ، ٢/٣٦٥ .

(٦) أبو سعيد السيرافي ، ضرورة الشعر ، ص(١٢٢) .

(٧) سورة يوسف ، آية : ١١ .

الإعراب في الضرورة يُذهب المعنى ؛ لأنَّ الإدغام -أيضًا- يُذهب حركة الإعراب ، كما يدل على جواز ذلك ما حكاه بعض النحويين عن العرب من إسكانهم لام الفعل إذا اتصل بها الهاء والميم ، أو الكاف والميم ، كقولهم : (أنا أكرمكم)^(١) .

وردَّ عليهم الفارسي^(٢) بأنَّ حركات الإعراب قد جاز حذفها في بعض المواضع ؛ فقد حذفت في الوقف ومن الأسماء والأفعال المعتلة ، فلمَّا جاز الحذف هناك جاز الحذف هنا أيضًا .

فإن قيل : إنَّما جاز حذفها في الوقف ؛ لأنَّه إذا وُصِلت الكلمة ظهرت الحركة ، ويستدل عليه بالموضع^(٣) .

قيل : وكذلك إذا أسكن ، نحو : هُنْكَ ، استُدِلَّ عليه بالموضع ، وإذا فارقت هذه الصيغة التي شُبِّهت لها بسبِّع ، ظهرت كما تظهر التي للإعراب في الوصل^(٤) .

وأضاف قائلًا : «ومما يدلُّ على أنَّ هذه الحركة إذا أُسكنت كانت مرادةً ، كما أنَّ حركة الإعراب مرادةً ، قولهم : رَضِيَ ، ولَقَضَوْا الرجل ، فأسكنوا ، ولم يُرجعوا الياء والواو إلى الأصل ، حيث كانت مرادةً ، كذلك تكون حركة الإعراب لمَّا كانت مرادةً ، وإن حُذفت لم يمتنع حذفها ، وكان حذفها بمنزلة إثباتها في الجواز ، كما كانت الحركة فيما ذكرنا كذلك»^(٥) .

فإن اعترض بأنَّ حركات الإعراب تدلُّ على معنى ، فإذا حذفت اختلت الدلالة عليه^(١) .

فالجواب كما قال الفارسي : «وحركات البناء أيضًا قد تدل على معنى

(١) أبوسعيد السيرافي ، ضرورة الشعر ، ص(١٢٤) وما بعدها .

(٢) أبو علي الفارسي ، الحجَّة ، ٣٠٢/١ بتصرف يسير .

(٣) المصدر نفسه ، بتصرف يسير .

(٤) المصدر نفسه .

(٥) المصدر نفسه .

(١) أبو علي الفارسي ، الحجَّة ، ٣٠٢/١ .

وقد حذف ، ألا ترى أنّ تحريك العين بالكسر في نحو : ضُرِبَ يدل على معنى وقد جاز إسكانها ، فكذلك يجوز إسكان حركة الإعراب ، وكذلك الكسر في مثل حَذِرَ ، والضمة في نحو : حَذُرُ»^(١) .

كما اعترض ابن جني على مذهب المبرد وغيره ، فقال منتصراً لسيبويه : «وقول أبي العباس : إنّما الرواية : (فَالْيَوْمَ فَاشْرَبَ) .

فكأنّه قال لسيبويه : كذبت على العرب ، ولم تسمع ما حكّيته عنهم ، وإذا بلغ الأمر هذا الحد من السرف فقد سقطت كلفة القول معه»^(٢) .

ولم يكتفِ بذلك ، بل وصف اعتراضه على رواية بيت امرئ القيس بأنه تحكم على السماع بالشهوة ، قائلاً : «واعترض أبي العباس في هذا الموضع إنّما هو ردُّ للرواية ، وتحكم على السماع بالشهوة مجردة من النصفة ، ونفسه ظلم لا من جعله خصمه»^(٣) ، كما اعترض ابن عصفور على هذا المذهب بأنّ رواية الأبيات على خلاف التخفيف لا يقدر في رواية غيرها^(٤) .

٣ - الجواز في الشعر والمنع في الاختيار :

ذهب سيبويه إلى ذلك ، فقال : «وقد يجوز أن يسكّنوا الحرف المرفوع والمجرور في الشعر ، شبّهوا ذلك بكسرة فخذٍ ، حيث حذفوا فقالوا : فخذٌ ، وبضمة عضدٍ ، حيث حذفوا فقالوا : عضدٌ ؛ لأنّ الرفعة ضمة ، والجرة كسرة ، قال الشاعر^(٥) :

رُحِتِ وَفِي رَجْلَيْكَ مَا فِيهِمَا وَقَدْ بَدَا هُنْكَ مِنَ الْمِنْزَرِ

ومما يسكّن في الشعر وهو بمنزلة الجرة ، إلّا أنّ من قال فخذ لم يسكّن

(١) المصدر نفسه.

(٢) ابن جني ، المحتسب ، ١١٠/١ .

(٣) ابن جني ، الخصائص ، ٣ ج ، ط : ١ ، ت : عبد الحميد هنداوي ، (مكة المكرمة : مكتبة عباس الباز ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م) ، ١٢٠/١ .

(٤) ابن عصفور ، ضرائر الشعر ، ص(٩٦) .

(٥) البيت من السريع ، وهو للأقيشر ، انظر : عبدالسلام هارون ، معجم شواهد العربية ،

ذلك ، قال الرَّاجِزُ^(١) :

إِذَا عَوَجَجْنَ قُلْتُ صَاحِبُ قَوْمٍ بِالذَّوِّ أَمْثَالَ السَّيِّئِ الْعَوْمِ^(٢) (٣)
وقد يُعترض على سيبويه إنشاده لهذا البيت ؛ لأنَّ الأصل فيه :
(ياصاحب) ، والمنادى المفرد يُبنى على ما كان يرفع به ، فيكون هذا البيت
مما سُكِّن فيه المبني ، فلا يدخل في هذه المسألة .

وبه أخذ الزجاج ، فقال حين عرض قراءة حمزة : (و ي ي
ب)^(٤) : «وهذا عند النحويين الحدَّاق لحن ، ولا يجوز ، وإدِّما
يجوز مثله في الشعر في الاضطرار»^(٥) ، وبهذا النص يسقط من
نسب له عدم جواز ذلك لا في شعر ولا في نثر ، إلا أن يقال : إنَّ له
نصًّا في ذلك في كتب لم يُتوصل إليها .

وممن أخذ بهذا أيضًا : السيرافي^(٦) ، وابن جنبي^(٧) ،
والنيلي^(٨) ، ونسبه السيوطي إلى الجمهور^(٩) .

وحُجَّة هؤلاء أنهم شبهوا الضمات والكسرات المحذوفة بالضمّة من
عضد ، والكسرة من فخذ ، وذلك مستثقل ؛ لتوالي الحركات ، فحذفها
استخفافا ، غير أنَّ حذفها من عضد وفخذ حسن مطرد في الشعر والكلام

(١) هو أبو نُخَيْلَةَ ، واسمه : يعمر وإنما كُنِّيَ أبا نُخَيْلَةَ ؛ لأنَّ أمه ولدته إلى جنب نخلة ، وهو من
بني حِمْيَرَ بن كعب بن سعد ، وكان يهاجي العجاج فلما تنافرا في شعرهما حضرهما الصبيان
فذهب إنسان يطردهم فقال العجاج : دعهم فإنهم يغلبون ويبلغون .

انظر : ابن قتيبة ، الشعر والشعراء ، ص(٤٠٤) .

(٢) البيت من الرَّجَزِ ، انظر : عبدالسلام هارون ، معجم شواهد العربية ، ٥٤٠/٢ .

(٣) سيبويه ، الكتاب ، ٢٠٣/٤ .

(٤) سورة فاطر ، آية : ٤٣ .

(٥) الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ٢٧٥/٤ .

(٦) السيرافي ، ضرورة الشعر ، ص(١٢٤) .

(٧) ابن جنبي ، الخصائص ، ١١٧/١ وما بعدها .

(٨) تقي الدين إبراهيم النيلي ، الصفوة الصافية في شرح الدرّة الألفية ، ٢٤٠/١ .

(٩) السيوطي ، الهمع ، ١٨٧/١ .

جميعًا ؛ لأنه لا يزيل معنى ، ولا يغيّر إعرابًا ، بخلاف حرف الإعراب ، فإن حذفه يزيل المعنى ؛ لأنه لم يأت إلا لبيان المعاني^(١) .

ويجاب عنه بما أجيب عن المذهب الثاني .

ولقد أجاب سيبويه عن قراءة أبي عمرو : (كَجْ كَجْ) ^(٢) فيمن رواه بسكون الهمزة ، بأنه ليس إسكانا خالصا ، وإنما الرواية هي اختلاس الحركة لا حذفها البتة ، فقال : «وأما الذين لا يشبعون فيختلسون اختلاسا ، وذلك قولك : يَضْرِبُهَا ، ومنْ مَأْمَنَكَ ، يسرعون اللفظ ، ومن ثم قال أبو عمرو : (إلى بارئكم) ويدلك على أنها متحركة قولهم : مِنْ مَأْمَنِكَ ، فيبيّنون النون ، فلو كانت ساكنة لم تحقّق النون»^(٣) .

ويعترض عليه بأن إسكان حركة الإعراب قد وردت عن العرب ، فهي لغة بني تميم ، كما أن قراءة أبي عمرو دائرة على التخفيف كما هو معروف عند القرّاء ، والتخفيف من سمات اللغة العربية ، فلا يمكن إنكار هذا المسموع وقصره على الضرورة الشعرية ؛ إذ في ذلك إجحاف في حق القراءات ، والقراءة سنّة متبعة ، فيجب الوقوف عندها -والله تعالى أعلم- .

- الترجيح :

الظاهر أنّ القول بجواز حذف حركة الإعراب مطلقًا ، وهو ما رجّحه الخصري تبعًا لابن مالك هو المتجه ؛ وذلك لأن هذا المذهب يعضده السماع والقياس ، فهو أحرى بالقبول ، أمّا تقييده بضرورة الشعر فغير مقبول ؛ لما فيه من إهمال للقراءات المتواترة ، أمّا المنع مطلقًا فهو أبعد ما يكون عن الإنصاف ؛ لأنّ فيه إهمالاً لدليلين من أدلّة السماع ، وهما : القراءة القرآنية ، والشواهد الشعرية .

(١) سيبويه ، الكتاب ، ٢٠٣/٤ . وانظر : السيرافي ، ضرورة الشعر ، ص(١٢١) .

(٢) سورة البقرة ، آية : ٥٤ .

(٣) سيبويه ، الكتاب ، ٢٠٢/٤ .

الْخِلَافُ حَوْلَ نَوْعِ الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ

- نصُّ المسألة :

قال الخضري شارحاً قول المصنّف : «ومن ضمير الرفع ما يستتر» ، ما نصه : «... وصنيع المصنّف صريح في أنّ المستتر من المتصل ؛ لأنّ كلامه الآن فيه ، وهو الأصح ، لا من المنفصل ، كما قيل : إذ لا يبتدأ به ، ولا يلي إلا ، بل لا ينطق به أصلاً ، واختار في الجامع أنه واسطة ؛ لأنّ الاتصال والانفصال من عوارض الألفاظ المحققة»^(١) .

- مناقشة المسألة :

اختلف النحاة حول نوع الضمير المستتر ؛ أهو من الضمائر المتصلة أم المنفصلة ، أم هو واسطة؟ ، ففي هذه المسألة ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : أنه من المتصل :

أشار سيبويه إلى ذلك حين عرض لأنواع المضمّر ، فبعد ذكره للضمائر المنفصلة والمتصلة قال : «والإضمار الذي ليست له علامة ظاهرة نحو : قد فعل ذلك»^(٢) ، فجعل الضمير المستتر ممّا لا يظهر له علامة في اللفظ ، ولكن ذكره لهذا النوع بعد المتصل قد يوحي أنه منه -والله أعلم بالصواب- .

وكذلك فعل المبرّد ، ولكنّه علّل عدم ظهور علامة له بظهورها حال التثنية والجمع ، فدلّ ذلك على أنه يرى كونه من المتصل ، يقول في ذلك : «والمضمّر الذي لا علامة له نحو قولك : زيدٌ قام ، وهدى قامت ، وهو الذي يظهر الألف في تثنيته ، فتقول : قاما ، وقامتا ، والواو في (قاموا الرجال) ، والنون في (قمن النساء) ، والياء في قولك : أنتِ تقومين ، وما أشبه هذا»^(١) .

(١) الخضري ، حاشية الخضري ، ٩٩/١ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ، ٦/٢ .

(١) المبرّد ، المقتضب ، ٢٧٩/٤ وما بعدها .



وقد وضَّح ذلك ابن السراج بشيء من التفصيل، فقال : «فالم متصل غير مفارق للفعل ، والفعل غير خال منه ، وعلامة المرفوع فيه خلاف علامة المنصوب والمخفوض ، فالتاء للفاعل المتكلم مذكراً كان أو مؤنثاً ، فعلتُ وصنعت ، وعلامة المخاطب المذكر فعلتَ ، والمؤنث فعلتِ ، وعلامة المضمر النائب في النية ، تقول : فعل وصنع ، فاستغنى عن إظهاره ، والعلامة فيه بأنَّ كل واحد من المتكلمين والمخاطبين له علامة ، فصار علامة الغائب أن لا علامة له ، هذا في الفعل الماضي ، فأما الفعل المضارع فليس يظهر في فعل الواحد ضمير البتة ، متكلماً كان أو مخاطباً ، إلّا في فعل المؤنث المخاطب ، وذلك أنه استغنى بحروف المضارعة عن إظهار الضمير ، يقول المتكلم : أنا أفعل ، ذكراً كان أو أنثى ، فالتكلم لا يحتاج إلى علامة ؛ لأنَّه لا يختلط بغيره ، وإنما أظهرت العلامة في «فعلتُ» للتكلم ؛ لأنَّه لو أسقطها لالتبس بالغائب ، فصار فعل ، فلا يعلم لمن هو ، فإن خاطبت ذكراً قلت : أنت تفعل ، والغائب : هو يفعل ، فإن خاطبت مؤنثاً قلت : تفعلين ، فظهرت العلامة -وهي الياء- ، وإن كانت غائبة قلت : هي تفعل ، فيصير لفظ الغائبة كلفظ المخاطب ، ويفصل بينهما الخطاب وما جرى في الكلام من مذكر ومؤنث ، وتقول للمؤنث في الغيبة : فعلتُ وصنعتُ»^(١) .

فقد أدرج ابن السراج الضمير المستتر في نحو : فعل ، وصنع في المتصل ، كما تبين من النص ، وعلل عدم ظهور علامة له في الواحد لظهورها في التثنية والجمع ، فاستغنى بظهورها في التثنية والجمع عن ظهورها في الواحد ، هذا في الفعل الماضي ، أما الفعل المضارع فقد ذكر أنه استغنى بحروف المضارعة عن إظهار الضمير ؛ لأنَّ في حروف المضارعة ما يدل عليه .

وممن أخذ بهذا الرأي أيضاً : السيرافي^(١) ، وأبو بكر الزبيدي^(٢) ،

(١) ابن السراج ، الأصول في النحو ، ١١٥/٢ .

(١) السيرافي ، شرح كتاب سيبويه ، ٣١/٩ .

وابن جني^(٢) ، والزمخشري^(٣) ، والجزولي^(٤) ، وغيرهم^(٥) .. وهو ما رجّحه الخضري^(٦) كما تبين من نص المسألة .

وحجتهم في ذلك أنّ هذه الصيغ الفعلية عند إسنادها إلى ضمير التثنية أو الجمع ، نحو : الزيدان يضربان ، والزيدون يضربون ، قد اتصلت هذه الضمائر بأفعالها ، فكذلك الحال عند إسناد الفعل الماضي للواحد الغائب أو الغائبة ، نحو : زيد قام ، وهند قامت ، وإيّا لم يبرز الضمير مع الواحد استغناء بالتثنية والجمع ، وهو ما صرّح به المبرد^(٧) في نصه السالف الذكر ، وأيضا المضارع في نحو : أفعل ، ونفعل ، ويفعل ، وتفعل ، تجد الضمير فيها مستترا ، وهو من المتصل لدلالة حروف المضارعة على الضمائر ، وهو ما صرّح به ابن السراج في نصّه السابق^(٨) .

ثمّ إنّ المتصل على حرف واحد بعكس المنفصل ، فهو على حرفين أو أكثر ، فجعل المستتر من المتصل أولى ؛ لما فيه من الاختصار ، أشار

(١) أبو بكر الزبيدي ، الواضح ، ص(١١٨) .

(٢) ابن جني ، اللمع في العربية ، ص(١٠١) .

(٣) الزمخشري ، المفصل ، ص(١٢٧) .

(٤) أبو علي الشلوبين ، شرح المقدمة الجزولية الكبير ، ٦٢٩/٢ .

(٥) ابن الخباز ، توجيه اللمع ، ص(٣٠٥) ؛ وابن يعيش ، شرح المفصل ، ٩٢/٣ ؛ والشلوبين ،

التوطئة ، ص(١٨٣) ؛ وابن الحاجب ، شرح الرضي على الكافية ، ٤٢٦/٢ ؛ والرضي ،

شرح الرضي على الكافية ، ٤٢٦/٢ ؛ والمكودي ، شرح المكودي ، ص(٢٤) ؛

والأشموني ، شرح الأشموني ، ١٢٧/١ ؛ ويس الحمصي ، حاشية يس على شرح الفاكهي ،

١٨٦/١ ؛ والصبان ، حاشية الصبان ، ١١٢/١ ؛ وابن حمدون ، حاشية ابن حمدون ، ٤٨/١ ؛

وعباس حسن ، النحو الوافي ، ٢١٩/١ .

(٦) الخضري ، حاشية الخضري ، ٩٩/١ .

(٧) المبرد ، المقتضب ، ٢٧٩/٤ وما بعدها . وانظر : ابن السراج ، الأصول في النحو ،

١١٥/٢ ؛ وأبو بكر الزبيدي ، الواضح ، ص(١١٨) .

(٨) ابن السراج ، الأصول في النحو ، ١١٥/٢ . وانظر : ابن يعيش ، شرح المفصل ، ٩٢/٣ .

إلى ذلك ابن يعيش بقوله : «وجعل بعض المتصل في النية كالضمير في أفعل ويفعل وتفعل ، وفي زيد قام ويقوم ، مبالغة في الإيجاز عند أمن اللبس ، بدلالة حروف المضارعة على المضميرين ، ألا ترى أنك إذا قلت : أفعل ، فالهمزة دلت على أن الفعل للمتكلم وحده ، والنون دلت على أن المتكلم معه غيره ، والتاء دلت على أن الفعل للمخاطب أو الغائبة ، وتقدم الظاهر في قولك : زيد قام ، دلّ على أن الضمير له ، واحتمل أن يكون على حرف واحد ؛ لأنه متصل بما قبله من حروف الكلمة ، ولو كان منفصلاً لكان على حرفين أو أكثر»^(١) .

وقد ذكر الخضري^(٢) أن صريح كلام المصنّف جعله من المتصل ؛ لأنّ حديثه كان عن الضمائر المتصلة ، ورجّح كلامه معللاً ذلك بأنّه لا يبتدأ به ، ولا يلي إلا ، ولا ينطق به أصلاً ، كما هو حال الضمائر المتصلة .
فإن قيل : قد نُطق به في نحو : ضرب هو ، وضربت هي .

قيل : إنّما نُطق بالضمير المنفصل تديساً للمتعلمين ، وتوضيحاً لهم ، وليس ذلك الأصل فيه كما سيذكره الرضي لاحقاً ، بل إنّ الجمهور^(٣) في تقسيمهم للضمائر ذكروا أنّ الضمير المتصل قسمان : بارز ومستتر ، فجعلوا المستتر منه .

ومما يقوي هذا الرأي -فيما أحسب- أنّ الأصل في الضمائر الاتصال ؛ لأنّها أوجز لفظاً وأبلغ في التعريف ، وهذا القياس^(٤) فيها ، ولم يؤتَ بالمنفصل إلّا عند تعذّر الاتصال ، فجعل المستتر منه أولى .

فإن قيل : إنّ المستتر ليس بمتصل ؛ إذ المتصل قسم من البارز الواقع

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ٩٢/٣ .

(٢) الخضري ، حاشية الخضري ، ٩٩/١ .

(٣) المرادي ، توضيح المقاصد ، ٣٥٩/١ .

(٤) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ٨٥/٣ بتصرف يسير .

قسماً للمستتر ، وقسم قسيم الشيء قسيم للشيء ، فلا يكون الشيء قسماً^(١) .
فالجواب : «أنَّ المتصل الذي هو قسم البارز وقسم للمستتر نوع خاص
من المتصل ، لا مفهوم المتصل ، فجاز أن يكون المفهوم الواقع على ذلك
النوع أعم منه صادقاً به وبالمستتر ، فلم يلزم من كون المستتر متصلاً كون
القسيم قسماً ، قاله اللقاني^(٢)»^(٣) .

المذهب الثاني : أنه من المنفصل :

نسب يس الحمصي هذا المذهب إلى الرضي ، فقال : «وقد صرح
الرضي وغيره بكون المستتر منفصلاً»^(٤) .
ويُعرض عليه أنَّ الرضي قد صرح بأنَّ المستتر من المتصل ، قائلاً :
«فجوزوا في باب الضمائر المتصلة التي وضعها للاختصار : استتار
الفاعل ؛ لأنَّ الفاعل - وخاصة الضمير المتصل - كجزء الفعل ، فاكتفوا بلفظ
الفعل عنه»^(٥) ، فجعل المستتر من المتصل ، مستدلاً على ذلك بأنَّ الفاعل -
وخاصة الضمير المتصل - يجوز استتار الفاعل فيه ؛ لأنَّه كجزء الفعل
استغناء عنه بلفظ الفعل ، بل إنه اعترض على قول النحاة : إنَّ الفاعل في
نحو : زيد ضرب ، وهند ضربت : هو وهي ، وذكر أنَّ هذا التقدير هو
تدريس وتدريب للمتعلمين لضيق العبارة عليهم ؛ إذ إنه لم يوضع لهذين
الضميرين لفظ ، فعبروا عنهما بلفظ المرفوع المنفصل ؛ لكونه مرفوعاً مثل

(١) يس الحمصي ، حاشية يس على شرح التصريح ، ٩٧/١ .

(٢) اللقاني هو : إبراهيم بن إبراهيم أبو الأمداد الملقب برهان الدين اللقاني أحد الأعلام المشار
إليهم بسعة الاطلاع ، له : منظومة في علم العقائد ، وشرح تصريح العزي ، من تلاميذه :
يس الحمصي ، توفي سنة (١٠٤١هـ) . انظر : المحبي ، خلاصة الأثر ، ٦/١ وما بعدها .

(٣) يس ، حاشية يس على شرح التصريح ، ٩٧/١ .

(٤) المصدر نفسه ، لم أعثر على أصحاب هذا المذهب - فيما بين يدي من المصادر - إلا ما
نسبه يس إلى الرضي .

(٥) الرضي ، شرح الرضي على الكافية ، ٤٢٦/٢ .

ذلك المقدر ، لا أن المقدر هو ذلك المصرَّح به^(١) .
وعلل لذلك بأنَّ هذا المصرح يجوز الفصل بينه وبين الفعل بآلأ ، نحو :
ما ضرب إلاً هو^(٢) ، فكيف يجعل المستتر منفصلاً؟ .
وحجَّة من رأى جعله من المنفصل : أنهم رأوا تقديره بضمائر منفصلة ،
فزعوا أن المستتر من المنفصل ، وقد منع ذلك الرضي ، وجعله تحكماً ،
فقال : «فإن قلت : بل المفصول المصرَّح به غير المتصل ، فهو تحكُّم»^(٣) .
ثم إن القول بأن الضمير المستتر من المنفصل فيه نظر^(٤) من حيث إنه
قد اتفق في حده بأنه ما لا يخلفه ظاهر ، فإن أتى بعد الفعل ظاهر ، نحو :
اضرب أنت ، وأوقف أنا ، جعل هذا الظاهر تأكيداً للمستتر ، وليس فاعلاً ،
فكذلك الحال في نحو : ضرب هو ، وضربت هي ، ويفعل ، وتفعل ، لو أبرز
الضمير لكان تأكيداً للمستتر ، لا فاعلاً على الأصحَّ ؛ طردا للباب على وتيرة
واحدة ، وبهذا يسقط الاستدلال بهذا المذهب -والله أعلم بالصواب- .

والمذهب الثالث : أنه واسطة :

أي أنَّ الضمير المستتر بين المتصل والمنفصل ، وذكر الخضري أن
المصنف -أي ابن مالك- اختار هذا المذهب في الجامع^(٥) ، وأشار إلى ذلك
ابن الناظم^(٦) ، حيث ذكر الضمير المستتر بعد حديثه عن المتصل ، ثم أرفده
بالحديث عن المنفصل ، ففهم من ذلك أنه واسطة بين المتصل والمنفصل ،

(١) المصدر السابق، ٤١٣/٢ وما بعدها .

(٢) المصدر السابق ، ٤١٤/٢ .

(٣) الرضي، شرح الرضي على الكافية، ٤١٤/٢ .

(٤) هذا النظر استنتاج شخصي .

(٥) الخضري ، حاشية الخضري ، ٩٩/١ ، لم أجد من أشار إلى اختيار ابن مالك لهذا المذهب

قبل الخضري ، كما أنني لم أستطع الحصول على كتاب الجامع أو النكت اللذان أشار إليهما

الخضري مع طول البحث .

(٦) ابن الناظم ، شرح ألفية ابن مالك ، ص(٥٩) .



وكذلك فعل ابن هشام^(١) وابن عقيل^(٢) .

ومما يستدل به على هذا المذهب : أنَّ المستتر قسيم البارز ، والبارز ينقسم إلى متصل ومنفصل ، فالمستتر يتجاذبهما .
ويجاب عنه بجواب اللقاني السابق^(٣) .

- الترجيح :

ظهر لي مما سبق أنَّ ما رجَّحه الخضري من كون الضمير المستتر من المتصل هو الأقرب إلى الصواب ، وذلك للأسباب الآتية :

- ١ - سلامته من الاعتراض-فيما أعلم- .
- ٢ - أنه قول أكثر النحويين .

(١) ابن هشام ، أوضح المسالك ، ٨١/١ .

(٢) ابن عقيل ، شرح ألفية ابن مالك ، ٩٥/١ .

(٣) يس الحمصي ، حاشية يس على شرح التصريح ، ٩٧/١ .

إِعْرَابُ الْعَلَمِ عِنْدَ اجْتِمَاعِ اسْمٍ وَلِقَبٍ مُفْرَدَيْنِ

- نصُّ المسألة :

قال الخصري معلقاً على قول ابن عقيل : «وأجاز الكوفيون» ، ما نصه : «أي وبعض البصريين الإتياع ، أي : بدلاً ، أو بياناً ، وهذا هو الحق ؛ لعدم إحواله للتأويل ، فجوازه أولى مما لا يصح بدونه ، ومثله القطع ، قال المصنّف : «وإنما اقتصر سيبويه على الإضافة ؛ لأنها خلاف الأصل»^(١) ، فبيّن أنها مسموعة ، وأمّا الإتياع والقطع فعلى الأصل ، مع اعتزادهما بالسماع»^(٢) .

- مناقشة المسألة :

إذا اجتمع الاسم واللقب ، وكانا مفردين ، نحو قولك : هذا سعيدٌ كُرْزٌ ، ففي إعراب هذا اللقب وجهان :

أحدهما : الإضافة ، فتقول : هذا سعيدٌ كُرْزٌ ، بإضافة الاسم إلى اللقب .
والثاني : الإتياع ، فتقول : هذا سعيدٌ كُرْزٌ ، على جعل «كُرْزٌ» إمّا عطف بيان ، أو بدل من سعيد ، فيتبعه في إعرابه رفعاً ونصباً وجرّاً .
وقد اختلف النُّحاة في هذا على مذهبين :

الأول : وجوب الإضافة :

وممن قال به : أبو عمرو ، ويونس ، والخليل ، وسيبويه.. قال سيبويه : «إذا لُقبَت مفرداً بمفرد أضفته إلى الألقاب ، وهو قول أبي عمرو ، ويونس ، والخليل ، وذلك قولك : هذا سعيدٌ كُرْزٌ ، وهذا قيسٌ قُفَّةٌ قد جاء ، وهذا زيدٌ بطةٌ»^(٣) .

(١) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ١٧٣/١ .

(٢) الخصري ، حاشية الخصري ، ١١٦/١ وما بعدها .

(٣) سيبويه ، الكتاب ، ٢٩٤/٣ .

غير أن ابن مالك ذكر أن سيبويه لم يذكر إلا هذا الوجه ؛ لأنه على خلاف الأصل ، وليس له مستند إلا السَّماع ، بخلاف الإِتباع^(١) ، ويردُّه نص سيبويه السابق ، فهو صريح بأنَّ مذهبه إضافة الاسم إلى اللقب إذا كانا مفردين ، فلو كان يرى جواز الإِتباع كما توهم ابن مالك لذكره ، فاقتصاره على الإضافة دليل واضح على أنه يرى وجوب الإضافة - والله أعلم بالصواب - .

وبهذا المذهب أخذ المبرد^(٢) ، والزمخشري^(٣) ، وابن يعيش^(٤) ، وابن الحاجب^(٥) ، والمكودي^(٦) .
واستدل هؤلاء بأدلة هي :

١ - أن إضافة الاسم إلى اللقب فيه أمان من الخروج عن عادة العرب في كلامهم ، وإلى ذلك أشار سيبويه بقوله : «وإنَّما جاء هذا مفترقاً - أي اجتماع اسم ولقب مختلفين - هو والأول - اجتماع اسم ولقب مفردين - ؛ لأنَّ أصل التسمية والذي وقع عليه الأسماء أن يكون للرجل اسمان : أحدهما مضاف ، والآخر مفرد أو مضاف ، ويكون أحدهما وصفاً للآخر ؛ وذلك الاسم والكنية ، وهو قولك : زيدٌ أبو عمرو ، وأبو عمرو زيدٌ ، فهذا أصل التسمية وحدُّها ، وليس من أصل التسمية عندهم أن يكون للرجل اسمان مفردان ، فإنَّما أجروا الألقاب على أصل التسمية ، فأرادوا أن يجعلوا اللفظ بالألقاب إذا كانت أسماء على أصل تسميتهم ، ولا يجاوزوا ذلك الحدَّ»^(٧) ،

(١) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ١٧٣/١ .

(٢) المبرد ، المقتضب ، ١٦/٤ .

(٣) الزمخشري ، المفصل ، ص (٩) .

(٤) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ٣٣/١ .

(٥) ابن الحاجب ، الأمالي النحوية ، ٧٠/٤ .

(٦) المكودي ، شرح المكودي على الألفية ، ص (٢٩) .

(٧) سيبويه ، الكتاب ، ٢٩٥/٣ وما بعدها .

وبهذا الدليل أخذ المبرّد ، وابن يعيش عند اختيارهما لهذا المذهب^(١) .
ويُعرض على هذا الدليل بأنّ الإضافة خلاف الأصل ، كما صرّح به
ابن مالك^(٢) ، فلا يُصار إليها مع إمكان الإتيان بالأصل^(٣) .
وكذلك اعترض عليه أبوحيان بأنّ الاسمين إذا كانا مفردين وكان فيهما
الألف واللام أو في أحدهما ، نحو : «الحارث» و «الحارثُ كُرْزُ» ، فإنّ
الإضافة هنا تُمنع بالإجماع ، ويجب حينئذ الإتيان ، فيقال : «جاء الحارثُ
كرزُ»^(٤) .

فلو أنّ أصحاب هذا المذهب قالوا بالجواز لما وقعوا في هذا ، وأيضا
فإنّ القول بالإضافة يحتاج إلى تأويل الأول بالمسمى ، والثاني بالاسم ؛ لأنّ
الاسم واللقب مدلولهما واحد ، فيلزم من إضافة أحدهما إلى الآخر إضافة
الشيء إلى نفسه^(٥) ، واللازم باطل ، فالملزوم مثله ؛ لوجوب مغايرة
المتضايقين ، كما صرّح به الأزهري^(٦) .

ولقد أجاب ابن يعيش عن هذا فقال : «فإن قيل : كيف جازت إضافة
الاسم إلى اللقب وهما كشيء واحد ، وهل هو إلّا إضافة الشيء إلى نفسه؟ .
فالجواب : أنّ العلم إذا أُضيف إلى اللقب وابتزوا^(٧) ما فيه من تعريف
العلمية ، صار للمسمى لا غير ، والمسمى يُضاف إلى الاسم ، نحو : ذات
مرة وذات صباح... والإضافة على هذا حقيقة بمعنى لام الملك
والاختصاص ، فقولك : قيسُ قفةٍ ، أي المختص بهذا اللقب ، أو كأن هذه

(١) المبرّد ، المقتضب ، ١٦/٤ وما بعدها ؛ وابن يعيش ، شرح المفصل ، ٣٣/١ .

(٢) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ١٧٣/١ .

(٣) رد شخصي .

(٤) أبوحيان ، التذليل والتكميل ، ٦ ج ، ط : ١ ، ت : حسن هنداوي ، (دمشق : دار القلم ،
١٤١٩هـ-١٩٩٨م) ، ٣١٨/٢ بتصرف .

(٥) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ١٧٣/١ .

(٦) الأزهري ، شرح التصريح ، ١٢٣/١ .

(٧) ابتزوا : أي سلبوا ما فيه من تعريف العلمية . انظر : الخليل ، العين ، «بزّ» .

اللفظة ملكت اللقب»^(١).

كما أجاب عنه أيضاً ابن الحاجب في رده على من منع الإضافة في نحو : سعيدٌ كُرْزٍ ؛ لأنَّ مدلولهما واحد ، كليثِ أسدٍ ، وحبسِ مئع ، قائلاً : «وجوابه من أوجه : أحدها : أنَّ سعيداً يُراد به الذات ، وكُرْزاً يُراد به اللفظ ، فصار كقولك : ذات زيدٍ ، أي مسمًى هذا اللفظ .

والثاني : أنَّ سعيداً لمَّا كان في معنى الجنس المسمًى بسعيد صحَّت إضافته إلى ما يبعد تقدير ذلك فيه من نحو : كُرْزٍ ، فصار بهذا التأويل من باب : خاتمٌ حديدٍ ، ويكون على هذا استعمالاً للعلم لواحد من الأمة المسمّاة به ، فصحَّت إضافته لذلك مثلها في زيدنا وشبهه .

والثالث : أنهم يختصرون في الأعلام ؛ لكثرتها في الكلام ، فجوزوا إضافته إلى لقبه ؛ لما فيه من التخفيف بحذف التنوين لفظاً أو تقديراً ، كما جوزوا حذف التنوين منه عند وصفه بابن ، وغير ذلك من التخفيفات»^(٢).

ومما يُضعف هذا القول بأنّه لو سلّم ذلك ، فإنّه لا يسلم بأنّ هذا تأويل والأصل عدم التأويل ، وقد أمكن القول بالإتباع ، وهو الأصل ، وليس فيه تأويلاً ، ومما لا شكّ فيه ما لا حاجة فيه إلى تأويل أولى مما يحتاج إلى تأويل .

٢- أن في إضافة الاسم إلى اللقب تخفيفاً ، كما أنّ فيه إفادة معنى مقصوداً ، وهو ما صرّح به ابن الحاجب بقوله : «إنما أضيف سعيدٌ كُرْزٍ وبابه ، ولم يُضَفْ نحو : أسدٌ سبعٍ وشبهه ؛ لأنّ الأعلام كثرت ، فجاز فيها من التخفيف ما لم يجز في غيرها ، ولأنّنا أفدنا بالإضافة معنى مقصوداً باعتبار تقدير العلم له ولغيره ، كما في قولك : زيّدكم ، ولأنّ الثاني أشهر وأعرف ، فكان في نسبة الأول إليه فائدة ليست فيما اعترض به»^(٣).

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ٣٣/١ وما بعدها .

(٢) ابن الحاجب ، الأمالي النحوية ، ٤٤/٣ وما بعدها .

(٣) المصدر السابق ، ٧٠/٤ .

ومما يُضعف هذا المذهب أيضاً : أنّ كلا الدليلين يشيران إلى جواز الإضافة لا وجوبها ، فلم يأتوا بأدلة قوية تبين سبب وجوب الإضافة ، وجواز الإضافة غير مختلف فيها بين النُّحاة .

الثاني : جواز الإِتباع :

أي بإِتباع الثاني للأول في إعرابه ، وممن ذهب إلى ذلك : الكوفيون^(١) ، وبعض البصريين^(٢) ، وبه أخذ ابن مالك ، فذكر أنّ الإضافة على خلاف الأصل بخلاف الإِتباع ، فهو على الأصل ، ولا يحتاج إلى تأويل ، قال : «والإِتباع والقطع لا يحوجان إلى تأويل ، ولا يوقعان في مخالفة أصل»^(٣) .

وممن قال بهذا الرأي أيضاً : ابن الناظم^(٤) ، والرضي^(٥) ، وأبوحيان^(٦) ، وغيرهم^(٧) ، وهو ما رجَّحه الخصري كما في نص المسألة ،

(١) ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، ١٠٣/١ ؛ وابن الناظم ، شرح ألفية ابن مالك ، ص(٧٣) ؛ والمرادي ، توضيح المقاصد ، ٣٩٢/١ ؛ والسيوطي ، الهمع ، ٢٤٦/١ ، ونُسب إلى الفراء .

انظر : الرضي ، شرح الرضي على الكافية ، ٢٦٥/٣ .

(٢) هو الزجَّاج . انظر : الرضي ، شرح الرضي على الكافية ، ٢٦٥/٣ .

(٣) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ١٧٣/١ وما بعدها .

(٤) ابن الناظم ، شرح ألفية ابن مالك ، ص(٧٣) .

(٥) الرضي ، شرح الرضي على الكافية ، ٢٦٥/٣ .

(٦) أبوحيان ، التذليل والتكميل ، ٣١٨/٢ .

(٧) أحمد محمد عبدالله ، «شرح التسهيل للمرادى» ، (رسالة دكتوراه) ، ١٧٠/١ ؛ وابن هشام ،

أوضح المسالك ، ١٢٠/١ ؛ وابن عقيل ، المساعد ، ١٢٩/١ ؛ والدماميني ، تعليق الفرائد ،

١٥٠/٢ ؛ والأزهري ، شرح التصريح ، ١٢٢/١ وما بعدها ؛ والفاكهي ، حاشية على شرح

الفاكهي للقطر ، ٢٠٠/١ ؛ والصيَّان ، حاشية الصبان ، ١٣٠/١ ؛ وعباس حسن ، النحو

الوافي ، ٣١٧/١ .

معللاً ذلك لعدم إحواجه للتأويل^(١).

وَحُجَّتْهُم فِي ذَلِكَ : أَنَّ هَذَا الْمَذْهَبَ فِيهِ مِرَاعَاةٌ لِلأَصْلِ ؛ إِذْ إِنَّ عَدَمَ التَّأْوِيلِ هُوَ الأَصْلُ ، فَمِرَاعَاتُهُ أَوْلَى ، وَهُوَ مَا صرَّحَ بِهِ ابْنُ مَالِكٍ فِي نَصِّهِ السَّابِقِ^(٢).

وَأَيْضاً فَإِنَّ القِيَّاسَ لَا يَأْبَاهُ ، كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ ابْنُ النَّاظِمِ بِقَوْلِهِ : «وَمَا قَالَهُ الكُوفِيُّونَ فِي ذَلِكَ لَا يَأْبَاهُ القِيَّاسُ»^(٣).

وَكذَلِكَ فَإِنَّ هَذَا الْمَذْهَبَ يَعُضِدُهُ السَّمَاعُ ، فَقَدْ رَوَى الفَرَّاءُ : قَيْسُ قَفَّةٌ ، بِالإِتْبَاعِ ، وَيَحْيَى عَيْنَانَ لِرَجْلِ ضَخْمِ العَيْنِينَ ، وَابْنُ قَيْسِ الرِّقِيَّاتِ بِتَنْوِينِ قَيْسٍ ، قَالَ الرُّضِيُّ مَعْلُلاً تَرْجِيحَهُ لِهَذَا الْمَذْهَبِ : «وَهُوَ الأَوْلَى ؛ لَمَا رَوَى الفَرَّاءُ : قَيْسُ قَفَّةٌ ، وَيَحْيَى عَيْنَانَ ، لِرَجْلِ ضَخْمِ العَيْنِينَ ، وَابْنُ قَيْسِ الرِّقِيَّاتِ بِتَنْوِينِ قَيْسٍ ، وَإِجْرَاءِ الرِّقِيَّاتِ عَلَيْهِ»^(٤).

فَإِنْ قِيلَ : إِنَّ الإِضَافَةَ أَكْثَرَ اسْتِعْمَالاً وَأَشْهَرَ ، فَهِيَ أَوْلَى مِنَ الإِتْبَاعِ ، وَإِنْ كَانَ أَقْبَسَ مِنْهُ .

قِيلَ : إِنَّ أَصْحَابَ الْمَذْهَبِ الأَوَّلِ ذَهَبُوا إِلَى تَأْوِيلِ الأَوَّلِ بِالمَسْمُوعِ ، وَالثَّانِي بِالاسْمِ ؛ تَخْلُصاً مِنْ إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ ، وَفِي هَذَا مَا يَثْبُتُ جَوَازَ الإِضَافَةِ لَا وَجُوبَهَا ، قَالَ الزَّرْقَانِيُّ^(٥) ^(٦).

أَمَّا القَوْلُ بِأَنَّ فِي قَوْلِهِمْ : يَحْيَى عَيْنَانَ : اِحْتِمَالُ أَنْ يَكُونَ عَلَى لُغَةٍ مِنْ

(١) الخصري ، حاشية الخصري ، ١١٧/١ .

(٢) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ١٧٣/١ وما بعدها .

(٣) ابن الناظم ، شرح ألفية ابن مالك ، ص (٧٣) .

(٤) الرضي ، شرح الرضي على الكافية ، ٢٦٥/٣ .

(٥) الزرقاني : هو عبدالباقي بن يوسف الزرقاني ، فقيه مالكي ، ولد سنة (١٠٢٠هـ) بمصر ، ولازم النور الأجهوري مدة ، وأخذ عنه الشيخ يس الحمصي ، والنور الشيراملي ، من مصنفاته : شرح العزية ، ورسالة في الكلام على إذا ، توفي سنة (١٠٩٩هـ) .

انظر : الجبرتي ، تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، ٨٦/١ ؛ والزركلي ، الأعلام ، ٢٧٢/٣ .

(٦) يس الحمصي ، حاشية يس على شرح التصريح ، ١٢٣/١ بتصرف .

يلزم المثني الألف مطلقاً .

فقد أجاب عنه الدنوشري^(١) قائلاً : «ردّه بعضهم بأنّ نون عينان مضمومة ، ولو كان كما قال ، كانت مكسورة ، فليتأمل»^(٢) .

فإن قيل : «إنّ نون (عينان) قد تأتي مكسورة ، فحينئذٍ يجوز أن يكون مضافاً إليه مجروراً بالكسرة الظاهرة ، إمّا لأنه وصف ، وإمّا لأنه مثني جاء على لغة من يلزم الألف في الأحوال الثلاثة ، وإمّا لأنه مثني مسمّى به عومل معاملة سلمان ، كما في لغة جماعة من العرب»^(٣) .

قيل : «أمّا أنه وصف فلا يسلم ؛ لأنّ الوصف المختوم بالألف والنون يمنع من الصرف ، فكان يجر بالفتحة ، وأمّا أنه مثني ألزمه الألف فيضعفه أنه جاء بضم النون ، وأيضاً لزوم المثني الألف لغة مهجورة قديمة لا يصار إليها بمجرد الاحتمال ، وأمّا أنه مسمّى به وأجري على لغة من يعامله معاملة سلمان ، فقد كان ينبغي فتح النون ، ولم ترد به رواية ، بل هي مضمومة أو مكسورة»^(٤) .

- الترجيح :

ظهر لي أن ما رجّحه الخضري تبعاً لابن مالك من جواز الإتيان والإضافة مع اختيار الإتيان هو المتجه ؛ وذلك للأسباب الآتية :

١- أنّ القول بالإضافة على خلاف الأصل ، فهو يحتاج إلى تأويل ، أمّا القول بالإتيان فهو على الأصل ، فمراعاة الأصل أحرى بالقبول .

(١) الدنوشري هو : عبدالله بن عبدالرحمن بن علي الدنوشري الشافعي ، وكان لغويًا نحوياً حسن التقرير باهر التحرير ، ولد بمصر وبها نشأ ، وأخذ عن الشهاب ابن قاسم العبادي ، انتفع به جماعة ، من تصانيفه : حاشية على شرح التوضيح للشيخ خالد ، وكان ينظم الشعر وأكثر شعره مقصور على نظم مسائل نحوية ، توفي بمصر سنة ١٠٢٥ هـ . انظر : المحبي ، خلاصة الأثر ، ٣/٣ وما بعدها .

(٢) يس ، حاشية يس على شرح التصريح ، ١٢٣/١ بتصرف .

(٣) محي الدين عبدالحميد ، هامش أوضح المسالك ، ١٢١/١ .

(٤) المصدر نفسه .



-
- ٢ - أنّ القول بالإضافة يعضده السماع فقط ، أمّا القول بالإتباع فيعضده السماع والقياس ، وما يعضده السماع والقياس أولى مما يعضده السماع فقط .
- ٣ - سلامته من الاعتراض -فيما أعلم- .

إِعْرَابُ الْعَلَمِ عِنْدَ اجْتِمَاعِ اسْمٍ وَلَقَبٍ غَيْرِ مُفْرَدَيْنِ

- نصُّ المسألة :

قال الخضري : «... هذا والمختار جواز الإضافة في الصورة الثالثة ، كسعيدُ أنفِ الناقةِ ، كما صرَّح به الرضي ؛ لأنَّه كغلام عبدالله ، فالإضافة في صورتني كون الأول مفردا ، والإتباع كونه مركبا»^(١) .

- مناقشة المسألة :

ذكر النحاة أنه إذا اجتمع الاسم واللقب ، ولم يكونا مفردين ، سواء كانا مركبين ، نحو : عبدالله أنفُ الناقةِ ، أو مركبًا ومفردًا ، نحو : عبدالله كُرْزُ ، أو مفردا ومركبا ، نحو : سعيدُ أنفِ الناقةِ ، فإنَّه يجب إتباع الثاني للأول في إعرابه ، وقد يجوز القطع إلى الرفع أو النصب ، ولكنهم اختلفوا في الصورة الثالثة ، وهي أن يكون الاسم مفردا واللقب مركبا ، نحو : سيعد أنف الناقة ، هل تجوز فيه الإضافة أو تمتنع؟ وذلك على مذهبين ، هما :

أ - وجوب الإتباع :

وممن قال بهذا : أبو عمرو ، ويونس ، والخليل ، وسيبويه.. قال سيبويه : «فإذا لُقِّبَتَ المفرد بمضاف ، والمضاف بمفرد ، جرى أحدهما على الآخر ، كالوصف ، وهو قول أبي عمرو ، ويونس ، والخليل ، وذلك قولك : هذا زيدٌ وزنُ سبعةٍ ، وهذا عبدالله بطةٌ يا فتى ، وكذلك إن لقبت المضاف بالمضاف»^(٢) ، فقد جعل سيبويه الإتباع واجبا في كل الصور ؛ لأنه شبهه بالوصف ، فكما أنَّه لا يجوز إضافة الموصوف إلى صفته ، بل يجب الإتباع ، فكذلك هنا - والله أعلم بالصواب - .

(١) الخضري ، حاشية الخضري ، ١١٧/١ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ، ٢٩٥/٣ .

وبه أخذ المبرد^(١) ، وابن مالك^(٢) ، وابن الناظم^(٣) ، وغيرهم^(٤) .
وحجَّتْهم في ذلك : أن في هذه الصورة إجراء أحدهما على الآخر مجرى
الوصف ، وحينئذٍ تمتنع الإضافة ؛ لأنه لا يجوز إضافة الموصوف إلى
صفته ، فكذا الأمر هنا ، وهو ما أشار إليه سيبويه في نصه السابق^(٥) .
ومنها أيضاً : أن القول بالإضافة يؤدي إلى الطول ، ومن هنا وجب
الإتباع وامتنتعت الإضافة ، وهو ما صرَّح به الأشموني قائلاً : «وإن لم يكونا
مفردين ، بأن كانا مركبين ، نحو : عبدالله أنفُ الناقة ، أو الاسم ، نحو :
عبدالله بطة ، أو اللقب ، نحو : زيدُ أنفُ الناقة ، امتنتعت الإضافة للطول»^(٦) .
وأضاف اللقاني سبباً آخر لمنع الإضافة ، وهو أنها -أي الإضافة- لا
تكون إلّا من لفظين مفردين بالفعل أو التأويل ، كـ(بيد □ □ □)^(٧) ، فلا يجوز
بين مركبين إضافيين ، ولا بين مركب ومفرد^(٨) .
ويجاب عن هذا بأنّه لو قيل بجواز الإضافة نظراً لإفراد المعنى ، لكان

(١) المبرد ، المقتضب ، ١٦/٤ .

(٢) ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، ١٠٣/١ .

(٣) ابن الناظم ، شرح ألفية ابن مالك ، ص(٧٤) .

(٤) المرادي ، توضيح المقاصد ، ٣٩٣/١ ؛ وابن هشام ، أوضح المسالك ، ١٢٠/١ ؛ وابن
عقيل ، شرح ابن عقيل ، ١١٧/١ ؛ والمكودي ، شرح المكودي ، ص(٢٩) ؛ والدماميني ،
تعليق الفرائد ، ١٤٩/٢ ؛ والأزهري ، شرح التصريح ، ١٢٢/١ ؛ والسيوطي ، الهمع ،
٢٤٧/١ ؛ والأشموني ، شرح الأشموني ، ١٥٨/١ .

(٥) سيبويه ، الكتاب ، ٢٩٥/٣ .

(٦) الأشموني ، شرح الأشموني ، ١٥٨/١ .

(٧) سورة المائدة ، آية : ١١٩ ، قرأ الجمهور برفع «يوم» على أنّه خبر المبتدأ «هذا» فجعل
«يوماً» اسماً وإن كانت إضافته غير محضة ؛ لأنه قد صار كالمنعوت ، فكذاك عند اجتماع
اسم مفرد ولقب مركب كـ«زيد أنفُ الناقة» يُجعل الثاني يتبع الأول في إعرابه ؛ لأنه صار
كالمنعوت ، وحينئذٍ تمتنع الإضافة ؛ لأنه لا يجوز إضافة الموصوف إلى صفته .

انظر : محمد بن جرير الطبري ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، ٣٠ ج ، (بيروت : دار
الفكر ، ١٤٠٥هـ) ، ١٤٠/٧ بتصرف يسير .

(٨) يس الحمصي ، حاشية يس على شرح التصريح ، ١٢٢/١ .

له وجه كما في هذا حب رمانك^(١) .

والظاهر أنّ القائلين بهذا المذهب أرادوا عدم الخروج عن منهاج العرب في أسمائهم ، حيث لم يرد عنهم إلا اسم مفرد : كـ«زيد» ، أو مضاف : كـ«عبدالله» .

ويُردُّ عليهم بأنّه يجوز في المضاف إليه أن يكون مركبًا ، كغلام عبدالله ، بخلاف المضاف ، فالإضافة هنا ليست ممتنعة ، والإتباع إنما يجب فيما إذا كانا مضافين أو الأول منهما ؛ وذلك لامتناع كون المضاف مركبًا -والله أعلم بالصواب- .

ب - جواز الإضافة :

أي أنّه تجوز الإضافة في نحو قولك : هذا سعيدُ أنفِ الناقة ، بإضافة سعيد إلى أنفِ الناقة ، وهو ما صرَّح به الرضي بقوله : «وإن كانا مفردين أو أولهما جاز إضافة الاسم إلى اللقب»^(٢) .
وبه أخذ يس الحمصي^(٣) ، والسجاعي^(٤) ، والصبان^(٥) ، وعباس حسن^(٦) ، وهو ما رجَّحه الخضري^(٧) كما في نص المسألة ، معللاً ذلك بجواز كون المضاف إليه مركبًا .

وحجَّتْهم أنّ المضاف يمتنع أن يكون مركبًا ، نحو : عبدالله أنفِ الناقة ، وعبدالله كُرز ، فيجب في هاتين الصورتين الإتباع ، بخلاف إذا كان أولهما مفردًا والآخر مضافًا ، فإن الإضافة تجوز فيهما ؛ لأنّ المضاف إليه يجوز

(١) يس الحمصي ، حاشية يس على شرح التصريح ، ١٢٢/١ .

(٢) الرضي ، شرح الرضي على الكافية ، ٢٦٥/٣ ، لم أجد إشارة إلى هذا المذهب قبل الرضي فيما بين يدي من المصادر .

(٣) يس الحمصي ، حاشية يس على شرح الفاكهي ، ٢٠٠/١ .

(٤) أحمد السجاعي ، حاشية فتح الجليل على شرح ابن عقيل ، ص(٥٣) .

(٥) الصبَّان ، حاشية الصبَّان ، ١٣٠/١ .

(٦) عبَّاس حسن ، النحو الوافي ، ٣١٨/١ .

(٧) الخضري ، حاشية الخضري ، ١١٧/١ .



أن يكون مركبًا ، أشار إلى ذلك يس بقوله : «...والوجه خلافه وفاقًا للرضي... وذلك لأنَّ المضاف إليه يجوز أن يكون مركبًا ، كغلام عبدالله ، بخلاف المضاف»^(١) .

- الترجيح :

مما سبق ظهر لي أنَّ ما رجَّحه الخصري تبعًا للرضي من جواز الإضافة في هذه الصورة هو الراجح ، لكن على قلة ، فالكثير الإتياع ، ولكن الإضافة غير ممتنعة ؛ لأن الإتياع إنما يجب فيما إذا كانا مضافين أو أولهما-والله تعالى أعلم- .

(١) يس الحمصي ، حاشية يس على شرح الفاكهي ، ٢٠٠/١ . وانظر : السجاعي ، حاشية فتح الجليل ، ص(٥٣) ؛ والصَّبَّان ، حاشية الصَّبَّان ، ١٣٠/١ ؛ والخصري ، حاشية الخصري ، ١١٧/١ .

الخِلافُ حَوْلَ (أَل) الدَّاخِلَةِ عَلَى المَشْتَقَّاتِ

- نصُّ المسألة :

قال الخضري شارحاً مثال ابن عقيل : «نحو القرشي» ، ما نصه : «أي لأنه جامد مؤول بالمشتق ، أي : المنسوب إلى كذا ، لا صفة صريحة ، وأمّا الأفضل فمشتق كالصفة المشبهة ، لكنهما بَعْدًا عن الفعل من جهة كونهما للثبوت لا للتجدد ، فلا يؤولان به ، ويزيد الأفضل بكونه لا يطرد رفعه الظاهر إلا في مسألة الكحل ، فلذا اتفق على أن (أَل) فيه معرفة ، واختلف فيها -أي : الصفة المشبهة- ، فمن نظر إلى رفعها الظاهر كالفعل جعلها موصولة كالمصنف ، ومن نظر إلى كونها للثبوت جعلها معرفة ، وهو الأصح ؛ لعدم تأويلها بالفعل ، كأفعل التفضيل»^(١) .

- مناقشة المسألة :

من معاني (أَل) أن تكون موصولة بمعنى الذي وفروعه ، وهي الداخلة على المشتقات كاسم الفاعل ، والمفعول ، والصفة المشبهة ونحوها ، وقد اختلف في وصل (أَل) بها ، وهل هي اسم موصول أو حرف تعريف؟ .
فعددت المسألة بذلك مسألتين ، وناقشت كلا الفرعين على النحو الآتي :

أولاً : (أَل) الداخلة على اسم الفاعل والمفعول :

اتفق الثُّحاة^(٢) على وصل (أَل) باسم الفاعل والمفعول ، ولكنهم اختلفوا في (أَل) الداخلة عليهما ؛ أهي اسم أم حرف؟ ، على رأيين :

الأول : أنها اسم موصول بمعنى «الذي» :

ذهب ابن السراج إلى ذلك ، فقال : «والألف واللام إذا كانت بمنزلة «الذي» فصلتها كصلة «الذي» ، إنا أنك تنقل الفعل إلى اسم الفاعل في

(١) الخضري ، حاشية الخضري ، ١/٤٤ او ما بعدها .

(٢) الأزهري ، شرح التصريح ، ١/١٤٢ .

«الذي» ، فتقول في «الذي قام» : القائم ، وتقول في «الذي ضرب زيداً» : الضارب زيداً ، فتصير الألف واللام اسماً يحتاج إلى صلة ، وأن تكون في صلته ما يرجع إلى الألف واللام...»^(١) ، وهو مذهب أكثر النحويين^(٢) ، إلا أنّ الزمخشري^(٣) قد ذهب إلى أنها منقوصة من (الذي) ، مع قوله بالاسمية . واعترض عليه الرضي قائلاً : «والأولى أن نقول : اللام الموصولة غير لام الذي ؛ لأنّ لام الذي زائدة ، بخلاف اللام الموصولة»^(٤) ، كما اعترض عليه الدماميني بقوله : «وظاهر كلام الزمخشري -بل صريحه- في المفصل أنّ اللام في (الذي) حرف تعريف ، وأنّ اللام التي تُعدُّ من الموصولات هي تلك اللام التي كانت في (الذي) ، إلا أنها تُعدُّ اسماً لا حرفاً ؛ لأنها بمنزلة (الذي) ؛ لكونها تخفيفاً له ، قلت : دعوى لا دليل عليها ، وفيها ما رأيت من جعل الاسم عين الحرف ، وهو باطل»^(٥) .

وأورد القائلون باسميتها عللاً لتدعيم هذا الرأي ، منها :

١- عود الضمير عليها في مثل : مررتُ بالقائم أبوهما ، والضاربها

(١) ابن السراج ، الأصول في النحو ، ٢٢٣/٢ .

(٢) أبو علي الفارسي ، الإيضاح العضدي ، ٩٧/١ ؛ والرماني ، معاني الحروف ، ص(٦٧) وما بعدها ؛ وابن جني ، اللمع ، ص(١٨٨) ؛ وعبدالقاهر الجرجاني ، المقتصد ، ٣٢١/١ ؛ والزمخشري ، المفصل ، ص(١٤٢) ؛ والأنباري ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ٣٧/٢ ؛ والعكبري ، اللباب ، ١٢٧/٢ ؛ وابن الخباز ، توجيه اللمع ، ص(٤٩٢) ؛ وابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي ، ١٦٩/١ ؛ وابن مالك ، شرح التسهيل ، ٢٠٠/١ ؛ وابن الناظم ، شرح ألفية ابن مالك ، ص(٨٧) ؛ والمالقي ، رصف المباني ، ص(٧٤) ؛ والمرادي ، الجنى الداني ، ص(٢٠٢) ؛ وابن هشام ، المغني ، ٤٧/١ ؛ وابن عقيل ، المساعد ، ١٤٩/١ ؛ والأزهري ، شرح التصريح ، ١٣٧/١ ؛ والسيوطي ، شرح السيوطي على الألفية ، ص(٧٩) ؛ والفاكهي ، حاشية على شرح الفاكهي ، ٢١٣/١ ؛ وعباس حسن ، النحو والوافي ، ٣٥٦/١ .

(٣) الزمخشري ، المفصل ، ص(١٤٣) . وانظر : الكشف ، ص(٥١) .

(٤) الرضي ، شرح الرضي على الكافية ، ١٢/٣ .

(٥) الدماميني ، تعليق الفرائد ، ٢١٢/٢ وما بعدها .

زيدٌ ، وقد أفلح المتقي ربّه ، والضمان لا تعود إلا على الأسماء ، وليس للضمير من مرجع في الأمثلة السابقة إلّا (أل) ، فتعيّن كونها اسمًا ، ذكر ذلك ابن يعيش وغيره^(١) .

وأجاب القائلون بالحرفية بما ذكره صاحب (جواهر الأدب)^(٢) ، وابن يعيش^(٣) : أنه غير مسلم أنّ الضمير عائد على (أل) ، بل نقول : إنه يعود على الموصوف المحذوف ؛ لدلالة الصفة عليه ، أي : الرجل القائم ، فيعود الضمير إلى الرجل الموصوف المحذوف ؛ لأنه في حكم المنطوق به ، أو نقول : إنه يعود إلى لفظ الموصول المؤول به (أل) ، أي الذي لا إلى (أل) ، كما أنّ الضمير في قولهم : (من صدق كان خيرًا له ، ومن كذب كان شرًا له) عائد إلى المصدر المفهوم من صفة العمل ، وإن لم يُذكر لفظًا ، ومنه قوله تعالى : (وُ وُ وُ وُ) ^(٤) ، ولا يقال إذا كانت بمعنى الذي فإنه يجب أن تكون اسمًا مثله ؛ لأننا نقول : لا يلزم من تساوي كلمتين في المعنى تساويهما في النوع ؛ لأنّ (من) التبعية مساوية في المعنى لـ(بعض) ، و(هيهات) مساوية لـ(بعُد) ، ولم يلزم منها اسمية الأول ، وفعلية الثاني^(٥) .

ورددّ هذا الجواب بما ذكره ابن عصفور من أنه لا يجوز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ، إلّا إذا كانت الصفة خاصة ، نحو : مررت

(١) الإربلي ، جواهر الأدب ، ص(٣٠١) ؛ وابن يعيش ، شرح المفصل ، ١٤٤/٣ ؛ وابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي ، ١٨٠/١ ؛ وابن الناظم ، شرح ألفية ابن مالك ، ص(٨٧) ؛ والرضي ، شرح الرضي على الكافية ، ١٢/٣ ؛ وأبوحيان ، التذييل والتكميل ، ج٦ ، ط : ١ ، ت : حسن هنداوي ، (دمشق : دار القلم ، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م) ، ٦٠/٣ ؛ والمرادي ، الجنى الداني ، ص(٢٠٢) ؛ والأزهري ، شرح التصريح ، ١٣٧/١ ؛ والسيوطي ، شرح السيوطي على الألفية ، ص(٧٩) ؛ والأشموني ، شرح الأشموني ، ١٩٥/١ ؛ والفاكهي ، حاشية على شرح الفاكهي للفطر ، ٢١٣/١ ؛ وعباس حسن ، النحو الوافي ، ٣٥٦/١ .

(٢) الإربلي ، جواهر الأدب ، ص(٣٠٢) .

(٣) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ١٤٤/٣ .

(٤) سورة المائدة ، آية : ٨ .

(٥) الإربلي ، جواهر الأدب ، ص(٣٠٢) ؛ وابن يعيش ، شرح المفصل ، ١٤٤/٣ .

بمهندس ، أي : برجل مهندس ؛ لأن الهندسة من صفة من يعقل ، أو يتقدم ما يدل على الموصوف من نعته ، نحو قولهم : ألا ماء ولو باردًا ، ولو كان الأمر كما زعم لوجب أن لا يجوز : مررت بالقائم أبوهما ونحوه ؛ لأنها صفة غير خاصة ، ولا تقدم ما يدل على الموصوف^(١) .

كما ردَّ هذا الجواب بما ذكره ابن مالك حين أشار إلى ضعف مذهب القائلين بحرفيتها ، فقال : «وزعم المازني أن الألف واللام للتعريف ، وأن الضمائر عائدة على موصوفات محذوفة ، وهذا ضعيف لوجهين ؛ أحدهما : أن ذلك لو جاء مع الألف واللام المعرفة لجاز مع التنكير ؛ إذ لا فرق بين تقدير الموصوف منكرًا وتقديره معرفًا ، بل كان ذلك مع التنكير أولى ؛ لأن حذف المنكر أكثر من حذف المعرف»^(٢) .

وكذلك فإن الصفة لا تحذف إلّا في مضان حذفها ، وليس هذا منه ، فإن لم يكن من مضان الحذف لم يجز حذفه إلا في ضرورة ، وجواز «جاءتني الضاربها زيدٌ» في فصيح الكلام دالٌّ على أن «أل» بمنزلة «التي» ، فكما جاز «جاءتني التي ضربها زيدٌ» فكذلك جاز : «جاءتني الضاربها زيدٌ» ، ولو كان حذف الموصوف في مثل هذا سائغًا لجاز : «جاءتني ضاربها زيدٌ» ، كما يجوز : «جاءتني امرأة ضاربها زيدٌ» ، وفي امتناع ذلك ما يدلُّ على أنه ليس على حذف موصوف ، كما قاله أبوحيّان^(٣) .

٢- ما ذكره ابن الناظم من استحسان خلو الصفة معهما عن الموصوف ، إذا قلت : جاء الكريم المحسن ، فلو لا أن الألف واللام هنا -اسم موصول- قد اعتمدت الصفة عليه كما تعتمد على الموصوف ، لقبح خلوها عن الموصوف

(١) ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي ، ١٨٠/١ .

(٢) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ٢٠٠/١ .

(٣) أبوحيّان ، التذييل والتكميل ، ٦٠/٣ وما بعدها بتصرف يسير ؛ والمرادي ، توضيح المقاصد ، ٤٣٤/١ ؛ والأزهري ، شرح التصريح ، ١٣٧/١ ؛ والأشموني ، شرح الأشموني ،

مع الألف واللام كما يقبح بدونها^(١) .

وقد اعترض الصَّبَّان على التمثيل بلفظ الكريم ، حيث إنه صفة مشبهة ، وهذه فيها خلاف كما سيأتي ، والأولى التمثيل بالضارب^(٢) .

٣ - إعمال اسم الفاعل معها بمعنى المضي ، فلولا أنها موصولة واسم الفاعل معها في تأويل الفعل ، لكان منع إعمال اسم الفاعل بمعنى المضي معها أحق منه بدونها^(٣) .

٤ - دخول (أل) على الفعل المضارع في نحو قول الشاعر^(٤) :

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضِي حُكُومَتُهُ وَلَا الْأَصِيلَ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلَ
وهو ما استدل به ابن برهان^(٥) ، وقوَّاه ابن مالك ، معللاً ذلك بقوله :
«لأنَّ حرف التعريف في اختصاصه بالاسم كحرف التنفيس في اختصاصه
بالفعل ، فكما لا يدخل حرف التنفيس على اسم ، لا يدخل حرف التعريف
على فعل ، فوجب اعتقاد الألف واللام في الترضى ، واليوجد ، واليرى ،
واليروح ، أسماء بمعنى الذي ، لا حرف تعريف»^(٦) .

(١) ابن الناظم ، شرح ألفية ابن مالك ، ص(٨٧) ، والمرادي ، توضيح المقاصد ، ٤٣٤/١ ؛ والأشموني ، شرح الأشموني ، ١٩٥/١ .

(٢) الصَّبَّان ، حاشية الصَّبَّان ، ١٥٦/١ .

(٣) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ٢٠٠/١ ؛ وابن الناظم ، شرح ألفية ابن مالك ، ص(٨٧) ؛ والمرادي ، توضيح المقاصد ، ٤٣٤/١ ؛ والأزهري ، شرح التصريح ، ١٣٧/١ ؛ والأشموني ، شرح الأشموني ، ١٩٥/١ .

(٤) البيت من البسيط ، وهو منسوب للفرزدق وليس في ديوانه . انظر : عبدالسلام هارون ، معجم شواهد العربية ، ٣١٣/١ .

(٥) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ٢٠١/١ ، ولم أجده في شرح اللمع ، وذكرت هذا الدليل في هذا الموضوع وإن كان ابن برهان متقدماً على من سبقه إلا أن في استدلاله بهذا الدليل ضعف كما بيَّنت في المتن ، وهو ما جعل النحاة -في نظري- يذكرونه آخر الأدلة عند ذكر هذه المسألة كما في (شرح الأشموني) فذكر الأدلة هنا بحسب الأقوى من الأدلة .

(٦) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ٢٠١/١ وما بعدها ؛ والمرادي ، توضيح المقاصد ، ٤٣٤/١ ؛ والأشموني ، شرح الأشموني ، ١٩٦/١ .

والجواب عن هذا : أنّ دخول (أل) على المضارع ضرورة شاذة ،
والشاذ لا يُعوّل عليه .

٥ - ما ذكره أبوحيّان من أنّه لا يوجد في كلامهم حرف موصول إلّا
وهو مع ما بعده بمنزلة المصدر ، وهذا لا يتقدر بمصدر ، فدلّ على أنه
اسم^(١) .

الثاني : القول بحرفيّتها :

نسب ابن يعيش هذا الرأي إلى قوم^(٢) ، ونسبه أبوحيّان والمرادي إلى
الأخفش وحده ، ونسبوا إلى المازني القول بأنها موصول حرفي^(٣) .
وذكر أبوعلي الفارسي ، وابن مالك ، والرضي أنّ المازني كان يقول
بأن (أل) حرف تعريف^(٤) .

قال أبوحيّان - بعد أن ذكر ما قاله ابن مالك- : «وهذا الذي حكاه عن
المازني هو الذي حكيناه نحن عن الأخفش من أنّ الألف واللام للتعريف ،
وحكينا عن المازني أنّ (أل) موصول حرفي ، والجمع بين الحكايتين أنّ (أل)
معرفة في مذهب الأخفش ومذهب المازني ، إلّا أنّ المازني هي عنده
موصول حرفي ، وعند الأخفش هي معرفة وليست موصولة ، فقد اشترك
المذهبان في التعريف ، واختصّ مذهب المازني بالوصل»^(٥) .

ولقد جاء في (معاني القرآن) للأخفش ما ظاهره أنّ (أل) اسم بمنزلة

(١) أبوحيّان ، التذييل والتكميل ، ٦١/٣ بتصرف .

(٢) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ١٤٤/٣ .

(٣) أبوحيّان ، التذييل والتكميل ، ٥٩/٣ وما بعدها ؛ والمرادي ، الجني الداني ، ص(٢٠٢) ؛
والدماميني ، تعليق الفرائد ، ٢١٣/٢ ؛ والسيوطي ، الهمع ، ٢٩١/١ ؛ والأشموني ، شرح
الأشموني ، ١٩٥/١ .

(٤) أبوعلي الفارسي ، المسائل المشكّلة المعروفة بالبغداديات ، ت : صلاح الدين السنكاوي ،
(بغداد : مطبعة العاني) ، ص(٥٥٣) ؛ وابن مالك ، شرح التسهيل ، ٢٠٠/١ ؛ والرضي ،
شرح الرضي على الكافية ، ١١/٣ .

(٥) أبوحيّان ، التذييل والتكميل ، ٦٤/٣ .

(الذي) ، حيث قال : «...فإذا أخرجت النون من الاثنين والجمع ، من أسماء الفاعلين أضفت ، وإن كان فيه الألف واللام ؛ لأنَّ النون تعاقب الإضافة ، وطرح النون ها هنا كطرح النون في قولك : «هما ضاربا زيد» ولم يفعلا ؛ لأنَّ الأصل في قولك «الضَّاربان» إثبات النون ؛ لأنَّ معناه وإعماله مثل معنى الذي فعل»^(١) .

وممن رجَّح القول بالحرفية : ابن يعيش^(٢) ، وأبو علي الشلوبين^(٣) ، وابن الحاجب^(٤) ، وذكر يس الحمصي أنَّ اسمي الفاعل والمفعول إن أُريد بهما الثبوت كالمؤمن والصانع ، كانت (أل) الداخلة عليهما حرف تعريف ؛ لأنها حينئذ يصيران صفة مشبهة^(٥) .

وقد رجَّح الخضري^(٦) أن تكون (أل) الداخلة على المشتقات حرف تعريف ؛ وذلك لأنها في الأصل صفات دالة على الثبوت ، بعكس الفعل ، فهو دال على الحدوث ، فشُبَّه اسم الفاعل والمفعول بالصفة المشبهة من حيث الدلالة على الثبوت ، فكانت (أل) فيهما حرف تعريف -والله أعلم بالصواب- .
فإن قيل : إن اسمي الفاعل والمفعول أشبهما الفعل ، ولذلك عملا عمله .
قيل : إنَّ هذه المشتقات صفات في الأصل ، فإذا أمكن الرجوع إلى الأصل فيهما كما هنا فهو أولى من القول بعلّة الشبه .

واحتجَّ القائلون بالحرفية بخمسة أدلة ؛ هي :

أ - أنَّ (أل) تفيد التعريف ، ولذلك كانت حرف كحالتها إذا دخلت على الأسماء المحضة ، كالغلام والرجل ، والسبب في ذلك أنَّ الاسم الموصول

(١) الأخفش ، معاني القرآن ، جزآن ، ط : ١ ، ت : عبدالأمير الورد ، (بيروت : عالم الكتب ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م) ، ٢٥٦/١ .

(٢) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ١٤٤/٣ .

(٣) أبو علي الشلوبين ، التوطئة ، ص(١٦٨) وما بعدها .

(٤) ابن الحاجب ، الأمالي النحوية ، ١٣٣/٤ وما بعدها .

(٥) يس الحمصي ، حاشية يس على شرح الفاكهي ، ٢١٣/١ .

(٦) الخضري ، حاشية الخضري ، ١٤٥/١ .

تُعرّفه صلته ، والألف واللام يُعرّفان ما يدخلان عليه ، وهذا ما ذكره العكبري^(١) عند إيرادهِ لأدلة هذا المذهب .

وذكر العكبري جواب القائلين بالاسمية «بأنّ الألف واللام ليست للتعريف هنا ؛ بل هي كـ«الذي» ، والفرق بينهما وبين اللام المعرفة : أنّ حرف الجر إذا وقع قبل الموصول لم يتعلق بالصلة ، كقوله تعالى : (ه هـ دخلت عليه إذا صلح للعمل)^(٢) ، وإن جُعِلت الألف واللام للتعريف ، جاز أن يتعلق الجار بما دخلت عليه إذا صلح للعمل»^(٣) .

كما أجاب عن ذلك ابن مالك حين ذكر الوجه الثاني لضعف هذا المذهب بقوله : «الثاني : أنّ الألف واللام لو كانت المعرفة لكان لحاقها اسم الفاعل قادحاً في صحة عمله مع كونه بمعنى الحال والاستقبال ، والأمر بخلاف ذلك ؛ فإنّ لحاق الألف واللام به يوجب صحة عمله وإن كان ماضي المعنى ، فعلم بذلك أنّ الألف واللام غير المعرفة ، وأنها موصولة بالصفة ؛ لأنّ الصفة بذلك يجب تأويلها بفعل ليكون في حكم الجملة المصرّح بجزأيتها ، ولأجل هذا التأويل وجب العمل مطلقاً»^(٤) .

وأجيب بما ذكره المرادي وغيره : أنّ الألف واللام قد ذهب إلى أنّ اسم الفاعل لا يعمل مع (أل) ، فلا يرد عليه ما دُكر^(٥) .

ب - ما أشار إليه صاحب (جواهر الأدب) ، وأبوحيان من أنها لو كانت من الأسماء لكانت من الأسماء الظاهرة ، ولا يكون الاسم الظاهر على حرفين ، يجوز حذف أحدهما - وهو همزة الوصل - فيبقى الاسم على حرف واحد^(١) .

(١) العكبري ، اللباب ، ١٢٧/٢ .

(٢) سورة يوسف ، آية : ٢٠ .

(٣) العكبري ، اللباب ، ١٢٧/٢ .

(٤) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ٢٠٠/١ وما بعدها .

(٥) المرادي ، توضيح المقاصد ، ٤٣٥/١ ؛ والأزهري ، شرح التصريح ، ١٣٧/١ .

(١) الإرْبلي ، جواهر الأدب ، ص(٣٠٢) ؛ وأبوحيان ، التذليل والتكميل ، ٦٢/٣ .

وأجيب عن هذا من وجهين^(١) :

أحدهما : أنَّ (أل) لَمَّا كانت حال حرفيتها كما هي حال اسميتها من غير تغيير ؛ سَهَّل الحذف حال اسميتها كما سَهَّل حال حرفيتها .
والوجه الآخر : أنَّ من الأسماء المعربة المتصرفة ما يكون بعد الحذف على حرف واحد ، نحو : (فو) و (ذو) ، فإنهما على حرفين ، وإذا لقي آخرهما ساكن آخر من كلمة بعدهما تحذف الواو منهما ؛ لالتقاء الساكنين ، وتبقى كلُّ منهما على حرف واحد ، وإذا ثبت جواز كون الاسم المعرب المتصرف على حرف واحد ، فَلِمَ لا يجوز كون الاسم المبني غير المتصرف على حرف أو حرفين؟ .

وأيضًا : «حُكِيَ من كلام العرب (أم الله) همزته همزة وصل ، مع أنه معرب ، فالأحرى أن يجيء على ذلك الاسم المبني»^(٢) .

ج- ما ذكره ابن يعيش وغيره ، وهو : «أنها لو كانت اسمًا لكان لها موضع من الإعراب ، ولا خلاف أنه لا موضع لها من الإعراب ، ألا ترى أنها لو كان لها موضع من الإعراب لكنت إذا قلت : جاءني الضارب ، يكون موضعها رفعًا بأنها فاعل ، فكان يؤدي إلى أن يكون للفعل الواحد فاعلان من غير تثنية أو عطف الألف واللام واسم الفاعل ، وإذا قلت : ضربتُ الكاتب ، يكون للفعل مفعولان ، وذلك لا يجوز ؛ لأنَّ هذا الفعل لا يكون له أكثر من مفعول واحد ، وإذا قلت : مررت بالضارب ، يكون لحرف الجر مجروران ، وذلك محال»^(٣) .

وأجيب عن هذا الدليل من ثلاثة أوجه :

(١) الإربلي ، جواهر الأدب ، ص(٣٠٢) وما بعدها .

(٢) أبوحَيَّان ، التذييل والتكميل ، ٦٣/٣ .

(٣) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ١٤٤/٣ ؛ والشلوبين ، التوطئة ، ص(١٦٨) وما بعدها ؛ وابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي ، ١٨٠/١ ؛ وأبوحَيَّان ، التذييل والتكميل ، ٦١/٣ وما بعدها ؛ والمرادي ، توضيح المقاصد ، ٤٣٥/١ ؛ والأشموني ، شرح الأشموني ، ١٩٦/١ .

أحدها : ما ذكره ابن عصفور من أنّ الألف واللام لما كانت مع صلتها كالشيء الواحد ، جعل الإعراب في اسم الفاعل الذي يكمل به الموصول ، وساغ ذلك فيها ولم يسغ في الذي وأخواته ؛ لكون الصلة فيها اسماً مفرداً ، والأسماء المفردة يدخلها الإعراب^(١) .

الوجه الثاني : ذكره ابن مالك ؛ وهو : «أن يقال : مقتضى الدليل أن يظهر عمل عامل الموصول في آخر الصلة ؛ لأن نسبتها منه نسبة أجزاء المركب منه ، لكن منع من ذلك كون الصلة جملة ، والجملة لا تتأثر بالعوامل ، فلما كانت صلة الألف واللام في اللفظ غير جملة ، جيء بها على مقتضى الدليل ؛ لعدم المانع»^(٢) .

ورُدَّ بما ذكره الرضي من «أنَّ حقَّ الإعراب أن يدور على الموصول ؛ لأنه هو المقصود بالكلام ، وإنما جيء بالصلة لتوضيحه ، والدليل ظهور الإعراب في «أي» الموصولة ، نحو : جاءني أيهم ضربته ، ورأيت أيهم ضربته ، ومررت بأيهم ضربته»^(٣) .

الوجه الثالث : أشار إليه الرضي ، وهو أنّ اللام الاسمية لما كانت في صورة اللام الحرفية نُقل إعرابها إلى صلتها عارية ، كما في (إلأ) الكائنة بمعنى غير في باب الاستثناء^(٤) .

د- ما ذكره أبوحيان من أنّ همزة الوصل في (الضارب) مفتوحة إذا ابتدأت ، ولا تكون همزة وصل في الاسم إلا مكسورة ، إلأ ما شدّ من قولهم (أيمنُ الله) ، وإذا كانت حرفاً كانت مفتوحة فيه ، كحالها في الرجل والغلام^(١) .

(١) ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي ، ١٨٠/١ ؛ وأبوحيان ، التذييل والتكميل ، ٦٢/٣ .

(٢) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ٢٠٣/١ .

(٣) الرضي ، شرح الرضي على الكافية ، ١٦/٣ .

(٤) المصدر السابق ، ١٤/٣ .

(١) أبوحيان ، التذييل والتكميل ، ٦٢/٣ .

وأجاب عنه بأنَّ همزة الوصل في (أل) الاسمية فُتحت تشبيها لها بـ(أل) التي للتعريف ، وإذا كانوا قد فتحوا همزة (ايْمُنُ) تشبيها بالحرف فالأحرى تشبيهه (أل) الموصولة بـ(أل) المعرّفة^(١) .

هـ - ذكره أبوحيان ، وهو أنها «لو كانت اسماً لجاز أن يفصل بينها وبين صلتها بمعمول الصلة ، فتقول : جاءني ال زيداً ضاربٌ ، كما يجوز ذلك في (الذي) إذا قلت : جاءني الذي زيداً ضارباً»^(٢) .

وأجاب بأنَّ «عدم الفصل إنما التزم لشدة اتصال (أل) بصلتها ، وجعلهما كشيءٍ واحد إذا كانت الصلة مفردة ، بخلاف صلة (الذي) ، فإنه جملة ، فكما لا يجوز الفصل بين جزأي (بعلبك) ؛ لِشِدَّةِ الاتصال بينهما ، كذلك لا يجوز الفصل بين (أل) وصلتها المفردة»^(٣) .

ثانياً : (أل) الداخلة على الصفة المشبهة :

اختلف النحاة حول وصل (أل) بالصفة المشبهة ، وذلك على مذهبين :

أحدهما : منع وصلها بالصفة المشبهة :

ذهب الرماني إلى ذلك حين حصر دخولها على اسم الفاعل فقط ، فقال في النوع الثالث من أنواع (أل) : «أن تكون بمعنى (الذي) ، وذلك قولك : (القائم عندك زيد) ، أي الذي قام ، ويكون في المؤنث بمعنى (التي) نحو : (القائمة عندك هند)... ولا يدخل إلّا على اسم الفاعل»^(٤) .

وهو ما صرّح به ابن الحاجب ، قائلاً : «وصلة الألف واللام : اسم فاعل أو مفعول»^(٥) ، فقد قصر وصل (أل) بهما ، وفي هذا دليل على عدم دخول الصفة المشبهة فيهما .

(١) المصدر السابق ، ٦٣/٣ .

(٢) المصدر السابق ، ٦٢/٣ .

(٣) أبو حيان ، التذييل والتكميل ، ٦٣/٣ وما بعدها .

(٤) الرماني ، معاني الحروف ، ص(٦٧) وما بعدها .

(٥) الرضي ، شرح الرضي على الكافية ، ١١/٣ .

ونقله أبوحيان^(١) عن ابن العلق^(٢) في (البيسط) ، وبه أخذ ابن عصفور^(٣) ، والرضي^(٤) ، وابن أبي الربيع^(٥) ، وابن هشام^(٦) ، ونسبه محمد محيي الدين إلى الجمهور^(٧) .

وحجّتهم في ذلك أنّ الصّفة المشبهة لدالاتها على الثبوت قرّبت من الأسماء ، وضعّف شبهها بالفعل ، فلذلك امتنع دخول (أل) عليها .

قال ابن العلق فيما نقله أبوحيان : «وأما الصفة المشبهة فلا تدخل -يعني أل- عليها ؛ لضعفها ، وقربها من الأسماء ؛ إذ ليس معناها : الذي فعل ، فإذا أدخلت عليها فعلى حذف الموصوف ، والعائد إنّما يكون عليه في قوله ، مررت بالحسن وجه ابنه ، ولا يقال : إنّ اسم الفاعل كذلك ، أعني على حذف الموصوف ، والضمير يعود عليه ؛ لأنّنا نقول : إنّ إجماعهم على العمل معها كيف كان اسم الفاعل ، ومنعهم الماضي دونها ، وكلاهما وصف يدل على زيادة معناها هناك ، بحيث يقوى معنى الفعل ، وليس ذلك إلّا معنى (الذي) ؛ لأنّه قد دخلها حين دخلت على الفعل وعلى الجملة الابتدائية ، فعلم أنّها تكون لهذا المعنى»^(٨) ، فهو يقرر أنّ السبب في عدم دخول (أل) عليها : ضعفها ، وهذا الضّعف إنّما جاء من كونها ليست في معنى الذي فعل ؛ ممّا جعلها بعيدة عن معنى الفعل ، بخلاف اسم الفاعل ، فقد قوي معنى الفعل فيه ؛ لأنّه بمعنى

(١) أبوحيان ، التذييل والتكميل ، ٦٥/٣ .

(٢) هو محمد أبو عبدالله ضياء الدين ، ابن العلق بكسر العين المهملة وسكون اللام ثم الجيم ، مؤلف كتاب (البيسط) في النحو .

انظر : ابن قاضي شهبة ، طبقات النحاة واللغويين ، ت : محسن غياض ، (النجف ، مطبعة النعمان) ، ص (٢٩٨) .

(٣) ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي ، ١٨١/١ .

(٤) الرضي ، شرح الرضي على الكافية ، ١٤/٣ .

(٥) ابن أبي الربيع ، البيسط في شرح جمل الزجاجي ، ١٧٩/١ .

(٦) ابن هشام ، المغني ، ٤٧/١ .

(٧) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ، ١٤٩/١ .

(٨) أبوحيان ، التذييل والتكميل ، ٦٥/٣ .

الذي فعل -والله تعالى أعلم- .

وهو ما أشار إليه الرضي بقوله : «وإنما لم توصل اللام بالصفة المشبهة مع تضمنها للحكم ؛ لنقصان مشابقتها للفعل»^(١) ، أي أنّها -بالرغم- من تضمنها حكم المشتقات ، إلا أنّها تنقص عنها في مشابقتها الفعل من حيث إنّها للثبوت ، لا للتجدد ، وهو ما صرّح به ابن هشام معللاً عدم وصلها بالصفة المشبهة بقوله : «لأنّ الصفة المشبهة للثبوت ، فلا تؤوّل بالفعل ، ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق»^(٢) .

الثاني : جواز وصلها بالصفة المشبهة :

صرّح بهذا ابن الخباز حين ذكر مواضع دخول (أل) ، فقال : «وأما الألف واللام فلا تخلو من أن تدخل على اسم أو على صفة ، فإن دخلت على الاسم فهي لتعريف الجنس أو لتعريف العهد ، وقد ذكرنا ذلك ، وإن دخلت على صفة من اسم فاعل أو اسم مفعول أو الصفة المشبهة باسم الفاعل ، كالضارب والمضروب ، والحسن ، فهي اسم بمعنى الذي»^(٣) ، فقد قرّر دخولها على الصفة المشبهة أيضاً ، وهو ما أشار إليه الشلوبين قائلاً : «لا توصل الألف واللام إلا بالصفات»^(٤) ، وممّا لا شك فيه أنّ الصفة المشبهة من الصفات ، فقد يفهم من النصّ وصل (أل) بها -والله تعالى أعلم- .

وبه أخذ ابن مالك^(٥) ، والمرادي^(٦) ، وابن عقيل^(٧) .

والظاهر أنّ الدليل على صحة هذا المذهب دخول الصفة المشبهة ضمن

(١) الرضي ، شرح الرضي على الكافية ، ١٤/٣ .

(٢) ابن هشام ، المغني ، ٤٧/١ .

(٣) ابن الخباز ، توجيه اللمع ، ص(٤٩١) وما بعدها ، لم أعر على من قال بهذا قبله فيما بين يدي من المصادر .

(٤) الشلوبين ، التوطئة ، ص(١٧٠) .

(٥) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ٢٠١/١ .

(٦) المرادي ، توضيح المقاصد ، ٤٤٥/١ .

(٧) ابن عقيل ، المساعد ، ١٤٩/١ .

الصفة الصريحة ، و(أل) توصل بالصفة الصريحة ، قال ابن مالك :
«وعنيت بالصفة المحضة : أسماء الفاعلين ، وأسماء المفعولين ، والصفات
المشبهة بأسماء الفاعلين»^(١) ، وتفرّع عن هذه المسألة مسألة أخرى متصلة
بها ، وهي هل (أل) في الصفة المشبهة اسم أو حرف تعريف؟ على مذهبين
أيضاً :

الأول : أن (أل) الداخلة عليها حرف تعريف :

صرّح بهذا المذهب ابن هشام قائلاً : «أل على ثلاثة أوجه : أحدها : أن
تكون اسماً موصولاً بمعنى الذي وفروعه ، وهي الداخلة على أسماء الفاعلين
والمفعولين ، وقيل : والصفات المشبهة ، وليس بشيء ؛ لأنّ الصفة المشبهة
للتبوت ، فلا تؤول بالفعل ، ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست
موصولة باتفاق»^(٢) .

وبه أخذ الصّبّان^(٣) ، وهو ما رجّحه الخضري^(٤) كما هو ظاهر من
نص المسألة .

وحجّتهم في ذلك : أنّ الصفة المشبهة دالة على التبوت ، فلا تؤول
بالفعل ، فهي كاسم التفضيل ، فكما اتفق على جعلها معرفة فيه فكذلك الحال
في الصفة المشبهة^(٥) .

الثاني : -أنّها اسم موصول- :

أشار الفارسي إلى ذلك بقوله : «فالأسماء الموصولة نحو قولهم : الذي
والتي ، والألف واللام ، في نحو : القائم ، والضارب ، والمُعطي ، والمعطى

(١) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ٢٠١/١ .

وانظر : المرادي ، توضيح المقاصد ، ٤٤٥/١ ؛ وابن عقيل ، المساعد ، ١٤٩/١ .

(٢) ابن هشام ، مغني اللبيب ، ٤٧/١ .

(٣) الصّبّان ، حاشية الصّبّان ، ١٥٦/١ .

(٤) الخضري ، حاشية الخضري ، ١٤٥/١ .

(٥) ابن هشام ، المغني ، ٤٧/١ ؛ والخضري ، حاشية الخضري ، ١٤٥/١ .

درهما ، وما كان في حكمهما»^(١) ، فقد يُفهم من قوله : (وما كان في حكمهما) أنّ (أل) في الصفة المشبهة اسم موصول ، كاسم الفاعل والمفعول ؛ لأنها في حكمهما-والله تعالى أعلم- .

وهو ما صرّح به ابن الخباز في نصه السابق^(٢) ، وبه أخذ المالقي^(٣) ، حيث ذكر أنّ (أل) تكون اسما في المشتقات وإن لم يصرّح بالصفة المشبهة ، إلا أنّ جعله (أل) اسما في المشتقات قد يوحي إلى أنّ (أل) في الصفة المشبهة كذلك لكونها من المشتقات -والله أعلم بالصواب- .

وحجّتهم في ذلك ما ذكره الفاكهي^(٤) من أنّ الصفة المشبهة تعمل في الفاعل الظاهر عمل الفعل باطراد ، بخلاف اسم التفضيل ، أو بمعنى آخر : أنّ الصفة المشبهة رفعت الاسم الظاهر كما يرفعه الفعل ، فهي تعمل عمله ، ولذا فإنّ (أل) اسم موصول ، بخلاف اسم التفضيل ، فهو لا يرفع الظاهر إلّا في مسألة الكحل ، فلم يعمل عمل الفعل ، فلذا اتفق على أنّ (أل) فيه معرفة . ويمكن القول بأنّ من ذهب إلى أنّ (أل) لا توصل بالصفة المشبهة ، فهي عنده حرف تعريف ، ومن رأى وصلها فهي عنده اسم موصول ؛ وذلك لأنّ من منع وصلها نظر إلى أنّها دالة على الثبوت ، بخلاف الفعل ، فهي بذلك قريبة من الأسماء الجامدة ، و(أل) فيها معرفة ، فكذلك حالها في الصفة المشبهة ، ومن رأى وصلها فإنّه نظر إلى أنّها من المشتقات ، فهي تعمل عمل الفعل وإن خالفته معنى ، -والله تعالى أعلم- .

- الترجيح :

مما سبق ظهر لي جواز دخول (أل) على المشتقات بما فيها الصفة المشبهة ؛ وذلك لكونها من المشتقات ، فكما أجمع على دخولها على اسم

(١) أبو علي الفارسي ، الإيضاح العضدي ، ٩٧/١ .

(٢) ابن الخباز ، توجيه اللع ، ص(٤٩٢) .

(٣) المالقي ، رصف المباني ، ص(٧٤) .

(٤) الفاكهي ، حاشية على شرح الفاكهي للقطر ، ٢١٣/١ .



الفاعل والمفعول فكذلك الحال في الصفة المشبهة ؛ طردًا للباب على وتيرة واحدة ، ولكن جعل (أل) في المشتقات معرفة كما رجَّحه الخصري هو الأحرى بالقبول ؛ لما فيه من مراعاة الأصل ؛ إذ الأصل فيها الدلالة على الثبوت ، ولذلك اتفق على جعلها حرف تعريف في اسم التفضيل ، فليُردُّ ما اختلف فيه إلى ما أجمع عليه -والله تعالى أعلم- .

تطابق الوصف المبتدأ مع المرفوع إفراداً

- نص المسألة :

قال الخصري معلّقاً على قول ابن عقيل : «فإن تطابقاً إفراداً جاز فيه وجهان» ، ما نصه : «أرجحهما الفاعلية ؛ لأنّ الأصل عدم التقديم والتأخير إلّا لمانع من أحدهما»^(١) .

- مناقشة المسألة :

إذا تطابق الوصف مع المرفوع إفراداً جاز فيه وجهان : أحدهما : أن يكون الوصف مبتدأ ، وما بعده فاعلاً سد مسدّ الخبر . والثاني : أن يكون الوصف خبراً مقدماً ، وما بعده مبتدأ مؤخرًا . وقد اختلف النحاة في أيهما الأرجح؟ ، على ثلاثة أقوال :
أ - القول الأول : أن الوصف مبتدأ ، وما بعده فاعل سدّ مسدّ الخبر : أشار إلى ذلك ابن السراج بقوله : «فإذا قلت : (قائم أبوك) ، فقائم مرتفع بالابتداء ، وأبوك رفع بفعلهما ، وهما قد سدا مسدّ الخبر»^(٢) .
وبه أخذ النحاس^(٣) ، ومكي بن أبي طالب^(٤) ، والأنباري^(٥) ، وغيرهم^(٦) .. وهو ما رجّحه الخصري^(٧) كما في نص المسألة .
وحجّتهم في ذلك ما ذكره النحاس وغيره من اعتماد الوصف على همزة

(١) الخصري ، حاشية الخصري ، ١٧١/١ .

(٢) ابن السراج ، الأصول في النحو ، ٦٠/١ .

(٣) النحاس ، إعراب القرآن ، ١٩/٣ .

(٤) مكي بن أبي طالب ، مشكل إعراب القرآن ، ص (٤٣٠) .

(٥) الأنباري ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ١٢٧/٢ .

(٦) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ٢٧٢/١ وما بعدها ؛ وابن هشام ، مغني اللبيب ، ١٣٢/٢ ؛

والسيوطي ، الأشباه والنظائر ، ٢٧٧/٤ ؛ والصبان ، حاشية الصبان ، ١٩٣/١ .

(٧) الخصري ، حاشية الخصري ، ١٧١/١ .

وبه أخذ البقاعي^(١) ، والطاهر بن عاشور^(٢) .

والظاهر أنهم اعتمدوا في ترجيحهم على المعنى وإظهار الناحية البلاغية فيه ؛ إذ في تقديم الخبر ما يدل على أن أبا إبراهيم يُنكر على ابنه تمكن الرغبة عن آلهتهم من نفسه ، ويهتم بأمر الرغبة عن الآلهة ؛ لأنها موضع عجب .

والجواب عن هذا : أن النحو مجاله دراسة التراكيب ، وقد قوي هنا شبه الوصف بالفعل ، حتى إنه لم يجز تصغيره ، ولا تعريفه ، ولا تثنيته ، ولا جمعه ، فهو كالفعل في ذلك ، والفعل يتطلب فاعلاً ، فكذلك الوصف - والله أعلم بالصواب - .

ج - القول الثالث : جواز الوجهين على السواء :

أشار إلى ذلك عبدالقاهر الجرجاني بقوله : «فإن قلت : أقائم زيدٌ؟ جاز أن يكون زيد مبتدأ ، وقائم خبراً مقدماً عليه ؛ لأنه مفرد مثل زيد»^(٣) ، فقد أجاز في هذا التركيب جعل الوصف خبراً مقدماً ؛ وذلك لتحقيق شرط المبتدأ مع خبره ، وهو التطابق ، فكلاهما مفرد ، ويفهم من هذا أن الوجه الآخر - وهو جعل المرفوع فاعلاً - أغنى عن الخبر غير ممتنع .
وبهذا المذهب أخذ ابن الحاجب^(٤) ، وابن مالك في أحد قوليه^(٥) ، وابن

منهم ممن تبع الزمخشري ، كما أنني لم أجد حججهم في هذه المسألة إلا ما ذكرت ، وذلك فيما وقع بين يدي من المصادر .

(١) برهان الدين البقاعي ، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور ، ط : ٢ ، ٢٢ ج ، (القاهرة :

دار الكتاب الإسلامي ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م) ، ٢٠٦/٢٢ وما بعدها .

(٢) الطاهر بن عاشور ، التحرير والتنوير المعروف بتفسير ابن عاشور ، ٣٠ ج ، ط : ١ ،

(بيروت : مؤسسة التاريخ ، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م) ، ٤٨/١٦ .

(٣) عبدالقاهر الجرجاني ، المقتصد ، ٢٤٩/١ .

(٤) ابن الحاجب ، شرح الرضي على الكافية ، ٢٢٣/١ .

(٥) ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، ١٤٢/١ وقد مرّ قوله الآخر .

الناظم^(١) ، وأكثر النحويين^(٢) .

وحجَّتْهم في ذلك ما ذكره الشاطبي^(٣) من أن أفراد الوصف يمكن أن يكون لجريانه مجرى الفعل ، فيرتفع ما بعده به وهو مفرد ، ويمكن أن يكون لأجل المطابقة بينه وبين الثاني ، لا لجريانه مجرى الفعل ، فيرتفع ما بعده على الابتداء والوصف خبره ، وهذا الوجه -أي المطابقة- هو الذي أشار إليه الجرجاني في نصّه السابق^(٤) ، فقد تحقق في هذا التركيب شرط الفعل مع مرفوعه ، وهو تجرده من علامة التنثية والجمع ، وشرط المبتدأ مع خبره ، وهو التطابق ، فكلاهما مفرد ، ومن ثمّ جاز الوجهان على السواء .

وكذلك فإنّ في ترجيح أحدهما على الآخر تعارض أصليين ، ومن ثمّ جاز كلا الوجهين على السواء ، وهو ما ذكره الأزهري قائلاً : «فيجوز أن يجعل الوصف مبتدأ وما بعده فاعلاً سد مسد الخبر ، ويجوز أن يجعل المرفوع مبتدأ مؤخرأ والوصف خبراً مقدماً ، فإن رُجِحَ الأول بأن الأصل في المقدم الابتداء عورض بأنّ الأصل في الوصف الخبرية ، فلما تعارض

(١) ابن الناظم ، شرح ألفية ابن مالك ، ص(١٠٧) .

(٢) الرضي ، شرح الرضي على الكافية ، ٢٢٨/١ ؛ وعبدالعزيز الموصلي ، شرح ألفية ابن معطٍ ، ٨٢٣/٢ ؛ والمرادي ، توضيح المقاصد ، ٤٧٣/١ ؛ وابن عقيل ، شرح ابن عقيل ، ١٨٥/١ ؛ والشاطبي ، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، ١٠ ج ، ط : ١ ، ت : عبدالرحمن العثيمين ، (مكة المكرمة : معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م) ، ٦٠٩/١ وما بعدها ؛ والأزهري ، شرح التصريح ، ١٥٨/١ ؛ والأشموني ، شرح الأشموني ، ٢٥٩/١ ؛ والفاكهي ، حاشية على شرح الفاكهي للقطر ، ٢٤٨/١ وما بعدها ؛ وابن حمدون ، حاشية ابن حمدون ، ٧٧/١ ؛ وعباس حسن ، النحو الوافي ، ٤٥٣/١ .

(٣) الشاطبي ، المقاصد الشافية ، ٦١٠/١ ، هذه الحجة ذكرها الشاطبي ، أما السابقون فقد اكتفوا بذكر الوجهين دون ذكر الحجة في ذلك ، والظاهر أنّ السبب في عدم ذكرهم لها أن في المثال ما يدل عليها دون حاجة إلى التصريح بها -والله أعلم- .

(٤) عبدالقاهر الجرجاني ، المقتصد ، ٢٤٩/١ .

الأصلان تساقطا»^(١) .

- الترجيح :

ظهر لي مما سبق أنّ ما رجّحه الخضري من أنّ الوصف مبتدأ وما بعده فاعل سدّ مسدّ الخبر ، هو المتجه ؛ وذلك لأنّ تقديم الخبر مختلف فيه بين الكوفيين والبصريين ، وهو خلاف الأصل ، فلا يُصار إليه مع إمكان الإتيان بالأصل -والله أعلم بالصواب- .

(١) الأزهري ، شرح التصريح ، ١٥٨/١ .

**الْخِلافُ حَوْلَ إِعْرَابِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ : (وَالْمَفْرَدُ الْجَامِدُ
فَارِغٌ)**

- نصُّ المسألة :

قال الخصري معرباً قول المصنّف : «والمفرد... إلخ» ، ما نصه:
«مبتدأ خبره جملة الجامد فارغ حذف رابطها ، أي الجامد منه وليس الجامد
صفة للمفرد ؛ لئلا ينافي عود الضمير في (يشثق) عليه ، وعوده إليه بدون
صفته خطأ عند الشاطبي ؛ لقول سيبويه إنهما كالشيء الواحد ، لكن الأصح
جوازه عند القرينة ، إلبا أنه لا ضرورة إليه ؛ لأنّ حذف الرابط كثير»^(١) .

- مناقشة المسألة :

اختلف شرّاح الألفية حول إعرابهم لببيت المصنّف :

والمفردُ الجَامِدُ فَارِغٌ، وَإِنْ يُشْتَقَّ فَهُوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنٌ

ففي قوله : «يشثق» ضمير يعود على المفرد ، ولكن أهو عائد عليه مع
صفته أم لا؟ ثم إن كان عائداً عليه دون صفته ، فهل يصح جعل الجامد نعناً
للمفرد أو لا؟ .

ذهب الشاطبي إلى أنّ الضمير عائد على المفرد مع صفته ؛ وذلك لأنّ
الصفة مع الموصوف كالشيء الواحد ، قال : «والإشكال الثاني : أن الضمير
في قوله : (وإن يشثق) إمّا أن يعود على المفرد غير مقيد بكونه جامداً ، وإمّا
أن يعود على المفرد بقيد المذكور ، أمّا الأول فلا يصحّ ؛ لأنّ سيبويه وغيره
من الأئمة قد نصوا على أن الصفة مع الموصوف بمنزلة الاسم الواحد ؛ لأنّ
الصفة مبيّنة للموصوف ، فهو من تمامه ، كما أنّ الصلة من تمام الموصول ،
فكما أنّ الذي قام بمنزلة زيد ، كذلك الرجل القائم بمنزلة زيد ، ولذلك كان
إعراب الصفة كإعراب الموصوف ، فإذا عاد الضمير عليه فلا يعود عليه إلبا

(١) الخصري ، حاشية الخصري ، ١٧٧/١ .

من جهة ما هو معروف ، وليس بمعروف إلبا مع صفته تحقيقا أو تنزيلا ،
فقول من يقول من الشيوخ المتأخرين بأن الضمير يجوز عوده على
الموصوف دون صفته ، ويفرّعون على ذلك بحوثا ومسائل فرعية وأصولية
خطأ ، وإنما يُسأل عن كل علم أربابه»^(١) .

يتّضح من هذا النص أن الذي منع عود الضمير على الموصوف دون
صفته هو أن هذه الصفة موضحة لذلك الموصوف ، فهي من تمامه ، ولذلك
كان إعرابها كإعرابه ، فوجب لهذا جعل الضمير عائدا على الموصوف مع
صفته .

ثم ذكر بعد ذلك أنه إذا تعيّن جعل الضمير عائداً على المفرد مع صفته -
وهي الجمود- كان في ظاهر كلام الناظم تهافتا ، فكأنه قال : وإن كان المفرد
الجامد مشتقا فهو كذا ، والجامد لا يكون مشتقا أبداً ، كما أن المشتق من جهة
ما هو مشتق لا يكون جامدا أبدا ، فهذا الكلام غير صحيح في ظاهره^(٢) .
وقد أجاب عن هذا الإشكال من وجهين^(٣) :

أحدهما : أن الضمير قد يعود على غير المتقدم الذكر ؛ لمصاحبته له في
الذهن ، مع عدم صلاحيته للمذكور ، ومنه قوله تعالى : (□ □ □ □)
□ □ □ □^(٤) ، المراد من عمر غير المعمر ، فأعيد الضمير على غير
المعمر ؛ لأن ذكر المعمر مذكّر به ؛ لتقابلهما ، ومنه قولهم : عندي درهم
ونصفه... وكلام الناظم من هذا فلا إشكال ؛ إذ التقدير : وإن يشتق المفرد
غير المذكور أولاً .

والثاني : أن يحمل الجامد على غير الوصف ، بل يكون مبتدأ ثانيا خبره
فارغ ، والجملة خبر المفرد ، والمراد به الجنس ، والعائد عليه من الجملة

(١) الشاطبي ، المقاصد الشافية ، ٦٥٤/١ .

(٢) المصدر السابق ، ٦٥٤/١ وما بعدها بتصرف يسير .

(٣) المصدر السابق ، ٦٥٩/١ وما بعدها .

(٤) سورة فاطر ، آية : ١١ .

محذوف تقديره : والمفرد ، أمّا الجامد منه ففارغٌ ، والمشتق منه ذو ضمير مستكن ، ولا إشكال في هذا .

وبهذا يكون الشاطبي قد أوجب أن يكون الجامد مبتدأً ثانيًا ، وبهذا الإعراب أخذ الأشموني^(١) ، والسجاعي^(٢) .

وحجتهم في ذلك - كما ذكره الشاطبي في نصه السابق^(٣) - أنّ عود الضمير عليه دون صفته خطأ ؛ لأنّ الصفة مع الموصوف بمنزلة الاسم الواحد كما يقول سيبويه ، وفي جعل الضمير عائداً على الموصوف مع صفته تهاقت في المعنى ؛ وذلك لجعل الجامد مشتقاً ، وهذا لا يصح ، ولذلك أوجب جعل الجامد مبتدأً ثانيًا للخروج من هذا الإشكال .

واعترض عليه بأنه قد وجدت قرينة معنوية تمنع من إرادة هذا المعنى ، وهو استحالة كون الجامد مشتقاً ، ومع وجود القرينة فلا يوجد إشكال ، وإن كان تقدير جعل الجامد صفة خلاف المتبادر^(٤) .

كما اعترض عليه بأنّ في جعل (الجامد) مبتدأً ثانيًا خلاف المتبادر أيضاً ، يقول الصبان في ذلك : «وفيه أن جعل الجامد مبتدأً ثانيًا بتقدير الرابط خلاف المتبادر أيضاً ، إلّا أن يقال : تقدير الرابط كثير بخلاف إرجاع الضمير إلى الموصوف بدون صفته ، بل جعله الشاطبي خطأ ، مستدلاً بقول سيبويه وغيره من النحاة : الموصوف والصفة بمنزلة الاسم الواحد ، وإن نوزع في التخطئة»^(٥) .

وقد يُردُّ عليه بأنّ في جعل الجامد مبتدأً ثانيًا وإن كان خلاف المتبادر ، إلّا أنه أكثر استعمالاً ، فالأولى الأخذ به ، بخلاف عود الضمير على الموصوف

(١) الأشموني ، شرح الأشموني ، ٢٦٣/١ .

(٢) السجاعي ، حاشية فتح الجليل ، ص(٨٠) .

(٣) الشاطبي ، المقاصد الشافية ، ٦٦٠/١ .

(٤) الصبّان ، حاشية الصبّان ، ١٩٧/١ بتصرف .

(٥) المصدر نفسه .

دون صفته ، بل نجد الصَّبَّان يصرِّح بتوزيع التخطئة ، وهذا يُفهم منه أن القول بجعل الجامد مبتدأً ثانيًا أولى ، فكان الأولى به القول بهذا دون القول بالتخطئة - والله تعالى أعلم - .

ومنهم من ذهب إلى جواز عود الضمير في (يشترك) على الموصوف دون صفته ، فيجوز على هذا جعل «الجامد» صفة للمفرد ، وإن عاد الضمير عليه دون صفته ، وهو ما صرَّح به أبوحيان قائلاً : «وقوله : (وإن يشترك) ظاهره أنَّ الفاعل الذي هو منوي في (يشترك) ضمير يعود على قوله : (والمفرد الجامد) ، ولا يصح حمله على المفرد بقيد الجمود ، بل هو عائد على المفرد لا بقيد الجمود»^(١) ، وبه أخذ المرادي^(٢) ، والمكودي^(٣) ، والخضري^(٤) .

وحجَّتْهم في ذلك : أنَّ في عود الضمير على الموصوف دون صفته منع إرادة أن يكون الجامد مشتقاً ؛ إذ في ذلك عدم استقامة الكلام ، كما أنَّ في عوده على موصوف دون صفته له نظائر ، وهو ما صرَّح به المرادي ، قال : «قوله : (وإن يشترك) ظاهره أنَّ فاعل يشترك ضمير المفرد الموصوف بالجمود ، وذلك غير مستقيم ... الضمير عائد على موصوف لا بقيد صفته ، ولذلك نظائر»^(٥) .

ومعنى هذا أنهم يجيزون جعل (الجامد) صفة للمفرد ، وقد أشار الخضري إلى عدم ضرورة هذا الإعراب مع تجويزه له ، ورجَّح جعل (الجامد) مبتدأً ثانيًا ؛ لأنَّ حذف الرابط من جملة الخبر كثير ، كما في قولهم : (السمن منوان بدرهم) ، فالرابط محذوف تقديره «منه» ، فهو يرى مع جواز

(١) أبوحيان ، منهج السالك ، ص(٤٠) .

(٢) المرادي ، توضيح المقاصد ، ٤٧٨/١ .

(٣) المكودي ، شرح المكودي ، ص(٤٧) .

(٤) الخضري ، حاشية الخضري ، ١٧٧/١ .

(٥) المرادي ، توضيح المقاصد ، ٤٧٨/١ .



الوجهين أنّ الأول -وهو كون الجامد- مبتدأ ثانٍ - أولى -والله أعلم بالصواب-.

- الترجيح :

ظهر لي أنّ ما رجّحه الخصري من جواز عود الضمير على الموصوف دون صفته ، مع ترجيح كون الجامد مبتدأً ثانيًا هو المتجه ؛ وذلك لوجود قرينة تمنع من إرادة كون الجامد مشتقًا ، ولأنّ جعل «الجامد» مبتدأً ثانيًا فيه مراعاة للكثرة ، فهو أولى بالقبول .

مُتَعَلِّقُ الْخَبْرِ فِي شِبْهِ الْجُمْلَةِ

- نصُّ المسألة :

قال الخضري معلقًا على قول ابن عقيل : «متعلق بمحذوف» ، ما نصّه : «أي هو الخبر على الصحيح ، لا الظرف وحده ، كما هو ظاهر النظم ، وهو مذهب جمهور البصريين ؛ لقيامه مقام عامله»^(١) .

- مناقشة المسألة :

من أقسام الخبر أن يكون شبه جملة ظرفًا أو جارًا ومجرورًا ، ولقد اتفق النحاة على أنّه لا بد له من متعلّق ، ولكنهم اختلفوا حول تحديد هذا الخبر ، أهو المتعلّق فقط ، أم هو نفس الظرف والجار والمجرور ، أم هو مجموعهما؟ ، وتفصيل القول في هذه المسألة على النحو الآتي :

الأول : أن المتعلق هو الخبر في الحقيقة :

إذا قلت : زيدٌ في الدار ، فقولك : في الدار ، جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره استقر ، أو مستقر ، وهذا المحذوف هو الخبر في الحقيقة ، وقد نسب أبوحيّان هذا الرأي إلى ابن كيسان ، والسيرافي^(٢) ، وهو ما صرّح به ابن السراج حين ذكر أنواع الخبر ، فقال : «وضرب يحذف منه الخبر ، ويقوم مقامه ظرف له ، وذلك الظرف على ضربين : إمّا أن يكون من ظروف المكان ، وإمّا أن يكون من ظروف الزمان ، أمّا الظروف من المكان فنحو قولك : زيد خلفك ، وعمرو في الدار ، والمحذوف معنى الاستقرار والحلول وما أشبههما ، كأنك قلت : زيد مستقر خلفك ، وعمرو مستقر في الدار ، ولكن هذا المحذوف لا يظهر ؛ لدلالة الظرف عليه ، واستغنائهم به

(١) الخضري ، حاشية الخضري ، ١٨١/١ .

(٢) أبوحيّان ، التذييل والتكميل ، ٥٤/٤ ، لم أجد رأي السيرافي في كتابه ، وكان حديث سيبيويه والمبرد عن العامل في الظرف الواقع خبرًا ، ولم أجد عندهما إشارة حول هذه المسألة -والله أعلم- .

في الاستعمال...»^(١) ، فقد قرر أنّ الخبر هو ذلك المتعلق المحذوف ، وأن الظرف والجار والمجرور نائبان منابه ؛ لعدم ظهوره .
وبه أخذ أبو الحسن الوراق^(٢) ، وابن يعيش^(٣) ، وابن عصفور^(٤) ، وغيرهم^(٥) ، وهو مذهب جمهور البصريين^(٦) ، وقد رجّحه الخصري^(٧) كما في نص المسألة ، معللاً ذلك لقيام الظرف والجار والمجرور مقام عامله المحذوف ، فعامل الرفع ذلك المحذوف الذي هو الخبر ، والظرف معمول له ، فناب منابه عند حذفه .

وحجّتهم في ذلك أنّ الظرف والجار والمجرور قائمان مقام عاملهما المحذوف ، ففي قولنا : زيدٌ في الدار ، التقدير : زيدٌ مستقر ، أو استقر في الدار ، على الخلاف في تقدير المحذوف باسم أو فعل .
وهذا المحذوف هو عامل الظرف أو الجار والمجرور على الصحيح ، وقد حذف وجوباً ؛ لأنّه كون عام ، فالظرف والجار والمجرور نائبان مناب عاملهما المحذوف الواقع خبراً ، وهو ما ذكره ابن السراج في نصه

-
- (١) ابن السراج ، الأصول في النحو ، ٦٣/١ .
 - (٢) أبو الحسن الوراق ، علل النحو ، ص (٢٦٧) .
 - (٣) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ٩٠/١ .
 - (٤) ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي ، ٣٥٥/١ .
 - (٥) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ٣١٧/١ ؛ والمرادي ، توضيح المقاصد ، ٤٧٩/١ ؛ وابن هشام ، أوضح المسالك ، ١٨٢/١ ؛ وابن عقيل ، المساعد ، ٢٣٦/١ ؛ والنيلي ، الصفوة الصفية ، ٨٠٨/١ ؛ والسيوطي ، همع الهوامع ، ٧ ج ، ط : ٢ ، ت : عبدالعال سالم مكرم ، (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م) ، ٢٢/٢ ؛ والأشموني ، شرح الأشموني ، ٢٦٦/١ ؛ وأبوالمحاسن محمد الحضرمي ، تحفة الأحاباب وطرفة الأصحاب في شرح ملحّة الإعراب ، ط : ١ ، ت : بشير المساري ، (بيروت : دار ابن حزم ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م) ، ص (١٣٩) ؛ والفاكهي ، حاشية على شرح الفاكهي ، ٢٤٤/١ ؛ ويس الحمصي ، حاشية يس على شرح الفاكهي ، ٢٤٢/١ ؛ محمد محي الدين ، شرح ابن عقيل ، ١٩٨/١ .
 - (٦) الخصري ، حاشية الخصري ، ١٨١/١ .
 - (٧) المصدر نفسه .

السابق^(١) ، ووضَّحه ابن يعيش بقوله : «واعلم أن الخبر إذا وقع ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا ، نحو : زيدٌ في الدار ، وعمرو عندك ، ليس الظرف بالخبر على الحقيقة ؛ لأنَّ الدَّارَ ليست من زيد في شيء ، وإنما الظرف معمول للخبر ونائب عنه ، والتقدير : زيدٌ استقر عندك ، أو حدث ، أو وقع ، ونحو ذلك.. فهذه هي الأخبار في الحقيقة بلا خلاف بين البصريين»^(٢) ، وبه أخذ الخصري^(٣) ؛ وذلك لأنهما معمولان للخبر فقد قاما مقامه عند حذفه ، إذ الأصل في العمل لذلك العامل المحذوف ؛ لأنهما لا يعملان ، فنسبة العمل إليهما من باب المجاز^(٤) ، وإذا كان المتعلق كون عام كما في هذه المسألة ، فإنه يجب حذفه وإنابة الظرف والجار والمجرور منابه ، وقد أجمع النحاة على أنَّ المتعلق الخاص هو الخبر ، ذُكر أو حُذف لقرينة ، فليكن المتعلق العام كذلك ؛ طرداً للباب على وتيرة واحدة^(٥) .

والدليل على أنَّ الظرف ليس خبرًا : ما ذكره النيلي من أنَّ قولك : «(خلفك) عبارة عن الجهة ، لا عبارة عن زيد ؛ ولأنه منصوب ، والخبر المفرد لا يكون منصوباً ، ونصبه يقتضي ناصباً ، ولا يجوز جعل الناصب هو المبتدأ ؛ لأنه اسم جامد ، فدلَّ ذلك على أن ناصبه محذوف مقدّر ، هو الخبر في الحقيقة»^(٦) .

الثاني : أنَّ الخبر هو الظرف والجار والمجرور :

نسب ابن الخباز هذا المذهب إلى ثعلب^(٧) ، وبه صرَّح الفارسي بقوله : «اعلم أنَّ الظرف قد يقع خبرًا للمبتدأ ، فإذا وقع خبرًا عنه انتصب نصب

(١) ابن السراج ، الأصول في النحو ، ٦٣/١ .

(٢) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ٩٠/١ .

(٣) الخصري ، حاشية الخصري ، ١٨١/١ .

(٤) ابن عقيل ، المساعد ، ٢٣٦/١ بتصرف .

(٥) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ، ١٩٨/١ .

(٦) النيلي ، الصفوة الصفية ، ٨٠٨/١ .

(٧) ابن الخباز ، توجيه اللمع ، ص(١١٢) .

الظرف ، تقول : زيدُ أمامك ، ومقدم الحاج غداً ، نصبت أمامك نصب
الظرف ، وناصبه محذوف تقديره : مستقر أمامك ، أو استقر أمامك ، وهذا
الناصب للظرف المحذوف كان الخبر في الأصل ، لكنه حذف فصار الظرف
هو الخبر ، وناب مناب المحذوف ، وانتقل الضمير الذي كان في مستقر
إليه ، فاحتمله وتضمنه وصار يرتفع به»^(١) .

وبه أخذ أبو بكر الزبيدي^(٢) ، ونسبه السيوطي إلى ابن جني^(٣) .
وممن قال بهذا الرأي أيضاً : الزمخشري^(٤) ، والأنباري^(٥) ،
وغيرهم^(٦) .

وقد أورد هؤلاء عدداً من الأدلة لمذهبهم ؛ هي :

١ - أنَّ العامل صار نسيًا منسيًا بعد حذفه ، فأصبح أصلاً مرفوضًا ؛
للاستغناء عنه بالظرف والجار والمجرور ، قال السيوطي : «وذهب
الفارسي وابن جني إلى أنَّ الظرف هو الخبر حقيقة ، وأنَّ العامل صار نسيًا
منسيًا»^(٧) .

٢ - أنَّ الظرف والجار والمجرور قد تم الكلام بهما بمجرد ذكرهما ،
وقد كُمل بهما المعنى المطلوب دون خفاء ، أشار الزبيدي إلى ذلك بقوله :
«وتقول في الظروف والأسماء المجرورات : زيدٌ في الدار ، زيدٌ ابتداءً ،
وفي الدار خفضً بفي ، وخبر الابتداء في الجار والمجرور ؛ لأنه تمام

(١) أبو علي الفارسي ، الإيضاح العضدي ، ٩٠/١ وما بعدها .

(٢) أبو بكر الزبيدي ، الواضح ، ص(٥٨) .

(٣) السيوطي ، الهمع ، ٢٢/٢ .

(٤) الزمخشري ، الكشاف ، ص(٢٧) .

(٥) الأنباري ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ٣٤/١ .

(٦) العكبري ، التبيين في إعراب القرآن ، ٥/١ ؛ وعباس حسن ، النحو الوافي ، ٤٧٥/١ .

(٧) السيوطي ، الهمع ، ٢٢/٢ ، لم أجد هذا التعليل في كتب الفارسي وابن جني فيما بين يدي من
المصادر . وانظر : عباس حسن ، النحو الوافي ، ٤٧٥/١ .

الكلام»^(١) .

٣ - أنهم نظروا إلى الظاهر^(٢) فوجدوه ظرفًا أو جارًا ومجرورًا ، فذهبوا إلى أنّ الخبر هو ذلك الظاهر الملفوظ به ؛ إذ هو معمول للعامل ، فلا بد من ملاحظته .

والجواب عن هذا : أنّ المتعلّق المحذوف هو الأصل ؛ إذ هو العامل فيهما ، فهو أولى بالاعتبار ، وما ذهبوا إليه فيه تقوية للمذهب الأول ؛ لأنهم مقرّون بأنّ المتعلّق هو الخبر في الأصل ، ثمّ حُذِف -والله أعلم بالصواب- .

الثالث : أنّ الخبر هو مجموعهما :

أي أنّ الخبر في قولك : زيدٌ في الدار ، وزيدٌ عندك ، هو الظرف والجار والمجرور مع متعلقهما ، ذهب الرضي إلى ذلك معللاً اختياره لهذا المذهب بقوله : «لأنّ الجار والمجرور متعلق به ، والمجرور وحده يتعلق بعامله ؛ لأنّ الجار ليس بمتعلق في الحقيقة ، بل بسبب تعلق المجرور بعامله القاصر»^(٣) .

وفي هذا التعليل نظر ، فقد حكم أن الجار والمجرور متعلق بالعامل المحذوف ، ثم زعم أن المجرور وحده هو الذي يتعلق بالعامل لا الجار ، ومن المعلوم أن المتعلق يشملهما جميعًا .
ثم إنّ هذا التعليل قاصر على الجار والمجرور فقط دون الظرف ، وقد نسبه الصبّان إلى ابن الهمام^(٤) .

(١) أبو بكر الزبيدي ، الواضح ، ص(٥٨) . وانظر : عباس حسن ، النحو الوافي ، ٤٧٨/١ .

(٢) الصبّان ، حاشية الصبّان ، ٢٠٠/١ . وانظر : الخصري ، حاشية الخصري ، ١٨١/١ .

(٣) الرضي ، شرح الرضي على الكافية ، ٢٦١/١ .

(٤) الصبّان ، حاشية الصبّان ، ٢٠٠/١ .

وابن الهمام هو : كمال الدين محمد بن عبدالواحد السيواسي ثم الإسكندري ، المعروف بابن الهمام الحنفي ، ولد سنة (٧٩٠هـ) ، كان علامة في الفقه والأصول والنحو والتصريف والمعاني والبيان والتصوف والموسيقى ، له تصانيف منها : التحرير في أصول الفقه ، وكراسة في إعراب سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم ، توفي يوم الجمعة سابع رمضان



وذكر يس الحمصي أنّ من ذهب إلى أنّ الخبر مجموعهما ، علّل ذلك بأنّ المقصود الإخبار بوجود الشيء في الظرف ، إلّا أنهم حذفوا بعضه لزومًا ، وسموا الباقي باسم الخبر مجازًا^(١) .

وما ذكره لا يعدُّ حجة ؛ إذ المعلوم أنّ الخبر إذا وقع شبه جملة لا بد له من متعلّق ، وأنّ هذا المتعلّق يجب حذفه إذا كان كونهً عامًّا ، بل إن في ذلك ما يدلُّ على أنّ المتعلّق المحذوف هو الخبر في الحقيقة ؛ لأنّ الظرف والجار والمجرور إنّما سُمِّيَا خبرًا مجازًا .

وذكر الصبّان أنّ القائلين بهذا المذهب قد نظروا إلى توقف مقصود المخبر على كل واحد منهما^(٢) .

والظاهر أنّ القائلين بهذا إنّما نظروا إلى المتعلّق فوجدوه العامل في الظرف ، ولا بدّ من اعتباره ، ونظروا إلى الظرف والجار والمجرور فوجدوه معمولًا له ، ولا بدّ من ملاحظته^(٣) ، فقالوا : إنّ الخبر هو المجموع -والله أعلم بالصواب- .

ويعترض عليهم بأنّ المتعلّق هو العامل ، فالقول بأنه الخبر هو الأخرى بالقبول .

- الترجيح :

مما سبق يظهر لي أنّ ما رجّحه الخصري هو الأرجح ؛ وذلك لما فيه من مراعاة الأصل في العمل .

سنة (٨٦٢هـ) .

انظر : ابن العماد الحنبلي ، شذرات الذهب ، ٢٩٨/٧ .

(١) يس ، حاشية يس على شرح الفاكهي ، ٢٤٣/١ .

(٢) الصبّان ، حاشية الصبّان ، ٢٠٠/١ . وانظر : الخصري ، حاشية الخصري ، ١٨١/١ .

(٣) الخصري ، حاشية الخصري ، ١٨١/١ .

كَانَ الشَّأْنِيَّةُ

- نصُّ المسألة :

قال الخضري في إعرابه قول المصنف:

وَأَيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفٌ أَوْ وَاؤٌ أَوْ يَاءٌ، فَمَعْتَلًا عُرِفُ

«أي مضارع ؛ لأنَّ الكلام في المعرب وفعل الشرط كان محذوفة للضرورة ؛ لأنه لا يحذف مع غير أن ولو ، إلّا مفسراً بفعل بعده ، كما نصَّ عليه ابن هشام في شرح (بانث سعاد) ، وآخر : اسم كان ، ومنه : صفته، وألف : خبرها ، وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة في المنصوب ، ولا ينافيه رسمُ (أو واو) بلا ألف ؛ لإمكان جعله خبر مبتدأ محذوفٍ ، أي : أو آخر منه واو... إلخ ، ف (أو) لعطف الجملة على جملة كان بتمامها ، أو اسمها ضمير الشأن ، وجملة آخر منه ألف خبرها مفسرة له كما في الأشموني ، أي فهي في محل نصب ، وقولهم : لا محل للجملة المفسرة ، أي لغير ضمير الشأن ، وصريح ذلك الجري على أن كان الشأنيّة ناقصة ، حيث جعل الجملة خبرها ، وقيل : إنها تامة ؛ لأنَّ الجملة لتفسيرها الضمير كأنها هو ، وقيل : واسطة ، ففي كان الشأنيّة ثلاثة أقوال حكاها في النكت ، وأصحُّها الأول ؛ لأنَّ ضمير الشأن لا يعمل فيه إلّا الابتداء أو أحد نواسخه»^(١) .

- مناقشة المسألة :

تنقسم كان إلى ثلاثة أقسام؛ هي: -

أ - ناقصة : وهي ما لا تكتفي بمرفوعها وتحتاج إلى منصوب ، نحو :
كان زيدٌ قائماً .

ب - تامة : وهي ما تكتفي بمرفوعها ولا تحتاج إلى منصوب ، نحو

(١) الخضري ، حاشية الخضري ، ١/٨٩ .

والفارسي^(١) ، وغيرهم^(٢) ، وهو ما رجّحه الخضري^(٣) ، كما في نص المسألة .

وحجّتهم في ذلك :

أ - السّماع : حيث لم يثبت في كلام العرب ضمير شأن إلّا وهو مبتدأ في الحال أو في الأصل ؛ قال الرضي : «والأول أولى - أي كونها ناقصة- ؛ لأنه لم يثبت في كلام العرب ضمير شأن إلّا مبتدأ في الحال ، نحو : (أ ب ب ب) ^(٤) ، أو في الأصل ، كاسم (إنّ) ، وأوّل مفعولي ظننت ، نحو : إنّه زيدٌ قائمٌ ، وظننته زيدٌ قائمٌ»^(٥) .

ب - أنّ التي أضمر فيها الشأن تفتقر إلى اسم وخبر ، كما أنّ الناقصة كذلك ، أشار إلى ذلك ابن يعيش بقوله : «وهذا القسم من أقسام كان -يعني الشأنية- يؤول إلى القسم الأول ، وهي الناقصة من حيث كانت مفتقرة إلى اسم وخبر»^(٦) .

(١) أبو علي الفارسي ، الإيضاح العضدي ، ١٤١/١ .

(٢) ابن جنّي ، اللّمع ، ص(٣٨) ؛ وعبدالقاهر الجرجاني ، المقتصد ، ٤٢٠/١ ؛ وابن السيد ، الحلّ في إصلاح الخلّ ، ص(١٧٣) ؛ وابن خروف ، شرح جمل الزجاجي ، ٤٣٧/١ ؛ وابن يعيش ، شرح المفصل ، ١٠١/٧ ؛ وابن الحاجب ، شرح الرضي على الكافية ، ١٨٨/٤ ؛ وابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي ، ٤٢١/١ ؛ والرضي ، شرح الرضي على الكافية ، ١٩٠/٤ ؛ وعبدالعزیز الموصلي ، شرح ألفية ابن معطٍ ، ٨٦٧/٢ ؛ وأبوحيّان ، ارتشاف الضرب ، ١١٥٣/٣ ؛ والنيلي ، الصفوة الصفية ، ١٦/٢ ؛ والصبّان ، حاشية الصبّان ، ٢٣٨/١ .

(٣) الخضري ، حاشية الخضري ، ٨٩/١ .

(٤) سورة الإخلاق ، آية : ١ .

(٥) الرضي ، شرح الرضي على الكافية ، ١٩٠/٤ .

وانظر : الصبّان ، حاشية الصبّان ، ٢٣٨/١ ؛ والخضري ، حاشية الخضري ، ٨٩/١ ، ذكرت دليل الرضي أولاً مع أنه متأخر عن ابن يعيش ؛ لأن السماع مقدم على ما سواه من الأدلة ، فذكر الأدلة هنا بحسب الأقوى .

(٦) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ١٠١/٧ .

وانظر : عبدالعزیز الموصلي ، شرح ألفية ابن معطٍ ، ٨٦٧/٢ ؛ والنيلي ، الصفوة الصفية ،

المذهب الثاني : أنها قسم برأسها :

صرَّح بذلك أبو القاسم الزجاجي ، فذكر أن لـ (كان) أربعة مواضع ؛ منها التي فيها ضمير الشأن ، فقال : «واعلم أن لكان أربعة مواضع : تكون ناقصة ، وهي التي ذكرنا أنها تحتاج إلى اسم وخبر... ، وتكون تامّة تكفي باسم واحد لا خبر فيه... ، وتكون زائدة ، ويكون اسمها مستتراً فيها بمعنى الأمر والشأن»^(١) ، فقد جعل التي فيها ضمير الشأن قسماً برأسها ، أي ليست من قبيل الناقصة ، ولا من قبيل التامّة .
وبهذا المذهب أخذ الهروي^(٢) ، ونسبه أبو حيان^(٣) إلى أبي القاسم الأبرش^(٤) .

وممن قال به أيضاً : الزمخشري^(٥) ، والأنباري^(٦) .
وحجّة هؤلاء أن هناك فرقاً بين كان التي فيها ضمير الشأن ، وكان الناقصة ، قال أبو القاسم الأبرش فيما نقله السيوطي : «من زعم أن كان التي يضمير فيها الأمر والشأن هي الناقصة نفسها فقد أخطأ ، وإنما هي غيرها ، والفرق بينهما : أن التي على معنى الأمر والشأن لا يكون اسمها إلا مستتراً فيها ، والناقصة يكون اسمها مستتراً فيها وغير مستتر ، والتي على معنى

- (١) الزجاجي ، الجمل في النحو ، ص (٤٩) .
- (٢) الهروي ، الأزهيّة في علم الحروف ، ت : عبدالمعين الملوحي ، (دمشق : مطبوعات مجمع اللغة العربية ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م) ، ص (١٨٩) .
- (٣) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، ١١٥٣/٣ .
- (٤) أبو القاسم هو خلف بن يوسف بن فرتون أبو القاسم بن الأبرش الأندلسي الشنتريني النحوي ، كان له حظ من الفرائض والحديث والفقه والأصليين ، وكان يستظهر كتاب سيبويه وأدب الكاتب والمقتضب والكامل ، توفي بقرطبة في ذي القعدة سنة ٥٣٢هـ .
- انظر : السيوطي ، بغية الوعاة ، ٥٥٧/١ .
- (٥) الزمخشري ، المفصل ، ص (٢٦٥) .
- (٦) الأنباري ، أسرار العربية ، ص (١١٤) .

الأمر والشأن لا يتقدم خبرها ، والناقصة يتقدم خبرها ، والتي على معنى الأمر والشأن لا يُنعت اسمها ، ولا يُؤكد ، ولا يُعطف عليه ، ولا يُبدل منه ، والناقصة يجوز في اسمها كل هذا ، والتي على معنى الأمر والشأن لا يكون خبرها إلّا جملة ، ولا تحتاج الجملة أن يكون فيها عائد يرجع إلى الأول ، والناقصة ليست كذلك ، لا بدّ من عائد يرجع إلى الأول من خبرها إذا كان جملة ، فقد ثبت بهذا كله أن كان التي على معنى الأمر والشأن ليست الناقصة»^(١) .

وذكر ابن أبي الربيع أنّ الذي دفع أبا القاسم الزجاجي على جعلها قسمًا برأسها ، هو اختلاف المقصود منهما ، فقال : «فإن قلت : فلم جعلها قسمًا رابعًا؟ قلت : إذا قلت : هو زيدٌ قائمٌ ، وأدخلت كان فهي داخلة للمعنى الذي تضمنه الضمير ، وقولك : (زيدٌ قائمٌ) تفسيرٌ لذلك الضمير ، وإذا قلت : كان زيدٌ قائمًا ، فكان هنا دخلت لتدل على مُضي الزمان في قولك : زيدٌ قائمٌ ، وكان في قولك : كان زيدٌ قائمًا ، دخلت لتدل على معنى في الخبر ، وهو قائمٌ ، وذكر زيد لأجل الخبر ، وإذا قلت : كان زيدٌ قائمٌ ، فقد دخلت (كان) لتدل على مُضي المعنى الذي تضمنه الضمير ، وجيء بقولك : (زيدٌ قائمٌ) تفسيرًا لذلك الضمير ، فقد اختلف مقصود (كان) في الموضعين ، فهي الذي سمّاها ناقصة جيء بها للخبر ، وهي في الذي سمّاها الشأنية دخلت للضمير تُفسّره ، وهو الذي ارتفع بها ، فلما اختلف المقصودان -على حسب ما ذكرته- جعلها قسمين ، فلذلك قال : هي على أربعة أقسام»^(٢) .

واعترض ابن السيد^(٣) على تقسيم الزجاجي ، ووصفه بالخطأ ؛ لأنّ كان التي يُضمّر فيها الشأن هي قسم من أقسام الناقصة ، كما رد هذا التقسيم ابن

(١) السيوطي ، الأشباه والنظائر ، ٣٤/٤ وما بعدها .

(٢) ابن أبي الربيع ، البسيط في شرح جمل الزجاجي ، ٧٦٠/٢ .

(٣) ابن السيد ، الحُلل في إصلاح الخلل ، ص(١٧٣) .

بابشاذ في شرحه للجمل^(١) .

وما ذكره أصحاب هذا المذهب من الحجة لا يقوِّي انفصالها عن الناقصة ؛ إذ هي تحتاج إلى الاسم والخبر كالناقصة تماماً ، وكونها انفردت عنها بأحكام خاصة لا يلزم بالضرورة الخروج عنها ، فلو قالوا : إنها من الناقصة كالجمهور لما وقعوا في هذا الإشكال ، إلّا أن يقال : إنما أفردوها عن الناقصة لما فيها من أحكام تخالفها ، فأرادوا بيانها دون القصد بكونها خارجة عنها ، والظاهر أنّ هذا المذهب هو ما عناه الخضري^(٢) بالواسطة فيما حكاه عن صاحب النُّكت ، حيث إنها حين خالفت الناقصة أخرجوها منها ، فكانت واسطة بين الناقصة والتامة - والله أعلم بالصواب - .

المذهب الثالث : أنها من قبيل التامة :

نسب ابن يعيش هذا المذهب إلى ابن درستويه ، فقال : «وقد كان ابن درستويه يذهب إلى أنّ هذا القسم من قبيل التامة التي ليس لها خبر ، ولا تفتقر إلى مرفوع ، قال : لأنّ هذه الجملة التي بعدها مفسرة لذلك المضمّر ، فإذا كانت مفسرة للاسم كانت إياه ، فيكون حكمها كحكمه ، ولا يصح أن تكون خبراً مع كونها مفسرة»^(٣) .

ونسبه أبوحيان إلى محمد الغزني^(٤) ، فقال : «وخلافاً لمحمد بن مسعود بن الغزني من نحاة غزنة ، فإنّه ذكر في كتابه البديع ، أنّها من قسم التامة ،

(١) المصدر نفسه ، أشار ابن السيد إلى أنّ ابن بابشاذ ردّ ذلك في كتابه (الجمل) ، ولم أستطع الحصول عليه مع طول البحث ، فاكتفيت بالإشارة إليه كما ذكره ابن السيد .

(٢) الخضري ، حاشية الخضري ، ١/٨٩ ، لم أجد ما ذكره صاحب النُّكت عن المذهب الثالث في هذه المسألة بأنها واسطة في كتاب النُّكت للأعلم الشنتمري ، ولعله يقصد النُّكت للسيوطي ، حيث نقل الخضري كثيراً من آرائه ، وهذا الكتاب لم أستطع الحصول عليه .

(٣) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ١٠١/٧ .

(٤) هو محمد بن مسعود الغزني ، أكثر أبوحيان من النقل عنه ، وقال ابن هشام ابن الذكي صاحب كتاب (البديع) ذكر السيوطي أنّه لم يعرف شيئاً من أحواله . انظر : السيوطي ، بغية الوعاة ، ١/٢٤٥ .

وليست ناقصة ، وأبطل في ذلك الكتاب على زعمه أنها من قسم الناقصة»^(١) .

واعترض ابن يعيش على ابن درستويه بأنّ القول على أنها مفسرة لا يعني أنها على حد تفسير : زيّدًا ضربته ؛ بل هي خبر عن ذلك المضمّر على حد الإخبار ، فقال : «والقول الأول هو المذهب -أي كونها ناقصة- ؛ لأنّ لا نقول إنّها مفسّرة على حدّ تفسير : زيّدًا ضربته ؛ وإنّما هي خبر عن ذلك الضمير على حد الإخبار بالمفرد عن المفرد من حيث كانت الجملة هي ذلك الضمير في المعنى ؛ لأنّك إذا قلت : كان زيّدًا قائمٌ ، فالمعنى : كان الحديث زيّدًا قائمٌ ، فالحديث هو زيّدًا قائمٌ ، كما أنّك إذا قلت : كان زيّدًا أخاك ، فالأخ هو زيّد ، فلما كانت الجملة هي الضمير فسّرته وأوضحته ، لا أنّها أنيبت منابه ، فاعرفه»^(٢) .

- الترجيح :

مما سبق يظهر لي أنّ جعلها ناقصة -كما رجّحه الخصري- هو الأرجح ؛ وذلك للأسباب الآتية :

- ١ - أنّ هذا المذهب يعضده السماع ، وما يعضده السماع أولى بالقبول .
- ٢ - أنّ هذا المذهب فيه الحمل على النظر ، فقد دخل ضمير الشأن في باب الابتداء ، وباب (إنّ) وأخواتها ، و(ظنّ) وأخواتها ، وثبت أنّ الجملة المفسرة في موضع الخبر ، فكذلك الحال في كان .
- ٣ - أنّ هذا المذهب قد سلم من الاعتراض - فيما أعلم - .

(١) أبوحيان ، ارتشاف الضرب ، ١١٥٣/٣ ، بحثت عن كتاب البديع الذي ذكره أبوحيان حتى أطلع على رأيه ، ولكنني لم أعثر عليه مع طول البحث .

(٢) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ١٠١/٧ وما بعدها .

حذف كان مع اسمها

- نصُّ المسألة :

قال الخضري : «... ومنه المرء مجزي بعمله ، إن خيرٌ فخيرٌ ، وإن شرٌّ فشرٌّ»^(١) ، برفعهما ، أي : إن كان في عمله خير فجزاؤه خير... إلخ ، وفي هذه المسألة أربعة أوجه :

ثانيها : نصبهما على تقدير إن كان عمله خيراً فهو يُجزى خيراً .

الثالث : نصب الأول ورفع الثاني ، أي : إن كان عمله خيراً فجزاؤه

خير .

الرابع : عكسه ، وهو أضعفها ؛ لأنَّ فيه حذف كان وخبرها ، وحذف

فعل ناصب بعد فاء الجزاء ، وكلاهما نادر .

والثالث أرجحها ؛ لسلامته منهما ، والأولان متوسطان»^(٢) .

- مناقشة المسألة :

إذا وقع بعد (إن) الشرطية اسم ، وبعد فاء الجواب اسم ، نحو قولهم :

(المرء مجزي بعمله ، إن خيراً فخيرٌ ، وإن شراً فشرٌّ) ، و(المرء مقتول بما قتل به ، إن خنجراً فخنجرٌ ، وإن سيقاً فسيفٌ)^(٣) .

فمثل هذا التركيب فيه أوجه ذكرها النحاة ، وقد بدأ سيبويه هذا التركيب

بنصب أولهما ، ورفع ثانيهما : «إن خيراً فخيرٌ ، وإن شراً فشرٌّ ، وإن خنجراً

فخنجرٌ ، وإن سيقاً فسيفٌ» ، ثم قال : «ومن العرب من يقول : إن خنجراً

(١) اختلف في هذا هل هو قول أو أثر؟ فعده ابن مالك في شرح الكافية ، ١٨١/١ ، حديثاً شريعياً

بلفظ «المرء مجزي...» ، وأورده ابن هشام في القطر ، ص(١٤١) ، وفي الأوضح ،

٢٣٥/١ ، مصدرًا بقوله : (وقولهم) ، في حين نص في الشذور ، ص(١٧٦) على كونه حديثاً

بلفظ : «الناس مجزيون بأعمالهم...» ، وكذلك فعل الميداني في مجمع الأمثال ، ٣٤١/٢ .

(٢) الخضري ، حاشية الخضري ، ٢٢٧/١ .

(٣) سيبويه ، الكتاب ، ٢٥٨/١ .

فخنجرًا ، وإن خيرًا فخيرًا ، وإن شرًا فشرًا»^(١) بنصبهما جميعًا ، ثم ذكر أن رفعهما عربي حسن ، وذلك قولك : «إن خيرٌ فخيرٌ ، وإن خنجرٌ فخنجرٌ»^(٢) .

واقترن سيبويه على هذه الأوجه ، وزاد النحاة وجهًا رابعًا : وهو برفع الأول ونصب الثاني ، نحو : (إن خيرٌ فخيرًا ، وإن سيفٌ فسيقًا) ، وهذا الوجه أضعفها ، ولذلك لم يذكره سيبويه .

وبعد ذكر هذه الأوجه يجدر بي مناقشتها ، وبيان ما فيها من القوة والضعف ، وذلك على النحو الآتي :

١ - نصب الأول ورفع الثاني :

هذا الوجه هو الذي رجَّحه النحاة ، قال سيبويه : «والرفع أكثر وأحسن في الآخر ؛ لأنك إذا أدخلت الفاء في جواب الجزاء استأنفت ما بعدها ، وحسن أن تقع بعدها الأسماء ، وإنما أجازوا النصب حيث كان النصب فيما هو جوابه ؛ لأنه يجزم كما يجزم ، ولأنه لا يستقيم واحدٌ منهما إلا بالآخر ، فشبهوا الجواب بخبر الابتداء وإن لم يكن مثله في كل حالة ، كما يشبهون الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله ولا قريبًا منه... وإذا أضمرت فإن تُضمِر الناصب أحسن ؛ لأنك إذا أضمرت الرفع أضمرت له أيضاً خبراً ، أو شيئاً يكون في موضع خبره ، فكلما كثر الإضمار كان أضعف»^(٣) .

يتضح من نص سيبويه السابق أن رفع الآخر أكثر وأحسن ، نحو : (إن خيرًا فخير) ؛ وذلك لأن دخول الفاء في جواب الجزاء يحسن معه أن يقع بعدها الأسماء ، ثم ذكر أن إضمار الناصب أحسن من إضمار الرفع ؛ لما في إضمار الرفع من كثرة الإضمار ، وهذا ضعيف .

كما يتبين من النص السابق أنه جعل الوجه الأول أحسن الوجوه - والله

(١) المصدر نفسه.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٢٥٩/١ .

(٣) المصدر السابق ، ٢٥٨/١ وما بعدها .

أعلم بالصواب- .

وقد فسّر السيرافي نصّ سيبويه السابق بشيء من التفصيل ، فقال :
«وأما رفع الجواب بعد الفاء فإنّما صار الاختيار الرفع ؛ لأنّ الفاء في
جواب الشرط ، وإنّما أتى بها ليكون ما بعدها مبتدأ وخبراً ، وذلك أنّ جواب
الشرط إذا كان فعلاً لم تحتج إلى فاء ، كقولك : إنّ أكرمني زيدٌ أكرمته... ،
ولا يجوز أن تقول : إنّ تأتني زيدٌ مقيم عندي ، حتى تقول : إنّ تأتني فزيدٌ
مقيم عندي ، فقد تبين لك أنّ الفاء إنّما أتى بها للاسم ، فالاختيار أن يكون
المضمر بعدها مبتدأ... وقوله : فكلمنا كثر الإضمار كان أضعف ، يريد أنك
إذا أضمرت الرفع أضمرت خبراً ، وهو منفصل من الرفع ، كأنك قلت :
إن كان في عمله خيراً ، وإن كان معه خنجراً ، وإن أضمرت الناصب جعلت
اسم كان مستكناً في كان ، وهو ضمير متصل ، ألا ترى أنك تقول : من
كذب كان شراً له ، فتجعل في كان ضمير الكذب مستكناً غير منفصل منه؟
فلذلك صار الضمير المرفوع أكثر ، وكان أضعف من المنصوب ، وهو مع
ضعفه جائز»^(١) .

وممن رجّح الوجه الأول أيضاً : السيرافي^(٢) ،
والزمخشري^(٣) ، وابن يعيش^(٤) ، وغيرهم^(٥) .

(١) السيرافي ، شرح كتاب سيبويه ، ١٠ ج ، ت : محمد عوني عبدالرؤوف ، (القاهرة : دار
الكتب والوثائق القومية ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م) ، ٥/٢٦ وما بعدها .

(٢) المصدر السابق ، ٥/٢٥ .

(٣) الزمخشري ، المفصل ، ص(٧٢) وما بعدها .

(٤) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ٩٧/٢ .

(٥) ابن الحاجب ، الإيضاح في شرح المفصل ، ٣٨٠/١ ؛ وابن مالك ، شرح التسهيل ، ٣٦٤/١ ؛
والرضي ، شرح الرضي على الكافية ، ٤٧/٢ وما بعدها ؛ وركن الدين محسن بن محمد بن
شرف ، الوافية في شرح الكافية ، (سلطنة عمان : وزارة التراث القومي والثقافة ،
١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م) ، ص(١٤٤) ؛ وأبوحيان ، التذليل والتكميل ، ٢٢٨/٤ ؛ والمرادي ،
توضيح المقاصد ، ٥٠٢/١ ؛ وابن هشام ، أوضح المسالك ، ٢٣٥/١ ؛ وابن عقيل ، المساعد ،
٢٧٣/١ ؛ والأزهري ، شرح التصريح ، ١٩٣/١ ؛ والأشموني ، شرح الأشموني ، ٣٤٤/١ ؛

وهو ما رجّحه الخضري^(١) ، كما في نصّ المسألة ؛ لسلامته مما وقع
لغيره من الضعف .

وحجّتهم في نصب الأول : أنّ الاسم قد وقع بعد (إنّ) الشرطية ، وهذه
تقتضي فعلاً ؛ إذ لا بد من وجود فعل شرط بعد (إنّ) ، ولا يصحّ أن يكون
الشرط اسماً ، قال السيرافي : «وأجود هذه الوجوه ، نصب الأول ورفع
الثاني ، وإنّما صار كذلك من قبل أنّ (إنّ) تقتضي الفعل ، فلا بدّ من
إضمار (كان) أو نحوها»^(٢) ، واختار ابن الحاجب^(٣) أن يكون الفعل (كان) ؛
لأنّه فعل دلّ عليه سياق الكلام ، فكان حذفه جائزاً ، وبه أخذ ابن يعيش^(٤) ؛
وذلك لأنّه كثر حذف كان في الكلام ، كما اختار السيرافي إضمار كان مع
اسمها دون خبرها ؛ لأنهما بمنزلة الفاعل ، فكما أنّ الفعل مع الفاعل كالشيء
الواحد ، فكذلك كان مع اسمها ؛ قال السيرافي : «... فإذا أضمرنا كان
ونصبنا ، فقد جعلنا اسم كان مع «كان» مضمراً محذوفاً ، والفعل متى أضمر
أضمر معه الفاعل ؛ لأنّ الفعل والفاعل كشيء واحد ، وإذا أضمرنا كان
وجعلنا الاسم الذي بعد «إنّ» مرفوعاً ، فالذي أضمر مع (كان) الخبر الذي
هو بمنزلة المفعول ، فكأنّك أضمرت الفعل مع المفعول ، ولا يدل على
المفعول كدلالته على الفاعل ؛ لأنّه لا يستغنى عن الفاعل»^(٥) .

واحتجوا برفع الثاني بأنّ هذا الوجه يعضده القياس ؛ إذ القياس بعد فاء

والفاكهي ، حاشية على شرح الفاكهي ، ١٩/٢ ؛ والصبّان ، حاشية الصبّان ، ٢٤٣/١ .

(١) الخضري ، حاشية الخضري ، ٢٢٧/١ .

(٢) السيرافي ، شرح كتاب سيبويه ، ٢٥/٥ .

(٣) ابن الحاجب ، الإيضاح في شرح المفصل ، ٣٨٠/١ وما بعدها .

(٤) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ٩٧/٢ .

(٥) السيرافي ، شرح كتاب سيبويه ، ٢٥/٥ .

وانظر: ابن يعيش ، شرح المفصل ، ٩٧/٢ ؛ والرضي ، شرح الرضي على الكافية ،
١٤٧/٢ ؛ وأبوحيان ، التذليل والتكميل ، ٢٢٨/٤ ، لم أجد عند سيبويه العلة في نصب الأول
من هذا التركيب ولذلك ذكرت السيرافي قبله .

الجزاء وقوع الأسماء بعدها مستأنفة ، وهو ما صرَّح به سيبويه^(١) في نصّه السابق ، كما أنّ في ارتفاع الاسم بعد الفاء جعله خبراً لمبتدأ محذوف ، والمبتدأ بعد فاء الجزاء يجوز حذفه ، وهو ما أشار إليه ابن الحاجب بقوله : «وإنّما كان رفع الثاني هو الوجه ؛ لأنه إذا ارتفع كان خبر مبتدأ محذوف بعد فاء الجزاء ، والمبتدأ بعد فاء الجزاء جائز حذفه قياساً مستمراً»^(٢) ، وأيضا فإنّ القول بنصب الأول ورفع الثاني فيه إضمار كان واسمها بعد (إنّ) الشرطية ، وإضمار مبتدأ بعد فاء الجزاء ، وكلاهما كثير مطرد ، وهو ما ذكره المرادي قائلاً : «وهو أرجحها ؛ لأنّ فيه إضمار كان واسمها بعد (إنّ) ، وإضمار مبتدأ بعد فاء الجزاء ، وكلاهما كثير مطرد»^(٣) .

٢ - رفع الأول ونصب الثاني :

وهو ما ضعّفه النحاة ، قال ابن الحاجب مشيراً إلى هذا الضعف : «وضعف الرفع ؛ لأنّك إذا رفعت فلا بدّ من تقدير رافع ، ولا يُقدَّر إلّا (كان) ؛ لكون المعنى عليه ، فإنّما أن تقدّر لها تامّة أو ناقصة ، فتقديرها تامّة ضعيف ؛ لأنّ التامة قليلة في الاستعمال ، وما قلّ استعماله قلّ حذفه ، وما كثر استعماله قوي حذفه ، وأيضا فإنّ تقدير التامة مخلّ بالمعنى ؛ لأنّه يصير كأنّه أجنبي عن الأول ، والمعنى على تعلّقه به ، وذلك إنّما يكون الأولى في الناقصة ، وإنّ قدّرت التزام الناقصة وجب أن يكون الخبر مقدراً محذوفاً ليكون (خيراً) اسماً لها ، ولا يمكن أن يُقدَّر إلا مثل قولك : إن كان في عمله خيراً وما أشبهه ، وهو ضعيف لفظاً ومعنى ، أمّا اللفظ فلكثرة ما يُقدَّر محذوفاً ، وأمّا المعنى ؛ فلأنّه يرجع مخصوصاً ، وليس المعنى على

(١) سيبويه ، الكتاب ، ٢٥٨/١ .

(٢) ابن الحاجب ، الإيضاح في شرح المفصل ، ٣٨١/١ . وانظر : الرضي ، شرح الرضي على الكافية ، ١٤٨/٢ .

(٣) المرادي ، توضيح المقاصد ، ٥٠٢/١ . وانظر : الأزهري ، شرح التصريح ، ١٩٣/١ ؛ والصبّان ، حاشية الصبّان ، ٢٤٣/١ .

الخصوص ، وإثما المعنى فيه على الإطلاق والتعميم»^(١) ، فقد ذكر أنّ رفع الأول يوجب تقدير فعل ، ولا يكون إلا كان ؛ لأنّ المعنى عليه ، فإذا تقرّر جعل الفعل المحذوف (كان) فإمّا أن تكون تامّة أو ناقصة ، وقد ضعّف جعلها تامّة ، واختار جعلها ناقصة ، ثمّ ذكر أنّ في إضمار كان مع خبرها ضعفاً من جهة اللفظ والمعنى ، أمّا اللفظ ؛ فلما فيه من كثرة الإضمار ، وأمّا المعنى ؛ فلما فيه من الخصوص ، وهذا غير مقصود ؛ لأنّ المعنى فيه على الإطلاق والتعميم .

كما أشار إلى ضعف النصب في الثاني قائلاً : «وضعف نصبه ؛ لأنّه لا بد أن يُقدّر له ناصب ، ولا ناصب ينبغي أن يُقدّر غير (كان) ، وإذا فُدرت (كان) فإمّا أن يكون التقدير : إن كان عمله خيراً كان جزاؤه خيراً ، كما قدره سيبويه ، وهو ضعيف ؛ لأنه يلزم منه حذف الفاء الثانية في المسألة ، وهو غير مستقيم ، وأيضاً فإنّه حذف الفعل على غير قياس ، وحذف المبتدأ المذكور حذف على قياس ، فكان أولى ، وإمّا أن يكون التقدير إن كان عمله خيراً فيكون جزاؤه خيراً ، فيضعف من حيث إنّ مجيء الفاء مع فعل المضارع قليل ، وأيضاً فإنه على غير قياس ، ورفع على القياس»^(٢) ، فقد ضعّف النصب لمخالفته القياس ؛ إذ القياس أن يُؤتى بعد فاء الجواب باسم ، والنصب يحتاج إلى فعل ، وتقدير إضمار فعل ضعيف ، سواء أكان ماضياً أم مضارعاً ، أمّا الماضي ؛ فلأنّه يلزم منه حذف الفاء في جواب الشرط ، ولذلك ضعّف تقدير سيبويه ، وأمّا المضارع فمجيء الفاء معه قليل ، بل هو على غير قياس ، بخلاف رفع الثاني ، فإنّه جارٍ على القياس .

وبذلك ضعّف هذا الوجه ؛ لمخالفته الأصلين في الموضعين^(٣) ، ورُجِح

(١) ابن الحاجب ، الإيضاح في شرح المفصل ، ٣٨١/١ . وانظر : الرضي ، شرح الرضي على الكافية ، ١٤٧/٢ .

(٢) ابن الحاجب ، الإيضاح في شرح المفصل ، ٣٨١/١ وما بعدها .

(٣) الرضي ، شرح الرضي على الكافية ، ١٤٨/٢ .

نصب الأول ورفع الثاني ؛ لجريه على الأصل في الموضوعين .

٣ - نصبهما جميعاً ورفعهما جميعاً :

وأما نصبهما جميعاً ورفعهما جميعاً ، فقد ذكر النحاة أنهما متوسطان بينهما ؛ لمخالفتهما الأصل في موضع واحد^(١) ، أو بمعنى آخر ؛ لاشتغالهما على أحد المطردين^(٢) ، وزعم أبو علي الشلوبين أنهما متكافئان ، وعلل تلميذه ابن الضائع ذلك فيما نقله الأزهري ، فقال : «لأنَّ في كل منهما الأقوى والأضعف ، ففي نصبهما قوة نصب الأول وضعف نصب الثاني ، وفي رفعهما قوة رفع الثاني وضعف رفع الأول ، فتساويا»^(٣) .

وخطأه ابن عصفور قائلاً : «هذا خطأ ؛ لأنَّ أحسن الحسنين اللذين هما نصب الأول من : (إنَّ خيراً فخيرو) ، ورفع الثاني من : (إنَّ خيرٌ فخيرو) ؛ رفع الثاني لأنَّه إضمار كإضمار ، ويُفضَّل الرفع ؛ لأنَّك أضمرت ما أظهرت ، ففضل حسنه حسنُ نصب الأول ، ولأنَّ أقبح القبيحين نصب الثاني ؛ لأنَّ فيه إضمار كلام ، وفي رفع الأول إضمار جزء كلام»^(٤) ، وبذلك فضَّل ابن عصفور رفعهما على نصبهما .

ولذلك رتبَّ النحاة هذه المسألة بحسب الأرجح ، فقالوا : أحسن الوجوه نصب الأول ، ورفع الثاني ، ثم رفعهما ، ثم نصبهما ، ثم رفع الأول ونصب الثاني^(٥) .

- الترجيح :

مما سبق يظهر لي أن ما رجَّحه الخضري -وهو نصب الأول ورفع الثاني- هو المتجه ؛ لأنه يعضده القياس ، وما يعضده القياس أولى بالقبول ؛

(١) المصدر نفسه.

(٢) الصبَّان ، حاشية الصبَّان ، ٢٤٣/١ .

(٣) الأزهري ، شرح التصريح ، ١٩٣/١ .

(٤) أبوحيان ، التذليل والتكميل ، ٢٢٩/٤ ، في التذليل (... ورفع الثاني من «إنَّ خيرٌ فخيرو» رفع الثاني لأنَّ إضماراً كإضمار..) والصواب ما أثبتته -والله أعلم- .

(٥) المصدر السابق ، ٢٢٨/٤ بتصرف يسير .



إِذْ إِنَّ إِضْمَارَ كَانٍ مَعَ اسْمِهَا ، وَإِضْمَارَ الْمَبْتَدَأِ كِلَاهُمَا كَثِيرٌ مَطْرُودٌ -وَاللَّهُ أَعْلَمُ
بِالصَّوَابِ- .

الْخِلَافُ حَوْلَ رَفْعِ الْمَعْطُوفِ عَلَى خَبَرٍ (مَا) فِي غَيْرِ الْإِجَابِ

- نصُّ المسألة :

قال الخضري شارحاً قول ابن عقيل : «وهو خبر مبتدأ محذوف» ، ما نصُّه : «أي لا عطف على المحل على التحقيق ؛ لأنَّه منسوخ»^(١) .

- مناقشة المسألة :

إذا وقع بعد خبر (ما) النافية عاطف ، وكان غير مقتضٍ للإيجاب ، كالواو ونحوها في قولك : ما زيدٌ قائماً ولا قاعد ، ففي (قاعد) وجهان : الرفع ، والنصب ، وقد اختلف النحاة في تقدير الرفع ؛ هل هو بإضمار مبتدأ ، أو عطفاً على محل خبر (ما) قبل دخول الناسخ؟ فذهب أبوحيَّان إلى أنَّ ما بعد «الواو» مرفوع بإضمار مبتدأ ، فقال : «إذا عطفت على الخبر بحرف لا يُوجب ، نحو : ما زيدٌ قائماً ولا قاعداً ، جاز في قاعد وجهان : أحدهما نصبه عطفاً على الخبر ، وهو أجود ، والآخر رفعه على إضمار هو»^(٢) ، فاخترت تقدير الابتداء بإضمار هو ، أي : ولا هو قاعدٌ .

وبهذا التقدير أخذ ابن عقيل^(٣) ، والسيوطي^(٤) ، ويس الحمصي^(١) ،

(١) الخضري ، حاشية الخضري ، ٢٣٤/١ .

(٢) أبوحيَّان ، ارتشاف الضرب ، ١٢٠٢/٣ ، لم أجد هذه المسألة عند المتقدمين فقد كان حديثهم في هذه المسألة يدور حول عطف الثاني على الأول دون إعادة العامل ، وعلى جواز النصب والرفع في المعطوف على خبر (ما) كما جاز ذلك في (كان ، وليس ، وإنّ) دون ذكر للتقدير ، إلى غير ذلك من المسائل التي لا صلة لها بهذه المسألة -فيما أحسب- ، وقد وجدت أول إشارة -فيما أحسب- إلى هذه المسألة عند ابن عصفور ، فقد اقتصر على ذكر النصب فيما لم يكن المعطوف فيه موجبا دون التعرض للوجه الآخر ، وكذلك فعل المرادي .

(٣) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ، ٢٨٤/١ .

(٤) السيوطي ، الهمع ، ١١٤/٢ .

وهو ما رجّحه الخضري^(٢) .

وحجّتهم في ذلك : أنّ دخول (ما) النافية على الخبر قد نسخ -أي أزال- حكمه السابق ، وهو الرفع قبل دخول الناسخ ، فالخبر منصوب بها في قولك : ما زيدٌ قائماً ، فعند العطف على الخبر يكون وجه الرفع فيه على الاستئناف بإضمار هو .

ومنهم من ذهب إلى أنّ وجه الرفع في هذه المسألة هو العطف على محل خبر (ما) قبل دخول الناسخ ؛ إذ هو مرفوع ، وقد أجازاه بعض البصريين والكوفيين^(٣) ، وبه أخذ عباس حسن ، فقال : «وبرفعها ؛ لأنها معطوفة على خبر (ما) باعتبار أصله الأول قبل مجيء (ما) ، فقد كان خبراً مرفوعاً للمبتدأ»^(٤) .

وحجّتهم في ذلك : أنّه لا يشترط وجود المحرز -أي الطالب للمحل- ، فقد أجازوا في قولك : إنّ زيداً قائمٌ وعمرو ، رفع عمرو عطفاً على المحل ؛ إذ هو في الأصل خبر المبتدأ قبل دخول (إنّ)^(٥) ، فكذلك الأمر في المعطوف على خبر ما .

ومما يُضعف هذا الوجه -فيما أحسب- : أنّ المحققين قد اشترطوا في العطف على المحل وجود المحرز^(٦) ، وهو هنا ممتنع ؛ لأنّه منسوخ ، قال يس : «... وقيل إتباعاً على المحل ، وفيه : أنّ الرفع منسوخ ، فلا محل للرفع ، ومراعاة المحل يشترط لها وجود المحرز : أي الطالب لذلك المحل»^(٧) .

(١) يس الحمصي ، حاشية يس على شرح الفاكهي ، ٢٣/٢ .

(٢) الخضري ، حاشية الخضري ، ٢٣٤/١ .

(٣) ابن هشام ، المغني ، ٩٥/٢ .

(٤) عباس حسن ، النحو الوافي ، ٥٩٩/١ .

(٥) ابن هشام ، المغني ، ٩٥/٢ .

(٦) المصدر نفسه .

(٧) يس الحمصي ، حاشية يس على شرح الفاكهي ، ٢٣/١ .



- الترجيح :

تبيّن لي أنّ المذهب الأول - وهو ما رجّحه الخصري من جعل ما بعد
الواو خيراً لمبتدأ محذوف - هو الأرجح ؛ لقوّة دليل هذا المذهب - والله أعلم
بالصواب - .

تَقْدِيمُ مَعْمُولِ خَبَرٍ (إِنَّ) عَلَى اسْمِهَا إِذَا كَانَ شَبِيهَ جُمْلَةٍ

- نصُّ المسألة :

قال الخضري معلقاً على قول ابن عقيل : «وأجازه بعضهم» ، ما نصه : «هو الظاهر ؛ لأنه يقدم في (ما) ، وهذه أقوى ، بدليل تقديم الخبر نفسه هنا لا هناك»^(١) .

- مناقشة المسألة :

اختلف النحاة حول معمول خبر (إِنَّ) إذا كان شبه جملة ، نحو : «إِنَّ بَكَ زَيْدًا وَاثِقٌ» ، هل يجوز تقديمه على الاسم أو لا ؟ ، وذلك على النحو الآتي :

أ - جواز التقديم :

أشار سيبويه إلى ذلك حين ذكر أَنَّ الظرف والجار والمجرور إذا كانا معمولين للخبر ، وقُدِّمًا على الاسم فإنهما يلغيان ، بقوله : «وتقول : إِنَّ بَكَ زَيْدًا مَأخُودٌ ، وَإِنَّ لَكَ زَيْدًا وَاقِفٌ ، مِنْ قَبْلِ أَنَّكَ إِذَا أَرَدْتَ الْوَقُوفَ وَالْأَخْذَ لَمْ يَكُنْ بَكَ وَلَا لَكَ مُسْتَقَرِّينَ لِعِبَادَةِ اللَّهِ وَلَا مَوْضِعَيْنِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ السُّكُوتَ لَا يَسْتَعْنِي عَلَى عَبْدِ اللَّهِ إِذَا قُلْتَ : لَكَ زَيْدٌ وَأَنْتَ تَرِيدُ الْوَقُوفَ؟ .
ومثل ذلك : إِنَّ فِيكَ زَيْدًا لِرَاغِبٍ ؛ قال الشاعر^(٢) :

فَلَا تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنَّ حُبَّهَا أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمٌّ بَلَاءٌ^(٣)

كأنك أردت : إِنَّ زَيْدًا رَاغِبٌ ، وَإِنَّ زَيْدًا مَأخُودٌ ، وَلَمْ تَذَكَرْ : فِيكَ ، وَلَا

(١) الخضري ، حاشية الخضري ، ٢٥٥/١ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو مجهول القائل . انظر : عبدالسلام هارون ، معجم شواهد العربية ، ٢٨٨/١ .

(٣) فلا تلحني ، أي : لا تلمني من لحاه يلحاه لحياً : أي لأمه فهو ملحيٌ ولاحاه ملاحاة ولحاه نازعه ، أبوبكر الرازي ، مختار الصحاح (لحي) ، والجمُّ : الكثير ، الرازي ، مختار الصحاح (جمم) ، والبلبلة والبلايل والبليال شدة الهمِّ والوسواس في الصدور ، ابن منظور ، لسان العرب (بلل) .

بك ، فألغيتا ههنا كما ألغيتا في الابتداء»^(١) ، فذكر سيبويه أنّ الجار والمجرور من تمام الخبر - أي من صلته- ، فلا يحسن السكوت عليهما ، فلا يقال : إنّ لك زيدًا ، وإنّ بك زيدًا ، بل لا بد من تعلقهما بالعامل ، سواء أكان محذوفًا أم مذكورًا ، فإذا قُدّم معمول الخبر على الاسم وهو شبه جملة جاز ؛ لأنه حينئذٍ ملغى .

ولقد أشار المبرّد إلى علة جواز التقديم بقوله : «ولكن إن كان الذي يليها ظرفًا فكان خبرًا أو غير خبر جاز-أي التقديم- ، وذلك : إنّ في الدار زيدًا ، وإنّ في الدار زيدًا قائمٌ ، وإمّا جاز ذلك ؛ لأنّ الظروف ليس مما تعمل فيه (إنّ) ؛ لوقوع غيرها فيه»^(٢) ، أي أنّ هذه الظروف متعلقة بعامل محذوف هو الاستقرار ، فالاستقرار على التحقيق هو الخبر في قولك : إنّ في الدار زيدًا ، أمّا قولك : إنّ في الدار زيدًا قائمٌ ، فإنّ الظرف متعلقٌ بالخبر ، وهو قوله : (قائم) ، ف(إنّ) في المثالين لم تعمل شيئًا ، ولذلك جاز تقديم الظرف والجار والمجرور ، سواء أكانا في موضع الخبر أم معمولان له ؛ إذ المحذور تقديم ما عملت فيه (إنّ) ، أمّا ما عمل فيه غيرها فليس بمحذور ؛ لأنّ العامل المحذوف -أي استقر- فعل ، والفعل يعمل في مفعوله تقدّم أو تأخر ، وكذلك العامل في معمول الخبر هو الخبر المتأخر ، فالظروف معمولة فيه ، فإذا قدّمتها فلم تقدّم شيئًا عملت فيه «إنّ»^(*) .
وبهذا الرأي أخذ أبو علي الفارسي^(٣) ، وابن مالك^(٤) ، وابن أبي الربيع^(١) ،

(١) سيبويه ، الكتاب ، ١٣٢/٢ وما بعدها .

(٢) المبرّد ، المقتضب ، ١٠٩/٤ وما بعدها .

(*) ذكر ابن الوراق العلة في جواز تقديم خبر (إنّ) على اسمها إذا كان ظرفًا أو جارًا ومجرورًا ، فحملت ذلك على تقديم معمول الخبر إذا كان شبه جملة ، إذ هما من واحد .

(٣) أبو علي الفارسي ، كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكّلة الإعراب ، جزآن ، ط: ١ ، ت: محمود الطناحي ، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٨ هـ-١٩٨٨ م) ، ٢٤٠/١ .

(٤) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ١٢/٢ .

(١) ابن أبي الربيع ، البسيط في شرح الجمل ، ٧٧٥/٢ وما بعدها .

وغيرهم^(١) ، وهو ما رجّحه الخضري^(٢) كمتبيّن من نصّ المسألة .
وحجّتهم في ذلك : أنّ الظروف والجار والمجرور مما لا تعمل فيها
(إنّ) ، ولذلك كانت ملغاة ، فلا أثر لها على الجملة ، كما أنّصح ذلك من كلام
سيبويه والمبرد السابقين^(٣) ، وأضاف ابن مالك سبباً آخر ، وهو أنّ الظروف
والجار والمجرور مما يتوسع فيهما ؛ لكثرتهما في الاستعمال ، حيث جاز
الفصل بهما بين الشيين المتلازمين ، كالمضاف والمضاف إليه ، وبين كان
واسمها وخبرها ، كما فصلوا بهما بين الاستفهام والقول الجاري مجرى
الظن^(٤) ، وبهذه الحجة أخذ السيوطي عند اختياره لهذا المذهب^(٥) .
وممّا يُقوّي هذا الرأي : أنّ النحاة قد أجازوا تقديم معمول خبر «ما»
النافية على اسمها إذا كان شبه جملة ، مع خلافهم في تقديم خبرها على اسمها
إذا كان شبه جملة ، فتقديم معمول الخبر على الاسم هنا أولى ؛ لأنّهم أجمعوا
على جواز تقديم خبر «إنّ» على اسمها في هذه الحالة ، وفي ذلك يقول
الصّبّان : «الوجه خلافه -أي أنّ الأصحّ جواز تقديم المعمول- ؛ لأنّه يجوز
تقديمه في ما ، وهذه أقوى بدليل جواز تقديم الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً
ومجروراً هنا وامتناعه هناك»^(٦) ، وهو ما أخذ به الخضري^(٧) في
ترجيحه .

(١) أبوحيان ، ارتشاف الضرب ، ١٢٤٤/٣ ؛ والأزهري ، شرح التصريح ، ٢١٤/١ ؛
والسيوطي ، الهمع ، ١٦٠/٢ ؛ والأشموني ، شرح الأشموني ، ٤٠٨/١ ؛ والفاكهي ، حاشية
على شرح الفاكهي ، ٣٤/٢ ؛ والصبان ، حاشية الصبان ، ٢٧٢/١ وما بعدها ؛ وعباس
حسن ، النحو الوافي ، ٦٤٠/١ .

(٢) الخضري ، حاشية الخضري ، ٢٥٥/١ .

(٣) سيبويه ، الكتاب ، ١٣٣/٢ ؛ والمبرد ، المقتضب ، ١١٠/٤ .

(٤) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ١٢/٢ .

(٥) السيوطي ، الهمع ، ١٦٠/٢ .

(٦) الصبان ، حاشية الصبان ، ٢٧٢/١ وما بعدها .

(٧) الخضري ، حاشية الخضري ، ٢٥٥/١ .

وقد منع الأخفش^(١) قياس ذلك ، وقصره على السماع .

ب - منع التقديم :

وهو ما صرَّح به ابن عصفور ، حيث جعل الفصل بين (إنّ) واسمها بالظرف والجار والمجرور من قبيل الاعتراض ، فقال : «ولا يجوز تقديم الظروف والمجرورات -إذا كانا معمولي الخبر- على الاسم ، فلا تقول : إنّ في الدار زيداً قائمٌ ، تريد : إنّ زيداً قائمٌ في الدار ، وإذا جاء ما ظاهره ذلك فينبغي أن يجعل المجرور والظرف متعلقاً بعامل مضمّر من معنى الكلام ، ويكون من قبيل ما فصل فيه بين الحرف واسمه بجملة اعتراض ، وذلك جائز ، نحو قوله^(٢) :

فَلَا تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنَّ حُبَّهَا أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمٌّ بَلَاءُ

في رواية من رفع (مصاب) ، فإنّ ظاهره أن تجعل (بحبها) متعلقاً بمصاب ، وكأنه قال : فإنّ أخاك مصاب القلب بحبها ، لكن الذي ينبغي أن يحمل عليه أن تجعل (بحبها) متعلقاً بعامل مضمّر ، لا بمصاب ، كأنه قال : أعني بحبها ، وفُصل بهذه الجملة الاعتراضية بين (إنّ) واسمها... وإنما لم يجز عندي أن يتعلّق بالخبر ؛ لأنه قد تقرّر في كلامهم أنّ تقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل ، فلو كان (بحبها) متعلقاً بمصاب ، لأدّى ذلك إلى تقديم (مصاب) على اسم (إنّ) ، وذلك لا يجوز^(٣) ، وبه أخذ ابن عقيل^(٤) .

وحجّة ابن عصفور في ذلك : أنّ تقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل كما في نصه السابق^(٥) ، ويُردُّ عليه بالدليل الأول والثاني من أدلة المذهب الأول .

(١) السيوطي ، الهمع ، ١٦٠/٢ .

(٢) سبق تخريجه . انظر : ص (٢١٦) من هذا البحث .

(٣) ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي ، ٤٤٨/١ .

(٤) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ، ٣٢٠/١ .

(٥) ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي ، ٤٤٨/١ .



ويردُّ عليه أيضاً بأنَّ هذا الأمرُ أغلبي لا كلي ، قال الصَّبَّانُ : «وما عُلِّلَ به المنع من أنَّ تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل ، والعامل هنا لا يتقدم ، نظر فيه شيخنا بأنه أغلبي - كما مرَّ - لا كلي»^(١) .

- الترجيح :

يظهر لي مما سبق أن ما رجَّحه الخضري - وهو جواز تقديم معمول خبر (إنَّ) على اسمها - هو المتجه ؛ وذلك للأسباب الآتية :

- ١ - قوَّة أدلَّة المذهب الأول .
- ٢ - سلامته من الاعتراض - فيما أعلم - .

(١) الصَّبَّانُ ، حاشية الصَّبَّانُ ، ٢٧٣/١ .

**إعرابُ الاسمِ الواقعِ بعدَ فاءِ الجزاءِ عندَ فتحِ همزةِ
(إنَّ)**

- نصُّ المسألة :

قال الخصري معلِّقاً على قول ابن عقيل : «ويجوز أن يكون خبراً» ، ما نصُّه : «هذا أولى ؛ لأنَّ حذف المبتدأ في جملة الجواب أكثر من الخبر ، نحو : (دُ دُ) ^(١) ، أي : فهو يؤوس» ^(٢) .

- مناقشة المسألة :

من المواضع التي يجوز فيها كسر همزة «إنَّ» وفتحها : وقوعها بعد فاء الجزاء ، نحو : «من يأتني فأنته مكرم» ، فعند فتحها تُجعل «أنَّ» وصلتها مصدراً ، ويجوز جعل هذا المصدر مبتدأ خبره محذوف ، تقديره : من يأتني فأكرامه موجود ، أو خبراً لمبتدأ محذوف ، تقديره : فجزاؤه الإكرام ، ولكن اختلف النحاة في أيهما الأرجح؟ ، على مذهبين :

المذهب الأول : أن يكون المصدر خبراً والمبتدأ محذوفاً :

أشار سيبويه إلى ذلك بقوله : «وقال : إن تأتني فأكرمك ، أي فأنا أكرمك ، فلا بدَّ من رفع (فأكرمك) إذا سكتَّ عليه ؛ لأنه جواب ، وإنما ارتفع لأنه مبني على مبتدأ» ^(٣) ، فقد يفهم من هذا النص أن ما يأتي بعد فاء الجزاء -سواء كان اسماً أو جملة فعلية كما في هذا النص- فإنَّ مذهب سيبويه فيه أن يُجعل ما بعد الفاء خبراً لمبتدأ محذوف ؛ لأنه جزم برفع ما بعد الفاء ، وإن لم يكن حديثه هنا عن إعراب المصدر بعد فاء الجزاء عند فتح همزة (إنَّ) -والله تعالى أعلم- .

وهو ما اختاره المبرِّد حين ضعَّف قول الأخفش في جعل ما بعد «أنَّ»

(١) سورة فصلت ، آية : ٤٩ .

(٢) الخصري ، حاشية الخصري ، ٢٦١/١ .

(٣) سيبويه ، الكتاب ، ٦٩/٣ .

وممن قال بهذا المذهب أيضاً : العكبري^(١) ، وعبدالعزيز الموصلي^(٢) ،
وأبوحيان^(٣) ، وغيرهم^(٤) ، وهو ما رجَّحه الخضري^(٥) ، كما هو ظاهر من
نص المسألة .

واستدل هؤلاء بما يأتي :

١- أن «أنَّ» المفتوحة لا تقع في ابتداء الكلام ، وإنما ذلك للمكسورة ،
ولذلك تعيَّن إذا وقع بعدها اسم أن يكون على إضمار مبتدأ .

٢- أن «أنَّ» المفتوحة المشددة إذا حُفِّت أضمر فيها اسمها ، كقولك : قد
علمت أن زيداً قائمٌ ، والتقدير : أنه زيدٌ قائمٌ ، فالهاء المضمرة اسم «أنَّ» ،
فلتكن المشددة الواقعة بعد الفاء كذلك ؛ طرداً للباب على وتيرة واحدة* .

٣ - أنه قد كُثِرَ في باب المجازاة حذف المبتدأ بعد «الفاء» ؛ لأنه قد
جرى ذكره في الشرط ، وهذا ما أشار إليه السيرافي في نصّه السابق^(٦) ،
واعتمده الخضري^(٧) في الترجيح .

٤ - وجود نظائر لحذف المبتدأ بعد الفاء ، يقول الصَّبَّان في ذلك : «هو
أولى مما بعده ؛ لأنَّ نظائره أكثر ، نحو : (ت ت ت ت ت) ^(٨) ، «أي : فهو

(١) العكبري ، التبيين في إعراب القرآن ، ٥٠١/١ .

(٢) عبدالعزيز الموصلي ، شرح ألفية ابن معطٍ ، ٩٢٩/٢ .

(٣) أبوحيان ، ارتشاف الضرب ، ١٢٥٩/٣ .

(٤) ابن هشام ، مغني اللبيب ، ١٦٨/٢ ؛ والأزهري ، شرح التصريح ، ٢١٨/١ ؛ والصَّبَّان ،

حاشية الصَّبَّان ، ٢٧٧/١ ؛ وابن حمدون ، حاشية ابن حمدون ، ١٠٥/١ .

(٥) الخضري ، حاشية الخضري ، ٢٦١/١ .

* الدليل الأول ، والثاني ، استنتاج ذاتي بعد النظر في الفرق بين (إنَّ) المكسورة والمفتوحة .

(٦) السيرافي ، شرح كتاب سيوييه ، ٧٧/١٠ .

وانظر : ابن هشام ، مغني اللبيب ، ١٦٨/٢ ؛ والأزهري ، شرح التصريح ، ٢١٨/١ ؛ وابن

حمدون ، حاشية ابن حمدون ، ١٠٥/١ .

(٧) الخضري ، حاشية الخضري ، ٢٦١/١ .

(٨) سورة فصلت ، آية : ٤٩ .



كقوله تعالى : (□ □ □ □ □ □ □ □ □ □) ^(١) ، أي : فعله لنفسه ،
وإساءته عليها ، بحذف المبتدأ منهما ، وكذلك قوله تعالى : (ث ث نث) ^(٢) ،
أي : فهم إخوانكم ، وقوله أيضاً : (ث ث ث ث) ^(٣) ، أي : فهو طلٌّ ،
فالمحذوف في كل هذه الأمثلة هو المبتدأ ، وما له نظير أولى بالحمل مما لا
نظير له ، ومما يضعف هذا المذهب -فيما أحسب- عدم اعتمادهم على حجة
لتدعيم مذهبهم ، بل اكتفوا بإيراد التقدير فقط ، على عكس المذهب الأول .

(١) سورة فصلت ، آية : ٤٦ .

(٢) سورة البقرة ، آية : ٢٢٠ .

(٣) سورة البقرة ، آية : ٢٦٥ .

- الترجيح :

يُتَّضح ممَّا سبق : أنَّ الخلاف في هذه المسألة ليس خلاقًا حول الحكم ؛ وإنما هو خلاف في الترجيح ، والمذهب الأول هو المتجه ، وهو ما رجَّحه الخصري في حاشيته ؛ وذلك للأسباب الآتية :

- ١ - أنَّ القول بهذا المذهب يعضده السماع ، بخلاف المذهب الآخر .
- ٢ - أنَّه ورد حذف الفاء والمبتدأ معًا في جواب الشرط في النثر والشعر ، فمن النثر قوله □ : «إِنَّكَ إِنْ تَرَكْتَ وَلَدَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَتْرُكَهُمْ عَالَةً»^(١) ، والتقدير : إن تركت ولدك أغنياء فهو خير^(٢) .
ومن الشعر : قول الشاعر^(٣) :

بَنِي تُعَلِّ لَّا تَنْكَعُوا الْعَنْزَ شَرِبَهَا بَنِي تُعَلِّ مَنْ يَنْكَعُ الْعَنْزَ ظَالِمٌ
(٤)

مما يدلُّ على أنَّ حذف المبتدأ في جواب الشرط أكثر منه في الخبر .

(١) البخاري ، الجامع الصحيح ، كتاب (الفرائض) ، باب (ميراث البنات) ، حديث رقم (٦٣٥٢) ، ٢٤٧٦/٦ .

(٢) ابن مالك ، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، ط : ٣ ، ت : محمد فؤاد عبدالباقي ، (بيروت : عالم الكتب ، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م) ، ص (١٣٣) .

(٣) البيت من الطويل ، وهو لرجل من بني أسد ، وقد رمز إليه عبدالسلام هارون بـ(فلان الأسدي) ، انظر : عبدالسلام هارون ، معجم شواهد العربية ، ٣٤١/١ .

(٤) النكع : المنع ، والشرب بكسر الشين : الحظ من الماء . انظر : ابن منظور ، لسان العرب ، (نكع) و(شرب) .

عِلَّةُ بِنَاءِ اسْمِ (لَا) النَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ الْمُفْرَدِ

- نصُّ المسألة :

قال الخضري معلقاً على قول ابن عقيل : «لتركبه معها» ، ما نصُّه :
«هكذا علل سيبويه وكثيرُ البناء ، مستدلين بإعرابه عند فصله منها ، وفيه أنَّ
التركيب إنما يصلح علة للفتح ؛ لاقتضائه التخفيف ، لا لأصل البناء ، وإلَّا
لبنى بعلبك وحضر موت .

وأما بناء خمسة عشر وسيبويه فليس للتركيب كما مر ، فالأوجه أنه بُني
لتضمُّنه معنى (من) الاستغراقية ؛ لأنَّ النص على استغراق الجنس يستدعي
وجود (من) الدالة عليه لفظاً أو معنى ، ولذا صرَّح بها في قوله^(١) :

فَقَامَ يَدُوْدُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِهِ وَقَالَ أَلَا لَأَمِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدٍ

ولأنَّ قولنا : لا رجل في الدار مبني على سؤال محقق أو مقدَّر ، كأنه
قيل : هل من رجل في الدار؟ فأجيب بالنفي على وجه الاستغراق^(٢) .

- مناقشة المسألة :

ينقسم اسم «لا» النافية للجنس إلى ثلاثة أقسام ؛ هي :

مفرد ، ومضاف ، وشبيه بالمضاف ، فحكم المضاف والمشبه به
الإعراب اتفاقاً^(٣) .

أما المفرد فمذهب أكثر البصريين أنه مبني^(٤) ، وذهب الكوفيون وبعض

(١) البيت من الطويل ، وهو مجهول القائل . انظر : ابن هشام الأنصاري ، تخليص
الشواهد وتلخيص الفوائد ، ط : ١ ، ت : عباس الصالحي ، (بيروت : دار الكتاب العربي ،
١٤٠٦ هـ ، ١٩٨٦ م) ، ص (٣٩٦) ، وفي التخليص : «وقالت ألا لا من سبيل ...» ، والمشهور
ما ذكرته .

(٢) الخضري ، حاشية الخضري ، ٢٨٢/١ .

(٣) عبدالعزيز الموصلي ، شرح ألفية ابن معطٍ ، ٩٣٨/٢ .

(٤) العكبري ، اللباب ، ٢٢٧/١ . وانظر : ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي ، ٢٧٧/٢ ؛
وأبوحيان ، التذييل والتكميل ، ٦ ج ، ط : ١ ، ت : حسن هندأوي ، (دمشق : دار القلم ،

البصريين إلى أنه معرب^(١) ، واختلف النحاة القائلون بالبناء في علة بنائه ، وذلك على النحو الآتي :

أ - تركيب الاسم مع «لا» تركيب خمسة عشر :

أشار سيبويه إلى ذلك حين تحدّث عن عمل «لا» ، فقال : «و(لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ، ونصبها لما بعدها كنصب (إنّ) لما بعدها ، وترك التنوين لما تعمل فيه لازمٌ ؛ لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد ، نحو : خمسة عشر ؛ وذلك لأنها لا تُشبه سائر ما يُنصب مما ليس باسم ، وهو الفعل وما أجري مجراه ؛ لأنها لا تعمل إلّا في نكرة ، و«لا» وما تعمل فيه في موضع ابتداء ، فلما حُوّلف بها عن حال أخواتها حُوّلف بلفظها كما حُوّلف بخمسة عشر»^(٢) .

يتبيّن من النصّ السّابق أنّ علة بناء اسم (لا) عند سيبويه هو تركبه معها تركيب خمسة عشر ، بدليل قوله : «لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد ، نحو خمسة عشر» ، إلّا أنّ الرضي قد اعترض على نص سيبويه السابق بقوله : «وهذا ضعيف - أعني بناء المعمول أو حذف التنوين منه - ؛ لمخالفة العامل أخواته ، والحق أن نقول : إنه مبني ؛ لتضمنه لـ (مِنْ) الاستغراقية»^(٣) .

فكأنّ الرضي فهم نصّ سيبويه بأنّ مخالفة (لا) لحكم أخواتها هو السبب في بناء الاسم ، إلّا أنّ الظاهر - والله أعلم - أنّ نص سيبويه يفيد أنّ هذه المخالفة كانت سبباً لإعمالها هذا العمل دون أخواتها ، ولم يقصد أن مخالفتها لحكم أخواتها سبب في بناء الاسم ، وبهذا يسقط اعتراض الرضي عليه .

١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م) ، ٢٢٦/٥ .

(١) الأنباري ، الإنصاف ، ٣٦٦/١ . وانظر : العكبري ، التبيين ، ص(٣٦٢) .

(٢) سيبويه ، الكتاب ، ٢٧٤/٢ .

(٣) الرضي ، شرح الرضي على الكافية ، ١٥٦/٢ .

وممن أخذ بهذا المذهب : المبرد^(١) ، وأبو علي الفارسي^(٢) ، وأبو بكر الزبيدي^(٣) ، وابن جني^(٤) ، وغيرهم^(٥) ...
واستدلوا على ذلك بما يأتي : -

١- أنه إذا كان تركيب الاسمين يوجب البناء ، فتركب الاسم مع الحرف أخرى بذلك ، وإليه أشار أبو علي الفارسي بقوله : «والاسم إذا انضم إلى الاسم بُني ، فإذا انضم إلى الحرف وتنزل منزلة الجزء منه فهو أخرى أن يُبنى»^(٦) .

وكذلك فإن مما يُقوّي البناء للتركيب : بناء الاسم مع صفته ، يقول ابن الضائع في ذلك : «ويقوي البناء للتركيب بناء الاسم مع صفته»^(٧) .

وعارضه الأنباري قائلاً : «ولا يجوز -ههنا- أن تُرْكَب «لا» مع التَّكْرَةِ إذا رُكِّبَت مع صفتها ؛ لأنه يؤدي إلى أن تجعل ثلاث كلمات بمنزلة كلمة واحدة ، وهذا لا نظير له في كلامهم»^(٨) .

٢ - أن البناء يزول عند الفصل ، قال خالد الأزهري حين ذكر مذهب سيبويه والجماعة : «وقيل : علة البناء تركيب الاسم مع الحرف كما في تركيب الاسمين ، ك(خمسة عشر) ، هذا قول سيبويه والجماعة ، ويؤيده أنهم

(١) المبرد ، المقتضب ، ٣٥٧/٤ .

(٢) أبو علي الفارسي ، المسائل المنثورة ، ص(٨٥) .

(٣) أبو بكر الزبيدي ، الواضح ، ص(٩٤) .

(٤) ابن جني ، اللمع ، ص(٤٤) .

(٥) مكّي بن أبي طالب ، مشكل إعراب القرآن ، ص(٤٠) ؛ والأنباري ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ٤٤/١ ؛ وابن خروف ، شرح جمل الزجاجي ، ٩٨١/٢ وما بعدها ؛ وابن مالك ، شرح التسهيل ، ٥٣/٢ ؛ وابن أبي الربيع ، البسيط في شرح جمل الزجاجي ، ١٧٣/١ وما بعدها ؛ وابن هشام ، شرح شذور الذهب ، ص(٩١) ؛ وابن عقيل ، شرح ابن عقيل ، ٣٦٣/١ ؛ والسيوطي ، الهمع ، ١٩٣/٢ .

(٦) أبو علي الفارسي ، المسائل المنثورة ، ص(٨٥) .

(٧) أبوحيان ، التذيل والتكميل ، ٢٢٧/٥ .

(٨) الأنباري ، أسرار العربية ، ص(١٨٦) .

إذا فصلوا أعربوا ، فقالوا : لا فيها رجل ولا امرأة»^(١) .
 ويعترض على هذا المذهب بأن التركيب إنما هو علة للفتح ، لا لأصل
 البناء ، وهو ما ذكره النيلي حين شرح قول ابن معطٍ :
 مُرَكَّبًا مَعَ «لا» كخَمْسَةَ عَشَرَ مُضَمًّا «مِنْ» نَحْوِ قَوْلِي: لا وَزَرَ
 فقال : «قوله : (كخمسة عشر) يريد : في التركيب والبناء على الفتح ،
 قوله : (مضمنا من) : إشارة إلى ذكر علة البناء ، وهو تضمن الاسم معنى
 (من)»^(٢) .

وهو ما أشار إليه الخضري في رده على تعليل سيبويه وكثير من النحاة
 من أن اسم (لا) بُني لتركبه معها كتركيب خمسة عشر ، فقال : «وفيه أن
 التركيب إنما يصلح علة للفتح ؛ لاقتضائه التخفيف ، لا لأصل البناء ، وإلا
 لبُني بعلبك وحضرموت»^(٣) .
 ويُردُّ عليهم أيضاً بأن خمسة عشر إنما بُني لتضمُّنه معنى العطف ، لا
 التركيب^(٤) .

ب - تضمُّنه معنى (مِنْ) الاستغراقية :

صرَّح الرُّماني بذلك قائلاً : «فوجب البناء لتضمُّن معنى الحرف ،
 وهكذا كل شيء يتضمن معنى الحرف يجب له البناء»^(٥) .
 وبه أخذ ابن الشجري^(٦) ، والعكبري^(٧) ، والخوارزمي^(٨) ، وابن

(١) الأزهرى ، شرح التصريح ، ٢٤٠/١ . وانظر : السيوطي ، الهمع ، ١٩٩/٢ .

(٢) النيلي ، الصفوة الصفية ، ٨٩/٢ .

(٣) الخضري ، حاشية الخضري ، ٢٨٢/١ .

(٤) الأنباري ، أسرار العربية ، ص(١٦٨) .

(٥) الرُّماني ، معاني الحروف ، ص(٨١) .

(٦) ابن الشجري ، الأمالي الشجرية ، ٥٢٩/٢ .

(٧) العكبري ، التبيين ، ص(٣٦٣) .

(٨) الخوارزمي ، ترشيح العلل في شرح الجمل ، ط : ١ ، ت : عادل العميري ، (مكة المكرمة :

معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م) ، ص(٧١) .

يعيش^(١) ، وابن الحاجب^(٢) ، وابن عصفور^(٣) ، وغيرهم^(٤) .. وهو ما رجّحه الخضري^(٥) ، كما هو ظاهر من نص المسألة .

وهذا المذهب مبنيٌّ على أنّ جملة «لا» ومدخولها جوابٌ لسؤال مستغرق في العموم ، ولا بدّ أن يكون الجواب مطابقاً للسؤال ؛ قال الرّماني : «... وذلك أنها جواب لمن قال : هل مِنْ أحد؟ وحق الجواب أن يكون وفق السؤال ، فكان يجب أن يقال : لا مِنْ أحدٍ ، إلّا أنهم حذفوا «مِنْ» وضمّوا الكلام معناها ، فوجب البناء لتضمن معنى الحرف»^(٦) .

ولقد عقد العكبري وابن يعيش شبهاً بينها وبين بناء خمسة عشر ؛ إذ كلاهما متضمّن معنى الحرف ، فقال العكبري : «... وصار هذا كخمسة عشر في أنّ التقدير خمسة وعشرة»^(٧) ، وإليه أشار ابن يعيش بقوله : «... فوجب أن يُبنى لتضمنه معنى الحرف كما بُني خمسة عشر حين تضمّن معنى حرف العطف»^(٨) .

ومما أورده أصحاب هذا المذهب تأييداً لمذهبهم :

١- ظهور «من» الاستغراقية معها في قول الشاعر :

فَقَامَ يَدُوْدُ النَّاسَ عَنَهَا بِسَيْفِهِ وَقَالَ : أَلَا لَأَمِنْ سَبِيلٍ إِلَى هَيْدٍ^(٩)

٢- أنّ ما بُني من الأسماء لتضمّنه معنى الحرف أكثر مما بُني لتركيبه

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ١٠٦/١ .

(٢) ابن الحاجب ، الإيضاح في شرح المفصل ، ٣٨٤/١ .

(٣) ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي ، ٢٧٧/٢ .

(٤) الرضي ، شرح الرضي على الكافية ، ١٥٦/٢ ؛ والمالقي ، رصف المباني ، ص(٢٦٤) ؛

والأشموني ، شرح الأشموني ، ١٢/٢ ؛ والفاكهي ، حاشية على شرح الفاكهي ، ٤٦/٢ .

(٥) الخضري ، حاشية الخضري ، ٢٨٢/١ .

(٦) الرّماني ، معاني الحروف ، ص(٨١) .

(٧) العكبري ، التبيين ، ص(٣٦٣) م ٥٦ .

(٨) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ١٠٦/١ .

(٩) سبق تخريجه . انظر : ص(٢٢٦) من هذا البحث .

مع الحرف ، كما قال ابن عصفور^(١) ، بمعنى أنّ بناء الاسم لتضمن معنى الحرف كثير في كلام العرب كبناء خمسة عشر ؛ لتضمُّتها معنى حرف العطف مثلاً ، على عكس تركيب الاسم مع الحرف ، فهو قليل ، والحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقل .

ولكن هذا الدليل عُورض بأنّ المتضمّن لمعنى «من» إنّما هو «لا» نفسها ، لا الاسم بعدها كما يقول ابن الضائع^(٢) .

وردّ الدنوشري هذا الاعتراض بأنّ معنى الاستغراق يفيد الاسم النكرة ، لا الحرف ، فقال : «هذا الاعتراض ساقط -أي اعتراض ابن الضائع- ؛ لأنّ الاستغراق الذي هو معنى «من» معناه الشمول ، ولا شك أنّ ذلك مدلول للنكرة ؛ لأنها في سياق النفي للعموم»^(٣) .

وردّه الروداني أيضاً «بأنه دعوى بلا دليل ولا نظير ؛ إذ ليس في العربية حرف دالٌّ على معناه متضمن معنى حرف آخر ، والتضمن إنّما عُهد في الأسماء ، فالصّواب أنّ المضمّن معنى (من) إنّما هو النكرة»^(٤) .

واستحسنه الصّبّان فقال : «وهو وجيه -أي رد الروداني- ، فينبغي حمل من قال بتضمن «لا» معنى «من» على التسمح»^(٥) .

وأيضاً فإنّ تضمّن معنى الحرف هنا عارض بدخول «لا» ، والتضمن المقتضي للبناء يشترط فيه أن يكون بأصل الوضع ، كما نقل الصبان^(٦) ، وأجاب عنه بقوله : «ويجاب عن الأول بأنّ اشتراط كون التضمن بأصل الوضع إنّما هو في البناء الأصلي ، لا العارض»^(٧) .

(١) ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي ، ٢٧٧/٢ .

(٢) أبوحيان ، التذييل والتكميل ، ٢٢٦/٥ وما بعدها .

(٣) يس الحمصي ، حاشية يس على شرح التصريح ، ٢٤٠/١ .

(٤) الصّبّان ، حاشية الصبان ، ٦/٢ .

(٥) المصدر نفسه .

(٦) المصدر السابق ، ٧/٢ .

(٧) المصدر نفسه .

وكذلك فإنَّ هذا التضمُّن أشبه بالتضمُّن الذي لا يقتضي البناء ، كتضمن الحال معنى (في) ، والتمييز معنى (من) ، بدليل ورود التصريح بمن في قوله : فقام يذود الناس... إلخ ، كما نقل الصبان أيضاً^(١) .

ورُدَّ كما قال : «بأنَّ التَّصْرِيحَ بِ(مِنْ) ضرورة ، فلا يعتبر ، فليس هذا التضمُّن كتضمن الحال معنى (في) ، والتمييز معنى (من)»^(٢) .

وأيضاً فإنه لم يَقم دليل قاطع على أنَّ (لا) مرَّكَّب مع المنفي كما ذكره الرضي^(٣) ، ويمكن أن يُردُّ عليه بأمرين :

١- أنَّ بناء الاسم المفرد دون المضاف والمشبه به دليل على تركيبه مع «لا» ؛ لأنَّ العرب لا تُركب فوق اثنين ، كما قال النحاة .

٢- أنَّ رفع النعت المفرد المتصل باسم (لا) المبني دليل على أنهم أجروا «لا» واسمها المبني مجرى الكلمة الواحدة المبتدأ بها .

ج - تركيب الاسم مع لا كتركيب خمسة عشر ، وتضمُّن معنى الحرف

معاً :

هذا ما أشار إليه ابن معطٍ في ألفيته بقوله :

وَابْنُ عَلِيٍّ الْفَتْحُ الَّذِي قَدْ وَرَدَا مُنْكَرًا غَيْرَ مُضَافٍ مُفْرَدًا

مُرْكَبًا مَعَ لَا كَخَمْسَةَ عَشْرَ مُضَمًّا مِنْ نَحْوِ قَوْلِي: لَا وَزَرَ

فقد ذكر أنَّ اسم لا المفرد يُبنى على الفتح لتركبه معها تركيب خمسة

عشر ، ولتضمنه معنى (مِنْ)^(٤) إلا أن يقال : إن مراد ابن معطٍ أن التركيب

علة للفتح لا للبناء ، أما التضمين فهو علة للبناء ، كما ذكره النيلي^(٥) .

وممن قال بهذا أيضاً ابن الناظم^(٦) ، وعبدالعزیز الموصلي^(١) .

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه .

(٣) الرضي ، شرح الرضي على الكافية ، ١٥٧/٢ .

(٤) عبدالعزیز الموصلي ، شرح ألفية ابن معطٍ ، ٩٣٨/٢ .

(٥) النيلي ، الصفوة الصفية ، ٨٩/٢ .

(٦) ابن الناظم ، شرح ألفية ابن مالك ، ص(١٨٦) .

والظاهر أنّ هذا المذهب ضعيف ؛ لأنه لا يمكن إسناد حكمين لشيء واحد - والله أعلم بالصواب - .

د - تضمن معنى اللام الاستغراقية :

وقد نسبه أبوحيان إلى بعض النحاة ، فقال : «وزعم بعضهم أنّه بُني لتضمُّنه اللام التي لاستغراق الجنس»^(٢) ، وردّه قائلاً : «وهو فاسد بوصفه بالنكرة ، ولو كان على ما زعم لوصف بالمعرفة ، كما قالوا : لقيته أمس الدابر»^(٣) .

فتلخص من هذه المسألة أربعة مذاهب : البناء للتركيب ، أو لتضمُّنه معنى «من» ، أو التركيب مع التضمُّن ، أو تضمُّن معنى اللام الاستغراقية ، والأخيران ضعيفان كما تبين ، والتركيب أقوى .

- الترجيح :

تبيّن لي مما سبق : أنّ ما رجّحه الخصري من أنّ علّة بناء اسم (لا) لتضمُّنه معنى «من» غير سديد ، والأقوى مذهب الجمهور ؛ وذلك لأنّ التركيب - فيما أحسب - أوجب للبناء ، وأقوى من تضمُّن الحرف ؛ لأنّ المضاف والمشبه به في هذا الباب أعرب لوجود مانع البناء ، وهو الإضافة ، مع أنّ تضمُّنه معنى الحرف باقٍ فيه ، بينما لا يزول البناء إذا كان من أجل الترْكُب إلا بزواله - والله أعلم بالصواب - .

(١) عبدالعزيز الموصلي ، شرح ألفية ابن معطٍ ، ٩٣٩/٢ .

(٢) أبوحيان ، التذييل والتكميل ، ٢٢٨/٥ .

(٣) المصدر نفسه .

الإعراب ، وإلّا فلا ، فمثل : «زيداً ضربته» لا موضع لها من الإعراب ، ومثل : (□ □ □ □ □) ^(١) ، له موضع من الإعراب ؛ لأنّ المفسّرة في موضعه خبر إنّ ، فالمفسّر في موضع رفع ، وعلى هذا مسألة أبي علي : زيدُ الخبز آكله ، فأكله مفسّر للعامل في الخبز ، وله موضع لكونه خبراً عن زيد ، فكذلك مفسّره ، وبيان ذلك ظهور الرفع في المفسر ، وكذلك مسألة الكتاب : إن زیداً تكرمه يكرمك : «فتكرمه» تفسير للعامل في زيد ، وقد ظهر الجزم فيه ، قال : وهذا بديع ^(٢) ، وبه أخذ السيوطي ^(٣) ، وعباس حسن ^(٤) .

واحتجوا لهذا بحجج ، منها :

أ - ظهور الرفع والجزم في المفسّر ، فالرفع كما في مسألة أبي علي : زيدُ الخبز آكله ، فأكله في موضع رفع ؛ لأنه مفسّر للعامل في الخبز ، وهذا العامل خبر عن زيد ، فكذلك مفسّره ، والجزم كما في مسألة الكتاب : إن زیداً تكرمه يكرمك ، فتكرمه مفسّر لعامل زيد ، وقد ظهر الجزم فيه ، وهذا الدليل هو ما ذكره الشلوبين في تأييد مذهبه ، كما ظهر من النص السابق ^(٥) .

وقد ظهر الجزم في الجملة المفسّرة في قول هشام المري ^(٦) :

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنُهُ بَيْتٌ وَهُوَ آمِنٌ وَمَنْ لَا نُجْرَهُ يُمَسُّ مِمَّا مُفْرَعًا

فجزم المفسّر في هذا البيت دليل على أنّ هذه الجملة تابعة للجملة المفسّرة ، فهي بدل ، أو عطف بيان .

وقد اعترض ابن هشام على ذلك قائلاً : «ولم يُثبت الجمهور وقوع

البيان والبدل جملة.. ولم يُثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف البيان ،

(١) سورة القمر ، آية : ٤٩ .

(٢) المرادي ، شرح التسهيل ، ٢/٢٥٥ وما بعدها .

(٣) السيوطي ، الهمع ، ٤/٥٧ .

(٤) عباس حسن ، النحو الوافي ، ٢/١٤٠ .

(٥) المرادي ، شرح التسهيل ، ٢/٢٥٦ .

(٦) البيت من الطويل . انظر : عبدالسلام هارون ، معجم شواهد العربية ، ١/٢١١ .

واختلف في المبدل منه»^(١) .

وقال أبو علي الفارسي في (البغداديات) : «إنَّ المبدل منه لا يمكن أن يسقط ويثبت البديل ، وإن قال التقدير : إنْ تَرَ زيداً ، فكأنه مقدم ، فلا معنى للهاء في قولك : تَرَهُ تضربُ ، قال : والأحسن عندي أن يكون على تكرير (إنْ) ، كأنه إنْ تَرَ زيداً إنْ تَرَهُ تضربُ»^(٢) ، فهو هنا يرى أنَّ المبدل منه لا يسقط ، وأنَّ الجملة المفسّرة ليست على البدلية ، وإنما على إضمار أداة الشرط ، إذْ فالجملة التي احتجَّ بها على أنها بحسب ما تفسر ، كظهور الرفع أو الجزم ليست بدلاً أو عطف بيان ، ولا مفسّرة كما قالوا ، وإنما هي جملة الشرط المحذوف .

فإن قيل : «إنَّ ما ذكره من تكرير (إنْ) قبيح ؛ لأنَّه لا يجوز إلّا في ضرورة الشعر ، فكأنه في هذا القول إنما ترك قبيحاً إلى مثله»^(٣) .

قيل : «ليس ما تركه في القبيح بمنزلة ما انتقل إليه ؛ لأنَّ ما تركه لا مجاز له ، ألا ترى أنه لم يجئ في الكلام ، ولا في الضرورة علمناه إسقاط المبدل منه من اللفظ وإثبات البديل ، فلم يجئ أيضاً ضميراً لا معنى له ولا متجه ، والأشياء التي تجوز في الشعر للضرورة قد تجوز في الكلام عند الحاجة إليها والوقوع فيما لا مجاز له ، ولا يستقبح ذلك فيه ، فكذلك إضمار (إنْ) يكون فيما ذهب إليه مستحسناً ، وإن كان إضمار الجازم إنما جاز في الشعر»^(٤) .

ب - أنَّ الجملة المفسرة قد يكون لها محل من الإعراب بالإجماع ، كالجملة المفسّرة لضمير الشأن ؛ قال عباس حسن : «إنَّ الجملة المفسّرة ، قد

(١) ابن هشام ، المغني ، ٥٨/٢ .

(٢) أبو علي الفارسي ، البغداديات ، ص(٤٦٤) ، قال في هذا الكتاب : «إن المبدل منه لا يكون أن يسقط» والصواب ما أثبتته-والله أعلم- .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) المصدر السابق ، ص(٤٦٤) وما بعدها .

يكون لها محل من الإعراب - بالاتفاق - في بعض مواضع ، كالجملّة المفسّرة لضمير الشأن في نحو : (أ ب ب ب) ^(١) ، فإنّ جملة (الله أحد) مبتدأ وخبر في محل رفع ؛ لأنها خبر لضمير الشأن هو» ^(٢) .

ج- أنه قد وجدت كلمات تفسر غيرها وتساييرها في حركة إعرابها ، أشار إلى ذلك عبّاس حسن بقوله : «إنّ هناك كلمات تفسر غيرها ، وقد تساييرها في حركة إعرابها ، كالكلمات الواقعة بعد (أي) التي هي حرف تفسير في مثل : هذا سوارٌ من عسجد ، أي : ذهب ، فكلمة : (أي) حرف تفسير ، يدلُّ على أنّ ما بعده يفسر شيئاً قبله ، وكلمة «ذهب» ، هي التفسير لكلمة : عسجد ، ويجب أن تُضبط مثلها في حركات الإعراب...

ومن الكلمات التي تفسّر غيرها ويتحتم أن تساييره في حركة إعرابه : ما يقع بعد حرف العطف : (الواو) الذي يدلُّ أحياناً على أنّ ما بعده مفسّر لما قبله ، كما في مثل : الماء الصافي يشبه اللجين والفضة ، فالواو حرف عطف للتفسير ؛ لأنّ ما بعدها يفسّر ما قبلها ، وهو مسايير له -وجوباً- في حركات إعرابه ؛ إذ المعطوف كالمعطوف عليه في كثير من أحكامه التي منها حركات الإعراب» ^(٣) .

- الترجيح :

ظهر لي مما سبق أنّ ما رجّحه الخضري من كون الجملة المفسرة لا محل لها من الإعراب غير سديد ، والأقرب إلى الصواب أنها على حسب ما تفسّره ، فإن كان ما تفسّره له محل ، كان لها محل ، وإلّا فلا ؛ لأنه غالباً ما يكون لها في الإعراب وجه آخر غير التفسير ، كما اتضح في الأمثلة السابقة -والله أعلم بالصواب-.

(١) سورة الإخلاص ، آية : ١ .

(٢) عباس حسن ، النحو الوافي ، ١٤٣/٢ .

(٣) عباس حسن ، النحو الوافي ، ١٤٣/٢ وما بعدها .

رَفْعُ الاسْمِ المَشْتغَلِ عَنْهُ أَهْوَ مِنْ الاِسْتِغَالِ أَمْ

لَا؟

- نصُّ المسألة :

يقول الخضري في معرض بيانه لقول الشارح : «فيجب رفع الاسم المشتغل عنه» ، ما نصُّه : «مقتضى ذلك أن هذا القسم من باب الاشتغال ، مع أن ابن الحاجب لم يذكره ، وصوبه ابن هشام ، قال : لأنه ليس من باب الاشتغال في شيء ، ولم يدخل تحت ضابطه ؛ لأن العامل لو تفرغ من الضمير لم يصلح للعمل في الاسم السابق ، والمتجه ما اقتضاه المتن والشارح من عدّه منه ؛ لأن العامل صالح في ذاته للعمل فيه ، وإنما امتنع لعارض وقوعه في هذه الأماكن ، فقول المصنّف في الضابط بنصب لفظه أو المحل على الإعراب الأول يعني باعتبار حالته الذاتية ، وإن منعه مانع عارض ، ويخرج به ما امتنع عمله فيما قبله لذاته ، كالفعل الجامد»^(١) .

- مناقشة المسألة :

قسّم النحاة هذا الباب إلى خمسة أقسام مشهورة ، ولكنهم اختلفوا في القسم الثاني منه ، وهو ما يجب فيه الرفع ، نحو : (خرجت فإذا زيدٌ يضربه عمرو) ، و(زيدٌ إن لقيته فأكرمه) ، ونحوهما مما يجب فيه الرفع ، هل يُعدُّ من باب الاشتغال أو لا؟ .

نسب الرضي إلى ابن كيسان إثبات ما يجب رفعه في هذا الباب ، فقال : «ولم يذكر جمهور النحاة ما وجب رفعه ، وأثبتته ابن كيسان ، قال : «وذلك إذا كان الفعل مشتغلاً بمجرور به تحقق فاعلية الفاعل بأن يكون آلة الفعل ، نحو : السوط ضرب به زيد ؛ لأنه لمّا حقّق فاعلية الفاعل فكأنه فاعل

(١) الخضري ، حاشية الخضري ، ٣٥١/١ .



مرفوع»^(١) ، فقد جعل ابن كيسان ما كان مشتغلاً بمجرور مما يجب رفعه في باب الاشتغال ، وقد يُفهم من ذلك أنه يُعدُّ مسائل وجوب الرفع منه -والله تعالى أعلم- .

وكذلك فعل الزمخشري^(٢) وابن يعيش^(٣) حين جعل المشتغل بمجرور من مسائل وجوب الرفع في هذا الباب ، فعلم من ذلك أنه منه .

وممن جعل هذا القسم من الاشتغال أيضاً : الشلوبين^(٤) ، وابن عصفور^(٥) ، وابن مالك^(٦) ، وابن الناظم^(٧) ، وأبوحيّان^(٨) وغيرهم^(٩) .. وهو ما رجّحه الخضري ، كما تبين من نص المسألة^(١٠) .

وحجّتهم في ذلك أنّ الاشتغال يجري في المرفوعات ، كما صرّح به السيوطي في (النكت) وغيرها^(١١) ، ومن ثمّ فإنّ تعريف النحاة للاشتغال قاصر ؛ لاقتصاره على المنصوبات .

وذكر يس^(١٢) أنّ المراد بجواز العمل هنا جوازه في ذاته لا مطلقاً ،

وإلّا لخرج مسائل وجوب الرفع .

(١) الرضي ، شرح الرضي على الكافية ، ٤٥٢/١ .

(٢) الزمخشري ، المفصل ، ص(٥١) .

(٣) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ٣٥/٢ .

(٤) الشلوبين ، التوطئة ، ص(٢٢١) .

(٥) ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي ، ٣٧٠/١ .

(٦) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ١٣٨/٢ وما بعدها .

(٧) ابن الناظم ، شرح ألفية ابن مالك ، ص(٢٣٧) .

(٨) أبوحيّان ، ارتشاف الضرب ، ٢١٦٢/٤ .

(٩) أحمد محمد عبدالله ، «شرح التسهيل للمراذبي» ، (رسالة دكتوراه) ، ٥٦٤/١ ؛ وابن عقيل ،

شرح ابن عقيل ، ٤٧٥/١ ؛ والسلسيلي ، شفاء العليل ، ٤٣٠/١ ؛ والمكودي ، شرح

المكودي ، ص(٩٤) ؛ والدمايني ، تعليق الفرائد ، ٢٩٨/٤ ؛ ويس الحمصي ، حاشية يس

على شرح الفاكهي ، ٨٠/٢ ؛ والصّبّان ، حاشية الصّبّان ، ٧٥/٢ وما بعدها .

(١٠) الخضري ، حاشية الخضري ، ٣٥١/١ .

(١١) يس الحمصي ، حاشية يس على شرح الفاكهي ، ٨٠/٢ .

(١٢) المصدر نفسه .

وصلاح العمل في ذاته هو الذي اعتمد عليه الصَّبَّان^(١) ،
والخضري^(٢) ، في اختيارهما لهذا المذهب .

فإن قيل : «إنه يرد عليهم قول المصنف في الألفية :
وَسَوِّ فِي ذَا الْبَابِ وَصَفًا ذَا عَمَلٍ بِالْفِعْلِ ، إِنَّ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلَ
إِذْ هُوَ احْتِرَازٌ عَنِ الْوَصْفِ الْوَاقِعِ صَلَةً (لَأَل) ، مع أنه باعتبار ذاته
يصح عمله فيما قبله»^(٣) .

قيل : إنَّ التقييد هنا لصحة النصب ؛ إذ لا يجوز للوصف نصب زيد
في نحو : زيدٌ أنا الضَّارِبُ ؛ لمانع ، وهو دخول الألف واللام عليه ؛ لأنَّ
ما بعد الألف واللام لا يعمل فيما قبلهما ، فلا يفسرُ عاملاً فيه ، لا لكونه
من الاشتغال^(٤) .

وذهب ابن خروف أنَّ مسائل وجوب الرفع ليست فيه شروط
الاشتغال ، فقال : «ومنه ما لا يجوز فيه إلا الرفع ، وهو نوعان ، وذكر
النحويون هذا القسم في الباب ، وليس فيه شرائطه»^(٥) ، ففهم من
النَّصِّ السَّابِقِ أنَّ مسائل الرفع ليس فيها شروط الاشتغال ، فهي إذاً
ليست منه - والله أعلم بالصواب- .

وبه أخذ ابن الحاجب حين قسَّم مسائل هذا الباب إلى أربعة أقسام فقط :
ما يختار رفعه ، أو يختار نصبه ، أو يستوي فيه الأمران ، أو يجب
نصبه^(٦) .

وكذلك فعل الرضي ، فقصر مسائل هذا الباب على أربعة أقسام فقط ،

(١) الصَّبَّان ، حاشية الصَّبَّان ، ٧٥/٢ وما بعدها .

(٢) الخضري ، حاشية الخضري ، ٣٥١/١ .

(٣) يس ، حاشية يس على شرح الفاكهي ، ٨٠/٢ .

(٤) المصدر نفسه بتصريف يسير .

(٥) ابن خروف ، شرح جمل الزجاجي ، ٤٠٤/١ ، لم أهدت إلى من قال بهذا المذهب قبل ابن
خروف فيما بين يدي من المصادر .

(٦) الرضي ، شرح الرضي على الكافية ، ٤٥٢/١ وما بعدها .

بقوله : «حال الاسم المحدود لا يعدو أربعة أقسام : إما أن يختار رفعه ، أو يختار نصبه ، أو يجب نصبه ، أو يستوي رفعه ونصبه»^(١) .

وقد صرَّح ابن هشام بهذا المذهب ، معللاً ذلك بقوله : «لأنَّ حد الاشتغال لا يصدق عليه»^(٢) ، وبه أخذ السيوطي^(٣) ، والفاكهي^(٤) ، وغيرهم^(٥) .

وحجَّتهم في ذلك عدم توفر شروط الاشتغال في مسائل وجوب الرفع ، كما ذكره ابن خروف في نصّه السابق^(٦) ، وذلك أن يكون الفعل المذكور أو ما في معناه بحيث لو سلط على الاسم المتقدم لكان معمولاً لهما ، ومسائل وجوب الرفع حروف لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، كالاستفهام ، والشرط ، وما النافية ، فعندما اختل شرط من شروط هذا الباب ، خرجت مسائل وجوب الرفع منه .

ونصَّ ابن هشام على أن الذي أخرج هذا القسم من الاشتغال عدم صدق حد الاشتغال عليه^(٧) ، وذلك أنَّ الاشتغال هو أن يتقدم اسم ويتأخر فعل أو شبهه قد عمل في ضميره ، أو سببياً لولا ذلك لعمل فيه أو في موضعه^(٨) ، وهذا لا يصح هنا ؛ لأنَّ إذا الفجائية من مسائل هذا الباب ، ولا يليها فعل ، ولذلك خرجت مسائل وجوب الرفع من باب الاشتغال .

وعارضه اللقاني بأنَّ حدَّ الاشتغال صادق عليه بقطع النظر مما يعرض له من وقوعه بعد ما يختص بالاسم ، كما أنه ذكر أنَّ ما قاله ابن هشام من أنَّ

(١) المصدر السابق، ٤٥٢/١ .

(٢) ابن هشام ، أوضح المسالك ، ١٤٣/٢ .

(٣) السيوطي ، شرح السيوطي على الألفية ، ص(١٦١) .

(٤) الفاكهي ، حاشية على شرح الفاكهي ، ٨٧/٢ .

(٥) الأشموني ، شرح الأشموني ، ١٤٧/٢ ؛ وابن حمدون ، حاشية ابن حمدون على المكودي ،

١٣٥/١ ؛ وعباس حسن ، النحو الوافي ، ١٣٠/٢ .

(٦) ابن خروف ، شرح جمل الزجاجي ، ٤٠٤/١ .

(٧) ابن هشام ، أوضح المسالك ، ١٤٣/٢ .

(٨) السيوطي ، شرح السيوطي على الألفية ، ص(١٦٠) وما بعدها .



حدَّ الاشتغال لا يصدق عليه فيه تجوُّز ؛ إذ حد الاشتغال إنما يصدق على
الاشتغال ، لا المشتغل عنه^(١) .

كما عارض يس الحمصي هذا الدليل بأنَّ هذا التعريف خاصُّ بالاشتغال
في المنصوبات^(٢) ، ومعنى ذلك أنَّ المرفوعات داخلة ضمن الاشتغال بغير
حدهم .

- الترجيح :

ظهر لي مما سبق أنَّ ما رجَّحه الخصري من جعل مسائل وجوب الرفع
من الاشتغال هو المتجه ؛ لأنه قول الجمهور -والله أعلم بالصواب- .

(١) يس الحمصي ، حاشية يس على شرح التصريح ، ٢٩٧/١ .

(٢) يس الحمصي ، حاشية يس على شرح الفاكهي ، ٨٠/٢ .

التَّنازُعُ فِي بَابِ (ظَنَّ) وَأَخْوَاتِهَا

- نصُّ المسألة :

قال الخضري شارحاً قول ابن عقيل : «وجب إضماره» ، ما نصُّه :
«أي لأنه عمدة لا يحذف ، وقوله : (مؤخراً) ، أي : خلافاً لما في التسهيل
تبعاً لابن عصفور من تقديمه لما فيه من الإضمار قبل الذكر ، مع كونه
بصورة الفضلة ، وإن لزم فصله من عامله بأجنبي ، كذا قيل ، وفيه أنهم
صرَّحوا بجواز حذف مفعولي ظنَّ ، وخبر كان في قول ؛ لدليل ، فكيف يمتنع
حذفه؟ . ولذا كان مذهب الكوفيين من حذفه أقوى ؛ لسلامته من الفصل
والإضمار قبل الذكر»^(١) .

- مناقشة المسألة :

اختلف النحاة حول التنازع في باب ظن إن كان الطالب له الأول ،
نحو : «ظنني وظننت زيداً قائماً» ، ومنشأ هذا الخلاف أن مفعولي ظنَّ في
الأصل مبتدأ وخبرٌ ، فهل يجوز حذف ما هو عمدة في الأصل أو لا ؟ ، وذلك
على أربعة مذاهب :

الأول : وجوب الإضمار مؤخراً :

ذهب المبرِّد إلى أنه لا يجوز الحذف هنا ، وإنما يجب إضمار المفعول
الثاني مؤخراً ؛ لأنَّ «ظننت» إذا تعدى إلى مفعول لم يكن من الثاني بد ،
فقال : «وتقول : ظنَّني ، وظننت زيداً منطلقاً إيَّاه ، لا يكون إلَّا ذلك ؛ لأنَّ
(ظننت) إذا تعدى إلى مفعول لم يكن من الثاني بُدُّ ، فهكذا إعمال الأخير ، ولم
يجز أن تقول : (إيَّاه) قبل أن تعطف ؛ لأنك لا تضمير المفعول قبل ذكره ،
وإنما أضمرت الفاعل قبل فعله اضطراراً ؛ لأنه لا يخلو فعل من فاعل ، فمن
ثمَّ وضعت (إيَّاه) مؤخراً لما تقدَّم ما يُردُّ الضمير إليه ، وهو قولك :

(١) الخضري ، حاشية الخضري ، ٣٧٢/١ وما بعدها .

منطلق»^(١) ، فهو يذكر أنّ (ظنّ) ينصب مفعولين ، وقد أخذ مفعوليه في قولك : ظننت زيدا قائماً ، والأول وهو قوله : (ظنني) يطلب مفعولين أيضا ، وقد أخذ مفعوله الأول ، والمفعول الثاني لا بدّ من ذكره ؛ لأنه لا يجوز الاقتصار على أحد المفعولين ، فلا بدّ فيه من الإضمار ، ولا يجوز إضماره مقدماً قبل العاطف ؛ لأنه لا يجوز إضمار المفعول قبل الذكر ، بعكس الفاعل ؛ فإنه يجوز إضماره قبل فعله عند الاضطرار ؛ لأنه لا يوجد فعل بدون فاعل ، وإذا كان المفعول لا بدّ من ذكره فذكره مؤخراً أولى ، فيقال : ظنّني وظننت زيدا منطلقاً إيّاه ؛ لما في إضماره مقدماً من الإضمار قبل الذكر ، وهذا لا يجوز .

وبهذا الرأي أخذ السيرافي^(٢) ، والأعلم الشنتمري^(٣) ، وابن مالك^(٤) . وقد علّل اختياره لهذا المذهب بقوله : «وإن كان خبرا جيء به مؤخرا ؛ ليؤمن حذف ما لا يجوز حذفه ، وتقديم ضمير منصوب على مفسر لا تقدم له بوجه ، مثال ذلك : ظنّني وظننت زيدا عالماً إيّاه ، فر(إيّاه) مفعول ثانٍ ل(ظنّني) ، ولا يجوز تقديمه عند الجميع ، ولا حذفه عند البصريين»^(٥) . وممّن قال به أيضاً : ابن النّاطم^(٦) ، والمرادي^(٧) ، وابن عقيل^(٨) ، وغيرهم^(٩) .

(١) المبرّد ، المقتضب ، ١١٣/٣ .

(٢) السيرافي ، شرح كتاب سيبويه ، ٨١/٣ وما بعدها .

(٣) الأعلم الشنتمري ، التّكت في تفسير كتاب سيبويه ، جزآن ، ط : ١ ، ت : زهير عبدالمحسن سلطان ، (الكويت : منشورات معهد المخطوطات العربية ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م) ، ٢١١/١ .

(٤) ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، ٢٩٠/١ وما بعدها .

(٥) المصدر نفسه .

(٦) ابن الناطم ، شرح ألفية ابن مالك ، ص (٢٥٨) .

(٧) المرادي ، توضيح المقاصد ، ٦٤١/٢ .

(٨) ابن عقيل ، المساعد ، ٤٥٧/١ .

(٩) الفاكهي ، حاشية على شرح الفاكهي ، ٩٤/٢ ؛ وأحمد السجاعي ، حاشية فتح الجليل ، ص (١٦٤) ؛ وعباس حسن ، النحو الوافي ، ١٩٧/٢ .

وأورد القائلون بهذا المذهب عللاً لتأييد مذهبهم ، منها :

أ - أن هناك ما يُردُّ الضمير إليه ، وهو قوله : «منطلق» ، كما في قولك : ظننتي وظننت زيدا منطلقاً ، ولذلك وُضع مؤخرًا ؛ لدلالة ما قبله عليه ، وهو ما ذكره المبرّد في نصّه السالف الذكر^(١) .

وهذا الدليل ضعيف ؛ لأنّ في ذكر المفعول الثاني لـ(ظننت) ما يدل على المفعول الثاني لـ(ظننتي) ، وهذا يقوّي جانب الحذف ؛ لوجود ما يدل عليه ، لا الإضمار مؤخرًا -والله تعالى أعلم- .

ب - أن في إضماره مؤخرًا أمّا من الإضمار قبل الذكر^(٢) ؛ إذ لا وجه لتقدّم ضمير منصوب على مفسر^(٣) .

ج- أن فيه أمّا من حذف ما لا يجوز حذفه ؛ إذ ظنّ وأخواتها مما الأصل فيها المبتدأ والخبر ، فهي عمدة في الأصل ، والعمدة لا يجوز حذفه ، وهو ما ذكره ابن مالك في تعليقه السّابق عند ترجيحه لهذا المذهب^(٤) .

واعترض الرضي على أصحاب هذا المذهب بأنّ في الإضمار مؤخرًا فصلاً بين المبتدأ والخبر بالأجنبي ، وهذا قبيح ، فقال : «والحق أن يقال في هذا الأخير -يقصد الإضمار مؤخرًا- : إنّ الفصل بين المبتدأ والخبر بالأجنبي قبيح ، ولاسيّما إذا صار في تقدير اسم مفرد ، بسبب كون مضمونهما مفعولاً حقيقياً لعلمت وبابه»^(١) .

(١) المبرّد ، المقتضب ، ١١٣/٣ . وانظر : الأعم الشنتمري ، النكت ، ٢١١/١ .

(٢) المبرّد ، المقتضب ، ١١٣/٣ ؛ والسيرافي ، شرح كتاب سيبويه ، ٨٢/٣ ؛ والأعم

الشنتمري ، النكت ، ٢١١/١ ؛ والمرادي ، توضيح المقاصد ، ٦٤١/٢ .

(٣) ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، ٢٩٠/١ ؛ وابن الناظم ، شرح ألفية ابن مالك ،

ص(٢٥٨) ؛ وابن عقيل ، المساعد ، ٤٥٧/١ .

(٤) ابن مالك ، شرح الكافية ، ٢٩٠/١ . وانظر : ابن الناظم ، شرح ألفية ابن مالك ، ص(٢٥٨) ؛

والمرادي ، توضيح المقاصد ، ٦٤١/٢ .

(١) الرضي ، شرح الرضي على الكافية ، ٢٠٨/١ .

الثاني : جواز حذف المفعول الثاني لـ(ظنّ) :

ذهب الكوفيون إلى جواز حذف المفعول الثاني لـ«ظنّ» عند إعمال الثاني فيما نقله ابن مالك ، قال : «وأما عند الكوفيين فيجوز حذفه ؛ لأنه مدلول عليه بثاني مفعولي الفعل الآخر»^(١) ، وبهذا التعليل أخذ ابن خروف في ترجيحه لهذا المذهب^(٢) .

وبه قال ابن عصفور^(٣) ، وأبوحيّان^(٤) ، وغيرهم^(٥) .. وهو ما رجّحه الخصري^(٦) ، كما هو ظاهر من نص المسألة .
واعتمد هؤلاء على الأدلة التالية :

١ - أنّ المحذوف مدلول عليه بالمفعول الثاني من الفعل الآخر ، فقولك :
ظنّني وظننت زيدا قائماً ، نجد في (ظنّني) مفعولاً ثانياً محذوفاً ، وهو مدلول عليه بالمفعول الثاني لـ«ظننت» ، وهو ما استدل به الكوفيون عند ترجيحهم للحذف في هذه المسألة^(٧) ، وبه أخذ ابن خروف^(٨) ، وابن هشام^(٩) .

٢ - أنّ في الحذف سلامة من الإضمار قبل الذكر ، ومن الفصل بين العامل والمعمول بالأجنبي ، وهو ما صرّح به ابن عصفور عند اختياره لهذا

(١) ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، ٢٩١/١ ، نسب ابن مالك هذا المذهب إلى الكوفيين ، ولذلك ذكرته قبل ابن خروف .

(٢) ابن خروف ، شرح جمل الزجاجي ، ٦٠٧/٢ .

(٣) ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي ، ٦٢٩/١ .

(٤) أبوحيّان ، منهج السالك ، ص(١٣٤) .

(٥) ابن هشام ، أوضح المسالك ، ١٧٩/٢ ؛ والشاطبي ، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، ١٠ ج ، ط : ١ ، ت : عياد الثبتي ، (مكة المكرمة : معهد البحوث وإحياء التراث الإسلامي ، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م) ، ٢٠٩/٣ ؛ والأشموني ، شرح الأشموني ، ١٨٩/٢ .

(٦) الخصري ، حاشية الخصري ، ٣٧٣/١ .

(٧) ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، ٢٩١/١ .

(٨) ابن خروف ، شرح جمل الزجاجي ، ٦٠٧/٢ .

(٩) ابن هشام ، أوضح المسالك ، ١٧٩/٢ . دُكر ابن هشام هنا وإن كان بعد ابن عصفور ؛ لأنّه اعتمد على هذا الدليل عند الترجيح .

المذهب بقوله : «وهو أصحُّ المذاهب -يقصد الحذف- ؛ إذ الإضمار قبل الذكر والفصل بين العامل والمعمول لم تدعُ إليهما ضرورة»^(١) ، وبه أخذ الخصري^(٢) عند ترجيحه لهذا المذهب .

٣ - أن حذف أحد المفعولين في باب ظن اختصاراً -أي لدليل- جائز ، قال ابن عصفور : «... إذ الحذف في هذا الباب إنما هو حذف اختصار ؛ لأنه حذف لفهم المعنى ، وحذف الاختصار في باب ظننت قد تقدم الدليل على أنه يجوز»^(٣) ؛ إذ الممتنع في هذا الباب حذف الاقتصار ، وهو الحذف بلا دليل ، وفي ذلك ردُّ على البصريين الذين ذهبوا إلى عدم جواز الحذف^(٤) .

ومما يقوِّي هذا المذهب -فيما أحسب- : أنه قد سُمع حذف الخبر الأول من الجملة ؛ لدلالة الخبر الثاني عليه ، فإذا جاز ذلك في الخبر وهو عمدة ، فحذفه مما هو بمنزلة أولى ، وقد أجاز سيبويه حذف المفعول به لعلم المخاطب قياساً على حذف الخبر ، فقال : «ومما يقوِّي ترك نحو هذا لعلم المخاطب ، قوله عزَّ وجلَّ : **ثَاكٌ كَاكٌ وَوَاوٌ وَوَاوٌ** ^(٥) ، فلم يُعمل الآخر فيما عمل فيه الأول ؛ استغناءً عنه ... وجاء في الشعر من الاستغناء أشدُّ من هذا ، وذلك قول قيس بن الخطيم^(٦) :

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ^(٧)

-
- (١) ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي ، ٦٢٩/١ ؛ والأشموني ، شرح الأشموني ، ١٨٩/٢ .
(٢) الخصري ، حاشية الخصري ، ٣٧٣/١ .
(٣) ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي ، ٦٢٩/١ . وانظر : الشاطبي ، المقاصد الشافية ، ٢٠٩/٣ .
(٤) ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، ٢٩١/١ .
(٥) سورة الأحزاب ، آية : ٣٥ .
(٦) سبق تخريجه . انظر : ص(١٢٣) من هذا البحث .
(٧) سيبويه ، الكتاب ، ٧٤/١ وما بعدها .

الثالث : الإضمار مقدماً :

تقول : ظنني إياه وظننت زيدا قائماً ، بتقديم (إياه) ؛ لأنه مرفوع في الأصل ؛ إذ إنَّ (ظنَّ) وأخواتها إنّما هي عمدة في الأصل ، ونسبه الشاطبي إلى ابن خروف^(١) ، وقد حكى ابن الناظم^(٢) تبعاً لأبيه^(٣) في (شرح الكافية) الإجماع على منع تقديمه ، وفي ذلك نظر ، فقد حكى ابن عصفور^(٤) ، وأبوحيان^(٥) عن النُّحاة في هذه المسألة ثلاثة مذاهب ؛ منها : الإضمار مقدماً ، فما ادَّعاه من الإجماع على عدم تقديمه ساقط .

وما استدُّوا به من أنَّ باب (ظنَّ) إنّما هو مما أصله المبتدأ والخبر ، فهو عمدة في الأصل ، فإن روعي هذا فهو لا يجوز حذفه ؛ لكونه عمدة في الأصل ، ولا يلزم تأخيره اعتباراً بالضمير المرفوع ، فكما لا يجوز حذف الضمير المرفوع لكونه عمدة ، فكذلك هنا ، وكما جاز إضمار الضمير المرفوع قبل الذكر من حيث هو عمدة ؛ إذ الإضمار فيه مغتفر ، فكذلك ما كان عمدة ، وإن كان بلفظ الفضلة^(٦) .

ويعترض عليه بأنَّ باب (ظنَّ) وأخواتها وإن كان عمدة في الأصل ، إلّا أنّه تعدّى إلى مفعولين فنصبهما ، فينظر إلى حالته الراهنة ، وفي كونه فضلة ، فلا يجوز إضماره قبل الذكر - والله أعلم بالصواب - .

(١) الشاطبي ، المقاصد الشافية ، ٢٠٤/٣ .

(٢) ابن الناظم ، شرح ألفية ابن مالك ، ص (٢٥٨) .

(٣) ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، ٢٩١/١ .

(٤) ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي ، ٦٢٩/١ .

(٥) أبوحيان ، منهج السالك ، ص (١٣٤) .

(٦) الشاطبي ، المقاصد الشافية ، ٢٠٤/٣ بتصرف يسير .

الرابع : وجوب الإظهار :

ذهب ابن الحاجب إلى وجوب الإظهار إذا لم يستغنَ عن المفعول ، كما في باب علمت ، فقال : «وحدفت المفعول إن استغنيت عنه ، وإلا أظهرت»^(١) ، وبه أخذ عبدالعزيز الموصلي في اختياره لهذا المذهب^(٢) .
وحجَّتْهما في ذلك : أنه لا يجوز حذف أحد مفعولي «ظنَّ» وأخواتها ؛ لكونه عمدة ، كما لا يجوز الإضمار ، فوجب لذلك الإظهار ، قال الرضي في شرحه لقول ابن الحاجب : «وإلا أظهرت» ، ما نصُّه : «يعني إن لم تستغن عن المفعول أظهرت ؛ وذلك لكونه أحد مفعولي باب (علمت) مع ذكر الآخر ، فإنه لا يجوز حذفه على ما هو المشهور عندهم ؛ وذلك لكون مضمون الفعلين هو المفعول الحقيقي ؛ لأنَّ المعلوم في قولك : علمت زيدًا قائمًا : مصدر المفعول الثاني مضافًا إلى الأول ، أي : علمت قيام زيدٍ ، بخلاف مفعولي (أعطيت) ، فإنَّ كل واحد منهما مفعول به ؛ إذ زيد في قولك : أعطيت زيدًا درهما : مُعْطَى ، وكذا الدرهم ، ولا يجوز أيضًا إضماره ؛ لكونه إضمارًا قبل الذكر في المفعول لا في الفاعل ، فلم يبقَ بعد تعذر الحذف والإضمار إلا الإظهار»^(٣) ، فعندما تعدَّر الحذف ؛ لكونه عمدة في الأصل ، وتعدَّر الإضمار ؛ لكونه إضمارًا قبل الذكر في المفعول ، لم يبق سوى الإظهار .

واعترض على هذا المذهب بما ذكره الرضي^(٤) من أنه قد جاز حذف هذا الباب في السعة ، وإن كان قليلاً ، حذف أحد مفعولي باب علمت عند قيام القرينة ؛ لأنَّ كل واحد منهما في الظاهر منصوب برأسه ، ظاهر في المفعولية كمفعولي أعطيت ، وكذلك فقد ورد السماع بحذف أحد المفعولين

(١) الرضي ، شرح الرضي على الكافية ، ٢٠٥/١ .

(٢) عبدالعزيز الموصلي ، شرح ألفية ابن معطٍ ، ٦٥٣/١ .

(٣) الرضي ، شرح الرضي على الكافية ، ٢٠٧/١ .

(٤) المصدر السابق ، ٢٠٧/١ وما بعدها .

تَقْدِيمُ الْمَصْدَرِ الْمَوْكَّدِ

- نصُّ المسألة :

قال الخضري : «... والأصحُّ منع تقديم هذا المصدر كالذي بعده على الجملة ، وتوسطه بين جزأَيْها ؛ لأنها دليل العامل ، فلا يفهم إلّا بتمامها ، وأمّا قولهم : أحقّ زيدٌ منطلقٌ ، فحقّاً ظرف لا مصدر ، كما نصّ عليه»^(١) .

- مناقشة المسألة :

اختلف النحاة حول المصدر المؤكّد بنوعيه ؛ هل يجوز تقديمهما على عاملهما أو لا؟ على النحو الآتي :

١- منع التقديم :

نسب ابن يعيش منع التقديم إلى الزجاج^(٢) ، وقد صرّح به ابن السراج قائلاً : «ومن ذلك : (هو عبدالله حقّاً) ، لا يجوز أن تقدم «حقّاً» على «هو» ؛ لأنّ العامل هو المعنى ، وإنّما نصبت «حقّاً» ؛ لأنك لمّا قلت : هو عبدالله ، ذلك على «أحقّ ذلك» فقلت : «حقّاً»»^(٣) .

فذكر أنّ السبب في منع تقديم «حقّاً» الذي هو منصوب على المصدر : هو أنّ العامل فيه معنى الفعل ، وليس فعلاً ، وما كان كذلك فلا يجوز تقديمه على عامله -والله أعلم- .

وقد منعه ابن الورّاق أيضاً ؛ لأنّ هذه المصادر إنّما تذكر بعد الجمل توكيدا لها ، وفي تقديمه تقديم التوكيد قبل المؤكّد ، وهذا لا يصح ، قال : «وإنّما تذكر هذه المصادر بعد الجمل توكيدا ؛ لأنّ الخبر قد يكون حقّاً وباطلاً ، فصار في الجملة دليلٌ على (أحقّ)... فلو قدّمناها -أي المصادر- قبل الجمل لبدأنا بالتوكيد قبل المؤكّد ، فهذا فاسد ؛ لأنّ التوكيد تابعٌ ، والتابع

(١) الخضري ، حاشية الخضري ، ٣٨٨/١ .

(٢) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ١١٦/١ .

(٣) ابن السراج ، الأصول في النحو ، ٢٤٦/٢ وما بعدها .

حقه أن يكون بعد المتبوع»^(١).

ونسب ابن الفخار هذا المذهب إلى السهيلي^(٢)، وبه أخذ ابن مالك^(٣)، والرضي^(٤)، وأبوحيان^(٥)، وغيرهم^(٦).. وهو ما رجّحه الخضري، كما في نصّ المسألة^(٧).

والحجّة في ذلك: أنّ العامل في المصدر هو معنى الفعل، كما صرّح به ابن السراج في نصّه السّابق^(٨)، لا الفعل، فلا يجوز أن يتقدم عليه. وكذلك فإنّ تقديم المصدر قبل الجملة يؤدي إلى تقديم التوكيد قبل المؤكّد؛ لأنّ هذه المصادر توكيدٌ للعامل، ولا يجوز أن يتقدم التابع على المتبوع؛ إذ حقه التأخير عنه، وهو ما ذكره ابن الورّاق في نصّه السالف الذكر^(٩)، وبه أخذ السهيلي^(١٠).

واعترض عليه ابن الفخار قائلاً: «وجوّز سائر الثّعاة تقديمه مطلقاً، منصوباً كان على التشبيه، أو مفعولاً مطلقاً، وهو الصواب -إن شاء الله-، وإنما يمشي ما قاله -أي السهيلي- في التوكيد الموضوع تابِعاً لما قبله في إعرابه، والمصدر المؤكّد للجملة الاسمية المنصوب بما دلت عليه، كقولك:

(١) ابن الورّاق، علل النحو، ص(٣٦٥).

(٢) حماد الثمالي، «أبو عبدالله بن الفخار وجهوده في الدراسات النحوية مع تحقيق كتابه شرح الجمل»، (رسالة دكتوراه، قسم الدراسات العليا العربية، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، عام ١٤٠٩هـ-١٩٩٩م)، ٢٣٦/١.

(٣) ابن مالك، شرح التسهيل، ١٨٩/٢.

(٤) الرضي، شرح الرضي على الكافية، ٣٢٨/١.

(٥) أبوحيان، ارتشاف الضرب، ١٣٧٥/٣.

(٦) السيوطي، الهمع، ١٢١/٣؛ ويس الحمصي، حاشية يس على شرح الفاكهي، ١١٩/٢؛ والصّبّان، حاشية الصّبّان، ١١٩/٢؛ وعباس حسن، النحو الوافي، ٢٢٦/٢.

(٧) الخضري، حاشية الخضري، ٣٨٨/١.

(٨) ابن السراج، الأصول في النحو، ٢٤٦/٢.

(٩) ابن الورّاق، علل النحو، ص(٣٦٥).

(١٠) السهيلي، نتائج الفكر، ص(٣٥٦) وما بعدها.

قام القوم كلهم أجمعون ، وزيدٌ قائمٌ حقًا ، أو غير ذي شك ، وأمّا غير ذلك فلا ، ألا ترى أنّ «إنّ» في قولك : إنّ زيدًا قائمٌ ، تؤكد لما بعدها ، وكذلك لام «إنّ» ، وكذلك جملة القسم تؤكد للجملة التي بعدها؟ ، قال أبو علي في (الإيضاح) : القسم جملة يؤكّد بها الخبر ، فما قاله أبو القاسم السهيلي على هذا غير سديد -والله أعلم-»^(١) .

وقد يُعترض عليه بأنه قد جانبَ الصواب في تمثيله بـ«قام القوم كلهم أجمعون» حين ذكر أنّ المصدر المؤكّد للجملة الاسمية منصوب بما دلت عليه ؛ إذ إنّ «أجمعين» تؤكد لما قبله ، وهو تابع له في إعرابه ، بعكس «زيدٌ قائمٌ حقًا» ، فـ«حقًا» هنا منصوب على المصدرية ، وهو مؤكّد لما قبله ، ولكنه ليس تابعًا له .

وكذلك فقد يُعترض عليه بأنّ ما ذكره من أنّ «إنّ» واللام ، وجملة القسم تؤكد للجملة بأنّ هذه تؤكد لما بعدها ، والحديث عن التوكيد لما هو قبل -والله أعلم بالصواب- .

ومما يُردُّ به على هذا الدليل : أنّ الثّعاة إنّما سمّوا المصدر إذا جاء بعد فعله توكيدا على جهة المجاز لا الحقيقة ، فهم لم يقصدوا به التوكيد الذي هو أحد التوابع المذكورة في كتب النحاة .

وأضاف ابن مالك سببًا آخر للمنع ، فقال : «ولا يجوز تقديمهما على الجملة ؛ لأنّ مضمونهما يدلُّ على العامل فيهما ، ولا يتأتى ذلك إلا بعد تمام الجملة»^(٢) .

وبهذا التعليل أخذ الصبّان^(٣) ، والخضري^(٤) ، في ترجيحهما لهذا المذهب .

(١) حماد الثمالي، «أبو عبدالله بن الفخار وجهوده في الدراسات النحوية»، ٢٣٦/١ وما بعدها .

(٢) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ١٨٩/٢ .

(٣) الصبّان ، حاشية الصبّان ، ١١٩/٢ .

(٤) الخضري ، حاشية الخضري ، ٣٨٨/١ .

وأرجع الرضي سبب منع التقديم إلى ضعف العامل فيهما ، قائلاً : «فلا يجوز تقدم المصدرين على الجملتين ؛ لكونهما كالعامل الضعيف»^(١) .

٢ - جواز التقديم :

أشار سيبويه إلى ذلك بقوله : «ومثل ذلك في الاستفهام : أجدك لا تفعل كذا وكذا؟ ، كأنه قال : أحقاً لا تفعل كذا وكذا»^(٢) ، فالمصدر هنا مؤكِّد لما قبله ، وقد قدّمه .

وكان لأبي علي الفارسي في مثال سيبويه السابق تقديران ؛ أحدهما : «أن تكون (لا تفعل) في موضع الحال ، والثاني : أن تكون صلة أجدك أن لا تفعل ، ثم حذف أن وبطل عملها . وزعم أبو علي الشلوبين أن فيه معنى القسم ، ولذلك قدّم»^(٣) .

وما ذكره الشلوبين من أن فيه معنى القسم لا يصح ؛ إذ ليس هناك ما يدل على القسم .

وبهذا المذهب أخذ الزجاجي^(٤) ، وأبو علي الفارسي^(٥) ، والمجاشعي^(٦) ، وابن أبي الربيع^(٧) ، وابن الفخار^(٨) .

وحجَّتهم في ذلك : أن المصدر في الأصل مفعول ، فهو فضلة ، والفضلة يتلاعب بها ، وهو ما أشار إليه المجاشعي حينما سئل : لمَ جاز تقديم

(١) الرضي ، شرح الرضي على الكافية ، ٣٢٨/١ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ، ٣٧٩/١ .

(٣) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ١٨٩/٢ .

(٤) الزجاجي ، الجمل في النحو ، ص(٣٣) .

(٥) أبوحيان ، ارتشاف الضرب ، ١٣٧٥/٣ ، ولم أجده في كتبه التي بين يدي ، وما ذكره في المسائل المنثورة مسألة (١٥) لم يتعرض فيها إلى تقديم أو تأخير .

(٦) المجاشعي ، شرح عيون الإعراب ، ص(٢٨١) .

(٧) ابن أبي الربيع ، البسيط في شرح جمل الزجاجي ، ٤٧٦/١ .

(٨) حماد الثمالي ، «أبو عبدالله بن الفخار وجهوده في الدراسات النحوية» ، ٢٣٧/١ .

المصدر وتوسيطه وتأخيرها؟ فقال : «والجواب : أنه مفعول ، والمفعول
فضلة ، والفضلة يتلاعب بها ؛ لأنها ليست معتمد البيان ، فجاز التقديم
والتوسيط والتأخير ، وكان التقديم للعناية بالمصدر ، والتوسيط للعناية به
وبالفعل ؛ لأنهم يقدمون ما هم به أعنى ، وعلى إبانته أحرص ، وهو معنى
قول سيبويه : وهذه العلة سائغة في كلِّ ما قدّم أو وسّط مما كان حقه أن يكون
مؤخراً»^(١) .

وأضاف ابن أبي الربيع دليلاً آخر ، وهو أنّ في جواز التّقديم مراعاة
للأصل ، إذ الأصل في تقديم المعمول تصرف العامل ، وكل فعل نصب
مصدراً فهو متصرف في نفسه فيتصرف في معمولاته بالتقديم والتأخير^(٢)
وبهذا أخذ ابن الفخار^(٣) .

وأيضاً استدلوا بقوله : «أحقاً زيدٌ منطلقٌ» بتقديم (حقاً) تأييداً لمذهبهم .
«وقد أوله المانعون على أنّ (حقاً) منصوب على الظرفية ، والمعنى :
أفي حق زيدٍ منطلقٍ؟ وأنّ سيبويه قد نصّ في قولك : أحقاً أنّك منطلق؟ على
أنه ظرف ، وهو خبر عن أن وصلتها»^(٤) .

ولقد ترتّب على هذه المسألة خلاف حول توسّط المصدر المؤكّد ، وذلك
على مذهبين :

أحدهما : منع التوسط : وهو ما صرّح به يس ، قائلاً : «واعلم أنه لا
يجوز في هذين المصدرين التّقدم ولا التوسط»^(٥) ، وبه أخذ الصبان^(٦) ،
والخضري^(٧) ، وعبّاس حسن^(٨) .

(١) المجاشعي ، شرح عيون الإعراب ، ص(٢٨١) .

(٢) ابن أبي الربيع ، البسيط في شرح جمل الزجاجي ، ٤٧٦/١ .

(٣) حماد الثمالي ، «أبو عبدالله بن الفخار وجهوده في الدراسات النحوية» ، ٢٣٧/١ .

(٤) المرادي ، شرح التسهيل ، ٢٤/٢ .

(٥) يس الحمصي ، حاشية يس على شرح الفاكهي ، ١١٩/٢ .

(٦) الصبان ، حاشية الصبان ، ١١٩/٢ .

(٧) الخضري ، حاشية الخضري ، ٣٨٨/١ .

ودليلهم في ذلك : أنها دليل العامل فيه ، فلا يفهم منها إلّا بعد تمام الجملة
كما يقول الصبان^(٢) .

والثاني : جواز التوسط : نسبة ابن يعيش إلى الزجّاج ، فقال : «وقال
الزجّاج : إذا قلت : هذا زيدٌ حقًا ، وهذا زيدٌ غير قيل باطل ، لم يجز تقديم
حقًا ، لا تقول : حقًا هذا زيدٌ ، فإن ذكرت بعض هذا الكلام فوسطته وقلت :
زيدٌ حقًا أخوك ، جاز»^(٣) .

وبه أخذ ابن الورّاق^(٤) ، والزرّاجي^(٥) ، والمجاشعي^(٦) ، ونسبه يس
إلى ابن مالك^(٧) .

وعارضه الدماميني بأنّ كلام ابن مالك في المتن يُوهم تجويزه التوسط ،
ولكنه أزال هذا الإيهام في شرحه ، فقال : «... فيشمل هذا التفسير التقدم
والتوسط ، وعبارته في المتن توهم تجويز التوسط ، ولكن كلامه في الشرح
يزيل هذا الإيهام ، فإنه قال : «لأنّ مضمون الجملة يدلُّ على العامل فيهما ،
ولا يتأتى إلّا بعد تمام الجملة»^(٨) .

وحجّتهم في ذلك : أنه قد تقدم جزء من الكلام ، فلا مانع من التوسط ،

(١) عبّاس حسن ، النحو الوافي ، ٢٢٦/٢ .

(٢) الصّبّان ، حاشية الصّبّان ، ١١٩/٢ . وانظر : الخصري ، حاشية الخصري ، ٣٨٨/١ .

(٣) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ١١٦/١ .

(٤) ابن الورّاق ، علل النحو ، ص(٣٦٥) .

(٥) الزرّاجي ، الجمل في النحو ، ص(٣٣) .

(٦) المجاشعي ، شرح عيون الإعراب ، ص(٢٨١) .

(٧) يس الحمصي ، حاشية يس على شرح الفاكهي ، ١١٩/٢ .

(٨) الدماميني ، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، ٨ ج ، ط : ١ ، ت : محمد المفدى ،

١٠٢/٥ ، (١٤١٥هـ-١٩٩٥م) .

وهو ما صرَّح به الزجَّاج في النصِّ السَّابق^(١) ، وقد وضَّحه ابن الورَّاق عند اختياره لهذا المذهب ، فقال : «فأمَّا إذا توسطت فقد تقدم قبلها ما يكون توكيداً له ، فلهذا اختلف حال التقديم والتوسط»^(٢) .

وقال المجاشعي معللاً جواز التوسط : «والتوسط للعناية بالفعل ؛ لأنهم يقدِّمون ما هم به أعنى ، وعلى إبانته أحرص»^(٣) .

ومما يُقوِّي هذا المذهب : اعتماده على السَّماع ، قال أبوحيَّان : «وهو مسموع -أي التوسط- من كلامهم»^(٤) .

- الترجيح :

ظهر لي مما سبق أنَّ ما رجَّحه الخصري من عدم التقديم والتوسط غير سديد ؛ وذلك لأنَّ القول بمذهب التقديم والتوسط يعضده القياس والسَّماع ، أمَّا التقديم ففيه مراعاة للأصل ، وحمل على النظير ، فكما أنَّ «كان» وأخواتها مثلاً متصرفة في نفسها ، فهي متصرفة في معمولاتها بالتقديم والتأخير ، فكذلك المصدر ، فإن العامل فيه متصرف في نفسه ، فهو بذلك متصرف في معمولاته بالتقديم والتأخير ، أمَّا التوسط فيعضده السَّماع ، وما هو مسموع أولى من غيره -والله تعالى أعلم- .

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ١١٦/١ .

(٢) ابن الورَّاق ، علل النحو ، ص(٣٦٥) .

(٣) المجاشعي ، شرح عيون الإعراب ، ص(٢٨١) .

(٤) أبوحيَّان ، ارتشاف الضرب ، ١٣٧٥/٣ .

الْخِلَافُ حَوْلَ قَوْلِكَ : (كُنْتُ أَنَا وَزَيْدٌ كَالْأَخَوَيْنِ)

- نصُّ المسألة :

قال الخضري معلقًا على مثال ابن عقيل : «كنت أنا وزيدٌ كالأخوين» ، ما نصُّه : «مقتضاه جواز النصب في هذا المثال ، وهو مبني على قول الأخفش : إنَّ ما بعد المفعول معه يطابقهما معًا ، قياسًا على العطف ، وهو ضعيف ، والصحيح المؤيد بالقياس والسماع كما قاله ابن هشام كونه بحسب ما قبل الواو فقط ، فالعطف في المثال متعين ، ولذا مثل النصب في القطر ب : كنت أنا وزيدا كالأخ»^(١) .

- مناقشة المسألة :

من أحكام الاسم الواقع بعد واو المعية : رجحان العطف على النصب ، وذلك في حالة العطف على الضمير المرفوع المتصل المؤكّد بالضمير المنفصل ، نحو : قمتُ أنا وزيدٌ ، فالعطف هنا أرجح من النصب ؛ لأنه قد عطف على الضمير المرفوع المتصل بعد تأكّيده بالضمير المنفصل ، وهذا هو الفصيح في كلام العرب ، وبه ورد القرآن ، ومن ذلك قوله تعالى : (كُذِّبَتْ وَوُؤُ وَوُ) ^(٢) ، وهو مذهب جمهور البصريين ، أمّا الكوفيون فقد أجازوا العطف على الضمير المرفوع المتصل دون توكيد ^(٣) ، ولكن إذا وقع بعد المفعول معه حال مما قبله أو خبر عنه ، نحو : جاء البرد والطيالسة شديدًا ، وكان زيدٌ وعمرا متفقًا ، فهل يُعطى حكم ما قبل الواو أو بعدها؟ وما حكم ما بعد الواو في هذه الحالة؟ .

تفصيل القول في هذه المسألة على النحو الآتي :

(١) الخضري ، حاشية الخضري ، ٤٠٧/١ .

(٢) سورة البقرة ، آية : ٣٥ .

(٣) عبداللطيف الزبيدي ، انتلاف النصرة ، ص(٦٣) .



اختلف النُّحاة حول ما يقع بعد المفعول معه من خبر أو حالٍ عما قبله ، هل يُعطى حكم الاسم الأول الواقع قبل الواو ، أو الاسم الأول والثاني -أي ما قبل الواو وما بعدها- ، وما حكم ما بعد الواو حينئذٍ من حيث النصب والرفع؟ .

وبذلك جَعَلتُ المسألة مسألتين ، وناقشتُ كلا الفريقين ، وذلك على النحو الآتي :

أ - **الخلافاً حول حكم ما بعد المفعول معه** : انقسم النُّحاة في ذلك إلى قسمين :

أحدهما : أنه يأخذ حكم ما قبل الواو فقط :

أوجب ابن كيسان مطابقة ما بعد المفعول معه للمقدم فقط -أي ما قبل الواو- ، فلا يجوز عنده أن يشترك المفعول معه مع ما قبله في الحال أو الخبر ، كما يشترك المتعاطفان فيهما ؛ لأنه يرى أن المتقدم هو صاحب الحال أو الخبر ، فإذا وُجدا في الجملة فلا ينصرفان إلّا إليه^(١) ، فيجب أن يقال : كنت أنا وزيداً كالأخ ، ولا يجوز أن يقال : كالأخوين ، وهو ما صرَّح به العكبري قائلاً : «وتقول : كنت أنا وزيد أخوين ، إذا رفعت تثبّيت الخبر ، وإذا نصبت لم تجز المسألة ؛ لأنك لو صرَّحت بـ(مع) لم تجز التثنية ، كقولك : كنت مع زيد أخوين»^(٢) .

وممن قال بهذا الرأي أيضاً : ابن مالك^(٣) ، وأبوحيّان^(٤) ، وذكر أن ابن مالك قد اختار إجراء (واو) مع إجراء (واو) العطف ، فيطابق الأول ، والمنصوب على معنى مع .

(١) محمد إبراهيم البنا ، ابن كيسان النحوي حياته ، آثاره ، آراؤه ، ط : ١ ، (القاهرة : دار الاعتصام ، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م) ، ص(١٩٠) بتصرف يسير .

(٢) أبوالبقاء العكبري ، اللباب ، ٢٨١/١ ، لم أجد من قال بهذا قبله فيما بين يديّ من المصادر .

(٣) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ٢٦٣/٢ .

(٤) أبوحيّان ، ارتشاف الضرب ، ١٤٩٥/٣ .

ويعارضه تصريح ابن مالك بترجيح الأفراد - أي عدم مطابقة ما قبل الواو وما بعده- ، حيث قال في (شرح التسهيل) : «وأجاز الأخفش أن يقال : كنت وزيداً مذكورين ، كما يقال مع العطف ، والأفراد أولى ، كما يكون ب(مع)»^(١) ، فالمفهوم من نصّ ابن مالك عدم مطابقة ما بعد المفعول معه - أي أنّ الواو بحسب ما قبلها فقط- ، فيقال : كنت وزيداً مذكوراً بالأفراد ؛ لأنّ الواو هنا بمعنى مع ، فكما لا يقال : كنت مع زيد مذكورين ، بل يجب الأفراد ، فكذلك هنا ، وتابعهما في ذلك المرادي^(٢) ، وابن هشام^(٣) ، وابن عقيل^(٤) ، وهو ظاهر كلام الدماميني ، فبعد عرضه لرأي ابن كيسان قال : «قلت : وينبغي أن يتعين هذا عند الجميع في نحو قولك : كان زيدٌ ومؤدبه كالعبد»^(٥) ، وهو ما رجّحه الخضري^(٦) كما في نصّ المسألة ، والظاهر أنّ حجة منع ابن كيسان أن يقال : جاء البرد والطيلاسة شديدين ، أنّ هذه الواو لا تقتضي المشاركة في الحكم ، وإنما تقتضي مقارنة ما قبلها لما بعدها في الزمان ، لهذا جاز معها أن يقال : سرتُ والنيل ، وأقبلتُ وطلوع الشمس ، فلما كان مناط الحكم هو ما قبل الواو انفرد بالحال والخبر ، فوجب عدم المطابقة^(٧) .

وكذلك فإنّ هذه الواو بمعنى مع ، فكما لا يجوز المطابقة معها ، فلا يقال : كنت مع زيد أخوين ، فكذلك هنا ، وهو ما صرّح به العكبري في نصّه

(١) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ٢/٢٦٣ .

(٢) المرادي ، شرح التسهيل ، ٢/١٣٨ .

(٣) ابن هشام ، شرح قطر الندى وبل الصدى ، ومعه كتاب سبل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى ، لمحمد محيي الدين ، ط: ١١ ، (مصر: مطبعة السعادة، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م) ، ص (٢٣٣) .

(٤) ابن عقيل ، المساعد ، ١/٥٤٧ .

(٥) الدماميني ، تعليق الفرائد ، ٥/٢٨٩ .

(٦) الخضري ، حاشية الخضري ، ١/٤٠٧ .

(٧) محمد البنا ، ابن كيسان النحوي ، ص (١٩٠) .

السابق^(١) .

ومما يُقَوِّي هذا المذهب : أنّ السَّماع والقياس يقتضيان كما قال ابن هشام^(٢) .

والثاني : أنه يأخذ حكم الاسم والمفعول معه :

أي أنه إذا وقع ما بعد المفعول معه حال أو خبر عنه ، فإنه في المطابقة يكون بحسب الاسم الأول والمفعول معه جميعًا ، فيقال في الحال : كنت وزيدًا ضاحكين ، وفي الخبر : كنت وزيدًا كالأخوين .

وقد نُسب هذا المذهب إلى الأَخفش^(٣) ، وهو ظاهر كلام الزجّاجي^(٤) ، وبه أخذ الرضي^(٥) ، والسيوطي^(٦) .

والظاهر أنّ حجة هؤلاء أنّ شرط النَّصب على المعية صلاحية المنصوب للعطف ، وهي متحققة هنا ، كما أنّ الأصل في الواو العطف ، وقد استعملت في المعية .

ويجاب عنه بما ذكره أبوحيان من أنّ هذا الباب ضيق ، وأكثر النحويين لا يقيسونه ، فلا ينبغي أن تُقدم على إجازة شيء من مسائله إلا بسماع من العرب^(٧) ، ولهذا ضعّف الخصري^(٨) مذهب الأَخفش .

ولقد تفرّع عن هذه المسألة مسألة أخرى ، هي حكم ما بعد الواو ، هل ينصب على المعية أو يُرفع على العطف؟ .

(١) العكبري ، اللباب ، ٢٨١/١ . وانظر : ابن مالك ، شرح التسهيل ، ٢٦٣/٢ .

(٢) ابن هشام ، شرح قطر الندى ، ص(٢٣٤) .

(٣) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ٢٦٣/٢ .

(٤) الزجّاجي ، الجمل في النحو ، ص(٣١٧) .

(٥) الرضي ، شرح الرضي على الكافية ، ٥٢٥/١ .

(٦) السيوطي ، الهمع ، ٢٤٦/٣ .

(٧) المصدر نفسه .

(٨) الخصري ، حاشية الخصري ، ٤٠٧/١ .

تعددت مذاهب النحاة في ذلك على النحو الآتي :

المذهب الأول : تعين العطف :

أن الاسم الواقع بعد الواو التي بمعنى (مع) يجب رفعه على العطف ؛ لأنك إذا رفعت كنت أمراً زيداً ومخاطبه بأن يكونا كالأخوين ، ولذلك تُنِّي الخبر ، فقليل : كالأخوين ، ولو كان المأمور المخاطب فقط ، لقليل : كالأخ ، وهو ما أوماً إليه ابن هشام ، فقد ذكر ترجح المفعول معه على العطف في نحو قولك : كن أنت وزيداً كالأخ ، معللاً ذلك بقوله : «وذلك لأنك لو عطفت زيداً على الضمير في «كن» لزم أن يكون زيداً مأموراً ، وأنت لا تريد أن تأمره ، وإنما تريد أن تأمر مخاطبك بأن يكون معه كالأخ»^(١) ، فهنا قد تعذر العطف لوجود مانع معنوي ، وإن كان من ناحية الصنعة النحوية يجوز العطف لوجود التوكيد بالضمير المنفصل ، وكان يجب على ابن هشام هنا القول بوجوب النصب في هذا المثال لا رجحانه ؛ لأنَّ ترجيح العطف إنما يكون عند عدم التكلف ، لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى ، وهنا وجد تكلف من جهة المعنى ؛ إذ لا يُفهم المعنى المراد بالعطف ، وهو ما أشار إليه الفاكهي^(٢) .

وهذا المذهب هو ما صرَّح به الخضري^(٣) كما تبين من نصِّ المسألة ، واحتج لذلك بالسماع والقياس .

أمَّا السَّماع : فلم أقف على شاهد على العطف ، وإنما الشاهد الذي تناولته النُّحاة هو رجحان النَّصب على العطف ؛ لتكأفه معنى ، وهو قول الشاعر^(٤) :

(١) ابن هشام ، شرح قطر الندى ، ص(٢٣٢) وما بعدها .

(٢) الفاكهي ، حاشية على شرح الفاكهي للقطر ، ١٣٢/٢ .

(٣) الخضري ، حاشية الخضري ، ٤٠٧/١ .

(٤) البيت من الوافر ، وهو مجهول القائل . انظر : عبدالسلام هارون ، معجم شواهد العربية ،

فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ مَكَانَ الْكُلَيْبِيِّينَ مِنَ الطَّحَالِ

فقد نصب : «وبني» على المعية ؛ لأنَّ مراد الشاعر : كونوا لبني أبيكم ، فالمخاطبون هم المأمورون ، ولو عطف لكان التقدير : كونوا لهم ، وليكونوا لكم ، وهذا خلاف المراد ، فهذا نظير قولك : كنت أنا وزيدُ كالأخوين .

وأما القياس : فلأنَّ العطف على الضمير المرفوع لا يجوز إلَّا بعد توكيده بالضمير المنفصل ، وقد وجد التوكيد بالضمير المنفصل هنا .

المذهب الثاني : رجحان العطف :

أن الاسم الواقع بعد الواو يترجَّح فيه العطف ؛ وذلك لعدم تكلفه من جهة اللفظ ؛ لوجود التوكيد بالضمير المنفصل ، ولا من جهة المعنى ؛ لأنَّ المراد أن يكون زيد والمخاطب مأمورين بذلك ، وقد صرَّح بذلك ابن مالك قائلاً : «مثال إمكان العطف دون ضعف : «كنت أنا وزيدُ كالأخوين»^(١) .

وبه أخذ ابن النَّاظم^(٢) ، والمرادي^(٣) ، وابن عقيل^(٤) ، والدماميني^(٥) .

وحجَّتهم في ذلك القياس ، وقد ظهر ذلك في أمور ؛ هي :

١ - عدم تكلفه من جهة اللفظ والمعنى ، قال ابن النَّاظم : «فما أمكن فيه العطف بلا ضعف لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى ، كقولك : كنت أنا وزيد كالأخوين ، فالوجه رفع زيد بالعطف على الضمير المتصل ؛ لأنَّ العطف ممكن ، وخالٍ عن الضعف من جهة اللفظ للفصل بين الضمير المتصل وبين المعطوف بالتوكيد ، ومن جهة المعنى أيضاً ؛ لأنَّه ليس في

(١) ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، ٣١٠/١ .

(٢) ابن النَّاظم ، شرح ألفية ابن مالك ، ص(٢٨٣) .

(٣) المرادي ، شرح التسهيل ، ١٣٢/٢ .

(٤) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ، ٥٤٠/١ .

(٥) الدماميني ، تعليق الفرائد ، ٢٧٧/٥ .

الجمع بين زيد والضمير في الإخبار عنهما بالجار والمجرور تكلف»^(١)؛ إذ الأمر موجةً إلى زيد والمخاطب جميعاً ، ولذا تئى الخبر ، فقال : كالأخوين .
٢ - أن الأصل في الواو أن تكون عاطفة ، كما صرح به الدماميني^(٢) .

وقد يُعترض عليه بأن العطف هنا واجب لا راجح ؛ لأنَّ النَّصْب يتعين عند وجود تكلف من جهة اللفظ والمعنى ، أمّا هنا -على رأيهم- فليس هناك تكلف لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى ، ثم إنَّ القول برجحان العطف يستوجب جواز النصب ، فيقال : كنت أنا وزيداً كالأخوين ، ومعلوم أنَّ العامل في المفعول معه هو الفعل بتوسط الواو على الأصحّ ، فنسبة الفعل إذاً إلى الاسم الأول فقط ، فالواجب أن يقال : كالأخ ، لا كالأخوين ، وفي تثنية الخبر ما يدل على وجوب العطف هنا -والله تعالى أعلم- .

المذهب الثالث : جواز الأمرين على السواء :

ذهب إلى ذلك ابن عصفور فيما نقله الدماميني ، فقال بعد عرضه للمثال : «وهذا النوع عند ابن عصفور يستوي فيه الوجهان ، وليس عنده شيء يترجّح فيه العطف»^(٣) .

وفي قول الدماميني : إنه ليس عند ابن عصفور شيء يترجح فيه العطف نظر؛ لأنه ذكر أن هذا الباب على أربعة أقسام ، وذكر منها ما يختار فيه العطف^(٤) .

وأشار الدماميني إلى أنَّ هناك من رجّح قول ابن عصفور ، وعلل له بقوله : «قال بعضهم : وقول ابن عصفور أوجه ؛ لأنك إذا قلت : قمت أنا وزيد ، فإن نظرت إلى المعنى فإن كان المراد التنصيص على المصاحبة

(١) ابن الناظم ، شرح ألفية ابن مالك ، ص(٢٨٣) وما بعدها . وانظر : ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ، ٥٤٠/١ .

(٢) الدماميني ، تعليق الفرائد ، ٢٧٧/٥ .

(٣) الدماميني ، تعليق الفرائد ، ٢٧٦/٥ وما بعدها ، ولم أجده في كتبه التي بين يدي .

(٤) ابن عصفور ، المقرب ، ١٥٩/١ وما بعدها .



فالنَّصْب راجح ، بل واجب ، وإن كان المراد مطلق الجمع فالعطف واجب ، وإن نظرت إلى صورة التركيب مع قطع النظر عن المعنى ، فكل من الأمرين جائز ، ولا مرجح لأحدهما»^(١) .

وحجَّتْهم في ذلك : أنه عند صرف النظر عن المعنى والاهتمام بالتركيب فقط ، يصبح كلا الأمرين جائز ، ولا مرجح لأحدهما على الآخر . ويعترض عليه أنه حين النظر إلى التركيب فقط فالعطف حينئذ هو الأرجح ؛ لوجود الفصل ، وهو ما أجمع عليه النُّحاة ، أمَّا النَّصْب فيكون أرجح عند عدم الفصل ، فليس هذا من استواء الأمرين ؛ إذ وُجِدَ المُرَجِّح في هذه المسألة .

- الترجيح :

مما سبق ظهر لي : أنَّ الأرجح كون ما بعد المفعول معه بحسب ما قبل الواو فقط ، وأنَّ العطف في المثال متعين ، وهو ما رجَّحه الخضري ؛ وذلك لاعتماد هذا المذهب على السماع والقياس معًا ، وهما من الأصول النحوية المعتمدة ، فالأولى الأخذ بهما .

(١) الدماميني ، تعليق الفرائد ، ٢٧٦/٥ وما بعدها ، ولم أعثر على من رجَّح رأي ابن عصفور ، الذي عبَّر عنه الدماميني بلفظ «بعضهم» فيما بين يدي من المصادر .

الْخِلَافُ حَوْلَ إِعْرَابِ جَمْعِ الْمَذْكَرِ السَّلَامِ
الْمَرْفُوعِ
عِنْدَ إِضَافَتِهِ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ

- نصُّ المسألة :

قال الخضري بعد عرضه رأي ابن الحاجب : «فالدلائق أنه للتعذر ؛ نظراً للحال الراهنة ، كما قدروه في الفتى للتعذر ، مع أن أصل الألف لا تتعذر عليها الحركة ، بل تثقل ، لكن أنت خبير بأن الموجب لقلب آخر الفتى لفاً ليس مجرد الثقل كما هنا ، بل تحركه بأي حركة كانت -ولو خفيفة- مع فتح ما قبله ، فاعتبر فيه الحال الراهنة ؛ لأن الياء الأصلية لا تقدر فيها جميع الحركات حتى يصح اعتبارها ، بخلاف ما هنا ، فتدبر ، هذا والمختار وفاقاً لأبي حيان أن إعرابه لفظي ؛ لوجود ذات الواو ، وتغير صفتها لعلة تصريفية لا يقتضي تقديرها»^(١) .

- مناقشة المسألة :

اختلف الثُّحاة حول إعراب جمع المذكر السالم المرفوع إذا أضيف إلى ياء المتكلم ، نحو : جاءني مسلمي ، هل يكون إعرابه لفظياً أو تقديرياً؟ ، وهل التقدير فيها للتعذر أو الاستئصال؟ .

أولاً : أن الإعراب فيه تقديري :

ذهب ابن الحاجب إلى ذلك ، فقال : «التقدير فيما تعدر -كعصا ، وغلامي- مطلقاً ، أو استئصال «كقاض» رفعاً وجرّاً ، ونحو «مسلمي» رفعاً ، واللفظي فيما عداه»^(٢) ، فجعل إضافة جمع المذكر المرفوع إلى

(١) الخضري ، حاشية الخضري ، ٩١/١ ، وفي الحاشية : «وهذا والمختار...» ، والصحيح ما أثبتته .

(٢) الرضي ، شرح الرضي على الكافية ، ٩٧/١ .

ياء المتكلم مما يُقدَّر فيه الإعراب ، وبهذا المذهب أخذ ابن مالك^(١) ،
والرضي^(٢) ،

وركن الدين^(٣) ، وغيرهم^(٤) .

وحجَّتهم في ذلك : «أنَّ (مسلميَّ) أصله : مسلمويّ ، اجتمعت الواو
والياء مع تماثلهما في اللين ، وأولاهما ساكنة مستعدة للإدغام ، فقلب أثقلهما
إلى أخفهما ، أي : الواو إلى الياء ، ثم بعد القلب أدغم الأول في الثاني ،
وكسّر ما قبل الياء ؛ لإتمام ما شرعوا فيه من التخفيف ، ولكون الضمة قريبة
من الطرف ، والطرف محل التغيير»^(٥) ، أو بمعنى آخر : أنَّ الذي جعلهم
يذهبون إلى أنَّ الإعراب في هذه الحالة مقدَّر : هو اجتماعها مع ياء المتكلم ،
وقد حمل الرضي (مسلميَّ) على «لِيَّ» جمع «ألوي» ، فكما بقيت الضمة
على حالها في «لِيَّ» فكذلك في «مسلميَّ» تبقى الواو التي هي علامة الرفع ،
أشار إلى ذلك بقوله : «وإن كان الاسم الذي قلب واوه ياء للإدغام في الياء
على أخف الأوزان ، أي ثلاثياً ساكن الوسط ، جوّزوا أيضاً بقاء الضم على
حاله ، فقالوا في جمع ألوي : لِيَّ ، فثبت أنَّ الواو الذي هو علامة الرفع مقدَّر
في جاءني مسلميَّ ، وأمّا في حالة الجر والنصب ، فالياء باقية ، إلّا أنها
أدغمت ، والمدغم ثابت»^(٦) .

ويبيّض مما سبق أنَّ الواو التي هي علامة رفع جمع المذكر السالم
مقدَّرة ؛ وذلك لحصول الثقل عند اجتماع الواو التي هي علامة الرفع مع ياء
المتكلم ، ولذلك قلبت الواو ياء ، ثم أدغمت مع ياء المتكلم ، فلولا حصول هذا

(١) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ٢٧٩/٣ .

(٢) الرضي ، شرح الرضي على الكافية ، ٩٩/١ .

(٣) ركن الدين ، الوافية في شرح الكافية ، ص(٢٠) .

(٤) الفاكهي ، حاشية على شرح الفاكهي للقطر ، ١٤١/١ ؛ ويس الحمصي ، حاشية يس على شرح

الفاكهي ، ١٣٧/١ .

(٥) الرضي ، شرح الرضي على الكافية ، ٩٩/١ .

(٦) المصدر نفسه . وانظر : ركن الدين ، الوافية في شرح الكافية ، ص(٢٠) .

الثقل لكانت الواو ملفوظا بها ، وعلى العكس من ذلك جمع المذكر في حالتي النصب والجر ، فالياء التي هي علامة النصب والجر في جمع المذكر السالم ليست مقدرة ، بل ظاهرة ، إلتا أنها أدغمت مع ياء المتكلم ؛ وذلك لعدم حصول الثقل -والله أعلم بالصواب- .

واعترض ابن عقيل على هذا المذهب بأنَّ المقدّر هو ما لم يوجد ، فقال : «وتقدير علامة الرفع نحو : قام مسلميَّ ، فعلمة الرفع الواو المقدرة ؛ إذ أصله : مُسلمويّ ، فقلبت الواو ياءً ، وسبقه إلى هذا ابن الحاجب ، وهو غير سديد ، فالمقدّر ما لم يوجد ، والواو موجودة ، إلتا أنها انقلبت ياء ، فكما لا يقال في ميزان : الواو مقدرة ، كذلك هنا»^(١) .

ويُعرض عليه بأنَّ التقدير لا يعني بالضرورة عدم وجود الحركة أو الحرف ، ألا ترى أنَّ الضمة تُقدّر على الياء في نحو : (جاء القاضي) بإجماع النحاة؟ ، وعند إعرابهم لهذا المثال يقولون : مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها الثقل ، أي أنَّ الضمة موجودة* ، ولكن وجد عارض يمنع من ظهورها ، فكذلك الحال في نحو : مسلميَّ^(٢) -والله أعلم بالصواب- .

وما ذكره في «ميزان» أنَّ الواو موجودة فيها ؛ إذ أصله : مؤزنان ، فقلبت الواو ياء ؛ لوقوعها إثر كسر ، فقيل : ميزان ، فكما لا يقال : إنَّ الواو فيها مقدرة ، فكذلك (مسلميَّ) ضعيف ؛ لأنَّ الإعراب إنما يقع في آخر الكلمة ، وميزان مفرد ، فتظهر الحركات فيه على الآخر ، فما أتى به من مثالٍ إنما هو مثال في التصريف ، وكيف قلبت فيه الواو ياءً ، ولا يدخل ضمن هذه المسألة -والله تعالى أعلم- .

ومما يقوي هذا المذهب -فيما أحسب- : أنَّ النحاة -على الأصحّ- قد ذهبوا إلى تقدير الحركة في نحو : حضر غلامي ، فقالوا : منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ؛ وذلك لأنَّ ياء المتكلم تستوجب كسر ما

(١) ابن عقيل ، المساعد ، ٣٧٤/٢ .

(*) هذا الاعتراض ذاتي .

قبلها ، فيتعذر ظهور الحركة الإعرابية على آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم ، فكما تُقدَّر الحركة فكذلك يُقدَّر الحرف عند تعذر ظهوره -والله أعلم بالصواب- .

ثانياً : أن الإعراب فيه لفظي :

ذهب أبوحيان إلى ذلك حين ردَّ مذهب ابن مالك قائلاً : «وزعم أبو عمرو بن الحاجب ، وتبعه ابن مالك ، أن هذا الجمع حالة الرفع إعرابه بالحرف المقدَّر ، وقد بيَّنا في الشرح للتسهيل أن هذا لا تحقيق فيه»^(١) ، وهو مذهب ابن عقيل كما تبين في ردِّه السابق على ابن مالك^(٢) ، وبه أخذ الصَّبَّان^(٣) ، وابن حمدون^(٤) ، وهو ما رجَّحه الخضري^(٥) ، كما اتَّضح من نصِّ المسألة .

وحجَّتْهم في ذلك : أن المقدَّر ما لم يوجد ، والواو موجودة ، إلَّا أنها انقلبت ياء ، فتغيَّر صفتها لعلة تصريفية لا يوجب تقديرها ، وهذا ما ذكره ابن عقيل^(٦) في ردِّه السابق على ابن مالك ، وهو ما أخذ به الخضري^(٧) عند ترجيحه لهذا المذهب .

وأيضاً فإنَّ كلمة «ميزان» قد جاءت -في نظرهم- نظيرة لـ«مسلمي» من حيث كانت واوياً الأصل ؛ إذ الأصل فيها (مِوزان) ، فنقلبت ياءً ؛ لوقوعها إثر كسر ، وكذلك (مسلمي) الأصل فيها (مسلموي) بإثبات واو الرفع ، ولكن اجتماعها مع الياء أوجب قلبها ياء ، ولم يُقلَّ في (ميزان) أن

(١) أبوحيان ، ارتشاف الضرب ، ١٨٤٨/٤ ، لم يكتمل كتابه المطبوع في شرح التسهيل حيث توقف عند الاشتغال ، ولم أستطع الحصول على المخطوط .

(٢) ابن عقيل ، المساعد ، ٣٧٤/٢ .

(٣) الصَّبَّان ، حاشية الصبان ، ٢٨١/٢ .

(٤) ابن حمدون ، حاشية ابن حمدون على شرح المكودي ، ٢٠٨/١ .

(٥) الخضري ، حاشية الخضري ، ٩١/١ .

(٦) ابن عقيل ، المساعد ، ٣٧٤/٢ .

(٧) الخضري ، حاشية الخضري ، ٩١/١ .

الواو مقدّرة ، فكذلك (مسلميّ) ؛ لأنّ انقلابها لعلّة تصريفية لا يوجب التقدير ، فهي ثابتة ، فالإعراب فيها حينئذٍ لفظي ، وهو ما صرّح به ابن عقيل^(١) في نصّه السّابق .

وترتّب على هذه المسألة خلاف آخر ، وهو إن كان الإعراب تقديرية ، فهل التقدير فيه للاستئصال أو التعذر ؟ .

صرّح ابن الحاجب^(٢) بأنّ الإعراب فيه مقدّر ؛ للاستئصال - كما مرّ في نصّه السّابق - ، وتبعه في ذلك الرضي^(٣) ، وركن الدين^(٤) ، ويس الحمصي^(٥) .

ودليلهم في ذلك : أنّ اجتماع واو الرفع مع ياء المتكلم حصل فيه ثقل ، فاستوجب قلبها ياء ؛ قال ابن الحاجب فيما نقله الخضري : «وتقديرها للثقل ؛ لأنّ الموجب لقلبها ياء ثقلها مع ياء المتكلم»^(٦) ، وذكر أنّه قد ردّ عليه بأنّها تتعذر ما دامت الياء الأولى^(٧) .

وذهب الخضري إلى أنّ التقدير فيه للتعذر كما في نصّ المسألة ، وعلل لذلك بقوله : «فاللائق أنه للتعذر ؛ نظرا للحال الراهنة ، كما قدره في الفتى للتعذر ، مع أنّ أصل الألف لا تتعذر عليها الحركة ، بل تثقل ، لكن أنت خبير بأنّ الموجب لقلب آخر الفتى ألفاً ليس مجرد الثقل كما هنا ، بل تحركه بأي حركة كانت ، ولو خفيفة مع فتح ما قبله ، فاعتبر فيه الحال الراهنة ؛ لأنّ الياء الأصلية لا تقدّر فيها جميع الحركات حتى يصح اعتبارها ، بخلاف ما

(١) ابن عقيل ، المساعد ، ٣٧٤/٢ .

(٢) الرضي ، شرح الرضي على الكافية ، ٩٧/١ .

(٣) الرضي ، شرح الرضي على الكافية ، ٩٨/١ وما بعدها .

(٤) ركن الدين ، الوافية في شرح الكافية ، ص (٢٠) .

(٥) يس الحمصي ، حاشية يس على شرح الفاكهي ، ١٣٧/١ .

(٦) الخضري ، حاشية الخضري ، ٩١/١ ، لم أهد إلى تعليل ابن الحاجب لتقدير الثقل من خلال كتبه التي بين يدي .

(٧) المصدر نفسه ، لم أعثر على من قال بهذا قبل الخضري فيما بين يدي من المصادر .

هنا»^(١).

أي أنّ (مسلميّ) إذا قيل : إنّ الواو فيه مقدّرة ، فالتقدير فيه للتعذر ؛ نظراً للحالة الراهنة ؛ إذ بعد قلب الواو ياء وإدغامها مع الياء تعذر ظهور الواو .

كما أنّ أصل الألف في نحو : الفتى لا تتعذر عليه الحركة ، بل تثقل ؛ لأنّ أصل هذه الألف ياء أو واو ، والياء والواو تثقل عليهما الحركة ، ولكن اعتبر فيهما الحال الراهنة ، وهي تحركها مع تحرك ما قبلها بأي حركة كانت ، فلذلك قيل : إنّ الحركة فيها مقدّرة للتعذر ، وإن كانت الياء الأصليّة لا تقدّر فيها جميع الحركات ، بخلاف ياء المتكلم - والله أعلم بالصواب - .

وعارضه يس في ذلك بأنّ التّقدير في نحو الفتى للتعذر ، لا لاستثقال الحركة ؛ وذلك لأنّ إعراب الفتى قبل الإعلال بالحركة وثقلها يوجب إبدال حرف بآخر ، فلما قلبت الياء أو الواو ألفاً تعدّر الإعراب ؛ لعدم قبول الألف شيئاً من الحركات ، فثقلها لا يوجب تقديرها ، بل إبدال حرفها بحرف آخر ، فجعل ممّا تعدّر فيه الحركة بخلاف (مسلميّ) ، فأعرابه قبل الإعلال بالحرف وثقله يوجب تقديره ، فالتقدير في مثله للاستثقال لا للتعذر^(٢) .

- الترجيح :

ظهر لي مما سبق : أنّ ما رجّحه الخصري من كون الإعراب فيه لفظياً ، وأنه إن قدر فاللائق أنّ التّقدير للتعذر غير وجيه ، والأقرب إلى الصواب : أنّ الإعراب فيه مقدّر ؛ للاستثقال ؛ وذلك لقوة أدلة المذهب الأول .

(١) المصدر نفسه.

(٢) يس الحمصي ، حاشية يس على شرح الفاكهي ، ١٤١/١ .

حُكْمُ الوَصْفِ إِذَا كَانَ مَرْفُوعُهُ جَمْعًا

- نصُّ المسألة :

قال الخصري شارحًا قول ابن عقيل : «مجرى الفعل إذا رفع ظاهرًا» ، ما نصُّه : «أي في وجوب تأنيثه بالتاء ؛ لتأنيث مرفوعه وتجريده من علامة التثنية والجمع على اللغة الفصحى ، سواء كان منوعته مفرداً مؤنثاً أم لا ، نعم ، يجوز على هذه اللغة تكسير الوصف إذا كان مرفوعه جمعاً ، كمررت برجل كرام أبأوه ، بل هو الأفصح ؛ لأنه يخرج عن موازنة الفعل بالتكسير ، فلم يجر مجراه»^(١) .

- مناقشة المسألة :

اختلف النحاة حول الوصف إذا رفع ظاهرًا ، وكان هذا الظاهر جمعًا ، أيهما أولى ؛ تكسير الوصف أم إفراده؟ .
فذهب سيبويه إلى أن تكسير الوصف أجود من الإفراد ، فقال : «واعلم أن ما كان يجمع بغير الواو والنون ، نحو : حسن ، وحسان ، فإنَّ الأجود فيه أن تقول : مررت برجلٍ حسانٍ قومه ، وما كان يجمع بالواو والنون ، نحو : منطلق ومنطلقين ، فإنَّ الأجود فيه أن يُجعل بمنزلة الفعل المتقدم ، فتقول : مررت برجلٍ منطلقٍ قومه»^(٢) ، أي : إن كان الوصف مما لا يجمع بالواو والنون ، وكان مرفوعه جمعًا ، نحو : حسن ، فالأجود في هذا الوصف التكسير ، فيقال : حسان قومه ، أمَّا إن كان الوصف مما يجمع بالواو والنون ، نحو : منطلق ، وقد رفع ظاهرًا مجموعًا ، فإنَّ الأجود فيه أن يجري مجرى الفعل المتقدم ، أي : أن يكون مفردًا كالفعل ، فيقال : مررت برجلٍ منطلقٍ قومه .

(١) الخصري ، حاشية الخصري ، ٢/٦٠٠ وما بعدها .

(٢) سيبويه ، الكتاب ، ٤٣/٢ .

ونسبه أبوحيان إلى المبرّد^(١) ، وبه أخذ ابن السراج^(٢) ، ونُسب إلى الجزولي ، وابن بطل^(٣) ، وبه أخذ ابن مالك^(٤) ، وأبوحيان^(٥) ، وغيرهم^(٦) .. وهو ما رجّحه الخضري^(٧) كما هو ظاهر من نصّ المسألة .

ونقل ابن عقيل عن السّيرافي بأنّ هذا المذهب ليس من كلام سيبويه ، وإنما هو للمبرّد ، فقال : «وقال السّيرافي في الفصل الذي فيه هذا : إنه ليس من كلام سيبويه ، وهذا القول معروف للمبرّد»^(٨) ، ويُردّ عليه بأنّ النصّ السابق صريح في أنّ هذا مذهب سيبويه .

وحجّة سيبويه في تأييد هذا المذهب أنّ جمع التكسير خرج عن موازنة الفعل ، فلم يجز مجراه ، قال : «وأما حسانٌ وعُورٌ ، فإنّه اسمٌ كُسرٌ عليه الواحد ، فجاء مبنياً على مثال كبناء الواحد ، وخرج من بناء الواحد إلى بناء آخر لا تلحقه في آخره زيادة ، كالزيادة التي لحقت في فُرشيّ في الاثنين والجميع ، فهذا الجميع له بناء بُني عليه كما بُني الواحد على مثاله ، فأجري مجرى الواحد ، ومما يدلّك على أنّ هذا الجميع ليس كالفعل : أنّه ليس شيء من الفعل إذا كان للجميع يجيء مبنياً على غير بنائه إذا كان للواحد ، فمن ثمّ

(١) أبوحيان ، ارتشاف الضرب ، ٢٣٥٦/٥ ، لم أعرّ عليه في المقتضب .

(٢) ابن السراج ، الأصول في النحو ، ١٣٦/١ .

(٣) أبوحيان ، ارتشاف الضرب ، ٢٣٥٦/٥ .

وابن بطل هو : محمد بن أحمد بن محمد سليمان بن بطل الركيبي اليمني المشهور ببطل ، قال الجندي في (تاريخ اليمن) : أتقن النحو والقراءات واللغة والفقه والحديث باليمن ، ثم ارتحل إلى مكة فإزداد بها علماً ، من مصنفاته : المستعذب في شرح غريب المهذب ، مات ببلده سنة بضع وثلاثين وستمائة .

انظر : السيوطي ، بغية الوعاة ، ٤٣/١ وما بعدها .

(٤) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ٣٠٧/٣ .

(٥) أبوحيان ، ارتشاف الضرب ، ٢٣٥٥/٥ .

(٦) ابن هشام ، أوضح المسالك ، ٢٧١/٣ ؛ والفاكهي ، حاشية على شرح الفاكهي للقطر ، ٢١٩/٢ .

(٧) الخضري ، حاشية الخضري ، ٦٠١/٢ .

(٨) ابن عقيل ، المساعد ، ٢٢٠/٢ .

صار حسانٌ وما أشبهه بمنزلة الاسم الواحد ، نحو : مررت برجل جُنُبِ أصحابه ، ومررت برجلٍ صَرورةٍ^(١) قومُهُ ، فاللفظ واحد ، والمعنى جميع»^(٢) .

وبهذا التعليل أخذ الخضري^(٣) في ترجيحه لهذا المذهب .
ومن الحجج أيضًا : ما ذكره ابن السراج^(٤) من أن هذا الجمع هو اسم واحد صيغ للجمع ، ولذلك فهو يعرب إعراب المفرد .
وهذه الحجّة ضعيفة ؛ لأنّ الخلاف هنا حول أيهما أولى بالوصف ؛ التكسير أم الأفراد؟ وليس الخلاف حول الإعراب ؛ إذ من المعلوم أن جمع التكسير كالمفرد في الإعراب - والله أعلم بالصواب - .

وذهب المبرّد إلى أن الأفراد أفصح ، فقال : «وعلى القول الأول - وهو الأجود- : مررت برجلٍ قائم أبواه ، وقائم أبأوه ؛ لأنه بمنزلة الفعل المقدّم»^(٥) ، أي أن الوصف يُجرّد من علامة التثنية والجمع كالفعل ؛ لأنه بمنزلة .

وبهذا الرأي أخذ السيرافي^(٦) ، والزمخشري^(٧) ، والصيمري^(٨) ، و ابن يعيش^(٩) ، وأبو علي الثلوبين^(١٠) ، ونسبه ابن عقيل إلى الأبيدي^(١١) ، وبه أخذ

(١) رجل صرور ، وصرورة ، لم يحج قط ، وقيل : لم يتزوج . انظر : ابن منظور ، لسان العرب ، (صرر) .

(٢) سيبويه ، الكتاب ، ٤٢/٢ وما بعدها .

(٣) الخضري ، حاشية الخضري ، ٦٠١/٢ .

(٤) ابن السراج ، الأصول في النحو ، ١٣٦/١ .

(٥) المبرّد ، المقتضب ، ١٥٥/٤ .

(٦) السيرافي ، شرح كتاب سيبويه ، ١٠ ج ، ت : محمد هاشم عبدالدايم ، م.ر : رمضان عبدالقواب ، ومحمود علي مكي ، (القاهرة : مطبعة دار الكتب المصرية ، ١٩٩٨م) ، ٩٩/٤ .

(٧) الزمخشري ، المفصل ، ص(١١٦) .

(٨) الصيمري ، التبصرة والتذكرة ، جزآن ، ط : ١ ، ت : فتحي أحمد علي الدين ، (مكة المكرمة : مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م) ، ١٧٨/١ .

(٩) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ٥٥/٣ .

النُّحاة^(٣).. وقد نُسب إلى الجمهور^(٤)، وذكر المبرّد أنّ الدليل على ذلك بأنّ الوصف جارٍ مجرى الفعل إذا أُسند إلى الظاهر، فكما يجب في الفعل الإفراد، ولا يجوز فيه التثنية والجمع إلّا على لغة ضعيفة، فكذاك الوصف؛ لأنه بمنزلة كما في نصّه السابق^(٥).

وذهب ابن الحاجب في هذا إلى التفصيل، قائلاً: «إذا رفعت الصفة الظاهر وجب أن تكون كالفعل في إفرادها، وتأنيتها، وامتناع تثنيتهما، وجمع المصحح، فأما جمع التكسير فأنت فيه بالخيار إذا كان مرفوعاً جمعاً، كقولك: جاءني رجلٌ قعودٌ غلمانه، وقاعدٌ غلمانه، ولا يجوز: قاعدون غلمانه، وإنما امتنعوا من «قاعدون»؛ لشبهه بـ«يقعدون» من حيث كان فيه صورة الضمير الذي في «يقعدون»، ولم يمتنعوا في «قعود»؛ لعدم هذا المانع فيه، فأجروه تارة مجرى الفعل في الإفراد، وتارة مجرى الأسماء في مطابقتها لمن هي له»^(٦)، وتبعه في ذلك المكودي^(٧).

ودليله في ذلك أنّ التثنية والجمع المصحح مشبه بالفعل من حيث كان

-
- (١) الشلوبين، التوطئة، ص(٢٦٧).
 - (٢) ابن عقيل، المساعد، ٢٢٠/٢.
 - (٣) الرضي، شرح الرضي على الكافية، ٣٠٨/٢؛ وعبدالعزیز الموصلي، شرح ألفية ابن معطٍ، ٧٤٨/١؛ وركن الدين، الوافية في شرح الكافية، ص(١٦٨)؛ وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ١٨٠/٢؛ والسبيوطي، شرح السبيوطي على الألفية، ص(٢٥٥)؛ وابن حمدون، حاشية ابن حمدون، ٩/٢.
 - (٤) المرادي، توضيح المقاصد، ٩٥١/٣.
 - (٥) المبرّد، المقتضب، ١٥٥/٤. وانظر: الصيمري، التبصرة، ١٧٨/١؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ٥٥/٣؛ والرضي، شرح الرضي على الكافية، ٣٠٨/٢؛ وعبدالعزیز الموصلي، شرح ألفية ابن معطٍ، ٧٤٨/١؛ وركن الدين، الوافية في شرح الكافية، ص(١٦٨)؛ وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ١٨٠/٢.
 - (٦) ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، جزآن، ت: فخر صالح قدارة، (بيروت: دار الجيل، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م)، ٥٦٩/٢.
 - (٧) المكودي، شرح المكودي، ص(١٩١) وما بعدها.



فيهما صورة الضمير الذي في الفعل ، وليس كذلك الجمع المكسّر ، فخلوّه من هذا المانع جعل الأمر فيه بالخيار ، إن شئت أفردت الوصف أو كسّرتّه ، فإن أفردته فقد أجرّيته مجرى الفعل في لزوم الإفراد ، وإن كسّرتّه أجرّيته مجرى الأسماء في مطابقتها لمن هي له .

ونقل أبوحيّان عن بعض معاصريه فيما نقله السيوطي^(١) أنه إذا اتبع جمعا كان التفسير أولى مشاكلة لما قبله ولما بعده ، نحو : مررت برجالٍ حسانٍ غلمانهم ، وإن اتبعت مفرداً فالإفراد أولى من التفسير ؛ لأنه تكلف جمع في موضع لا يحتاج إليه ؛ لأنه إذا رفع فقوته قوة الفعل ، وطريق الجمع في الفعل مكروه ، فكذا في الاسم .

- الترجيح :

ظهر لي مما سبق : أنّ ترجيح الخصري تكسير الوصف غير متجه ، والأرجح الإفراد ؛ وذلك لأنّ القياس في الفعل الإفراد ، والوصف يعمل عمل فعله ، فليأخذ حكمه ، وكذلك فقد اتفق النُّحاة على أنّ الإفراد في الوصف أفصح عند إسناده إلى جمع التصحيح ، فليكن كذلك جمع التفسير ؛ طرداً للباب على وتيرة واحدة - والله أعلم - .

(١) السيوطي ، همع الهوامع ، ١٠٢/٥ .

توكيدُ المثنى بالنفس والعين

- نصُّ المسألة :

قال الخصري شارحاً قول المصنّف : «ما ليس واحداً» ، ما نصّه : «هو المثنى والجمع ، وظاهره وجوب جمعهما فيهما ، لكن نقل الأشموني وغيره جواز غيره في المثنى ، كجاء الزيدان نفسيهما ونفساها ، والمختار أنفسهما ؛ لأنّ المثنى جمع في المعنى ، ولكراهة اجتماع مثنيين ، وكذا كل مثنى في المعنى أضيف إلى ما يتضمنه ، كقطعت رأس الكبشين ، ورأسي الكبشين ، والمختار رؤوسهما»^(١) .

- مناقشة المسألة :

من ألفاظ التوكيد : النفس ، والعين ، ويُشترط فيهما إضافتهما إلى ضمير يطابق المؤكّد ، نحو : جاء زيدٌ نفسه ، أو عينه ، وجاءت هندٌ نفسها ، أو عينها ، فإن كان المؤكّد بهما مثنى أو مجموعاً ، جيء به على مثال «أفعل» ، فتقول : جاء الزيدان أنفسهما ، أو أعينهما ، وجاء الزيدون أنفسهم أو أعينهم ، ولكن هل يجوز في المثنى الإفراد والتنثية ، أو يجب الإقتصار فيهما على الجمع؟ .

ذهب الفراء إلى جواز الإفراد والتنثية في هذا ، مع ترجيح الجمع ، فقال : «وإنما اختير الجمع على التنثية ؛ لأنّ أكثر ما تكون عليه الجوارح اثنين في الإنسان : اليدين ، والرجلين ، والعينين ، فلما جرى أكثره على هذا ، دُهب بالواحد منه إذا أُضيف إلى اثنين مذهب التنثية ، وقد يجوز تنثيتهما ؛ قال أبو ذؤيب^(٢) :

فَنَخَالَسَا نَفْسَيْهِمَا بِنَوَافِذٍ كَنَوَافِذِ الْعُبْطِ الَّتِي لَا تُرْفَعُ^(٣)

(١) الخصري ، حاشية الخصري ، ٦١٠/٢ .

(٢) البيت من الكامل . انظر : عبدالسلام هارون ، معجم شواهد العربية ، ٢٢٧/١ .

(٣) التخالس : التسالب والاختلاس ، وتخالس القرنان ، وتخالسا نفسيهما : رام كل واحد منهما

وقد يجوز هذا فيما ليس من خلق الإنسان ، وذلك أن تقول للرجلين :
خَلَيْتَمَا نِسَاءَكَمَا ، وأنت تريد امرأتين ، وخرقتما فَمُصَكَمَا ، وإنما ذكرت
ذلك ؛ لأنَّ من النحويين من كان لا يجيزه إلا في خَلْقِ الإنسان ، وكلُّ سواء...
ويجوز في الكلام أن تقول : أنتي برأس شاتين ، ورأس شاة»^(١) ، فقد أجاز
التثنية ، كما في بيت أبي ذؤيب ، كما أجاز الأفراد ، إلّا أنَّ الجمع هو المختار
كما يقول الفراء ، وعلل لذلك بأنَّ أكثر ما يكون عليه جوارح الإنسان اثنان ،
كاليدين ، والرجلين ، فذهب بالواحد منها مذهب التثنية ، وبالتثنية مذهب
الجمع ، وهذا جائز في كل اثنين ، وإن لم يكن من خلق الإنسان .

وبهذا المذهب أخذ ابن خروف^(٢) ، وابن الخبَّاز^(٣) ، وابن مالك^(٤) ،
وابن النَّاظِم^(٥) ، والرضي^(٦) ، وعبدالعزیز الموصلي^(٧) ، والمرادي^(٨) ،
وغيرهم^(٩) .. وهو اختيار الخصري^(١٠) أيضا ، كما تبين من نصِّ المسألة ،

اختلاس صاحبه . انظر : ابن منظور ، لسان العرب ، (خلس) ، والعبط : الشَّق ، وَعَبَطَ الشَّيْءُ
والتَّوْبُ يَعْبُطُهُ عَبَطًا : شَقَّهُ صَحِيحًا فَهُوَ مَعْبُوطٌ وَعَبِيْطٌ وَالْجَمْعُ عُبُطٌ . انظر : المصدر السابق ،
(عبط) .

- (١) الفراء ، معاني القرآن ، ٣٠٧/١ وما بعدها .
- (٢) ابن خروف ، شرح جمل الزجاجي ، ٣٣٦/١ .
- (٣) ابن الخباز ، توجيه اللع ، ص(٢٦٨) .
- (٤) ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، ٢٤٢/٢ .
- (٥) ابن الناظم ، شرح ألفية ابن مالك ، ص(٥٠١) .
- (٦) الرضي ، شرح الرضي على الكافية ، ٣٧٠/٢ .
- (٧) عبدالعزیز الموصلي ، شرح ألفية ابن معطٍ ، ٧٥٧/١ .
- (٨) المرادي ، توضيح المقاصد ، ٩٦٨/٣ .
- (٩) ابن هشام ، شرح شذور الذهب ، ص(٣٩٠) ؛ والأزهري ، شرح التصريح ، ١٢١/٢ ؛
والسيوطي ، شرح السيوطي على الألفية ، ص(٢٥٨) ؛ والأشموني ، شرح الأشموني ،
١٣٥/٣ ؛ والفاكهي ، حاشية على شرح الفاكهي ، ٢٢٥/٢ ؛ وعباس حسن ، النحو الوافي ،
٥٠٥/٣ .
- (١٠) الخصري ، حاشية الخصري ، ٦١٠/٢ .

فهو يجيز الإفراد والتثنية ، إلا أنه رجَّح الجمع .

وأورد القائلون بهذا المذهب عللاً لتأييد مذهبهم ، منها :

أنَّ الأصل فيهما أن يكونا مفردين مع المفرد ، ومثنيين مع المثنى ، ومجموعين مع الجمع ، فيقال في التثنية : نساها ، وعيناها ، ولكن عُدل بهما إلى الجمع ؛ لكرهية اجتماع مثنيين ، قال ابن خروف : «وكان الأصل أن يقال : «جاءني الزيدان نساها عيناها» ، فعُدل بهما إلى الجمع أو المفرد ؛ لاجتماع تثنيتين ، وهما شيئان من شيئين»^(١) ، فالأصل جواز التثنية ؛ لأنَّ شرط التوكيد بهما إضافتهما إلى ضمير مطابق المؤكِّد ، وقد تحقَّق هذا الشرط هنا ، حيث أضيفا إلى ضمير المثنى «هما» ، ولكن عُدل بهما إلى الجمع ؛ لوجود الثقل ، وهو اجتماع مثنيين ، وهذا مكروه ، وهو ما استدلَّ به الخضري^(٢) في ترجيحه الجمع على الإفراد والتثنية .

ومنها أيضاً : أنَّ كل مثنى في المعنى مضاف إلى متضمنه يجوز فيه الجمع ، والإفراد ، والتثنية ، والمختار الجمع ، أشار إلى ذلك ابن النّاطم قائلاً : «أمّا في توكيد الجمع فيجمعان على «أفعل» ، كقولك : جاء الزيدون أنفسهم ، وكلمتُ الهندات أعينهنَّ ، وكذا في توكيد المثنى على المختار ، كقولك : جاء الزيدان أنفسهما ، ولقيتهما أعينهما ويجوز فيهما -أيضاً- الإفراد ، والتثنية ، وكذا كل مثنى في المعنى مضافاً إلى متضمنه ، يختار فيه لفظ الجمع على لفظ الإفراد ، ولفظ الإفراد على لفظ التثنية»^(٣) ، أي أنه يجوز في توكيد المثنى الإفراد والتثنية والجمع ، وفضل الجمع على التثنية ؛ لأنَّ المتضايقين كالكلمة الواحدة ، فكرهوا اجتماع مثنيين ، وفضّل على

(١) ابن خروف ، شرح جمل الزجاجي ، ٣٣٦/١ . وانظر : ابن الخباز ، توجيه اللع ، ص(٢٦٨) ؛

والمرادي ، توضيح المقاصد ، ٩٦٨/٣ ؛ والفاكهي ، حاشية على شرح الفاكهي ، ٢٢٥/٢ .

(٢) الخضري ، حاشية الخضري ، ٦١٠/٢ .

(٣) ابن الناطم ، شرح ألفية ابن مالك ، ص(٥٠١) .

الإفراد ؛ لأنّ المثنى جمع في المعنى ، وهو ما ذكره السيوطي في تعليقه منع التثنية أو قتلها ، فقال : «وإنما منع أو قلّ ؛ لكراهة اجتماع تثنيتين فيما هو كالكلمة الواحدة ، واختير الجمع على الأفراد ؛ لأنّ التثنية جمع في المعنى»^(١) ، وهذا ما علّل به الخضري^(٢) في ترجيحه الجمع على الأفراد والتثنية .

وكذلك في جمعهما في حال التثنية ، نحو : جاء الزيدان أنفسهما ، عدم حصول اللبس ، وهو ما أشار إليه الموصلي بقوله : «وأما الجمع فلعدم اللبس ؛ لأنّ بإضافتهما إلى ضمير المثنى لا يحصل اللبس»^(٣) .

وفضّل ابن مالك الأفراد على التثنية ، معلّلاً ذلك بقوله : «إذا أضيف جزآن إلى كليهما ، ولم يفرق المضاف إليه ، جاز في المضاف أن يجمع ، وأن يوحد ، وأن يثنى ، والجمع أجود... والثاني أجود من الثالث - أي الأفراد- ؛ لأنّ الثالث - وهو التثنية- لم أره في غير الشعر ، كقول الشاعر^(٤) :

فَتَخَالَسَا نَفْسَيْهِمَا بِنَوَافِدٍ كَنَوَافِدِ الْعُبُطِ الَّتِي لَا تُرْقَعُ»^(٥)

فجعل التثنية قاصرة على الشعر ، وفي ذلك ردٌّ على المرادي^(٦) الذي زعم أنّ النّاطم قد منع الأفراد والتثنية ، وبهذا التفضيل أخذ ابن النّاطم^(٧) ، وابن هشام^(٨) ، والسيوطي^(٩) .

وذكر ابن هشام^(١٠) أنّ هناك من فضّل التثنية على الأفراد ، وردّه

(١) السيوطي ، الهمع ، ١٩٧/٥ . وانظر : وعباس حسن ، النحو الوافي ، ٥٠٥/٣ .

(٢) الخضري ، حاشية الخضري ، ٦١٠/٢ .

(٣) عبدالعزيز الموصلي ، شرح ألفية ابن معطٍ ، ٧٥٨/١ .

(٤) سبق تخريجه . انظر : ص(٢٧٨) من هذا البحث .

(٥) ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، ٢٤٢/٢ .

(٦) المرادي ، توضيح المقاصد ، ٩٦٨/٣ .

(٧) ابن الناطم ، شرح ألفية ابن مالك ، ص (٥٠١) .

(٨) ابن هشام ، شرح شذور الذهب ، ص (٣٩٠) .

(٩) السيوطي ، شرح السيوطي على الألفية ، ص(٢٥٨) .

(١٠) ابن هشام ، أوضح المسالك ، ٢٩٣/٣ ، ولم أهدأ إلى من قال بهذا مع طول البحث .

الأزهري^(١) بأنه قد قيل : إنّ التثنية لم ترد إلّا في الشعر فكيف يُدعى أنّ التثنية أفضل؟ ، وذكر الأشموني^(٢) أنّ كليهما مسموع .

ومنع أبوحيان الأفراد ، وجعله مقصوراً على الشعر ، قائلاً : «والإفراد لا يجوز عند أصحابنا إلّا في الشعر ، كقوله^(٣) :

حَمَامَةٌ بَطْنِ الْوَادِيَيْنِ تَرْتَمِي^(٤)

يريد : بطني ، وغلط ابن مالك ، فقال في التسهيل : ونختار لفظ الأفراد على لفظ التثنية^(٥) ، ويعارضه أنّ لفظ الأفراد قد ورد نثراً ونظماً ، ومن ذلك قوله □ : «مَسَحَ أُذُنَيْهِ ظَاهِرَهُمَا وَبَاطِنَهُمَا»^(٦) .

كما منع التثنية أيضاً ، فقال في ردّه على ابن مالك وولده : «وقد وهم الشيخ بدر الدين محمد بن الشيخ جمال الدين محمد بن مالك تابعاً لأبيه ، فأجاز أن تقول في تثنية المؤكّد : قام الزيدان نفساهما ، وكذا عيناها ، ولم يذهب إلى ذلك أحدٌ من النحويين»^(٧) ، وبه أخذ ابن عقيل^(٨) .

ويعارضه أنّ ابن كيسان قد حكى ذلك عن بعض العرب ، قال الرضي : «وقد يقال : نفساهما ، وعيناها ، على ما حكى ابن كيسان عن بعض

(١) الأزهري ، شرح التصريح ، ١٢٢/٢ .

(٢) الأشموني ، شرح الأشموني ، ١٣٥/٣ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو للشماخ . انظر : الشماخ بن ضرار الذبياني ، ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني ، ت : صلاح الدين الهادي ، (مصر : دار المعارف) ، ص (٤٣٨) وهو مثبت في ملحق ديوانه بلفظ : العذاب مطيرها .

(٤) وعجز البيت : سَقَاكَ مِنَ الْغُرِّ الْغَوَادِي مَطِيرُهَا .

(٥) أبوحيان ، تفسير البحر المحيط ، ٢٨٦/٨ .

(٦) الترمذي ، الجامع الصحيح لسنن الترمذي ، ٥ ج ، ت : أحمد شاکر وآخرون ، (بيروت : دار إحياء التراث العربي) ، كتاب(أبواب الطهارة) ، باب(ما جاء في مسح الأذنين ظاهرهما وباطنهما) ، حديث رقم(٣٦) ، ٥٢/١ .

(٧) أبوحيان ، ارتشاف الضرب ، ١٩٤٧/٤ .

(٨) ابن عقيل ، المساعد ، ٣٨٥/٢ .

العرب»^(١) ، وما هو مسموع أقوى مما لم يُسمع .
وكذلك فقد صرَّح ابن إياز^(٢) بجواز التثنية فيما نقله المرادي ، قال :
«وأجاز ابن إياز -في شرح الفصول- التثنية ، فقال : «ولو قلت : «نفساهما»
لجاز»^(٣) .

وذكر يس الحمصي^(٤) بأنه قد يتعقب بأن أبا حيَّان لا يعدُّه من النحويين
على أنه متأخر عن ابن الناظم .

والجواب عن هذا : أن التثنية قد سمعت فيما حكاه ابن كيسان عن بعض
العرب ، وطالما هناك سماع ، فقوله : «بأن ابن إياز متأخر عن ابن الناظم ،
فلا يعدُّ من النحويين» ، ضعيف ؛ لأنَّ المتقدم -كابن كيسان- نقل جواز التثنية
عن العرب -والله أعلم بالصواب- .

وذكر الأشموني^(٥) أنَّ التُّحاة قد صرَّحوا بأنَّ كل مثنى في المعنى
مضاف إلى متضمنه يجوز فيه الجمع ، والإفراد ، والتثنية ، والمختار
الجمع ، كقوله تعالى : (كَا كَ كَ كَ) ^(٦) .

وأشار الصَّبَّانُ بأنه يمكن لأبي حيَّان أن يرد على هذا قائلاً : «ولأبي
حيَّان أن يقول : ما صرَّح به التُّحاة لا يظهر الرَّدُّ به ؛ لأنَّ النفس والعين لم
يضافا إلى المتضمن ، بل إلى ما هو بمعناها ؛ لأنَّ المراد بهما الذات»^(١) .
ومما يُقوي المذهب الأول -وهو جواز التثنية- : أنَّ أبا حيَّان القائل

(١) الرضي ، شرح الرضي على الكافية ، ٣٦٩/٢ وما بعدها .

(٢) هو الحسين بن بدر بن إياز أبو محمد العلامة جمال الدين ، كان أوحد زمانه في النحو
والتصريف ، وأجاز له الشيوخ ، وكان دمث الأخلاق ، من تصانيفه : الإسعاف في الخلاف ،
وله شرح فصول ابن معط ، مات سنة (٦٨١هـ) . انظر : السيوطي ، بغية الوعاة ، ٥٣٢/١ .

(٣) المرادي ، توضيح المقاصد ، ٩٦٨/٣ .

(٤) يس الحمصي ، حاشية يس على شرح الفاكهي ، ٢٢٦/٢ .

(٥) الأشموني ، شرح الأشموني ، ١٣٥/٣ .

(٦) سورة التحريم ، آية : ٤ .

(١) الصَّبَّانُ ، حاشية الصَّبَّانُ ، ٧٤/٣ .



بالمنع قد ذهب في تفسيره لقوله تعالى : (كَمْ كَبَّيْ) ^(١) إلى جواز التثنية ،
قائلاً : «القياس أن يعبر بالمتنى عن المثنى ، لكن كرهوا اجتماع تثنيتين ،
فعدلوا إلى الجمع ؛ لأنَّ التثنية جمع في المعنى» ، ثم قال : «والجمع في مثل
هذا أكثر استعمالاً من المثنى ، والتثنية دون الجمع» ^(٢) .
فظاهر كلامه جواز التثنية مع ترجيح الجمع ، فيكون موافقاً للجمهور -
والله أعلم- .

وبذلك يكون لفظ الجمع أجود من لفظ الإفراد ، ولفظ الإفراد أرجح من
التثنية .

- الترجيح :

ظهر لي : أنَّ الرَّاجح في هذه المسألة هو ما رجَّحه الخضري تبعاً
للجمهور من جواز التثنية والإفراد في توكيد المثنى بالنفس والعين ، مع
اختيار الجمع فيهما ؛ وذلك للأسباب الآتية :

- ١ - أنَّ القول بهذا المذهب يعضده السماع ، فهو أحرى بالقبول .
- ٢ - أنَّ هذا المذهب يعضده الإجماع أيضاً ، فقد أجمع الثُّحاة على أنَّ
الأفصح في توكيد المثنى الجمع ، ومعنى ذلك : جواز التثنية والإفراد ،
والمذهب المعتمد على أصليين نحويين أقوى مما لم يعتمد -والله أعلم
بالصواب- .

(١) سورة التحريم ، آية : ٤ .

(٢) أبوحيَّان ، البحر المحيط ، ٢٨٦/٨ .

تَرْخِيمُ مَا فِيهِ «أَل» فِي غَيْرِ النَّدَاءِ ضَرُورَةٌ

- نصُّ المسألة :

قال الخضري حين عرض قول الراجز^(١) :

قَوَاطِنًا مَكَّةَ مِنْ وُرُقِ الحَمَى^(٢)

«مُرْخَمَ الحمام للضرورة ، والصواب أن ذلك الحذف لا يُسَمَّى ترخيمًا ؛ لعدم الصلاحية للنداء ، بل حذف الشاعر الميم والألف ، وكسره الميم الباقية للروي ، في غاية الشذوذ»^(٣) .

- مناقشة المسألة :

اختلف النُّحاة حول ترخيم ما فيه (أَل) في غير النداء ، نحو : الغلام ، هل يجوز ، أو يمتنع؟ .

ذهب ابن السراج إلى أن ذلك كالتشاذ الذي لا يقاس عليه ، فقال في باب (ذكر ما جاء كالتشاذ الذي لا يقاس عليه) : «وهو سبعة أنواع : زيادة ، وحذف... إلخ»^(٤) ، فجعل الحذف من التشاذ الذي لا يقاس عليه ، ومعنى ذلك أنه لا يجيز الترخيم ؛ لأنه عبارة عن حذف ، بدليل أنه حين عرض لأنواع الحذف الذي لا يقاس عليه جعل منه ما رُخِّم في غير النداء ، واستشهد على ذلك بقول العجاج السابق^(٥) ، وكل ذلك دليل على أنه لا يرى ترخيم ما فيه

(١) البيت من الرجز . انظر : العجاج ، ديوان العجاج ، ص(٢٩٥) ، ويروى (أوالقا مكة) .

(٢) قَوَاطِنًا : القطنون الإقامة ، قطن بالمكان يقطن قطننا أقام به . انظر : ابن منظور ، لسان العرب (قطن) ، وأوالف : الطير التي قد ألفت مكة ، المصدر السابق (ألف) ، ورق : التي في لونها بياض إلى سواد ، المصدر السابق (ورق) .

(٣) الخضري ، حاشية الخضري ، ٦٧٥/٢ .

(٤) ابن السراج ، الأصول في النحو ، ٤٥٠/٣ .

(٥) المصدر السابق ، ٤٥٧/٣ وما بعدها .

(أل) في غير النداء - والله أعلم بالصواب - .

وبهذا أخذ ابن جني حين عرض قول الشاعر^(١) :

وَحَبَّدًا فُدُورَكَ الْمُنْصَبِّي كَأَنَّ صَوْتَ غَلِيهَا إِذَا غَلَى

حيث علل منع الترخيم فيه بقوله : «... ولا يجوز أن يكون أراد هنا الترخيم ؛ لأن فيه لام التعريف ، وما فيه هذه اللام فلا يجوز نداؤه أصلاً ، فهو من الترخيم أبعد»^(٢) .

وممن قال بهذا أيضاً : ابن مالك^(٣) ، وابن الناظم^(٤) ، وأبوحيان^(٥) ، والمرادي^(٦) ، وابن هشام^(٧) ، وغيرهم^(٨) .

وهو ما رجّحه الخضري^(٩) ، كما هو ظاهر من نصّ المسألة .
ولقد اعتمدوا في ترجيحهم لهذا المذهب على : أنّ النُّحاة قد منعوا نداء ما فيه (أل) ، فهو من الترخيم أبعد ، كما ذكره ابن جني^(١٠) في نصّه السالف الذكر .

وكذلك فقد اشترط النُّحاة لترخيم الضرورة في غير النداء صلاحيته له ،

(١) البيت من الرجز ، وهو لمحمد بن حبيب . انظر: ابن جني ، المحتسب ، ٧٨/١ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ٤٣١/٣ .

(٤) ابن الناظم ، شرح ألفية ابن مالك ، ص(٦٠٤) .

(٥) أبوحيان ، ارتشاف الضرب ، ٢٢٤٤/٥ .

(٦) المرادي ، توضيح المقاصد ، ١١٤٨/٤ .

(٧) ابن هشام ، أوضح المسالك ، ٦٤/٤ .

(٨) ابن عقيل ، المساعد ، ٥٥٩/٢ ؛ والمكودي ، شرح المكودي ، ص(٢٢٩) ؛ والأزهري ،

شرح التصريح ، ١٨٩/٢ ؛ والسيوطي ، شرح السيوطي على الألفية ، ص(٢٨٨) ؛

والأشموني ، شرح الأشموني ، ٣٤١/٣ ؛ والفاكهي ، حاشية على شرح الفاكهي ، ١١١/٢ ؛

ويس الحمصي ، حاشية يس على شرح الفاكهي ، ١١١/٢ ؛ وعباس حسن ، النحو الوافي ،

١١٦/٤ .

(٩) الخضري ، حاشية الخضري ، ٦٧٥/٢ .

(١٠) ابن جني ، المحتسب ، ٧٨/١ .

وما فيه (أل) ليس صالحًا لمباشرة حرف النداء ، فلا يجوز ترخيمه ، قال ابن مالك : «ولا يرخم للضرورة ما فيه الألف واللام ؛ لأنه لا يصلح للنداء ، وشرط المُرخَّم للضرورة أن يكون لفظه صالحًا لمباشرة حرف النداء»^(١) ، وهو ما اعتمده الخضري^(٢) في الترجيح ، فهو حذف لا على سبيل الترخيم . وأشار سيبويه إلى جواز ترخيم ما فيه (أل) حين جعل هذا النوع من الحذف مما يحتمله الشعر ، فقال : «... وحذف ما لا يحذف ، يشبهونه بما قد حُذِف واستعمل محذوفاً ، كما قال العجاج :

قَوَاطِنًا مَكَّةَ مِنْ وُرُقِ الحَمَى^(٣)»^(٤) .

فجعل قوله : «الحَمَى» مما فيه (أل) من الحذف الجائز في الشعر ، وقد جعل شرَّاح الكتاب هذا الحذف من حذف الترخيم ، كما سبَّيْن . ولكن قد يقال : إنَّ مراد سيبويه بهذا النص : أنَّ مما يُرَاعَى في الشعر : حذف ما لا يُحذف ، وليس المراد هنا أنَّ الحذف للترخيم خاصة ، وعلى هذا يكون استشهاده ببيت العجاج بأنَّ هذا من الحذف لا على سبيل الترخيم ، وهذا القول - فيما أحسب - أقرب إلى الصواب ؛ وذلك لعموم عبارته - والله أعلم بالصواب - .

وقد صرَّح السيرافي بجواز ترخيم ما فيه (أل) حين عرض لقول العجاج السابق ، فقال : «وقال العجاج :

(١) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ٤٣١/٣ . وانظر : ابن الناظم ، شرح ألفية ابن مالك ، ص(٦٠٤) ؛ وأبوحيان ، ارتشاف الضرب ، ٢٢٤٣/٥ ؛ والمرادي ، توضيح المقاصد ، ١١٤٨/٤ ؛ وابن هشام ، أوضح المسالك ، ٦٤/٤ ؛ وابن عقيل ، المساعد ، ٥٥٩/٢ ؛ والمكودي ، شرح المكودي ، ص(٢٢٩) ؛ والأزهري ، شرح التصريح ، ١٨٩/٢ ؛ والأشموني ، شرح الأشموني ، ٣٤١/٣ ؛ والفاكهي ، حاشية على شرح الفاكهي ، ١١١/٢ ؛ ويس الحمصي ، حاشية يس على شرح الفاكهي ، ١١١/٢ ؛ وعبَّاس حسن ، النحو الوافي ، ١١٦/٤ .

(٢) الخضري ، حاشية الخضري ، ٦٧٥/٢ .

(٣) سبق تخريجه . انظر : ص (٢٨٥) من هذا البحث .

(٤) سيبويه ، الكتاب ، ٢٦/١ .

قَوَاطِنًا مَكَّةَ مِنْ وُرُقِ الْحَمَى^(١)

وهو يريد : الحمام ، فرخمها .

وفي كيفية ترخيمها ثلاثة أوجه : يجوز أن يكون حذف الألف والميم من الحمام للترخيم الذي ذكرناه ، فبقي : «الحم» ، فخفضه وأطلقه للقافية...»^(٢) .

فهو يرى أن الحذف هنا يجوز أن يكون للترخيم ، وتابعه في ذلك الأعلام الشنتمري^(٣) ، وابن يعيش^(٤) ، وابن عصفور^(٥) .

والظاهر أن هؤلاء قد ذهبوا إلى ذلك لاعتقادهم أن ذلك مما يجوز للشاعر في الضرورة ؛ إذ إن الشعر ميدان الضرورات ، فيجوز فيه ما لا يجوز في غيره .

وما ذهب إليه ابن عصفور من أن الاسم المعرف بالألف واللام يرخم ، نحو قول كثير^(٦) :

خَلِيلِي إِنَّ أُمَّ الْحَكِيمِ تَبَاعَدَتْ فَأَخَلَّتْ بِخِيَمَاتِ الْعُدَيْبِ ظِلَالَهَا^(٧)

يعارضه قول الجمهور : إنَّ من شروط الاسم المرخم في غير النداء : صلاحيته للنداء ، وما فيه (أل) لا يصح مباشرته لحرف النداء .

- الترجيح :

تبيّن لي مما سبق : أن ما رجّحه الخصري من عدم جواز ترخيم ما فيه

(أل) في غير النداء ضرورة ، هو الأرجح ؛ وذلك لسببين :

(١) سبق تخريجه ، انظر : ص(٢٨٥) من هذا البحث .

(٢) أبوسعيد السيرافي ، ضرورة الشعر ، ص(٩١) .

(٣) الأعلام الشنتمري ، التُّكْت في تفسير كتاب سيبويه ، ١٤٢/١ .

(٤) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ٧٥/٦ .

(٥) ابن عصفور ، ضرائر الشعر ، ص(١٤٠) .

(٦) البيت من الطويل . انظر : كُنَيْر ، ديوان كُنَيْر عزة ، جمع وشرح : إحسان عباس ، (بيروت :

دار الثقافة ، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م) ، ص(٧٥) ، ولفظه في الديوان : «خَلِيلِي إِنَّ أُمَّ الْحَكِيمِ

تَحَمَّلَتْ ... لَخِيَمَاتِ» .

(٧) العذيب : ماء لبني تميم . انظر : ابن منظور ، لسان العرب ، (عذب) .



-
- ١ - قوة أدلة المذهب الأول .
 - ٢ - أنّه قول الجمهور -والله أعلم بالصواب- .

الْخِلَافُ حَوْلَ عِلَّةِ بِنَاءِ أَسْمَاءِ الْأَصْوَاتِ

- نصُّ المسألة :

قال الخضري : «... فالأرجح أنَّ بناءها لشبهها بالحروف المهملة في أنها لا عاملة ولا معمولة ، كلام الابتداء ، وحرف التنفيس»^(١) .

- مناقشة المسألة :

اتفق الثُّحاة على بناء أسماء الأصوات ، مثل : قب لوقوع السيف ، وغاق لصياح الغراب ، ولكنهم اختلفوا في علة بنائها على ثلاثة مذاهب ، هي :

أولاً : مشابقتها للحروف المهملة في أنها غير عاملة ولا معمولة :

ذهب إلى ذلك ابن مالك ، فقال : «وأما أسماء الأصوات فهي أحق بالبناء ؛ لأنها غير عاملة ولا معمولة ، فأشبهت الحروف المهملة»^(٢) ، فأوضح أنَّ أسماء الأصوات إنما استحققت البناء ؛ لشبهها بالحروف المهملة في أنها لا عاملة ولا معمولة .

وبهذا المذهب أخذ أبوحيَّان^(٣) ، والمرادي^(٤) ، وابن هشام^(٥) ، وابن عقيل^(٦) ، في أحد قوليه ، وغيرهم^(٧) ، وهو ما أخذ به الخضري^(١) في

(١) الخضري ، حاشية الخضري ، ٦٨٧/٢ .

(٢) ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، ٥٠/٢ ، لم أعثر على نص للمتقدمين حول علة بناء أسماء الأصوات ، وكانت أول إشارة عثرت عليها - فيما أحسب - عند ابن مالك فيما بين يدي من المصادر .

(٣) أبوحيَّان ، ارتشاف الضرب ، ٢٣١٧/٥ .

(٤) المرادي ، توضيح المقاصد ، ١١٦٩/٤ .

(٥) ابن هشام ، أوضح المسالك ، ٨٧/٤ .

(٦) ابن عقيل ، المساعد ، ٦٦٣/٢ ، وقوله الآخر سائبته لاحقاً .

(٧) الأشموني ، شرح الأشموني ، ٣٨٤/٣ ؛ ويس الحمصي ، حاشية يس على شرح الفاكهي ، ٤٠/١ ؛ والسجاعي ، حاشية فتح الجليل ، ص(٣٠٦) ؛ و ابن حمدون ، حاشية ابن حمدون ،

ترجيحه .

وحجّة هؤلاء : أنّ تلك الأسماء قد شابهت الحروف المهملة في أنها لا عاملة ولا معمولة ، فهي تشبه لام الابتداء ، وسوف ، وبلى ، وغيرها من الحروف المهملة ... وهذا ما ذكره ابن مالك^(٢) في نصّه السّابق ، وهو قول أكثر النحويين^(٣) ، وعليه اعتمد الخضري في الترجيح^(٤) .

ثانياً : مشابقتها لأسماء الأفعال :

ذهب ابن عقيل إلى أنّ تلك الأسماء إنما استحقت البناء ؛ لمشابقتها بأسماء الأفعال ، قائلاً : «وأما أسماء الأصوات ، فهي مبنية ؛ لشبهها بأسماء الأفعال»^(٥) .

ويعارضه ما ذكره ابن مالك من أنّ أسماء الأفعال مشابهة للحروف العاملة في أنها عاملة غير معمولة ، بخلاف أسماء الأصوات ؛ فهي مشابهة للحروف المهملة في أنها غير عاملة ولا معمولة ، يقول في ذلك : «أما أسماء الأفعال فإنها أشبهت الحروف العاملة في أنها عاملة غير معمولة مع الجمود ، ولزوم طريقة واحدة ، فاستغنت عن الإعراب ؛ لأنّ فائدته الدلالة

٦٢/٢ وما بعدها .

(١) الخضري ، حاشية الخضري ، ٦٨٧/٢ .

(٢) ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، ٥٠/٢ .

(٣) أبوحيان ، ارتشاف الضرب ، ٢٣١٧/٥ ؛ والمرادي ، توضيح المقاصد ، ١١٦٩/٤ ؛ وابن هشام ، أوضح المسالك ، ٨٧/٤ ؛ وابن عقيل ، المساعد ، ٦٦٣/٢ ؛ والأشموني ، شرح الأشموني ، ٣٨٤/٣ ؛ ويس الحمصي ، حاشية يس على شرح الفاكهي ، ٤٠/١ ؛ والسجاعي ، حاشية فتح الجليل ، ص(٣٠٦) ؛ وابن حمدون ، حاشية ابن حمدون ، ٦٢/٢ وما بعدها .

(٤) الخضري ، حاشية الخضري ، ٦٨٧/٢ .

(٥) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ، ٢٨٢/٢ ، لم أعثر على من قال بهذا قبل ابن عقيل فيما بين يدي من المصادر إلّا أنّ ابن الناظم أشار إلى مشابهة أسماء الأصوات لأسماء الأفعال في الاكتفاء بها دالة على خطاب مالا يعقل ، أو على حكاية بعض الأصوات دون الإشارة إلى حكم تلك الأسماء من حيث البناء والإعراب .

على ما يحدث من المعاني بالعوامل ، وذلك غير موجود في أسماء الأفعال ،
وأما أسماء الأصوات فهي أحق بالبناء ؛ لأنها غير عاملة ولا معمولة ،
فأشبهت الحروف المهملة»^(١) .

فهو يقرر أنّ أسماء الأصوات أحق بالبناء من أسماء الأفعال ؛ وذلك
لأنها غير عاملة ولا معمولة ، فهي أشبه بالحرف من أسماء الأفعال ؛ ذلك
لأنّ أسماء الأفعال عاملة غير معمولة ، وذلك يوجد في الأنواع الثلاثة :
الاسم ، والفعل ، والحرف ، ولذلك فهي دون أسماء الأصوات في مشابهة
الحروف^(٢) .

وهناك فرق بين العامل ، وغير العامل ، فكيف يزعم أنّ أسماء
الأصوات قد شابهت أسماء الأفعال ، ولذلك بُنيت؟ .

بل إن مما يُضعف هذا المذهب -فيما أحسب- : أنّ أسماء الأصوات قد
خالفت أسماء الأفعال في أنها من قبيل المفردات ، فلا ضمير فيها ، بخلاف
أسماء الأفعال ، فهي من قبيل المركبات ؛ لتحملها الضمير ، أو رفعها
الفاعل الظاهر^(٣) ، وبذلك يسقط القول بمشابهتها لأسماء الأفعال -والله أعلم
بالصواب- .

ثالثاً : عدم التركيب :

ذهب ابن الحاجب إلى أنّ علة بناء هذه الأسماء تكمن في عدم تركيبها ،
فقال : «وأما أسماء الأصوات فعلة بنائها أنه لم توجد فيها العلة المقتضية
للإعراب ، وهو التركيب ؛ ولأنها وُضِعَتْ مفردة صوتاً ؛ إمّا لحكاية ، وإمّا
لغيرها على ما ذُكِرَتْ معانيها ، ولذلك قال في المبتدأ والخبر ؛ لأنهما لو جُرِّدَا
لا للإسناد لكانا في حكم الأصوات التي حقها أن يُنعت بها غير معربة ؛ لأنّ
الإعراب لا يستحق إلا بعد العقد والتركيب ، فهذا تصريح بأنها مبنية ؛ لعدم

(١) ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، ٥٠/٢ .

(٢) الصبّان ، حاشية الصبّان ، ٢١١/٣ .

(٣) أبوحيان ، ارتشاف الضرب ، ٢٣١٧/٥ .



مقتضى الإعراب ، وهو التركيب .

نعم ، إذا وقعت هذه الأسماء في التركيب حكيت على ما كانت عليه ، ويكون لها حينئذ موضع من الإعراب»^(١) .

فأتضح من هذا النص أنه يرى بناء هذه الأسماء إنما كان بسبب عدم التركيب ؛ إذ التركيب يقتضي الإعراب ، فإذا فُقد بُني ، ولذلك لو جُرد المبتدأ والخبر من الإسناد لكانا في حكم الأصوات ، وفي ذلك تصريح واضح في أنّ تلك الأسماء إنما بُنيت لعدم التركيب ، وبهذا المذهب أخذ الرضي^(٢) .

ومما يُضعف هذا المذهب : أنّ القول بعدم التركيب يعني أنها ألفاظ مفردة ، وبالتالي فهي لم تخرج عن مشابهة الحروف .

ثم إنّ القول بحكم الأسماء قبل التركيب من حيث الإعراب والبناء مختلف فيه بين النُّحاة ، فقليل : مبنية لوجود الشبه الإهمالي ، وقيل : معربة حكماً ، وقيل : موقوفة»^(٣) ، ومن ثم فإنّ القول بأنّ أسماء الأصوات مبنية لعدم التركيب ، لا يمكن الجزم به مطلقاً ؛ لأنها من جملة الأسماء ، وقد اختلف في الأسماء قبل تركيبها - والله أعلم بالصواب - .

- الترجيح :

هذا الاختلاف ليس اختلافاً في الحكم ؛ ولكنه اختلاف في العلة ، وقد تبين لي أنّ ما رجّحه الخصري من كونها مبنية لشبهها بالحروف المهملة في أنها لا عاملة ولا معمولة ، هو الأرجح ؛ وذلك للأسباب الآتية :

- ١ - قوة دليل هذا المذهب - فيما أعلم - .
- ٢ - أنّه قول أكثر النُّحاة .
- ٣ - سلامته من الاعتراض - فيما أعلم - ، بخلاف المذهبيين الأخيرين .

(١) ابن الحاجب ، الإيضاح في شرح المفصل ، ٥٠٦/١ .

(٢) الرضي ، شرح الرضي على الكافية ، ١٢٠/٣ .

(٣) الفاكهي ، حاشية على شرح الفاكهي للقطر ، ٤٣/١ .

الألف واللام ، ولذلك منعت الصرف ؛ قال سيبويه : «قلت : فما بال آخر لا ينصرف في معرفة ولا نكرة؟» ، فقال -أي الخليل- : لأنَّ (آخر) خالفت أخواتها وأصلها ، وإنما هي بمنزلة الطَّوْل ، والوُسْط ، والكَبْر ، لا يَكُنَّ صفة إلَّا وفيهنَّ ألف ولام ، فتوصف بهن المعرفة ، ألا ترى أنك لا تقول : نسوة صُعْر ، ولا هؤلاء نسوة وُسْط ، ولا تقول : هؤلاء قوم أصاغر ، فلما خالفت الأصل ، وجاءت صفة بغير الألف واللام ، تركوا صرفها ، كما تركوا صرف لُكَّع ، حيث أرادوا : يا أُلْكَع»^(١) .
وممن قال بهذا أيضًا : المبرد^(٢) ، والنحاس^(٣) ، وابن الوراق^(٤) ، والسيرافي^(٥) ، والزُّبيدي^(٦) ، وغيرهم^(٧) .
وحجَّتهم في ذلك : مخالفتها للأصل ، حيث خرجت عن حكم نظائرها ، وهو ما صرَّح به سيبويه في نصِّه السابق^(٨) .

(١) سيبويه ، الكتاب ، ٢٢٤/٣ وما بعدها .

(٢) المبرِّد ، المقتضب ، ٣٧٦/٣ وما بعدها .

(٣) النحاس ، إعراب القرآن ، ٣٥٥/١ .

(٤) ابن الوراق ، علل النحو ، ص(٤٦٢) وما بعدها .

(٥) أبو سعيد السيرافي ، «المجلد الرابع من شرح كتاب سيبويه» ، نحو ، مصر : مصوَّر عن نسخة مخطوطة محفوظة بدار الكتب القومية تحت رقم ١٣٧ ، ص(٩٤) ، لم أعثر على رأيه في هذه المسألة من كتابه المطبوع ، إذ لم أجد سوى إشارة إلى أسباب منع الصرف ، وتعريفه للعدل ، في الجزء الثاني من كتابه المطبوع ، ص(٣٤-٣٦) ، فاضطرت إلى الرجوع إلى المخطوط لإثبات رأيه .

(٦) أبو بكر الزُّبيدي ، الواضح ، ص(١٦٠) .

(٧) ابن برهان ، شرح اللمع ، ٤٥٢/٢ ؛ والصيمري ، التبصرة والتذكرة ، ٥٦٢/٢ وما بعدها ؛ وابن الخشاب ، المرتجل ، ص(٨٣) ؛ وابن خروف ، شرح جمل الزجاجي ، ٩١٧/٢ ؛ والعكبري ، التبيان في إعراب القرآن ، ١٥٠/١ ؛ والشلوبين ، التوطئة ، ص(٣٠٢) ؛ وابن عقيل ، شرح ابن عقيل ، ٢٩٩/٢ ؛ والسيوطي ، شرح السيوطي على ألفية ابن مالك ، ص(٢٩٨) .

(٨) سيبويه ، الكتاب ، ٢٢٥/٣ ؛ والمبرد ، المقتضب ، ٣٧٧/٣ ؛ وابن الوراق ، ص(٤٦٢) ؛ والزُّبيدي ، الواضح ، ص(١٦٠) .

وقد بيّن ابن الحاجب حجة هؤلاء بشيء من التفصيل ، فذكر أن «أخر» إنما يكون استعماله بالألف واللام ، أو بالإضافة ، أو يقرن بـ«من» ، فتعذر أن يكون معدولاً عن المضاف ؛ لأنّ المعنى واللفظ يأباه ، وتعذر أن يكون معدولاً عن «من» ؛ لأنه جمع ، والجمع لا يكون معه «من» ، ولذلك ذهب أكثر النَّاس إلى أنه معدول عن الألف واللام ، فقال : «... وأكثر الناس في تقرير العدل على أنه معدول عن الآخر ؛ إذ استعماله إنما يكون بالألف واللام ، أو بالإضافة ، أو من ، ولا جائز أن يكون معدولاً عن المضاف ؛ لأنّ المعنى واللفظ يأباه ، أمّا المعنى ؛ فلأنّ المقصود بأخر : الغيريّة لمن تقدّمه ، فلو أضيف لتغير ذلك المعنى ، بخلاف أفعال التفضيل ؛ فإنه لا يتغير معناه بإضافته ، باعتبار التفضيل ، وأمّا اللفظ ؛ فلأنه لو كان كذلك لوجب بناؤه كما بُني قبل وبعد ، ولا يجوز أن يكون معدولاً عما فيه (من) ؛ لأنّه جمع ، والجمع لا يكون معه من»^(١) .

واعترض أبو علي الفارسي^(٢) على ذلك بأنّه لو كان كذلك لوجب أن يكون (أخر) معرفة ، كسحر ، ولو كان آخر معرفة لم يجز جريه على النكرة ، ولجاز جريه على المعرفة ، والأمران ممتنعان ، فتعذر أن يكون معدولاً عمّا فيه الألف واللام ، بخلاف سحر ؛ فإنه لمّا كان معدولاً عمّا فيه الألف واللام ، وجب أن يكون معرفة .

وهو اعتراض مشكل ، كما ذكره ابن الحاجب ، ولكنه أجاب عليه قائلاً : «و غاية ما يقال : إنه لا يلزم من المعدول عن الشيء أن يكون بمعناه من كلّ وجه ، وإنما يلزم أن يكون قد أخرج عن صيغة كان يستحقها في قياس كلامهم إلى صيغة أخرى .

وقياس هذه أن تُستعمل عند عدم «من» والإضافة بالألف واللام ، فلما استعملت بغيره دلّ على أنهم أخرجوها عن الصيغة المستحقة هي لها إلى

(١) ابن الحاجب ، الأمالي النحوية ، ١٣٤/٤ .

(٢) المصدر نفسه بتصرف يسير .

صيغة أخرى ، وإذا اعترض أن العدل بهذه المثابة لم يثبت في لغتهم ، فكان إثباتاً لما لم يثبت مثله في لغتهم بغير دليل ، فالجواب أنه وإن لم يثبت أثبت ههنا بدليل ، وهو أنه إذا لم يتقرر فيه العدل وجب أن يكون غير منصرف بعلّة واحدة ، وذلك معلوم البطلان من لغتهم ، فكان إثبات ذلك واجبا بدليل دلّ عليه»^(١) .

وأجاب الرضي أيضاً على اعتراض أبي علي بقوله : «وأجيب بأنه معدول عن ذي اللام لفظاً ومعنى ، أي : عدل عن التعريف إلى التاكيد ، ومن أين له أنه لا يجوز تخالف المعدول والمعدول عنه تعريفاً وتاكيداً؟ ، ولو كان معنى اللام في المعدول عن ذي اللام واجباً ، لوجب بناء (سحر) كما ذهب إليه بعضهم ؛ لتضمنه معنى الحرف ، فتعريف (سحر) ليس لكونه معدولاً عن ذي اللام ؛ بل لكونه علماً»^(٢) .

ب - معدول عن آخر مراداً به جمع المؤنث :

هذا مذهب ابن مالك^(٣) ؛ إذ يرى أنه معدول عن (آخر) مراداً به جمع المؤنث ؛ لأنّ الأصل في (أفعل) التفضيل أن يُستغنى فيه بـ«أفعل» عن «فعل» ؛ لتجرّده من الألف واللام والإضافة ، كما يُستغنى بـ«أكبر» عن «كبر» في نحو : «رأيتها مع نسوة أكبر منها» ، فلا يُثنى ، ولا يُجمع ؛ لأنهم أوقعوا (أفعل) موقع (فعل) ، فكان ذلك عدلاً من مثال إلى مثال .
وممن قال بقوله : ابنه بدر الدين^(٤) ، وأبوحيان^(٥) ، والمرادي^(٦) ، وغيرهم^(٧) . وقد رجّح الخصري^(١) هذا المذهب كما في نصّ المسألة ، معللاً

(١) المصدر نفسه.

(٢) الرضي ، شرح الرضي على الكافية ، ١١٧/١ .

(٣) ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، ٧٥/٢ وما بعدها .

(٤) ابن الناظم ، شرح ألفية ابن مالك ، ص (٦٤٣) .

(٥) أبوحيان ، ارتشاف الضرب ، ٨٧٣/٢ .

(٦) المرادي ، توضيح المقاصد ، ١١٩٦/٤ .

(٧) ابن هشام ، أوضح المسالك ، ١١٣/٤ ؛ والأزهري ، شرح التصريح ، ٢١٥/٢ ؛

اختياره لهذا المذهب : أنَّ أفعل التفضيل من حقه أن يكون في حال تجرده من (أل) والإضافة مفردا مذكرا في جميع أحواله ، إلّا أنه ورد بغير ذلك ، كما في قوله تعالى : (چ چ چ چ)^(٢) ، فعلم أنَّ «أخر» معدول عن آخر بالفتح والمد .

وأورد ابن مالك عدداً من الأدلة تقوي رأيه ، هي :

١ - أنَّ العدل من مثالٍ إلى مثالٍ آخر فيه حمل على الأكثر ، وله نظائر ، كالكبّر ، والصُّغَر ، والوُسَط ، وغيرها . بخلاف العدل عن الألف واللام ؛ لأنَّ فيه حملاً على الأقل ، ولا شكَّ أنَّ الحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقل .

٢ - أنَّ من حق المعدول إليه أن يزيد معنى ، وذلك متحقق في (أخر) ؛ لأنَّ في الجمع زيادة معنى ، بخلاف «الأخر» بالألف واللام .

٣ - أنَّ القول بأنه معدول عن الألف واللام يلزم منه مساواة (أخر) بـ(سحر) في زوال العدل والتسمية ، وقد نصَّ سيبويه على أنَّ (أخر) إذا سُمِّي به لا ينصرف ؛ لبقاء العدل ، وفي ذلك دليل على أنه معدول عن آخر . وقد ذكر ابن مالك هذه الأدلة ، فقال : «... كان أصل (أخر) لتجرُّده عن الألف واللام أن يُستغنى فيه بـ(أفعل) عن (فعل) كما يُستغنى بـ(أكبر) عن (كبر) ، في نحو : (رأيتها مع نسوةٍ أكبرَ منها) ، لكنهم أوقعوا (فُعلاً) موقع (أفعل) ، فكان ذلك عدل من مثالٍ إلى مثال ، وهو أولى من العدل من مصاحبة الألف واللام ؛ لكثرة نظائره ، وقلة نظائر الآخر ؛ ولأنَّ المعدول إليه حقه أن يزيد معنى ، وذلك في هذا الوجه محقق ؛ لأنَّ تبيين الجمعية بـ(أخر) أكمل من تبيينها بـ(آخر) ؛ ولأنَّ الوجه الأول يلزم منه مساواة (أخر) بـ(سحر) في زوال العدل بالتسمية .

والأشموني ، شرح الأشموني ، ٤٣٨/٣ .

(١) الخضري ، حاشية الخضري ، ٧٠٤/٢ .

(٢) سورة البقرة ، آية : ١٨٤ .

وقد نصَّ سيبويه على أنَّ (أَخْرَ) إذا سُمِّيَ به لا ينصرف ؛ لبقاء العدل ، ولا يكون ذلك إلَّا بالعدل عن مثالٍ إلى مثال ، بخلاف العدل عن الألف واللام»^(١) .

جـ معدول عن (أفعل) التفضيل مع مصاحبة (من) :

وهو مذهب أبي علي الفارسي ؛ إذ رأى أنه معدول عن (أفعل) التفضيل مع مصاحبة (من) ؛ لأنه إذا صحبته (من) صلح للمذكر والمؤنث ، والتنثية والجمع ، فقال : «(أَخْرَ) لا تنصرف في معرفة ولا نكرة ؛ لأنها معدولة عن «آخر منك» ، وليست معدولة عن ما يقوم مقام الألف واللام ، بدلالة أن كل واحد منهما لا يذكر مع الآخر ، فلما عدل عن «آخر منك» وجب إلَّا يصرف في حال النكرة .

وجاز عدله منه ؛ لأنَّ (أَخْرَ) يقع على الواحد والجميع والاثنين ، فجاز أن تعدل منه (أَخْرَ) ؛ لأنَّه يقع على الجميع ، كما أنَّ (أَخْرَ) جمع .
ووجه آخر : وذلك أنه عدل من غير بابه ، وأريد حذف الألف واللام من ذلك إثباتا ، وذلك بأنه جمع «آخر» و «أخرى» يجمع على «أَخْرَ» ، فلما كنت إذا قلت : «أَخْرَ» قدرت فيه أن يكون من الباب الذي يلفظ بالألف واللام فيه ، كان هذا مشبهاً للفعل في النكرة ، فيكون على هذا القول قد اجتمع فيه أنه صفة والعدل»^(٢) .

بيّض من النصِّ السَّابق : أنَّ الفارسي اختار أن يكون معدولاً عن (أَخْرَ) (من) ؛ لأنَّ لفظ آخر صالح للواحد والجميع والاثنين ، فعُدل منه (أَخْرَ) ؛ لأنَّ (أَخْرَ) جمع ، كما أنَّ (أَخْرَ) يقع على الجميع ، فلما استويا في وقوعهما على الجمع ، جُعِلَ (أَخْرَ) معدولاً عما فيه «(من)» .

ثم ذكر وجهاً آخر يؤيد فيه مذهبه ، وهو أنَّ «أَخْرَ» عدل من غير بابه ، فكأنه يرى - والله أعلم - أنَّ باب «أَخْرَ» يجب أن يكون مقترنا بـ

(١) ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، ٧٦/٢ .

(٢) أبو علي الفارسي ، المسائل المنثورة ، ص(٢٧٨) وما بعدها .

«مِنْ» ؛ لأنه قال بعدها : «وإن قدرت فيه أن يكون من الباب الذي يلفظ بالألف واللام» ، ثم ذكر أن حذف الألف واللام فيه إثبات على أنه ليس من هذا الباب ، وإنما هو من باب المقترن بـ«مِنْ» ؛ لأنَّ (آخر) و (أخرى) يجمع على (أخر) ، فلما قلت : أخر قَدَرْت أن يكون من الباب الذي يلفظ فيه بالألف واللام ، وبذلك جعلته مشبهاً للفعل في النكرة ، فاجتمع فيه علتان : العدل ، والصفة ، فمنع من الصرف .

وهذا الوجه فيه نظر ؛ لأنَّ أفعل التفضيل إمَّا أن يكون مقترناً بـ«أل» أو بـ«مِنْ» أو مضافاً إليه ، وإمَّا أن يكون مجرداً منها ، فكيف له أن يزعم بأنه عدل من غير بابه؟ إلبا أن يقال : إنَّ مراده أنه خرج من بابه الذي يجب أن يكون عليه من الاقتران بـ«أل» أو «من» أو الإضافة ، فقد خرج عن أحوال اسم التفضيل ، وليس في هذا دليل على أنه معدول عن اسم التفضيل مصاحباً بـ«من» .

وممن أخذ بهذا المذهب أيضاً : ابن جنى^(١) ، والقاسم بن محمد الضرير^(٢) ، والزمخشري^(٣) ، وابن الشجري^(٤) ، وابن يعيش^(٥) .

ومن حجج هذا المذهب غير ما ذكره الفارسي من صلاحية «مِنْ» للواحد والجمع : أنه قد كثر حذف «مِنْ» من اسم التفضيل ، فاستعملت مفردة من الموصوف ، فصار لها حكمان ؛ حكم الصفة في منع الصرف ، وحكم الأسماء في التأنيث والتثنية والجمع ، وإليه أشار ابن يعيش بقوله : «أخر (أفعل) صفة ، و(من) محذوفة منه مرادة في التقدير ، ولذلك لا ينصرف ،

(١) ابن جنى ، اللمع ، ص(١٥٧) .

(٢) القاسم بن محمد الضرير ، شرح اللمع في النحو ، ط : ١ ، ت : رجب عثمان محمد ، تصدير : رمضان عبدالنواب ، (القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م) ، ص(٢٠٤) .

(٣) الزمخشري ، المفصل ، ص(٢٣٤) .

(٤) ابن الشجري ، الأمالي الشجرية ، ٣٤٩/٢ .

(٥) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ٩٩/٦ وما بعدها .

وقضية الدليل أن يستوي فيه المذكر والمؤنث والتثنية والجمع ، كما لو كانت «مِنْ» ملفوظاً بها ، إلاً أنهم لما كُتِرَ حذف (مِنْ) معها وكُتِرَ استعمالها مفردة من الموصوف ، نحو : مررت برجل كذا ، وبآخر كذا ، أجروها مجرى الأسماء ، فنثوها ، وجمعوها ، وأنثوها ، فقالوا : «مررت بآخرين وبآخرين» ، قال تعالى : (ثُ ثُ) (١) ، «وفي المؤنث أخرى ، وفي التثنية أخريان ، وفي الجمع آخر» ، قال تعالى : (ثُ ثُ) (٢) ، وقالوا : أخريات أيضاً.. فصار لها حكمان ؛ حكم الصفة في منع الصرف ، وحكم الأسماء في التانيث والتثنية والجمع» (٣) .

وعارض الرضي (٤) هذا الدليل بأن (أفعل) التفضيل ما دام بـ«مِنْ» ظاهرة أو مقدرة ، فإنه لا يجوز مطابقتها لمن هو له ، بل يجب إفراده ؛ إذ إن أفعل التفضيل المقترن بـ«مِنْ» لا يثنى ولا يجمع ، ولا يؤنث ، وأخر هنا يثنى ويجمع... بدليل قوله تعالى : (وِ وِ) (٥) ، وقوله تعالى : (چ چ چ) (٦) .

ومن ثم فالأولى إلاً يُدعى أن (أخر) وتصاريفه معدولة عن أحد لوازم أفعل التفضيل على التعيين ، بل نقول : هي معدولة عن أحد الأشياء الثلاثة مطلقاً ، وهذا الرأي أخذ به الرضي ، كما سآبئنه لاحقاً .

د - معدول عن أخريات :

وهو مذهب قوم (٧) ، حتى يصح وصف النكرة به ، إلاً أن الرضي (١)

(١) سورة التوبة ، آية : ١٠٢ .

(٢) سورة آل عمران ، آية : ٧ .

(٣) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ٩٩/٦ وما بعدها .

(٤) الرضي ، شرح الرضي على الكافية ، ١١٦/١ بتصريف .

(٥) سورة المائدة ، آية : ١٠٧ .

(٦) سورة البقرة ، آية : ١٨٤ .

(٧) السيوطي ، همع الهوامع ، ٨٢/١ ، لم أعثر على أصحاب هذا المذهب ونسبه السيوطي إلى قوم من النحاة كما ذكرت في المتن .

ضعّفه ، وكذلك صاحب(البسيط) ركن الدين الاسترابطي ، كما ذكره السيوطي^(٢) ؛ لأنّ أخريات مما يلزم استعماله بالألف واللام أو الإضافة^(٣) .

هـ - معدول عن أحد لوازم أفعال التفضيل :

ذهب الرضي إلى أنّ «أخر» معدول في اللفظ عن أحد لوازم التفضيل ، وهي الألف واللام ، والإضافة ، والاقتران بـ«من» ، وفي المعنى معدول عن معنى (أفعل) التفضيل ؛ لتعريفه عنه في المعنى ، فقال : «هذا ، وفي ادّعاء كون ألفاظ المؤنث والمثنيين والمجموعين معدولة عن لفظ الواحد المذكور بُعد ، فالأولى ألتا يدعى كون «أخر» وتصاريفه معدولة عن أحد لوازم (أفعل) التفضيل على التعيين ؛ بل نقول : هي معدولة عما كان حقها ولازمها في الأصل ، أعني أحد الأشياء الثلاثة مطلقاً .

وإنما عدل عنه ؛ لتعريفه عن معنى (أفعل) التفضيل الذي هو المستلزم لأحدها ، كما يجيء في باب (أفعل) التفضيل ؛ وذلك لأنه صار بمعنى «غير» كما ذكرنا ، فعلى هذا لا يُفسّر العدل بما فسّره به المصنف ، أعني خروجه عن صيغته الأصلية ، بل نقول : العدل إخراج اللفظ - كما ذكرنا - عما الأصل أن يكون معه من الصيغة ، أو استلزام كلمة أخرى ، فيدخل فيه : سحر ، وأمس ، ونحو : ضحى ، وعشية ، ومساء ، وبكر ، معيّنات ؛ لأنّ الأصل في تخصيص اللفظ المطلق بشيء معيّن مما كان يقع عليه وضعا أن يكون باللام والإضافة»^(٤) .

ويُردّ عليه بما رُدّ به على أدلة المذاهب السابقة ، فقد امتنع في «أخر» لوازم أفعال التفضيل ، فلا مجال إلى اختيار أحدهما ليكون معدولاً عنها .

(١) الرضي ، شرح الرضي على الكافية ، ١١٨/١ .

(٢) السيوطي ، همع الهوامع ، ٨٢/١ .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) الرضي ، شرح الرضي على الكافية ، ١١٨/١ .

ورفض عبّاس حسن^(١) ما ذهب إليه النُّحاة في هذه المسألة ، وزعم أنّ الحق في هذا أن يقال : إنها ليست للتفضيل ، فلا تنطبق عليها أحكامه ، أو إنها خالفت القاعدة ، فهي من الشاذ الذي يحفظ ولا يقاس عليه ؛ وذلك لأنّ العرب لم يعرفوا شيئاً مما قالوه ، ولم يدر بخلدها قليل أو كثير منه حين نطقوا بهذا التعبير .

ومما يردُّ به عليه : أنّ الخليل^(٢) نفسه حين سُئل عن علل النحو ، ذكر بأنّ العرب قد نطقت على سجيبتها ، وقام في عقولها الله ، وإن لم ينقل ذلك عنهم ، وفي هذا دليل واضح على أنّ العرب قد عرفوا علل الكلام ، وعدم بيانهم لتلك العلل لا يعني عدم معرفتهم بها ، ولكنهم عاشوا في زمن الفصاحة ، فلم يحتاجوا إلى بيانها ، وحين اختلط العرب بالعجم ، بيّن النُّحاة تلك العلل .

أمّا إن كانت «أخرى» بمعنى آخرة ، وهي المقابلة للحياة الدنيا ، فهي تجمع على (أخر) أيضاً ، ولكنها مصروفة ؛ لأنّ مذكرها آخر ، فهي ليست من باب أفعل التفضيل .

- الترجيح :

الأولى - فيما أحسب - جعل «أخر» معدولاً عن آخر مراداً به جمع المؤنث ، وهو ما رجّحه الخصري تبعاً لابن مالك ؛ وذلك للأسباب الآتية :

- ١ - قوّة أدلّة هذا المذهب - فيما أعلم - .
- ٢ - سلامته من الاعتراض الذي وقع فيه غيره .

(١) عبّاس حسن ، النحو الوافي ، ٤٠٩/٣ وما بعدها بتصرف .

(٢) أبو القاسم الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو ، ط : ٥ ، ت : مازن المبارك ، (بيروت : دار النفائس ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م) ، ص (٦٥) وما بعدها بتصرف .

العَدْلُ فِي جُمَع

- نصُّ المسألة :

قال الخضري -بعد عرضه لآراء النُّحاة في هذه المسألة- : «والأول أصحُّ -وهو العدل عن جمعوات- ؛ لأنَّ فعلاء لا يُجمع على (فُعَل) ، إلَّا إذا كان صفة مذكرها (أفَعَل) ، ولا على (فَعَالِي) ، إلَّا إذا كان اسمًا محضًا لا مذكر له ، وجمعاء ليس كذلك ؛ لأنه ليس صفة ، وله مذكر»^(١) .

- مناقشة المسألة :

اتفق النُّحاة^(٢) على أنَّ ما كان على وزن (فُعَل) من ألفاظ التوكيد كـ«جُمَع ، وكُتِّع» وأخواته ، فإنه ممنوع من الصرف ؛ للعلمية والعدل . أمَّا العلمية ؛ فلأنه مُعرَّف بالإضافة المنويَّة ، فشابه بذلك العلم ؛ لأنه معرفة بغير قرينة لفظية .

غير أنَّ ابن مالك^(٣) ذهب إلى أنَّ المانع مع العدل هو شبه العلمية ، أو الوصفية في (فُعَل) توكيدًا .

وعارضه أبوحيان قائلًا : «وتجوز ابن مالك أنَّ العدل يمنع مع شبه الصفة في باب (جُمَع) ، لا أعرف له سلفًا»^(٤) .

وأما العدل ، فقد اختلف النُّحاة حوله ، فذكروا فيه عدة أقوال ، هي :

أولاً : أنه معدول عن جمعوات :

ذهب ابن مالك إلى أنه معدول عن جمعوات ؛ وذلك لأنَّ القياس في

(١) الخضري ، حاشية الخضري ، ٧١٧/٢ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ، ٢٢٤/٣ . وانظر : ابن يعيش ، شرح المفصل ، ٤٥/٣ ؛ وابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي ، ٢٧٧/١ .

(٣) ابن مالك ، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ت : محمد كامل بركات ، (لبنان : دار الكاتب العربي ، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م) ، ص(٢٢٢) .

(٤) أبوحيان ، ارتشاف الضرب ، ٨٦٩/٢ .

جمع فَعْلَاءَ مؤنث أَفْعَلٌ : أن يكون على فَعْلَاوَاتٍ ، كما جُمِعَ مذكّره بالواو والنون ، فقيل : أجمعون ، فقال : «وَأَمَّا الْعَدْلُ فَعَنْ (فَعْلَاوَاتٍ) ؛ لأنه جمع (فَعْلَاءَ) مؤنث (أفْعَلٌ) ، وقد جمع المذكر بالواو والنون ، فكان حق المؤنث أن يُجمع بالألف والتاء ، كـ(أفْعَلٌ) و(فَعْلَى) ، لكن جيء به على (فُعْلٌ) ، فعلم أنه معدول عن (فَعْلَاوَاتٍ) ، وليس معدولاً عن (فُعْلٌ) كما قال الأخفش والسيرافي ؛ لأنَّ (أفْعَلٌ) المجموع بالواو والنون لا يجمع مؤنثه على (فُعْلٌ) بسكون العين ، ولا هو معدول عن (فَعَالِي) ؛ لأنَّ (فَعْلَاءَ) لا يجمع على (فَعَالِي) ، إلّا إذا لم يكن له مذكر على (أفْعَلٌ) ، وكان اسماً محضاً ، كـ(صحراء) ، و(جمعاء) بخلاف ذلك ، فلا أصل له في (فَعَالِي) ولا (فُعْلٌ) ، وإنما أصله (جمعوات) ، كما قيل في مذكّره (أجمعون)»^(١) .

فقد صرّح بأنه معدول عن جمعوات ، كما اتّضح من النصّ السّابق ، واستدل على ذلك بأنَّ «جَمَعَاءَ» مؤنث «أجمع» ، و(أجمع) قد جمع بالواو والنون ، فقياس مؤنثه أن يُجمع على «فَعْلَاوَاتٍ» ، فحين جيء به على (فُعْلٌ) عُلم أنه معدول عن (فَعْلَاوَاتٍ) ، وأيدّ مذهبه بأنه لا يمكن جعله معدولاً عن «فُعْلٌ» ، كما هو مذهب الأخفش والسيرافي ؛ لأنَّ (أفْعَلٌ) المجموع بالواو والنون لا يجمع مؤنثه على «فُعْلٌ» ، وكذلك لا يمكن جعله معدولاً عن «فَعَالِي» ، والسبب في ذلك -كما يرى- : أنه لا يُجمع على «فَعَالِي» إلّا ما كان اسماً محضاً لا مذكّر له ، فلما لم يكن له أصل في «فَعَالِي» ولا «فُعْلٌ» ، قوّي أن يكون معدولاً عن (جمعوات) ، كما قيل في مذكّره «أجمعون» .
وبهذا المذهب أخذ ابن النّاظم^(٢) ، وابن هشام^(٣) ، والمكودي^(٤) ،

(١) ابن مالك ، شرح الكافية ، ٨٨/٢ .

(٢) ابن النّاظم ، شرح ألفية ابن مالك ، ص(٦٥٥) .

(٣) ابن هشام ، أوضح المسالك ، ١١٨/٤ .

(٤) المكودي ، شرح المكودي على الألفية ، ص(٢٤٦) .

وغيرهم^(١) ، ورجَّحه الخضري^(٢) معللاً أنّ «فَعْلَاء» لما امتنع من الجمع على «فُعْل» ؛ لأنه لا يجمع على هذا الوزن إلّا ما كان صفة مذكرها (أفعل) ، وليس كذلك (جمعاء) ، فهي اسم وليست صفة ، وامتنع جمعه على «فَعَالِي» ؛ لأنه لا يجمع على هذا الوزن إلّا ما كان اسماً محضاً لا مذكر له ، وجمعاء اسم وله مذكر ، فتعيّن أن يكون معدولاً عن جمعاءات ؛ لأنّ «فَعْلَاء» مؤنّث «أفعل» ، وقد جُمع «أفعل» بالواو والنون ، فقالوا : أجمعون ، فحق مؤنثه أن يقال : جمعاءات -بالألف والتاء- ، وهذا ممكن ، فيجب الحمل عليه .

وقد خالف ابن هشام والمكودي ابن مالك في العلة ، مع موافقتهما له في المذهب ، فقد ذهبوا إلى أنه معدول عن (جمعاءات) ، قياساً على أنّ فعلاء اسمٌ ، فيجمع على فَعْلَاوَات ، كصحراء و صحراوات .

قال ابن هشام : «جُمع ، وكُتِّع ، وبُصِّع ، وبُتِّع ، فإنها معارف بنية الإضافة إلى ضمير المؤكد ، ومعدولة عن فَعْلَاوَات ، فإن مفرداتها : جمعاء ، وكتعاء ، وبصعاء ، وبتعاء ، وإنما قياس فَعْلَاء إذا كان اسماً أن يجمع على فَعْلَاوَات ، كصحراء و صحراوات»^(٣) .

وقال المكودي : «وأمّا العدل ، فهو معدول عن جمعيته الأصلية ، فإن حق جمعاء أن يجمع على جمعاءات»^(٤) .

فقد نظرا إلى أصل جمعاء ، فهي مفرد أجمع ، ولذلك فالقياس فيها عند الجمع : جمعاءات ، ولم ينظرا إليها من حيث المذكر والمؤنث ، كما فعل ابن مالك ، ولذلك اجتمعا مع ابن مالك في عدله عن جمعاءات ، واختلفا في العلة .

(١) الأزهرى ، شرح التصريح ، ٢٢٢/٢ وما بعدها ؛ والأشموني ، شرح الأشموني ، ٤٧٠/٣ .

(٢) الخضري ، حاشية الخضري ، ٧١٧/٢ .

(٣) ابن هشام ، أوضح المسالك ، ١١٨/٤ .

(٤) المكودي ، شرح المكودي على الألفية ، ص(٢٤٦) .

وقد أيدَّ الأزهري ما قاله الموضح قائلاً : «والصحيح ما قاله الموضح ؛ لأنَّ جمع المذكر بالواو والنون مشروط فيه إما العلمية ، أو الوصفية ، وكلاهما ممتنع فيه ، أمَّا العلمية ؛ فلأنَّ النَّاطِمَ وابنه منعاهما ، وأمَّا الوصفية ؛ فلأنها مغايرة للتوكيد اتفاقاً ، وإذا بطل الشرط بطل المشروط ، فجمعه بالواو والنون شاذ عندهما ، فكيف يقال عليه الجمع بالألف ؛ ولأنَّ فَعْلَاءَ لا يجمع على فُعْلٍ إلَّا إذا كان مؤنثاً لأفْعَلِ صفة ، كحمراء ، ولا على فَعَالِي إلَّا إذا كان اسماً محضاً لا مذكر له ، كصحراء ، وجُمِعَ وأخواته ليس كذلك»^(١) .

ثانياً : أنه معدول عن (فعل) :

ذهب إلى ذلك الخليل وسيبويه ، قال سيبويه : «وسألته عن جُمِعَ ، وكُتِعَ ، فقال -أي الخليل- : هما معرفة بمنزلة كلِّهم ، وهما معدولتان عن جَمَع جمعاء ، وجمع كتعاء ، وهما منصرفان في النكرة»^(٢) ، فاتَّضح من هذا النَّصِّ أنَّ الخليل وسيبويه ذهبا إلى أنه معدول عن فُعْلٍ ؛ لأنَّ القياس في جَمَعٍ : جمعاء ، وكتعاء ، مؤنث أجمع ، وأكتع ، أن يجمع على فُعْلٍ ، كأحمر ، وحمراء ، وحُمُر -والله تعالى أعلم- .

ونسب ابن مالك هذا الرأي إلى الأخفش^(٣) ، ونسبه ابن يعيش إلى المازني^(٤) ، وبه أخذ الزجَّاج^(٥) ، والسيرافي^(٦) .
وممن قال بقولهم : أبوبكر الزُّبيدي^(١) ، والأعلم الشنتمري^(٢) ،

(١) الأزهري ، شرح التصريح ، ٢٢٢/٢ وما بعدها .

(٢) سيبويه ، الكتاب ، ٢٢٤/٣ .

(٣) ابن مالك ، شرح الكافية ، ٨٨/٢ . وانظر : أبوحيان ، ارتشاف الضرب ، ٨٦٨/٢ .

(٤) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ٤٦/٣ .

(٥) أبو إسحاق الزجَّاج ، ما ينصرف وما لا ينصرف ، ت : هدى محمود قراعة ، (القاهرة : المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م) ، ص(٥٤) .

(٦) أبوسعيد السيرافي ، «المجلد الرابع من شرح كتاب سيبويه» ، ص(٩٤) ، ولم أعثر على رأيه في كتابه المطبوع .

(١) أبوبكر الزُّبيدي ، الواضح ، ص(١٦٠) .

والصيمري^(٢) ، ورجَّحه ابن عصفور^(٣) .

واعتمد أصحاب هذا المذهب في تقوية مذهبهم على أصلين من الأصول النحوية المعتمدة ؛ هما : السَّماع ، والقياس .

أَمَّا السَّماع : فقد ثبت العدل في كلام العرب من (فُعَل) الساكن العين ، إلى (فُعَل) بفتحها ، وإلى هذا أشار ابن عصفور بقوله : «وهذا عندي أولى ؛ لأنه قد ثبت العدل في كلامهم من (فُعَل) الساكن العين إلى (فُعَل) ، قالوا : ثلاثُ دُرْعٌ ، وهو جمع درعاء ، وكان القياس (دُرْع) ، ولم يثبت العدل عن (فَعَالِي) إلى (فُعَل) في موضع من المواضع»^(٤) .

وَأَمَّا القياس : فإنَّ ما يوجب القياس في جمع أَفْعَل فَعَلَاء : أن يكون على (فُعَل) بسكون العين ، نحو : (حُمُر) في جمع (أحمر حمراء) ، وهو ما ذكره السيرافي قائلاً : «الأصل أن تقول جُمَعاً ، وكُثَعاً ؛ لأنَّ ما كان مذكراً على (أفْعَل) ومؤنثه على (فَعَلَاء) فباب جمعه أن يكون على فُعَل ، كقولنا : أحمر وحمراء وحُمُر ، وأشهب وشهباء وشُهَب ، غير أنهم عدلوا عن جُمَع وكُثَع إلى جُمَع ، وكُثَع ؛ لأنَّ هذا لا يستعمل إلا معرفة ، وباب أحمر وحمراء يستعمل معرفة ونكرة ، فشَبَّهوه في جمعهم إِيَّاه على فُعَل بباب الأفضل والفضلى ، والأطول والطولى ، وجمع المؤنث فيه الفُضَل والطُول ، ولا تستعمل إلا بالالف واللام معرفة ، فلما كان جُمَع وكُثَع معرفين بغير الألف واللام ، صار كالفُضَل والطُول ، واجتمع فيه علتان : العدل عن فُعَل الذي يوجب القياس في جمع جمعاء وكتعاء ، والثاني : التعريف»^(٥) .

(١) الشنتمري ، النُكت على كتاب سيبويه ، ٨٢٦/٢ .

(٢) الصيمري ، التبصرة والتذكرة ، ٥٦١/٢ .

(٣) ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي ، ٢٧٨/١ .

(٤) ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي ، ٢٧٨/١ .

(٥) أبوسعيد السيرافي ، «المجلد الرابع من شرح كتاب سيبويه» ، ص(٩٤) . وانظر : الزبيدي ، الواضح ، ص(١٦٠) ؛ والأعلم الشنتمري ، النُكت ، ٨٢٦/٢ ؛ والصيمري ، التبصرة والتذكرة ، ٥٦١/٢ ، وقد ذكرت هذا الدليل في هذا الموضوع مع أنَّ السيرافي متقدم على ابن

واعترض ابن أبي الربيع على هذا الدليل بأن أفعل الذي مؤنثه فعلاء لا يجمع على «فُعَلٌ» ، إلّا بشرط ، وهو أن يكون صفة ، فأجمع وجمعاء ليسا بمنزلة أحمر وحمراء ، كما ذكر أصحاب هذا المذهب ، فقال : «ليس أجمع وجمعاء بمنزلة أحمر وحمراء ، وأصفر وصفراء ؛ لأنّ أجمع اسم ، وجمعاء كذلك ، وأفعل للمذكر ، وفعلاء للمؤنث ، إنما تكونان في الصفة»^(١) .

ثم بيّن وجه ضعفه بأنّ فيه عدولاً من الأخف إلى الأثقل ، قائلاً : «وذهب بعض النحويين إلى أنّ جُمع معدولة عن جُمع ، كحُمُر ، وهؤلاء هم الذين ذهبوا إلى أنّ أجمع وجمعاء بُنِيا على طريقة أحمر وحمراء ؛ للزوم هذين الاسمين التبعية على جهة التوكيد ، فصار لذلك بمنزلة أحمر وحمراء ، وأصفر وصفراء ، وهذا النوع يُجمع على (فُعَلٌ) ، فيقال : حُمُر ، وصُفُر ، فيلزم أن يقال : جُمع -بضم الجيم ، وسكون الميم- ، لكثّم عدلوا إلى جُمع ، وفي هذا ضعف ؛ لأنه عدول من الأخف إلى الأثقل ، مع ما ذكرته قبل من أنهم قالوا : أجمعون ، ولو كان جاء على طريقته لم يقل فيه أجمعون ، كما لا يقال : أحمرّون ، والكلام في كُتّع ، وبُصّع ، كالكلام في جُمع»^(٢) .

ثالثاً : أنّه معدول عن (فعّالي) :

ذهب أبو علي الفارسي إلى أنه معدول عن فعّالي ؛ لأنّ جُمع اسم وليس صفة ، وقياس فعلاء اسماً أن يُجمع على (فعّالي) ، كصحراء وصحاري ، قال : «وليس (جمعاء) مثل (حمراء) ، فيلزم أن يجمع على حُمُر ، كما أنّ (أجمع) ليس كأحمر ، وإثما (جمعاء) كظرفاء وصحراء ، كما أنّ (أجمع) كأحمر ، بدلالة جمعهم له على حد التثنية ، فقد ذهب -أي الزجاج- في هذا القول عن هذا الاستدلال ، وعن نصّ سيبويه في هذا الجنس أنه لا يجمع هذا الضرب من

عصفور ؛ وذلك نظراً إلى أنّ السماع كما هو معروف مقدّم على القياس وإن كان ابن عصفور متأخراً عنه .

(١) ابن أبي الربيع ، البسيط في شرح جمل الزجاجي ، ٣٦٦/١ .

(٢) ابن أبي الربيع ، البسيط في شرح جمل الزجاجي ، ٣٧٠/١ .

الجمع ، وعن ما نصَّ على هذا الحرف بعينه ، حيث قال : «وليس واحد منهما (يعني من قولك : أجمع وأكتع) في قولك : مررت به أجمع أكتع ، بمنزلة الأحمر ؛ لأنَّ أحمر صفة للنكرة ، وأجمع وأكتع إنما وصف بهما معرفة ، فلم ينصرفا ؛ لأنهما معرفة ، فأجمع ههنا معرفة بمنزلة كلهم»^(١) . انقضى كلام سيبويه»^(٢) .

فقد قرَّرَ الفارسي هنا أنَّ جُمع معدول عن (فَعَالِي) ، واستدل على ذلك بأنَّ جُمع اسم وليس صفة ، وما كان اسماً فالقياس أن يُجمع على (فَعَالِي) ، وذلك كصحراء وظرفاء ، وأيضاََ فإنَّ «جمعاء» تشبه ظرفاء وصحراء ، فتجمع جمعهما ، كما أنَّ (أجمع) يشبه أحمر ، بدلالة جمعهم له على حد التثنية ، ولذلك اعترض على الزجاج القائل بأنَّ جُمع معدول عن جُمع ، فذكر أنه قد ذهب عن هذا الاستدلال من القياس وقوة الشبه بين (جمعاء) وصحراء ، وعن نص سيبويه في هذا الجنس بأنه لا يجمع هذا الجمع .

وما قاله فيه نظر ، فقد أشار سيبويه إلى أنَّ جُمع معدول عن جمع جمعاء -كما مرَّ- ، ومعلوم أنَّ (جمعاء) مؤنَّث أجمع ، وما كان بهذه الصيغة فهو يجمع على فُعَل ، كحمرَاء وحُمُر ، فكيف له أن يدَّعي بأنَّ سيبويه لا يجيز جمعه على هذه الصيغة؟ .

وما ذكره من نصِّ سيبويه بأنَّ أجمع وأكتع ليسا بمنزلة أحمر ؛ لأنَّ أحمر صفة للنكرة ، وأجمع وأكتع صفة للمعرفة ، فيه نظر أيضاََ ؛ لأنَّ أجمع وأكتع ليسا من باب الصفات ، وإنما هما اسمان .

والظاهر أنَّ نصَّ سيبويه يفيد أنَّ أجمع وأكتع مُنْعَا الصرف ؛ للعلمية ، بخلاف أحمر ، فقد منع الصرف ؛ لأنه وصف للنكرة ، فيكون الحديث إذاً عن العلة الأولى المانعة لصرف أجمع ، وهي العلمية ، ولم يكن هناك ذكر

(١) سيبويه ، الكتاب ، ٢٠٣/٣ .

(٢) أبو علي الفارسي ، الإغفال وهو المسائل المصلحة من كتاب (معاني القرآن وإعرابه) لأبي إسحاق الزجاج ، جزآن ، ت : عبدالله بن عمر إبراهيم ، ١٥٣/٢ وما بعدها .

للعلة الثانية ، وهي العدل ، وذلك يُضعف مذهب الفارسي -والله أعلم- ،
ونسبه ابن الفخار^(١) إلى ابن جني .

وممن قال بهذا المذهب : ابن عصفور في أحد قوليه ؛ إذ رجَّح مذهب
سيبويه في قوله الأول^(٢) ، وفي قوله الثاني ذهب مذهب الفارسي ، فقال :
«وما كان منها على (فُعَل) لم ينصرف ؛ للتعريف ، والعدل عن (فَعَالِي) إلى
(فُعَل) ؛ لأنَّ جمعاء كصحراء ، فكان قياسها جَمَاعِي ، كصَحَارِي ، فَعُدِلت
عن ذلك»^(٣) .

وبه أخذ ابن أبي الربيع^(٤) ، ورجَّحه ابن الفخار^(٥) ، وقال به ابن
لب^(٦) .

وأشار ابن لب إلى الدليل الأول لهذا المذهب ، ألا وهو القياس ، فقال :
«وأما ما كان بوزن فُعَل ، فيمنعه من الصرف : التعريف والعدل عن فَعَالِي ،
أو فَعَالٍ إلى فُعَل ؛ لأنَّ جُمِعَ في ظاهره جمع جمعاء ، وجمعاء هنا اسم غير
صفة ، كصحراء ، فكان قياس جمعه في الظاهر أن يقال : جَمَاعِي ، أو
جَمَاعٍ ، كما يقال في جمع صحراء : صَحَارِي ، أو صَحَارٍ ، فعدلوا عن ذلك
إلى فُعَل ، فقالوا : جُمِعَ»^(٧) .

(١) حماد الثمالي ، «أبو عبدالله بن الفخار وجهوده في الدراسات النحوية» ، ٩١٥/٣ .

(٢) ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي ، ٢٧٨/١ .

(٣) ابن عصفور ، المقرب ، ٢٤١/١ .

(٤) ابن أبي الربيع ، البسيط في شرح جمل الزجاجي ، ٣٦٩/١ وما بعدها .

(٥) حماد الثمالي ، «أبو عبدالله بن الفخار وجهوده في الدراسات النحوية» ، ٩١٥/٣ وما بعدها .

(٦) محمد الزين ، «تقييد ابن لب على بعض جمل الزجاجي» ، (رسالة دكتوراه ، قسم الدراسات

العليا العربية ، كلية اللغة العربية ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، عام ١٤٠٥ هـ - ١٤٠٦ هـ

هـ) ، ١٥٦/١ .

(٧) المصدر نفسه ، دُكر ابن لب وهو متأخر عن ابن الفخار ؛ لأنَّ القياس مقدم على قوة الشبه .

كما أشار ابن الفخار إلى الدليل الثاني ، وهو قوة الشبه ، قائلاً :
 «والأول أصحُّ ، وعليه حدّاق النظار ، كالفارسي ، وابن جني ؛ لأنَّ تشبيهه
 الشيء بالشيء بشكله أولى من تشبيهه بغير شكله ، وجمعاء وكتعاء اسمان ،
 لا صفتان ، فحقهما أن يُشَبَّها في الجمع بالأسماء ، لا بالصفات ، وفَعْلَاء إذا
 كان اسماً جمع على فَعَالَى وعلى فَعَالٍ...»^(١) .

وضَعَّف ابن مالك دليلهم هذا بأنَّ فعلاء لا يجمع على (فَعَالَى) إلّا إذا كان
 اسماً محضاً لا مذكراً له ، وجمعاء ليست كذلك ، فهي لها مذكر من لفظها ،
 وهو أجمع ، قال : «ولا هو معدول عن «فَعَالَى» ؛ لأنَّ «فَعْلَاء» لا يجمع
 على (فَعَالَى) إلّا إذا لم يكن له مذكر على «أفَعَل» ، وكان اسماً محضاً ،
 كـ«صحراء» ، و «جمعاء» بخلاف ذلك»^(٢) .

وقد عارض الرضي مذهب أبي علي وأصحابه ، فذكر أنه لو كان
 (جمعاء) اسماً لكان (أجمع) أيضاً كذلك ، وبالتالي يكون جمعه على أجمعون
 شاذاً ، فقال : «ويرد عليه أنَّ جمعاء لو كان اسماً لكان أجمع أيضاً كذلك ،
 فجمعه إذن على أجمعون شاذ ؛ إذ لا يجمع بالواو والنون إلا العلم ، أو
 الوصف ، كما يجيء في باب الجمع»^(٣) .

غير أنَّ الشَّهاب القاسمي ردَّ هذا الاعتراض قائلاً : «قد يجاب بمنع
 بطلان الشرط بناء على أنَّ الشرط العلمية ، أو الوصفية ، أو شبههما ، وما
 هنا كذلك ؛ لأنَّ فيه شبه العلمية ، أو الوصفية ، كما يستفاد من التسهيل»^(٤) .
 وردَّ عليه يس بقوله : «وفيه بحث ؛ لأنَّ الشرط الذي بطل شرط ما
 يجمع بالواو والنون ، لا ما كان ممنوعاً من الصرف ، والجمع بالواو والنون

(١) حماد الثمالي ، «أبو عبدالله بن الفخار وجهوده في الدراسات النحوية» ، ٩١٥/٣ وما بعدها .

(٢) ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، ٨٨/٢ .

(٣) الرضي ، شرح الرضي على الكافية ، ١١٩/١ .

(٤) يس الحمصي ، حاشية يس على شرح التصريح ، ٢٢٣/٢ .

لا يكفي فيه شبه العلمية والوصفية ، فليتأمل»^(١) .

رابعاً : أنه معدول عن الألف واللام :

ذكر ابن يعيش أنه نُقِلَ عن الزمخشري أنه علَّل كون أجمع وأجمعون معارف ؛ لأنها معدولة عن الألف واللام ، فقال : «ويُنقل عن صاحب هذا الكتاب أنه كان يذهب إلى أن أجمع وأجمعين وما بعدهما معارف ؛ لأنها معدولة عن الألف واللام ، والمراد : الأجمع والأجمعون ، كما أن أمس معدول عن الأمس ، وقد تكرر العدل في جُمع ، كأنه معدول عن شيئين : الألف واللام ، وعن جماعى، كصحارى»^(٢) ، فذكر أن الزمخشري قد نُقِلَ عنه أن أجمع وأجمعين معارف ، وأنَّ هذا التعريف قد جاء من كونها معدولة عن الألف واللام ، كما في أمس ، ثم ذكر أنَّ العدل في جُمع قد جاء من شيئين : الألف واللام ، وعن فعّالى .

كما نقل السيوطي عن أبي حيَّان هذا الرأي ، فقال : «وقال أبوحيَّان : الذي نختاره أنها معدولة عن الألف واللام ؛ لأنَّ مذكرها جمع بالواو والنون ، فقالوا : أجمعون ، كما قالوا : الآخرون ، فقياسه أنه إذا جُمع كان معرِّفاً بالألف واللام ، فعدلوا به عما كان يستحقه من تعريفه بالألف واللام»^(٣) ، فقد استدل على هذا المذهب بجمعه جمع مذكر ، حيث قيل : أجمعون ، والقياس إذا جُمع هذا الجمع أن يكون معدولاً عما كان يستحقه بالألف واللام .

وعارضه السيوطي ، فقال في ردّه على أبي حيَّان : «قلت : وهذا يقتضي أن يكون جمع المذكر فيه أيضاً ممنوع الصرف ؛ لوجود العدل

(١) المصدر نفسه .

(٢) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ٤٦/٣ ، لم أجد رأي الزمخشري في مفصله ولا أنموذجه ، ولم أعرّ فيما بين يدي من المصادر من ذكر ذلك عنه إلّا ما ذكره ابن يعيش ، فأثبت نص ابن يعيش في ذلك .

(٣) السيوطي ، همع الهوامع ، ٩١/١ .

المذكور فيه ، وتكون الياء فيه علامة الجر على أنها نائبة عن الفتحة ، وهو غريب»^(١) .

خامساً : أنه معدول في المعنى واللفظ عن لوازم أفعل التفضيل :

ذهب الرضي إلى ذلك حين تحدث عن (أجمع) من أي الصفات هو؟ أمن باب أحمر حمراء ، أم من باب الأفضل والفضلى؟ ، فقال : «والأولى أن يقال : إنه في الأصل أفعل التفضيل ، بشهادة (أجمعون) و(جَمَع) ، فكأن معنى قولنا : قرأت الكتاب أجمع ، في الأصل : أنه أتمُّ جمعاً في قراءتي من كل شيء ، فهو تفضيل لقولهم : جميع ، نحو : أحمد وأشهر ، في المحمود والمشهور ، ثم جُعِلَ بمعنى جميعه ، وانحى عنه معنى التفضيل ، فَعُدِلَ في اللفظ عن لوازم أفعل التفضيل الثلاثة ، أعني اللام والإضافة و(من) كما ذكرنا في آخر ، فأجمع وآخر فيهما العدل والوصف والوزن ، وآخر وجمَع فيهما العدل والوصف»^(٢) .

ويردّه إجماع النحاة على أن أجمع اسم لا صفة ، فكيف يكون معدولاً عن أفعل التفضيل لفظاً ومعنى؟ .

ولقد منع عبّاس حسن^(٣) القول بالعدل ، فذكر أن الفصيح أن يقال : إنَّ العلة الحقيقية هي السماع ، ولذلك جعل العلة في منع جَمَع : الصرف هو العلمية ووزن «فُعَل» ، وهذا أضعف المذاهب .

- الترجيح :

تبيّن لي : أن ما رجّحه الخصري تبعاً لابن مالك من أن جَمَع معدول عن جمعاوات ، هو الأرجح ؛ وذلك للأسباب الآتية :

١ - أن القول بهذا المذهب يعضده القياس ، وما اعتمد على أصل من الأصول النحوية أخرى بالقبول مما لم يعتمد .

(١) المصدر نفسه .

(٢) الرضي ، شرح الرضي على الكافية ، ١٢١/١ .

(٣) عبّاس حسن ، النحو الوافي ، ٢٥٦/٤ وما بعدها .



٢ - أنّ القول بهذا المذهب فيه سلامة من الاعتراض الذي وقع فيه غيره
-والله تعالى أعلم- .

الْخِلَافُ حَوْلَ عِلَّةِ مَنَعِ الصَّرْفِ فِي حَذَامٍ وَبَابِهِ

- نصُّ المسألة :

قال الخضري -حين فسّر قول ابن عقيل في علة منع حذام من الصرف- : «للعلمية والعدل» : «هذا رأي سيبويه ، وقال المبرد : للعلمية والتأنيث ، وهو أقوى ؛ لتحقق التأنيث والعدل ، إنما يُقدَّر إذا لم يتحقق غيره»^(١) .

- مناقشة المسألة :

إذا كان علم المؤنث على وزن (فَعَال) ، نحو : حَذَام ، وَقَطَام ، وِرْقَاش ، فإنَّ للعرب فيه مذهبين :

أحدهما : البناء على الكسر مطلقاً ، فتقول : هذه حذام ، ورأيت حذام ، ومررت بحذام ، وهو مذهب أهل الحجاز .

والثاني : إعرابه إعراب ما لا ينصرف ، وهذا مذهب بني تميم ، وحينئذٍ اختلف في علة منعه الصرف .

فذهب سيبويه إلى أنَّ حذام ممنوع من الصرف ؛ للعلمية والعدل عن حاذمة ، فقال : «ألا ترى أنَّ بني تميم يقولون : هذه قَطَام ، وهذه حَذَامُ ؛ لأنَّ هذه معدولة عن حاذمة ، وقطام معدولة عن قاطمة أو قَطمة ، وإثما كلُّ واحدةٍ مِنْهُمَا معدولة عن الاسم الذي هو علم ليس عن صفة ، كما أنَّ عُمَرَ معدول عن عامر علماً لا صفة»^(٢) .

وبه أخذ ابن السراج^(٣) ، والزجاجي^(٤) ، وأبو بكر الزبيدي^(٥) ،

(١) الخضري ، حاشية الخضري ، ٧١٩/٢ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ، ٢٧٧/٣ وما بعدها .

(٣) ابن السراج ، الأصول في النحو ، ٨٩/٢ .

(٤) الزجاجي ، الجمل في النحو ، ص(٢٢٨) وما بعدها .

(٥) أبو بكر الزبيدي ، الواضح ، ص(١٦١) .

وعبدالقاهر الجرجاني^(١) ، وغيرهم^(٢) .

واعتمد هؤلاء في تقوية مذهبهم على السَّماع ؛ إذ المسموع في باب عمر علمًا أنه معدول عن عامر ، ولذلك منع الصرف للعلمية والعدل ، فكذلك حذام وبابه ، وهو ما ذكره أبوحيان قائلاً : «ويمنع العدل مع العلمية فيما كان علمًا على وزن فَعَال في لغة تميم ، نحو : حَدَّام ، وِرْقَاش ، وَسَكَّاب ، وهي معدولة عن حاذمة وراقشة وساكمة ، كما أنَّ عمر معدول عن عامر ، هذا مذهب سيبويه ، خلافاً للمبرِّد ؛ إذ زعم أنها امتنعت من الصرف للتأنيث والعلمية ، ومأخذ هذا السَّماع كباب عمر»^(٣) ، وبهذا التعليل أخذ ابن عقيل^(٤) ، والمكودي^(٥) في اختيارهما لهذا المذهب .

واعتمدوا في ذلك أيضا على الغالب على الأعلام ؛ إذ الغالب عليها أن تكون منقولة ، فلهذا جُعِلت معدولة عن فاعلة ، وهو ما أشار إليه المرادي حين ذكر أنَّ هناك من يُرَجِّح رأي سيبويه ، فقال : «قال بعضهم : الظاهر مذهب سيبويه ؛ لأنَّ الغالب على الأعلام أن تكون منقولة ، فلهذا جُعِلت معدولة عن فاعلة المنقولة عن صفة»^(٦) .

وزهب المبرِّد إلى أنَّ علَّة منعه الصرف إنما هي للعلمية والتأنيث ، فقال : «وأما بنو تميم فلا يكسرون اسم امرأة ، ولكنهم يجرونه مجرى غيره

(١) عبدالقاهر الجرجاني ، المقتصد في شرح الإيضاح ، ١٠١٨/٢ .

(٢) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ٦٩/١ ؛ وابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي ، ٢٤٧/٢ ؛ وابن مالك ، شرح الكافية ، ٨٨/٢ ؛ وابن الناظم ، شرح ألفية ابن مالك ، ص(٦٥٨) ؛ وأبوحيان ، ارتشاف الضرب ، ٨٧٠/٢ ؛ وابن عقيل ، شرح ابن عقيل ، ٣٠٩/٢ ؛ والمكودي ، شرح المكودي على الألفية ، ص(٢٤٦) ؛ والفاكهي ، حاشية على شرح الفاكهي للقطر ، ٢٧٠/٢ .

(٣) أبوحيان ، ارتشاف الضرب ، ٨٧٠/٢ .

(٤) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ، ٣٠٩/٢ .

(٥) المكودي ، شرح المكودي على الألفية ، ص(٢٤٦) .

(٦) المرادي ، توضيح المقاصد ، ١٢٢١/٤ .

من المؤنث ؛ لأنهم لا يذهبون به إلى العدل ، والدليل على ذلك أنهم إذا أرادوا العدل قالوا : يا فساق أقبلي ، ويا خبثات أقبلي ؛ لأن هذا لا يكون إلّا معدولاً»^(١) ، فهو يرى أنّ بني تميم لا يبنونه على الكسر ؛ وإنما يجرونه مجرى ما لا ينصرف ، كحال غيره من المؤنثات ، واستدل على ذلك بأنّ العدل إنما يكون في النداء -والله تعالى أعلم- .

وممن قال به أيضاً : الرضي^(٢) ، والأشموني^(٣) ، وعبّاس حسن^(٤) ، وهو ما رجّحه الخضري^(٥) كما هو ظاهر من نصّ المسألة .

وحجّتهم في ذلك : عدم الحاجة إلى تقدير العدل هنا ، بخلاف باب (عمر) ، وهو ما ذكره الرضي قائلاً : «وغير ذات الراء ، كقطام ، معربة غير منصرفة ؛ للتأنيث والعلمية ، ولم يحتاجوا في ترك الصرف هنا إلى تقدير العدل ، كما احتج إليه في عمر ، إلّا أنّ بعض النحاة يقدرونه فيه من غير ضرورة ؛ لأنه من باب حزار ، الذي وجب تقدير العدل فيه لغرض البناء الذي هو سبب الإمالة ، فقدّروه فيه أيضاً طرداً للباب»^(٦) .

فهو يرى أنّ سبب المنع : العلمية والتأنيث ؛ لعدم الحاجة إلى تقدير العدل ، ثم ذكر أنّ ما ذهب إليه النحاة من تقدير العدل هنا لا ضرورة إليه ، إلّا أنهم قدّروه ؛ لأنه من باب حزار ، وهذا الباب وجب فيه تقدير العدل ، فكذلك قطام وبابه ؛ طرداً للباب على وتيرة واحدة .

وأيضاً : فإنّ التأنيث محقق بخلاف العدل ، فهو مقدّر ، وإليه أشار المرادي حين ذكر ترجيح بعض النحاة لرأي المبرّد ، فقال : «فإن قلت :

(١) المبرد ، المقتضب ، ٣/٣٧٥ .

(٢) الرضي ، شرح الرضي على الكافية ، ١/١٢٦ .

(٣) الأشموني ، شرح الأشموني ، ٣/٤٧٧ .

(٤) عبّاس حسن ، النحو الوافي ، ٤/٢٥٩ وما بعدها .

(٥) الخضري ، حاشية الخضري ، ٢/٧١٩ .

(٦) الرضي ، شرح الرضي على الكافية ، ١/١٢٦ .

مذهب المبرّد هو الظاهر ؛ لأنّ التأنيث محقق ، والعدل مقدر»^(١) .
ومما يقوِّي هذا المذهب -فيما أحسب- أنّ المعتبر في منع (طوى)
الصرف : إنما هو التأنيث باعتبار البقعة ، إذ لا وجه لتكُلف العدل فيه^(٢) ،
فليكن حذام وبابه كذلك طردًا للباب على وتيرة واحدة .
واعترض أبوحيان على هذا بأنّ الغالب على الأعلام أنها منقولة ، وما
ذهب إليه المبرّد يجعلها مرتجلة ، فقال حين رجّح رأي سيبويه : «والظاهر
الأول -أي أنّ العلمية والعدل أرجح- ؛ لأنّ حذام ونحوها على رأي المبرّد
تكون مرتجلة ، لا أصل لها في النكرات ، والغالب على الأعلام أن تكون
منقولة ، وهي التي لها أصل في النكرات ، عُذلت عنه بعد أن صُيرت
أعلامًا»^(٣) .

وذهب المرادي إلى جواز الوجهين على السواء ، فقال : «فإن قلت :
مذهب المبرّد هو الظاهر ؛ لأنّ التأنيث محقق ، والعدل مقدر ، وأيضاً فلا
حاجة إلى تقدير عدلها ؛ لأنّ تقدير العدل في باب عمر إنما ارتكب ؛ لأنه لو
لم يقدر للزم ترتيب المنع على العلمية وحدها ، ولا يلزم من ذلك هنا .
قلت : قال بعضهم : الظاهر مذهب سيبويه ؛ لأنّ الغالب على الأعلام أن
تكون منقولة ، فلهذا جُعِلت معدولة عن فاعلة المنقولة عن صفة ، كما تقدم
في عمر ، وعلى مذهب المبرّد تكون مرتجلة»^(٤) ، فاتّضح من النصّ أنّ
المرادي يرى أنّ لكل مذهب ما يُرجّحه ، ولذلك جاز الوجهان على السواء ،
وبهذا أخذ الأزهري^(٥) ، فمذهب سيبويه يُرجّحه أن الغالب على الأعلام أن
تكون منقولة ، ومذهب المبرّد يُرجّحه أنّ التأنيث محقق بخلاف العدل ، فهو

(١) المرادي ، توضيح المقاصد ، ١٢٢١/٤ .

(٢) المرادي ، توضيح المقاصد ، ١٢٢١/٤ . وانظر : الأزهري ، شرح التصريح ، ٢٢٥/٢ .

(٣) السيوطي ، همع الهوامع ، ٩٣/١ ، ولم أجد هذا النص في كتب أبي حيان التي بين يدي .

(٤) المرادي ، توضيح المقاصد ، ١٢٢١/٤ .

(٥) الأزهري ، شرح التصريح ، ٢٢٥/٢ .



مقدر ، كما يرجّحه أنهم لا يدعون العدل في نحو طوى ، فكأنه حين تساوت العلتان جاز كلا الوجهين - والله أعلم بالصواب- .

- الترجيح :

ظهر لي : أنّ علة منع الصرف في حذام وبابه هي العلمية والتأنيث ، وهو ما رجّحه الخضري ؛ وذلك لأنّ القول بالعدل يحتاج إلى تقدير ، بخلاف القول بالتأنيث ، فهو لا يحتاج إلى ذلك ، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير .

الْخِلَافُ حَوْلَ أَيِّهِمَا أَوْلَى بِالْتَّقْدِيمِ؛
الإِعْلَالُ
أَمْ مَنَعُ الصَّرْفِ فِي (جَوَارٍ) وَبَابِهِ؟

- نصُّ المسألة :

ذكر الخصري الخلاف حول «جوارٍ» وبابه ، هل حصل فيه منع الصرف قبل الإعلال أو العكس؟ .

فقال : «ظاهر الشرح أنّ أصله جوارِيٌّ -بلا تنوين- بناء على تقديم منع الصرف على الإعلال ، فتحذف الضمة وفتحة الجر ؛ لتقلها على الياء ، ثم الياء تخفيفاً ، ويعوض عنها التنوين ، والأرجح تقديم الإعلال ؛ لتعلقه بجوهر الكلمة ، مع ظهور سببه ، وهو الثقل على منع الصرف ؛ لأنه حال من أحوالها مع خفاء سببه ، وهو شبه الفعل ، فأصله جوارِيٌّ -بتنوين الصرف- ، حذفت الحركة لتقلها على الياء ، ثم الياء للساكنين ، ثم التنوين لوجود صيغة منتهى الجمع تقديراً ؛ إذ المحذوف لعلة كالثابت ، فخير رجوع الياء ؛ لزوال سبب حذفها ، فعوّض عنها التنوين ؛ قطعاً لطمع رجوعها ، هذا مذهب سيبويه...»^(١) .

- مناقشة المسألة :

من أنواع التنوين : تنوين العوض اللاحق لـ(جوارٍ) وبابه ، وقد اختلف النحاة في المعوض عنه في نحو «جوارٍ ، وغواشٍ» ونحوهما ، بمعنى : هل التنوين عوض عن الياء أو عن حركتها؟ .

فمذهب الخليل وسيبويه : أنّ التنوين عوض عن الياء ، وهو مذهب الجمهور ، ومذهب المبرّد والزجاج : أنه عوض عن حركة الياء .

(١) الخصري ، حاشية الخصري ، ٧٠٦/٢ وما بعدها ، هذه المسألة يدخل فيها النحو مع الصرف لكني ذكرتها هنا تبعاً للنحويين في ذكرها .

وننتج عن هذا الخلافِ خلافٌ آخر ، وهو : هل الإعلال في نحو (جوار) مقدّم على منع الصرف ، أو منع الصرف مقدم عليه؟ .

وسوف أُبيّن حقيقة التنوين اللاحق لـ(جوار) ، ثم أتبع بعد ذلك الحديث عن تقديم الإعلال على منع الصرف أو العكس ، وذلك على النحو الآتي :

أولاً : الخلاف حول المعوّض عنه في نحو (جوار) :

اختلف النُّحاة في المعوّض عنه في نحو (جوار) ، فذهب الخليل وسيبويه إلى أنّ التنوين فيها عوض عن الياء ، قال سيبويه : «وسألته -يعني الخليل- عن قاضٍ -اسم امرأة - ، فقال : مصروفة في حال الرفع والجر ، تصير ههنا بمنزلتها إذا كانت في مَقَاعِلٍ وَقَوَاعِلٍ ، وكذلك أدلّ -اسم رجل عنده- ؛ لأنّ العرب اختارت في هذا حذف الياء إذا كانت في موضع غير تنوين في الجر والرفع ، وكانت فيما لا ينصرف ، وأن يجعلوا التنوين عوضاً من الياء ويحذفوها»^(١) .

فأتضح من هذا النصّ أنّ التنوين عوض من الياء ، واستدل الخليل على هذا بالسَّماع عن العرب ؛ إذ المسموع عنهم أنهم اختاروا حذف الياء في هذا ، وجعلوا التنوين عوضاً عنها ، وفي هذا ما يقوّي مذهبه ؛ إذ الاعتماد على السَّماع يعتبر من أقوى الأدلة -والله تعالى أعلم- .

وبهذا المذهب أخذ ابن السراج^(٢) ، والسيرافي^(٣) ، وأبو علي الفارسي^(٤) ، وابن جني^(٥) ، وعبدالقاهر الجرجاني^(٦) ، وغيرهم^(٧) ..

(١) سيبويه ، الكتاب ، ٣١١/٣ .

(٢) ابن السراج ، الأصول في النحو ، ٩١/٢ .

(٣) السيرافي ، «المجلد الرابع من شرح كتاب سيبويه» ، ص(١٣٥) .

(٤) أبو علي الفارسي ، الإيضاح العضدي ، ٣١٣/١ .

(٥) ابن جني ، الخصائص ، ١٩٧/١ وما بعدها .

(٦) عبدالقاهر الجرجاني ، المقتصد في شرح الإيضاح ، ١٠٣٠/٢ .

(٧) الشنتمري ، التُّكْت ، ٨٧٣/٢ ؛ والحريري ، شرح ملحّة الإعراب ، ص(١٠٥) ؛ وابن يعيش ، شرح المفصل ، ٦٤/١ ؛ وابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي ، ٢٢١/٢ ؛ وابن

وهو ما رجّحه الخضري^(١) كما في نصّ المسألة .

ويرى ابن الحاجب أنّ الأولى أن يقال : إنّ التنوين عوض عن إعلال الياء بالسكون ، وعلل لذلك بقوله : «لأنّ حذف الياء إنما كان بسبب وجود التنوين ، فكيف يصح أن يكون عوضاً عنها ولم تحذف إلّا بعد وجودها؟ وإنّما سكون الشيء عوضاً عن الشيء بعد ثبوت حذفه لغيره ، فوجب أن يقال : إنّهُ عوض عن الإعلال ثابت قبل مجيء التنوين ، فلما جاء التنوين بعد ثبوت الإعلال اجتمع ساكنان ، فحذفت الياء ؛ لالتقاء الساكنين»^(٢) .

فهو يرى أنّ إعلال الياء إنما جاء بعد التنوين ؛ إذ إنّ «جوار» اسم ، والأسماء يدخلها التنوين ، فالتقى ساكنان : الياء والتنوين ، فحذفت الياء ، فكيف يقال : إنه عوض عن الياء؟ ثم عارض نفسه ، فذكر أنّ الإعلال ثابت قبل مجيء التنوين ، فلما جاء التنوين بعد ثبوت الإعلال حُذفت الياء ؛ لالتقاء الساكنين ، وفي هذا دليل واضح على أنّ التنوين عوض عن الياء ، ولا شك أنّ الياء لم تحذف إلّا لوجود التنوين ، فلا فرق إذاً بين أن يقال : إنّ التنوين عوض عن الياء ، أو عن إعلال الياء ؛ إذ مدلولهما واحد - والله تعالى أعلم - .
وأشار المبرّد إلى أنّ التنوين يدخل عوضاً مما حُذِف منه ، فقال : «فإنّما انصرف باب جوار في الرفع والخفض ؛ لأنّه أنقص من باب ضوارب في هذين الموضعين ، وكذلك قاض ، فاعلم لو سمّيت به امرأة لانصرف في

مالك ، شرح الكافية الشافية ، ٦٤/٢ ؛ وابن الناظم ، شرح ألفية ابن مالك ، ص(٦٤٦) ؛
والرضي ، شرح الرضي على الكافية ، ١٥٤/١ ؛ والمالقي ، رصف المباني ، ص(٣٥٢) ؛
والمرادي ، توضيح المقاصد ، ١١٩٩/٤ ؛ وابن هشام ، مغني اللبيب ، ٢٣/٢ ؛ وابن عقيل ،
شرح ابن عقيل ، ٣٠٠/٢ ؛ والمكودي ، شرح المكودي ، ص(٢٤٢) ؛ والأزهري ، شرح
التصريح ، ٣٤/١ ؛ والأشموني ، شرح الأشموني ، ٤٤٧/٣ ؛ والحضرمي ، تحفة الأحاب ،
ص(٢٤٤) ؛ والفاكهي ، حاشية على شرح الفاكهي للقطر ، ٢٧/١ .

(١) الخضري ، حاشية الخضري ، ٧٠٦/٢ .

(٢) ابن الحاجب ، الأمالي النحوية ، ١٨/٣ وما بعدها .

الرفع والخفض ؛ لأنَّ التنوين يدخل عوضاً مما حذف منه»^(١) .
فهذا النصُّ يُبيِّن أنَّ المبرِّد يرى أنَّ جوارِ ، وقاضٍ ونحوهما يدخلهما
التنوين عوضاً مما حذف منهما ، ولكنه لم يُبيِّن ؛ هل التنوين فيهما عوض
عن الياء المحذوفة ، أو عن حركتها؟ .
غير أنَّ النُّحاة^(٢) نسبوا إليه القول بأنَّ التنوين عوض عن حركة الياء ،
وممن قال بهذا : تلميذه الزجَّاج^(٣) ، والزجاجي^(٤) ، ومكي بن أبي طالب^(٥) .
وردَّ أصحاب المذهب الأول هذا المذهب ؛ للأسباب الآتية :

١ - لو كان التنوين عوضاً من الحركة للزم أن يعوض تنوين في
يرمي ، وهو ما ذكره ابن جني حين عرض رأي أبي إسحاق الزجاج ، قال :
«ومن ذلك قول أبي إسحاق في التنوين اللاحق في مثال الجمع الأكبر ، نحو :
جوارِ ، وغواشٍ : إنه عوض من ضمة الياء ، وهذه علة غير جارية ، ألا
ترى أنها لو كانت متعدية لوجب أن تعوِّض من ضمة ياء يرمي ، فنقول :
هذا يرم ، ويقض ، ويستقض»^(٦) .

٢ - أنَّ هذه الأسماء قد عاقبت ياءاتها ضماتها ، ولذلك لا تجتمع معها ،
وإليه أشار ابن جني في ردِّه على مذهب أبي إسحاق ، قائلاً : «وهنا إفساد
لقول أبي إسحاق آخر ، وهو أن يقال له : إنَّ هذه الأسماء قد عاقبت ياءاتها
ضماتها ، ألا تراها لا تجتمع معها ، فلما عاقبتها جرت لذلك مجراها؟ فكما
أنك لا تُعوِّض من الشيء وهو موجود ، فكذلك أيضاً يجب ألا تعوِّض منه

(١) المبرِّد ، المقتضب ، ٢٨٠/١ وما بعدها .

(٢) أبو سعيد السيرافي ، «المجلد الرابع من شرح كتاب سيبويه» ، ص (١٣٥) . وانظر :
أبو إسحاق الزجاج ، ما ينصرف وما لا ينصرف ، ص (١١٢) ؛ و ابن مالك ، شرح الكافية
الشافية ، ٦٤/٢ .

(٣) أبو إسحاق الزجاج ، ما ينصرف وما لا ينصرف ، ص (١١٢) .

(٤) الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو ، ص (٩٧) وما بعدها .

(٥) مكي بن أبي طالب ، مشكل إعراب القرآن ، ص (٢٧٥) .

(٦) ابن جني ، الخصائص ، ١٩٧/١ . وانظر : ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي ، ٢٢٢/٢ .

وهناك ما يعاقبه ويجري مجراه»^(١) .

٣ - أن التنوين حرف ، وقد ثبت عوض الحرف من الحرف ، وهو ما صرَّح به ابن عصفور في ردّه على مذهب الزجاجي ، فقال : «وهذا الذي ذهب إليه فاسد ؛ لأنّ التنوين حرف ، فينبغي أن يكون عوضاً من حرف ؛ لأنّ عوض الحرف من الحرف قد ثبت ، ولم يثبت عوض الحرف من الحركة»^(٢) .

٤ - لو كان التنوين عوضاً من الحركة لكان ذو الألف أولى به من ذي الياء ، قال ابن مالك : «والصحيح مذهب سيبويه ؛ لأنه لو كان عوضاً من الحركة لكان ذو الألف أولى به من ذي الياء ؛ لأنّ حركة ذي الياء غير متعذرة ، فهي لذلك في حكم المنطوق بها ، بخلاف حركة ذي الألف ؛ فإنها متعذرة ، وحاجة المتعذر إلى التعويض أشد من حاجة غير المتعذر»^(٣) .

٥ - أيضاً لو كان التنوين عوضاً من الحركة لألحق مع الألف واللام ، كما ألحق معهما تنوين الترجم في قول الشاعر :

أَقْلِي اللَّوْمَ - عَاذِلَ - وَالْعِتَابَيْنِ وَقَوْلِي - إِنْ أَصَبْتُ - : لَقَدْ أَصَابِنِ^(٤)
وقد صرَّح بذلك ابن مالك^(٥) .

٦ - أنهم حذفوا الياء اكتفاء بالكسرة قبلها في المفرد ، كما في قوله تعالى : (يٰ يٰ)^(٦) ، فحذفها من الجمع أولى ؛ لحصول الثقل ، وبه قال ركن الدين الاسترأبادي^(٧) .

(١) ابن جني ، الخصائص ، ١٩٨/١ .

(٢) ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي ، ٢٢٢/٢ .

(٣) ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، ٦٤/٢ . وانظر : ابن الناظم ، شرح ألفية ابن مالك ، ص(٦٤٧) .

(٤) سبق تخريجه ، انظر : ص (٣٤) من هذا البحث .

(٥) ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، ٦٤/٢ .

(٦) سورة الفجر ، آية : ٤ .

(٧) ركن الدين الاسترأبادي ، الوافية في شرح الكافية ، ص(٣٥) .

وذهب الأخفش إلى أن التنوين اللاحق لـ«جوار» تنوين صرف ،
واستدل على ذلك بأن الاسم لما حذفت ياءه تخفيفاً ، دخله النقص ، وزالت
عنه صيغة منتهى الجموع ، فوجب بقاؤه على الأصل ، قياساً على (سلام) و
(كلام)^(١) .

ورد ابن الحاجب^(٢) هذا الرأي بأن هناك فرقاً بين (جوار) وبين (سلام)
و(كلام) ، وهو أن الأصل مفرد ، وهذا المتنازع فيه جمع ، فلا يقاس عليه .
ورُدَّ هذا أيضاً بأن المحذوف في قوة الموجود ، وإلا لكان آخر ما بقي
حرف إعراب ، واللازم -كما لا يخفى- منتفٍ ، فالملزوم مثله^(٣) .

- الترجيح :

تبين لي مما سبق : أن المذهب الأول هو الراجح ؛ لسلامته من
الاعتراض -فيما أعلم- .

وبناءً على هذه المسألة ، فقد ظهر خلاف آخر ، وهو : هل تقديم
الإعلال على منع الصرف أولى ، أو العكس؟ .

وهذه المسألة هي التي ذكرها الخصري ضمن ترجيحاته كما ظهر في
نصّه السابق، وهي التي سأناقشها الآن :

ثانياً : الخلاف حول أيهما أولى بالتقديم ؛ الإعلال ، أم منع الصرف في
جوارٍ وبابه؟ .

إن كلمة «جوار» و «غواش» ونحوهما من الكلمات الممنوعة من
الصرف ؛ لكونها على صيغة منتهى الجموع القائم مقام علتين ، وقد حصل
فيهما إعلال بالحذف ، فقد اجتمع فيهما إعلال ومنع صرف ، ومن هنا اختلف
النُّحاة في أيهما أولى بالتقديم ؛ الإعلال ، أم منع الصرف؟ .

(١) ابن الحاجب ، الأملية النحوية ، ١٩/٣ .

(٢) المصدر نفسه ، وانظر : الأزهرى ، شرح التصريح ، ٢١٢/٢ .

(٣) ابن الناظم ، شرح ألفية ابن مالك ، ص(٦٤٦) . وانظر : الأزهرى ، شرح التصريح ،

وقد ظهر ذلك في اختلافهم حول تفسير قول الخليل وسيبويه بأنّ التنوين عوض من الياء ، فبعضهم فسّر هذا القول بأنّ منع الصرف مقدّم على الإعلال ، فأصله : جوارِيُ -بالضم بلا تنوين- ، وإلّا لم يكن منع الصرف مقدّمًا ، وإن وقع للرضي ومن تبعه خلافه ، استثقلت الضمة على الياء فحذفت ، ثم وجد في آخره مزيد ثقل ؛ لكونه ياء مكسورا ما قبلها ، وقد أُعل في الرفع والجر بتقدير إعرابه استثقلاً ، فإذا خلا من (أل) والإضافة تطرق إليه التغيير ، وأمکن فيه التعويض ، فحُفّ بحذف الياء ، وعوض عنها بالتنوين ؛ لئلا يكون في اللفظ إخلال بالصيغة^(١) .

«وفسّره بعضهم بأنّ الإعلال مقدّم على منع الصرف ، فأصله : جوارِيُ بالضم والتنوين ، استثقلت الضمة على الياء فحذفت ، ثم حذفت الياء ؛ لالتقاء الساكنين ، ثم وجد صيغة الجمع الأقصى موجودة تقديراً ؛ لأنّ المحذوف لعلّة كالثابت ، ولهذا لا يجري الإعراب على الراء ، فحذف تنوين الصرف ، ثم خافوا رجوع الياء ؛ لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظاً بكونه منقوصاً ومعنى بالفرعية ، فعوّض التنوين من الياء ؛ ليقطع طماعية رجوعها»^(٢) .

وظاهر كلام السيرافي : أنّ الإعلال مقدّم على منع الصرف ، قال : «... تقدير هذا أنّ أصل غواشٍ : غواشيٌّ ، وكذلك جوارٍ : جوارِيُ ، ويكون التنوين لما يستحقه الاسم من الصرف في الأصل ، ثم استثقلت الضمة على الياء في الرفع ، والكسرة عليها في الجر ، وأسكنوها ؛ فاجتمع ساكنان ؛ الياء والتنوين ، فحذفوا الياء لاجتماع الساكنين ، ثم حذفوا التنوين لمنع هذا البناء الصرف ؛ لأنّ الياء منوية وإن كانت محذوفة ، ثم عوّضوا من الياء المحذوفة تنويناً غير تنوين الصرف»^(١) .

(١) يس الحمصي ، حاشية يس على شرح الفاكهي ، ٢٧/١ .

(٢) يس الحمصي ، حاشية يس على شرح الفاكهي ، ٢٧/١ وما بعدها .

(١) أبوسعيد السيرافي ، «المجلد الرابع من شرح كتاب سيبويه» ، ص(١٣٥) وما بعدها .

اتَّضح من النصّ : أنّ الإعلال مقدّم على منع الصرف ؛ لأنّ حذف الياء كان لأجل التقاء الساكنين ، فالإعلال فيها ظاهر ، ثم حذفوا التنوين ؛ لأنّ هذا الجمع ممنوع من الصرف ، وفي هذا دليل على أنّ الإعلال أولى بالتقديم من منع الصرف - والله تعالى أعلم - .

وبهذا أخذ ابن الحاجب^(١) ، والرضي^(٢) ، ويس^(٣) ، وحسن العطار^(٤) ، وهو ما رجّحه الخضري^(٥) كما تبين من نصّ المسألة .

وأورد القائلون بهذا المذهب عللاً لتأييد مذهبهم ، منها :

أ - أنّ الياء المحذوفة للإعلال في حكم الثابت ؛ قال رضي : «... والإعلال مقدّم على منع الصرف ؛ لما ذكرنا ، فحذف الياء لالتقاء الساكنين ، ثم وجد بعد الإعلال صيغة الجمع الأقصى حاصلة تقديراً ؛ لأنّ المحذوف للإعلال كالثابت ، بخلاف المحذوف نسياً كما ذكرنا»^(٦) ، فهو يرى أنّ الإعلال مقدّم على منع الصرف ؛ لأنّ حذف الياء إنما كان لأجل التقاء الساكنين ، فقد وجد هنا إعلال بالحذف قبل منع الصرف لصيغة منتهى الجموع ، وما كان محذوفاً للإعلال فهو كالثابت ، بخلاف المحذوف نسياً .

ب - أنّ الإعلال متعلق بجوهر الكلمة ، ومنع الصرف متعلق بحال الكلمة في التركيب ، وهذا ما ذكره يس حين عرض تفسير العلماء لقول الخليل وسيبويه ، فقال : «وفسّرهُ بعضهم -أي قول الخليل وسيبويه- بأنّ

(١) ابن الحاجب ، الأمالي النحوية ، ١٩/٣ .

(٢) رضي ، شرح الرضى على الكافية ، ١٥٤/١ .

(٣) يس الحمصي ، حاشية يس على شرح الفاكهي ، ٢٧/١ .

(٤) حسن العطار ، حاشية حسن العطار على شرح الأزهرية في علم النحو وبهامشها الشرح

المذكور مع بعض تقاريرات شيخ الإسلام شمس الدين محمد الألباني ، (مصر : المكتبة

التجارية الكبرى) ، ص(٢٧) .

(٥) الخضري ، حاشية الخضري ، ٧٠٦/٢ .

(٦) رضي ، شرح الرضى على الكافية ، ١٥٤/١ .

الإعلال مقدّم على منع الصرف ، وهو الصحيح ؛ لأنّ الإعلال متعلّق بجوهر الكلمة ، مقدّم على منع الصرف الذي هو من أحوال الكلمة بعد تمامها»^(١) ، وهو ما اعتمده الخضري^(٢) في ترجيحه لهذا المذهب .

ج- أنّ سبب الإعلال ظاهر ، وهو الثقل ، بخلاف منع الصرف ، فإنّ سببه مشابهة الاسم الفعل ، وهي خفيّة ، وإليه أشار الصبّان حين عرض الرأي الأكثر في هذه المسألة ، فقال : «خرجه الأكثر -أي قول الخليل وسيبويه- على أنّ الإعلال مقدّم على منع الصرف ؛ لكون سببه -وهو الثقل- أمراً ظاهراً محسوساً ، بخلاف منع الصرف ، فإنّ سببه مشابهة الاسم الفعل ، وهي خفية»^(٣) ، وهذا ما اعتمده العطار^(٤) والخضري^(٥) في الترجيح .

ونقل الرضي عن المبرّد : أنّ منع الصرف مقدّم على الإعلال بناء على مذهبه بأنّ التنوين عوض من حركة الياء ، فقال : «وقال المبرّد : التنوين عوض من حركة الياء ، ومنع الصرف مقدّم على الإعلال ، وأصله : جوارِي بالضم بلاتنوين ، ثم جوارِي بحذف الحركة ، ثم جوارٍ بتعويض التنوين من الحركة ؛ ليخف الثقل بحذف الياء للساكنين»^(٦) . ويمكن القول بأنّ الزجّاج^(١) والزجاجي^(٢) ومكي^(٣) قد أخذوا بهذا

(١) يس الحمصي ، حاشية يس على شرح الفاكهي ، ٢٧/١ .

(٢) الخضري ، حاشية الخضري ، ٧٠٦/٢ .

(٣) الصبان ، حاشية الصبان ، ٢٤٥/٣ .

(٤) العطار ، حاشية العطار على شرح الأزهرية ، ص(٢٧) .

(٥) الخضري ، حاشية الخضري ، ٧٠٦/٢ .

(٦) الرضي ، شرح الرضي على الكافية ، ١٥٣/١ ، ولم أهدد إلى نص المبررد في كتابه ، وفي شرح الرضي «... وأصله جوارِي بالتنوين ، ثم جوارِي بحذفها» والصحيح ما أثبتته والله أعلم- .

(١) الزجاج ، ما ينصرف وما لا ينصرف ، ص(١١٢) .

(٢) الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو ، ص(٩٧) وما بعدها .

(٣) مكي بن أبي طالب ، مشكل إعراب القرآن ، ص(٢٧٥) .



المذهب ، بناء على رأيهم في أنّ التنوين عوض من حركة الياء ، حيث استثقلت الضمة أو الفتحة النائية عن الكسرة على الياء فحذفت الحركة ثم الياء اعتباطاً لغير موجب فوق هنالك إخلالاً بصيغة منتهى الجموع ؛ لأنه لم يبق بعد ألف مفاعل إلا حرف واحد فلو ردت الياء لرجع الثقل فأبقوها محذوفة و عوضوا عنها التنوين وفي هذا دليل على أن منع الصرف مقدم على الإعلال ، وهو ما صرّح به ابن حمدون^(١) .

واعترض الرضي على هذا المذهب ، قائلاً : «والاعتراض عليه وعلى مذهب المبرّد : أنه لو كان منع الصرف مقدّماً على الإعلال لوجب الفتح في قولك : مررت بجواري ، كما في اللغة القليلة الخبيثة ؛ وذلك لأنّ منع الصرف يقتضي شيئين : حذف التنوين ، وتبعية الكسر له في السقوط وصيرورته فتحاً ، وأيضاً يلزم أن يقال : جاء الجوار ، ومررت بالجوار ، عند سبويه بحذف الياء ؛ لأنّ الكلمة لا تخف بالألف واللام ، وثقل الفرعية باقٍ معهما»^(٢) .

- الترجيح :

اتضح لي مما سبق : أنّ الإعلال مقدّم على منع الصرف ، كما رجّحه الخضري ؛ وذلك لسببين ، هما :

- ١ - سلامة المذهب الأول من الاعتراض -فيما أعلم- .
- ٢ - أنّ الإعلال يتناول الكلمة مفردة ، فيبحث عن أصلها وما طرأ عليها من تغيير ، على عكس منع الصرف ، فإنه يتناول الكلمة حال تركيبها ، ومن هنا قيل : إنّ أبواب الصرف مقدمة على أبواب النحو ، ولا شكّ بأنّ الإعلال من أبواب الصرف ، فهو مقدّم على منع الصرف ؛ لتعلّقه بجوهر الكلمة .

(١) ابن حمدون ، حاشية ابن حمدون على شرح المكودي ، ٢١/١ .

(٢) الرضي ، شرح الرضي على الكافية ، ١٥٤/١ .

الْخِلَافُ حَوْلَ نَوْعِ «أَنْ» بَعْدَ أَفْعَالِ الشُّكِّ عِنْدَ الْفَصْلِ بِـ«لَا» النَّافِيَةِ

- نصُّ المسألة :

قال الخضري موضحاً قول الشارح : «أحدهما النصب» ، ما نصُّه : «أي لعدم تحقق المظنون ، فيناسبه الترجي بأن المصدرية ، وهو الأرجح عند عدم الفصل بلا ، ولذا أجمع عليه في : (د ه ه ه ه) (١) ، أمّا مع الفصل بلا فالأرجح الرفع ، كظننت ألا تقوم ؛ لأنَّ فصل المخففة بها أكثر من المصدرية» (٢) .

- مناقشة المسألة :

أجمع النُّحاة على أنَّ الفعل المضارع الواقع بعد أفعال الشك إن لم يفصل بلا النافية ، فإنَّ «أَنْ» فيه هي الناصبة للفعل المضارع ، وليست المخففة من الثقيلة ، كما في قوله تعالى : (د ه ه ه ه) (٣) .
واختلفوا حول «أَنْ» إذا فُصل بينها وبين الفعل المضارع «بلا» النافية وقد تقدّمها فعل شك ؛ هل هي مصدرية أو مخففة من الثقيلة؟ ، وفي ذلك ثلاثة أقوال ، هي :

أولاً : رجحان الناصبة للفعل المضارع :

صرَّح بذلك ابن مالك ، فقال : «وإن عمل فيها فعل ظنَّ جاز أن تكون المخففة ، وأن تكون الناصبة للفعل المضارع ، وهو الأكثر فيها ، ولذلك اتفق على النصب في (د ه ه ه ه) (٤) ، واختلف في : (أ ب ب ب ب) (١)» (٢) ،

(١) سورة العنكبوت ، آية : ٢ .

(٢) الخضري ، حاشية الخضري ، ٧٢٦/٢ .

(٣) سورة العنكبوت ، آية : ٢ .

(٤) سورة العنكبوت ، آية : ٢ .

(١) سورة المائدة ، آية : ٧١ ، واختلف في قوله : «أن لا يكون» : فقرأ أبو عمرو وحمزة

فاستدل على ذلك بكثرة الاستعمال ، فإنَّ الأكثر في (أن) بعد أفعال الشك أن تكون ناصبة ، ولذلك أجمع النُّحاة على نصب الفعل المضارع بعدها في (د ه ه) ، فإذا فُصِّل بينها وبين الفعل بلا النافية ، نحو : (أ ب ب ب) ، فالأولى أن تكون ناصبة للفعل المضارع ، فيردُّ ما اختلف فيه إلى ما أجمع عليه .

وهو ما اعتمد عليه ابن الناظم^(٢) في اختياره لهذا المذهب ، وأبوحيَّان^(٣) ، والمرادي^(٤) ، وابن هشام^(٥) ، والسيوطي^(٦) ، ومحمد الحضرمي^(٧) ، والفاكهي^(٨) .

وقد رجَّح الفاكهي هذا المذهب ، معللاً ذلك بأنَّ النصب فيه مراعاة لأصله ، فلا يحتاج إلى تأويل ، بخلاف الرفع ، فقال حين عرض قوله تعالى : (أ ب ب ب)^(٩) : «قرئ بالرفع ؛ إجراءً للظن مجرى العلم ، وبالنصب ؛ إجراءً له على أصله من غير تأويل ، وهو أرجح»^(١٠) .

ومما يُقوي هذا المذهب-فيما أحسب- : اعتماده على القياس ، بالإضافة

والكسائي ، برفع : «تكون» ، وقرأ الباقون بالنصب . انظر : ابن زنجلة ، حجة القراءات ، ص (٢٣٣) .

(١) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ٧/٤ وما بعدها ، لم أعثر على نص للمتقدمين-فيما أعلم- في ترجيح أحدهما على الآخر ، فقد أجازوا الوجهين ، وبينوا العلة في جوازهما دون اختيار أحدهما على الآخر فيما بين يدي من المصادر .

(٢) ابن الناظم ، شرح ألفية ابن مالك ، ص (٦٦٨) .

(٣) أبوحيَّان ، ارتشاف الضرب ، ١٦٣٩/٤ .

(٤) المرادي ، توضيح المقاصد ، ١٢٣٥/٤ .

(٥) ابن هشام ، أوضح المسالك ، ١٤٧/٤ .

(٦) السيوطي ، همع الهوامع ، ٨٩/٤ .

(٧) محمد الحضرمي ، تحفة الأحاب ، ص (٢٦٢) .

(٨) الفاكهي ، حاشية على شرح الفاكهي ، ١٥٢/١ .

(٩) سورة المائدة ، آية : ٧١ .

(١٠) الفاكهي ، حاشية على شرح الفاكهي للقطر ، ١٥٢/١ .

إلى كثرة الاستعمال ، وهو ما اعتمد عليه ابن هشام حين رجَّح هذا المذهب ،
قائلاً : «أن يتقدم عليها (ظنّ) ، فيجوز أن تكون مخففة من الثقيلة... ويجوز
أن تكون ناصبة ، وهو الأرجح في القياس»^(١) .

ثانياً : رجحان المخففة من الثقيلة :

أشار إلى ذلك الأشموني بقوله : «... نعم ، النصب هو الأرجح عند
عدم الفصل بينها وبين الفعل»^(٢) ، ويُفهم من هذا النص : أنه لو وُجد الفصل
ب(لا) ، فالأرجح الرفع على أنها مخففة من الثقيلة -والله أعلم بالصواب- .
وصرَّح بذلك الصبَّان ، مستدلاً على ذلك بأنَّ الفصل بلا بين
(أن)المخففة ومدخولها أكثر من الفصل بين (أن) الناصبة ومدخولها ، فقال :
«أما عند الفصل فالأرجح الرفع ؛ لأنَّ الفصل بين المخففة ومدخولها أكثر من
الفصل بين الناصبة للمضارع ومدخولها»^(٣) ، وبه أخذ الخضري^(٤) .
وذكر الصبَّان أنَّ أكثرية الفصل بين المخففة ومدخولها قد يعارضه
بعضهم بأكثرية وقوع الناصبة للمضارع ، ومقتضى ذلك : استواء الوجهين
عند الفصل ، وذكر بأنه قد يستدل على ذلك باختلاف القراء عند الفصل بلا ،
ولو كان راجحاً لاتفقوا عليه ، وقد يجاب عنه بأنَّ القراء قد يتفقون على
مرجوح^(٥) ، وفي ذلك نظر ؛ إذ القول بأنها الناصبة يعضده القياس ، وإذا
اجتمع قياس وكثرة استعمال فالأخذ بالقياس أولى ، وعند وجود مرجَّح
لأحد المذهبين فلا يُصار إلى استواء المذهبين -والله تعالى أعلم- .

(١) ابن هشام ، شرح قطر الندى وبل الصدى ، ص(٦٤) .

(٢) الأشموني ، شرح الأشموني ، ٥٠٨/٣ .

(٣) الصبَّان ، حاشية الصبَّان ، ٢٨٣/٣ .

(٤) الخضري ، حاشية الخضري ، ٧٢٦/٢ .

(٥) الصبَّان ، حاشية الصبَّان ، ٢٨٣/٣ .

ثالثًا : استواء الوجهين :

ذهب سيبويه إلى ذلك ، معتمدًا على أن اختيار أحدهما دون الآخر متوقفٌ على المعنى ، فإن أُريد به الظن كانت الناصبة ، وإن أُريد به العلم كانت المخففة ، فقال : «فأما ظننتُ وحسبتُ وخلصتُ ورأيتُ ، فإنَّ (أن) تكون فيها على وجهين : أن تكون (أن) التي تنصب الفعل ، وتكون (أن) الثقيلة ، فإذا رفعت قلت : قد حسبتُ أن لا يقولُ ذاك ، وأرى أن سَيَفْعَلُ ذاك ، ولا تدخل هذه السين في الفعل ههنا حتى تكون أنه. وقال عزَّ وجلَّ : (أ ب ب ب) ، كأنك قلت : قد حسبتُ أنه لا يقولُ ذاك ، وإِثْمًا حسنتُ أنه ههنا ؛ لأنَّك قد أثبت هذا في ظنِّك كما أثبتَّه في علمك ، وأنَّك أدخلته في ظنِّك على أنه ثابت الآن كما كان في العلم ، ولولا ذلك لم يحسنُ أنْكَ ههنا ولا أنه ، فجرى الظنُّ ههنا مجرى اليقين ؛ لأنه نفيه .

وإن شئت نصبت ، فجعلتهنَّ بمنزلة خشيتُ ، وخفْتُ ، فنقول : ظننتُ أن لا تفعلَ ذاك^(١) .

ذكر في هذا النص أن جواز الوجهين متوقفٌ على المعنى المراد ، فإن أجريت الظن مجرى العلم على معنى أنه ثابت ، كانت المخففة ، فرفعت الفعل بعدها ، وإن أجرите على أصله من عدم الاستقرار ، كان بمنزلة خشيت ، فنصبت الفعل بعدها على أنها الناصبة .

وبه أخذ المبرِّد^(٢) ، والزجاجي^(٣) ، وأبو علي الفارسي^(٤) ، وعبدالقاهر الجرجاني^(٥) ، وغيرهم^(٦) .

(١) سيبويه ، الكتاب ، ١٦٦/٣ وما بعدها ، في «الكتاب» ، (على وجهين : على أنها تكون التي تنصب الفعل وتكون أن الثقيلة ...) والصحيح ما أثبتته والله أعلم .

(٢) المبرِّد ، المقتضب ، ٧/٣ .

(٣) الزجاجي ، الجمل في النحو ، ص (١٩٨) .

(٤) أبو علي الفارسي ، الحجة للقراء السبعة ، ١٣٠/٢ .

(٥) عبدالقاهر الجرجاني ، المقتصد في شرح الإيضاح ، ٤٨٦/١ .

(٦) الزمخشري ، المفصل ، ص (٢٩٩) ؛ والأنباري ، البيان في غريب إعراب القرآن ،

وحجّتهم في ذلك أنّ الظنّ قد ورد في اللسان العربي بمعنى العلم ،
فيمكن أن تحمل أن على المخففة ؛ لأنها بمعنى العلم ، أو على الناصبة ،
فيبقى الظنُّ على بابه .

قال الزجاجي : «فإن وقع قبلها (الظنّ) جاز فيما بعد (أنّ) الرفع
والنصب ، كقولك : «ظننت أُلّا تقوم» -بالنصب- ، إذا لم ترد تحقيق الظن ،
و«ظننت أُلّا تقوم» -بالرفع- إذا أردت به معنى علمت.. ؛ لأنّ الظنّ في كلام
العرب قد يكون في معنى العلم»^(١) .

وأضاف الأنباري سبباً آخر ، فقال : «.. وإمّا حسن ههنا أن تقع (أنّ)
المخففة من الثقيلة والخفيفة -أي الناصبة- ؛ لأنّ «حسب» فيه طرف من
اليقين وطرف من الشك ، والمخففة من الثقيلة إنما تقع بعد فعل اليقين ،
كعلمتُ وعرفتُ ، و(أنّ) الخفيفة إنما تقع بعد فعل الشك ، كرجوتُ وطمعتُ ،
فلما كان في حسب طرف من اليقين والشك ، جاز أن يقع كل واحد منهما
بعدها»^(٢) ، وهو ما أوماً إليه سيبويه والمبرد .

فقد يقوى المرجح فيستعمل بمعنى العلم واليقين ، فتكون المخففة من
الثقيلة ، وقد يضعف فيصير ما بعده مشكوكاً فيه ، فتكون الناصبة^(٣) .
وعارض أبوحيان هذا الدليل بأن «حسب» من الأفعال التي في أصل وضعها
لغير متيقن^(٤) ، ولا شك أنّ الرجوع إلى الأصل أولى من مجرد الاحتمال .

٣٠١/١ ؛ وابن خروف ، شرح جمل الزجاجي ، ٨٢٥/٢ ؛ وابن يعيش ، شرح المفصل ،
٧٧/٨ ؛ وابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي ، ١٧٨/٢ ؛ والرّضي ، شرح الرّضي على
الكافية ، ٣٣/٤ ؛ وعبدالعزیز الموصلي ، شرح ألفية ابن معطٍ ، ٩٢٣/٢ ؛ والمكودي ، شرح
المكودي على الألفية ، ص(٢٤٨) ؛ وعبّاس حسن ، النحو الوافي ، ٢٨١/٤ .

(١) الزجاجي ، الجمل في النحو ، ص(١٩٨) .
(٢) الأنباري ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ٣٠١/١ . وانظر : ابن يعيش شرح المفصل ،
٧٧/٨ ؛ وعبدالعزیز الموصلي ، ألفية ابن معطٍ ، ٩٢٣/٢ .
(٣) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ٧٧/٨ ؛ وعبدالعزیز الموصلي ، شرح ألفية ابن معطٍ ، ٩٢٣/٢ .
(٤) أبوحيان ، تفسير البحر المحيط ، ٥٤٢/٣ .



- الترجيح :

ظهر لي مما سبق : أنّ الأرجح كونها الناصبة للفعل ، كما هو مذهب ابن مالك ؛ وذلك للأسباب الآتية :

١ - قوة أدلة هذا المذهب .

٢ - سلامته من الاعتراض -فيما أعلم- .

تَمييزُ العَشْرَةِ وَمَا دُونَهَا إِذَا كَانَ لَهَا جَمَعَان

- نصُّ المسألة :

قال الخصري معلقًا على قول ابن عقيل : «فإن لم يكن... إلخ» ، ما نصه : «مثل ذلك ما إذا شذ جمع القلة ، أو ندر استعماله ، فيجعل كالمعدوم ، ويضاف للكثرة ، فالأول كثلاثة قُرُوءٍ ، فإن مفرده قُرء -بفتح فسكون- ، وجمعه على (أفعال) شاذ ، والثاني كثلاثة شُسوع ، فإنَّ أَشْسَاع قليل الاستعمال في جمع شِسْع ، وهو أحد سيور النَّعْل ، كذا في الأشموني تبعًا للتوضيح ، ومقتضاه : أنَّ ثلاثة قروء ليس من القليل ؛ لشذوذ جمع قلته ، والصواب ما في الشارح -كابن الناظم- من جعله من القليل ؛ لأنه إن كان جمعًا لقُرء -بالتح- فله جمع قلة قياسي ، وهو أَقْرُوءٌ ، كفلس وأفلس ، أو لقُرء -بالضم- فله أَقْرَاء كأفعال ، وعلى هذا يحمل الشارح ، ففيه استعمال جمع كثرة مع وجود القلة القياسي ، فيكون قليلاً»^(١) .

- مناقشة المسألة :

قُرُوء : جمع كثرة ، والعدد من ثلاثة إلى عشرة يُميِّز بجموع القلة غالبًا ، ولا يُعدَّل عن ذلك إلَّا عند شذوذ جمع القلة ، أو ندر استعماله ، وفي هاتين الحالتين هل يكون استعمال جمع الكثرة من قبيل الكثير أو القليل؟ ، وفي ذلك مذهبان :

أحدهما : أنه من قبيل الكثرة :

أشار سيبويه إلى أنه من الكثير ؛ لكثرة استعمال العرب له ، وتركها لبناء القلة ، فقال : «وقد يكسَّر على (فَعْلَةٍ) ، نحو : قَرْدٍ وَقِرْدَةٍ ، وحَسَلٍ وحِسَلَةٍ ، وأحْسَالٍ ، إذا أردت بناء أدنى العدد ، فأَمَّا القِرْدَةُ فاستُغني بها عن

(١) الخصري ، حاشية الخصري ، ٧٧٧/٢ .

أفراد ، كما قالوا : ثلاثة شُسوع ، فاستغنوا بها عن أشساع ، وقالوا : ثلاثة
فُرُوءٍ ، فاستغنوا بها عن ثلاثة أقرُوءٍ»^(١) .

ويُفهم من النص : أن سيبويه يرى أن نحو : أشساع ، وأقرُوء قد استُغني
عنهما في كلام العرب ، فنزلاً منزلة المهمل ، فصار جمع الكثرة مستعملاً ؛
لتركهم استعمال القلة ، فكان استعمال جمع الكثرة هنا من قبيل الكثير - والله
أعلم بالصواب- .

فإن قيل : إن سيبويه قد جعل فُرُوء مستغني بها عن أقرُوء ، وقد ذكرتم
أنه لا يعدل إلى الكثرة إلّا عند شذوذ جمع القلة أو ندوره ، وأقرُوء جمع قلة
قياسي لقرء بفتح فسكون .

قيل : إن في نص سيبويه السابق ما يشير إلى ندور الاستعمال أو
شذوذه ؛ إذ العرب غالباً لا تستغني عن الشيء إلّا بسبب هاتين الحالتين - والله
تعالى أعلم- .

وهو ما أشار إليه الفارسي بقوله : «فإن قلت : فقد جاء في التنزيل : (ج)
(ج)^(٢) فهلاً قلت : إن إضافة ذلك إلى العدد الكثير سائغ؟ .

قيل : لا يلزم أن تقول ذلك من أجل ما ذكرت ؛ لأن ذلك في بابه مثل :
استحوذ ، فكما لا يصلح استقوم قياساً على : استحوذ ، كذلك لا يقاس على
ذلك ، وما جاء من نحو هذا فقد ردُّوه في التأويل إلى إضافته إلى العدد
القليل ؛ لئلا يتباين ويلتئم ، فقالوا : تقديره : ثلاثة أقرء ، من القرء... فكذا
تقدير إضافة (ثلاثة) إلى (الأقرء) ، وإنما يجيء هذا النحو إذا كان الجمع
الكثير أكثر في الاستعمال من الجمع القليل ، كما أن ما يُطرح فيه بناء القليل
البتة ، نحو : شُسوع يضاف العدد القليل فيه إلى بناء الكثير ، والتقدير في
ذلك أيضاً : التقدير فيما ذكرت لك في قوله : (ج) (ج)^(٣)»^(١) .

(١) سيبويه ، الكتاب ، ٥٧٥/٣ .

(٢) سورة البقرة ، آية : ٢٢٨ .

(٣) سورة البقرة ، آية : ٢٢٨ .

فهو يرى عدم الإضافة إلى الكثرة قياساً على القلة ، كما لا يقاس استقوم على استحوذ ، فإن جاء شيء من ذلك فإنه يؤول بإضافته إلى العدد القليل ؛ لئلا يتباين ؛ إذ العدد الكثير يدخل في حد التباين والبعد عن التشاكل ، ولذلك فضلّ القلة على الكثرة ، وما جاء فيه تقدير الإضافة إلى الجمع الكثير - كما في (ثلاثة قروء) - فإثماً يرجع إلى أنّ جمع الكثير أكثر في الاستعمال من جمع القليل ، كما أنّ بناء القليل قد يطرح كما في : شسوع ، فيضاف إلى بناء الكثرة ، فالتقدير فيه كالتقدير في : (ثلاثة قروء) ، فقد صرّح أنّ إضافته إلى بناء الكثرة من قبيل الكثير ، بناء على استعماله في الكلام العربي - والله تعالى أعلم - .

وممن قال بهذا أيضاً : الزمخشري^(٢) ، وابن يعيش^(٣) .

وأضاف ابن الحاجب دليلاً آخر غير كثرة الاستعمال عند اختياره لهذا المذهب ، فقال : «والذي حسّنه أنّ قُرُوءاً في كلامهم كثير ، ولكثرته استخف ، فوضع موضع أقرأء ، وأيضاً : فإنّ أقرأء أثقل من قُرُوء ؛ لأنّ فيه همزتين ، وهو أكثر بحرف ، وكان قروء ههنا حسناً لهذا التعارض»^(٤) .

فقد حسّن استعمال الكثرة مكان القلة ؛ لكثرة استعماله في كلام العرب ، ولخفته على اللسان ؛ إذ إنّ بناء القلة فيه ثقل ؛ لوجود همزتين ، بخلاف قروء ؛ ففيه خفة ؛ لقلة عدد حروفه ، ولهذه الأسباب مجتمعة اختير بناء الكثرة على بناء القلة ، فاستُغني به عنها ، كما أضاف ابن هشام^(٥) إلى ذلك : أنّ السبب في العدول إلى الكثرة إنّما هو شذوذ بناء القلة ؛ إذ إنّ جمع قراء - بالفتح - على أقرأء شاذ ، وما كان له بناء قلة شاذ قياساً كأقرأء ، أو سماعاً

(١) الفارسي ، البغداديات ، ص(٥١٦) وما بعدها .

(٢) الزمخشري ، الكشاف ، ص(١٣٢) .

(٣) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ٢٥/٦ .

(٤) ابن الحاجب ، الإيضاح في شرح المفصل ، ٦١٣/١ .

(٥) ابن هشام ، أوضح المسالك ، ٢٢٩/٤ .

كـ«أشباع» ، فإنه ينزل منزلة المهمل ، فحينئذٍ يضاف العدد إلى جمع الكثرة ، فيكون استعمال بناء الكثرة من قبيل الكثير ، وبه أخذ الأشموني^(١) .

والثاني : أنه من قبيل القلة :

أشار إلى ذلك ابن مالك ؛ إذ الغالب في تمييز العشرة فما دونها إضافته إلى جمع القلة ، وما كان له جمعا قلة وكثرة ، فأضافته إلى القلة أكثر ، فقال : «وقد يُضاف إلى جمع كثرة مع وجدان جمع قلة ، كقوله تعالى : (ج ج ج ج)»^(٢) .

وبه أخذ ابن الناظم^(٤) ، والرضي^(٥) ، وابن عقيل^(٦) ، وغيرهم^(٧) .. وهو ما رجَّحه الخضري^(٨) .

وحجَّتْهم في ذلك : أنَّ (قراء) له جمع قلة قياسي ، وهو (أقراء) ، وإذا كان للفظ جمعا قلة وكثرة ، فإنَّ العدد يضاف إلى القلة غالباً ؛ للمشاكلية بين العدد والمعدود .

قال ابن الناظم : «وقد يجاء به جمع كثرة ، كقوله تعالى : (ج ج ج ج)»^(٩) مع مجيء الأقرء»^(١٠) .

وأيضاً : فإنَّ في إضافة العدد إلى جمع الكثرة خروجاً عن القياس ، بخلاف إضافته إلى القلة ، وهو ما ذكره الرضي قائلاً : «وقد جاء (ثلاثة

(١) الأشموني ، شرح الأشموني ، ١٣٢/٤ .

(٢) سورة البقرة ، آية : ٢٢٨ .

(٣) ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، ١٨٨/٢ .

(٤) ابن الناظم ، شرح ألفية ابن مالك ، ص(٧٢٧) .

(٥) الرضي ، شرح الرضي على الكافية ، ٣٠١/٣ .

(٦) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ، ٣٧٣/٢ .

(٧) المكودي ، شرح المكودي على الألفية ، ص(٢٧٠) ؛ والسيوطي ، شرح السيوطي على الألفية ، ص(٣٢٣) .

(٨) الخضري ، حاشية الخضري ، ٧٧٧/٢ .

(٩) سورة البقرة ، آية : ٢٢٨ .

(١٠) ابن الناظم ، شرح ألفية ابن مالك ، ص(٧٢٧) .



قروء) مع وجود أقراء ، وليس بقياس»^(١) .
فإن قيل : إنَّ جمع (قُرء) على (أقراء) شاذ ، ولشذوذ قلته عدل به إلى
جمع الكثرة ؛ ولذلك كانت إضافته إلى جمع الكثرة من قبيل الكثير .
فالجواب : أنه قد وردت لغتان في «قراء» في اللسان العربي ، أحدهما :
بفتح القاف ، فله جمع قلة قياسي ، وهو أقرؤ ، كفأس ، وأفأس .
والآخر بضمها «قراء» ، فله جمع قلة قياسي أيضاً ، وهو «أقراء» ،
كفؤل وأفقال ، فكيف يدعى أن قروء جمع «قراء» بالفتح خاصة؟ .
وإذا كان للفظ جمع قلة قياسي فالأولى الحمل عليه ، فاستعمال الكثرة في
موضعه حينئذٍ من قبيل القلة .
وقد اعتمده الخضري^(٢) في ترجيحه لهذا المذهب ، كما تبين من نصّ
المسألة .

- الترجيح :

اتضح لي مما سبق : أن ما رجَّحه الخضري من جعل استعمال الكثرة
مع وجود جمع القلة القياسي هو من القليل ، هو الأرجح ؛ وذلك للأسباب
الآتية :

- ١- اعتماده على أصلين نحويين ؛ هما : الإجماع ، والقياس ، وما اعتمد
على أصلين أولى مما لم يعتمد .
- ٢- سلامته من الاعتراض الذي وقع فيه المذهب الأول -والله تعالى
أعلم- .

(١) الرضي ، شرح الرضي على الكافية ، ٣٠١/٣ .

(٢) الخضري ، حاشية الخضري ، ٧٧٧/٢ .



الفصل الثاني : ترجيحاتُ الخُضري الصَّرْفِيَّةِ المَعْلَّةِ

وفيه مبحثان :

- ❖ المبحث الأول : تصريف الأسماء .
- ❖ المبحث الثاني : مسائل الإعلال والإبدال .

المبحث الأول : تصريف الأسماء

وفيه :

- ١ - (أصل ثبّة) .
- ٢ - تصغير إبراهيم وإسماعيل لغير الترخيم .
- ٣ - باب النسب، وفيه ثلاث مسائل :
 - أ - النسب إلى «شج» و«عم» .
 - ب - النسب إلى «يد» عند ردّ المحذوف .
 - ج - أصل «شاة» .
- ٤ - الوقف على «إذن» .

١ - (أصلُ ثُبَّة)

- نصُّ المسألة :

قال الخضري : «... أي بمعنى الجماعة ، والأقوى أن أصله ثُبُو ، من ثَبَوْتُ ، أي : جمعت ، لا ثُبِي ؛ لأنَّ أكثر ما حذف من اللامات واو ، ولم تجمع في التنزيل إلَّا بالألف والتاء كما في التَّصريح ، نحو : (كَّ) (١) (٢) .

- مناقشة المسألة :

الثُّبَّة -بضم الثاء- : بمعنى الجماعة من الناس ، وهي من الكلمات المحذوفة اللام المعوَّض عنها بتاء التأنيث ، كسنة ، وعزة ، ونحوها.. والدليل على ذلك كثرة حذف اللام ، كما في أب ، وأخ ، ونحوها من الكلمات الثنائية ، وقلة حذف الفاء والعين ، حيث لم تحذف الفاء إلَّا في مصادر بنات الواو ، كما في «عدة» ، و«زنة» ، ولم تحذف العين إلَّا في حرفين فقط ؛ هما «سَه» ، و«مُدُّ» (٣) .

فإذا تقرَّر كونها محذوفة اللام ، بقي الحديث عن نوع المحذوف ، وقد ذكر أهل اللغة أن أصلها من تثبيت الشيء : إذا جمعته ، ومنها تثبيت على الرجل : إذا أثبتت عليه ، فدلَّ ذلك على أن لامها حرف علة ، وقد اختلف في حرف العلة ؛ أهى من بنات الواو أم الياء؟ ، وفي ذلك مذاهب ، هي :

أ - أن أصلها هو الواو :

ذهب الخليل إلى أن الأصل فيها الواو ، حين عرض للفظ (عزة) ، وأنَّ الحرف الناقص فيها هو الواو ، قال : «العِزَّةُ : عصابة من الناس فوق

(١) سورة النساء ، آية : ٧١ .

(٢) الخضري ، حاشية الخضري ، ٧٧/١ .

(٣) ابن يعيش ، شرح الملوكي في التصريف ، ط : ١ ، ت : فخر الدين قباوة ، (حلب : المكتبة العربية ، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م) ، ص(٤٠٧) بتصريف يسير .

الحلقة ، والجماعة : عزون ، ونقصانها واو ، وكذلك الثبة»^(١) ، فجعلها من بنات الواو ، كعزة .

وهو ما أشار إليه سيبويه أيضاً في باب (الإضافة إلى بنات الحرفين) بقوله : «ومن ذلك أيضاً قولهم : في ثبة : ثبي وئبوي»^(٢) .

يتبين من النص السابق : أن ثبة مما يجوز فيه الرد وعدمه عند الإضافة -أي النسب- ، وأن الأصل فيه الواو ، ولذلك رُدَّ عند الإضافة ، فقيل : ئبوي .

وهو ما وصَّى به أبو الحسن الأخفش ، كما نصَّ عليه ابن جني^(٣) ، وممن قال بهذا المذهب أيضاً : ابن السراج ، حين ردَّ المحذوف عند الإضافة في ثبة ، فقال : ئبوي^(٤) ، فعلم من ذلك أنه يرى أنها واوية الأصل .

وهو ما صرَّح به ابن جني ، مستدلاً على ذلك بأن أكثر ما حُذفت لامه إنما هو من بنات الواو ، فقال : «ولكن الذي ينبغي أن يُقضى به في ذلك : أن تكون من الواو ، وأن يكون أصلها ئبوة ، وذلك أن أكثر ما حذفت لامه إنما هو من الواو ، نحو : أب ، وأخ ، وغد ، وهن ، وحم ، وسنة فيمن قال : سنوات ، وعضه فيمن قال : عضوات»^(٥) .

وبه أخذ ابن الشجري^(٦) ، والعكبري^(٧) ، وابن يعيش^(٨) ، وغيرهم^(٩) ..

(١) الخليل بن أحمد الفراهيدي ، معجم العين ، (عزو) .

(٢) سيبويه ، الكتاب ، ٣٥٨/٣ .

(٣) ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، ٦٠٣/٢ .

(٤) ابن السراج ، الأصول في النحو ، ٧٦/٣ .

(٥) ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، ٦٠٣/٢ .

(٦) ابن الشجري ، الأمالي الشجرية ، ٥٨/٢ .

(٧) العكبري ، اللباب في علل الإعراب والبناء ، ٣٧٢/٢ .

(٨) ابن يعيش ، شرح الملوكي في التصريف ، ص(٤٠٧) . وانظر : ابن يعيش ، شرح المفصل ،

٤/٥ .

(٩) ابن عصفور ، الممتع في التصريف ، جزآن ، ط : ١ ، ت : فخر الدين قباوة ، (بيروت : دار

المعرفة ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م) ، ٦٢٣/٢ ، والمرادي ، توضيح المقاصد ، ٣٣٤/١ ؛ وابن

وهو ما رجّحه الخضري^(١) كما في نصّ المسألة .

ب - أن أصلها هو الياء :

أشار إلى ذلك الزجاج حين عرض لمعنى ثبّة في قوله تعالى : (كَّ كٌ
كَّ س س) ^(٢) ، فقال : «وثبة التي هي الجماعة محذوف آخرها ، تصغر ثبّية ،
وثبّة الحوض وسطه حيث يثوب الماء إليه ، تُصعّر ثوبية^(٣) ؛ لأن هذا
محذوفة منه عين الفعل ، وإنما اشتقت ثبة الجماعة من ثبّيتُ على الرجل إذا
أثبّيت عليه في حياته»^(٤) .

وفي نصّه ردُّ على من زعم أنّه يرى كون المحذوف عين الكلمة ؛ إذ
الثبّة بمعنى الجماعة محذوفة اللام باتفاق ، بخلاف الثبّة التي بمعنى وسط
الحوض ، فقد اختلفوا فيها - فقد جعلها الزجاج محذوفة العين- والصحيح أنها
محذوفة اللام كذلك ؛ لأنّ معنى (ثبّة) المحذوفة اللام كما ذكره الفارسي
معنى الجمع ، و(ثوب) ، و(ثاب) و(ثواب) معناها الجمع أيضا ، فإذا كانت
(الثبّة) المحذوفة اللام من هذا ، فكذلك ثبّة الحوض ، كأنه مجمع الماء ، كما
أنّ باب ثاب يثوب ثوبًا قليل ، والحمل على الأكثر أولى وأقرب إلى الصواب
من الحمل على القليل النادر^(٥) .

وقد استدلّ الزجاج على أن ثبة التي بمعنى الجماعة يائية بالاشتقاق
والتصغير وفي ذلك نظر ؛ حيث إن ثبّيتُ كلمة رباعية مثل خلّيتُ وعدّيتُ ،

جماعة ، مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط تحتوي المجموعة على متن الشافية
وشرحها للجاربردي ، وحاشية الجاربردي لابن جماعة ، جزآن ، ط : ٣ ، (بيروت : عالم
الكتب ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م) ، ٩١/٢ ؛ والأزهري ، شرح التصريح ، ٧٤/١ ؛ والأشموني ،
شرح الأشموني ، ٩٢/١ ؛ وابن حمدون ، حاشية ابن حمدون على المكودي ، ٣٨/١ .

(١) الخضري ، حاشية الخضري ، ٧٧/١ .

(٢) سورة النساء ، آية : ٧١ .

(٣) في متن كتاب معاني القرآن للزجاج « تصغر ثوبية » والصحيح ما أثبتته .

(٤) الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ٧٥/٢ .

(٥) أبو علي الفارسي ، البغداديات ، ص(٥٣١) بتصريف يسير .

وقعت الواو فيهما طرفاً فقلبت ياءً ، وكذلك الحال في ثَبَّيْتُ ، وفي هذا دليلٌ على أن لام الكلمة حرف علة ولكن ليس هناك دليلٌ على أنها واوٌ أو ياءٌ ، وكذلك التصغير لا يستدلُّ به على أصلها ؛ لأنَّ أصل هذه الكلمة قبل القلب : ثَبَّيَوَةٌ اجتمعت الواو والياء في كلمة واحدة وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً فقيل : ثَبَّيَّةٌ ، فالاشتقاق والتصغير هنا لا يستدل بهما على أصل ثبة بل مما يزيد من ضعف مذهبه أنه اعترف بأنها واوية عندما صغَّر ثبة التي بمعنى الحوض فكذلك ثبة التي بمعنى الجماعة إذ هما من أصل واحد .
وبهذا المذهب أخذ الراغب الأصفهاني^(١) مستدلاً على ذلك بالتصغير وهو مردود كما بيَّنت سابقاً .

وممَّا يُضعف هذا المذهب أيضاً ظهور الواو في بعض تصاريف الكلمة ، فقيل : مثوبة ، وثوبٌ ، وبه ورد السماع ؛ قال تعالى : ﴿بِهَا هَاهُ هَاهُ هَاهُ هَاهُ﴾^(٢) ، وقوله أيضاً : ﴿بِهَا هَاهُ هَاهُ هَاهُ هَاهُ هَاهُ هَاهُ هَاهُ هَاهُ﴾^(٣) ، وفي هذا دلالة واضحة على أنَّ الأصل فيها الواو .

ج - جواز الوجهين على السواء :

ذهب إلى ذلك عبَّاس حسن ، فقال : «والثَّبَّةُ الجماعة ، وأصلها ثَبَّوٌّ أو ثَبَّيٌّ ، يقال : الطلاب مختلفون : ثَبَّةٌ مقيمةٌ وثَبَّةٌ مسافرةٌ ، وهم ثَبَّون»^(٤) .

- الترجيح :

ظهر لي مما سبق : أنَّ لام (ثبة) أصلها واو ، كما رجَّحه الخضري تبعاً للجمهور ؛ وذلك لقوَّة دليل المذهب الأول ، وسلامته من الاعتراض - والله تعالى أعلم - .

(١) الراغب الأصفهاني ، مفردات غريب القرآن ، ص ٨٤ .

(٢) سورة البقرة ، آية : ١٠٣ .

(٣) سورة المطففين ، آية : ٣٦ .

(٤) عبَّاس حسن ، النحو الوافي ، ١٥٠/١ .

٢ - تصغير إبراهيم وإسماعيل لغير الترخيم

- نصُّ المسألة :

قال الخصري : «حكى سيبويه في تصغير إبراهيم وإسماعيل للترخيم : بُرَيْهًا وَسُمَيْعًا ، وهو شاذٌّ ؛ لأنَّ فيه حذف أصلين وزائدين ، وقياسه عند سيبويه : بُرَيْهَمَ وَسُمَيْعِلَ ، بحذف الزوائد فقط ، وهي الهمزة والألف والياء ، وعند المبرد : أُبَيْرَهَ وَأُسَيْمِعَ ؛ لأنَّ الهمزة عنده أصلية ؛ لأنَّ بعدها أربعة أصول ، ولا تزداد الهمزة أولاً في بنات الأربعة ، فيحذف الألف والياء الزائدين ، وخامس الأصول ؛ لإخلاله بالصيغة ، وينبني على ذلك تصغيره لغير الترخيم وتكسيره ، فقياسهما عند سيبويه بُرَيْهِيمَ ، وَسُمَيْعِيلَ ، وبِرَاهِيمَ ، وَسَمَاعِيلَ ، بحذف زوائده المخلة بالصيغة ، وهي الهمزة والألف دون الياء ؛ لأنها لين قبل الآخر ، وعند المبرد أُبَيْرَهَ ، وَأُسَيْمِعَ ، وأباريه ، وأسَامِيعَ ، بحذف خامس الأصول ؛ لإخلاله بالصيغة ، والياء قبله لزيادتها ، وقلب الألف ياء لصيرورتها لينا قبل الآخر ، والصحيح مذهب سيبويه ؛ لأنه المسموع»^(١) .

- مناقشة المسألة :

من التصغير نوع يُسمَّى تصغير الترخيم ، وهو كما عرفه ابن مالك : «تصغير بتجريد الاسم من الزوائد ، فإن كانت أصوله ثلاثة رُدَّ إلى «فُعَيْلٍ» ، وإن كانت أصوله أربعة رُدَّ إلى «فُعَيْعِلٍ» ، وإن كانت الأصول ثلاثة والمسمَّى مؤنث ، لحقته التاء»^(٢) .

وقد حكى سيبويه عن الخليل في تصغير إبراهيم وإسماعيل للترخيم :

(١) الخصري ، حاشية الخصري ، ٨٤٨/٢ .

(٢) ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، ٣٠٠/٢ وما بعدها ، في (شرح الكافية) : (... والمسمى مؤنث لحقت التاء) والصواب ما أثبتته-والله أعلم- .

«بُرِيَه» ، و«سُمَيْع»^(١) ، وهذا شاذ لا يقاس عليه ؛ لأنَّ فيه حذف أصليين وزائدين ؛ لأنَّ الهمزة فيهما والميم واللام أصول^(٢) ، والأصول لا يُحذف منها أكثر من واحد^(٣) .

أمَّا الميم واللام فأصلان باتفاق ، وأمَّا الهمزة فقد وقع فيها خلاف بين سيبويه والمبرد ، حيث يرى سيبويه أنها زائدة ، بينما ذهب المبرد إلى أنها أصلية^(٤) ، وقد انبنى على هذا الخلاف خلاف آخر ، وهو تصغير هذين الاسمين لغير الترقيم ، وفي هذا مذهبان ، هما :

الأول : القول بزيادة الهمزة :

ذهب سيبويه إلى أنَّهما يُصغَّران على فُعَيْعِيل ، فيقال فيهما : بُرَيْهيم ، وسُمَيْعِيل ، بحذف الهمزة ، فقال : «وإنَّ حَقَّرت إبراهيم وإسماعيل قلت : بُرَيْهيم ، وسُمَيْعِيل ، تحذف الألف ، فإذا حذفها صار ما بقي يجيء على مثال فُعَيْعِيل»^(٥) .

وقد غلط المبردُ سيبويه فيما نقله ابن السراج ، قال : «وإبراهيم بُرَيْهيم ، وقد غلط في هذا سيبويه ؛ لأنه حذف الهمزة فجعلها زائدة ، ومن أصوله : أنَّ الزوائد لا تلحق ذوات الأربعة من أوائلها ، إلَّا الأسماء الجارية على أفعالها ، ويلزمه أن يصغَّر إبراهيم : أُبَيْرِيَّة ، ويصغَّر إسماعيل : سُمَيْعِيل»^(٦) ، فقد خطأ المبردُ سيبويه فيما ذهب إليه ، وإن كان ابن السراج لم يُصرِّح باسمه ، إلَّا أنَّ هذا هو المشهور عنه .

وردَّ عليه ابن ولاد^(٧) قائلاً : «أمَّا قوله : يذهب إلى أنَّ الألف زائدة ، وأنه

(١) سيبويه ، الكتاب ، ٤٧٦/٣ .

(٢) المرادي ، توضيح المقاصد ، ١٤٣٧/٥ .

(٣) الصَّبَّان ، حاشية الصَّبَّان ، ١٧٠/٤ .

(٤) المرادي ، توضيح المقاصد ، ١٤٣٧/٥ .

(٥) سيبويه ، الكتاب ، ٤٤٦/٣ .

(٦) ابن السراج ، الأصول في النحو ، ٥١/٣ .

(٧) أحمد بن محمد ، أبو العباس ، أصله من البصرة وانتقل جده إلى مصر ، وهو وأبوه وجدُه



قد ناقض ؛ لأنه يزعم أنّ الألف لا تلحق بنات الأربعة زائدة ، فهو ادّعاء على ضميره ؛ لأنه ليس ذلك في نص قوله ، والدليل على أنه لم يذهب إلى ما ذكر : أنّ إبراهيم وإسماعيل اسمان أعجميّان ، والأعجم لا يُشتق ، فيُعلم زائده من أصله ، فكيف يذهب إلى هذا ، والاشتقاق فيه ممتنع عنده؟ .

وأما قوله : إنّ الهمزة لا تدخل على بنات الأربعة زائدة ، فهذا حكم على الأسماء العربية ، والأسماء العجمية لا تدخل في مثل هذا الحكم ؛ إذ كُنّا لا نعلم اشتقاقها في كلام العجم ، فنقضي بذلك على الزائد ، حتى إذا جرت في كلام العرب ، فإنّما حروفها كلها بمنزلة الأصلية ، إلّا ما أشبه الزائد من كلام العرب ، فنقول : هذا مُشبهٌ لزوائد كلام العرب ، ولعلّه أصلي في كلام العجم ، فكان حذف الهمزة من إبراهيم وإسماعيل أولاً ؛ لأنها أشبه بالزوائد العربية ، ولم يُراعَ كونها في أول اسم رباعي ؛ لأنه ليس عربي ، فإنّما تُجعل الحروف من الكلمة في مثل هذا ما أشبه زوائد كلام العربية»^(١) .

ويُضح من النصّ السّابق أنه ليس هناك تناقض في كلام سيبويه ، فقوله بعدم زيادة الألف في بنات الأربعة إنّما هو حكم على الأسماء العربية خاصة ، فلا تدخل فيها الأسماء الأعجمية ، وما ذهب إليه من زيادة الهمزة في إبراهيم وإسماعيل إنّما لمشابهتها زوائد العربية ، فلذلك ألحقت بها ، لا لأن الكلمة رباعية .

فإن اعتلّ المبرّد بأنّ الميم من زوائد العربية كالهزمة ، فلمَ لم تُجعل زائدة مثلها؟ .

مشهورون بالعربية ، سمع عن أبي إسحاق الزجاج ومن في طبقته ، من مصنفاته : الانتصار لسيبويه على المبرّد ، توفي سنة ٣٣٢هـ . انظر : عبد الباقي اليماني ، إشارة التعيين في تراجم النُحاة واللغويين ، ط : ١ ، ت : عبد المجيد دياب ، (الرياض : شركة الطباعة العربية السعودية ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) ، ص (٤٤) .

(١) ابن ولّاد ، الانتصار لسيبويه على المبرّد ، ط : ١ ، ت : زهير سلطان ، (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م) ، ص (٢٢٤) .

قيل له : إنَّ زيادة الهمزة أولاً أكثر من زيادة الميم آخرًا ، كما أنَّ في حذف الهمزة عدم تغيير الاسم ، بخلاف حذف الميم ، قال ابن ولاد : «وإن اعتلَّ بأنَّ الميم من زوائد كلامها ، فزيادة الهمزة أولاً أكثر من زيادة الميم آخرًا ، ذلك أنها إنما زيدت في زُرِّم وسُئِّم ، وليس يوجد ذلك كثيرًا ، والهمزة تزداد أولاً وآخرًا ، ومع هذا فإنَّ الياء في إبراهيم وإسماعيل إذا حذفت الهمزة صارت رابعة ، فثبتت وتكون على مثال دُنِّيَّير ، وإذا حذفتنا الميم واللام احتجنا إلى حذف الياء ؛ لأنها لا تكون حينئذٍ رابعة ، وإذا حذفتنا حرفين من موضع واحد كان تغيير الكلمة بحذف حرفين من موضع واحد أشدَّ منه ، فحذف حرف واحد ، وصارت الدلالة على المعنى أبعد ، ألا ترى أنَّ إبراهيم أدلُّ على المعنى من أبيِّره؟ ، فلو تساوت الزيادتان -أعني الهمزة والميم- في الكثرة لكان الحذف للهمزة أولى ؛ لأنه لا يتغيَّر معها الاسم كتغيُّره مع حذف الميم ، وكذلك حذف الألف أولى من حذف الياء ؛ لأنها أمُّ الزوائد»^(١) .

واحتجَّ لهذا المذهب بالسَّماع ، فقد روى أبو زيد وغيره تصغير العرب لهذين الاسمين بحذف الهمزة منهما^(٢) ، وحكى سيبويه عن الخليل أنَّه سَمِعَ عن العرب في تصغيرهم لهذين الاسمين للترخيم ، قولهم : بُرِيَه ، وسُمَيْع - بحذف الهمزة- ، قال في (باب تصغير الترخيم) : «وزعم -يعني الخليل- أنَّه سَمِعَ في إبراهيم وإسماعيل : بُرِيَه ، وسُمَيْع»^(٣) ، فإذا كان تصغيرهما للترخيم بحذف الهمزة ، فليكن تصغيرهما لغير الترخيم كذلك ؛ طردًا للباب على وتيرة واحدة .

وقد أخذ ابن السراج بمذهب سيبويه ، مستدلًّا على ذلك بعدم وجود فرق في بنات الأربعة بين تصغير الترخيم وغيره ، إلَّا أنه رأى أنَّ ياء التعويض لا

(١) ابن ولاد ، الانتصار ، ص(٢٢٤) .

(٢) الشنتمري ، التُّكت ، ٩٢٨/٢ .

(٣) سيبويه ، الكتاب ، ٤٧٦/٣ .

تقع فيه^(١) ، فكأنه قصد بذلك ياء التعويض عن ألف إبراهيم ، كما عوّضت في مثل مصباح ؛ إذ يقال فيه عند التصغير : مُصَيَّبِح - بقلب الألف فيه ياء- ، وفي ذلك نظر ؛ إذ إنّ الألف في إبراهيم ، وإسماعيل قد عوّضت ياءً عند التصغير - والله أعلم بالصواب- .

وأضاف السيرافي^(٢) في اختياره لمذهب سيبويه سبباً آخر غير السَّماع ، وهو أنه حين لم يوجد في العربية اسم في أوله ألف بعدها أربعة أحرف أصول أو زوائد ، إلّا في مصادر الأفعال الرباعية المزيدة ، كقولهم : اخرجنا ، واقتصرار ، وكانت الألف في أولها ألف وصل ، شُبِّهت أسماء الأنبياء التي في أولها ألف مكسورة وبعدها أربعة أحرف أصول أو ثلاثة أحرف أصول وزوائد بألف الوصل ، وأجري حكمها على الزيادة ، وبه أخذ الشنتمري^(٣) .

وممّا يقوِّي هذا المذهب : ما ذكره ابن عصفور من اعتماده على القياس بالإضافة إلى السَّماع ، قال : «وكذلك أيضاً تقول في تصغير : إبراهيم ، وإسماعيل : بُرِيْهِيم ، وسُمَيِّعِيل ؛ لأنّ الهمزة والميم واللام حكمت لها العرب بحكم الحروف المزيدة ، بدليل أنهم لمّا صغروها تصغير الترخيم قالوا : بُرِيْهِ ، وسُمَيِّع ، فحذفوها ، فإذا لم ترخّم وجب أن تحذف الهمزة وتترك الميم واللام ؛ لأنّ حذفهما يؤدي إلى حذف الياء ، فيتوالى الحذف ، وبمقتضى هذا القياس ورد السَّماع ، حكى ذلك أبو زيد وغيره»^(٤) ، فهو يرى أنّ القول بأصالة الهمزة يقتضي الحكم على الميم واللام بالزيادة ، فيؤدي ذلك إلى حذفها ، فيتوالى الحذف ، وهذا ما لا يجوز في القياس .

وقد يوهم كلامه بأنّ وجوب حذف الهمزة مقيد بعدم الترخيم ، مع أنّ

(١) ابن السراج ، الأصول في النحو ، ٦١/٣ .

(٢) السيرافي ، «المجلد الرابع من شرح كتاب سيبويه» ، ص(٢٠٥) بتصرف يسير .

(٣) الشنتمري ، التُّكْت على كتاب سيبويه ، ٩٢٨/٢ .

(٤) ابن عصفور ، المقرب ، ٩٢/٢ وما بعدها .

العرب قد حذفت الهمزة في تصغيرها لهذين الاسمين تصغير ترخيم ، فكان الأولى به أن يجعل الحكم عاماً للتصغير ، سواء أكان تصغير ترخيم أم غيره ، بحذف أداة الجزم في قوله : «فإذا لم ترخم» -والله تعالى أعلم- .
وهو مذهب أبي حيان^(١) ، والمرادي^(٢) ، وغيرهم^(٣) .. وهو ما رجّحه الخضري^(٤) معتمداً في ذلك على السماع .

الثاني : القول بأصالة الهمزة :

نقل ابن السراج عن المبرد أنه يصغرهما على أبيّره ، وأسيّمع ، بأصالة الهمزة فيهما ، فقال : «قال أبو العباس : القياس أبيّره ، وأسيّمع ؛ لأنّ الألف لا تدخل على بنات الأربعة»^(٥) ، أي بإبقاء الهمزة -لأصالتها عنده- ؛ إذ إنها لا تكون زائدة أولاً وبعدها أربعة أحرف أصليّة ؛ إذاً فهما خماسيان ، فيحذف الحرف الأخير منهما ، فتقول : أبيّريه -بحذف الميم- ، وأسيّمع -بحذف اللام- ، كما قيل : سُفِيرَج -بحذف اللام-^(٦) ، ونسب ابن ولّاد هذا المذهب إلى أبي عثمان المازني^(٧) .

واحتجّ لهذا المذهب بالقياس ؛ إذ القياس في الهمزة التي يقع بعدها أربعة أحرف أصول أن تكون أصليّة .
ويضعّف هذا المذهب اتفاق العرب على تصغيرهما للترخيم بحذف الهمزة .

-
- (١) أبوحيان ، ارتشاف الضرب ، ٤٠٠/١ .
 - (٢) المرادي ، توضيح المقاصد ، ١٤٣٧/٥ .
 - (٣) ابن عقيل ، المساعد ، ٥٣١/٣ ؛ والأزهري ، شرح التصريح ، ٣٢٣/٢ ؛ والأشموني ، شرح الأشموني ، ٣٠٠/٤ .
 - (٤) الخضري ، حاشية الخضري ، ٨٤٨/٢ .
 - (٥) ابن السراج ، الأصول في النحو ، ٦١/٣ .
 - (٦) السيوطي ، همع الهوامع ، ٧ج ، ت : عبدالعال سالم مكرم ، (الكويت : دار البحوث العلمية ، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م) ، ١٥٣/٦ بتصرف .
 - (٧) ابن ولّاد ، الانتصار ، ص(٢٢٣) وما بعدها .



- الترجيح :

الذي أميل إليه : أنّ الصواب في تصغيرهما هو : بُرِيَهُم ، وَسُمِّيَعِل ،
وهو ما رجَّحه الخضري ؛ وذلك لقوة أدلة المذهب الأول -والله تعالى أعلم- .

٣ - باب النسب ، وفيه ثلاث مسائل :

أ - النَّسْبُ إِلَى «شَج» و«عَم» .

- نصُّ المسألة :

قال الخضري معلِّقاً على قول ابن عقيل : «وجب فتح ما قبلها» ، ما نصُّه : «ظاهره أنَّ الفتح بعد القلب ، والتحقيق أنَّه قبله كما يفهم من المتن ؛ لأنَّه إذا أُريد النسب إلى نحو : شَج وعَم ، فُتِحَت عينه كما تفتح في نَمِر الآتي ، فتقلب اللام ألفاً ، فيصير شجى وعمى ، كفتى ، فتقلب الألف واواً للنسب ، وكذا يقال في قاض»^(١) .

- مناقشة المسألة :

إذا وقعت الياء ثالثة مكسوراً ما قبلها في الأسماء المنقوصة ، فإنَّه يجب قلب الياء واواً وفتح ما قبلها ، ولكن هل الفتح سابق على القلب أو العكس؟ في ذلك مذهبان :

أحدهما : سبق الفتح على القلب :

أشار سيبويه إلى ذلك حين ذكر أنَّ الياء إذا كانت ثالثة مكسوراً ما قبلها ، فإنَّه عند النسب إليها تبدل الكسرة فيها فتحة ، فيقال في نحو : عم : عَمَوِيٌّ ؛ وذلك فراراً من ثقل الياءات المتتالية مع كسر ما قبلها ، يقول في ذلك : «وإذا كانت الياء ثالثة ، وكان الحرف الذي قبل الياء مكسوراً ، فإنَّ الإضافة إلى ذلك الاسم تصيِّره كالمضاف إليه في الباب الذي فوقه ، وذلك قولهم في عم : عَمَوِيٌّ ، وفي ردٍ : رَدَوِيٌّ ، وقالوا كلهم في الشَّجِي : شَجَوِيٌّ ؛ وذلك لأنهم رأوا فَعَلَ بمنزلة فَعَلَ في غير المعتل ؛ كراهية للكسرتين مع الياءين ، ومع توالي الحركات ، فأقروا الياء وأبدلوا ، وصيِّروا الاسم إلى

(١) الخضري ، حاشية الخضري ، ٨٥٤/٢ .

فَعَلَ ؛ لأنها لم تكن لتثبت ولا تبدل مع الكسرة ، وأرادوا أن يجري مجرى نظيره من غير المعتل ، فلمَّا وجدوا الباب والقياس في فَعَلَ أن يكون بمنزلة فَعَلَ ، أقروا الياء على حالها وأبدلوا ؛ إذ وجدوا فَعَلَ قد اتلأب^(١) أن يكون بمنزلة فَعَلَ»^(٢) .

واحتجَّ لذلك بأنَّ فَعَلَ بمنزلة فَعَلَ في غير المعتلِّ ، وقد كره العرب اجتماع كسرتين مع الياءين ، فأبدلوا كسرة فَعَلَ إلى فَعَلَ في نحو : نَمِر ، فقالوا عند الإضافة : نَمَرِيٌّ ، فأجروا المعتلَّ من نحو : شَجَّ ، وعمَّ في الإضافة مجرى نظيره من الصحيح ، فقالوا : عَمَوِيٌّ ، وشَجَوِيٌّ بإبدال الكسرة فيهما فتحة ، وبه أخذ المبردُّ ، بل جعل تحويل فَعَلَ إلى فَعَلَ في المعتلِّ أوجب من غير المعتلِّ ؛ لما فيه من اجتماع الياءات والكسرات^(٣) . وممَّن قال بهذا أيضًا : ابن السراج^(٤) ، وأبو الحسن الورَّاق^(٥) ، والسيرافي^(٦) ، وأبو علي الفارسي^(٧) ، وابن جني^(٨) ، وبه أخذ أكثر النحويين^(٩) ، وهو ما رجَّحه الخضري^(١) كما في نصِّ المسألة .

(١) اتلأب الشيء اتلأبًا : استقام ، وقيل : انتصب ، و اتلأب الشيء والطريق : امتد واستوى . انظر : ابن منظور ، لسان العرب ، (تلأب) .

(٢) سيبويه ، الكتاب ، ٣/٤٢٣ وما بعدها .

(٣) المبرد ، المقتضب ، ٣/١٣٦ بتصرف .

(٤) ابن السراج ، الأصول في النحو ، ٣/٦٥ .

(٥) ابن الوراق ، علل النحو ، ص(٥٣٣) وما بعدها .

(٦) السيرافي ، «المجلد الرابع من شرح كتاب سيبويه» ، ٤/١٥١ .

(٧) أبو علي الفارسي ، التكملة ، ط : ٢ ، ت : كاظم بحر المرجان ، (بيروت : عالم الكتب ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م) ، ص(٢٥٨) .

(٨) ابن جني ، اللمع ، ص(٢٠٥) .

(٩) ابن الدهان ، الفصول في العربية ، ص(٨٠) ؛ والأنباري ، أسرار العربية ، ص(٢٦٠) ؛

وابن خروف ، شرح جمل الزجاجي ، ١٠٤١/٢ ؛ وابن الخباز ، توجيه اللمع ، ص(٥٣٩) ؛

وابن يعيش ، شرح المفصل ، ١٥١/٥ ؛ وابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، ٣٠٧/٢ ؛

وعبدالعزيز الموصلي ، شرح ألفية ابن معطٍ ، ١٢٥٧/٢ ؛ والمرادي ، توضيح المقاصد ،

١٤٤٩/٥ ؛ وابن هشام ، أوضح المسالك ، ٢٩٩/٤ ؛ وابن عقيل ، المساعد ، ٣٦٠/٣ ؛

وهكذا يتضح أنّ النُّحاة ذهبوا إلى أنّ الفتح سابق على القلب ، قياساً على (نَمِر) من غير المعتل ، فإذا كان القياس في (نَمِر) إبدال كسرة العين فتحة تخفيفاً ؛ إذ لو بقي مكسوراً لأدّى ذلك إلى توالي كسرتين وبعدهما ياء مشدّدة ، وذلك مستنقل^(٢) ، فإذا فعلوا ذلك مع صحيح اللام فهو مع المعتل أولى ؛ لتوالي الأثقال ، فعندما حوّلت صيغة «فَعِل» في المعتل إلى «فَعَل» قلبت الياء ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فأصبح «شَجَى» و«عَمَى» ، فعومل عند النّسب إليه معاملة المقصور الثلاثي ، نحو «عصا» و«رَحَى» ، فكما قالوا : عَصَوِيٌّ ، وِرْحَوِيٌّ ، قالوا : شَجَوِيٌّ وَعَمَوِيٌّ .

وممّا يقوِّي هذا المذهب -فيما أحسب- : اعتماده على القياس ؛ إذ فيه حمل النظير على النظير -والله تعالى أعلم- .

والظاهر أنّ هذه المسألة جاءت من فهم النُّحاة لقول ابن مالك في الألفية :

وَأوَّلُ ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحًا ، وَفَعِلٌ وَعَيْنُهُمَا افْتَحَ وَفَعِلٌ

فقد ذهبوا إلى أنّ في كلام المصنّف إيهاماً بأنّ القلب سابق على الفتح ، ولذلك اعترضوا عليه ، فقالوا : التحقيق أنّ الفتح سابق على القلب ، هذا ما أشار إليه ابن حمدون^(٣) ، وقد سبقه إلى ذلك الشّاطبي ، حيث قال : «ذو القلب هو الياء الذي حكم عليه بالقلب ، أي : اجعل الفتح والياء للياء المنقلب واوًّا... إلّا أنّ في كلامه ما يظهر منه عكس القياس الصناعي ، وذلك أنه حكم أولاً بقلب الياء واوًّا ، ثم ذكر أنّ الحرف المنقلب إلى الواو لا بدّ من إيلائه الفتح ، فحصل من كلامه أنّ القلب كأنه سابق على الفتح ، لا حق بالحرف

والمكودي ، شرح المكودي ، ص(٣٠٨) وما بعدها ؛ والأزهري ، شرح التصريح ، ٣٢٩/٢ ؛ والأشموني ، شرح الأشموني ، ٣١٧/٤ ؛ وعبّاس حسن ، النحو الوافي ، ٧٢٠/٤ .

(١) الخضري ، حاشية الخضري ، ٨٥٤/٢ .

(٢) الأنباري ، أسرار العربية ، ص(٢٥٩) وما بعدها بتصرف يسير .

(٣) ابن حمدون ، حاشية ابن حمدون ، ١٥٠/٢ بتصرف .

المقلوب ، هذا ظاهر ما يفهم من كلامه»^(١) .

وأجاب عن هذا بقوله : «إنه لا يتعيّن من كلامه سَبْقِيَّةُ قلب الياء واوًا لتحويل الكسرة فتحة ؛ لأنه معطوف عليه بالواو التي لا تقتضي ترتيبًا ، كما نصّ هو عليه في باب العطف ، وأمّا قوله : «وأوّل ذا القلب» فلا يقتضي أيضًا حصول القلب إلى الفتحة ؛ إذ لم يمكن أن يسمى ذا القلب مع عدم حصوله في الوقت ؛ لأنه سيحصل بعد ذلك ، كما لو قلت : وأوّل الياء التي ستقلب واوًا فتحًا ؛ ليكون هو المسوِّغ لقلبها ؛ وإذا أمكن حمله على هذا لم ينبغ حمله على غير تحصيل»^(٢) .

بيّض من هذا النصّ عدم سبق القلب على الفتح ؛ وذلك لأنّ الواو للجمع ، فلا تقتضي ترتيبًا ، كما أنه لا يمكن أن يحصل القلب دون مسوِّغ ، فلولا تحرك الياء وتحرك ما قبلها لما قلبت ألفًا ، فقيل : شجى ، ثم : شجويّ ، فعلم بذلك أنّ مقصود الناظم بهذا البيت سبق الفتح على القلب .

كما أجاب يس عن هذا الاعتراض قائلاً : «وهذا الاعتراض مبني على ما يظهر من أنّ (ذا القلب) مفعول أول ، و(انفتاحا) مفعول ثان ، وأمّا لو قلنا : إنّ (انفتاحا) بمعنى مفتوحا مفعول أول ، و(ذا القلب) مفعول ثان ، انتفى الإشكال»^(٣) .

وقد ردّ ابن حمدون على من قال : إنّ ذلك يلزم عليه فساد المعنى ، كما ردّ على اعتراض المكودي على المصنف ، فقال : «الحق أنّ كلام المصنف سالم ؛ لأنّ معناه على الصواب : اتبع ذا القلب للمفتوح ، أي : اجعله تابعًا له ، وحينئذٍ فيسقط اعتراض المكودي ، ولا يحتاج إلى جعل انفتاحا

(١) الشاطبي ، المقاصد الشافية ، ١٠ ج ، ط : ١ ، ت : محمد البنا ، وسليمان العايد ، والسيد تقي ، (معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م) ، ٤٦٧/٧ .

(٢) الشاطبي ، المقاصد الشافية ، ٦٩/٧ وما بعدها .

(٣) ابن حمدون ، حاشية ابن حمدون ، ١٥٠/٢ ، ما ذكره ابن حمدون من جواب يس لم أعثر عليه في حاشيته على شرح التصريح .

مفعولاً»^(١) .

واعترض عليه الصَّبَّانُ بأنَّ كلام المصنِّف يفيد تبعية الحرف المقلوب للفتح ، ولكن سبق الفتح على نفس القلب مسكوت عنه^(٢) .
كما اعترض على يس بأنه لو أبقى القلب على معناه المصدرى بأن يكون نعتاً أو بدلاً أو بياً من (ذا) الإشارية ، لأفاد سبق الفتح على نفس القلب .

وما ذكره الصَّبَّانُ في إعراب هذا البيت أرجح مما ذكره يس ؛ لأنَّ المفعول الأول (ذا القلب) لو جعل نعتاً أو بدلاً فهو فاعل في المعنى ، فيكون كلام المصنِّف صريحاً في أنَّ القلب ولي الفتح ، وهذا ما نصَّ عليه الصَّبَّانُ^(٣) .

والثاني : سبق القلب على الفتح :

أشار إلى ذلك ابن الحاجب حين تحدَّث عن النسب لما آخره ياء ، فقال :
«وتقلب الياء الأخيرة الثالثة المكسور ما قبلها واوا ، ويُفتح ما قبلها ، كعمويِّ وشجويِّ»^(٤) ، فذكر القلب أولاً ، ثم أرفه بذكر فتح ما قبله ، ففهم من ذلك أنه يرى قلبها واوا ، ثم تفتح العين بعد ذلك -والله تعالى أعلم- .
وهو ما أشار إليه ابن الناظم^(٥) ، والرضي^(٦) ، وصرَّح به الخوارزمي فيما نقله ابن جماعة : «وقال الخوارزمي : كذا قال النحويون -أي أنَّ الفتح

(١) المصدر نفسه .

(٢) الصَّبَّانُ ، حاشية الصَّبَّانُ ، ١٨١/٤ .

(٣) الصَّبَّانُ ، حاشية الصَّبَّانُ ، ١٨١/٤ .

(٤) الرضي ، شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهد لعبدالقادر البغدادي ، ٤ ج ، ت : محمد الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيي الدين عبدالحميد ، (بيروت : دار الكتب العلمية) ، ٤٢/٢ .

(٥) ابن الناظم ، شرح ألفية ابن مالك ، ص(٧٩٦) .

(٦) الرضي ، شرح شافية ابن الحاجب ، ٤٤/٢ .



سابق على القلب- ، وعندني أنها تقلب الياء واوًا»^(١) .
والظاهر أنّ هؤلاء نظروا إلى «شج» و (عم) عند النّسب ، فوجدوا
استنقالاتاً ؛ لاجتماع الياءين مع تحرّك ما قبلهما ، فقلبت الياء الأولى واوًا ، ثم
أبدلت الكسرة فتحة ؛ طلباً للخفة ، وهو ما أشار إليه الرضي بقوله : «إنّ الياء
الثالثة المكسور ما قبلها تقلب واوًا لاستنقال الياءات مع حركة ما قبل أولها ،
وتجعل الكسرة فتحة ، وإذا فتحوا العين المكسورة في الصحيح اللام فهو في
معتلها أولى ؛ لنّلا تتوالى الثقلاء»^(٢) .
ويعارضه أنّ قلب الياء واوًا لا يتأتى إلّا بعد فتح ما قبلها ، وفي هذا دليلٌ
واضحٌ على أنّ الفتح سابق على القلب ؛ ممّا يُضعف هذا المذهب -والله أعلم
بالصواب- .

- الترجيح :

الراجح -والله أعلم- سبق الفتح على القلب ، وهو ما رجّحه الخصري ؛
وذلك للأسباب الآتية :

- ١ - قوة دليل هذا المذهب .
- ٢ - سلامته من الاعتراض -فيما أعلم- .

(١) ابن جماعة ، حاشية ابن جماعة على مجموعة الشافية ، ١١١/١ .

(٢) الرضي ، شرح شافية ابن الحاجب ، ٤٤/٢ .

ب - النسب إلى «يد» عند ردّ المحذوف :

- نصُّ المسألة :

قال الخضري في (يَدَوِيّ) : «أي بسكون الدّال عند الأخفش ، تبعاً لأصلها ، وبفتحها عند سيبويه؛ لما مرّ، وهو الصحيح، وبه ورد السماع»^(١)

- مناقشة المسألة :

إذا كان المنسوب محذوف اللام ، وكان الحرف الثاني منه صحيحاً ، فلا يخلو أن يكون المحذوف قد رُدَّ إليه في التثنية والجمع بالألف والتاء ، أو لا ، فإن رُدَّ وجب رُدُّه في النسب ، فتقول في أخ : أَخَوِيٌّ ، وإن لم يُرد ، جاز الوجهان : الرُدُّ وعدمه ، تقول في يدٍ : يَدِيٌّ ، وَيَدَوِيٌّ ، وقد اختلف في عين يَدَوِيٌّ عند رُدِّها في النسب ؛ هل تبقى على فتحها العارض ، أو تُردُّ إلى سكونها الأصلي؟ .

ذهب سيبويه إلى وجوب بقاء الفتحة بعد الرُدِّ ، قائلاً : «فمن ذلك قولهم في دم : دَمِيٌّ ، وفي يدٍ : يَدِيٌّ ، وإن شئت قلت : دَمَوِيٌّ ، وَيَدَوِيٌّ ، كما قالت العرب في غدٍ : غَدَوِيٌّ ، كل ذلك عربي .

فإن قال : فهلاً قالوا : غَدَوِيٌّ ، وإنما يدٌ وغَدٌ كلٌ واحد منهما فَعْلٌ ، يُستدل على ذلك بقول ناس من العرب : آتِيكَ غَدَوًا ؛ يريدون غَدًا . قال الشاعر^(٢) :

وَمَا النَّاسُ إِلَّا كَالدِّيَارِ وَأَهْلِهَا
بِهَا يَوْمَ حَلُّوْهَا وَغَدَوًا بِلَاقِعُ
وقولهم : أَيِّدٍ ، وَإِنَّمَا هِيَ أَفْعَلٌ ، وَأَفْعَلٌ جَمَاعٌ فَعْلٌ ؛ لِأَنَّهُمْ أَحَقُّوْا مَا أَحَقُّوْا ، وَهَمْ لَا يَرِيدُونَ أَنْ يُخْرِجُوا مِنْ حَرْفِ الْإِعْرَابِ التَّحْرِيكَ الَّذِي كَانَ

(١) الخضري ، حاشية الخضري ، ٨٦٠/٢ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو للبيد بن ربيعة العامري . انظر : لبيد بن ربيعة العامري ، شرح

ديوان لبيد بن ربيعة العامري ، ص(٨١) .

فيه ؛ لأنهم أرادوا أن يزيدوا لجهد الاسم ما حذفوا منه ، فلم يريدوا أن يُخرجوا منه شيئاً كان فيه قبل أن يضيفوا ، كما أنهم لم يكونوا ليحذفوا حرفاً من الحروف من ذا الباب ، فتركوا الحروف على حالها ؛ لأنه ليس موضع حذف»^(١) .

يتبين من النص السابق : أن سيبويه يرى في : يدٍ ، ودمٍ عند الإضافة جواز الرُدِّ وعدمه ، وأنه عند ردِّ المحذوف تبقى الحركة على عينها كما كانت قبل الإضافة ، وحجته في ذلك : أن حركة الثاني لازمة له للإعراب ، حيث ظهرت حركات الإعراب على الحرف الثاني منه قبل الإضافة ، وهي كلمات مجهدة ؛ لقلة حروفها ، وذلك بسبب حذف الحرف الثالث منها ؛ إذ أقل الكلمات العربية - كما هو معلوم - ثلاثة أحرف ، فلما استمر حذف لام الكلمة منها - أي الحرف الثالث - وأصبحت الكلمة ثنائية ، ظهرت حركات الإعراب على الحرف الثاني منها ، التي هي عين الكلمة ، فعند ردِّ المحذوف في الإضافة تبقى الحركة على ثانيه .

وفي ذلك ردُّ على من زعم بوجود سكون الثاني عند الإضافة ، كما في غدٍ ، وأنها قد جمعت على أفعلٍ ، وإنما ذلك جماع فعلٍ ؛ إذ إن في بقاء الحركة على ثانيه تقوية للكلمة ، وإن كان الأصل فيها السكون ؛ لضعف الكلمة بعد حذف الحرف الثالث منها ، وما كانوا ليخرجوا منها شيئاً كان فيها قبل الإضافة .

وقد خطأ المبرد سيبويه بأن يكون (دمٌ) في الأصل ساكن العين على (فعلٍ) ، فقال : «وسيبويه يزعم أن (دمًا) فعلٌ في الأصل ، وهذا خطأ ؛ لأنك تقول : دمي يَدَمِي ، فهو دَمٌ ، فمصدر هذا لا يكون إلاً (فعل) ، كما تقول : فَرَق يَفْرَقُ ، والمصدر : الفَرَق ، والاسم : فَرَقٌ ، وكذلك الحَدْر ، والبَطْر ، وجميع هذا الباب»^(٢) .

(١) سيبويه ، الكتاب ، ٣٥٨/٣ .

(٢) المبرد ، المقتضب ، ١٥٣/٣ .

والذي دفع المبرّد إلى هذا القول -فيما أحسب- هو قول سيبويه : «أمّا ما كان أصله فَعَلًا فَإِنَّه إِذَا كُسِّرَ عَلَى بِنَاءِ أَدْنَى الْعَدَدِ كُسِّرَ عَلَى «أَفْعَلٍ» ، وذلك نحو : يَدٍ وَأَيْدٍ ، وَإِنْ كُسِّرَ عَلَى بِنَاءِ أَكْثَرِ الْعَدَدِ كُسِّرَ عَلَى (فَعَالٍ) و(فُعُولٍ) ، وذلك قولهم : دِمَاءٌ وَدُمِيٌّ»^(١) ، فقد جعل «دَمًا» مما أصله على «فَعَلٍ» .

وقد ردّه المبرّد ، زاعمًا بأنَّ «دَمًا» مصدر دَمَى يَدْمَى ، فهو كالحذر والبطر مما عينه متحركة ، واستدلَّ على ذلك مقويًا مذهبه بأنَّ الشاعر في حال الاضطرار يرجعه إلى أصله متحرك العين ، وذلك كقول الشاعر^(٢) :

قَلَوْنَا عَلَى حَجَرٍ دُحْنًا جَرَى الدَّمِيَانُ بِالْخَبْرِ اليَقِينِ

وردَّ عليه ابن ولّاد في (الانتصار) بقوله : «... أمّا حكمه على دَمٍ أَنَّهُ (فَعَلٌ) محرّك العين من أجل أنَّ المصدر من دَمٍ يَأْتِي عَلَى فَعَلٍ ، نحو : فَرَقْتُ فَرَقًا ، فدمٌ ليس بمصدر فتحمله على فَعَلٍ ، وإِنَّمَا هُوَ اسْمٌ ، ليس في ذلك خلاف ، وأمّا دليله الآخر في قول الشاعر :

جَرَى الدَّمِيَانُ.....

فقولهم : دميان ، كقولهم : دَمَوِيٌّ ، وتحريكه في التثنية كتحريكها في النسب ؛ لأنَّ التَّعْوِيضَ مِنْ حَرَكَةِ الْإِعْرَابِ الَّتِي كَانَتْ فِي الْمِيمِ إِذَا قَلَّتْ : دَمٌ ، قد وجب لها في الموضعين جميعاً ، وكذلك لو أردنا في شعرٍ أن نُثَنِّي يَدًا عَلَى الْأَصْلِ لَقَلْنَا : يَدَيَانِ ، كما نقول : يَدَوِيٌّ -بالتحريك- ، ... وقد قال سيبويه : فالحرف الأوسط ساكن على ذلك يُبْنَى ، إلّا أن يُسْتَدَلَّ عَلَى حَرَكَتِهِ بِشَيْءٍ ، وصار الإسكان أولى ؛ لأنَّ الحركَةَ زَائِدَةً ، فلم يكونوا ليحرّكوا إلّا بثبوتٍ...»^(٣) .

(١) سيبويه ، الكتاب ، ٥٩٧/٣ .

(٢) البيت من الوافر ، وهوللمثقب العبدى ، واسمه : عائذ بن محصن بن ثعلبة ، شاعر جاهلي ، من شعراء البحرين ، وإنما سمي المثقب لبيت قاله . انظر : ابن سلام الجمحي ، طبقات فحول الشعراء ، ٢٧١/١ ، وقيل : البيت لعلي بن بدّال . انظر : الزجاجي ، أمالي الزجاجي ، ت : عبدالسلام هارون ، ص(٢٠) .

(٣) ابن ولّاد ، الانتصار ، ص(٢١١) .

فقد ذهب في ذلك مذهب سيبويه ، فـ«دم» في الأصل ساكن العين كـ«يد» ، إلى أن يأتي دليل يقضي بتحريكه ، وأمّا تحريكه في التثنية والإضافة ؛ فذلك لأجل أن الكلمة حين حُذِفَ الحرف الثالث منها جُعِلت حركة الإعراب على الحرف الثاني منها ، واستمرَّ على ذلك ، فعند التثنية أو الإضافة تبقى الحركة على ثانيه ، ولا يُنظر إلى الأصل ؛ لأنَّ الحركة قد لازمت ثانيه ، فلا يُحذف ما كان يلزمه قبل التثنية والإضافة لجهد الاسم ، فيقال : يدويٌّ ودمويٌّ -بالتحريك- ، وإن كان ساكن العين في الأصل -والله تعالى أعلم- .

وممن قال بتحريك الثاني عند رد المحذوف : ابن السراج^(١) ، وابن الوراق^(٢) ، والسيرافي^(٣) .

وأضاف الفارسي دليلاً آخر غير ما ذكره سيبويه ، وهو أن حذف الحركة عند ردّ اللام كلا رد ؛ وذلك لأنَّ الحركة قد ثبتت فيه قبل الرد ، والحركة تقوم مقام الحرف في هذا الباب ، فلذلك وجب بقاء الحركة مع الرد ، فقال : «لو حذفت الحركة من عين (يدويٌّ ، وغدويٌّ) في الإضافة إليه لردّ لامه عليه ، لصارت اللام المردودة كأنها لم تُردّ ؛ إذ حذف منه لمّا ردّ إليه شيء كان ثبت فيه ، وهو الحركة ، والحركة قد تقوم مقام الحرف في ذا الباب ، ألا ترى أنّها قامت في جَمَزَى مقام ألف حُبَارَى؟ ، فلو حذفت الحركة لردّ اللام إليه ، لكان ردّ اللام كلا رد»^(٤) .

وقد اعتمد ابن جني^(٥) في اختياره لهذا المذهب على السَّماع والقياس ،

(١) ابن السراج ، الأصول في النحو ، ٧٦/٣ .

(٢) ابن الوراق ، علل النحو ، ص(٥٥٤) .

(٣) السيرافي ، «المجلد الرابع من شرح كتاب سيبويه» ، ١٥٩/٤ .

(٤) أبو علي الفارسي ، التعليقة على كتاب سيبويه ، ٦ ج ، ط : ١ ، ت : عوض بن حمد القوزي ،

(١٤١٤هـ-١٩٩٣م) ، ١٨٣/٣ .

(٥) ابن جني ، المنصف لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني ، ٣ ج ، ط : ١ ، ت : إبراهيم مصطفى ، وعبده الله أمين ، (مصر : مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ،

وهما ما أخذ بهما ابن خروف^(١) ، وابن عصفور^(٢) في ترجيحهما لهذا المذهب .

أ - أمّا الدليل الأول -وهو السَّماع- : فنذكر أنّه قد ورد عن العرب عند ردّها للمحذوف في التثنية والجمع أنها تقول : يَدَيَان ، ودمَيَان بالتحريك ، فأبقوا العين على ما كانت عليه من الحركة ، ومن ذلك قول الشاعر^(٣) :

يَدَيَان بِيضَاوَان عِنْدَ مُحَلِّمٍ قَدْ يَمْنَعَانِكَ أَنْ نُضَامَ وَنُضْهِدَا

وقول المثقب العبدى :

قَلَوْنَا عَلَى حَجَرٍ دُبْحَنَا جَرَى الدَّمَيَانِ بالخَبَرِ اليَقِينِ^(٤)

فالشاعر هنا قد أبقى حركة الحرف الثاني بعد ردّ المحذوف ، وفي ذلك دلالة على صحّة ما ذهب إليه سيبويه من بقاء الحركة بعد الرّدّ ، كما يقول ابن جنى^(٥) .

واعترض على هذا الدليل بأنّ الأصل في هذه المنقوصات أن تكون أعينها سواكن ، حتى يقوم دليل على الحركة من حيث كان السكون هو الأصل والحركة طارئة ، ومن ثمّ فظهور الحركة في قوله : «يَدَيَان» و«دَمَيَان» ليس دليلاً على تحريك العين في الأصل ؛ وذلك لأنّ الاسم إذا حُذفت لامه واستمرت حركات الإعراب على عينه ، ثم أعيدت اللام في بعض تصاريف الكلمة ، ألزمت العين الحركة^(٦) .

والجواب عن هذا : بأنّ الخلاف ليس في أصلها في الواحد ، فالجمهور

١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م ، ٦٤/١ .

(١) ابن خروف ، شرح جمل الزجاجة ، ١٠٤٢/٢ .

(٢) ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجة ، ٣٢١/٢ .

(٣) البيت من الكامل ، وهو مجهول القائل . انظر : عبدالسلام هارون ، معجم شواهد العربية ، ٩٨/١ .

(٤) سبق تخريجه . انظر : ص (٣٦٠) من هذا البحث .

(٥) ابن جنى ، المنصف ، ٦٤/١ .

(٦) ابن الشجري ، الأمالي الشجرية ، ٣٤/٢ بتصرف يسير .

على أنّ الأصل في (دم) و (يد) سكون عينها ، ولكنّ الخلاف القائم حولهما إنما هو في حال ردّ المحذوف إليهما في النسب ، بل إنّ هذا المعترض قد اعترف ببقاء الحركة عند ردّ المحذوف إليهما ؛ لاستمرار حركات الإعراب على عينها في حال نقصانها ، وفي ذلك ما يقوّي هذا المذهب ، ففي قوله : «يَدَيَان» و «دَمَيَان» دليل على فتح العين ؛ لأنه قد سُمع عن العرب بقاء الفتحة عند ردّ المحذوف في التثنية ، فكذلك ينبغي أن يكون الأمر عند النسب ؛ طردًا للباب على وتيرة واحدة .

وممن أخذ به أيضًا : ابن مالك^(١) ، والمرادي^(٢) ، وابن عقيل^(٣) ، وغيرهم^(٤) . وهو ما رجّحه الخضري^(٥) كما في نصّ المسألة .

ب - وأما الدليل الثاني - وهو القياس - : فقد استدللّ به ابن جني بأنّه لولا بقاء الحركة لما رُدَّت اللام ؛ إذ لو حُذِفَت عند ردّ اللام لكانت اللام كأنها لم ترد ؛ لأنها قد عاقبت الحركة^(٦) ، وهو ما أشار إليه أبو علي الفارسي في نصّه السّابق^(٧) .

وأيضًا فإنّ في ردّ اللام تقوية للكلمة لجهد الاسم ، فلو سُكِّنَت العين لضعفت الكلمة ، وهو ما ذكره ابن عصفور قائلاً : «وأما القياس فهو أنّك لم ترد اللام إلّا لتقوي الكلمة ، وإذا أسكنت العين فقد أضعفت ، فهو تناقض»^(٨) .

(١) ابن مالك ، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ص(٢٦٣) وما بعدها .

(٢) المرادي ، توضيح المقاصد ، ١٤٦١/٥ .

(٣) ابن عقيل ، المساعد ، ٣٧٣/٣ .

(٤) الأزهري ، شرح التصريح ، ٣٣٣/٢ ؛ والأشموني ، شرح الأشموني ، ٣٣٦/٤ ؛ وعبّاس حسن ، النحو الوافي ، ٧٣٧/٤ .

(٥) الخضري ، حاشية الخضري ، ٨٦٠/٢ .

(٦) ابن جني ، المنصف ، ٦٣/١ .

(٧) الفارسي ، التعليقة على كتاب سيبويه ، ١٨٣/٣ .

(٨) ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي ، ٣٢٢/٢ .

وممّا يقوِّي هذا المذهب -فيما أحسب- : أنّ سكون العين هو الأصل الأبعد ، في حين أنّ فتحها هو الأصل الأقرب ، وإذا تعارض أصلان فالأولى الأخذ بالأقرب .

ونسب المبرّد مذهب إسكان العين إلى الأخفش ، فقال : «فأمّا الأخفش فيقول : يَدِيٌّ ، وَيَدِيٌّ ، ويقول : أصل «يَدِيٌّ» فَعَلٌ ، فإن رددت ما ذهب رجعت بالحرف إلى أصله»^(١) ، وهو ما رجّحه الجاربردي فيما نقله ابن جماعة ، قال : «لكن مذهب الأخفش أقيس ، قاله الجاربردي»^(٢) .

واستدلّ الأخفش على ذلك فيما نقله سيبويه بالسّماع والقياس ، فقال : «فإن قال : فهلاً قالوا : غَدُوِيٌّ ، وإمّا يَدٌ وغَدٌ كلُّ واحد منهما فَعَلٌ ، يستدل على ذلك بقول ناس من العرب : آتِيكَ غَدَوًا ، يريدون غَدًا ، قال الشاعر :

وَمَا النَّاسُ إِلَّا كَالدِّيَارِ وَأَهْلِهَا
بِهَا يَوْمَ حَلُوهَا وَغَدَوًا بِلَاقِعٍ^(٣)

وقولهم : أَيَدٍ ، وإمّا هي أَفْعَلٌ وَأَفْعَلٌ جماع فَعْلٌ»^(٤) .

فذكر أنّ الذين ذهبوا إلى سكون العين عند ردّ المحذوف في النّسب قد نظروا إلى الأصل -وإن لم يذكر الأخفش صراحة- ، إلّا أنّ هذا المشهور من مذهبه .

وقد اعتمدوا في تأييد مذهبهم على السّماع ؛ إذ قد سمع عن العرب : آتِيكَ غَدَوًا ، وقول الشاعر : غَدَوًا ، بسكون العين .

وأيضاً فإن (يَدًا) قد جمعت جمع تكسير على أَيَدٍ ، وقياس أَفْعَلٍ أن يكون جماعُ فَعْلٍ ساكن العين ، والجمع كما هو معلوم يرُدُّ الأشياء إلى أصولها .

ويُجاب عنه بما أُجيب عن المعترض بأنّ هذا خارجٌ عن الخلاف ، فلا يكون دليلاً على هذه المسألة .

(١) المبرّد ، المقتضب ، ١٥٢/٣ .

(٢) ابن جماعة ، حاشية ابن جماعة على الجاربردي ، ٨٠/٢ .

(٣) سبق تخريجه ، انظر : ص(٣٥٨) من هذا البحث .

(٤) سيبويه ، الكتاب ، ٣٥٨/٣ .



وأيضاً فإنَّ ما استشهد به على سكون العين يعارضه أنه قد استشهد أيضاً بتحريكها كما مرَّ سابقاً ، بل إنَّ التثنية أقوى من الإضافة ؛ إذ إنَّها تُرَدُّ مالم ترُدَّه الإضافة، كـ«يد» ونحوها .

وأجاب أبو علي الفارسي على ما استشهدوا به من أبيات رُدَّت فيها اللام وحذفت حركة العين وسكنت ، فقال : «فالجواب : أنَّ الذي قال : «غَدَوْا» ليس من لغته أن يقول : «غَدُّ» فيحذف ، بل الذي يقول (غَدُّ) غير الذي يقول : (غَدَوْا)»^(١) ، أي أنَّ هناك من لغات العرب تسكين العين من «غَدَوْا» ، ومنها : تحريكها «غَدَّا» ، فمنهم من نطق بالتسكين ، ومنهم من نطق بالتحريك ، فهذا يشهد بوجود التسكين ، ولكنه لا يوجب الحكم ؛ لأنه وجد في المقابل التحريك -والله تعالى أعلم- .

ومما يُضعف هذا المذهب : أنَّ الأَخفش قد رجع عن رأيه هذا في كتابه (الأوسط) ، واتبع رأي سيبويه ، قال المرادي : «وحُكي عن أبي الحسن أنَّه رجع في الأوسط إلى مذهب سيبويه ، وذكره سماعاً عن العرب»^(٢) .

- الترجيح :

ظهر لي مما سبق : أنَّ ما رجَّحه الخصري من بقاء الحركة بعد ردِّ المحذوف في النسب هو الأحرى بالقبول ؛ وذلك لقوَّة أدلَّة هذا المذهب -والله أعلم بالصواب- .

(١) ابن جني ، المنصف ، ٦٤/١ ، وانظر : ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجة ، ٣٢١/٢ .

(٢) المرادي ، توضيح المقاصد ، ١٤٦١/٥ .

ج - أصل «شاة» :

- نصُّ المسألة :

قال الخصري -بعد عرضه لأصل شفة- : «ومثلها في ذلك شاة ؛ إذ أصلها شَوَهة ؛ لتصغيرها على شَوِيْهة ، والأقرب فتح واوها ، كما اختاره الروداني ؛ ليتأتى قلبها ألقاً بعد حذف الهاء»^(١) .

- مناقشة المسألة :

اختلف الصرفيون حول أصل كلمة «شاة» ، هل الأصل فيها فتح عينها أو سكونها؟ .

أشار سيبويه إلى ذلك بقوله : «وإذا أضفت إلى شاة قلت : شَاهِيٌّ ، تردُّ ما هو من نفس الحرف ، وهو الهاء ، ألا ترى أنك تقول : شَوِيْهة ، وإنما أردت أن تجعل شاة بمنزلة الأسماء ، فلم يوجد شيء هو أولى به ممَّا هو من نفسه ، كما هو في التحقير كذلك»^(٢) .

فهو وإن ذكر هنا أنَّ شاة عند النسب إليها يُردُّ ما حُذِفَ منها ، وهو الهاء ، واستدل على أنَّ أصلها الهاء بالتصغير ؛ إذ التصغير يردُّ الأشياء إلى أصولها -ولم يذكر أصل العين فيها- ، إلَّا أنه يمكن القول : إنَّ من مذهبه فتح الثاني عند ردِّ المحذوف كما في يدٍ ، ودم فكذلك شاة عند الإضافة يُردُّ المحذوف منها ، وهو الهاء ، فيفتح الثاني منها ، وهو الواو المنقلبة ألقاً ؛ وذلك لتحركها وانفتاح ما قبلها -والله تعالى أعلم- .

وهو ما ذهب إليه السيرافي فيما نقله عنه ابن يعيش ، قال : «وذهب السيرافي إلى أنَّها شَفَهة ، وشَوَهة -بتحريك العين- وتكسيرا على فَعَالٍ ، نحو : شَفَاه ، وشِيَاه ، على حد رَقَبَة ورقَاب»^(٣) .

(١) الخصري ، حاشية الخصري ، ٧٧/١ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ، ٣٦٧/٣ .

(٣) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ٨٣/٥ ، لم أهد إلى نص السيرافي في كتابه .

وممن أخذ بهذا المذهب : ابن هشام^(١) ، وابن عقيل^(٢) ، والأزهري^(٣) ،
وابن حمدون^(٤) ، وعبّاس حسن^(٥) .

واحْتُجَّ لهذا المذهب بالأدلة الآتية :

١ - السَّماع :

إذ المسموع عن العرب فتح ما أصله السكون عند ردّ المحذوف^(٦) ،
وما بقاء الألف في شاة عند النسب إلّا دليل على تحركها ، فهو مثل : يدٍ ، ودمٍ
في تحرك عينها .

واعترض ابن جني أن يكون الانقلاب ألّقا دليل على الحركة ، فقال :
«أنا وأنت مجمعان على أنّ سكون العين هو الأصل ، وأنّ الحركة زيادة ،
وحكم الزيادة ألّا تثبت إلا بدليل ، فأما قولك : انقلابها دليل على الحركة فغير
لازم ؛ لأنّ الحركة التي فيها إنّما دخلتها لمجاورتها تاء التأنيث ، وقد أجمعنا :
أنّ تاء التأنيث يفتح ما قبلها ، نحو : زاي «حمزة» ، وحاء «طلحة» ، وأنّ
سكون العين هو الأصل ، حتى تقوم دلالة على الحركة ، فأما انقلاب العين
فإنّما هو لما حدث فيها من الفتح عند مجاورتها تاء التأنيث التي قد أجمعنا
على أنّه لا يكون ما قبلها إلّا مفتوحاً ، فلا دليل لك على تحرك العين»^(٧) .

فاستدلّ على صحة ما ذهب إليه بأنّ الحركة زيادة ، فهي لا تثبت إلّا
بدليل ، فالأصل إذاً سكون العين ، وأنّ انقلابها ألّقا ليس دليلاً على تحركها ؛
لأنّها إنّما تحركت لمجاورتها تاء التأنيث ، وقد أجمع على فتح ما قبلها .

(١) ابن هشام ، أوضح المسالك ، ٣٠٢/٤ وما بعدها .

(٢) ابن عقيل ، المساعد ، ٣٧٣/٣ .

(٣) الأزهري ، شرح التصريح ، ٣٣٣/٢ .

(٤) ابن حمدون ، حاشية ابن حمدون على المكودي ، ١٥٤/٢ .

(٥) عبّاس حسن ، النحو الوافي ، ٧٣٥/٤ .

(٦) ابن عقيل ، المساعد ، ٣٧٣/٣ ، وانظر : الأزهري ، شرح التصريح ، ٣٣٣/٢ ؛ وعباس

حسن ، النحو الوافي ، ٧٣٥/٤ .

(٧) ابن جني ، المنصف ، ١٤٧/٢ .

ويعارضه أنّ حركة الواو على كلامه عارضة ، وقلب الواو والياء ألقاً
إنّما هو للحركة الأصلية ، كما نصّ على ذلك الصّبّان^(١) .

وفي ترجيح الخضري^(٢) فتح الواو ليتأتى قلبها ألقاً بعد حذف الهاء ، ما
يوهم أنّ فتح الواو عارض لأجل تاء التأنيث ، وهذا مردود عليه باعتراض
الصّبّان^(٣) السابق .

٢ - القياس :

وهو ما ذكره السيرافي في نصّه السابق^(٤) من أن (شَوْهَة) تُكسّر على
(فِعَال) ، فيقال : شِيَاه ، ممّا يدلُّ على أنها مفتوحة العين ؛ إذ (فَعَل) قياس
تكسيره على (فِعَال) ، فهي على حد رقبة ورقاب .

واعترض عليه ابن يعيش بأنّ باب قَصْعَة وجَفْنَة مما هو على زنة
«فَعْلَة» أكثر من باب قَصْبَة وطَرْقَة مما هو على زنة «فَعْلَة» ، والعمل إنّما
هو على الأكثر ، لا على الأقل^(٥) .

ونسب ابن هشام سكون العين إلى الأخفش ، فقال : «وأبو الحسن يقول :
شَوْهِي ؛ لأنّه يردُّ الكلمة بعد ردِّ محذوفها إلى سكونها الأصلي»^(٦) .

وهو ما صرّح به ابن جني قائلاً : «فأمّا (شَاء) فوزنها (فَعْلَة) ساكنة
العين ، هذا هو الصواب»^(٧) .

وبه أخذ العكبري مستدلاً على ذلك بالقياس ، قال : «فمن ذلك شاة ،
والأصل شَوْهَة -بسكون الواو- ، وهو أقيس ، فحذفت الهاء وتحركت الواو ؛

(١) الصّبّان ، حاشية الصّبّان ، ١٩٣/٤ .

(٢) الخضري ، حاشية الخضري ، ٧٧/١ .

(٣) الصّبّان ، حاشية الصّبّان ، ١٩٣/٤ .

(٤) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ٨٣/٥ .

(٥) المصدر نفسه .

(٦) ابن هشام ، أوضح المسالك ، ٣٠٣/٤ .

(٧) ابن جني ، المنصف ، ١٤٦/٢ .

لتطرفها ، فانقلبت ألقاً»^(١) .

وأضاف ابن يعيش دليلاً آخر عند اختياره لهذا المذهب ، فقال :
«والوجه ما ذكرناه -أي سكون العين- ؛ لأنَّ باب قَصْعَة وجَفْنَة أكثر من باب
قِصْبَة وطِرْقَة ، والعمل إنّما هو على الأكثر لا على الأقل ، مع أنّ الأصل
عدم الحركة ، فلا يحكم بها إلا بثبت»^(٢) .

فذكر أنّ الأولى سكون العين ، فيقال : شَوْهَةٌ ؛ لأنَّ العمل إنّما هو على
الأكثر لا على الأقل ، وباب «فَعْلَة» أكثر من باب «فَعْلَة» عند الجمع على
«فِعَال» ، كقِصْعَة وقِصَاع ، كما أنّ الأصل السكون ، ولا يحكم بالحركة إلّا
بدليل ، وبه أخذ ابن عصفور^(٣) .

ومما يُضعف هذا المذهب -فيما أحسب- : أنّ الأَخْفَش قد رجع عن
مذهبه ، فقال في النسب إلى شاةٍ : شَاهِيٌّ^(٤) -بإبقاء الألف على حالها في
المفرد- ، وبهذا يكون قد وافق سيبويه في مذهبه .

- الترجيح :

الأرجح فتح الواو ، وهو ما رجَّحه الخضري ؛ وذلك لقوّة أدلّة المذهب
الأول -والله تعالى أعلم- .

(١) العكبري ، اللباب ، ٣٧٨/٢ .

(٢) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ٨٣/٥ .

(٣) ابن عصفور ، الممتع ، ٦٢٦/٢ .

(٤) ابن عقيل ، المساعد ، ٣٧١/٣ .

٤ - الوقف على «إذن»

- نصُّ المسألة :

قال الخضري : «... والصحيح إبدال نونها ألقا في الوقف ، كتثوين المنصوب ؛ لأنَّ الجمهور على كتابتها بالألف ، وكذا رسمت في المصاحف»^(١) .

- مناقشة المسألة :

(إذن) من الحروف الناصبة للفعل المضارع ، ولكن عند الوقف عليها هل يوقف عليها بالألف أو بالنون؟ هذا ما اختلف فيه النحاة ، وترتب على ذلك الاختلاف حول رسمها ، وهو ما سأبينه فيما يأتي :

أولاً : - الخلاف حول الوقف عليها :

اختلف النحاة حول كيفية الوقف على (إذن) على عدة مذاهب ، هي :

المذهب الأول : الوقف عليها بالألف مطلقاً :

عند الوقف على (إذن) ، فإنه يوقف عليها بالألف تشبيها لها بالاسم المنون المنصوب ، وقد أشار سيبويه أنه يوقف على كل اسم منون في حال نصبه بالألف ، فقال : «أما كلُّ اسمٍ منونٍ فإِنَّه يلحقه في حال النصب في الوقف الألف ، كراهية أن يكون التثوين بمنزلة النون اللازمة للحرف منه ، أو زيادة فيه لم تجئ علامة للمنصرف»^(٢) ، ويمكن حمل هذا الكلام على إذن ، فهي منونة ، فكما يوقف على المنصوب المنون بالألف فكذلك إذن - والله أعلم بالصواب- .

وقد أشبهت «إذن» أيضا النون الخفيفة في كون ما قبلها مفتوح ،

(١) الخضري ، حاشية الخضري ، ٧٢٧/٢ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ، ١٦٦/٤ .

والوقف على النون الخفيفة يكون بالألف لا غير ، بإجماع القراء والعلماء ، كما في قوله تعالى : (ي ي)^(١) ، وإليه أشار الزجاجي بقوله : «وإذا وقفت على النون الخفيفة وما قبلها مفتوح أبدلت منها ألفاً ، كما تبدل من التنوين في حال الوقف في المنصوب خاصة»^(٢) . وهذان الشبهان - أعني شبهها بالمنون المنصوب ، وبالنون الخفيفة- هو الذي جعل الجمهور يذهبون إلى القول بالوقف عليها بالألف مطلقاً .

وأضاف أبو سعيد السيرافي سبباً آخر ، وهو تصرفها ، حيث أعملت وألغيت ، وتقدمت وتأخرت ، فلما كثر تصرفها ضار عوا بها التنوين والنون الخفيفة ، وذكر أن هذا الرأي هو مذهب عامة النحويين المتقدمين .

يقول في ذلك : «(إذن) إذا وقف عليها فعامة النحويين المتقدمين يرون الوقف عليها بالألف ، وليست باسم منصوب منون ، ولا بفعل لحقته النون الخفيفة وقبلها فتحة ، وإنما فعلوا ذلك ؛ لأنها قد تصرفت فأعملت وألغيت ، ووقعت لما لم يأت ، ولما هو في الحال ، وتقدّمت وتوسّطت وتأخرت ، فلما كثر تصرفها وانفتح ما قبل نونها ، ضار عوا بها التنوين والنون الخفيفة في الفعل إذا انفتح ما قبلها»^(٣) ، وذهب ابن جني في حديثه عن إبدال النون الساكنة إلى أن المذهب في نون (إذن) إبدالها ألفاً حال الوقف ؛ لمشابهتها التنوين ، قائلاً : «إبدال الألف من نون إذن ، وذلك أيضاً في الوقف ، تقول : أنا أزورك إذا تريد إذن ، وإذا وقفت على قوله عزّ وجلّ : (ث ث ث ط)»^(٤) ، قلت : «فإذا» ، وإنما أبدلت الألف من نون إذن هذه ونون التوكيد التي تقدم ذكرها آنفاً ؛ لأنّ حالهما في ذلك حال

(١) سورة العلق ، آية : ١٥ .

(٢) الزجاجي ، الجمل في النحو ، ص (٣٥٨) .

(٣) أبو سعيد السيرافي ، شرح كتاب سيبويه ، ١٠ ج ، ت : شعبان صلاح ، وعبدالرحمن محمد

عصر ، م.ر: حسين نصار ، (القاهرة : مطبعة دار الكتب والوثائق القومية ، ١٤٢٧هـ ،

٢٠٠٦م) ، ٩/١٩٣ .

(٤) سورة النساء ، آية : ٥٣ .



النون التي هي عَلمُ الصرف ، وإن كانت نون إذن أصلاً وتانك النونان زائدتان ، فإن قلت : فإذا كانت النون في إذن أصلاً وقد أبدلت منها الألف ، فهل تجيز في نحو حسن ورسن وعلن ، ونحو ذلك مما نونه أصل أن تقلب نونه ، فيقال فيه : حسا ورسا وعلا... ، فالجواب : أن ذلك لا يجوز في غير إذن مما نونه أصل ، وإن كان ذلك قد جاء في إذن من قبل أن إذن حرف فالنون فيها بعض حرف ، كما أن التتوين ونون التوكيد كل واحد منهما حرف ، فجاز ذلك في نون إذن ؛ لمضارعة إذن كلها نون التوكيد ونون الصرف ، وأما النون من حسن ورسن ونحوهما فهي أصل من اسم متمكن يجري عليه الإعراب في قولك : حسنٌ وحسنًا وحسنٍ ، فالنون في ذلك كالدال من زيد ، والراء من بكر ، ونون إذن ساكنة ، كما أن نون التوكيد ونون الصرف ساكنتان ، فهي بهما ، لهذا ولما قدمناه من أن كل واحدة منهما حرف ، كما أن النون في إذن بعض حرف أشبه منها بنون الاسم المتمكن»^(١) .

يتبيّن من هذا النص أن نون (إذن) أبدلت ألفا حال الوقف ؛ لمضارعتها نون التوكيد ونون الصرف في أنها بعض حرف ، كما أن نون التوكيد ونون الصرف كل واحدة منهما حرف ، وأنها ساكنة ، كما أن نون التوكيد ونون الصرف ساكنتان .

وبه أخذ أبو علي الفارسي^(٢) ، والحريري^(٣) ، والعكبري^(٤) ، وابن عصفور^(٥) ، وابن مالك^(٦) ، وابن الناظم^(١) ، وهو قول أكثر النحويين^(٢) ،

(١) ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، جزآن ، ط : ١ ، ت : حسن هنداوي ، (دمشق : دار القلم ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م) ، ٦٧٩/٢ وما بعدها .

(٢) أبو علي الفارسي ، كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشككة الإعراب ، ٧٠/١ .

(٣) القاسم بن علي الحريري ، شرح ملحة الإعراب ، ص (١٢١) .

(٤) العكبري ، اللباب ، ٣٧/٢ .

(٥) ابن عصفور ، المقرب ، ٣٢/٢ .

(٦) ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، ٣٢٥/٢ .

ونسبه المرادي إلى الجمهور^(٣) ، وهو ما رجّحه الخضري^(٤) ، معللاً ذلك بكتابة الجمهور ورسمها في المصحف ، وهذا التعليل ضعيف؛ لأن الكتابة تابعة للوقف لا العكس ، واحتج أصحاب المذهب بالأدلة التالية :

١ - الإجماع : حيث أجمع القراء السبعة في الوقف عليها بالألف في قوله تعالى : (□ □ ي ي)^(٥) ، والقراءة سئة متبعة ، وإليه أشار ابن هشام بقوله : «ولا تختلف القراء في الوقف على نحو : «ولن تفلحوا إذاً أبداً» أنه بالألف»^(٦) .

٢ - مشابقتها للتونين ونون التوكيد الخفيفة ، فكما وقف عليهما بالألف لا غير ، فكذلك إذن ، وهو ما نقله السيرافي عن القدماء ، حيث ذكر أنهم وقفوا عليها بالألف ؛ لأنهم حين رأوا كثرة تصرفها ضاروا بها للتونين والنون الخفيفة في الفعل إذا انفتح ما قبلها^(٧) ، وبه أخذ ابن جني^(٨) .
واقترع العكبري وعبدالعزیز الموصلي على مشابقتها للتونين عند اختيارهما لهذا المذهب^(٩) .

٣ - مشابقتها للاسم المنون المنسوب ، فكما وقف عليه بالألف في نحو

(١) ابن الناظم ، شرح ألفية ابن مالك ، ص(٨٠٧) .

(٢) عبدالعزیز الموصلي ، شرح ألفية ابن معطٍ ، ٣٤١/١ ؛ وابن هشام ، مغني اللبيب ، ٢٠/١ ؛

وابن عقيل ، شرح ابن عقيل ، ٤٦٨/٢ ؛ والسيوطي ، الأشباه والنظائر في النحو ، ٣٦١/٣ ؛

والأشموني ، شرح الأشموني ، ٥٢٠/٣ ؛ وابن حمدون ، حاشية ابن حمدون على شرح

المكودي ، ١٥٧/٢ .

(٣) المرادي ، توضيح المقاصد ، ١٤٧١/٥ ؛ والجنى الداني ، ص(٣٦٥) .

(٤) الخضري ، حاشية الخضري ، ٧٢٧/٢ .

(٥) سورة الكهف ، آية : ٢٠ .

(٦) ابن هشام ، شرح قطر الندى ، ص(٣٢٧) .

(٧) السيرافي ، شرح كتاب سيوييه ، ١٩٣/٩ .

(٨) ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، ٦٨٠/٢ .

(٩) العكبري ، اللباب ، ٣٧/٢ ؛ وعبدالعزیز الموصلي ، شرح ألفية ابن معطٍ ، ٣٤١/١ .

قولك : رأيت زيدًا ، فكذلك (إذن) ، وإليه ذهب الحريري^(١) ، وأكثر المتأخرين^(٢) ، ونسبه المرادي إلى الجمهور^(٣) .

المذهب الثاني : الوقف عليها بالنون مطلقًا :

نقل السيرافي عن أبي بكر مبرمان^(٤) ، عن عسل بن ذكوان^(٥) ، أن المازني يرى الوقف عليها بالنون فقال : «وذكر أبو بكر مبرمان عن عسل بن ذكوان قال : الناس إذا وقفوا على إذن وقفوا بألف ، والمازني لا يرى ذلك ، ويقول : هي حرف بمنزلة أن ولن ، تقف عليها كما تقف عليهما ، ويقول : هي بالأدوات أشبه منها بالأسماء ؛ لأنها تعمل عمل الأدوات»^(٦) ، ونسبه إلى المبرد قائلاً : «وأبو العباس المبرد يحكي الوقف عليها بالألف ، ويرى أنه لو وقفوا عليها بالنون كان جيدًا على الأصل في مثلها من الحروف»^(٧) .
وقد نقل المرادي عن المبرد قوله : «أشتهي أن أكوي يد من يكتب إذن

(١) الحريري ، شرح ملحّة الإعراب ، ص (١٢١) .

(٢) ابن مالك ، شرح الكافية ، ٣٢٥/٢ ؛ وابن الناظم ، شرح ألفية ابن مالك ، ص (٨٠٧) ؛ وابن هشام ، مغني اللبيب ، ٢٠/١ ؛ وابن عقيل ، شرح ابن عقيل ، ٤٦٨/٢ ؛ والسيوطي ، الأشباه والنظائر ، ٣٦١/٣ ؛ والأشموني ، شرح الأشموني ، ٥٢٠/٣ ؛ وابن حمدون ، حاشية ابن حمدون ، ١٥٧/٢ ؛ والخضري ، حاشية الخضري ، ٧٢٧/٢ .

(٣) المرادي ، توضيح المقاصد ، ١٤٧١/٥ .

(٤) محمد بن علي بن إسماعيل ، أبو بكر العسكري ، المعروف بمبرمان ، ولد بطريق رامهرمز ، وأخذ عن المبرد وأكثر بعده عن الزجاج ، وكان قيما بالنحو ، أخذ عنه السيرافي والفارسي ، من تصانيفه : شرح كتاب سيبويه ، لم يتم شرح شواهد ، وشرح كتاب الأخفش النحو المجموع على العلل العيون ، توفي سنة ٣٤٥ هـ . انظر : السيوطي ، بغية الوعاة ، ١٧٧-١٧٥/١ .

(٥) عسل بن ذكوان العسكري ، من أهل عسكر مكرم ، ويكنى أبا علي ، روى عن المازني والرياشي ، ذكره محمد بن إسحاق النديم ، وقال : كان في أيام المبرد ، ولم يذكر تاريخ وفاته ، من تصانيفه : كتاب الجواب المسكت ، وأقسام العربية . انظر : ياقوت الحموي ، معجم الأدباء ، ٥١١/٣ .

(٦) السيرافي ، شرح كتاب سيبويه ، ١٩٣/٩ .

(٧) المصدر نفسه ، ولم أجده في المقتضب .

بالألف ؛ لأنها مثل أن ولن ، ولا يدخل التنوين الحروف»^(١) ، وبهذا المذهب أخذ السيوطي في أحد قوليه^(٢) .

ومما استدل به على ذلك :

أ - مشابقتها (أن) و (لن) ، ولا يدخل التنوين في الحروف ، وهذا ورد عن المبرد في مقولته المشهورة التي نقلها المرادي .

وعارض ابن جنى هذا الدليل من وجهين :

أحدهما : أنَّهما حرفان لا يوقف عليهما ؛ قال ابن جنى : «أمَّا (عن) فحرف جر ، وحروف الجر لا يمكن تعليقها عن المجرور ، ولا الوقف عليها دونه ، إلَّا عند انقطاع نَفْس ، وذلك قليل مغتفر ، وأمَّا (أن) فلا تخلو من أن تكون الناصبة للفعل ، وهذه لا يوقف عليها ؛ لأنها من عوامل الأفعال ، وعوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء ، أو لا ترى أنه لا يمكنك الفصل بينها وبين ما تنصبه من الأفعال ، إلَّا «بلا» في نحو قولك : أحب أن لا تقوم؟ ... فجرى الفصل بينهما في ترك الاعتداد به وقلة المراعاة له مجرى الفصل ب(لا) بين الجار والمجرور في نحو قولك : جئت بلا مال... ومجرى الفصل بين الجازم والمجزوم المشبهين للجار والمجرور في نحو قولك : إن لا تقم لا أقم ، فلمَّا ضعفت أن الناصبة للفعل عن فصلها واقتطاعها عما بعدها لم يحسن الوقوف عليها ، وأكد ذلك أيضاً من أمرها شيء آخر ، وهو أن ما بعدها من الفعل صلة لها ، والوقوف على الموصول دون صلته قبيح مع الأسماء القوية ، فكيف به مع الحروف الضعيفة؟... أو أن تكون أن المخففة من الثقيلة الناصبة للاسم... وهذه أيضاً لا يجوز الوقوف عليها دون ما بعدها ؛ لأنها إذا كانت مثقلة على أصلها لم يجر الوقوف عليها ؛ لأنَّ ما بعدها من اسمها وخبرها صلة لها ، وخُطئ الوقوف على الموصول دون صلته وهو اسم ، فكيف به وهو حرف ، لاسيما وقد أجحف به بتخفيفه وإزالة التثقل

(١) المرادي ، توضيح المقاصد ، ١٤٧٢/٥ ؛ والجنى الداني ، ص(٣٦٦) .

(٢) السيوطي ، شرح السيوطي على الألفية ، ص(٣٥١) ، وقد مرَّ أنه اختار إبدالها ألفاً .



عنه ، وأيضاً فإن السين وسوف وقد ولا بعدها... إنّما هي أعواض للتخفيف من الحرف المحذوف... وكما أنّه كالعوض من النون المحذوفة التي هي من نفس الكلمة ، كذلك يجب أن يلزم ما قبله ولا يفارقه ، ولا ينفصل منه ولا يوقف عليه دونه ، كما لا يوقف على إحدى النونين دون الأخرى ، وإذا كان ذلك كذلك فقد عرفت به شدة اتصال أن المخففة من الثقيلة بما بعدها ، فبحسب ذلك ما لا يجوز أن يوقف دونه عليها... أو أن تكون أن مزيدة... وأن هذه أيضاً لا يحسن الوقوف عليها ؛ لشدة اتصالها بما بعدها ، أو أن تكون أن التي معناها العبارة -أي التفسير-... وهذه أيضاً لا يجوز الوقوف عليها ؛ لأنها تأتي ليعبر بما بعدها عن معنى الفعل الذي قبلها ، فالكلام شديد الحاجة إلى ما بعدها ليفسر به ما قبلها ، فلما كانت «عن» و «أن» بحيث ذكرنا من الضعف وفرط الضرورة إلى اتصالهما بما بعدهما ، لم يجز الوقوف عليهما ، ولمّا لم يجز ذلك لم تبدل الألف من نونهما ، وليست كذلك إذن ؛ لأنّها قد تقع آخرأ ، فيوقف عليها في نحو قولك : إن زرتني فأنا أزورك إذن ، وأنا أحسن إليك إذن ، فلمّا ساغ الوقوف عليها جاز إبدال الألف من نونها»^(١) .

وثانيهما : أن نون «إذن» أشبه بالتتوين من نون (عن) و (أن) ؛ قال ابن جني : «والوجه الآخر الذي امتنع له إبدال الألف من نون (عن) و (أن) ، ولم تجر النون فيهما مجرى نون «إذن» ؛ لأنّ نون إذن بالتتوين أشبه من نون «عن» و «أن» ، وذلك أن «إذن» على ثلاثة أحرف ، فإذا شبّهت النون وهي ثلاثة الحروف بنون الصرف جاز ذلك ؛ لأنّه قد يبقى قبلها حرفان ، وهما الهمزة والذال ، فيشبهان من الأسماء يداً وغداً وأخاً وأباً... ونحو ذلك من الأسماء المنقوصة التي يجوز أن يلحقها التتوين ، فيصير قولك : إذا كقولك : رأيت يداً ، وكسرت فمّاً ، وأكرمت أباً ، ونحو ذلك ، و (عن) و (أن) ليس قبل نونهما إلا حرف واحد ، وليس في الأسماء شيء على حرف واحد يجوز أن يلحقه تتوين ، فلم يكن لـ «أن» و «عن» شيء من الأسماء

(١) ابن جني ، سر صناعة الأعراب ، ٦٨٥/٢ .

يشبهانه فتشبه نونهما بتنوينه ، فتبدل ألقًا كما يبدل تنوينه ألف... والقول في (لن) كالقول أيضا في (عن) و «أن»^(١) .

وأضاف المالقي إلى ذلك كون «أن» و «لن» و «عن» لا تكون إلا عاملة في معمولها ، فهي معه كشيء واحد وقفت أو وصلت ، وليس كذلك إذن^(٢) .

وبهذه الأوجه خالفت «إذن» أخواتها من الحروف .

ب - أن في الوقف عليها بالنون فرارًا من الالتباس بإذا الظرفية ، وهو ما أشار إليه السيوطي^(٣) .

ثانيًا : الخلاف حول رسمها :

لقد تفرع عن هذه المسألة مسألة أخرى شديدة الارتباط بها ، وهي طريقة رسمها ، فقد اختلف في كتابتها على ثلاثة مذاهب :
أحدها : أنها تكتب بالألف :

وعزا ابن عصفور هذا المذهب إلى المازني ، فقال : «فمذهب المازني أنها تكتب بالألف»^(٤) ، وكذلك قال المالقي : «ومذهب المازني أنها تكتب بالألف في كلتا الحالتين»^(٥) .

وذكر المرادي أن في عزوه إلى المازني نظرًا ؛ لأنه كان يرى الوقف عليها بالنون كما نقل عنه ، فلا ينبغي أن يكتبها بالألف^(٦) ، وعزاه ابن هشام إلى الجمهور^(٧) ، وذكر المرادي أن كتابتها بالألف هو الأكثر^(٨) .

(١) المصدر السابق، ٦٨٥/٢ وما بعدها .

(٢) المالقي ، رصف المباني ، ص(٦٩) .

(٣) السيوطي ، شرح السيوطي على الألفية ، ص(٣٥١) .

(٤) ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي ، ١٧٣/٢ .

(٥) المالقي ، رصف المباني ، ص(٦٨) .

(٦) المرادي ، الجنى الداني ، ص(٣٦٦) .

(٧) ابن هشام ، المغني ، ٢٠/١ .

(٨) المرادي ، الجنى الداني ، ص(٣٦٦) .

وحجتهم في ذلك كونها أشبهت الأسماء المنقوصة ؛ لكونها على ثلاثة أحرف ، فصارت كالتنوين في مثل «دمًا» و «يدًا» في حال النصب ، قاله المالقي^(١) .

والثاني : أنها تكتب بالنون .

وفي نسبة هذا المذهب إلى صاحبه خلاف أيضًا ، فقد عزاه ابن عصفور ، والمرادي ، والأشموني إلى أكثر النحويين^(٢) ، واتفق المالقي ، والمرادي ، وابن هشام ، والسيوطي ، والأشموني في عزوه إلى أبي العباس المبرد^(٣) ، في حين عزاه ابن هشام والسيوطي هذا المذهب إلى المازني أيضًا^(٤) ، وهو ما صحَّحه ابن عصفور ، معللاً ذلك بقوله : «والصحيح أنها تكتب بالنون لأمرين : أحدهما أن كل نون يوقف عليها بالألف تكتب بالألف ، وما يوقف عليه من غير تغيير يكتب على صورته ، وهذه يوقف عليها من غير تغيير ، فينبغي أن تكتب على صورتها بالنون ، وأيضاً فإنها ينبغي أن تكتب بالنون ، فرقاً بينها وبين إذا»^(٥) .

إلّا أنّه قد رأى الوقف عليها بالألف كما مرَّ سابقاً ، فكان ينبغي أن يكتبها بالألف أيضًا ، فقد ذكر أن الوقف هو الذي يحدد كتابتها ، وبذلك يسقط استدلاله على كتابتها بالنون بناء على الوقف عليها ، إلّا أن يقال : إن هذا الرأي -وهو الوقف عليها بالألف- قد رجح عنه ، وأن مذهبه الوقف بالنون -

(١) المالقي ، رصف المباني ، ص(٦٨) .

(٢) ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي ، ١٧٣/٢ ؛ والمرادي ، الجني الداني ، ص(٣٦٦) ؛ والأشموني ، شرح الأشموني ، ٣٥٦/٤ .

(٣) المالقي ، رصف المباني ، ص(٦٨) ؛ والمرادي ، الجني الداني ، ص(٣٦٦) ؛ وابن هشام ، مغني اللبيب ، ٢٠/١ ؛ والسيوطي ، الأشباه والنظائر ، ٣٦١/٣ ؛ والأشموني ، شرح الأشموني ، ٣٥٦/٤ .

(٤) ابن هشام ، مغني اللبيب ، ٢٠/١ ؛ والسيوطي ، الأشباه والنظائر ، ٣٦١/٣ .

(٥) ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي ، ١٧٣/٢ .



والله أعلم بالصواب- ، وتبعه الفاكهي^(١) .
وَحُجَّتْهُمْ فِي ذَلِكَ أَنَّهَا حَرْفٌ وَنُونُهَا أَصْلِيَّةٌ ، فَهِيَ كـ «أَنْ ، وَعَنْ ،
وَلَنْ»^(٢) .

وقد سبق الرد عليهم في ذلك ، وأنها كتبت بالنون فرقًا بينها وبين إذا ،
وهو ما أشار إليه ابن عصفور في نصه السالف الذكر^(٣) ، وبه أخذ
الفاكهي^(٤) .

والثالث : التفصيل : وفيه مذهبان :

أحدهما : مراعاة حالها في الإعمال والإهمال :

وذلك بأنه إذا كانت «إذا» عاملة كتبت بالألف ، وإذا كانت غير عاملة
كتبت بالنون ؛ لئلا تلتبس بـ «إذا» الزمانية ، وفي نسبة هذا المذهب إلى
الفراء خلاف بين النحاة ، فقد عزا الرضي وابن هشام هذا المذهب إلى
الفراء ، فقال الرضي في هذا الصدد : «وقال الفراء : إذا أعملتها فاكتبها
بالألف ، وإذا ألغيتها فاكتبها بالنون ؛ لئلا تلتبس بإذا الزمانية ، وأمّا إذا
أعملتها فالعمل يميزها عنها»^(٥) .

وقال ابن هشام : «وعن الفراء إن عملت كتبت بالألف ، وإلا كتبت
بالنون ؛ للفرق بينها وبين إذا»^(٦) ، وتبعه في ذلك ابن خروف فيما نقله ابن
هشام^(٧) ، بينما عزا ابن عصفور والمالقي والمرادي إلى الفراء عكس هذا
المذهب^(٨) ، وهو أنها إذا كانت عاملة كتبت بالنون ، وإذا كانت غير عاملة

(١) الفاكهي ، حاشية على شرح الفاكهي للقطر ، ٢٧٨/٢ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي ، ١٧٣/٢ .

(٤) الفاكهي ، حاشية على شرح الفاكهي للقطر ، ٢٧٨/٢ .

(٥) الرضي ، شرح الرضي على الكافية ، ٤/٥ وما بعدها .

(٦) ابن هشام ، مغني اللبيب ، ٢٠/١ .

(٧) المصدر نفسه .

(٨) ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي ، ١٧٣/٢ ؛ والمالقي ، رصف المباني ، ص(٦٨)؛

كتبت بالألف ؛ قال ابن عصفور : «والفراء يفصل فيقول : «لا يخلو أن تكون ملغاة أو معملة ، فإن كانت ملغاة كتبت بالألف ؛ لأنها ضعفت ، وإن كانت معملة كتبت بالنون ؛ لأنها قد قويت»^(١) ، وبهذا الرأي أخذ عباس حسن^(٢) .
والظاهر أن القول الأول هو الأصح ؛ ذلك لأن «إذن» تلتبس بإذا الظرفية عند الإلغاء ، أمّا عند الأعمال فلا تلتبس بها ، فكتابتها بالنون عند إهمالها أولى - والله أعلم- .

واستدل على ذلك أن «إذن» في حال الأعمال تتميز عن إذا الظرفية ، فتكتب بالألف بعكس حالها في الإهمال ، فإنها تلتبس بإذا الظرفية ، فتكتب بالنون حال الإهمال فراراً من الالتباس ، وهو ما قاله الفراء فيما نقله الرضي في نصّه السابق^(٣) ، وقد رده الصبان بأن العمل في اللفظ ، وليس الشكل لازماً ؛ قال : «ويرد عليه أن العمل في اللفظ ، وليس الشكل لازماً ، فالفرق في الكتابة محتاج له على العمل أيضاً»^(٤) .

وثانيهما : مراعاة حالها في الوصل والوقف :

أي أنها إن وصلت في الكلام كتبت بالنون ، عملت أم لم تعمل ، وإذا وقف عليها كتبت بالألف ، وهو ما صرح به المالقي قائلاً : «والذي عندي فيها : الاختيار ، أن ينظر ؛ فإن وصلت في الكلام كتبت بالنون ، عملت أو لم تعمل ، كما يفعل بأمثالها من الحروف ؛ لأنّ ذلك لفظها مع كونها حرفاً لا اشتقاق لها ، وإذا وقف عليها كتبت بالألف ؛ لأنّها إذ ذاك مشبهة بالأسماء المنقوصة المذكورة في عدد حروفها ، وأنّ النون فيها كالتنوين ، وأنّها لا

والمرادي ، توضيح المقاصد ، ١٤٧٢/٥ .

(١) ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي ، ١٧٣/٢ .

(٢) عبّاس حسن ، النحو الوافي ، ٣١٢/٤ .

(٣) الرضي ، شرح الرضي على الكافية ، ٤٥/٤ وما بعدها .

(٤) الصبان ، حاشية الصبان ، ٢٩١/٣ .



المبحث الثاني : مسائلُ الإعلال والإبدال

وفيه :

- ١ - مسألة : هل يشترط لقلب الواو ياءً أن يليها ألفٌ في جمع ما أعلت عينه في المفرد نحو دار وديار؟ .
- ٢ - مسألة : المحذوف من (إقامة) ونحوها .

مسألة : هل يشترط لقلب الواو ياءً أن يليها ألفٌ في جمع ما أعلت عينه في المفرد نحو دار وديار؟

- نصُّ المسألة :

قال الخضري معلقاً على قول ابن عقيل : «ووقع بعدها ألف» ، ما نصُّه : «جعل الشارح شرطاً في كلِّ من المعتلة في المفرد والساكنة... لكنَّ الصحيح أنَّ المعتلة في المفرد تقلب في الجمع ياءً ، وإن لم يكن بعدها ألف ، بخلاف المصدر ؛ لأنها في الجمع ضعفت بإعلالها في المفرد وقربها من الطرف ، فسُلِّطت الكسرة عليها ، كحيلة وحيل ، وديمة وديم ، ... أمَّا الساكنة في المفرد فلا يقوى تسلُّط الكسرة عليها إلَّا بالألف القريبة من الياء ؛ لأنها ليست من الضعف كالمعتلة ، كسوط وسياط ، وحوض وحياض ، فلو لم توجد الألف صحَّت ، نحو : كوز وكوزة... إلخ»^(١) .

- مناقشة المسألة :

تقلب الواو ياء في عشرة مسائل ذكرها الصرفيون ، منها : أن تقع الواو عيناً لجمع صحيح اللام ، وقبلها كسرة ، وهي في المفرد إمَّا معلة ، نحو : دار وديار ، وحيلة وحيل ، وإمَّا شبيهة بالمعلة ، وهي الساكنة ، نحو : سوط وسياط ، وحوض وحياض .

ولكن هل وجود الألف بعد المعتلة في الجمع شرطاً لازماً كالساكنة أو لا؟ هذا ما سأعرضه في هذه المسألة :

اختلف العلماء حول الاسم المعتلِّ ، نحو : دار ، هل يشترط وجود الألف فيها عند الجمع؟ ، وفي ذلك عدَّة مذاهب هي :

المذهب الأول : ترجيح اشتراط الألف في وجوب القلب :

أشار إلى ذلك سيبويه في باب (قلب الواو ياءً ، لا لياء قبلها ساكنة) ، فقال : «وأما ما كان قد قلب في الواحد فإنَّه لا يثبت في الجمع إذا كان قبله

(١) الخضري ، حاشية الخضري ، ٩١٤/٢ .

الكسر ؛ لأنهم قد يكرهون الواو بعد الكسرة حتى يقلبوها فيما قد ثبتت في واحده ، فلما كان ذلك من كلامهم ، ألزموا البديل ما قلب في الواحد ، وذلك قولهم : دَيْمَةٌ وِدِيمٌ ، وَقَامَةٌ وَقِيمٌ ، وتارةٌ وتِيرٌ ، ودارٌ وديَارٌ ، وهذا أجدر أن يكون ؛ إذ كانت بعدها ألف ، فلما كانت أخفَّ عليهم والعمل من وجه واحد ، جسروا عليه في الجمع ؛ إذ كان في الواحد محوِّلاً ، واستثقلت الواو بعد الكسرة كما تُستثقل بعد الياء»^(١) .

يتبيّن من النصّ السّابق أنّ سيبويه يرى ترجيح اشتراط الألف في وجوب القلب بدليل قوله : «وهذا أجدر أن يكون -وهو انقلابها ياء- ؛ إذ كانت بعدها ألف» ، أي إن وُجد بعدها ألف كان انقلابها ياء أولى ، مستدلاً على ذلك بأنّ العمل من وجه واحد أخفُّ عليهم -أي أنّ الخروج من الكسرة إلى الياء ، ثمّ إلى الألف التي تشبه الياء- أخفُّ عليهم من الخروج من الكسرة إلى الواو -والله أعلم بالصواب- ، فوقع الواو بين كسرة هي بعض الياء ، وألف شبيهه بالياء ، يقوي انقلابها ياء ، على عكس وقوع الواو بعد كسرة فقط ، ومن هنا كان وجود الألف بعدها في الجمع أولى .
وأخذ بهذا المذهب ابن مالك^(٢) ، والرضي^(٣) .

ومما يُضعف هذا المذهب -فيما أحسب- : أنّ معنى كون وجود الألف أولى ، أنّ ما اعتلّت عينه في المفرد لا يشترط عند جمعه وجود هذه الألف ؛ لأنّ وقوع الواو في الجمع إثر كسرة يوجب إعلالها بقلبها ياء ، وإن لم توجد الألف ، نحو : حَيْلَةٌ وَحَيْلٌ ، وَقِيْمَةٌ وَقِيْمٌ ، فالذي قوَّى انقلابها ياء : وجود الكسرة قبلها ، فلا أثر لوجود الألف بعدها في تقوية أو ضعف ، فكان الأولى أن يقال بعدم اشتراط وجود الألف ، فيكون موافقاً للمذهب الآتي -والله تعالى أعلم- .

(١) سيبويه ، الكتاب ، ٣٦٠/٤ وما بعدها .

(٢) ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، ٣٨٢/٢ .

(٣) الرضي ، شرح شافية ابن الحاجب ، ١٣٨/٣ .

المذهب الثاني : عدم اشتراط الألف في وجوب القلب :

صرّح بذلك الشنتمري حين عرض قول سيبويه السّابق : «وأما ما كان قد قلب في الواحد فإنّه لا يثبت في الجمع»^(١) ، فقال : «يعني أنّ ما قلب من الواحد أولى بالإعلال ممّا سُكّنت الواو فيه ولم تقلب ، فصار ما قلب واوه في الواحد يقلب في الجمع ، وإن لم يكن بعدها ألف ، كقولك : ديمة وديم ، وأصلها من دام يدوم ، وكذلك قامّة وقيام ، وهي من قام يقوم»^(٢) .
وحجّته في ذلك أنّ الاسم قد اعتل في المفرد ، فضعّف في الجمع لهذا الاعتلال ، فقوي تسلط الكسرة عليه ، فانقلب ياء في الجمع ، وإن لم يكن بعده ألف .

وممن قال بهذا المذهب : ابن هشام^(٣) ، والأزهري^(٤) ، وعبّاس حسن^(٥) .

وأضاف الخضري^(٦) دليلاً آخر عند اختياره لهذا المذهب ، وهو قرب الواو من الطرف ، والطرف محل التغيير ، ولذلك قلبت ياء ؛ إذ الواو لا تثبت إذا وقعت طرفاً .

ومما يُضعف هذا المذهب أن وجود الألف في نحو : ديار شرط لوجوب القلب ، بينما عدم وجودها يجيز التصحيح والإعلال ، نحو : حيل وديم - والله تعالى أعلم- .

المذهب الثالث : اشتراط الألف في وجوب القلب :

أشار إلى ذلك ابن عصفور حين ذكر شروط قلب الواو ياء في نحو : «سيّاط ، وديار ، فقال : «وقلبت الواو في «سيّاط» و«ديار» ؛ لانكسار ما

(١) سيبويه ، الكتاب ، ٣٦٠/٤ .

(٢) الشنتمري ، النكت ، ١٢٠١/٢ وما بعدها .

(٣) ابن هشام ، أوضح المسالك ، ٣٤٤/٤ .

(٤) الأزهري ، شرح التصريح ، ٣٧٨/٢ .

(٥) عبّاس حسن ، النحو الوافي ، ٧٧٧/٤ .

(٦) الخضري ، حاشية الخضري ، ٩١٤/٢ .

قبلها ، وكون الألف بعدها ، وهي تشبه الياء ، وكون الواو قد توهّنت في مفرد «سيّاط» بالسكون ، وفي مفرد «ديار» بقلبها ألفًا ، وكون الكلمة جمعًا ، والجمع ثقيل ، ولو نقص شيء من هذه الأسباب لم تقلب الواو ياء»^(١) .

فجعل الألف في المعتلة والسّاكنة شرطًا لقلب الواو ياء ، فهو يرى وجوب توفر جميع الشروط حتى يتحقق القلب ، فإن نقص شرط منها وجب التصحيح ، ومنها وجود الألف .

وقد صرّح ابن الناظم بوجوب وجود الألف في الجمع حين اعترض على ابن مالك في جعله وجوب قلب الواو ياء في كل واو وقعت عينًا مكسورًا ما قبلها في الجمع ، وقد اعتلت في واحده أو سكنت ، فقال : «وليس ذلك على إطلاقه ، بل وجوب القلب فيه مشروط بوقوع الألف بعد الواو ، وذلك نحو : «ديار ، وثياب»^(٢) .

ويُردُّ عليه بأن ابن مالك ذهب إلى أنّ اشتراط وجود الألف قوَى تسلط الكسرة وبالتالي انقلابها ياءً ، ولم يوجب ذلك كما قال .

وممن أخذ بهذا أيضًا : المرادي^(٣) ، وابن عقيل^(٤) ، والسيوطي^(٥) . وقد يُستدل لهذا بأنّ المعتلة فيها قد حملت على الساكنة ، فكما أنّ السّاكنة في المفرد اشترط لقلبها ياء وجود الألف باتفاق ، فكذلك المعتلة ؛ طردًا للباب على وتيرة واحدة ، بدليل أنّهم حين عرضوا شروط هذا الجمع جعلوها عامة للمعتلة والسّاكنة جميعًا دون تفريق .

ومما يضعف هذا المذهب : أنّ الثّحاة قد أوجبوا التصحيح في نحو : كُوْز وكُوْزة ؛ لعدم وجود الألف في السّاكنة ، في حين أنهم أجازوا التصحيح

(١) ابن عصفور ، الممتع ، ٤٩٥/٢ وما بعدها .

(٢) ابن الناظم ، شرح ألفية ابن مالك ، ص (٨٤٩) .

(٣) المرادي ، توضيح المقاصد ، ١٥٨٤/٦ .

(٤) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ، ٥١٣/٢ .

(٥) السيوطي ، شرح السيوطي على الألفية ، ص (٣٦٧) .

والإعلال في نحو : حِيلَ وِدِيمَ ، مع عدم وجود الألف في الجمع ، وفي هذا دليل على أن وجود الألف إنما هو شرط في الساكنة لا المعتلة -والله تعالى أعلم- .

المذهب الرابع : التفصيل :

وهو أن الكلمة إذا جاءت جمعًا لموزون على «فِعَال» اشترط لقلب واوها ياءً وجود الألف ، أشار إلى ذلك الزمخشري حين تحدّث عن شروط قلب الواو ياء إذا كان جمعًا ، فقال : «... ونحو ديار ورياح وجياد تشبيهاً لإعلال وحدانها بإعلال الفعل مع الكسرة والألف... ، وقالوا : تَيَّرَ وِدِيمَ ؛ لإعلال الواحد والكسرة»^(١) .

يُتَّضِحُ من النصِّ السَّابِقِ أنَّ ما كان على «فِعَال» قلبت الواو فيه ياءً لوجود الألف ، وما كان على وزن «فِعَل» نحو «وِدِيمَ» ، قلبت لإعلال الواحد والكسرة .

وبه أخذ المكودي^(٢) ، والأشموني^(٣) .

وَحُجَّتَهُم في ذلك ما ذكره المكودي حين شرح بيت ابن مالك فيما جاء على زنة (فَعْلَة ، وَفِعَل) ، فقال : «ومن هذا البيت يُفْهَمُ أَنَّ الجمع الذي يجب إعلاله في البيت الذي قبله يكون فيه الألف بعد الواو ؛ لكونه نطق في هذا البيت بِفِعَلٍ وَفِعْلَةٍ بغير ألف ، فعلم أنَّ ما سواهما -وهو الأول- بالألف»^(٤) ، فما كان على «فِعَال» وجب فيه القلب ياءً ؛ لوجود الألف ، بخلاف ما كان على «فِعَل» ، فإنه لم يجب فيه القلب ، بل يجوز فيه الإعلال والتصحيح ؛ لعدم وجودها .

(١) الزمخشري ، المفصل ، ص(٣٨١) .

(٢) المكودي ، شرح المكودي على الألفية ، ص(٣٤٠) .

(٣) الأشموني ، شرح الأشموني ، ٥٠٦/٤ .

(٤) المكودي ، شرح المكودي على الألفية ، ص(٣٤٠) .

المذهب الخامس : جواز وجود الألف وعدمها فيما اعتلت عينه في

المفرد :

ذلك أنّ وجود الألف إنّما كان شرطاً في الساكنة ، نحو : رَوْض ورياض ، وحوّض وحيّاض ، باتفاق ، وقد اتفق على أنّ الساكنة شبيهة بالمعتلة ، وعلى هذا فإنّه يجوز في : ديار ، ورياح ، ونحوهما وجود الألف حملاً على الساكنة ، وعدم وجودها ، وليس أحد الأمرين بأولى من الآخر .

وذهب إلى ذلك ابن الحاجب ، حين ذكر أنّ وجود الألف في نحو : ديار ، ورياح ، خير منها في المصدر ، نحو : قيام ، فقال : «فهذا قسم من المزيد يُعل لإعلال واحده مع الكسرة ، وذكر الألف أيضاً ، وهي في هذا المحل خير منها في الأول ، وبيان ذلك أنّه لو لم يكن الواحد معلّلاً ، بل كان ساكناً ، لاعتبرت الألف باتفاق ، وقد اتفق أنّها معتلة ساكنة ، فيجوز أن يكون الإعلال في الجمع لسكونها في الواحد والكسرة والألف ، كما علّوا نحو : رياض ، وثياب ، ويجوز أن يكون لأجل الإعلال في الواحد والكسرة من غير ألف ، كما علّوا نحو : تير جمع تارة ، وديم ، وإذا احتمل الأمرين واشتملها فليس إلغاء أحدهما بأولى من الآخر ، وهما في ذلك بمنزلة علتين إذا اجتمعتا فإنّ الحكم عند المحققين ينسب إليهما جميعاً ، وتصيران عند اجتماعهما كجزئي علة»^(١) .

يتبيّن من النصّ السابق أنّ المعتلة قد تحمل على الساكنة وقد لا تحمل ، فإذا حملت وجدت فيها الألف ؛ لأنّ الشيء إذا أشبه الشيء أخذ حكمه ، وإذا لم تُحمل لم تكن هناك ألف ، فاحتمال الأمرين جميعاً لا يجعل أحدهما أولى من الآخر .

- الترجيح :

يظهر لي مما سبق : أنّ ما ذهب إليه ابن الحاجب بدليله هو الأرجح ؛ وذلك لقوّة هذا الدليل ، مع ما يرد على بقية الأدلة - والله تعالى أعلم - .

(١) ابن الحاجب ، الإيضاح في شرح المفصل ، ٤٤٣/٢ .

مسألة : المحذوف من «إقامة» ونحوها

- نصُّ المسألة :

قال الخصري شارحاً قول ابن عقيل : «فإنَّ ألفه تحذف» ، ما نصُّه :
«أفاد كالمتن أنَّ المحذوف هو الألف الثانية ، وهو الصحيح ؛ لزيادتها وقربها
من الطرف ، وحصول الثقل بها ، وهو مذهب الخليل وسيبويه والمصنّف ،
ولذا قال : «وألف الإفعال ... إلخ» ، وقيل : هي بدل العين ؛ لأنَّ بدلها يحذف
كثيراً في غير هذا ؛ ولأنَّ تعويض التاء لم يُعهد في غير الأصول»^(١) .

- مناقشة المسألة :

إذا كان المصدر على وزن «إفعال» أو «استفَعَال» فإنه يُحمل على فعله
في الإعلال ، فنقول : إقامة ، واستقامة ، والأصل فيهما : إقوام ، واستقوام ،
نُقلت حركة العين فيهما إلى الساكن قبلهما ، فتحركت الواو بحسب الأصل ،
وانفتح ما قبلها بحسب الآن ، فقلبت الواو ألفاً ، فالتقى ألفان ، فوجب حذف
أحدهما منعاً لالتقاء الساكنين ، وفي المحذوف منهما خلاف بين العلماء على
النحو الآتي :

المذهب الأول : أنَّ المحذوف هو ألف المصدر :

نسب المبرّد هذا المذهب إلى الخليل وسيبويه حين عرض الخلاف بين
سيبويه والأخفش حول المحذوف من الألفين في إقامة ، قال : «فأمّا سيبويه
والخليل فيقولان : المحذوفة الزائدة ، وأمّا الأخفش فيقول : المحذوفة عين
الفعل ، على قياس ما قال في مبيع»^(٢) .

ولم أرَ نصّاً لسيبويه في هذا ، وكل ما ورد عنه أنَّ الإقامة والاستقامة

(١) الخصري ، حاشية الخصري ، ٩٣٠/٢ .

(٢) المبرّد ، المقتضب ، ٢٤٣/١ .

إِنَّمَا اعْتَلَّتَا لِاعْتِلَالِ أَفْعَالِهِمَا ؛ قَالَ سَيَبُويه : «فَأَمَّا الإِقَامَةُ وَالِاسْتِقَامَةُ فَإِنَّمَا
اعْتَلَّتَا كَمَا اعْتَلَّتْ أَفْعَالُهُمَا ؛ لِأَنَّ لَزُومَ الِاسْتِفْعَالِ وَالِإِفْعَالِ لِاسْتِفْعَلٍ وَأَفْعَلٍ
كَلْزُومِ يَسْتَفْعَلُ وَيُفْعَلُ لَهُمَا»^(١) .

غَيْرِ أَنِّي وَجَدْتُ نَصًّا لِابْنِ النَّازِمِ يَقْضِي فِيهِ بِأَنَّ هَذَا هُوَ مَا يَجِبُ أَنْ
يَكُونَ عَلَيْهِ مَذْهَبُ سَيَبُويه ، قَالَ فِي حَدِيثِهِ عَنِ الإِقَامَةِ وَالِاسْتِقَامَةِ : «وَلَمْ أَرَ
لَهُ فِي ذَلِكَ نَصًّا ، وَلَكِنْ هَكَذَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَذْهَبُهُ»^(٢) .

وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْعُلَمَاءَ حِينَ نَسَبُوا هَذَا الْمَذْهَبَ إِلَى الْخَلِيلِ وَسَيَبُويه ، قَدْ
نَظَرُوا إِلَى قَوْلِهِمَا بِتَحْرِيكِ الثَّانِي عِنْدَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، فَحَمَلُوا هَذَا الْكَلَامَ
عَلَى الْحَذْفِ ، كَمَا أَنَّ سَيَبُويه صَرَّحَ بِأَنَّ الْمَحْذُوفَ مِنْ نَحْوِ : تَعْزِيَةٌ وَمَبْيُوعٌ
إِنَّمَا هُوَ الثَّانِي ، فِقْيَاسًا عَلَى ذَلِكَ قَضُوا بِأَنَّ هَذَا هُوَ مَذْهَبُ سَيَبُويه - وَاللَّهُ أَعْلَمُ
بِالصَّوَابِ - .

وَبِهَذَا الرَّأْيِ أَخَذَ الصِّمْرِيُّ^(٣) ، وَالْأَنْبَارِيُّ^(٤) ، وَأَكْثَرُ النَّحْوِيِّينَ^(٥) ،
وَهُوَ مَا رَجَّحَهُ الْخَضْرِيُّ^(٦) كَمَا فِي نَصِّ الْمَسْأَلَةِ .

(١) سَيَبُويه ، الْكِتَابُ ، ٣٥٤/٤ .

(٢) حَسَنُ الْعَثْمَانِ ، «بَغِيَّةُ الطَّالِبِ فِي الرَّدِّ عَلَى تَصْرِيفِ ابْنِ الْحَاجِبِ لِابْنِ النَّازِمِ» ، (رِسَالَةٌ
مَاجِسْتِيرٍ ، قِسْمُ الدِّرَاسَاتِ الْعُلْيَا الْعَرَبِيَّةِ ، كَلِيَّةُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ ، جَامِعَةُ أُمِّ الْقُرَى ، مَكَّةُ
الْمَكْرَمَةِ ، عَامُ ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م) ، ص (٢١٤) .

(٣) الصِّمْرِيُّ ، التَّبَصُّرَةُ ، ٧٧٤/٢ .

(٤) أَبُو الْبَرَكَاتِ الْأَنْبَارِيُّ ، الْوَجِيزُ فِي عِلْمِ التَّصْرِيفِ ، ط : ١ ، ت : عَلِيُّ الْبَوَابِ ، (الرِّيَاضُ :
دَارُ الْعُلُومِ ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م) ، ص (٨٠) .

(٥) ابْنُ عَصْفُورٍ ، الْمَمْتَعُ ، ٤٩٠/٢ ؛ وَابْنُ مَالِكٍ ، شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ ، ٣٩٤/٢ ؛ وَابْنُ النَّازِمِ ،
شَرْحُ أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ ، ص (٨٦٠) ؛ وَابْنُ هِشَامٍ ، أَوْضَاحُ الْمَسَالِكِ ، ٣٥٨/٤ ؛ وَابْنُ عَقِيلٍ ،
شَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ ، ٥٢٨/٢ ؛ وَالْمَكُودِيُّ ، شَرْحُ الْمَكُودِيِّ عَلَى الْأَلْفِيَّةِ ، ص (٣٤٧) ؛ وَابْنُ
جَمَاعَةَ ، حَاشِيَةُ ابْنِ جَمَاعَةَ ، ٤٣/٢ ؛ وَالسِّيُوطِيُّ ، هَمْعُ الْهَوَامِعِ ، ٢٧٥/٦ ؛ وَالْأَشْمُونِيُّ ،
شَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ ، ٥٣٧/٤ ؛ وَابْنُ حَمْدُونَ ، حَاشِيَةُ ابْنِ حَمْدُونَ ، ١٩٧/٢ ؛ وَعَبَّاسُ حَسَنُ ،
النَّحْوُ الْوَافِي ، ٧٩٨/٤ .

(٦) الْخَضْرِيُّ ، حَاشِيَةُ الْخَضْرِيِّ ، ٩٣٠/٢ .

واحتجَّ ابن عصفور^(١) في تأييده لهذا المذهب : أنَّ المصدر في هذا محمول على اسم المفعول ، حيث تبينَّ من الأدلَّة التي استدلَّ بها الخليل وسيبويه على أنَّ الصحيح في ذلك حذف واو مفعول -أي حذف الثاني- ، وظهر فساد رأي الأَخفش -في حذف الأول- ، فالقول فيهما واحد -أي في المصدر واسم المفعول- ، فكما أنَّ المحذوف في اسم المفعول الثاني فكذلك المصدر .

ولولا ضيق المقام لعرضت أدلَّة الفريقين في اسم المفعول ، وهي مسألة مشهورة مبسطة في كتب الصرفيين ؛ مما يغني عن بسط الكلام فيها هنا .
واستدلَّ ابن مالك في ترجيحه لهذا المذهب بثلاثة أدلة ، هي^(٢) :

١ - أنَّ الألف الثانية جاءت للمد ، فهي زائدة ، وحذف ما هو زائد أولى من حذف ما هو أصلي .

٢ - أنَّ هذه الألف متصلة بالطرف ، والطرف محل التغيير ، كما يقول الصرفيون .

٣ - أنَّ حصول الثقل إمَّا كان بسبب وجود هذه الألف الثانية .
وعارضه الدنوشري في الدليل الثالث فيما نقله الصبَّان ، فقال : «نظر فيه الدنوشري-أي حصول الاستئقال- بأنه لا يمكن الجمع بين الألفين حتى يحصل الاستئقال»^(٣) .

وتبعه في ذلك يس^(٤) ، وابن حمدون^(٥) .
وعارضه الإسقاطي^(٦) بأنَّ الجمع بين الألفين ممكن ، بل واقع ، كما هو صريح كلام القرَّاء والنَّحويين ، أي عند المد بقدر أربع حركات .
واعترض الإسقاطي ضعيف ؛ لأنَّ الحذف حصل مباشرة ، وما ذكره

(١) ابن عصفور ، الممتع ، ٤٩٠/٢ .

(٢) ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، ٣٩٤/٢ بتصرف .

(٣) الصبَّان ، حاشية الصبَّان ، ٣٢٣/٤ .

(٤) يس ، حاشية يس على شرح التصريح ، ٣٩٤/٢ .

(٥) ابن حمدون ، حاشية ابن حمدون ، ١٩٧/٢ .

(٦) الصبَّان ، حاشية الصبَّان ، ٣٢٣/٤ .

من باب التخييل فالأولى ألا يُصار إليه ؛ ولذلك أسقطه ابن هشام ، قال يس :
«وإنَّما يحصل ذلك بها لو اجتمعا ، وكان ذلك وجه إسقاط الموضح
لذلك»^(١) ، وصحَّحه ابن حمدون^(٢) .

فإن قيل : إنَّ سيبويه قد خالف الأصل ؛ إذ الأصل عنده إذا التقى ساكنان
أن يُحذف الأول منهما ، لا الثاني^(٣) .

قيل : «هذا مشروط بأن يكون الثاني منهما حرفاً صحيحاً نحو : خِف ،
وَبِع ، أو من كلمتين ، نحو : يا هذا وُجِل ، أو مفوت للدلالة على المعنى ، كما
في المصطفون ، بخلاف ههنا ، فكلاهما حرف علة»^(٤) .

وأضاف الرضي دليلاً آخر ، وهو أنَّ حذف الثاني منهما عند الخليل
وسيبويه إنَّما كان قياساً على حذف المد في نحو : تعزية ، فقال : «وإنَّما إجازة
واستجازة فأصلهما : إَجْوَز ، واستِجْوَز ، أُعِلَّ المصدر بإعلال الفعل...
فقلبت العين ألفاً ، فاجتمع ألفان ، فحذفت الثانية عند الخليل وسيبويه ، قياساً
على حذف مدة ، نحو : تعزية»^(٥) .

المذهب الثاني : أنَّ المحذوف هو عين المصدر :

صرَّح بذلك الفراء حين ذكر العلة في عدم سقوط (الهاء) من نحو :
إقامة ، فقال : «وإنَّما قوله : (پ پ)»^(٦) ، فإنَّ المصدر من نوات الثلاثة إذا
قلت : أفعلت كقيلك : أقمت ، وأجرت ، وأجبت ، يقال فيه كله : إقامة ،
وإجارة ، وإجابة ، لا يسقط منه الهاء ، وإنَّما أدخلت ؛ لأنَّ الحرف قد سقطت
منه العين ، وكان ينبغي أن يقال : أقمته إقواماً ، وإجواباً ، فلمَّا سُكِّنت الواو
وبعدها ألف الإفعال فسُكِّنتا سقطت الأولى منهما ، فجعلوا فيه الهاء كأنَّها

(١) يس ، حاشية يس على التصريح ، ٣٩٤/٢ .

(٢) ابن حمدون ، حاشية ابن حمدون ، ١٩٧/٢ .

(٣) ابن حمدون ، حاشية ابن حمدون ، ١٩٧/٢ .

(٤) حسن العثمان ، «بغية الطالب» ، ص (٢٠٩) .

(٥) الرضي ، شرح شافية ابن الحاجب ، ١٦٥/١ .

(٦) سورة النور ، آية : ٣٧ .

تكثر للحرف»^(١).

يتبين من النص السابق أنّ الفراء يرى حذف عين الكلمة من إقامة ونحوها ، مستدلاً على ذلك بأنّ الأصل في التقاء الساكنين إذا كان الأول منهما حرف مد أن يُحذف أولهما .

وبه أخذ الأخفش^(٢) ، والنحاس^(٣) ، والزمخشري^(٤) ، وغيرهم^(٥) .
واحتجّ ابن يعيش في اختياره لهذا المذهب بالقياس ، فقال : «وأبو الحسن الأخفش والفراء يذهبان إلى أنّ المحذوف الألف المبدلة من العين ، وهو القياس»^(٦) ، أي أنّ القياس عند التقاء الساكنين : حذف الأول منهما .
وعارضه ابن الناظم بقوله: « هذا الأصل -أي حذف الأول عند التقاء ساكنين- إنما يُراعى فيما إذا كان الساكن الثاني صحيحاً ، نحو : لم يقم ، وقم ، وهنا الساكن الثاني حرف علة»^(٧) .
وأضاف الأزهري دليلاً آخر ، وهو أنّ المعهود في التاء أن تكون عوضاً من أصل ، قال : «ولكن المعهود في التاء أنها تعوّض من الأصول ، وهذا يقوي ما اختاره الأخفش»^(٨) .
وقد يعترض عليه بأنّ الأليق والأسهل حذف الأواخر ، لا حذف الأوائل والثواني .

(١) الفراء ، معاني القرآن ، ٢٥٤/٢ .

(٢) المبرد ، المقتضب ، ٢٤٣/١ ، وانظر : الرضي ، شرح شافية ابن الحاجب ، ١٦٥/١ .

(٣) النحاس ، إعراب القرآن ، ٧٥/٣ .

(٤) الزمخشري ، الكشاف ، ص(٧٣١) ، وانظر : المفصل ، ص(٢٢٣) .

(٥) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ٥٨/٦ ؛ وابن الحاجب ، الإيضاح في شرح المفصل ، ٦٣٢/١ ؛ والرضي ، شرح شافية ابن الحاجب ، ١٥١/٣ .

(٦) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ٥٨/٦ ، وانظر : الرضي ، شرح شافية ابن الحاجب ، ١٥١/٣ .

(٧) حسن العثمان ، «بغية الطالب» ، ص(٢٠٩) .

(٨) الأزهري ، شرح التصريح ، ٣٩٤/٢ وما بعدها .



المذهب الثالث : تجويز القولين من غير ترجيح أحدهما على الآخر :
هناك من العلماء من عرض القولين كليهما من غير ترجيح ، منهم المبرّد ،
فقد قال بعد عرضه للمذهبيين : «كلا الفريقين جارٍ على أصله»^(١) .
وبهذا أخذ ثعلب^(٢) ، والعكبري^(٣) .
واحتجّ المبرّد لذلك بأنّ كلا المذهبيين قد جرى على الأصل فيه ؛ إذ
الأصل عند سيبويه عند التقاء الساكنين أن يُحرك الثاني منهما ، فكذلك الأمر
في الحذف ، والأصل عند الأخفش أن يُحذف الأول منهما إذا كان حرف علة
كما هنا ، فعندما تساوى الأصلان لم يُرَجَّح أحد القولين على الآخر .
وقد يجاب عن هذا بأنّ المذهب الثاني لم يسلم من الاعتراض ، وإن
كان جارياً على الأصل ، فكيف يتساوى مع الأول؟ .
ولا أثر لهذا الخلاف في الكلمة ، وإنّما يظهر أثر ذلك في الوزن ؛ إذ
وزن الكلمة على رأي الفراء والأخفش «إفالة» ، وعلى رأي الخليل وسيبويه
«إفعلّة» .

- الترجيح :

ظهر لي مما سبق : أنّ ما رجّحه الخضري من أنّ المحذوف ألف
المصدر هو الأرجح ؛ وذلك لسببين ، هما :
١ - قوّة أدلّة هذا المذهب .
٢ - سلامته من الاعتراض -فيما أعلم- .

(١) المبرّد ، المقتضب ، ٢٤٣/١ .

(٢) ثعلب ، مجالس ثعلب ، ١٦٩/١ .

(٣) العكبري ، التبيان في إعراب القرآن ، ٩٢٢/٢ .



الفصلُ الثالثُ :
الأصولُ النحويَّةُ المعتمَدةُ في
ترجيحاتِ الخُضري

من خلال المسائل السابقة البالغ عددها تسعًا وأربعين مسألة ، تبين أنّ الخصري اعتمد على جملة من الأصول في الترجيح ، فبعض ترجيحاته اعتمد فيها على أصل واحد في الظاهر ، وبعضها اعتمد فيها على أصليين .

فمن النوع الأول :

أولاً - السماع :

يعتبر السَّماع من أهمّ الأصول النحوية في إثبات القواعد ، وقد أخذ به الخصري في ثماني مسائل^(١) ، منها :

١ - مسألة حكم الفصل بين إذن ومعمولها بغير القسم ولا النافية ، فقد رجّح فيها عدم الفصل بناء على عدم السَّماع ؛ إذ المسموع الفصل بالقسم ولا النافية ، وما عداه يحفظ ولا يقاس عليه ، فقال : «.. واغتر ابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء ، وابن عصفور بالظرفين ، والصحيح منع كل ذلك ؛ إذ لم يسمع شيء منه»^(٢) .

٢ - مسألة حكم حذف حركة الإعراب على الحرف الصحيح ، فقد رجّح فيها حذف الحركة ، معتمداً في ذلك على القراءة السبعية ، فقال حين تحدث عن المواضع التي تقدر فيها الحركات : «بقي مما تقدر فيه الحركات ما سكن للوقف ، أولادغام ، كيضرب بكر وداود جالوت ، أو للتخفيف ، كتسكين بارئكم ، وبعولتهن ، ورسلنا ، ومكر السيء ، ويأمركم ، ويشعركم ، والصحيح جوازه نثرًا ؛ للقراءة به في السبع»^(٣) .

ثانياً : القياس :

اعتمد عليه الخصري في أربع مسائل^(٤) ، منها :

١ - مسألة تقديم معمول خبر إن على اسمها إذا كان شبه جملة ، فرجّح

(١) انظر الجدول من هذا الفصل ، ص(٤٠٣) .

(٢) انظر : ص(١٠٢) من هذا البحث .

(٣) انظر : ص(١٤٤) من هذا البحث .

(٤) انظر الجدول من هذا الفصل ، ص(٤٠٣) .

جواز تقديم معمول الخبر على الاسم ، معتمداً على القياس ، يقول في ذلك :
«... هو الظاهر ؛ لأنه يقدم في ما ، وهذه أقوى ، بدليل تقديم الخبر نفسه هنا
لا هناك»^(١) ، أي أنّ تقديم معمول الخبر في باب (إن) وأخواتها على الاسم
إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً أقوى من تقديم معمول خبر (ما) على
اسمها ، وذلك قياساً على الخبر ، فقد أجاز النُّحاة تقديم خبر (إن) على اسمها
إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، بخلاف خبر (ما) ، فقد منعوا تقديمه على
الاسم إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً .

٢ - ومنها مسألة المحذوف من (إقامة) ونحوها ، حيث رجّح أن يكون
المحذوف فيها الألف الثانية ، معتمداً فيها على القياس ، وذلك لقربها من
الطرف ؛ إذ الطرف يلزم التغيير ، والأواخر أليق بالحذف من الأوائل ؛ قال
الخصري : «...المحذوف هو الألف الثانية ، وهو الصحيح ؛ لزيادتها وقربها
من الطرف ، وحصول الثقل بها ، وهو مذهب الخليل وسيبويه
والمصنف...»^(٢) .

ثالثاً : حمل الفرع على الأصل :

وقد اعتمد عليه في ثلاث مسائل^(٣) ، منها :

١ - مسألة اجتماع نون الرفع ونون الوقاية في الأفعال الخمسة أيهما
المحذوف؟ حيث رجّح أن تكون نون الرفع هي المحذوفة ؛ لأنها نائبة عن
الضمة ، وقد حذفت الضمة تخفيفاً ، يقول في ذلك : «... والصحيح أنه نون
الرفع ؛ لأنه عهد حذفها لغير ذلك ؛ ولأنها نائبة عن الضمة التي تحذف
تخفيفاً»^(٤) ، فالأصل في الإعراب أن يكون بالحركات ، والإعراب بالحروف
فرع عنه ، فنون الرفع فرع عن الضمة ، ففيه حمل فرع على أصل - والله

(١) انظر : ص(٢١٦) من هذا البحث .

(٢) انظر : ص(٣٨٨) من هذا البحث .

(٣) انظر الجدول من هذا الفصل ، ص(٤٠٤) .

(٤) انظر : ص(١٣٦) من هذا البحث .

أعلم- .

٢ - ومنها أيضًا : مسألة متعلق الخبر في شبه الجملة ، فرجح أن المتعلق المحذوف هو الخبر ، لا الظرف ، فقال في حديثه عن المتعلق المحذوف : «أي هو الخبر على الصحيح ، لا الظرف وحده ، كما هو ظاهر النظم ، وهو مذهب جمهور البصريين ؛ لقيامه مقام عامله»^(١) ، فالأصل أن العمل لذلك المتعلق المحذوف الواقع خبرًا ؛ لأن الأصل في الظرف ألا يعمل وهو معمول للخبر المحذوف ، وقد ناب مناب عامله لقيامه مقامه ، فالأصل ذلك الخبر المحذوف ، والظرف فرع عنه .

رابعًا : حمل النظير على النظير :

واعتمد عليه في مسألة واحدة فقط ، وذلك في ترجيحه أن يكون الفتح سابقًا على القلب في مسألة النسب إلى شج وعم ؛ وذلك لأنها نظيرة (نمر) من الصحيح ، فكما فتحت عين نمر عند النسب فكذلك تفتح عين شج وعم ، وبعد الفتح استوجب قلبهما ألفًا ؛ لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ، ثم واوًا عند النسب ، يقول في ذلك : «... والتحقيق أنه قبله -أي الفتح- كما يفهم من المتن ؛ لأنه إذا أريد النسب إلى نحو : شج وعم ، فتحت عينه كما تفتح في نمر الآتي ، فتقلب اللام ألفًا ، فيصير شجي وعمى كفتى ، فتقلب الألف واوًا للنسب»^(٢) .

خامسًا : مراعاة الأصل :

اعتمد عليه في خمس عشرة مسألة^(٣) ، منها :

١ - مسألة خروج سوى عن الظرفية ، حيث رجح أن تكون ظرفًا غالبًا ، وكغير قليلًا ، معتمدًا في ترجيحه على مراعاة الأصل ؛ إذ الأصل عدم التكلف ، فقال : «... ومذهب الرماني والعكبري أنها تكون ظرفًا غالبًا ،

(١) انظر : ص(١٩٤) من هذا البحث .

(٢) انظر : ص(٣٥٢) من هذا البحث .

(٣) انظر : الجدول من هذا الفصل ، ص(٤٠٣) وما بعدها .

وكغير قليلاً ، وهذا أعدل المذاهب ؛ لعدم تكلفه في بعض المواضع»^(١) .
٢ - وكذلك مسألة تطابق الوصف المبتدأ مع المرفوع إفراداً ، فقد رجَّح أن يكون الوصف مبتدأ ، وما بعده فاعلاً سدّ مسدّ الخبر ، معتمداً في ذلك على الأصل ، يقول في ذلك : «أرجحهما الفاعلية ؛ لأنّ الأصل عدم التقديم والتأخير»^(٢) .

٣ - ومنها أيضاً : مسألة كان الشأنية ، فرجَّح كونها ضمن الناقصة ، معتمداً في ذلك على الأصل ؛ إذ الأصل في الشأن ألا يعمل فيه إلاّ الابتداء أو أحد نواسخه ، فقال بعد عرضه لمذاهب النُّحاة : «... وأصحُّها الأول - أي أنها ناقصة- ؛ لأنّ ضمير الشأن لا يعمل فيه إلاّ الابتداء أو أحد نواسخه»^(٣) .

سادساً : مراعاة الكثرة :

اعتمد عليها في خمس مسائل^(٤) ، منها :

١ - مسألة تجرد (كي) من اللام وأن المصدرية ، حيث رجَّح كونها مصدرية ، معتمداً في ذلك على كثرة ظهور اللام قبلها ، يقول في ذلك : «... وإن خلت عنهما كمثاله احتملت الجارة بتقدير أن بعدها ، والمصدرية بتقدير اللام قبلها ، والثاني أولى ؛ لأنّ ظهور أن معها ضرورة ، وظهور اللام كثير ، فالأولى الحمل عليه»^(٥) .

٢ - ومنها أيضاً : مسألة إعراب الاسم الواقع بعد فاء الجزاء عند فتح همزة (إنّ) ، فرجَّح أن تكون أن وصلتها خبراً لمبتدأ محذوف معتمداً على الكثرة ؛ إذ الكثير في جملة الجواب حذف المبتدأ لا الخبر ، يقول في ذلك : «هذا أولى ؛ لأنّ حذف المبتدأ في جملة الجواب أكثر من الخبر...»^(٦) .

(١) انظر : ص(٥٣) من هذا البحث .

(٢) انظر : ص(١٨٦) من هذا البحث .

(٣) انظر : ص(٢٠٠) من هذا البحث .

(٤) انظر الجدول من هذا الفصل ، ص(٤٠٤) .

(٥) انظر : ص(٧٥) من هذا البحث .

(٦) انظر : ص(٢٢٠) من هذا البحث .

سابعًا : الحمل على الغالب :

اعتمد عليه في مسألة واحدة فقط ، وهي مسألة دخول الغاية في حتى الجارة عند انتفاء القرينة ، فرجَّح دخولها في حتى معتمداً على الغالب عند القرينة ، فقال : «...فالصحيح دخولها -أي الغاية- في حتى لا في إلى ؛ حملاً على الغالب فيهما عند القرينة»^(١) .

ثامناً : عدم الاعتداد بالعارض :

اعتمد عليه في مسألة واحدة فقط ، وهي مسألة : رفع الاسم المشتغل عنه أهو من الاشتغال أم لا؟ ، حيث رجَّح أن يكون من الاشتغال ، معتمداً على أن العامل صالح للعمل في ذاته ، وإنما امتنع لعارض وقوعه في هذه الأماكن ، والعارض لا يعتدّ به ، فقال : «...والمتجه ما اقتضاه المتن والشارح من عدّه منه ؛ لأنّ العامل صالح في ذاته للعمل فيه ، وإنما امتنع لعارض وقوعه في هذه الأماكن ، فقول المصنف في الضابط بنصب لفظه ، أو المحل على الإعراب الأول ، يعني باعتبار حالته الذاتية ، وإن منعه مانع عارض»^(٢) .

- أمّا النوع الثاني -وهو الاعتماد على أصليين في الترجيح- : فقد بلغ

عددها ست مسائل ، هي :

الأول : مراعاة الأصل مع علة التغليب :

ذكر الخصري هذا الأصل في مسألة واحدة فقط ، هي مسألة الخلاف حول لفظ (عالمون) ، حيث رجَّح كونه جمعاً لا اسم جمع ؛ نظراً إلى الأصل ؛ إذ عالم صفة لما فيه من معنى العلم ، وهذا اللفظ خاص بالعقلاء ، فدخول غيرهم من باب التغليب ، يقول في ذلك : «.... والحق أيضاً أنه مستوف لشروط الجمع ، كما قاله الرضي تبعاً للكشاف وغيره ؛ لأنه في الأصل صفة لما فيه من معنى العلم ، كالخاتم لما يختم به ، والقالب لما يقلب

(١) انظر : ص(٨٠) من هذا البحث .

(٢) انظر : ص(٢٤٠) من هذا البحث .

به الشيء من حالة إلى حالة ؛ لأنّ جميع المخلوقات لإمكانها وافتقارها إلى مؤثر يعلم بها ذات موجدتها ، وتدل على وجوده ، ولما غلب على العقلاء منهم جمع بالواو كسائر أوصافهم ، فدخل غيرهم في العالمين تغليباً»^(١) .

الثاني : مراعاة الأصل مع الاعتضاد بالسمع :

وقد ذكره الخضري في مسألة : إعراب العلم عند اجتماع اسم ولقب مفردين ، فرجّح قول الكوفيين وبعض البصريين بالقول بالإتباع ؛ لعدم إحواجه للتأويل ، ثم ذكر أن الإتباع والقطع على الأصل مع الاعتضاد بالسمع على عكس الإضافة ، فهي مسموعة على خلاف الأصل ، يقول في ذلك : «.... وهذا هو الحق ؛ لعدم إحواجه للتأويل ، فجوازه أولى مما لا يصح بدونه ، ومثله القطع ، قال المصنف : وإنما اقتصر سيبويه على الإضافة ؛ لأنها خلاف الأصل ، فبيّن أنها مسموعة ، وأما الإتباع والقطع فعلى الأصل ، مع اعتضادهما بالسمع»^(٢) .

الثالث : مراعاة الكثرة مع علة والاطراد :

ذكره الخضري في مسألة حذف كان مع اسمها ، فرجّح بعد ذكره آراء النُّحاة في قوله : (المرء مجزي بعمله ، إن خيراً فخير) ، نصب الأول ورفع الثاني ؛ اعتماداً على الكثرة والاطراد ؛ إذ الكثير المطرد في لسان العرب : إضمار كان واسمها بعد (إن) الشرطية ، وإضمار المبتدأ بعد فاء الجزاء ، فقال : «والثالث أرجحهما ؛ لسلامته منهما»^(٣) ، أي أنّ في نصب الأول ورفع الثاني سلامة من إضمار كان وخبرها ، وحذف فعل ناصب بعد فاء الجزاء ، وكلاهما نادر .

الرابع : مراعاة السماع والقياس معاً :

ذكره الخضري في مسألة الخلاف حول قولك : كنت أنا وزيدٌ

(١) انظر : ص(١٢٧) من هذا البحث .

(٢) انظر : ص(١٦٠) من هذا البحث .

(٣) انظر : ص(٢٠٧) من هذا البحث .

كالأخوين ، فقد رجَّح كون ما بعد المفعول معه بحسب ما قبل الواو فقط ؛
ولذلك جعل العطف متعيَّنًا في المثال ، معتمدًا على السَّماع والقياس معًا ،
قال : «...والصحيح المؤيد بالقياس والسَّماع -كما قاله ابن هشام- كونه
بحسب ما قبل الواو فقط ، فالعطف في المثال متعيَّن»^(١) .

الخامس : القياس مع مراعاة الأصل معًا :

اعتمد عليه الخضري في ثلاث مسائل^(٢) ، منها :

مسألة وقوع (كي) بين اللام وأن المصدرية ، حيث رجَّح أن تكون جارة
اعتمادًا على القياس ؛ إذ القياس في نصب الفعل أن يتقدمه إحدى أدوات
النصب ، و(أن) من أشد الأدوات لصوقًا بالفعل ، بل هي أم الباب ، وأصل
أدوات النصب ، قال الخضري : «... فلك جعلها جارة مؤكدة للام ،
ومصدرية مؤكدة بأن ، والأول أرجح ؛ لأنَّ لصوق أن بالفعل يرجح نصبها ،
وأيضًا هي أم بابها ، فلا تؤكد غيرها»^(٣) .

السادس : حمل فرع على أصل ، مع مراعاة علة الشبه :

اعتمد عليه في مسألة واحدة فقط ، وهي مسألة عامل الرفع في خبر
(إنَّ) ، فقد رجَّح كون (إنَّ) هي العاملة ؛ حملًا للفرع على الأصل ؛ إذ أصل
العمل للفعل ، وقد عملت (إنَّ) حملًا عليه ، وذلك بناء على ما بينهما من
المشابهة ، قال بعد عرضه مذهب البصريين والكوفيين في ذلك : «...
ومذهب البصريين أصحُّ ؛ لما مرَّ من شبهها الفعل»^(٤) .

واعتمد الخضري في ترجيحاته على بعض العلل ، منها :

١ - علة الاستتقال :

ذكرها في مسألتين ، هما :

(١) انظر : ص(٢٦٠) من هذا البحث .

(٢) انظر الجدول من هذا الفصل ، ص(٤٠٥) .

(٣) انظر : ص(٩٤) من هذا البحث .

(٤) انظر : ص(١١٥) من هذا البحث .

١ - ترجيحه الجمع على التثنية في مسألة توكيد المثني بالنفس والعين ؛
لعلة الاستتقال ، يقول في ذلك : «... والمختار أنفسهما ؛ لأنّ المثني جمع في
المعنى ، ولكراهة اجتماع مثنيين»^(١) .

٢ - ومنها أيضاً : مسألة الخلاف حول أيّهما أولى بالتقديم ؛ الإعلال ، أم
منع الصرف في جوارٍ وبابه؟ ، حيث رجّح أن يكون الإعلال مقدّمًا على منع
الصرف ؛ لأنّ سببه الثقل الظاهر ، بعكس منع الصرف ، فسببه خفي ، يقول
في ذلك : «...والأرجح تقديم الإعلال ؛ لتعلّقه بجوهر الكلمة مع ظهور
سببه ، وهو الثقل على منع الصرف ؛ لأنه حال من أحوالها ، مع خفاء سببه ،
وهو شبه الفعل»^(٢) .

٢ - علة الشبه :

وقد اعتمد عليها في مسألة واحدة فقط ، هي مسألة الخلاف حول علة
بناء أسماء الأصوات ، فرجّح أن تكون علة بناء هذه الأسماء شبهها
بالحروف المهملة ، فقال : «...فالأرجح أنّ بناءها لشبهها بالحروف المهملة
في أنها لا عاملة ولا معمولة كلام الابتداء وحرف التنفيس»^(٣) .

وأخيرًا تبرز أهمية هذه الأصول في كونها الأساس الذي يبنى عليها
ترجيح حكمٍ على حكمٍ آخر ، وقد أحسن الخصري استثمارها في ترجيحاته ،
فجاءت ترجيحاته في الغالب راجحة ؛ لاعتمادها على الأصول المعتبرة عند
النحويين ، وفي ذلك دلالة واضحة على أنّ الخصري قد فهم تلك الأصول
فهمًا متعمقًا .

(١) انظر : ص(٢٧٨) من هذا البحث .

(٢) انظر : ص(٣١٩) من هذا البحث .

(٣) انظر : ص(٢٨٩) من هذا البحث .



المسائل التي ورد فيها	الأصل النحوي المعتمد في الترجيح
<p>١- (حاشا) التنزيهية بين الاسمية والفعلية. ٢- حكم الفصل بين (إن) و معمولها بغير (القسم) و(لا) النافية. ٣- عامل الرفع في اسم (كان). ٤- حكم حذف حركة الإعراب على الحرف الصحيح. ٥- حكم الوصف إذا كان مرفوعه جمعاً. ٦- تصغير إبراهيم وإسماعيل لغير الترقيم. ٧- النسب إلى يد عند ردّ المحذوف. ٨- الوقف على (إن).</p>	السَّماع
<p>١- تقديم معمول خبر (إن) على اسمها إذا كان شبه جملة. ٢- ترقيم ما فيه (أل) في غير النداء ضرورة. ٣- أصل (شاه). ٤- المحذوف من (إقامة) ونحوها.</p>	القياس
<p>١- خروج (سوى) عن الظرفية. ٢- الظرف (مع) إذا وليها ساكن. ٣- الخلاف حول نوع الضمير المستتر. ٤- إعراب العلم عند اجتماع اسم ولقب غير مفردين. ٥- الخلاف حول (أل) الداخلة على المشتقات. ٦- تطابق الوصف المبتدأ مع المرفوع أفراداً. ٧- كان الشأنية.</p>	مراعاة الأصل



المسائل التي ورد فيها	الأصل النحوي المعتمد في الترجيح
<p>٨- الخلاف حول رفع المعطوف على خبر (ما) في غير الإيجاب.</p> <p>٩- علة بناء اسم (لا) النافية للجنس المفرد.</p> <p>١٠- هل الجملة المفسرة لها محل من الإعراب؟</p> <p>١١- التنازع في باب (ظنّ) وأخواتها.</p> <p>١٢- تقديم المصدر المؤكّد.</p> <p>١٣- الخلاف حول إعراب جمع المذكر السالم المرفوع عند إضافته إلى ياء المتكلم.</p> <p>١٤- العدل في (أخر).</p> <p>١٥- الخلاف حول علة منع الصرف في حذام وبابه.</p>	
<p>١- تجرد (كي) من (اللام) و(أن) المصدرية.</p> <p>٢- الخلاف حول إعراب قول المصنف (والمفرد الجامد فارغ).</p> <p>٣- إعراب الاسم الواقع بعد فاء الجزاء عند فتح همزة (إنّ).</p> <p>٤- الخلاف حول نوع (أن) بعد أفعال الشك عند الفصل بـ (لا) النافية.</p> <p>٥- أصل (ثبة).</p>	مراعاة الكثرة
<p>١- اجتماع نون الرفع ونون الوقاية في الأفعال الخمسة أيهما المحذوف؟</p> <p>٢- متعلق الخبر في شبه الجملة.</p> <p>٣- هل يشترط لقلب الواو ياءً أن يليها ألفٌ في جمع ما أعلت عينه في المفرد في نحو دار وديار؟</p>	حمل الفرع على الأصل

المسائل التي ورد فيها	الأصل النحوي المعتمد في الترجيح
النسب إلى (شج) و(عم).	حمل النظير على النظير
دخول الغاية في (حتى) الجارة عند انتفاء القرينة.	الحمل على الغالب
رفع الاسم المشتغل عنه أهو من الاشتغال أم لا؟.	عدم الاعتداد بالعارض
الخلاف حول قولك: كنت أنا وزيدًا كالأخوين.	مراعاة السماع والقياس معًا
١- وقوع (كي) بين (لام) التعليل و(أن) المصدرية. ٢- العدل في (جُمع). ٣- تمييز العشرة فما دونها إذا كان لها جمعان.	القياس مع مراعاة الأصل معًا
إعراب العلم عند اجتماع اسم ولقب مفردين.	مراعاة الأصل مع الاعتضاد بالسماع
الخلاف حول لفظ (عالمون).	مراعاة الأصل مع علة التغليب
عامل الرفع في خبر (إن).	حمل الفرع على الأصل مع علة الشبه
حذف كان مع اسمها.	مراعاة الكثرة مع علة الاطراد
١- توكيد المثني بالنفس والعين. ٢- الخلاف حول أيُّهما أولى بالتقديم؛ الإللال أم منع الصرف في (جوار) وبابه؟	علة الاستثقال
الخلاف حول علة بناء أسماء الأصوات.	علة الشبه

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف البريات ، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه إلى يوم الدين .

بعون الله وتوفيقه ، تمت الدراسة بعد هذه الرحلة الطويلة ، ويجدر بي أن أوردَ في ختامها أبرزَ النتائج التي ظهرت فيها ، وهي على جانبين :

أحدهما : ما يتعلق بشخصيته :

من أهمّ النتائج التي اشتمل عليها هذا الجانب ما يأتي :

- ١ - أثبت البحث أنّ الخضري هو واحد من المحققين المتميزين .
- ٢ - حاول البحث تحرير سنة وفاته ، حيث اختلف فيها ، وقد ثبت لي أنّ سنة الوفاة ١٢٨٧ هـ - والله أعلم .

٣ - أبرز البحث مصنفاته التي تدلُّ على ثقافته الواسعة ؛ إذ إنّه ألف في عدد من العلوم ، كال تفسير ، وأصول الفقه ، والنحو ، والبلاغة ، وغيرها .

٤ - أظهر البحث احترامه للعلماء ، وظهر ذلك حين معارضته لبعض آرائهم ، حيث كان في ردّه لطيفاً معهم ، فلم تظهر تلك الكلمات الحادة التي قد نجدها عند غيره .

٥ - أبرز البحث أمانته العلمية في نقله عن العلماء .

٦ - توصلَ البحث إلى أنّ الخضري كان صاحب شخصية متميزة ، فلم تبهره عظمة ابن مالك ، وابن عقيل ، وما لهما من مكانة عظيمة بين الدارسين ، فلم يقبل منهما كل ما جاء به ، فله مواقف معهما ، من أهمها :

أ - مخالفته لهما في بعض المسائل .

ب - التنبيه على أسلوبهما .

ولم تقتصر خلافات الخضري على ابن مالك وابن عقيل ، اللذين تناول الخضري متنيهما بالشرح والتعليق ؛ بل تعدّى ذلك أحياناً إلى مخالفة كبار النحاة ، كسيبويه ، فقد خالفه في علّة بناء اسم لا النافية للجنس المفرد ، فرجّح

أنَّ علة البناء تضمنه معنى «من» الاستغراقية ، كما خالفه في مسألة العدل في آخر ، فرجَّح أنَّه معدول عن آخر بالفتح والمد ، وفي كل ذلك دليل واضح على ما امتاز به من شخصيَّة علميَّة متألِّفة .

الثاني : ما يتعلق بالجانب العلمي :

من أبرز النتائج التي ظهرت ، هي ما يأتي :

١ - وضَّح البحث كثرة استشهاده بالآيات القرآنيَّة ، والقراءات ، والأشعار ، بخلاف الأحاديث النبويَّة ، مع إجازته الاستشهاد بها في تقرير القواعد النحويَّة ، وأنه لا يقبل المولد من الشعر .

٢ - بيَّن البحث منهجه في تأليف الحاشية .

٣ - كما بيَّن البحث مصادره في الحاشية من كتب وعلماء ؛ مما يدل

على سعة اطلاعه .

٤ - توصَّل البحث إلى أنَّ الخضري لم يكن في ترجيحاته مقلِّدًا

للسابقين ، ناقلًا لآرائهم ؛ بل كان مجتهدًا ذا مقدرة فائقة على التعليل ، كما ظهرت أحكامه على حظِّ كبير من السداد والقبول ، شأن العالم المعتد بعلمه ، المتأكد من صحة قوله وعمق إدراكه وتمكُّنه من الفهم ، فهو يعرض آراءهم ويناقشها ، ولا يتردد في إبداء رأيه وإن كان مخالفاً لآراء من نقل عنهم ، وقد يجمعه اجتهاده إلى موافقة بعض المتقدمين في مسألة ما ، إلَّا أنَّ هذا لا يعني أنه يأخذ برأي المتقدم ، وإنما أداه نظره إلى أن يلتقي معه ، ولو كان من شأنه المتابعة والتقليد لتابع نفرًا بأعيانهم ، أو شيخًا بعينه .

٥ - لعلَّ من الجديد عند الخضري أنه أصدر حكمًا لم يسبق إليه -

فيما أحسب-، حيث أطلق تعيين العطف في مسألة : كنت أنا وزيدٌ كالأخوين ، في حين كان كلام النُّحاة من قبله عامًّا في هذه المسألة ، وأدخلوها ضمن ما يرجَّح فيه العطف .

٦ - أظهر البحث الاتجاه النَّحوي للخضري في ترجيحاته ، فقد كان

بغدادى الاتجاه -فيما أحسب- ، حيث لم يقتصر على الأخذ بآراء البصريين أو



الكوفيين ؛ بل جمع بينهما ، وإن كان ذا نزعة بصريّة غالبًا ، وتجلّى ذلك في أخذه بأرائهم ، فلم يوافق الكوفيين إلّا في ثلاث مسائل فقط ، وفي استخدامه لمصطلحاتهم غالبًا .

٧ - لقد جاءت تعليلاته من النّوع المقبول الذي سلم فيه من الإغراق في الفلسفة والمنطق ، وابتعد عن التعسف والتكلف فيها .

٨ - اعتماده في كثير من ترجيحاته على الأصول النّحويّة ، وهو يعتمد أحيانًا على أصل واحد ، وأحيانًا على أكثر من أصل .

وفي الختام ، أسأل الله تبارك وتعالى أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم ، وأن ينفع به في الدنيا والآخرة .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على نبينا محمّد ، وعلى آله وصحبه وسلم .

الفهارس العامة

- ١ - فهرس الآيات القرآنية .
- ٢ - فهرس الأحاديث النبوية والآثار .
- ٣ - فهرس الأمثال وأقوال العرب .
- ٤ - فهرس الأشعار والأرجاز .
- ٥ - فهرس الأعلام .
- ٦ - فهرس المصادر والمراجع .
- ٧ - فهرس الموضوعات .

فهرس الآيات القرآنية

سورة البقرة

- سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ (٦) ٦٠
- وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ (٣٥) ٢٦٠
- بَارِكُمْ (٥٤) ١٥٢ ، ١٤٤
- إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ (٦٧) ١٤٤ ، ١٣٩
- لَمَثُوبَةٍ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ (١٠٣) ٣٤٥
- وَيَعْلَمُهُمُ الْكِتَابَ (١٢٩) ١٤٧
- فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ (١٨٤) ٣٠٠ ، ٢٩٦ ، ٢٩٣
- وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَارْحَمُوا (٢٢٠) ٢٢٤
- ثَلَاثَةَ فُرُوعٍ (٢٢١) ٣٣٨ ، ٣٣٦
- وَبَعُولَتُهُنَّ (٢٢٨) ١٤٤
- إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ (٢٣٧) ١٤
- وَأَنْ تَعْفُوا (٢٣٧) ١٤
- إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً (٢٤٨) ١٢٢
- فَإِنْ لَّمْ يُصِيبْهَا وَابِلٌ فَطُلٌّ (٢٦٥) ٢٢٤
- وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ (٢٨٠) ٢٠١

سورة آل عمران

- وَأُخْرُ مِثْلَ مَا نَسِيتُ (٧) ٢٩٩
- مَا فِي بَطْنِي مَحْرَرًا (٣٥) ٢٨
- كَمِثْلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ (٥٩) ٢٣٦
- فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ (٩٧) ١٤

وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ (١٨٠) ٢٥١

سورة النساء

- فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً (١١) ٥٠
يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ (٢٦) ١٠١ ، ١٠٠
فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا (٥٣) ٣٧١ ، ١٠٤
وَقُلْ لَّهُمْ فِي أَنفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا (٦٣) ٤٥
فَانفِرُوا تُبَاتٍ (٧١) ٣٤٤ ، ٣٤٢

سورة المائدة

- اغْدُلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى (٨) ١٧٣
وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ (٩) ٢٣٤
وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِئْتَةً (٧١) ٣٣٢ ، ٣٣٠ ، ٣٢٩
فَأَخْرَانَ يَفْؤَمَانَ مَقَامَهُمَا (١٠٧) ٣٠٠
هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ (١١٩) ١٦٨

سورة الأنعام

- أَيْنَ شُرَكَائِكُمُ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ (٢٢) ٢٥٢
كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ (٥٤)
..... ٢٢٣ ، ٢٢١
أَتُحَاجُّونِي (٨٠) ١٤٣ ، ١٣٧ ، ١٣٦
يُشْعِرُكُمْ (١٠٩) ١٤٤

سورة الأعراف

- وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ (١٥٦) ٢٧

سورة التوبة

- *
أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ (٦٣) ... ٢٢٠
وَآخِرُونَ اعْتَرَفُوا (١٠٢) ٢٩٩ ، ٢٩٣

سورة يوسف

- رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ (٤) ١٣٢ ، ١٣
- مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا (١١) ١٤٩ ، ١٤٧
- وَكَاثُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ (٢٠) ١٧٨
- وَقُلْنَا حَاشَ لِلَّهِ (٣١) ٧١ ، ٦٩ ، ٦٨ ، ٦٧
- قُلْنَا حَاشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ (٥١) ٦٨
- لَا تَتْرِبَ عَلَيْكُمْ (٩٢) ٢٨

سورة الحجر

*

- فِيمَ نُبَشِّرُونَ (٥٤) ١٣٧

سورة الإسراء

- وَإِذَا لَا يَلْبَثُونَ خِلافَكَ إِلَّا قَلِيلًا (٧٦) ١٠٤

سورة الكهف

- وَكُنْ تُفْلِحُوا إِذَا أَبَدًا (٢٠) ٣٨٠ ، ٣٧٣

سورة مريم

- وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا (٤) ٣١
- أَرَاغِبُ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ (٤٦) ١٨٧

سورة طه

- مَكَانًا سُوءٍ (٥٨) ٥٩

سورة الأنبياء

- لَا هِيَ قُلُوبُهُمْ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشْرٌ مِثْلُكُمْ (٣) ٢٣٥

سورة المؤمنون

- هِيَ هَاتِ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ (٣٦) ٦٩

سورة النور

وَأَقَامَ الصَّلَاةَ (٣٧) ٣٩١

سورة الفرقان

تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا (١) ١٣٣

وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ (٦٨-٦٩) ٩٨

سورة الشعراء

فَطَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ (٤) ١٣٤

رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا (٢٤) ١٣٣

سورة العنكبوت

أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا (٢) ٣٣٠ ، ٣٢٩

سورة الأحزاب

يَا أَهْلَ يَثْرِبَ (١٣) ٢٨

وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ (٣٥) ٢٤٩

لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ (٣٧) ٧٧

سورة فاطر

وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ (١١) ١٩١

وَمَكْرَ السَّيِّئِ (٤٣) ١٥١ ، ١٤٤

سورة الصافات

*

فَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَى حِينٍ (١٤٨) ٨٥ ، ٨٤

سورة الزمر

*

تَأْمُرُونِي (٦٤) ١٤٣ ، ١٣٦

سورة فصلت

أَتَيْنَا طَائِعِينَ (١١) ١٣٣ ، ١٣

مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا (٤٦) ٢٢٤

فَيُنُوسٌ قُنُوطٌ (٤٩) ٢٢٢، ٢٢٠

سورة الزخرف

*

وَرَسُلْنَا (٨٠) ١٤٤، ١٣٩

سورة القمر

*

مَنْ الكَذَابُ الأشِيرُ (٢٦) ١٥

إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ (٤٩) ٢٣٦، ٢٣٤

سورة الرحمن

مَقْصُورَاتٍ فِي الخِيَامِ (٧٢) ١٣

سورة الحديد

لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ (٢٣) ٧٨، ٧٧

سورة الحشر

كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً (٧) ٩٩

سورة الصف

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنَجِّيْكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ (١٠) ٢٣٥

سورة التحريم

فَقَدْ صَعَتِ قُلُوبُكُمْ (٤) ٢٨٣

سورة المزمل

إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا (١٢) ١٢٢

سورة المدثر

ذُرِّي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا (١١) ٤٤

سورة الانفطار

وَإِذَا القُبُورُ بُعْثِرَتْ (٤) ٣٠

سورة المطففين

هَلْ تُؤَبِّ الكُفَّارُ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ (٣٦) ٣٤٥



سورة الفجر

وَاللَّيْلِ إِذَا يَسَّرَ (٤) ٣٢٣

سورة العلق

لَتَسْفَعَا بِالنَّاصِيَةِ (١٥) ٣٧٠

سورة النصر

فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ (٣) ٢٧

سورة الإخلاص

قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ (١) ٢٣٨ ، ٢٠٢

فهرس الأحاديث النبوية والآثار

- ٢٧ إنَّ اللهَ كَتَبَ فِي كِتَابِ فَهُوَ عِنْدَهُ فَوْقَ الْعَرْشِ : إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي
- ١٦ إنَّ اللهَ يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى رُحْصَهُ.....
- ٢٢٥ إِيَّاكَ إِنْ تَرَكْتَ وَوَلَدَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَتْرُكَهُمْ عَالَةً.....
- ٣٣ إِيَّاي وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْبَ (قول عمر بن الخطاب).....
- ٦٠ سَأَلْتُ رَبِّي أَلَا يُسَلِّطُ عَلَيَّ أُمَّتِي عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ.....
- ١٧ كَانَ □ يَسْجُدُ عَلَيَّ عَبْقَرِي.....
- ١٦ كَانَ رَسُولُ اللهِ □ إِذَا دَعَا بَدَأَ بِنَفْسِهِ.....
- ١٥ لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ ثُمَّ يَغْتَسِلُ فِيهِ.....
- لَا يَقُلُّ أَحَدُكُمْ عَبْدِي وَلَا أُمَّتِي ؛ فَإِنَّ الْعَبْدَ وَالْأُمَّةَ لِلَّهِ ، وَلَيَقُلُّ غُلَامِي.....
- ١٦.....
- ٦١ مَا أَنْتُمْ فِي سِوَاكُمْ مِنَ الْأُمَّمِ إِلَّا كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي جِلْدِ الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ
- ٢٠٧ المرءُ مَجْزِي بِعَمَلِهِ ، إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ.....
- ٢٨٢ مَسَحَ أَدْنِيهِ ظَاهِرَهُمَا وَبَاطِنَهُمَا.....
- وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا ، وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا
- ١٣٨.....
- ١٥ يَارَبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.....

فهرس الأمثال وأقوال العرب

- أتاني سواك ٦٣
- أتيك غدواً ٣٥٨
- أذهب بذى تسلّم ٥٧
- ألا ماءً ولو بارداً ١٧٣
- إنّ بك زيدٌ مأخوذاً ١٢٣
- إن بك يكفل زيدٌ ١٢٣ ، ١٢١
- إنّ فيك راغب زيدٌ ١٢١
- أنا أكرمكم ١٤٩
- ثلاثُ دُرَع ٣٠٧
- ثلاثة شُسوع ٣٣٥
- حاش لزيدٍ ٧٢
- رأيت الذي سواك ٥٧
- رعياً لزيد ٧٠
- السمن منوان بدرهم ١٩٣
- عندي درهم ونصفه ١٩١
- كلّ شيء مهة ما النساء وذكرهنّ ٥٧
- كيمه ٧٦ ، ٧٥
- لا أفعل ذلك ما أنّ حراء مكانه ٥٧
- لا إنّ ما رأيت مثل زيد ١٠٠
- لقيته أمس الدابر ٢٣٣
- المرء مقتول بما قتل به ، إنّ خنجراً فخنجرٌ ، وإنّ سيفاً فسيفٌ ٢٠٧



-
- من صدق كان خيراً له ، ومن كذب كان شراً له ١٧٣
- هذا حب رمانك ١٦٩
- هيهات العقيق ٢٩
- يحيي عينان ١٦٥

فهرس الأشعار والأرجاز

أولاً : الأشعار

البحر	القائل	القافية	الصفحة
-------	--------	---------	--------

باب الهمزة

فصل الهمزة المضمومة

الخفيف..... ٢٥٢	الحارث بن حلزة	الأعداءُ
الوافر..... ٧٨، ٩٥	مسلم الوالبي	دَوَاءُ
الوافر..... ١٧	حسان بن ثابت	سَوَاءُ

باب الباء

فصل الباء المضمومة

الطويل..... ٦٢	قراد بن العيار	أَجْنَبُ
البسيط..... ١٤٦	جرير	العَرَبُ
البسيط..... ٦١	أبودؤاد الإيادي	مَكْذُوبُ

فصل الباء المكسورة

الطويل..... ٣٣	سواد بن قارب	قارب
الطويل..... ١٧	الحارث بن خالد المخزومي	المَوَاقِبُ
الطويل..... ١٨	عامر بن الطفيل	وَلَا أَبُ

باب التاء

فصل التاء المكسورة

الخفيف..... ٦٢	---	العَفَلاتِ
----------------	-----	------------

باب الدال

فصل الدال المفتوحة

تُضَهَدَا الكامل ٣٦٢

زَادَا الوافر ٤٢

مَحْدُودَا البسيط ٨٨

فصل الدال المضمومة

شُهُودٌ قيس بن سعد الأنصاري الطويل ٩٩

يُوجَدُ المتنبى الكامل ٦٤

فصل الدال المكسورة

أَحَدٍ النابغة الذبياني البسيط ٧٣

لِلْعَهْدِ الطويل ٤٢

هِنْدٍ الطويل ٢٣٠ ، ٢٢٦

باب الراء

فصل الراء المضمومة

الْبَقْرُ أنس بن مدركة البسيط ٤٨

لِصَبُورٍ أبو دَهَبَلٍ، عمر بن أبي ربيعة الطويل ٦١

مَطِيرُهَا الشماخ الطويل ٢٨٢

يَسِيرٌ الطويل ٤٤

فصل الراء المكسورة

الْمِنْزَرِ الأقيشر السريع ... ١٥١

الْمُشْتَرِي محمد بن المولى الكامل ٦١

باب العين

فصل العين المفتوحة

تَخَدَعَا جميل بثينة الطويل ٧٦

رَفَعَا الأضبط السعدي المنسرح ٣٥

فَتَسَّرَعَا الراعي النميري الطويل ١٢٤



مُفَزَّعًا	هشام المري	الطويل ٢٣٧
فصل العين المضمومة		
أَصْنَعُ	العجيز السلولي	الطويل ٢٠١
بَلَّاقِعُ	لبيد بن ربيعة	الطويل.... ٣٥٨ ، ٣٦٣
رَاتِعُ	النابغة الذبياني	الطويل ٢٣٦
لَا تُرْقِعُ	أبوذؤيب	الكامل ٢٧٨ ، ٢٨١
يَنْفَعُ	النابغة الجعدي ، قيس بن الخطيم	الطويل..... ٧٧
فصل العين المكسورة		
بَلَّقِع	---	الطويل ٩٤ ،
٩٥ ، ٩٧		
باب الفاء		
فصل الفاء المضمومة		
مُخْتَلِفُ	قيس بن الخطيم	المنسرح.. ١٢٣ ، ٢٤٩
باب القاف		
فصل القاف المكسورة		
لَمْ تُخَلِّقْ	كعب بن مالك	الكامل ١٩
باب الكاف		
فصل الكاف المفتوحة		
لِسَوَائِكَا	الأعشى	الطويل..... ٦٤
باب اللام		
فصل اللام المفتوحة		
دَائِلَا	الأخطل	الكامل ٢٠
ظِلَالَهَ	_____	كثيرة _____
الطويل..... ٢٨٨		

فصل اللام المضمومة

الطويل ١٤٧	---	الأثامِلُ
الطويل... ٢١٦ ،	---	بَلَا بِلَهْ

٢١٩

البسيط..... ١٨	حندج المري	صُؤلُ
الطويل..... ١٠٠	---	فِيكْمُلُ

فصل اللام المكسورة

الطويل..... ١٣٨	أبوطالب	بَاهِلُ
البسيط..... ١٧٥	منسوب إلى الفرزدق	الجَدَلُ
الوافر..... ٢٦٤	---	الطَّحَالُ
الطويل..... ٢٨	امرئ القيس	عَالُ
السريع..... ١٤٦	امرئ القيس	وَاعِلُ

باب الميم

فصل الميم المضمومة

الطويل..... ٢٢٥	رجل من بني أسد	ظَالِمُ
فصل الميم المكسورة		
الخفيف..... ٢٩	---	سِلْمُ

باب النون

فصل النون الساكنة

الوافر. ٣٤ ، ٣٢٣	جرير	أَصَابِنُ
------------------	------	-----------

فصل النون المفتوحة

مجزوء الكامل... ١٨	عبيد بن الأبرص	إِلَيْنَا
مجزوء الكامل.. ٥٨	لبيد بن ربيعة	جُونَا
الطويل..... ٦٣	المرار العجلي	سِوَانِنَا



كأنَّا --- البسيط ١٩

فصل النون المضمومة

دأثوا الفند الزماني الهزج ٦٢ ، ٦٦

فصل النون المكسورة

اليقين المثقب العبدى ، على بن بدال الوافر ... ٣٦٠ ، ٣٦٢

باب الهاء

فصل الهاء المفتوحة

ألقاها المتلمس الضبعي الكامل ٨٤

فصل الهاء المضمومة

الزُّبَيْرَاهُ --- الهزج ٣٤

باب الياء

فصل الياء المفتوحة

جائيا زهير بن أبي سلمى الطويل ١٩

ثانيًا : الأرجاز :

باب الراء	
فصل الراء المفتوحة	
رؤية بن العجاج ١٢١ ، ١٢٣	أطيرا
باب الفاء	
فصل الفاء المكسورة	
العجاج ٩٧	اصنطِرافِ
باب الكاف	
فصل الكاف المكسورة	
..... ١٣٨ - - -	الذكي
باب اللام	
فصل اللام المفتوحة	
محمد بن حبيب ٢٨٦	غلى
باب الميم	
فصل الميم المكسورة	
العجاج ٢٨٥ ، ٢٨٧	الحمى
أبونخيلة ١٥١	العوم

فهرس الأعلام

- ١٥٧ إبراهيم اللقاني
- ٢٢١ إبراهيم بن أبي عبلة
- ٣١ إبراهيم الإسفراييني (العصام)
- ٣١ أبو القاسم السمرقندي
- ٦٣ أبو ثروان العُلي
- ٦١ أبو داؤد الإيادي
- ٨٣ أحمد القرافي
- ٢٧ أحمد بن علي (أبو العباس البوني)
- ١٢ أحمد الإسقاطي
- ١٢ أحمد بن قاسم العبادي
- ٣٤٧ أحمد بن محمد (ابن ولاد)
- ٣٥ الأضبط السعدي
- ٧٧ ثابت بن عدي (قيس بن الخطيم)
- ٨٤ جرير بن عبدالمسيح (المتلمس الضبعي)
- ٢٥٢ الحارث بن حلزة
- ٨ حسن بن محمد (الطار)
- ٢٨٢ الحسين بن بدر (ابن إياز)
- ١٢٤ حصين بن معاوية النميري
- ٢٠٣ خلف بن يوسف بن فرتون (أبو القاسم بن الأبرش)
- ٦٢ شهل بن شيبان بن ربيعة بن مالك (الفند الزماني)

- عائذ بن محصن (المتقّب العبدى) ٣٦٠
- عبدالباقي بن يوسف الزرقاني ١٦٥
- عبدالله بن عبدالرحمن بن علي الدنوشري ١٦٥
- العجيز بن عبدالله ٢٠١
- عسل بن ذكوان العسكري ٣٧٤
- علي بن إسماعيل (العلاء القونوي) ٣
- عمر بن أبي الحرم الشافعي (الزين الكتاني) ٣
- القاسم بن أحمد الأندلسي ٨٦
- قاسم بن علي البطليوسي الشهير بالصفار ٢٣٦
- قراد بن العيار ٦٢
- قعب بن أبي قعب ، (أبو السمال) ٦٧
- محمد أبو عبدالله (ابن العالج) ١٨١
- محمد بن إبراهيم الكناني (ابن جماعه) ٤
- محمد بن أحمد الشافعي (التقي الصائغ) ٣
- محمد بن أحمد بن أبي داره (أبو قلابه) ١٥
- محمد بن أحمد (ابن بطال) ٢٧٤
- محمد بن رافع السلامي ٤
- محمد بن سليمان السوسي الروداني ١٢
- محمد بن عبدالرحمن القزويني ٣
- محمد بن عبدالله بن مسلم بن المولى ٦١
- محمد السيواسي (ابن الهمام) ١٩٨
- محمد بن علي (ميرمان) ٣٧٤
- محمد بن مسعود الغزني ٢٠٥



- ٧٨ مسلم بن معبد بن طواف الوالبي
- ٦٣ المرار بن سلامة العجلي
- ٦١ وهب بن ربيعة (أبو ذَهَبِ الجمحي)
- ١٥١ يعمر (أبو نخيلة)

فهرس المصادر والمراجع

أولاً: المخطوطات والرسائل الجامعية:

- ❖ أحمد محمد عبدالله : «تحقيق الجزء الأول من كتاب شرح التسهيل للمراذي» ، (رسالة دكتوراه) ، قسم الدراسات العليا العربية ، كلية اللغة العربية ، (القاهرة : جامعة الأزهر ، عام ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م) .
- ❖ حسن العثمان : «بغية الطالب في الرد على تصريف ابن الحاجب لابن الناظم» ، (رسالة ماجستير) ، قسم الدراسات العليا العربية ، كلية اللغة العربية ، (جامعة أم القرى : مكة المكرمة ، عام ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م) .
- ❖ حماد الثمالي : « أبو عبدالله بن الفخار وجهوده في الدراسات النحوية مع تحقيق كتابه شرح الجمل» ، (رسالة دكتوراه) ، قسم الدراسات العليا العربية. كلية اللغة العربية ، (جامعة أم القرى : مكة المكرمة ، عام ١٤٠٩هـ-١٩٩٩م) .
- ❖ أبو سعيد السيرافي : «المجلد الرابع من شرح كتاب سيبويه» ، نحو ، (مصر : مصور عن نسخة مخطوطة محفوظة بدار الكتب القومية ، تحت رقم ١٣٧) .
- ❖ محمد الزين : «تقييد ابن لب على بعض جمل الزجاجي» ، (رسالة دكتوراه) ، قسم الدراسات العليا العربية. كلية اللغة العربية ، (جامعة أم القرى : مكة المكرمة ، عام ١٤٠٥هـ-١٤٠٦هـ) .

ثانياً: المطبوعات

❖ أحمد السُّجاعي : حاشية فتح الجليل على شرح ابن عقيل على متن الألفية وبأسفل الصحائف تقرير أحمد البابي ، (مصر : مطبعة مصر) .

❖ أحمد بن عبدالنور المالقي : رصف المباني في شرح حروف المعاني ، ت : أحمد محمد الخراط ، (دمشق : مطبوعات مجمع اللغة العربية) .

❖ أحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبري زاده : مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم ، ٣ ج ، ت : كامل كامل بكري ، وعبدالوهاب أبوالنور ، (القاهرة : دار الكتب الحديثة) .

❖ أحمد دحلان : الأزهار الزينية في شرح متن الألفية ، وبهامشه البهجة المرضية في شرح الألفية للسيوطي ، ط : ٣ ، (مصر : شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٧٩هـ - ١٩٥٩م) .

❖ الأخفش : معاني القرآن ، جزآن ، ط : ١ ، ت : عبدالأمير الورد ، (بيروت : عالم الكتب ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م) .

❖ أبوإسحاق الزجاج :

أ - إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ، ٣ ج ، ط : ٢ ، ت : إبراهيم الأبياري ، (بيروت : دار الكتاب اللبناني ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م) .

ب - ما ينصرف وما لا ينصرف ، ت : هدى قراعة ، (القاهرة : المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي ، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م) .

ج - معاني القرآن وإعرابه ، ٥ ج ، ط : ١ ، ت : عبدالجليل عبده شلبي ، (بيروت : عالم الكتب ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م) .

❖ الأشموني : شرح الأشموني لألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ، ٤ ج ، ت : عبدالحميد السيد عبدالحميد ، (القاهرة : المكتبة

الأزهرية للتراث) .

❖ **الأعشى** : ديوان الأعشى ، ت : فوزي عطوي ، (بيروت : الشركة اللبنانية للكتاب) .

❖ **الأعلم الشنتمري** : النُكت في تفسير كتاب سيبويه ، جزآن ، ط : ١ ، ت : زهير عبدالمحسن سلطان ، (الكويت : منشورات معهد المخطوطات العربية ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م) .

❖ **الأمدي المؤتلف والمختلف** : ت : عبدالستار فراج ، (القاهرة : دار إحياء الكتب العربية ، ١٣٨١هـ - ١٩٦١م) .

❖ **امرئ القيس** : ديوان امرئ القيس ، ط : ١ ، (بيروت : دار صادر ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م) .

❖ **إميل يعقوب** : المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ، ٣ ج ، ط : ١ ، (بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م) .

❖ **البخاري** : الجامع الصحيح ، ٦ ج ، ط : ٣ ، ت : مصطفى ديب ، (اليمامة : دار ابن كثير ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م) .

❖ **أبوالبركات عبدالرحمن الأنباري** :

أ - أسرار العربية ، ط : ١ ، ت : بركات يوسف هبود ، (بيروت : شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م) .

ب - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحمد محيي الدين عبدالحميد ، جزآن ، (بيروت : دار إحياء التراث العربي) .

ج - البيان في غريب إعراب القرآن ، جزآن ، ت : طه عبدالحميد ، م.ر : مصطفى السقا ، (مصر : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٤٠٠هـ -

١٩٨٠م) .



د - الوجيز في علم التصريف ، ط : ١ ، ت : علي البواب ، (الرياض : دار العلوم ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م) .

❖ **برهان الدين البقاعي** : نظم الدرر في تناسب الآيات والسور ، ٢٢ ج ، ط : ٢ ، (القاهرة : دار الكتاب الإسلامي ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م) .

❖ **ابن برهان العكبري** : شرح اللمع ، جزآن . ط : ١ ، ت : فائز فارس ، (الكويت : السلسلة التراثية ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤) .

❖ **أبوالبقاء العكبري** :

أ - التبيان في إعراب القرآن ، جزآن ، ت : علي محمد البجاوي ، (مصر : عيسى البابي الحلبي وشركاه) .

ب - التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، ط : ١ ، ت : عبدالرحمن العثيمين ، (الرياض : مكتبة العبيكان ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م) .

ج - اللباب في علل البناء والإعراب ، جزآن ، ط : ١ ، ت : عبدالإله النبهان ، (دمشق : دار الفكر ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م) .

❖ **أبوبكر الزبيدي** : الواضح ، ت : عبدالكريم خليفة .

❖ **أبوبكر بن السراج** : الأصول في النحو ، ٣ ج ، ط : ٣ ، ت : عبدالحسين الفتلي ، (لبنان : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م) .

❖ **البيهقي** : سنن البيهقي الكبرى ، ١٠ ج ، ت : محمد عبدالقادر عطا ، (مكة المكرمة : دار الباز ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م) .

❖ **الترمذي** : الجامع الصحيح لسنن الترمذي ، ٥ ج ، ت : أحمد شاکر وآخرون ، (بيروت : دار إحياء التراث العربي) .

❖ **ابن تغري بردي** :

أ - الدليل الشافي على المنهل الصافي ، جزآن ، ت : فهيم شلتوت ، (القاهرة : مكتبة الخانجي) .



ب - المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي ، ٤ ج ، ت : أحمد نجاتي ،
(القاهرة : مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م).

ج - النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، ١٦ ج ، (مصر : وزارة
الثقافة والإرشاد القومي) .

❖ **تقي الدين إبراهيم المعروف بالنيلي** : الصفوة الصفية في شرح الدرر
الألفية ، جزآن ، ت : محسن العميري ، (مكة المكرمة : معهد البحوث
العلمية) .

❖ **جرير** : ديوان جرير ، (بيروت : دار بيروت ، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م) .

❖ **ابن الجزري** : غاية النهاية في طبقات القراء ، جزآن ، ط : ٣ ، عنى
بنشره : ج. برجستراسر ، (بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٢ هـ -
١٩٨٢ م) .

❖ **أبو جعفر النحاس** :

أ - إعراب القرآن ، ٥ ج ، ط : ٣ ، ت : زهير غازي زاهد ، (بيروت : عالم
الكتب ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م) .

ب - معاني القرآن الكريم ، ٦ ج ، ط : ١ ، ت : محمد علي الصابوني ، (مكة
المكرمة : معهد البحوث العلمية ومركز إحياء التراث الإسلامي ، ١٤٠٩ هـ) .

❖ **جلال الدين السيوطي** :

أ - الأشباه والنظائر في النحو ، ٩ ج ، ط : ٣ ، ت : عبدالعال سالم مكرم ،
(بيروت : عالم الكتب ، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م) .

ب - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، جزآن ، ت : محمد أبو الفضل
إبراهيم ، (صيدا : المكتبة العصرية) .



ج - شرح السيوطي على ألفية ابن مالك ، المسمى : البهجة المرضية ، ط :
١ ، ت : علي سعد الشينوي ، (طرابلس : منشورات كلية الدعوة الإسلامية ،
ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي) .

د - الفرائد الجديدة تحتوي على نظم الفريدة وشرحها المطالع السعيدة
والمواهب الحميدة لعبدالكريم المدرس ، جزآن ، ت : عبدالكريم المدرس ،
(الجمهورية العراقية : وزارة الأوقاف) .

هـ - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، ٧ ج ، ت : عبدالعال سالم مكرم ،
(الكويت : دار البحوث العلمية ، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م) .

و - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، ٧ ج ، ط : ٢ ، ت : عبدالسلام
هارون ، وعبدالعال سالم مكرم ، (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٧ هـ -
١٩٨٧ م) .

ز - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، ٧ ج ، ط : ٢ ، ت : عبدالعال سالم
مكرم ، (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م) .

ح - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، ٧ ج ، ت : عبدالعال سالم مكرم ،
(الكويت : دار البحوث العلمية ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م) .

ط - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، ٧ ج ، ت : عبدالعال سالم مكرم ،
(الكويت : دار البحوث العلمية ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م) .

❖ **ابن جماعة** : مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط تحتوي
المجموعة على متن الشافية وشرحها للجاربردي ، وحاشية الجاربردي
لابن جماعة ، جزآن ، ط : ٣ ، (بيروت : عالم الكتب ، ١٤٠٤ هـ -
١٩٨٤ م) .

❖ **جميل بثينة** : ديوان جميل شعر الحب العذري ، ت : حسين نصّار ،
(مصر : مكتبة مصر) .

❖ ابن الحاجب :

أ - أمالي ابن الحاجب ، جزآن ، ت : فخر صالح قدارة ، (بيروت : دار الجيل ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م).

ب - الأمالي النحوية (أمالي القرآن الكريم) ، ٤ ج ، ط : ١ ، ت : هادي حسن حمودي ، (بيروت : عالم الكتب ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م) .

ج - الإيضاح في شرح المفصل ، جزآن ، ت : موسى بناي العلي ، (الجمهورية العراقية : وزارة الأوقاف والشؤون الدينية) .

❖ ابن حبان : صحيح ابن حبان ، ١٦ ج ، ط : ٢ ، ت : شعيب الأرنؤوط ، (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م) .

❖ حسان بن ثابت الأنصاري : ديوان حسان بن ثابت الأنصاري ، ط : ١ ، (بيروت : دار النفائس ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م) .

❖ أبو الحسن الرماني : معاني الحروف ، ط : ٣ ، ت : عبدالفتاح شلبي ، (جدة : دار الشروق ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م) .

❖ حسن العطار : حاشية حسن العطار على شرح الأزهرية في علم النحو ، وبهامشها الشرح المذكور مع بعض تقارير شمس الدين محمد الألباني ، (مصر : المكتبة التجارية الكبرى) .

❖ أبو الحسن الوراق : علل النحو ، ط : ١ ، ت : محمود جاسم الدرويش ، (الرياض : مكتبة الرشد ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م) .

❖ ابن حجر العسقلاني :

أ - تقريب التهذيب ، ط : ١ ، ت : محمد عوامة ، (سوريا : دار الرشيد ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) .

ب - الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، ٦ ج ، ط : ٢ ، ت : عبدالمعبد ضان ، (الهند : مجلس دائرة المعارف العثمانية ، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م).

❖ **ابن حمدون** : حاشية ابن حمدون على شرح المكودي لألفية ابن مالك وبهامشها الشرح المذكور ، جزآن ، (مصر : دار إحياء الكتب العربية) .

❖ **أبوحيان الأندلسي** :

أ - ارتشاف الضرب من لسان العرب ، ٥ ج ، ط : ١ ، ت : رجب عثمان محمد ، م.ر : رمضان عبدالنواب ، (القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م) .

ب - التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، ٦ ج ، ط : ١ ، ت : حسن هنداوي ، (دمشق : دار القلم ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م) .

ج - التذييل والتكميل ، ٦ ج ، ط : ١ ، (دمشق : دار القلم ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م) .

د - التذييل والتكميل ، ٦ ج ، ط : ١ ، (دمشق : دار القلم ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م) .

هـ - التذييل والتكميل ، ٦ ج ، ط : ١ ، (دمشق : دار القلم ، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م) .

و - التذييل والتكميل ، ٦ ج ، ط : ١ ، (دمشق : ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م) .

ز - تفسير البحر المحيط ، ٨ ج ، ط : ١ ، ت : عادل عبدال موجود ، وعلي معوض ، مشاركة : زكريا النوقي ، وأحمد الجمل ، (بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٠م) .

ح - منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ، (حتى آخر باب أفعال التفضيل) ، ت : سدي جليزر ، (أمريكا : نيوهافن ، ١٩٤٧م) .

❖ **خالد الأزهري** : شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك ، وبهامشه حاشية يس الحمصي ، جزآن ، (بيروت : دار الفكر) .

❖ **ابن خالويه** : إعراب القراءات السبع وعللها ، جزآن ، ط : ١ ، ت :



- عبدالرحمن العثيمين ، (القاهرة : مكتبة الخانجي) .
- ❖ **ابن الخباز** : توجيه اللمع شرح كتاب اللمع ، ط : ١ ، ت : فايز دياب ، (القاهرة : دار السلام ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م) .
- ❖ **ابن خروف الإشبيلي** : شرح جمل الزجاجي ، جزآن ، ط : ١ ، ت : سلوى عرب ، (مكة المكرمة : معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، ١٤١٩هـ) .
- ❖ **ابن الخشاب** : المرتجل ، ت : علي حيدر ، (دمشق : ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م) .
- ❖ **الخضري** : حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، جزآن ، ط : ١ ، ضبط وتشكيل وتصحيح : يوسف الشيخ أحمد البقاعي ، (بيروت : دار الفكر ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م) .
- ❖ **الخطيب التبريزي** : الوافي في العروض والقوافي ، ت : فخر الدين قباوة ، (دمشق : دار الفكر ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م) .
- ❖ **الخليل بن أحمد الفراهيدي** : العين ، ٨ ج ، ت : مهدي المخزومي ، وإبراهيم السامرائي ، (بيروت : دار ومكتبة الهلال) .
- ❖ **الخوارزمي** : ترشيح العلل في شرح الجمل ، ط : ١ ، ت : عادل العميري ، (مكة المكرمة : معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م) .
- ❖ **خير الدين الزركلي** : الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين ، ٨ ج ، ط : ٨ ، (بيروت : دار الملايين ١٩٨٩م) .
- ❖ **أبوداود السجستاني** : سنن أبي داود ، ٤ ج ، ت : محمد محيي الدين عبدالحميد ، (بيروت : دار الفكر) .

❖ الدماميني :

أ - تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، ٨ ج ، ط : ٢ ، ت : محمد المفدى ، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م .

ب - تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، ٨ ج ، ط : ١ ، ت : محمد المفدى ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م .

ج - تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، ٨ ج ، ط : ١ ، ت : محمد المفدى ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .

❖ ابن الدهان : الفصول في العربية ، ط : ١ ، ت : فائز فارس ، (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م) .

❖ الراعي النميري : ديوان الراعي النميري ، ت : راينهت فايرت ، (بيروت : المعهد الألماني للأبحاث الشرقية ، ١٤٠١هـ - ١٩٨٠م) .

❖ الراغب الأصفهاني : المفردات في غريب القرآن ، ط : ١ ، ت : محمد خليل ، (بيروت : دار المعرفة ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م) .

❖ ابن أبي الربيع : البسيط في شرح جمل الزجاجي ، جزآن ، ط : ١ ، ت : عياد الثبتي ، (بيروت : دار الغرب الإسلامي ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م) .

❖ الرضي :

أ - شرح الرضي على الكافية ، ٤ ج ، طبعة جديدة ، تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر .

ب - شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهد لعبدالقادر البغدادي ، ٤ ج ، ت : محمد الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيي الدين عبدالحميد ، (بيروت : دار الكتب العلمية) .

❖ ركن الدين محسن بن محمد بن شرف : الوافية في شرح الكافية ، (سلطنة عمان : وزارة التراث القومي والثقافة ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م) .

❖ رياض الخوَّام : مع في الدرس النحوي ، ط : ١ ، (بيروت : المكتبة
العصرية ، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م) .

❖ الزبيدي : تاج العروس من جواهر القاموس ، ٤٠ ج ، ت : مجموعة من
المحققين ، دار الهداية .

❖ الزركشي : البحر المحيط في أصول الفقه ، ٦ ج ، ت : عبدالقادر العاني ،
م.ر : عمر سليمان الأشقر .

❖ أبوزكريا الفراء : معاني القرآن ، ٣ ج ، ط : ٢ ، (بيروت : عالم الكتب
١٩٨٠م) .

❖ الزمخشري :

أ - تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل ، وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ،
وعليه تعليقات كتاب الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال لابن
المنير ، ط : ٢ ، تعليق : خليل مأمون شيحا ، (بيروت : دار المعرفة ،
١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م) .

ب - المفصل في علم العربية وبذيله كتاب المفصل في شرح أبيات المفصل
لمحمد الحلبي ، (بيروت : دار الجيل) .

❖ ابن زنجلة : حجة القراءات ، ط : ٥ ، ت : سعيد الأفغاني ، (بيروت :
مؤسسة الرسالة ، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م) .

❖ زهير بن أبي سلمى : ديوان زهير بن أبي سلمى ، (بيروت : دار
صادر) .

❖ أبوالسعود : إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ٩ ج ، (بيروت :
دار إحياء التراث العربي) .

❖ أبو سعيد السيرافي :

أ - شرح كتاب سيبويه ، ١٠ ج ، ت : رمضان عبدالتواب ، (مصر : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٠م) .

ب - شرح كتاب سيبويه ، ١٠ ج ، ت : شعبان صلاح وعبدالرحمن محمد عصر ، م.ر : حسين نصّار ، (القاهرة : مطبعة دار الكتب والوثائق القومية ، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م) .

ج - شرح كتاب سيبويه ، ١٠ ج ، ت : محمد هاشم عبدالدايم ، م.ر : رمضان عبدالتواب ومحمود علي مكي ، (القاهرة : مطبعة دار الكتب المصرية ، ١٩٩٨م) . د - شرح كتاب سيبويه ، ١٠ ج ، ط : ١ ، ت : فهمي أبو الفضل ، م.ر : رمضان عبدالتواب ومحمود علي مكي ، (القاهرة : مطبعة دار الكتب المصرية ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م) .

هـ - شرح كتاب سيبويه ، ١٠ ج ، ت : صلاح روائي ومها مظلوم خضر ، م.ر : محمد عوني عبدالرؤوف ، (القاهرة : مطبعة دار الكتب والوثائق القومية ، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م) .

و - شرح كتاب سيبويه ، ١٠ ج ، ت : محمد عوني عبدالرؤوف ، (القاهرة : دار الكتب والوثائق القومية ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م) .

ز - ضرورة الشعر ، ط : ١ ، ت : رمضان عبدالتواب ، (بيروت : دار النهضة العربية ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م) .

❖ السمين الحلبي :

أ - الدرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون ، ١١ ج ، ط : ١ ، ت : أحمد الخراط ، (دمشق : دار القلم ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) .

ب - الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، ١١ ج ، ط : ١ ، ت : أحمد الخراط ، (دمشق : دار القلم ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م) .

❖ سيبويه : الكتاب ، ٥ ج ، ط : ٣ ، ت : عبدالسلام هارون ، (القاهرة :

مكتبة الخانجي ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م) .

❖ ابن سيده : المحكم والمحيط الأعظم ، ١٠ ج ، ط : ١ ، ت : عبد الحميد

هنداوي ، (بيروت : دار الكتب العلمية ، ٢٠٠٠ م) .

❖ ابن السيد البطليوسي : الحل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ، ت :

سعيد عبدالكريم سعودي .

❖ الشاطبي :

أ - المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، ١٠ ج ، ط : ١ ، ت : محمد

البناء ، وعبدالمجيد قطامش ، (مكة المكرمة : معهد البحوث العلمية وإحياء

التراث الإسلامي ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م) .

ب - المقاصد الشافية ، ١٠ ج ، ط : ١ ، ت : عبدالرحمن العثيمين ، (مكة

المكرمة : معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، ١٤٢٨ هـ -

٢٠٠٧ م) .

ج - المقاصد الشافية ، ١٠ ج ، ط : ١ ، ت : عياد الثبيني ، (مكة المكرمة :

معهد البحوث ، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م) .

د - المقاصد الشافية ، ١٠ ج ، ط : ١ ، ت : محمد البناء ، وسليمان العايد ،

والسيد تقي ، (مكة المكرمة : معهد البحوث ، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م) .

❖ ابن الشجري : الأمالي الشجرية ، جزآن ، ط : ١ ، ت : محمود

الطناحي ، (القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م) .

❖ الشمّاح بن ضرار الذبياني : ديوان الشمّاح بن ضرار الذبياني ، ت :

صلاح الدين الهادي ، (مصر : دار المعارف) .

❖ الصبان : حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ومعه

شرح الشواهد للعيني ، ٤ ج ، (مكة المكرمة : مكتبة الفيصلية) .

❖ الصيمري : التبصرة والتذكرة ، جزآن ، ط : ١ ، ت : فتحي أحمد علي

الدين ، (مكة المكرمة : مركز البحث العلمي وإحياء التراث ١٤٠٢هـ -
١٩٨٢م) .

❖ **أبوطالب** : ديوان أبوطالب ، ط : ١ ، ت : عبدالحق العاني ، (لندن : دار
كوفان) .

❖ **ظاهر بن بابشاذ** : شرح المقدمة المحسّبة ، جزآن ، ط : ١ ، ت : خالد
عبدالكريم ، ١٩٧٧م .

❖ **الظاهر بن عاشور** : التحرير والتنوير المعروف بتفسير ابن عاشور ،
٣٠ ج ، ط : ١ ، (بيروت : مؤسسة التاريخ ، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م) .

❖ **عامر بن الطفيل** : ديوان عامر بن الطفيل رواية أبي بكر الأنباري عن أبي
العباس ثعلب ، (بيروت : دار بيروت ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م) .

❖ **أبو العباس ثعلب** : مجالس ثعلب ، جزآن ، ط : ٢ ، ت : عبدالسلام
هارون ، (مصر : دار المعارف) .

❖ **عباس حسن** : النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية
المتجددة ، ٤ ج ، ط : ٤ ، (مصر : دار المعارف) .

❖ **أبو العباس المكناسي الشهير بابن القاضي** : ذيل وفيات الأعيان المسمى
درة الحجال في أسماء الرجال ، ٣ ج ، ت : محمد الأحمد أبو النور ،
(القاهرة : دار التراث) .

❖ **عبد الباقي اليماني** : إشارة التعيين في تراجم النُّحاة واللغويين ، ط : ١ ،
ت : عبدالمجيد دياب ، (الرياض : شركة الطباعة العربية السعودية ،
١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) .

❖ **عبدالسلام هارون** : معجم شواهد العربية ، جزآن ، ط : ٢ ، (القاهرة :
مكتبة الخانجي ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م) .

❖ **عبد العزيز الموصلّي** : شرح ألفية ابن معطٍ ، جزآن ، ط : ١ ، ت : علي

الشوملي ، (الرياض : مكتبة الخريجي ، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م) .

❖ **عبدالقادر البغدادي :**

أ - خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، ١٣ ج ، ط : ١ ، (القاهرة : مكتبة الخانجي ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م) .

ب - خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، ١٣ ج ، (القاهرة : مكتبة الخانجي) .

❖ **عبدالقاهر الجرجاني :** المقتصد في شرح الإيضاح ، جزآن ، ت : كاظم بحر المرجان ، (الجمهورية العراقية : دار الرشيد ١٩٨٢م) .

❖ **عبد الرحمن الجبرتي :** تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، ٣ ج ، ط : ١ ، ضبطه وصحَّحه : إبراهيم شمس الدين ، (بيروت : دار الكتب العلمية ١٤١٧هـ-١٩٩٧م) .

❖ **عبداللطيف الزبيدي :** ائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، ط : ١ ، ت : طارق الجنابي ، (بيروت : عالم الكتب ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م) .

❖ **عبيد بن الأبرص :** ديوان عبيد بن الأبرص ، (بيروت : دار بيروت ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م) .

❖ **أبو عبيدة التيمي :** مجاز القرآن ، جزآن ، ت : محمد فؤاد سزكين ، (القاهرة : مكتبة الخانجي) .

❖ **أبو عبدالله السلسلي :** شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، ٤ ج ، ط : ١ ، ت : الشريف عبدالله البركاتي ، (مكة المكرمة : مكتبة الفيصلية ، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م) .

❖ **أبو عبدالله القرطبي :** الجامع لأحكام القرآن ، ٢٠ ج ، (القاهرة : دار الشعب) .

❖ **أبو عبيد المرزباني :** معجم الشعراء ، ط : ١ ، تعليق : ف.كرنكو ،

(بيروت : دار الجيل ، ١٤١١هـ-١٩٩١م) .

❖ **العجاج** : ديوان العجاج رواية الأصمعي وشرحه ، ت : عزة حسن ،

(بيروت : دار الشرق) .

❖ **ابن عصفور الإشبيلي** :

أ - شرح جمل الزجاجي الشرح الكبير ، جزآن ، ط : ١ ، ت : صاحب

أبوجناح ، (بيروت : عالم الكتب ، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م) .

ب - ضرائر الشعر ، ط : ٢ ، ت : إبراهيم محمد ، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م .

ج - المقرب ، جزآن ، ط : ١ ، ت : أحمد الجواري ، وعبدالله الجبوري ،

١٣٩١هـ-١٩٧١م .

د - الممتع في التصريف ، جزآن ، ط : ١ ، ت : فخر الدين قباوة ، (بيروت :

دار المعرفة ، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م) .

❖ **ابن عطية الأندلسي** : المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، ٥ ج ،

ط : ١ ، ت : عبدالسلام عبدالشافى محمد ، (لبنان : دار الكتب العلمية ،

١٤١٣هـ-١٩٩٣م) .

❖ **ابن عقيل** :

أ - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح

ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبدالحميد ، جزآن ، طبعة جديدة منقحة ،

(صيدا : المكتبة العصرية ، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م) .

ب - المساعد على تسهيل الفوائد ، ٤ ج ، ط : ٢ ، ت : محمد كامل

بركات ، (مكة المكرمة : معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ،

١٤٢٢هـ-٢٠٠١م) .

❖ **علاء الدين الإربلي** : جواهر الأدب في معرفة كلام العرب ، معجم

للحروف العربية ، ط : ١ ، صنعه : إميل يعقوب ، (بيروت : دار النفائس

١٤١٢هـ-١٩٩١م).

❖ أبو علي الشلوبين :

- أ - التوطئة ، ت : يوسف أحمد المطوع ، (١٤٠١هـ-١٩٨١م) .
ب - شرح المقدمة الجزولية الكبير ، ٣ ج ، ط : ١ ، ت : تركي العتيبي ،
(الرياض : مكتبة الرشد ، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م).

❖ أبو علي الفارسي :

- أ - الإغفال وهو المسائل المصلحة من كتاب (معاني القرآن وإعرابه
للزجاج) ، جزآن ، ت : عبدالله بن عمر إبراهيم.
ب - الإيضاح العضدي ، جزآن ، ط : ٢ ، ت : حسن شاذلي فرهود ،
(الرياض : دار العلوم ، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م) .

- ج - التعليقة على كتاب سيويه ، ٦ ج ، ط : ١ ، ت : عوض بن حمد
القوزي ، (جمادي الأولى ، ١٤١٢هـ-ديسمبر ١٩٩٢م) .
د - التعليقة على كتاب سيويه ، ٦ ج ، ط : ١ ، ت : عوض بن حمد القوزي ،
(القاهرة : مطبعة الأمانة ، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م).

- هـ - التعليقة على كتاب سيويه ، ٦ ج ، ط : ١ ، ت : عوض بن حمد
القوزي ، (١٤١٤هـ-١٩٩٣م).

- و - التكملة ، ط : ٢ ، ت : كاظم بحر المرجان ، (بيروت : عالم الكتب ،
١٤١٩هـ-١٩٩٩م).

- ز - الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم
أبو بكر بن مجاهد ، ٤ ج ، ط : ١ ، ت : كامل مصطفى الهنداوي ، (بيروت :
دار الكتب العلمية ، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م).

- ح - كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب ، جزآن ، ط : ١ ، ت :
محمود الطناحي ، (القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٤٠٨هـ) .

ط - المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ، ت : صلاح الدين السنكاوي ،
(بغداد : مطبعة العاني) .

ي - المسائل المنثورة ، ت : مصطفى الحدي ، (دمشق : مطبوعات مجمع
اللغة العربية) .

❖ **علي مبارك** : الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها
القديمة والشهيرة ، ٢٠ ج ، ط : ١ ، (مصر : المطبعة الكبرى
الأميرية ١٣٠٦هـ) .

❖ **علي المجاشعي** : شرح عيون الإعراب ، ط : ١ ، ت : حسناء
عبدالعزيز ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م) .

❖ **ابن العماد الحنبلي** : شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، ٨ ج ، ط : ١ ،
ت : عبدالقادر الأرنبوط ، ومحمود الأرنبوط ، (دمشق : دار ابن كثير ،
١٤٠٦هـ) .

❖ **عمر بن أبي ربيعة** : ديوان عمر بن أبي ربيعة ، (بيروت : دار صادر) .

❖ **عمر رضا كحالة** : معجم المؤلفين تراجم مصنفى الكتب العربية ، ٤ ج ،
ط : ١ ، (بيروت : مؤسسة الرسالة ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م) .

❖ **الفاكهي** : حاشية على شرح الفاكهي لقطر الندى وبأعلى الصحائف مجيب
النداء إلى شرح قطر الندى لأحمد الفاكهي ، جزآن ، ط : ٢ ، ١٣٩٠هـ -
١٩٧١م) .

❖ **أبو الفتح بن جني** :

أ - الخصائص ، ٣ ج ، ط : ١ ، ت : عبدالحميد هنداوي ، (مكة المكرمة :
مكتبة عباس الباز ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م) .

ب - سر صناعة الإعراب ، جزآن ، ط : ١ ، ت : حسن هنداوي ، (دمشق :
دار القلم ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م) .



- ج - اللمع في العربية ، ت : فائز فارس ، (الكويت : دار الكتب الثقافية) .
- د - المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، ت : علي النجدي ، وعبدالحليم النجار ، وعبدالفتاح شلبي ، (القاهرة : المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي ، ١٣٨٦هـ) .
- هـ - المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، جزآن ، ت : علي النجدي ، وعبدالفتاح شلبي ، (القاهرة : المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م) .
- و - المنصف لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني ، ٣ ج ، ط : ١ ، ت : إبراهيم مصطفى ، وعبدالله أمين ، (مصر : مكتبة ومطبعة البابي الحلبي وأولاده ، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م) .
- ❖ أبو الفرج الأصفهاني ، الأغاني ، ٢٤ ج ، ط : ٢ ، ت : سمير جابر ، (بيروت : دار الفكر) .
- ❖ الفيروز آبادي : تنوير المقباس من تفسير ابن عباس ، (لبنان : دار الكتب العلمية) .
- ❖ أبو القاسم الزجاجي :
- أ - أمالي الزجاجي ، ت : عبدالسلام هارون .
- ب - الإيضاح في علل النحو ، ط : ٥ ، ت : مازن المبارك ، (بيروت : دار النفائس ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) .
- ج - الجمل في النحو ، ط : ٥ ، ت : علي توفيق الحمد ، (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م) .
- د - مجالس العلماء ، ط : ٣ ، ت : عبدالسلام هارون ، (القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م) .
- ❖ أبو القاسم السهيلي : نتائج الفكر في النحو ، ط : ٢ ، ت : محمد إبراهيم



البناء ، (الرياض : دار الرياض ، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م) .

❖ **أبو القاسم علي بن القطاع** : البارع في علم العروض ، ت : أحمد

عبدالدايم ، (مكة المكرمة : مكتبة الفيصلية ، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م) .

❖ **القاسم بن علي الحريري** : شرح ملحمة الإعراب ، ط : ١ ، ت : غريد

يوسف الشيخ محمد ، (بيروت : دار الكتاب العربي ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م) .

❖ **القاسم بن محمد الضرير** : شرح اللمع في النحو ، ط : ١ ، ت : رجب

عثمان محمد ، تصدير : رمضان عبدالنواب ، (القاهرة : مكتبة

الخانجي ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م) .

❖ **ابن قاضي شهبة** :

أ - طبقات الشافعية ، ٤ ج ، ط : ١ ، ت : الحافظ عبدالعليم خان ، (بيروت :

عالم الكتب ١٤٠٧هـ) .

ب - طبقات النحاة واللغويين ، ت : محسن عياض ، (النجف : مطبعة

النعمان) .

❖ **ابن قتيبة** : الشعر والشعراء ، ط : ٦ ، ت : حسن تميم م.ر : محمد

العريان .

❖ **قيس بن الخطيم** : ديوان قيس بن الخطيم ، ط : ٣ ، ت : ناصر الأسد ،

(بيروت : دار صادر ١٤١١هـ-١٩٩١م) .

❖ **كُثَيْر** : ديوان كُثَيْر عزة ، جمع وشرح : إحسان عباس ، (بيروت : دار

الثقافة ، ١٣٩١هـ-١٩٧١م) .

❖ **لبيد بن ربيعة العامري** : شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري ، شرح :

إبراهيم جزيني ، (بيروت : دار القاموس الحديث) .

❖ **ابن مالك الأندلسي** :

أ - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ت : محمد كامل بركات ، (بيروت : دار الكاتب العربي ، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م) .

ب - شرح التسهيل ، ٤ ج ، ط : ١ ، ت : عبدالرحمن السيد ، ومحمد بدوي المختون ، (مصر : هجر ، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م) .

ج - شرح الكافية الشافية ، جزآن ، ط : ١ ، ت : علي محمد معوض ، وعادل عبدال موجود ، (بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م) .

د - شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، ط : ٣ ، ت : محمد فؤاد عبدالباقي ، (بيروت : عالم الكتب ، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م) .

❖ المبرد : المقتضب ، ٤ ج ، ط : ٢ ، ت : محمد عبدالخالق عضيمة ، (القاهرة : المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ١٤١٥هـ-١٩٩٤م) .

❖ المتلمس الضبعي : ديوان شعر المتلمس الضبعي رواية الأثرم وأبي عبيدة عن الأصمعي ، ت : حسن الصيرفي ، (جامعة الدول العربية : معهد المخطوطات العربية ١٣٩٠هـ-١٩٧٠م) .

❖ المتنبّي : ديوان المتنبّي ، (بيروت : دار صادر) .

❖ أبوالمحاسن محمد الحضرمي : تحفة الأحاب وطرفة الأصحاب في شرح ملحة الإعراب ، ط : ١ ، ت : بشير المساري ، (بيروت : دار ابن حزم ، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م) .

❖ محمد إبراهيم البنا : ابن كيسان النحوي ، حياته آثاره آراؤه ، ط : ١ ، (القاهرة : دار الاعتصام ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م) .

❖ محمد بن أحمد الكلبّي : التسهيل لعلوم التنزيل ، ٤ ج ، ط : ٤ ، (لبنان : دار الكتاب العربي ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م) .

❖ محمد بن سلام الجمحي : طبقات فحول الشعراء ، جزآن ، ت : محمود شاكر ، (جدة : دار المدني) .

❖ **محمد الشاطر أحمد** : الموجز في نشأة النحو ، (المدينة المنورة : الجامعة الإسلامية ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م) .

❖ **محمد بن أبي بكر الرازي** : مختار الصحاح ، طبعة جديدة ، ت : محمود خاطر ، (بيروت : مكتبة لبنان ناشرون ١٤١٥هـ-١٩٩٥م) .

❖ **المحبي** : خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر ، ٤ ج ، (بيروت : دار صادر) .

❖ **محمد بن جرير الطبري** : جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، ٣٠ ج ، (بيروت : دار الفكر ١٤٠٥هـ) .

❖ **أبو محمد السيرافي** : شرح أبيات سيبويه ، جزآن ، ت : محمد سلطاني ، (دمشق : مطبعة الحجاز ، ١٣٩٦هـ-١٩٧٦م) .

❖ **المرادي** :

أ - توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، ٦ ج ، ط : ١ ، ت : عبدالرحمن علي سليمان ، (القاهرة : دار الفكر العربي ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م) .

ب - الجني الداني في حروف المعاني ، ط : ١ ، ت : فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل ، (بيروت : دار الكتب العلمية ١٤١٣هـ-١٩٩٢م) .

ج - شرح التسهيل ، الجزء الثاني ، ط : ٢ ، ت : أحمد محمد عبدالله ، (مطبعة الأندلس ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م) .

❖ **المرزوقي** : شرح ديوان الحماسة ، ٤ ج ، ط : ٢ ، نشر : أحمد أمين ، وعبدالسلام هارون ، (القاهرة : مطبعة لجنة التأليف والترجمة ١٣٨٧هـ-١٩٦٨م) .

❖ **مسلم بن حجاج النيسابوري** : صحيح مسلم ، ٤ ج ، ت : محمد فؤاد عبدالباقي ، (بيروت : دار إحياء التراث العربي) .

❖ **مصطفى الحنفي** : إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون ، ٤ ج ،

(بيروت : دار الكتب العلمية ١٤١٣هـ-١٩٩٢م) .

❖ **مصطفى محمد عرفة الدسوقي** : مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن

هشام وبهامشة حاشية الدسوقي ، جزآن ، ط : ١ ، (القاهرة : دار السلام

١٤٢٢هـ-٢٠٠٣م) .

❖ **المكودي** : شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو ، ط :

٢ ، ضبط : إبراهيم شمس الدين ، (بيروت : دار الكتب العلمية ١٤٢٢هـ-

٢٠٠٢م) .

❖ **مكي بن أبي طالب القيسي** :

أ - الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، جزآن ، ط : ٥ ، ت :

محيي الدين رمضان ، (بيروت : مؤسسة الرسالة ١٤١٨هـ-١٩٩٧م) .

ب - مشكل إعراب القرآن ، ط : ٣ ، ت : ياسين محمد السَّوَّاس ، (دمشق :

دار الإمامة ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م) .

❖ **ابن منظور المصري** : لسان العرب ، ١٥ ج ، ط : ١ ، (بيروت : دار

صادر) .

❖ **الميداني** : مجمع الأمثال ، جزآن ، ت : محمد محيي الدين عبدالحميد ،

(بيروت : دار المعرفة) .

❖ **النابغة الجعدي** : شعر النابغة الجعدي ، ط : ١ ، (دمشق : منشورات

المكتب الإسلامي ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م) .

❖ **النابغة الذبياني** : ديوان النابغة الذبياني ، ت : كرم البستاني ، (بيروت :

دار صادر) .

❖ **ابن الناظم** : شرح ألفية ابن مالك ، ت : عبدالحميد السيد محمد

عبدالحميد ، (بيروت : دار الجيل) .

❖ **الهروي** : الأزهية في علم الحروف ، ت : عبدالمعين المألُوح ،

دمشق : مطبوعات مجمع اللغة العربية ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م).

❖ ابن هشام :

أ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح لمحمد محيي الدين عبدالحميد ، ٤ ج ، طبعة جديدة منقحة ، (صيда : المكتبة العصرية ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م) .

ب - تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد ، ط : ١ ، ت : عباس الصالحي ، (بيروت : دار الكتاب العربي ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) .

ج - شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، ط : ١ ، ت : محمد حلبي ، (بيروت : دار المعرفة ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م) .

د - شرح قطر الندى وبل الصدى ، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى لمحمد محيي الدين عبدالحميد ، ط : ١١ ، (مصر : مطبعة السعادة ، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م) .

هـ - مغني اللبيب وبهامشه حاشية الشيخ محمد الأمير ، جزآن ، (مصر : دار إحياء الكتب العربية) .

❖ ابن ولاد : الانتصار لسبويه على المبرد ، ط : ١ ، ت : زهير سلطان ، (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م) .

❖ ياقوت الحموي :

أ - معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب ، ٥ ج ، ط : ١ ، (بيروت : دار الكتب العلمية ١٤١١هـ - ١٩٩١م) .

ب - معجم البلدان ، ٥ ج ، (بيروت : دار الفكر) .

❖ يس الحمصي :



أ - حاشية يس على شرح التصريح على التوضيح ، جزآن ، (بيروت : دار الفكر) .

ب - حاشية يس على شرح الفاكهي ، جزآن ، ط : ٢ ، ١٣٩٠هـ-١٩٧١م .

❖ ابن يعيش النحوي :

أ - شرح المفصل ، ١٠ ج ، (بيروت : عالم الكتب) .

ب - شرح الملوكي في التصريف ، ط : ١ ، ت : فخر الدين قباوة ، (حلب : المكتبة العربية ، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م) .

فهرس الموضوعات

أ.....ملخص الرسالة

د.....المقدمة

ي.....شُكْرٌ وَتَقْدِيرٌ

١١.....التمهيد : وفيه مبحثان

٢.....المبحثُ الأوَّلُ : التَّعْرِيفُ بابن عَقِيل وكتَّابه (بايجاز)

٢.....أولاً : التعريف بابن عقيل

٢.....اسمه ونسبه



- ٣ مولده وسيرته
- ٤ وفاته
- ٥ مؤلفاته
- ٥ ثانيًا : التعريف بالكتاب
- ٧ المَبْحَثُ الثَّانِي : التَّعْرِيفُ بِالْخُضْرِيِّ وَحَاشِيَتِهِ
- ٧ أولاً: التعريف بالخضري
- ٧ اسمه ولقبه
- ٧ مولده وحياته
- ٨ وفاته
- ٩ مؤلفاته
- ١٠ ثانيًا : التعريف بالحاشية
- ١٠ الغرض من تأليفها
- ١٠ زمن تأليفها
- ١٠ مصادرها
- ١٣ شواهدا
- ١٣ الشواهد القرآنية
- ١٦ - شواهد الحديث النبوي الشريف
- ١٨ - شواهد الشعر
- ٢١ أهمية الحاشية
- ٢١ منهجه في تأليفها
- ٥٤ الفصلُ الأولُ : ترجيحاتُ الخُضْرِيِّ النُّحْوِيَّةِ المَعْلَلَةِ
- ٥٥ المَبْحَثُ الأوَّلُ : الأدوات النحوية
- ٥٦ خُرُوجُ (سوى) عَنِ الظَّرْفِيَّةِ
- ٧١ حَاشَا التَّنْزِيهِيَّةِ بَيْنَ الاسْمِيَّةِ وَالفِعْلِيَّةِ
- ٨٠ تجرُّدُ (كي) مِنَ اللامِ وَ(أن) المَصْدَرِيَّةِ
- ٨٥ دُخُولُ الغَايَةِ فِي (حَتَّى) الجارَّةِ عِنْدَ انْتِفَاءِ القَرِيْنَةِ



- الظرف (مع) إذا وليها ساكن ٩٥
- وقوع «كي» بين لام التعليل و«أن» المصدرية ١٠٠
- حكم الفصل بين «إذن» ومعمولها بغير القسم و«لا» النافية ... ١٠٩
- المبحث الثاني : العوامل النحوية** ١١٦
- عاملُ الرَّفْعِ في اسم «كَانَ» ١١٧
- عاملُ الرَّفْعِ في خَبَرٍ «إِنَّ» ١٢٢
- المبحث الثالث : التراكيب النحوية** ١٣٣
- الخِلافُ حَوْلَ لَفْظِ «عَالَمُونَ» ١٣٥
- اجتماعُ نُونِ الرَّفْعِ ونُونِ الوَقَايَةِ في الأفعالِ الخَمْسَةِ أيهما
المحذوف؟ ١٤٤
- حُكْمُ حَذْفِ حَرَكَةِ الإعرابِ عَلَى الحَرْفِ الصَّحِيحِ ١٥٢
- الخِلافُ حَوْلَ نَوْعِ الضَّمِيرِ المَسْتَتِرِ ١٦٣
- إعرابُ العَلَمِ عِنْدَ اجْتِمَاعِ اسمٍ ولِقَبِ مُفْرَدَيْنِ ١٧٠
- إعرابُ العَلَمِ عِنْدَ اجْتِمَاعِ اسمٍ وَلِقَبٍ غَيْرِ مُفْرَدَيْنِ ١٧٨
- الخِلافُ حَوْلَ (أَل) الدَّاخِلَةِ عَلَى المَشْتَقَّاتِ ١٨٢
- تَطَابُقِ الوَصْفِ المَبْتَدَأِ مَعَ المَرْفُوعِ إِفْرَادًا ١٩٨
- الخِلافُ حَوْلَ إعرابِ قَوْلِ المَصْنُوفِ : (والمفردُ الجامدُ فارغ)
..... ٢٠٣
- مُتَعَلِّقُ الخَبَرِ في شِبْهِ الجُمْلَةِ ٢٠٨
- كَانَ الشَّائِنِيَّةُ ٢١٤
- حذف كان مع اسمها ٢٢١
- الخِلافُ حَوْلَ رَفْعِ المَعْطُوفِ عَلَى خَبَرٍ (مَا) في غَيْرِ الإيجَابِ
..... ٢٢٩
- تَقْدِيمُ مَعْمُولِ خَبَرٍ (إِنَّ) عَلَى اسمِهَا إِذَا كَانَ شِبْهَ جُمْلَةٍ ٢٣٢
- إعرابُ الاسمِ الواقِعِ بَعْدَ فَاءِ الجَزَاءِ عِنْدَ فَتْحِ هَمْزَةٍ (إِنَّ) ٢٣٧
- عِلَّةُ بِنَاءِ اسمِ (لا) النَّافِيَةِ لِلجِنْسِ المُفْرَدِ ٢٤٣



- هل الجملة المفسرة لها محل من الإعراب؟ ٢٥١
- رفع الاسم المشتغل عنه أهو من الاشتغال أم لا؟ ٢٥٧
- التنازع في باب (ظن) وأخواتها ٢٦٢
- تقديم المصدر المؤكّد ٢٧١
- الخلاف حول قولك : (كنت أنا وزيد كالأخوين) ٢٧٨
- الخلاف حول إعراب جمع المذكر السالم المرفوع عند إضافته إلى ياء المتكلم ٢٨٦
- حكم الوصف إذا كان مرفوعه جمعاً ٢٩٢
- توكيد المثني بالنفس والعين ٢٩٧
- ترخيم ما فيه «أل» في غير النداء ضرورة ٣٠٤
- الخلاف حول علة بناء أسماء الأصوات ٣٠٩
- العدل في آخر ٣١٣
- العدل في جمع ٣٢٣
- الخلاف حول علة منع الصرف في حذام وبابه ٣٣٥
- الخلاف حول أيهما أولى بالتقديم؛ الإعلال أم منع الصرف في (جوار) وبابه؟ ٣٤٠
- الخلاف حول نوع «أن» بعد أفعال الشك عند الفصل بـ«لا» ٣٥١
- النافية ٣٥١
- تمييز العشرة وما دونها إذا كان لها جمعان ٣٥٧
- الفصل الثاني : ترجيحات الخصري الصرفية المعللة ٣٦٢
- المبحث الأول : تصريف الأسماء ٣٦٣
- ١ - (أصل ثبته) ٣٦٤
- ٢ - تصغير إبراهيم وإسماعيل لغير الترخيم ٣٦٨
- ٣ - باب النسب ، وفيه ثلاث مسائل : ٣٧٥
- أ - النسب إلى «شج» و«عم» ٣٧٥
- ب - النسب إلى «يد» عند رد المحذوف : ٣٨١



ج - أصلُ «شاة» : ٣٨٩

٤ - الوقف على « إذن » ٣٩٣

المبحث الثاني : مسائلُ الإعلال والإبدال ٤٠٥

مسألة : هل يشترطُ لقلب الواو ياءً أن يليها ألفٌ في جمع ما

أعلت عينه في المفرد نحو دار وديار؟ ٤٠٦

مسألة : المحذوف من «إقامة» ونحوها ٤١٢

الفصل الثالثُ : الأصولُ النَّحْوِيَّةُ المعتمَدةُ في تَرْجِيحاتِ الخُضري ٤١٨

الخاتمة ٤٣٠

الفهارس العامة ٤٣٣

فهرس الآيات القرآنية ٤٣٤

فهرس الأحاديث النبوية والآثار ٤٤٠

فهرس الأمثال وأقوال العرب ٤٤١

فهرس الأشعار والأرجاز ٤٤٣

فهرس الأعلام ٤٤٩

فهرس المصادر والمراجع ٤٥٢

أولاً: المخطوطات والرسائل الجامعية ٤٥٢

ثانياً: المطبوعات ٤٥٣

فهرس الموضوعات ٤٧٦